

المحدث الناصري في أحكام العترة الطاهرة
جلد پنجم
شیخ یوسف بن احمد البحرینی

ایران ۱۹۰۰ء

فقہ امامیہ عربی - ۱۱

Ac629

مكتبة
مكتبة
مكتبة

الخاقان
الأكبر والعا
الأعظم

تمت الكتاب
تبع من الملك
اليوم عود

هو
تعالى

هذا هو الجليل

الخامس من جلد

الجلد الثامن في جلد العشر

الظاهر صلوات الله وسلامه عليه

اجمعين لعن الله على اعدائهم من الانبياء

يوحنا الذي للعالم البرع شيخ المشايخ الشيخ

بن جلد ابراهيم الجليلي الملقب بعمدة الله بغفر الله

فزار كرسنا محمد وآله صلى الله عليه وآله وهو مشتمل على

كتاب الزكاة وكتاب الخمس وكتاب الصوم وكتاب الاعتكاف قد

وفق الله تعالى في كثير وطبعه بامعان النظر من جلد عمدة النجاة

ولا غافرا شرف الحاج والخامس الحاج احمد اقا

اشرف الحاج على اقا ابنا المرحوم الملقب بالبر

الحاج ابراهيم حمزة الآدمي قد طبع في

الطبعة المخصوصة لجلد العشر السبعين

من على القدر والمنزل الاستاذ على

الله والجلد اللؤلؤ والخراف

الصلوة والسلام على محمد

الراجعين و

لعن الله على اعدائهم

جميعا

الدين شاه
واقرأ قاله
العالی قلا

الخاقان
بن الخاقان بن
الخاقان منظم

مَنْعُ الزَّكَاةِ

عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله ما من ذمة زكوة مال نخل او زرع او كرم يمنع زكوة ماله الا فله الله ثم نية ارضه يطوق بها
من سبع ارضين الى يوم القيمة وفي الكافي والفقهاء عن ابي بصير قال سمعت ابا عبد الله يقول ما منع الزكوة يطوق بحجة قبر عام
تاكل من دماغه وذلك قوله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة اقول الفقهاء من الحيات ما سقط شعر راسها لكثرة ستمها وروى
في الكافي في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله عن قول الله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة فق يابعد ما من احد يمنع
من زكوة ماله شيئا الا جعل الله ثم ذلك يوم القيمة ثعبانا من نار مطوقا في عنقه ينهش من لحمه حتى يفرج من الحشا ثم قال هو قول الله
سيطون ما يخلوا به يوم القيمة بمعنى ما يخلوا به من الزكوة وروى في الكافي والفقهاء عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله يقول ما من ذمة مال ذهبا وفضة يمنع
زكوة ماله الا جعل الله يوم القيمة بقاع قفر وسط عليه شجاا اقرع يريد وهو جرد عنه فاذا راي لا يخلص منه ما كانه من يخلص
كما يقضم الفحل ثم يصير طوقا في عنقه وذلك قول الله ثم سيطون ما يخلوا به يوم القيمة وما من ذمة مال بل او غنم او بقرة يمنع زكوة ماله الا
جعل الله عز وجل يوم القيمة بقاع قفر يطأه كل ذمة ناب بناها وويل من ذمة مال نخل او كرم او زرع يمنع زكوة ماله الا طوقه الله ثم ربه
ارض الى سبع ارضين يوم القيمة قبل القاع الارض الشهلة قد انقربت عنها الجبال والقرى والارض المستوية اليه وفي بعض
النسخ قفر وهو الخلاء من الارض وشجاع بالضم والكراخية او الذكوة منها اوضرت منها والجيد الميل والقصم بالهجة الا باطراف
الانسان والفحل بالمهلة الذكر من كل حيوان ومن الابل خاصة وهو المراد منها والربع بكسر الراء وفيها ثم المشاة من تحت ثم المهلة
المرتفع من الارض واحدة بها وروى في الكافي عن ابي الجارود عن ابي جعفر قال ان الله سمع يوم القيمة ناسا من قبورهم مشد
ايدهم الى اعناقهم لا يستطيعون ان يتناولوا بها قيس ائمة معهم ملكة يعبر فيهم اشد يد يقولون هؤلاء الذين منعوا ثيابا من
خير كثير هؤلاء الذين اعطاهم الله ثم منعوا حق الله في اموالهم اقول القيس بالكرا القدر وروى في الكافي والفقهاء عن ابيان بن قنبل
قال قال ابو عبد الله دمان في الاسلام حلال من الله ثم لا يقضيه فيها احد حتى يبعث الله ثم قائمنا اهل البيت فاذا بعث الله
قائمنا اهل البيت حكمهم بما حكم الله لا يريد عليها بئس الزانية المحرم ومنع الزكوة يضرب عنقه ورواه الصدوق في عقاب الا
موال والبرقي في الحسن مثله وروى في الكافي مسندا عن ابي بصير عن ابي عبد الله وفي الفقهاء مسندا عن ابي عبد الله انه قال ما
ضاع مال في بؤ ولا بحرا لا تبضيع الزكوة ولا يصاد من الطيور الا ما ضيع فبيحه وروى في الكافي عن سالم مولى ابان بن مسلم قال
سمعت ابا عبد الله يقول ما من صبي يصاد الا بركة البسم وما من مال يصاب الا يترك الزكوة الى غير ذلك من الاخبار
التي يضيئ عن ثمرها المقام الفصل الثالث في كفر من كره وجوبها قال العلامة في التذكرة اجمع المسلمون كافة على وجوبها في جميع
العصا وروى احد الاركان الحجة اذ عرفت هذا فمن انكر وجوبها فمن ولد على الفطرة ونشأ بين المسلمين فهو مرتد يقتل
من غير ان يشأ وان لم يكن عن فطرة بل اسلم عقيب كفر من عليه وجوبها استب ثلثا فان تاب الا فهو مرتد وجب قتله وان
كان ممن يخفى وجوبها عليه لانه نشأ بالبادية او كان قريبا العهد بالاسلام عرف وجوبها ولم يحكم بكفره هذا كلامه قال
في ك بعد نقله وهو جرد وعلى ما ذكره من التفصيل على ما رواه الكليني وابن بابويه عن ابان بن تغلب ثم ساق الرواية المقدمة
الدالة على ان القارة بدقيامة يضرب عنق مانع الزكوة اقول في العلامة في التذكرة حمل هذه الرواية على المنع وان لم يكن على انكاره
قال مثله ويقتل مانع الزكوة حتى يود بها وهو قول العلماء وروى الجمهور في سائر روايتهم ثم قال ومن طريق الخاصة ما رواه ابن بابويه عن
ابان بن تغلب ثم ساق الرواية المشابهة اقول فروع الاول الفساق وان كان مسلما الا انما لا يحكم بكفره الا ان قال واما لو علم منه انكار
وجوبها فانه يكون كافرا انتهى والافري الاول فان مجرد المنع لا يوجب القتل وان اوجب المقابلة الا ان يود بها او يخذل من ماله ما يوجب
بعثه ثم انه يبادل على كفره متى كان مستمرا منكر اما تقدم في رواية ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
الحمل على مجرد المنع وان هذا المبدأ التأكيد في الزجر عن الترك كما ورد في احاديث الحج من ان تارك الحج كافر وكذلك قوله عز وجل والله على
الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ومن كفر وبالله فان المراد من الكفر هنا كفر الترك كقوله عز وجل لتن شكرتم لا لن بدينكم
ولكن كفرتم الا يبدل عليه ايضا ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابي بصير عن ابي جعفر في حديث ان الزكوة ليس بحج صاحبها انما هو شيء
ظاهر انما حق بهادته حتى يسلم او ما رواه فيه ايضا في الوثوق عن سماعة ثم عن ابي عبد الله قال ان الله عز وجل فرض للفقراء في اموال
الاغنياء فريضة لا يحدون الا بآذانها وهي الزكوة بها يخفون ما هم وبها سقوا مسلمين وروى في الفقهاء باسناد عن حماد بن عمار
محمد بن ابي جهماع عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الامثلة عشرة وعشرين مانع الزكوة ثم قال با على ثمانية لا يقبل
منهم الصلوة وعندهم مانع الزكوة ثم قال با على من منع قبرا طامن زكوة فانه ليس بمومن ولا مسلم ولا كرامة با على تارك الزكوة يشل الله ثم
الرحمة الى الدنيا وذلك قول الله عز وجل في انا جاء احدكم الموت قال رب ارجعون لا يقربا الجملة فان وجوب الزكوة من الضرورات الد
لا خلاف في الاشكال في كفر من افكر شيئا منها او ارداه بنى شكال في حديث ابان المتقدم من حيث دلالة على اختصاص هذا الحكم ب

جمع من كره

ما لم يشمله من أموالهم أو أمتعتهم أو ما كان من الزكاة منها ما يتعلق بالمال في جميع الاعوام على الشروط والامتنان في المقامات ما يتعلق بالزكاة
من الضمان على الوجوه المذكورة في اجزاء الكلام فيها يقع في بابين **الباب الاول** في الزكاة المتعلقة بالمال ما كان جوبها مخصوصا ببعض المكلفين
دون بعض وفي بعض الاموال دون غيرها مصرفها مقصودا على مصارف مخصوصة لكلام في هذا الباب يقع في مقاصد ثلثة **المقصد الاول** في وجوب
عليه وهو البالغ الناضج المالك للثمن المتمكن من التصرف فيه من غير مشروط طمعه **الشرط الاول** البلوغ والعقل فاما الشرايط ما بالنسبة الى العقل
فالظاهر لا خلاف فيه وبطل عليه حد يرفع المانع عن التصرف حتى يبلغ وهو المجنون حتى يشفى وقد ورد في جملة من لا يجب عليه الزكاة الصبي في مال اليتيم
زكوة في بعضها ليس في الصبي الضامن شيء في صحته عند الرضوخ من الحاجة او حسنة قال في المجنون ان كان يحكم عليه فعليه زكوة ان لم يصل به فلا تخونها العباد
اخرا في المالكين بالنسبة الى العقل والموافق فاشهد بان المالكين من الوجوه واجبة الشئان ابو الصلاح وابن البراج الزكوة في غلات الاطفال والمجانين ومواريهم
وقال السيد المرتضى في المسائل الناصحة في صحيحه عندنا انه لا زكوة في مال الصبي في الوقت اما الزرع والجمع فقد ذهب الكثر الى انهما من اموالهم
ياخذ منه الضريبة وهو مؤثر بشهرة القولين لكن المتقدمين يدل على الاول موثق في مصر عن ابي عبد الله قال سمعت يقول ليس في مال اليتيم زكوة وليس عليه
صلح ليس على جميع غلاتهم بل في الزرع او غلة زكوة ان بلغ فليس عليه لما مضى زكوة ولا عليه ما يستقبل حتى يخرج من الغلة اذ ذلك كانت عليه زكوة واحدة وكل عليه
مثل ما على غيره من الناس واجاب الشيخ عن هذا الخبر بالبعد يدل على القول الثاني صحة رواية محمد بن زكريا عن ابي جعفر وادى عبد الله عليه السلام التكاليف
فاما مال اليتيم ليس في العين والثمن او اما الغلة فانها الضريبة واجبة على جميعه من المالكين على الاستحسان وابداه بعضهم لفظ الوجوه
في الاخبار اعم من المعنى المصطلح كبر ما يرد في الخبر ناكدا لا يستحب في جميعه بل على ما ذكرنا لا يستحب او يثبت وجوبها بل لا يقول في ذلك لا يتخذ كونه
ان يتركوه من ان لفظ الوجوه في الاخبار اعم من المعنى المذكورين بمجمله انه ممكن ان لا مركبا يصير لفظ الوجوه في الاخبار من قبيل اللفظ المشترك الذي لا
يجل على احد من جهة الامع القرينة ويجوز اختلاف الاخبار في هذه الروايات فقلنا هذا محتمل لا يكون قرينة على الاستحسان او بالجملة فان الجمع المذكور غير تام ولو
اشهر بينهم الجمع بين الاخبار بذلك في كل موضع وانه قاعدة كلية في جميع ابواب الفقه في مقام اختلاف الاخبار الا انه لا دليل عليه ايضا فانه مقبول لا يستحب
وجوز التصرف في مال اليتيم فالقول بالوجوب هو قاطع على صحة المذكورة احوط وادى كما لا يخفى ثانيا ان ظاهره هو حمل الجملة المذكورة على القرينة فان الوجوه
مذهب الجمهور كما نقله العلامة في المتن في حيث قال اختلف علماء ثنائ في وجوب الزكوة في غلات الاطفال والمجانين فثبت الشئان وادى عبد الله عليه السلام التكاليف
ونقل ايضا عن علي بن الحسين بن علي بن جابر بن زبير بن عطاء ومجاهد واسحق بن ثور انتهى اقوالهم فيما يثبت القول الاول اطلاق جملة من لا يجب عليه الزكاة
في مال اليتيم زكوة وظفوه عز وجل من اموالهم فقد تقرر من ذلك انهم فيها هو كايها هو جوبه من الذنوب والامان هذا انما يثبت على البالغ ومنه يظهر في القول
المشهور وانما خير بيان ذلك في مسند الشيخين اتباعهما انما يدل على الغلات خاصة اما الماشي فلا دلالة فيه عليها ليس في ذلك في الباقي والفرق
المذكور انما هو اليتيم اما المجنون فلا تنضم مع ان المنقول عنهم القول بالوجوب في الوضعية منه يظهر ان حكم المانحين بالاستحسان في الموضوعين المذكورين
للتقصي عن خلاف الشئين لا معنى له فان الاستحسان حكم شرعي كوجوب الزكوة وتوقف على الدليل ويجوز الخلاف لا سيما اذا لم يكن عن دليل لا يصح
لان يكون سند او حكمهم بالاستحسان في غلات اليتيم ومقوله من المانحين بالنسبة الى المال الذي هو شرط الاستحسان لا يصح اعتبارا واستحسان
حملنا الضميمة المذكورة على القرينة كما هو الظاهر فانه لا وجه للاستحسان في غلات اليتيم على اموال الاول ان كلامنا في الشرط المذكور طوك الحول ليرتبت
عليه بعد ذلك الخطا في وجوب الزكوة فثبت ان الحول من جنس البلوغ وناقش في ذلك بعض فاضل متأخرى المانحين قائلا ان ابيان في ذلك محجب الدليل لا ينج
من اشكال فالتحقيق ان لا زكوة في وجوب الزكوة ما لم يبلغ هو غير مستلزم لوجوب البلوغ بسبب الحول السابق عليه اذ لا يتقارن اذ لا يشترط الحول
كونه في تلك التكليف اقول فيه ولا ان قوله في موثقة في بصير المتقدم ان يبلغ فليس عليه لما مضى زكوة هو انه غير خاطب بالزكاة بالنسبة الى اموال الق
ملكها قبل البلوغ اعم من ان يكون قد حال عليها احوال عدة وامضى عليها حول الايات اما قبل فان لفظ ما مضى شامل للزمان لا يتعلق بما كان كذا وكذا والظاهر
ان هذا هو الذي فهمه الاستحسان وعليه ما ذكره من الحكم المذكور اما قوله في الخبر ولا عليه ما يستقبل زكوة حتى يبلغ وانما جعل معطوفا على الجواب كما هو الظاهر في
حمل الادراك على غير معنى البلوغ لينظر الكلام لان الشرط الموت عليه الكلام ولا هو البلوغ فلا معنى لجعله هنا فانه بل يكون المعنى انه اذا بلغ فليس عليه زكوة
لما يستقبل في تلك الاموال التي ملكها او لا حق يدرك الحول فاذ ادرك الحول كانت عليه زكوة باعتبار مضى الحول عليه فكذلك ان جعل جملة مستقلة مع بعد
يكون المعنى انه ليس عليه ما يستقبل من الزمان كونه محال الحول عليه حتى يحول عليه هو مدرك بالغ فاذ حال عليه هو كذلك وجبت زكوة واحدة وثانيا ان ما
ذكره من ان ادلة الحول لا يتقارن منها اشراط كون الحول من التكليف ان اريد ان يصح بذلك فيها فهو مسلم لكن المفهوم من جملة منها انما هي ثبوتها
منها صراحة في بعض ظاهره اخراته لا يدعى وجوب الزكوة على المكلف ان يحول الحول على النصاب عنده وفي ذلك كافي روايات الدين وروايات المال الثنا
والمنابر من كونه عنده وفي ذلك هو التصرف فيه كفي شيء هو المثار اليه تلك الشروط بما كان التصرف في لا ريب ان المال للثمن الطفل محو عليه ليس
عنده ولا في يد غيره فاما قيدا مكان التصرف في وجوب الزكوة انه لا بد ان يحول عليه الحول متمكنا من التصرف فيما ينبغي وجوب الزكوة في التصرف
المفروضه على الطفل حتى يبلغ ويحول عليه الحول في ذلك الثاني لا ريب ان الذي اشتمل عليه وادان المسئلة كما سمعت مما نقلنا منها وكلاما مستقلة
انما هو التعبير باليتيم وهو لغة شرعا من لا ابل ولا يصحها كلاما من غير خلاف عن اراد واية المولود حيا ما لم يبلغ وان كان بين ابويه اكثرهم انما يعتبر بالصغير

في الزكاة على الوجوه المذكورة في اجزاء الكلام فيها يقع في بابين

[illegible]

فہرست کتب

الفرض من كماله وهو المشهور من ملكه بغير القبض إلا أن يفتقر المفضل بأداء الزكاة عنه كادلت عليه صحة منصوص حماد عن أبي عبد الله في رجل استقرض ما لا يحل
 عليه الحول وهو عند قوت أن كان الدين أقرضه يؤتي كونه فلا زكاة عليه إن كان لا يؤتي أدى للمستقرض اعتبر الشبهة في الإجراء أذن المستقرض ما لا يحل
 الزكاة بدفعه منها البيع والخيار حبوا وخيار شرط للبايع المشتري فالتشبه بالبيع ينقل إلى المشتري من حين البيع وح فيخرج في كونه من ذلك الوقت
 ومنه ما يشترط أن لا ينقل إلى المشتري الحب والخيار لا ينقل إلا بعد مضي الثلث وذا والشرط وعلى ذلك فلا بد من كونه لا بعد انقضاء الثلث وقال
 أن الخيار إذا اختصر المشتري ينقل البيع من ملك البايع بالعقد لا بدخل في ملك المشتري ومقتضى ذلك سقوط الزكاة من البايع المشتري جميعا وسحقه بغير
 هذه المسئلة ثم قلنا في هذا الشرط الحاشي أن يتمكن من التصرف وهو ما يقتضيه ما لا خلاف فيه فيما أعلم فلا يلزم الزكاة في المفقود والغالب لذلك ليس في
 بدو كونه مسدودا في تمامه على ذلك ما رواه الكافي عن سيدنا الصادق قال قلنا لا يجزئ ما نقول في رجل كان له مال فانطلق به فدفنه في موضع فلتا
 عليه الحول ذهب بغيره من موضعه فاحضر الموضع الذي كان المال فيه مدفون فلم يجده ففك بعد ذلك تلك سنين ثم أتته فاحضر الموضع من جوانبه
 كله فوقع على المال بعينه كغيره من كونه واحدة لأنه كان غائبا عنه إن كان احتسبه وموثقا أصح بن جعفر عن أبي عبد الله في رجل ما أتوه وهو غائب
 ففعل مبراهة هل عليه زكاة قال لا حتى يقدم قلنا بركب حين قال لا حتى يحول عليه الحول وهو عند موثقه زكاة عن أبي عبد الله أنه قال في رجل ما أتوه
 غائبا لا يقدم على أخذه قال فلا زكاة عليه حتى يخرج فادخله في عام واحد إن كان بعده متمرا وهو قد علم أخذه فعليه الزكاة لكل ما حرم من السنين
 في صحاح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله قال لا صدقة على الدين ولا على المال الغائب حتى يقع في يدك ويدل على ذلك إجماع الأئمة الدالة على أن حكم
 لم يحل عليه الحول عند بقاءه فلا شيء عليه شيئا مما علمنا أنه لا يخرج منه وإن كان كل واحد من هذه الأخبار اختص من المتعدي إلا أنه يضم بعضها إلى بعض مما
 ذكرناه وما لم يذكر من حيث الحكم المذكور فإن أكثر القواعد التي فيها ما حصل من القيم بخلاف بعض القواعد التي فيها ما حصل من قيم الجزئيات
 في الكلام في أن الأمر في بعض هذه الأخبار بركوب المال سنة واحدة هل هو على الاستصحاب أو لوجوه المشهور الأول بناء على اشتراط إمكان التصرف في الوجوه
 طول الحول كما تضمنته موثقة أصح في المتقدمة وروايات الحول في بعض فضلاء متأخري المتأخرين الوجوه حمل مطلق الاحتياط على مقتضاها ولا ريب في أنها
مسائل الأول اختلاف الأصناف في الدين الذي بقده صاحبها على أخذه في مال أو في غيره هل يجب عليه فيه الزكاة بعد الحول أم لا قولان أحدهما وأولهما
 الشقة النهاية والحول والخلاف في المسألة والتجديد في الدين الذي بقده صاحبها على أخذه في مال أو في غيره هل يجب عليه فيه الزكاة بعد الحول أم لا قولان أحدهما وأولهما
 بهم ومنشأ الاختلاف اختلاف ظواهر الأخبار في الموقوف عن الجاهل عن أبي عبد الله قال قلنا فليس الدين زكاة قال لا في موثقة أصح بن جعفر قال
 قلنا لا في إبراهيم الدين عليه زكاة فلو لا حتى قبضه فلو لا حتى قبضه إبراهيم قال لا حتى يحول عليه الحول وهو عند موثقه إبراهيم عن أبي عبد الله قال
 سئل عن رجل يكون نصفه مال عينا ونصفه نسيئا فهل عليه زكاة قال بركب الدين ويبيع الدين ويصحح عبد الله بن سنان المتقدمة قريبا وبوبه
 الأخبار الدالة على أن كل ما لا يحول عليه الحول عند بقاءه فلا شيء عليه هذا ما يدل على العموم وأما ما يدل على القول الآخر فموثقة زكاة المتقدمة وقوله
 فيها وإن كان بعده متمرا وهو قد علم أخذه فعليه الزكاة لكل ما حرم من السنين وعاروا في الكافي عن عمار بن يزيد عن أبي عبد الله قال ليس في
 الدين زكاة إلا أن يكون صاحب الدين هو الذي يوثق فادخله في الدين فلو لا حتى قبضه فلو لا حتى قبضه إبراهيم قال لا حتى يحول عليه الحول وهو عند موثقه إبراهيم عن أبي عبد الله قال
 سئل عن رجل يكون له الدين قال كل دين بعده هو إذا أراد أخذه فعليه زكاة كونه ما كان لا يقبل على أخذه فليس عليه زكاة كونه من قال
 بالقول المشهور حمل هذه الأخبار على الاستصحاب جميعا بين الأخبار ومن قال بالقول الآخر حمل مطلق الاحتياط على مقتضاها هو الآخر فإن الجمع بين الأخبار
 بالحمل على الاستصحاب أن أشهر بين الأصناف حتى حتمت على القول عليه جميع الأبواب إلا أنه لا دليل عليه من سنة ولا كتاب مع ذلك مناصرة التفصيل الذي
 في الروايات الآخرتين لذلك وأما أخذ الحول فهي غير منافية لأن المراد بالعند في هذا الكتاب عن إمكان التصرف سواء كان في يد أوبد كماله أو في ذلك
 اتفاقا ولا يخفاته موافقا للاحتياط والظاهر أنه لا خلاف في عدم الوجوه في الدين الذي لا يقبل على أخذه فلو لا حتى قبضه فلو لا حتى قبضه إبراهيم عن أبي عبد الله قال
 وعبد العزيز لم يفتي في صحاح إبراهيم بن جعفر قال قلنا لا في الحسن الرضا الرجل يكون له الدين فلا يصل إليها ثم يأخذها متى تجب عليه الزكاة قال
 إذا أخذها ثم يحول عليه الحول بركب وأما ما رواه الكافي عن عبد الحميد بن سعيد قال سئل عن رجل باع سبعة سنين محلة جلد من الأظفار
 رجل ملى جلد ماله في ثلث بركب ذلك المال في كل سنة تمتره أو بركب إذا أخذ قال لا بركب إذا أخذ قلت فكيف بركب إذا أخذ قال لا بركب إذا أخذ قال لا بركب إذا أخذ
 على الاستصحاب والأظهر حمله على ما إذا كان ظاهر القبض من صاحب المال أو حمله على ما إذا كان ظاهر القبض من صاحب المال أو حمله على ما إذا كان ظاهر القبض من صاحب المال
 سئل عن رجل يكون له الدين على الناس في الزكاة قال ليس عليه زكاة حتى يقبضه فإذا قبضه فعليه زكاة وإن هو طال حبسه على الترخي حتى يبرئ ذلك سنو
 فليس عليه زكاة حتى يخرج فادخله في عام واحد إن كان بعده متمرا وهو قد علم أخذه فعليه الزكاة لكل ما حرم من السنين وعاروا في الكافي عن عمار بن يزيد عن أبي عبد الله قال ليس في
 يوم يأخذ ويبيع بشره فهو شبه العينة بدو ضلوع الزكاة ولا ينبغي له أن يمتد ذلك إذا كان حال متاعه ماله على ما وصفت لك في وقت الزكاة وحمل على الاستصحاب
 انقبض وانظم هو الحمل على الوجوه لكن ينبغي أن يكون الحول عليه بغيره أما الخبر في الظاهر أن المراد بالزكاة التجارة وإن كان معناه الأجر من نوع غرض قيمة تقتضي الكلام
 على كلام بعض الأعلام قال التبدل بعد الاحتياط القول المشهور بين المتأخرين في ذلك التبدل بمقتضى الأصل والروايات المنقولة لسقوط الزكاة في مال
 الفرض عن الفرض فانه من أنواع الدين ثم استدلل بغيره عبد الله بن سنان وموثقة أصح بن جعفر وموثقة الحلبي ثم نقل احتجاج الشيخ برواية يدرست
 وعبد العزيز جابها ما ضعف استدلتهم نقل من يفتي في كل عمل ما على الاستصحاب مع كلام بل في استكراهها ما قول فيه أولا أن ما اعتمد من الأصل
 فانه يجب الخروج عنه بالدليل وقدره فندوسه ما يؤكده وثانيا أن ما استند اليه من روايات الفرض مردود بان الروايات المذكورة قد دل
 أكثرها على تعليل وجوب الزكاة على الفرض بآية صامها بالفرض هو ملكه فبغيره الفرض المدين له الأجنيب ما أجل فيها فهو محمول على ذلك فلا دلالة
 فيها على ما جاء في الفقه منها أن حمل السؤال فيها إنما هو من عدم تلك العين التي اقترضاها الفرض على الجاهل ما هو الدين المستقر في وقت الاستدلال مع

وَرَكْعَتَا الْاَوَّلَا

[illegible]

الاشكال لان الروايتين معتبرتا الاستا والجمع بينهما مشكل جدا ومن ثم اوردتها المصنف في المصنوع من غير ترجيح واقتصر في كتابه على
 القولين وبسبب القول الثاني في الشهرة وقال العلامة في المتن ان طريق الحديث الاول اوضح من الثاني واعتضد بالاصل فتعنت
 العمل به وهو غير بعيد مع ان الرواية الثانية مخالفة لما عليه الاصحاب في النص الثاني وذلك مما يضاف لمحدث لو كانت امكانا فاشين
 في السند للمتن لا يمكن حمل الروايتين الا على التقيد لموافقتهما لما ذهب اليه العامة وحمل الكثرة الواقعة فيها على بلوغ الاربعة ويكون حكم ذلك
 مائة واحدة حملها في الرواية والله العالم اقول ما ذكره من مخالفة الرواية الثانية وهي صحة الفضل لما عليه الاصحاب فانه صحيح بناء على نقله
 لها من طريق فانها فيه هكذا وليس في اربعين شيئا حتى تبلغ عشرين ومائة ففيها شاذان الى اخره واما على ما قلناه وهو رواية الكليني في
 الصحيح في الاستبصار فانه موافق لما عليه الاصحاب على ذلك اعقده في الولا وكذا صاحب الوسائل المعلوم في الخلطة نقل الشيخ في باب واليفي
 على انه ان في الحديث ما وقع للشيخ رحمه من الخريف والزيادة والفضل في المتن والاسانيد كما تقدم التنبيه عليه في مواضع من كتابنا في الصلوة
 واما ما ذكره من ان العمل على النقية فرع مكافئة السند والمثل ففيه ما قاله بالنسبة الى المتن فقد عرفت ما فيه ان هذا لطم انما نشأ من
 قصود يتبعه قدس سره لكن لا يخفى وجوه على راجع باب خاصته مع اعترافه ببعض المواضع من شرحه بما وقع للشيخ فيه مما اشبه الله اقبال التنبيه
 الى السند فانه ليس طريق الرواية من بشرائه كلامه سؤا ابراهيم بن هاشم وحديثه عند اصحاب هذا الاصطلاح معقد مقبول وان عدوه
 الحسن لم يجد له اذ من اصحاب هذا الاصطلاح سوانة الموضع الذي يريد المناقشة فيه الا فانه قد عداه في الصحيح في مواضع من شرحه كما تقدم
 الاشارة اليه في غير مقام وبالحمل فان كلامه في هذا الشرح مضطرب غايه الاضطراب اقامنا نقله عن العلامة في المتن في غير البعد عنه من او
 صحبه السند فهو ممنوع بما ذكرناه والاصل في مقابلة الخبر الصحيح الصحيح غيره محمول عليه لا يلفظ اليه مع وجوب تحصيل يقين البرائة من التكليف
 الثاني بل هو خاكر عليه رافع له وبالجملة فالحق ان الخبرين المذكورين صحيحان صريحان فيما لا عليه لا وجه للجمع بينهما الا على صحيح محمد بن
 قيس على التنبيه كما ذكرنا في الجواب عنهم في الغناء العمل بهذه الفوائد المقررة عن ائمتهم مع استيفاء اخبارها اليها من جملتها عرض الخبرين
 المختلفين على مذهب العامة والاختلاف بل ورد العرض عليه ان لم يكن في مقام الاختلاف بل ما هو ابلغ من ذلك وهو انه اذا احتج
 بالحكم ولو يكن في البلد من ياله من فقهاء الشيعة سال قاضي البلد احد بخلاف كما لا يخفى على من احاط بالاخبار وجاس خلال تلك التيارات
 ينقلون هنا ان محضر محمد بن قيس موافق لما ذهب اليه المخالفين الاربعة واتباعهم ومع هذا يكابرون على العمل بها ويرحمونها على ما حالها
 اعراضا عن تلك الفوائد فمن الجانبين الكافي المقررة والضوابط المعتمدة وليس البحث معهم في ذلك مخصوصا بهذا المقام بل هذه عادتهم في جميع
 ابواب الفقه كما بينا عليه في غير موضع من كتابنا هذا ولست شرحت في من خرجت هذه الاخبار عنهم في هذه الضوابط والفوائد ومن الخاطي المكلف
 بها في جميع الموارد في غير هذه الشريعة الى شعبة غير هذه الشيعة اذا عرضوا عنها في جميع ابواب الفقه كما عرفت وسنعرف الله وياهم
 بعفوه وغفرانه واما ما ذكره من احتمال حمل الكثرة في رواية محمد بن قيس على بلوغ الاربعة ويكون حكم الثمانية واحدة فيها مما سلفنا في
 نبيه جمل من فاضل متأخرى لما خزن حقه زعموا انه لا ثمانية بين الخبرين قال في الوسائل بعد ذكر صحيح محمد بن قيس ما صوته اقول حكم ذلك
 مائة واحدة غير المذكور هنا فلا ينافي الحديث الاول انتهى الظاهر ان من عليه ما ذكره بعض الفضلاء في هذا المقام حيث قال وقد ظن جمع من
 متأخري الاصفهان بين هذا الحديث حديث محمد بن قيس تعارضا في حكم زيادة الواحدة فيجوز في الترجيح لاشكال الجمع والحق انه لا غارض
 بين الخبرين في تلويح رواية محمد بن قيس عن العرض لذكر زيادة الواحدة على الثمانية فان قوله فاذا زادت واحدة ففيها ثلث من الغنم الى ثلثمائة
 بقية كون بلوغ ثلث مائة غاية لفرض ثلث احدى فلفظها كما هو الثاني في اكثر الغايات الواقعة فيه في غير من الاخبار المنضمة لبيان
 نصب الا بل والغنم والكلام الذي بعده يقتضي انما الحكم بوصف الكثرة وفرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة في شيء فلا يتناول الحكم لبيع الغنم
 بل يكون خبر الفضلاء مشتملا على حكم لا يشر من في الاخرى انتهى فيه انه لا يخفى ان سياق الحديث لبيان نصب الغنم في رتبها كما هو الواقع
 في سائر اجناس نصب الا بل والبقر والغنم حيث ذكرنا نصبها في سبيل الترتيب ما يجب في كل نصاب من الغنم ان وصل في هذا الخبر الى ثلثمائة
 ثم قال فاذا كثرة الغنم في كل مائة شاء ولا ريب ان مبدء الكثرة التي ثبت بها هذا الحكم بما بعد الثلثمائة من الواحدة فصاعدا الا الاربعة التي
 هو النصيب الخامس كما توهمه نظر هذه العبارة قد وقع في اخبار نصب الا بل كما تقدم في جملة منها فاذا كثرت الا بل كما في صحيح عبد الرحمن
 بن الحجاج في صحيحه في بعض فاذا زادت واحدة كما في صحيح الفضلاء والمرجع الى انه واحد هو الكثرة التي هي من الواحدة فصاعدا واما
 قوله ان فرض زيادة الواحدة ليس من الكثرة فيصير كون عدد ابا الروايات المشار اليها انه لو لم يلزم ان لا يكون للكثرة في شيء من المراتب مبدءا
 اصلا وهو باطل وبالجملة فتعارض الخبرين لا محال لا محال ولا وجه للجمع الا بما ذكرناه في هذا فيجب التنبيه عليه هو ما وقع للعلامة
 في المتن من التهمة في هذه المقام حيث نقل عن ابن بابويه انه روى في الصادق عن زرارة عن ابي ارمية قال وان زادت واحدة ففيها ثلث شيئا

وتمانون من الغنم اربعين فهل يقط اعتبار الاول وبغير الجمع نصابا واحدا من الزمان الثاني يعني انه يلغى ما مضى من حول الامهات وبغير النصاب
من زمان وجود الزبادة او وجوب كونه كل منها عند انقضاء حوله فيخرج عند انتهاء حول الاول في المثال المتقدم بيع وشاة وعند مضى سنة من تلك الزبادة شاة
وسنة او عدم ابتداء حول الزبادة حتى ينتهي حول الاول فاستبان حول للجمع اوجه اثنان جملة من المناخرين منها الوجه الاخر لوجوب اخراج زكاة الاول
عند تمام حوله لوجود المقضي انتفاء المانع ومتى وجب اخراج زكاة منفردا امتنع اعتباره منضمما الى جزئه في ذلك الحول للاصل وقوله لا يثبت في مدة
في حسنة زبادة لا يثبت في المال من وجهين في عام واحد المسئلة لا تمنع من اشكال لعدم النص فيها وان كان مذكورة من الوجهة قرب الوجه المذكورة الخامسة اذا
انقضى المسلم الفطري قبل تمام الحول اسانفت زكاة الحول لانقال المال اليهم ولا يعتبر بما مضى من الحول في ملك المورث كالموتات اما الميراث فيجب قبله فيستبان
فلا تجزئ عليه احكام الزكاة ولا يخرج امواله عن ملكه بخلاف الزكاة وان جبر عليه التصرف فيها حتى يتوب ولو استلب ثلثا لم يثبت حبس فله وتعلق به الحكم للمنفذ
الموضع الثاني في التيمم وهو لغة الرمي ولا بد ان يكون الحول فلا تجب الزكاة في العلوفة والحكم مجمع عليه كاقطعة غير واحد وبديل عليه من الاخبار وقول القضاة
عليهما السلام في صحته الفضلاء ليس على العوامل من الابل والبقر شيئا انما الصدقات على السائمة الراعية والظان نصف الراعية كاشف لما عرفت من ان التيمم
لغة الرمي كما تدل عليه موثقة زبارة الائمة وقوله في حسنة الفضلاء المشار اليها بعد ذكر نصاب الابل ولا على العوامل شيئا انما ذلك على السائمة الراعية وقول
ابن عبد الله في صحته زبارة الواردة في الخيل حيث قال له الراوي هل على الفرس او على البعير يكون للرجل بر كها شئ قال لا ليس على ما يعلف شيئا انما الصدقة على
السائمة المرسل في مرجعها ما الذي يقتضيه فيه الرجل والمجرب بالجمع معنى الدواب الاخبار المذكورة وان لم تشمل على ذكر الغنم الا ان عموم الجواب كان في
بثوت الحكم فان خصوص التيب لا يختص كائنت عندهم في الاصول مضافا الى ما في موثقة زبارة الائمة في اقل المطلب الثالث من قوله في عد التسعة التي
تجب فيها الزكاة والابل والبقر والغنم السائمة وهي الراعية والظان عامه اهل الاسلام على ذلك في الكلام في تحقيق التيمم الذي يرتب عليه الوجوب العلف
الذي ينقطع به التيمم في اثناء الحول فقبل انه يراعى الاغلب في ذلك وهو منقول عن الشيخ وقد نص في طاعلى سقوط الزكاة مع التساوي قال ابن ادریس لم
فيها زكاة الا اذا كانت سائمة طول الحول ولا يعتبر الاغلب في ذلك اعبر المحقق في البعير استمر التيمم طول الحول وانما يزول بالعلف اليسير وهو يرجع الى
قول ابن ادریس واختار السكوني في التيمم المذكورة اعتبار الاسم فان بقي عليها اسم التيمم وجبت الزكاة ولا سقطت ظاهرا ارجاع ذلك الى العرف والظان هو
الشهود بين المناخرين واختار الشيخ في النهاية سقوطه بعلف اليوم وصريح بعد اعتبار اللحظة وتزدد في الذكر من في اليوم في السنة بل في الشهر واستقرب بقاء
التيمم ولا يخفى ما في هذا الاقوال من الاشكال ولا سيما الرجوع الى العرف كما ثبتنا عليه في مواضع من ان العرف مع كونه لا دليل على الرجوع اليه من الاخبار ليس
امو انضبطا ليصح بنا الاحكام الشرعية عليه وانت خبير بان طواها من الاخبار ولا سيما في نسخة زبارة وقوله فيها انما الصدقة على السائمة المرسل في مرجعها ما
الذي يقتضيه فيه الرجل هو اعتبار التيمم طول الحول كما هو ظاهر المحقق وابن ادریس الا انه ينبغي الاحتياط في عدم اسقاط الزكاة بعلف ساعة بل يوم في السنة
والظان لا فرق في العلف الموجب لسقوط التيمم بين كونه من المالك والدابة نفسها او علف الغير لها باذن المالك وبغير اذنه من مال المالك او من مال
نفسه ولا يبين ان يكون لعنه يمنع من الرعي كالنخل ونحوه ام لا لصدق المعلوفة في جميع هذه الصور وانما مذكورة شئنا الشهيد الثاني من انه يشك الحكم
فيما لو علفها الغير من مال نفسه نظر الى المعنى المقصود وحكمة المقضية لسقوط الزكاة مع وهي المؤنة على المالك الموجبة للتخصيص كما اقتضته في الظاهر
عند سيقها بالدوالي فالظاهر ان الاحكام الشرعية لا تبنى على مثل هذه المناسبات قيام النصوص في الفلان بما ذكره لا يقتضي الحمل عليه هنا
والخروج عن اطلاق النصوص الموجب لسقوط الزكاة عن المعلوفة مع صدق كونها معلوفة فخرج قد صرح جملة من اصحاب بان السحابة والمراد بها في
كلامهم ما هو اعم من اولا والغنم وان كان اصل التيمم لتخصيصه باولا والغنم بعد وضعها كما تقدم لا تقتضي الحول الا بعد الاستغناء بالرعي لتحقيق
شرط التيمم بالنسبة اليها كما دللت عليه الاخبار المتقدمة ونقل عن الشيخ وجماعة بل الظان هو المشهور كما صرح به في المسالك ان حولها من جهن الناج
وعليه فقد اخبر كقوله في رواية زبارة وما كان من هذه الاصناف الثلاثة الابل والبقر والغنم فليس فيها شئ حتى يحول عليها الحول من يوم ينتج ويحج
زبارة او حسنة بابرهم بن هاشم عن ابي جعفر قال ليس في صغار الابل شئ حتى يحول عليها الحول من يوم ينتج ورواية ثالثة له عن احمد بن محمد وفيها بعد ذكر الابل
صغار الثلاثة وما كان من هذه الاصناف فليس فيها شئ حتى يحول عليها الحول من يوم ينتج واستقرب الشهيد في البيان اعتبار الحول من جهن الناج وان كان
البلن عن سائمة والظان جملة وجه جمع بين اخبار القولين لانه متى كان للبلن عن سائمة فكانه يدخل تحت اخبار التيمم وان كان معلوفة فكانه يدخل تحت
المعلوفة فلا يدخل في التيمم لا بعد الاستغناء بالرعي ومقتضى المشهور هو تقييد اخبار التيمم باخبار الناج بمعنى ان اشترط التيمم مدة الحول مخصوصا بعل السحابة
فان حولها من يوم الناج وان صدق انها معلوفة وكيف كان فالقول هو القول المشهور وقولا على طاعة هذه الاخبار الا انه قد مر في الكيفي والصدق في الوثوق عن
اسم بن عمار قال قلت لابي عبد الله السحابة من تحت فيه الصدقة قال اذا خرج ولا يخفى ما فيه من الاشكال في الفقه الاخبار وكلام اصحاب فان الجمع من الغنم
بناء على كلام اصحاب ما حمل له سبعة اشهر وعلى كلام أهل التيمم في الضان كل ما دخل في السنة الثانية ولو انفصل من غرض الجواب عنه ويجوز ان يكون بعد الحول
على الاخذ في الصدقة بناء على ما تقدم من احد القولين في السئلة وهو ان اقل اسنان المتوفى في زكاة الغنم جمع من الضان وثمن من الغنم **الموضع الثالث**
انه يشترط في الانعام ان لا يكون هو امل فانه لا يذوق فيها وان كانت سائمة والحكم المذكور وما وقع عليه لا يفتق ايضا انه قد مر في اسم بن عمار في الوثوق قال
مسئلة عن الابل تكون لليال ويكون في بعض الاسفار يجري عليها كذا كما يجري على السائمة قال نعم ونحوها ورواية اخرى لها في الضعيف عن ابي

فَالْفُكْرَيْنِ

[illegible]

وَزَكَاةٍ فِي الْعِلَالِ

٢٤

[illegible]

الحمد لله

٢١

میں نے

فأصناف المستحقين

[illegible]

100

مِنْهُ يَخْرُجُ الْفَوْحُ وَابْنُ يَاسَعٍ

[illegible]

[illegible]

5

فَكَيْفَ تَصْرُخُ هَا

[illegible]

أقول يجب النصيب الأول وما قلناه على سبيل الاستصحاب لا الوجوب لاجتماعه في قول الظاهر أن ما ذكره قد ستر لا يخرج من نظر فإن مقتضى كلام المتكلمين
 ووليهم الذي ذكرناه هو الوجوب والاستصحاب لا يتأتى به من ذهب إلى القول بعدم التخييد هذا للدليل المشار إليه على الاستصحاب جعلا قد تنفصل عنهم
 الشا منيت قد مر من القابلين بالتخييد في القول الأول على الأقل من ضابب الذاهب بالجنس وراهم والادقل من ضابب الذهب بنصفه يناد
 وهو عشرة قراريط لم يقبل اليان في الأجسام ما يتعلق بنصاب الذهب وإنما الموجود منها ما تقدم من الذاهب والظاهر أن مثل ابن بابويه إنما ذكرنا
 ذلك بخبر وصلى فيه ثم أنز على تقدير ما وصل اليان من الأجساد فيقبل سقوط التخييد في غير ذلك إذا هو مطلقا كما هو مقتضى الأصل ويحمل اعتبار بلوغ قيمته
 المدفوع ذلك ذهبا كان أضره ولخاف شيئا التخييد الثاني قد مر وهو أنه مطلقا وهو من قيمة الواجب عن ذلك كما لو وجب عليه طاعة واحدة لا تساو
 جنسه وراهم ومنها إلى الفقر وسقط اعتبار التقدير قطعا **الثالث** أنما يتقبل ويجب إعطاء الجنس وراهم إذا تلخ الواجب ذلك فلو أعطى ما في النصاب
 الأول والواحد ثم وجبت عليه الزكوة والنصاب الثاني أخرج زكوة وسقط اعتبار التقدير فيه كما تقدم في كلام المحقق وكان عند المالكة مضاببان أول
 وثان قال شيخنا الشهيد الثاني وغيره يجوز إعطاء ما في الأول الواحد وما في الثاني لأخر من غير كراهية ولا يخرج عن القولين قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم
 وهو شكل إطلاق القول من إعطاء أقل من الجنس وإمكان الاحتشال بدفع الجميع إلى الواحد انتهى أقول الذي يقرب بالبال القليل والعكرا الحليل أن يخرج من
 الوادين بالتخييد بالجنس وراهم إنما يخرج ببلوغه على ما هو الغالب المنكر في الزكوة من إجماع جليل معتد به ياد منتهى على الفقراء والمساكين فينبغي أن يقتصر عليهم على
 وجه لا يستقر أحدهم عن خمسة وراهم التي هي الواجب في الزكوة لأب اعتبار نصاب واحد وضاببان ويخو ذلك من الغرض التاديع والشفاعا لم العاشر لا
 يختلف الأصحاب في وجوب الداء على الرثام والساعي لصاحب الزكوة بعد قبضها منه واستصحابه فيقبل بالوجوب ويخرج العلامة في الأورشار والمحقق في
 المعبر خا والوجوب لا أثر خض ذلك بالتمام وهو المنقول عن الشهيد الثاني وسقط الاستصحاب ويخرج جميع من الأصحاب ومن قال بالوجوب يستند
 إلى ظاهر الآية وهو قوله عز وجل من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل قليل من صلواته سكت لم ولا يفيضان اعتبه عن ذلك بالنسبة إلى التزكية والأوامر قليل
 الجدد فاهم أمون بما يجبنا ويجب وإنما الكلام في الساق الفقه والمتفق والذيرة المذكورة غير ظاهرة إلا في قوله ولا دليل سواها في الباب وأصل العدم
 طويلا خلوا الرواية الواردة عن أمير المؤمنين عبارسا لاسعية أخذ الزكوة عن ذلك مع اشغالها لكثير من الأدب والسنة والأحكام ظاهرة لأصحابنا
 ذلك فغيره أن من حيث التوقيف والمقام شكل لعدم الدليل كان كاللواء والمؤمنين مستحبا بقوله طلق الحار من عشرين قد تخرج الأصحاب بانه
 لو اجتمع المستحقين سباب وجوبا لاستحقاق مثل كونه فقيرا أو عارا أو موقرا أو غير ذلك مما لا يلحق به سبب ضابطا ولم أقف لهم على دليل أو أن يكون دعوى
 صدق هذه العنوا بان ظلم من كونه فقيرا أو عارا أو موقرا أو غير ذلك مما لا يلحق به سبب ضابطا ولم أقف لهم على دليل أو أن يكون دعوى
 الأفراد وهذا صار مستلزما بغيره باعتبار مقابلة كل منها بالأخرى أيضا فانه يتصل به من حيث الفقهاء اليسيرة ويريد قلنا فانه في كل واحد من حيث العزم والكتابة المبشرة
 كما تقدم بالخبر عن الأداة وبالجملة فالحكم عندى محل توقف لعدم الدليل عليه **الثاني** من عشرين الظاهرية على ذلك تتلأجل من الأخبار ومنها ما يحضر سفيلا
 ينادى قال قلت لأبي عبد الله الرجل يطي الزكوة يقيتها في أصحابها يارحمنا شيئا قال نعم وخمسه حين بن عثمان بابرهم من هاشم عن أبي إبراهيم ع
 في رجل أعطى ما لا يفرقه من بين آل الله بالمال شيئا لنفسه وإن لم يستلم قال لا يخل من نفسه مثل ما يطي فيه ويؤلفه بمكة لا يخرج من أبي عبد الله عن رجل أعطى رجل
 ما لا يقسمه في المسكين ولا يملكه من أجلهم من غير أن يستعمله لغيره قال نعم ولا تاركه في باب جلاله أسد قال سألته عن رجل أعطى ما لا يقسمه في المسكين
 أو ساكنين وهو محتاج أيا من نفسه لا يملكه قال لا يأخذ منه شيئا حتى يأذن له صاحب جملة الشيخ على عمل غيرها الكراهة واحتمل بعض مشايخنا قطعه من كل شيء
 جملة أيضا قلنا إذا علم أن حله غير مالا أو غيره من هذه المحامل فإن كانت لا شيء من بعد لا يراها لا مندوحة عنها في مقام الجمع أو ليس بعد هذا المخرج
 إجماعا ما عارضه بالكثرة صافا إلى اتفاق الأصحاب ظاهر على ذلك خنا مبرر في الإجماع اختلاف الأصحاب في ميل ثابته المبدأ المشري من الزكوة إذا
 مات ولا وارثه هل يكون ميله للأمام أم لا وأرباب الزكوة قولان المشهور الثاني وقيل بالأول وهو منقول عن بعض العلماء أنه لا يملكه القليل و
 بخلاف العلامة في الأرفاء والقواعد وذلك في الشرح حجة المشهور موثقة بحديث زرارة قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل أخرج زكوة مالا ألف درهم
 فلم يجد لها موضعاً يدفعه للتالية فنظر في مملوكه ليبيع فيه فزيد فاشترى بتلك الألف الدرهم التي أخرجها من الزكوة فأعطاه هل يجوز ذلك قلنا نعم لا بأس
 بذلك قلت فانه لما اعتق وصار حراً أخرج وطرفه فأناب ما لا ثم مات وليس له وارث فمن يرثه إذا لم يكن له وارث قال يرثه فقراء المؤمنين الذين يتفقون
 الزكوة لأنه إنما اشترى بإيهم حجة القول الآخر على ما نقلنا أن الرقاب لم يصار من الزكوة فيكون سائبة قال المحقق في المستبر بعد الحكم بأن ميله لأرباب
 الزكوة وأسناد ذلك إنما ثناء أي كن أن يقال لا يرثه الفقراء ولا هم لا يملكون العبد المبتاع بمال الزكوة لأنه أحد مصادرها فيكون كالتسبيبة ويصير مملوكا
 لأن في طريقها ابن فضال وهو فطحي وعبد الله بن بكير وفيه ضعف غير أن القول به عندى أقوى مكان سلمتها من المحاضر والبطان المحققين مناعلى
 نعم بما انتهى وتوقف العلامة في الجمع في المسئلة من أجل ما ذكرناه أقول والتحقيق في المقام بما لا يستتبعه سابق من علمنا أن الأول أن يقال لا يرثه من
 القولين المذكورين لا يخرج من النظر والأشكال وذلك لأنهم متفقون على أن الشراء والصورة المذكورة من سهم الرقاب فلهذا كما تقدم في المسئلة فصلوا
 سلف الرقاب إلى ثلثة أقسام أحدها المكاتبون وثانيها العبيد تحت الشدة وثالثها العبيد مع عدم وجود المستحق واستندوا على القسم الثالث بموثقة
 عبيد المذكورة مع فوجبة الأشكال في القول المشهور هو أنه إذا كان المفروض الشراء من سهم الرقاب بالذي هو أحد الأصناف الثمانية التي اشتملت عليها الآية وما
 فيه من مصل ولا يتعلق بالفقر أو بالكلية ولا فلا معنى لفقه الزكوة في الآية على الأصناف الثمانية المؤذن لمغاير كل منها للأخر كما هو ظاهر فكيف فرض الفقهاء
 لأنه اشترى من ماله وإى قال الفقهاء في سهم الرقاب كما هو ظاهر لذوي الألفهم والأرباب فاللأنهم إما كون الشراء ليس من سهم الرقاب كما ذهبوا وإنما هو
 من الزكوة بقوله مطلق كما هو أحد القولين في المسئلة عليها تقدم ذكرهم ويحدها مظاهر الرواية المذكورة وفيه من الرقاب المتقدمة في ذلك المسئلة يكون
 الشراء من سهم الرقاب كما ارتفع ولكن لا دليل عليه فان هذه الرواية لا تستلحق على ذلك كما عرفت وفي رواية ما قلناه قوله من رواية ابن جبر التي استدلوا بها أيضا

على القسم الثالث هو شراء الجيد تحت الشك إذا ظلم قوماً آخرين حقوقهم وأخطأ في إعطاء أهل هذا الصنف من بينهم على الأقل من الذين هم إزاء الأصناف مع
أن البسط غير واجب عندنا بل يجوز صرف الزكاة كلها في صنف واحد من أي الأصناف وبالجمل فإن الاستدلال الجدي بالخبرين على هذين الفرعين وإظهار
سكاهم الرقاب لمقتضى من مخرج عن مقتضى الأصول المقررة عليهم وجب الإشكال في القول الثاني أنه لا ريب في صحة ما ذكرنا ذلك القائل من كونه متى اشترى
من يملك الرقاب فإنه يكون سائبة ويكون ميراثاً للأمام كما هو مقتضى القواعد الشرعية والضوابط الشرعية إلا أن استدلالنا هذا القائل المذكور على هذا الحكم يفتقر
الدلالة على أن ميراثه للمعقر لا يوافق مدعى كما عرفت فالواجب عليه تحصيل دليل يدل على أنه يجوز أن يشترى العبد من سبهم الرقاب ويعتوليتهم ما ذكرنا ذلك والقول
بذلك من غير دليل باطل مردود عند ذوي التحقيق ونحن لم نغف لهم على دليل لا ما يدعون من هاتين الروايتين وفيهما من الإشكال ما قد عرفت من أن العبد قد عرفت من أن
قوله في تلك المسئلة أن الذي قد تبرع المضمون عن أهل المضمون في نفسه الرقاب في الرواية إنما هو المكاتبون وقوم لهم كفارات في قولنا وفي الظاهر أن في الإيمان وفي
قولنا الصيغة في رواية علي بن إبراهيم وأما هذه الأخبار فلا دلالة فيها على أن يملك من الزكاة بقول مطلق ذلك على سبهم الرقاب مع كونه لا دليل في ذلك
الأخبار عليه بل ولا إذا اشاق إليه مدافع لما دل عليه بعضنا من مسئلة الميراث كما ذكرناه صارت عليه الأمر مع كونه يملك قوماً آخرين حقوقهم كما احتجنا بالتحقيق
كما قد ذكرنا في تلك المسئلة أن جمل هذه الأخبار لا دلالة على شراء العبد من الزكاة ومقتضى خبر أبي بصير خبر عبد بن زوان وخبر أبي أيوب وخبر الوالد بن أبي المنذر جميع
ذلك أنما خرجت من الرخصة في جواز ذلك من غير أن يكون ذلك داخل تحت شيء من الأصناف الثمانية كما ذهب إليه جمل من الأصناف المنقلم ذكرهم ثم وهذا لا يخفى
ظاهره ولا دلالة على هذا القول والعجب من صاحب المعبر وما في كلامه من الشاغل الذي لم يفتقر فيه النظر فإنه لا ريب في أن ما ذكرنا من أن العبد لبياع سبهم الرقاب
كالسائبة وأن الفقراء لا يملكهم فيه بوجه هو الموافق للقواعد الشرعية ومقتضى ذلك في الرواية لا ما ذكرنا من ذلك والرواية لا دلالة فيها على
أن يملك من كونه ما لا الزكاة بقول مطلق نعم ما ذهبوا من كون العبد يجوز ابتاعه من سبهم الرقاب لا دليل عليه كما عرفت ولكن مع أن الغرض من الدليل فإن
يقول بذلك يكثر منه ما ذكرناه وقول المحققين بجهل الرواية أن يصدق ما به كون ذلك من سبهم الرقاب فهم يجوزون بما ذكرناه وإن أرادوا به من الزكاة عطية كما هو القول
المشاور إلى أن لا يخرج من ذلك في كونهما فإن كلامهم في هذه المسئلة لا يخرج من تناقض واضطراب ومنه يظهر وجه توقفنا عن ذلك في هذه المسئلة ولنعلم ما فعل
نعم بقول الكلام وإن لم يثبت هل هو مخصوص بالفقراء والمساكين كما دل عليه رواية عبد بن زوان أو يكون بجميع رباب الزكاة كما دل عليه صحيحه أيوب بن الحر المروزي
في كتاب العدل وقد تقدمت في المسئلة اشكالاً ومباً في الأصناف أيضاً في هذا المقام بعضها أشبه على كونه للفقراء والمساكين وبعضها أشبه على كونه رباب الزكاة و
العلامة في المحل أن نقله عن الشيخ المفيد لا دلالة على تخصيصه بالفقراء والمساكين من المؤمنين قال في الظاهر من مراده ليس تخصيص الفقراء والمساكين بل رباب
الزكاة أجمع لأن التعليل بطبعه وجب الجمع بين الخبرين المذكورين يمكن بل قد وجه من أن يقال إن الميراث إنما هو بجميع رباب الزكاة كما هو ظاهر كلام الأكثر
أن ذكر الفقراء في مؤلفه عبد بن زوان إنما خرج من جهة التمثيل لا المحرفة لما كان أصل مال الزكاة شريكاً بين الأصناف الثمانية وكان الشراء على هذا الوجه خارجاً
من الأصناف المذكورة كما عرفت كان ما اشترى بذلك من مال الأصناف المذكورة غير خارج يرجع إليهم بالولاء لأنهم من مالهم وثانيها ولعلنا أظن أن يقال إن ظاهره أنه
عبد المذكون كونه لا للمشتري به إنما هو من سبهم الفقراء خاصة حكمه يكون بميراث الفقراء خاصة وتعليل ذلك بأنه اشترى بالمال والأقلو كان أنما اشترى بالمال
المشتري به من الأصناف الثمانية لم يكن لمخصصه بالفقراء وجه ظاهر لأن نسبتهم إلى الأصناف بالتقريب وجه فيمكن بوجه ما ذكرناه أن يقال أن المراد من أصل الخبر أن
صاحب الزكاة قد خص هذه الأموال التي خرجها من ماله بالفقراء لأنها أصل الأصناف والبسط عندنا غير واجب لما لم يجد لهم كما نفعنا الخبر شريفاً العبد
المذكور واعتقده ثم سأل الإمام عن ذلك فاجاب هذا هو الذي ينطبق عليه خبر الجرب لا يتحمل الإشكال وجه فوجه الجمع بين الخبرين المذكورين هو وجه الشراء وهو ثقة عبد
على الشراء من سبهم الفقراء الفقراء الذي ذكرناه وبذلك يكون الميراث للفقراء لأنهم من مالهم وكل حصصة أيوب بن عثمان الشراء وقب بالمال المشتري به غير مخصص
من الأصناف فإنه يكون الميراث بجميع رباب الزكاة لأنه قد اشترى بماله والفقراء في المقامين هو قصد المشتري بغيره ولا بعد ذلك فإنا العبارات بل أنها
كل ما نعتبه المقصود والنيات صحت وطلبا وتوابعاً وعقباتاً وهذا إذا أخذنا من ذلك أن ترى أنه لو قصد صرفه كونه في سبيل الله الذي هو عبادان عن جميع
الطاعات والتعبات كما هو الأصل في الظاهر ثم أنه اشترى بها عبداً أو أعتقه فإنه لا إشكال في كونه سائبة وإن ميراثه للأمام ولا ريب في وقوع هذا الاحتمال وعليه
يجمع الأخبار بل لا إشكال في الكلام وأنه على تقدير كون الشراء بمال الزكاة لا يقصده من مخصص ويكون الميراث بجميع رباب الزكاة كما ذكرنا في خبر أيوب فهل
يكون متممة هذا الميراث بينهم على حسب حصة الموارث من وجوب ببطه عليهم كل ما ويكون على قيمة الزكاة من جواز تخصيص بعض الأصناف به إشكال يشاء
من احتمال كونه في حكم الزكاة لأنه فرع عليه ما والشركة في حكم الزكاة ليست باعتبار وجوب البسط وإنما باعتبار القيمة بين تلك الأصناف وأما القول بأن
الميراث في الشركة لغة شركاً وهو وجوب التمثيل هو البسط بين الشركاء قام الدليل بالنسبة إلى الزكاة على عدم وجوب البسط بقوله على حكم الأصل
وهذا ليس زكاة وقيام الدليل في الزكاة لا يستلزم إجماله في الشركة فإنه لا يملكه على محل توقف وإشكاله وإن كان للأصل لا خفاء في رجاء ذلك
على من يفتقر لذلك ولا يثبت عليه من أصحابنا رضي الله عنهم إجماعاً في إيقاع حكمه **الباب الثاني** في ذكر من العطف على الميراث بالقطعة أو بالدين
أو العطف من الصوم والمعنى على القول بكون الخلفاء أي البدل من الثاني زكاة الدين والإسلام وعلى الثالث زكاة العطف من الصوم أو قوله يمكن أن يؤيد القول
بقول الصادق عليه السلام لمعنا زكاة العطف من عينا لنا العطف واجبه ولا نأخذ منه أحدًا فأنك إن تركت منه لم نأخذنا تحوشت عليه الفوت قلت وما الفوت قال الموت
فإن فيه إشكال إلى أن الزكاة موجبة لبقائه وحفظه من الموت فيكون الغرض من حفظه البقاء وبقيائه وجه المناسبة ظاهر وإن يؤيد الثاني بما قد ذكرنا
أي صبره وذلك من أن تمام الصوم إعطاء الزكاة لأنه من صام ولم يؤد الزكاة فلا صوم وإذا تركها لم يعمل ثم لا يجب أن يعلم أنه حيث كان وجوبه لم يشترط بشرط
مخصوص والخبر من أن المخصوص باجتماعه قد ثبت بوزن خاص وهو أيضاً مخصوص بوقت لا بوقت عليه ولا يؤخر عنه وجهه فيما مخصوص بأفراد مخصوصة بالبحث
عنها يجب أن يجعل في أصول أربعة **الفصل الأول** في شروط وجوبها وشرائط **الأول** التكليف فلا يجب على الصبي والمجنون جملتها كما نقلنا في الأصل
في المشرقة والتمني ويدل عليه عدم توجه خطاب الله بها ورفع القامعة بها وخطاب الولي يحتاج إلى دليل ليس فلا يكون سائبة بالاصل ويدل على ذلك أيضاً ما رواه

كتاب الزكاة

١٣٣

الزكاة والموجب للفطر هو ملك خوات الستة وهذا هو معنى الغنى الذي في المقام وأما ما استدلب في المدارك على ذلك حيث قال في بيان معنى الغنى المستحق للزكاة
والأصح أن ملك خوات الستة فعلا أو قوق لأن من لم يملك ذلك تحل له الزكاة على بيتيه فيما استوفى فلا يجب عليه الفطرة كما دللت عليه صحة الجاهل بالمقدمة وفيها
انتهى وفيه ان هذا الدليل قصير فأنه المدعى لأن حاصله من من لم يملك مؤنة الستة لا يجب عليه الفطرة وإن هذا من المدعى وهو أن الغنى المستحق للزكاة
عبارة عن ملك مؤنة الستة فعلا أو قوق نعم اللازم من هذا الدليل في القول الآتي في المسئلة وأما إثبات المدعى فلا نعم إذا ختم الزكاة ما اشترى اليانفا من ألبان
اللائز على وجوب الزكاة وإخراجها عن نفسه ومن يعوله غيره يتبع من الجميع وجوب الزكاة على من لم يكن فقيرا يجوز له أخذ الزكاة لفقره وليس له القول بالملك لمؤنة
ستة فعلا أو قوق لعدم ثالث هذين الفرعين فالحبار وجوب الزكاة المشار إليها لا يجوز أن تكون شاه لما ذكره ابن الجبيل ^{الملك} لأن من الوجوب على من فضل
عن مؤنسته ومؤنة بيتها له ليوم وليلته ضائع ولا لما ذكره الشيخ وابن رديس كما يأتي وهو وجوب الزكاة على من يملك مضافا بوجوب فيه الزكاة لدخول هذين
الفرعين في الفقر الذي دللت تلك الأخبار على أنه لا يجب عليه الفطرة وبما جملته لا يظهر هو الاستدلال على القول المذكور برواية يونس المذكورة فاهما وأظهر
بالمدعى عن الأيراد ومقتضى ما ذكرنا في معنى الغنى أنه لا ينبغي ملك مقدار زكاة الفطر زيادة على مؤنة الستة وبه قطع شخص الشاهد الثاني وبجزم الحق
في المختبر والعلامة في المنتهى باعتبار ذلك قال في المدارك لا بأس به واستجبه بان ظاهر رواية يونس بن عمار التي ذكرنا هامسنا للقول المذكور ظاهره
القول الأول فيكون هو الذي عليه القول لا يعرف لهم على مسند هذا القول إلا أن كان لزوم صير رتبة فقير بأخرى زكاة الفطرة لقصور قوت الستة
بذلك فيلزم أن يكون فقيرا يجوز له أخذ الزكاة فلا معنى لوجوبها عليه ثم جواز أخذها من غير ما إذا اشتغل ملك مقدار زكاة الفطرة زيادة على قوت
الستة وقد تقدم لهم تطهير من المسئلة ولبطنا العلل منهم فيها في شرحنا على المدارك ونقل عن الشيخ في الخلاصة أنه قال يجب زكاة الفطرة على من يملك مضافا
بوجوب فيه الزكاة وقيمة مضاب واعتبر ابن رديس ملك من المضاب دون قيمته والله در المحقق في المختبر حيث قال بعد نقل ذلك غنما ونعم ما قال وما
ذكره الشيخ لا يعرف به حجة ولا فائدة في إساءة الأصحاب فإن كان بقوله على ما احتج به أبو حنيفة ففان ينافي صفة وبما جملته لا تأطال من ابن قدامة وأما المتن
أدعى عليه الأجماع ونحو الوجوب من مع أحد المضاب الزكوية ومنع القيمة وأدعى اتفاق الثمانيه على قوله ولا ريب أنه وهم ولو احتج بان مع ملك المضاب
يجب الزكاة بالأجماع معناه ذلك فإن ملك المضاب ولا يكتفي لمؤنة عياله يجوز له أن يأخذ الزكاة وإذا أخذ الزكاة لم يجب عليه الفطرة لما ذكره عن أبي
عبد الله في عمق روايات منها رواية الحلبي ويزيد بن خرقط وموتية بن عمار عن أبي عبد الله ع أنه سئل عن الرجل يأخذ من الزكاة عليه صدقة الفطرة قال
لا انتهى ومتى تكاملت هذه الشروط وجبت على المالك إخراجها عن نفسه وعن جميع من يعوله فضلا ونفلا مسلما وكافرا وعلى ذلك دللت الأخبار المستفيضة
المحتضنة باتفاق الأصحاب في هذا الباب ومنها ما رواه في الفقيه في الصحيح عن هشام بن الحكم عن الصادق ع قال نزلت الزكاة وليس للناس أموال وإنما كانت الفطرة
أقول هذا الخبر يدل على دخول زكاة الفطر تحت آية الزكاة وهي قوله عز وجل خذ من أموالهم صدقة الآية وما رواه في الصحيح عن الحسين بن محبوب عن عمار بن يزيد
عن أبي عبد الله ع قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عند الضيف من أخوانه فيخسر يوم الفطر يؤدي عنه الفطرة قال نعم الفطر واجبة على كل من
يعول من ذكرا وأنثى صغيرا وكبيرا ومملوكا قول المدارك وجوب الفطرة هنا وجوب إخراجها عنه لا وجوب إخراجها عليه والعبارة خرجت بغير التجوز كما يدل
عليه الخبر الذي رواه في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال سأله عما يجب على الرجل في أهله من صدقة الفطرة قال صدقة من جميع من يقول من خراف
أبي جعفر وكبير ما رواه في الكافي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال كل من ضمنته إلى عياله من خراف ومملوك فعليكم أن تؤدي الفطرة عنه وما رواه
في الصحيح عن صفوان بن يحيى قال سألت أبا عبد الله ع عن الفطرة فقال على الصغير والكبير والحر والعبد من كل إنسان ماله من خنطة أو صاع من تمر أو صاع من زبيب
ورواية معتبر عن أبي عبد الله ع وقد تقدمت في أول الباب وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ع قال صدقة الفطرة على كل داس من أهل الصغير
والكبير والحر والمملوك والغنى والفقر والحر والعبد من صفوان بن يحيى عن إسحق بن عمار عن أبي عبد الله ع قال للواجب علينا أن نطعم من نفقته
وأبنته لعلك ولولدك ولأمك وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع فصدقة الفطرة فقال صدقة من جميع من يقول من صغير
أو كبير حر أو مملوك ولدك وما رواه في الكافي عن محمد بن يحيى عن محمد بن محمد عن أبي عبد الله ع قال يؤدي الرجل زكاة الفطر من مكاتبته ودينه امرأته وعبد
المنظر في المجوس وما أطلق عليه باب قال في المختبر هذا إذا كان من هذا الخبر وهذا وإن كان مرسل إلا أن فضلا لأصحابنا فهو بمنزلة المستفاد من هذه الأخبار
هو وجوب إخراج الفطرة عن كل من يعول من حر وعبد ذكر وأنثى وكبير وصغير مسلم وكافر واجبا النفقة وغير واجبا النفقة وأما ما رواه ابن بابويه في الصحيح
عن صفوان بن يحيى عن محمد بن يحيى قال سألت أبا الحسن ع عن رجل ينفق على رجل ليس من عياله إلا أنه يكلف له نفقته وكسوته أيكون عليه فطرة قال لا إنما
تكون فطرة على عياله صدقة رزقه وقال العيال الولد والمملوك والزوجة وأم الولد فما تضمنته من حصص العيال في الأفراد المذكورة يجب عليه على الخرج مخرج
المثيل يعني أن مكلفه لا اتفاق الكسوة لا يكفي وجوب الفطرة بل الألبان صدقة العياله كما في هذه الأفراد الأربعة وعلى ذلك ينبغي أن يحمل رواية إسحق بن
عمار المنقولة وتنتهي بجملة والمقام يتوقف على رسم مسائل الأولى لإحلال من وجوب إخراج الفطرة عن واجبي النفقة كالأبوين والأولاد والأزواج
والمملوكين كما هو في عياله وأما الإحلال لم يولد لم يكونوا كذلك وقد وقع الإحلال هنا في مواضع أحدها الزوج لو لم تكن واجبة النفقة على الزوج كما لا يشتر
والصغيرة وغير المندول بهما مع عدم التمكن فالمشهور عدم الوجوب لأمع العياله بترها وذهب ابن رديس إلى الوجوب مطلقا سواء كانا ناشرا أم
لا وجبت نفقة تامة أم لا دخل بها أو لم يدخل دامتا ومنه لغة وأصح على ذلك بالأجماع والعموم من غير تفصيل ولا ريب في ضعفه للمعروف من أخبار المنقولة
الدالة على أنه أن ذلك منوط بالعياله بموجب ذلك ينبغي عند قدامها أن لا تحقق في المختبر أخبارنا من الزوجية سبب الإيجاب الفطرة لا باعتبار
وجوب مؤنستها ثم يخرج قال يخرج من الناشئة الصغير التي لا يمكن الاستماع به أو لم يذبحته والدعوى الأجماع من الثمانيه على ذلك وما عرفنا أحدًا
من خلفاء الإسلام فضلا عن الثمانيه أوجبوا الفطر على الزوج من حيث هو في صفة بل ليس يجب الفطرة إلا من يجب مؤنسته وتبرج به الفطرية وهو
أدعى عنه الغنى والأخبار انتهى وهو جند وثانيهما أنه لو كانت الزوجة واجبة النفقة ولكن لم يملكها الزوج ولا غيره فالمشهور وجوب فطرتها

على الزوج لأنها تابعة لوجوب النفقة ونقل في الشرائع قولاً لا يعدم وجوبها إلا مع العيول ولا السيد السند في المداير وهو الذي دللت عليه الأخبار المتقدمة
والحق في الشرائع بعد نقل القولين المذكورين قال وفيه تردد قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك وبأن الزدنا منشأ الشك في كون السبب هو العيول أو
الزوجية والملوكية وظاهر النصوص الثاني فيجب عنهما وإن لم يعلم كما مر انتهى وانتهى بما فيه فإن للصوص المتقدمة ظاهراً بل صريحاً في أن طهر الوجوب بالعيول
وغيره كانتا وغيرهما من تلك الأخبار المتقدمة في الأخبار السابقة فيها ما يثبت ما ذكره الأصححة عبد الرحمن بن الجهم ودواية اسحق بن عمار وقوله في
الجواب عنهما وثالثها المملوك وقد قطع أصحاب الوجوب بكونه على المولى طلقاً قال في المحترق الفطر من العبد الغائب الذي يعلم حيوته والإيقاع المهرمون
والمعصوب وبما قال الشافعي وأحمد وإسحاق والعلامة قال أبو حنيفة لا يلزم زكوة لسقوط نفقته كما سقط عن الناشئة لنا أن الفطرة تجب على من يجب أن يعوله والزوج
لزم العيول فيجب العظمى ومجتبىة لا تمنع أن نفقة تسقط عن المالك مع الغيبة وإن كفى غير المالك لو كان حاضراً واستغنى بكسبه ونحو ذلك من العلامة في
المنهاج في الشرائع تردد في المسئلة كما قد قلنا من أن نفقة الزوج قد عرفت وجب التردد فيما قلناه من شيخنا الشهيد الثاني أنفاً وأنت جبراً الظاهر من النصوص
المتقدمة كما أشرنا إليه أنفاً هو خصوص العيول والآلة مال السيد السند في المداير كما فصل الخراساني في الذخيرة وهو الحق الحقيقي بالأدب وبما ينبغي أن يعلم أنه
لو طار الزوجية والمملوك غير الزوج والسيد علق الزكوة به وسقطت عنه ما به اشتكال ولا خلاف في وجوبها الأدب وإن ولد له ولد قال الشيخ في طهارة نقل
في الخ الأدب وإن ولد له ولد الكبار إذا كانوا معسرين كانت نفقتهم وفطرته عليهم قال قدس سره وأدق بيان نفقتهم عليهم ما الفطر من فطرته فانما لهم
وجبت الفطرة والآلة وإن وجبت النفقة لنا أن الفطرة منوط بالعيول وقد استفتيت في الوجوب أجمع الشيخ بأنه واجب النفقة فوجب الفطرة لأنها تابعة
لها والخبر أنها تابعة للنفقة لا لوجوبها انتهى وفيه أن ما ذكر في مقام الرد على الشيخ وإن كان هو الظاهر من الأخبار والذي عليه العمل أنه إن كان مخالفاً
صريحاً هو غير كما قلنا من أن نفقة الزوج والمملوك فأنهم جعلوا الفطرة تابعة لوجوب النفقة دون حصولها بالفعل وسؤال الفرق في جزمها
لا يخفى الثاني ما خلفنا الأصحاب في العبد الغائب الذي لا يعلم حيوته هل تجب فطرته على المولى أم لا ذهب جماعة منهم إلى أنها تجب في الخلاف والحق في العبد
العلامة في المنهاج لعدم الوجوب وقال الشيخ في المبسوط والخلاف الغائبان عام مولاة حيوته وجب عليه فطرته وإن لم يعلم تجب قال في المحترق لو كان له
مملوك لا يعلم حيوته قال الشيخ لا يلزم فطرته ثم نقل عن الشيخ أنه أجمع بأنه لا يعلم أن له مملوكاً فلا تجب عليه زكوة ثم قال وما ذكر الشيخ من الخلاف في هذه المسئلة
منقول عن ابن إدريس فإنه واجب فطرته وهذه المسئلة الصورية على المولى محتجاً بأن أصل البقاء بانه يتبع نفقته في الكفان إذا لم يعلم بموته وهو ما يتفق
مع الحكم ببقائه فوجب فطرته ويظهر من شيخنا الشهيد الثاني في المسالك الميل إلى هذا القول أيضاً أجمع الشيخ ومن بقى على ما ذكره بما تقدم نقله وإقراراً لأحكام
شغل للزمت فيقف على ثبوت المقتضى وهو الحيثية وهو غير معلومة وبأن أصل عصمة مال الغير فيقتضي انشراحه على العلم بالسبب لم يعلم وأما ما ذكره ابن إدريس
من أن أصله هو معارض هذا الأصل المذكور وما ذكر من القياس على غيرة الكفان إضافة إلى أصحها وبما فيه لا يخفى الوارد بذلك قال السالك المحقق من أجل
قد اتفق بملوك يجوز أن ينفق في كفان الظاهر قال لا بأس به ما لم يبرهن منه موافقة ولا أن التسوية بين محبة العتق ووجوب الفطر لا دليل عليها المذكورة
بينهما ولا نرى الثاني على الأول وثالثاً بإمكان الفرق بين الأحرار من أن العتق اسقاط ما في الذمة من حقوق الله تعالى وهو بمنزلة على التخفيف بخلاف الفطر
فإنها إيجاب مال على مكلف لم يثبت سبب وجوبه عليه قولاً والتحقيق في الاحتجاج لنقول المشهور في الرد على ابن إدريس هو أن يقال أن وجوب الفطر تابع للعتق
كما أخبرناه وذكرنا أنه لا يول الأخبار المتقدمة أو لوجوبها كما قلنا من أن نفقة عنهم وانتهاء الأصل على ما ذكرنا ظاهراً على ما ذكره هو عدم معلومية الوجوب فكيف
يطلب وجوباً أو نفاق عليه وهو لا يعلم حيوته ولا يخفى أن الظاهر من كلام الشيخ والحق أن محل الخلاف في المسئلة هو مقتضى
الخبر الذي لا يعلم حيوته ولا موته وهو الذي خلفنا الأصحاب بحكمه بالنسبة إلى ميراثه وزوجته وأولاده وأولاد زوجته طلباً بدع سنين وهو الذي
نظمته محققه المحقق في المتقدمة التي استدل بها ابن إدريس وذهب حكم الفطر عليهم كما ذكره في المداير كما أن محل الخلاف في هذه المسئلة غير محقق
احتمال أن يكون محل الخلاف مطلق المملوك الغائب الذي لا يعلم حيوته ليس بميتة بل بميتة فأنما أصلها ما ذكرناه من مقتضى الخبر الذي لا يعلم له حقوق ولا موته
وثانيهما من كان غائباً وأخبار تأتي في أغلب الأوقات فأنه يحكم بوجوده وقت الفطرة مثلاً وإن كان ذلك غير معلوم قطعاً الغيبة وبعد عمله بالتصا بالحيثية والند
ورد في صحيح جميل بن دراج عن عبد الله بن عباس قال لا بأس بان يعطى الرجل من عياله وهم غيب عنه ويأمرهم فيعطون عنه وهو غائب عنهم ومحل الخلاف في أنما هو
الأول كما لا يخفى على المتأمل وكيف يمكن أن يجعل هذا الأمر الأخير طرح الخلاف وفي هذه المسئلة مع قولهم فيمنع جميل المذكور من غير خلاف يبرهن
الثالث قد مر جملته من الأخبار بأنه لو كان بين شركين فالزكوة عليهم فان غلبا أحدهما فالزكوة على الغالبين وفي الرد وسقلاً بأنه لا زكوة عليه فاعلمنا أن
وما نقل عن ابن إدريس لا يوجب من أن قال لا فطرة عليهم إلا أن يجعل لكل واحد منهم راس تام كما نقله عن المداير في الظاهر من غير الفقيه نعم ذكر في الفقيه ما يدل
على ذلك من أنه عن زناد عن عبد الله بن عباس قال قلت لعبد الله بن عباس ما زكوة الفطر قال إذا كان لكل إنسان راس فليؤدى عنه فطرة وإذا كان على السيد
وعلى المولى وكانوا جميعاً غيباً عنهم سواء رزقوا أو لم يزرقوا وكل واحد منهم على قدر حصته وإن كان لكل إنسان منهم أقل من راس فلا شيء عليهم قال في المداير في الرد
وإن كانت ضعيفة السند لأنه لا يبعد المحبة لما شفهة لما بقية مقتضى الأصل وسلامتها من المعارض انتهى قوله ولا أن ظاهراً بل المذكور هو وجوب الزكوة
بجزء المالك وهو لا يقول بما قلناه من أنه لا يملك بالعيول كما قد قلنا ذكر وثالثاً ما علم من طريقه وقيل في الوقوف على الاصطلاح المشهور
من رد الأخبار الضعيفة فكيف يتفق هذا الخبر بابا القول وثالثاً أن نشره هنا بما بقية مقتضى الأصل من رد بيان الأخبار المتقدمة قد دللت على وجوب
خراج الزكوة عن المولى لم يزدان يكون راساً تاماً والآلة لا لا تقتضى إيجاباً ذكر هو وغيره في المكاتب المطلق أو الحر من بعض فأنه استدل في الوجوب عليه
وعلى المولى بالنسبة لما نقل في المسئلة من العلامة في المنهاج يؤذن بوجوب الزكوة على كل منهما بالنسبة ولو أوجب هنا بأن تلك الأخبار التي أجمعتم
دلالة على وجوب خراج الزكوة عن المملوك إنما هي مع العيول فلا دلالة فيها قلنا يانها إذا طرأ هذا الخبر من البين بوجهها دللت عليه تلك الآلة

في وجوب خراج الفطرة

[illegible]

[illegible]

في قوة الفطر

٥٤

فذهبوا لأكثرهم الشيخ المفيد وابنا بابويه والسيد المرتضى وسواهم بالصلاة في العيد ولو كانت في وقت الصلاة في يوم الجمعة لا يجوز تأخيرها عن وقتها في العيد اختيارا فان اختلفوا في ذلك فاعلموا انهم قالوا انما اجمعوا ان صلاة العيد في وقتها لا بأس بها بل هي افضل من غيرها في وقتها في العيد وظاهر امتداد وقتها الى اخرتها قال في المدارك ولا يخلو من قوة واستغفار ايضا الفطر
الخبر ان في الذخيرة وقيل بالتأخير الى الزوال ونقل عن ابي جعفر حيث قال لا وقت له وجوبها طالع الفجر من يوم الفطر واخر زوال الشمس من وقتها
في المحل والخلاف في البيان والدفع والذى وقف عليه من الاخبار المتعلقة بالمسئلة منها رواية ابراهيم بن ميمون المنقولة في المدارك على انه ان اعطيت
قبل ان يخرج الى العيد من طهر وان كان بعد ما يخرج الى العيد في صدقة وما رواه الكليني بسند ليس فيه تامة بما يطعن به في رواية محمد بن عيسى عن يونس عن
عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله في حديث قال فيه واعطاء الفطر قبل الصلوة افضل وبعد الصلوة صدقة وما رواه الشيخ في صحيحه الفضلاء عن ابي
عبد الله انه قال لا على الرجل ان يعطي كل من يعول من خروجه وعيد وصغير كبير يعطي يوم الفطر قبل الصلوة فهو افضل وهو في سقران يعطيهما من
اول يوم يكمل من شهر رمضان الى اخره وما رواه السيد رضي الدين بن طاوس في كتاب الاقبال قال روي بسنادنا الى ابي عبد الله ع قال ينبغي ان
يؤدى الفطر قبل ان يخرج الناس الى الجبانة فاذا اذها بعد ما اجمع فاما صدقة وليست فطر وما رواه العياشي في تفسيره عن سالم بن مكرم الجمال
عن ابي عبد الله ع قال اعط الفطر قبل الصلوة وهو قول الله عز وجل وادفعوا الصلوة واتوا الزكاة وان لم يعطها حتى ينصرف من صلوة فلا تقبل
فطرهم وما ذكرهم في كتاب الفقه الرضوي قال في زكاة الى ان تصلي صلوة العيد فان خرجها بعد الصلوة فهي صدقة وما رواه الشيخ عن سليمان بن
حفص المروزي قال سمعته يقول ان لم تجدها من وضع الفطر فيه فاعز لها تلك الساعة قبل الصلوة الحديث وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة الدلالة
واحدة المقالة في القول الاول وصاحب المدارك استدل لهذا القول برواية ابراهيم بن ميمون ثم طعن فيها بالجملة الراوي مع استدلاله في المسئلة
السابعة بها وصنف لها بالصحة الى الراوي المذكور بنويعها بشاها وجبر النفسانها اقول فلفظ ينبغي في رواية الاقبال بمعنى الوجوب كما هو شائع في
الاجازة ويدل عليه قوله فان اذها بعد ما اجمع في صدقة ولفظ افضل في صحيحه الفضلاء ليس على ابي بل هو من قبل لفظ افضل ايضا في رواية عبد الله
بن سنان المصححة بانها بعد الصلوة صدقة غاية الامر انها ذلت على جواز النقل من اول الشهر بخسنة وقضاها على الخلاف الذي بيانه انك اخرج العلامة
في الحديث عن ابي الحسن من جواز تأخيرها بعد الصلوة وتحريره النسخة عن يوم العيد بصحة العيص القسم قال سالت ابا عبد الله ع عن الفطر متى هي
فقال قبل الصلوة يوم الفطر قلت فان بقي منه شيء بعد الصلوة فقال لا بأس به يعطى على النامنة ثم يبق في نفسه قال في المدارك بعد نقل هذه الرواية و
يكمل عليه ايضا اطلاق قول الصادق ع في صحيحه الفضلاء يعطى يوم الفطر فهو افضل اقول اما ما ذكر من الاستدلال بصحة الفضلاء فانه في الجواز
عنه ولما صححه العيص فصددها الى الاول في القول الاول واما في الرواية الاولى في الخبر فانه في الاخبار انك اذا عجزت لا يضرك متى
اخرجتها وبذلك تجتمع مع الاخبار السابقة ولا يخفى ثم مع العمل على ما يدعي من ظاهر هذه الرواية وهو الامتداد الى اخرتها ولا يلزم منه طرح الاخبار
الاولى مع كثرة ما خرجت في الحديث والعمد لا يلبس بها امكن في كل من طرح احدها الا ان لا يصح ان ينقلوا في المسئلة ما نقلناه من هذه الاخبار
واما الدابر في كلامهم الاستدلال لهذا القول برواية ابراهيم بن ميمون خاصة واما ما اخبرنا في المحل من الاجتهاد الى الزوال فاما استدلاله الى صحة
العيص القسم وقوله فيها قبل الصلوة يوم الفطر فحمل الصلوة على معنى وقت الصلوة ووقت الصلوة عندهم امتداد الى الزوال وفيه اولا انه وان كان
المشهور بانه امتداد وقت صلوة العيد الى الزوال الا اننا لم ننفهم على دليل يدل عليه غير حجة ما يدعي من انما هم على ذلك والروايات كلها انما ذلك
على ان وقتها بعد طلوع الشمس لم نطلع على ما يدل على امتدادها الى الزوال كما يدعي ومن ثانيا ان هذا يجوز وان تمله في هذه الرواية الا انه لا يتم في
الروايات التي قلنا انها المشتملة على التفصيل بقبل الخروج الى الصلوة وبعد الرجوع من الصلوة فانه لا مجال لهذا التجوز بل يتعين حمل الصلوة على معناها
الحقيقي لا ان تقدر كما السيد رضي الدين بن طاوس وطراشه مرقا في كتاب الاقبال نقل من كتاب عبد الله بن حماد الا نصادي عن ابي الحسن العيص ع
عبد الله ع قال اذا اعطيت من كل خروجه وملوك الى ان قال قلت قبل الصلوة او بعد ما قال لا بأس به فطرنا انا اخرجناها قبل الظهر فهي فطر وان اخرجناها بعد الظهر فهي صدقة
لا تجزئك قلت فاصلى الفجر واخرج لها فاعكش يوما وبعض يوم ثم تصدق بها قال لا بأس به فطرنا انا اخرجناها قبل الصلوة الحديث والاقرب عندي
ان لفظ الظهر في الخبر ومعهم سماع الراوي او غلط في النسخ وانما هو الصلوة ويؤيد مفهوم قوله في اخر الخبر هو فطرنا اذا اخرجناها قبل الصلوة لا
على انها بعد الصلوة ليست فطرنا وبذلك يجمع بينه وبين الاخبار المنقولة وبذلك يظهر لك بطلان ما قلنا القول الاول عليه من انها المعول هكذا لحق
المقام ولا تصح الى ما نلت به اقدام اقسام اوطيك الاعلام **الموضع الثالث** اختلف اصحاب الجواز في تقديم الفطر والمنتهى في الاصلح
انه لا يجوز التقديم الا على جهة القصر ثم احتساب ذلك عن الفطر في وقت وجوبها ذهب اليه الشيخ المفيد والمنفعة والشيخ في الاقتصار وابلوا بصلوة
ابن ابي ربيعة العلامة في بعض كتبه صغيرهم وقيل بالجواز وهو قول الشيخ في المبسوط والخلاف ما بين بابويه قال في المحل وقال ابن بابويه لا بأس باخراج الفطر
في اول يوم من شهر رمضان الى اخره وافضل وقتها الى اخر يوم من شهر رمضان ذكره علي بن بابويه في رسالته وابنه محمد في مقننه وهذا لا وان كان
ولذلك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطر وان قلنا بعد الزوال فلا فطر عليه وكذا ان اسلم الرجل قبل الزوال فليجئ الى القول بالجواز
في المسئلة ما لا المحقق في الاعتبار ايضا والعلامة في النسخ والمحل وغيرهم اقول لم أقف في كتاب الاخبار على ما يتعلق بهذه المسئلة الا على صحة الفضلاء
المنقولة قريبا وقوله فيها وهو في خزان يعطيهما من اول يوم يكمل من شهر رمضان الى اخره واما ما نقل في المحل عن ابي بابويه هنا فهو مأخوذ من كتاب
الفقه الرضوي على عادتها الجارية من نقلها اخبارا في الكتاب المذكور في الاثنا بها على وجه يظن الناظر من كلامها قال ع في الكتاب المذكور وان
بعد الزوال فلا فطر عليه وكذا اذا اسلم الرجل قبل الزوال وقبل فطر هذا ولا بأس باخراج الفطر في اول يوم من شهر رمضان الى اخره وهو زكوة لا
الى ان يصلي صلوة العيد وان اخرجها بعد الصلوة فهي صدقة وافضل وقتها الى اخر يوم من شهر رمضان انتهى كلامه ع وظاهر الخبرين المذكورين

وان كان ذلك مولود يوم الفطر قبل الزوال فادفع عنه الفطر

الدلالة على الجواز وأصحاب القول الأول قد جعلوا صيغة الفضل على الفرض ولم اقف على حجة للقول الأول لما نقل في الخ حيث قال شيخ المانع بانها جارية
موقفة فلا يجوز فعلها قبل وقتها ولا زكاة منوطه بوقت فلا يجوز قبل ذلك وعلى وجه القرض كركوة المال ولا لزوم لجواز فعلها في شهر رمضان كما نقله
لأشركها في المصالح المطلوبة من التقديم بل هنا أولى وما رواه السمعاني في الصحيح قال سألت أبا عبد الله عن من انطلق منى فقال قبل الصلوة يوم الفطر ثم قالت
والجواب عن الأول بانها تأنقول بموجبه ونقول ان وقتها شهر رمضان كما نلوه من حديث محمد بن مسلم وغيره وعن الثالث بالفرق فان سبب الفطر الصوم و
الفطر منه فجاز فعلها عند السبب وهو دخول الصوم كما جاز عند حصول الفساق وان لم يحصل السبب الثاني وهو الحول بخلاف تقديمها على رمضان
فانه يكون تقديمها على السبب معناه وهو غير جائز والرواية لا تدل على منعها في غير انتمى قول أما الاحتجاج بانها عبادة موقفة فهو احتجاج صحيح والوقت المشاي
منا هو ما دل عليه الكتاب التي قد منها ما من كون وقتها قبل الصلوة وقبلها ما يستبعد فعلها قد اتفقت على ان وقتها خارجها ذلك والاشارة التأخير إلى بعد الصلوة
موجب لخروج الوقت واذا ثبت توقيتها بذلك لم يمنع تقديمها عليه ما تقدم في صحيح محمد بن يزيد وحسنه إبراهيم بن المقدمة في الزكاة وعلم جواز تقديمها انه
ليس لاحد ان يصلي الأولى الا لوقتها وكذلك لا يصوم من أحد شهر رمضان الا في شهره الاحتضاء وكل من يرضيه انما تؤدى اذا حلت ونحوها صحيح وقول
العامة قدس سره هنا في الجواب ان وقتها شهر رمضان استنادا الى صحيح الفضلاء ليس في محله الا لا دلالة فيها على ان يزد من ان موطنه في التقديم بعد ان ذكر
ان وقتها قبل الصلوة كما قد ذكره سابقا وهذا التوسيع اما على سبيل الرخصة كما هو الأقرب والمقدم فرضا كما ذكره وكذلك قوله في كتاب الفطر فلو
ولا بأس باخراج الفطر في اول يوم من شهر رمضان الى اخره مع قوله انها زكاة الى ان يصلي صلوة العيد فان اخرجها بعد الصلوة فهي صدقة فان ظاهرا
ان وقتها هو قبل الصلوة كما لا بأس بالتقديم والظاهر على الرخصة وبالحاجة فالمسئلة لا يخرج من شوب الاشكال وان كان الأقرب هو القول الأول
وجعل الخبرين المذكورين على الرخصة والاحتياط لا يخفى **الموضع الرابع** الظاهر انه لا خلاف بين الأصحاب في ان وقتها من الفطر اي وقتها في مال من
قبل الصلوة فانه يجوز اخراجها بعد ذلك وان خرج وقتها ويكلى على جملتها من الأخبار ومنها ما رواه الصدوق في الحسن بن إبراهيم بن ماسم عن صفوان
عن اسحق بن عمار قال سألت أبا عبد الله عن الفطر قال اذا غزيتها فلا يضرب على اعطيتها قبل الصلوة او بعد ما الحديث وما رواه الشيخ في الموقوف
عن ابن أبي عمير عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله في الفطر ان غزيتها كانت تطلب بها الموضع وانظر بها جلا فلا بأس به وعن اسحق بن عمار وغيره في ان
عن الفطر قال اذا غزيتها فلا يضرب على اعطيتها قبل الصلوة او بعد الصلوة في رواية سليمان بن حفص المزني قال سبغت يقول ان لم يجد من يضعه ففطر
غيره فاعز لها تلك الساعة قبل الصلوة الحديث وفي الصحيح عن زناد عن أبي عبد الله في وجب المخرج فطرته فزها حتى يبدلها اهلها فقال اذا اخرجها الى من غنائه
فقد برئ والافوضها من لها حتى يؤد بها الى اربابها قال بعض الفضلاء بعد ذكر صحيح زناد المذكورة ولعل المراد ان اذا اخرج الفطرة التي غزيتها الى مستحقها
فقد برئ والافوضها من لها حتى يؤد بها الى من مكلف بايضا لها المستحقها الا كونه بحيث يضمن المثل والقيمة مع الثلث لانها بعد الغزل وقبل ما اثر في
يد المالك ويحتمل ارجاع الضمير في قولنا اخرجها الى مطلق الزكاة ويكون المراد باخراجها من غنائه عن لها والمراد ان اذا غزيتها فقد برئ مما عليه من التكليف
بالغزل لا من غنائه من لها مكلف بادائها الى ان يوصلها الى اربابها وكان المعنى الاول اقرب انتمى اقول ويحتمل ان يكون المراد باخراجها من غنائه انما هو
الغزل فكانه قال اذا غزيتها فقد برئ يعني برئت ذمتها لا غنائه خرجت من ذمته وصارت في يد من قبل الامانة الى ان يدفعها الى اهلها والظاهر عباد عن غزل
الذمة بها فان غزيتها فقد برئت الذمة منها وان لم يغزلها فالذمة مشغولة بها حتى يؤد بها فايها الصلوة لو خرج الوقت سقط الاداء وبقي غزل الذمة وعل
وما ذكرناه هو الأقرب ومعنى الخبر لا تناقل كلاما من المعنيين الاولين وظاهره لادق كلام الأصحاب يقتضي جواز الغزل وان وجد المسفق وهو الظاهر
اطلاقا والرواية الأولى والثالثة والامانة في الخبرين الأخيرين لذلك لا يفتى في جواز الغزل في هذه الصلوة ولا دلالة فيها على حكمه وقدم جواز
غير ذلك واما اختلافهم في كون الأخراج بعد الوقت مع الغزل اداء وقضاء فلا أثر فيتمتع بصلوة عندنا هذا كله على تقدير الغزل كما لو لم يغزلها اخرج الوقت
الموقوف على الغزل بالكلية ام لا وعلى الثاني فله اداء وقضاء اقول وظاهره انقول عن الشيخ المعيد وابي بابويه والى الصلوة وابي البرقي وابن زهره وقد عني
ابن زهره الاجماع عليه واخبرنا المحققين القول الثاني بحكمه من الأصحاب عنهم الشيخ والصلوة وابي ادريس وغيرهم والمشيور بينهما انها قضاء ونقل عن
ابن ادريس انها اذا اخرجها الاولون بما تلتهم في رواية ابراهيم بن مهرون الدالة على انها قبل الصلوة زكاة وبعد الصلوة صدقة فالواقي التفصيل قاطع للشر
والعلمة حيث ذهب في الخ الى وجوب اخراجها وانها تكون قضاء قال فلهما قايما ان الأول وجوب الأخراج والخلاف فيه مع المعيد وابي بابويه والى
الصلوة وابي البرقي لما ان لم يأت بالمأمور به فيبقى في هذه التكليف الى ان يكفى به ولا ان المقصود للوجوب قائم والمانع لا يصلح للمنعنا اما الأول فالقول
الدال على وجوب اخراج الفطر من كل راس صانع واما الثاني فلان المانع ليس الاخراج وقت الاداء لكنه لا يصلح للمانع من وجوب الوقت لا يقطع
كالدين وزكاة المال والجنس غيرها مما رطله زناد في الصحيح عن الصادق في وجب المخرج فطرته فزها حتى يبدلها اهلها فقال اذا اخرجها من غنائه فقد برئ
والافوضها من لها حتى يؤد بها الى اربابها الى ان قال للمقام الثاني انها تكون قضاء والخلاف فيه مع ابن ادريس لما انها تكون قضاء والخلاف فيه
فيتمتع ابن ادريس بعبادة موقفة بوقت قد خرج وقتها فتكون قضاء اذا المراد بالقضاء ان اخرج ابن ادريس بان الزكاة المالية والراية تجتنب بدو
وقتها فاذا دخل وجب الاداء ولا يزال الانسان مؤذيا لها الا ان يكر دخوله وقتها هو وقت الاداء في جميعه والجواب بالمنع لان لوقتها طرفين ولا
واخر بخلاف زكاة المال ولا لو ضبط اولها واخرها لما تمسكت عند الصلوة لان بعد الصلوة يكون الوقت باقيا في وجهه ولا لزوم لكان الوقت
باقيا للوجوب على من بلغ بعد الزوال كما يجب الصلوة لو بلغ والوقت باقيا في كلامه زيد اكراما اقول ما ذكره من الدليل في المقام الأول متطور منه
من وجوب اكلها دعوى عموم الدال على وجوب اخراج الفطر فانه ممنوع بما اعترف به في رده على ابن ادريس من التقييد بالوقت فلو اخرج
الفطر مقيد بذلك الوقت المحض وبذلك يظهر بل ان قوله لان المقصود للوجوب قائم وثانيها قوله المانع لا يصلح للمانع فان غنائه
قد خرج جملته من المحققين بان الامر بالاداء لا يندوا القضاء بل يحتاج القضاء الى امر جديد ويظهر ما في قوله ان خرج الوقت لا يقطع الحق

هذا التماثل على الدين والزكوة المالية فانه يقتضيه كونه قياسا مع الفارق فان هذه الأشياء التي ذكرها ليست من قبيل الواجب الموقوف
بمحلها الفخرة كما عرفت ورايها ان الرواية على ما قدمناه من الأهمية لأن فيها تماثلا على وجوب الأخراج مع العزل وهو غير محل النزاع فاما ما ذكره
في الرد على ابن ادریس من وجوبه قال المحقق في المعتمد بعد نقل كلام ابن ادریس وهذا ليس بشئ لأن وجوبها موقوف فلا يتحقق وجوبها بعد الوقت وبما
ذكرناه يظهر ان القول بالسقوط هو الذي عليه العمل كما استفاضت به الأخبار التي قلنا هاتم انه قد ذكر أصحابنا انه لو لم يهاوا لخدمتهما مع ما كان
فانه يكون صامنا ولا معه لا يجوز يضمن وهو مما لا ريب فيه لأنها بعد العزل تكون مائة في عين فلا يضمنها إلا بالتعد أو التفريط المحقق
بتأخير الدفع إلى المستحق مع إمكانه واما لجواز الحمل إلى بلد آخر فهو يقتضي على عدم وجود المستحق في البلد فلو جاز مع وجوده كان صامنا ولا معه لا ضمان كما تقدم في الزكوة
المالية **الفصل الرابع** في مصرفها والمشهور في كلام الأصحاب بان مصرفها مصرف الزكوة المالية من الثمانية وأستدل عليه المنه
بأنها زكوة فضرورتها ما يصرف إليه سائر الزكوات وبأنها صدقة فندخل تحت قوله نعم اتما الصدقات للفقر والمساكين الأثر وظاهرهم سقوط سهم
المؤلفة والمعاملين من هذه الصدقة والتخصيص بالسنة الباقية فلا في المعتمد هي سنة أصناف الفقراء والمساكين والرقاب وسبيل الله وابن السبيل وقال
الشيخ الميendorf من مذهب الفقهاء مستحق الفطر من هو كان على صفات مستحق الزكوة من الفقراء ولا في المعتمد والأيام وظاهر هذا الكلام اختصاصا
بفقراء المؤمنين ومساكينهم ويدل عليه ظاهر جملة من الأخبار كحديثه الجليل عن أبي عبد الله في حديث قال عن كل إنسان طاع من خلقه وشيوعا
من تمر وخبز لفقراء المسلمين ودواية العليل عن أبي عبد الله قال قلته لمن تحمل الفطر قال لا يجوز في دواية ذئب قلته هل على من قبل الزكوة لا
زكوة قال لا من قبل الزكوة المال فان عليه الفطر وليس على من قبل الفطر فطره وفي رواية يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله قال سألته عن الفطر
من أهلنا الذي يجتهدهم قال من لا يجد شيئا وكيف كان فلا يربحان الوقوف مع ظواهر هذه الأخبار هو أن حوط مسايلا الأولى المشهورين
الأصحاب لا يجوز أن يعطى الفقير أقل من صاع مخرج به الشيخ الميendorf وأبا بوير والشيخ والسيد المرتضى وابن ادریس بن حنيفة وسأله عن زهرة و
العقود وغيرهم بل قال المرتضى في الانتصاف ان فردت به الصامات القول بأنه لا يجوز أن يعطى الفقير لو اقل من صاع وباقي الفقهاء يجادلون
في ذلك واستدلوا أصحاب علم ذلك بما رواه الشيخ في باب من الحسين بن سعيد في التخصيص عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال لا يعطى أحدا أقل
من راس قال المحقق في المعتمد بعد نقل مذهب الأصحاب ونقله أبا الجهم والجمهور على خلافه فذكر حجة الجمهور على جواز تفرق الصاع الواحد ما صورته
فان تجمع للمانعون ما باراه أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله قال لا يعطى أحدا أقل من راس قلنا الرواية مرسله فلا
قوى ان تكون حجة والأولى ان يحمل ذلك على الاستحباب نقضاً عن خلاف الأصحاب ويدل على جواز الشكر ما رواه اسحق بن المبارك قال سألنا أبا عبد الله
عن صدقة الشرطة قلت جليلنا وأعطينا جلاطسك أو اثنين قال تفرقها احب إلى طلق استحب بالأمير من غير تفصيل انتهى وتبعه في القول
بالاستحباب جمع من متأخري المتأخرين منهم السيد السند المدا ذلك بل الظاهر انه اظم وتبعه الفاضل الخراساني في الذخيرة اقول المحقق من هذا المحقق
فلنستمره وقولهم وقوف على قائل فانه في كتابه المشار إليه وفي موضع كما لا يخفى على من راجعه كثيرا يذكر الأخبار الضعيفة ويحملها على مستند أو أقوى
الأصحاب بها وقولهم بمضمونها فكيف خالف نفسه هنا والحال انه لا يخالف في الحكم بقوله كما هو صريح كلام العلامة في الخ حيث قال بعد ان نقل
عن ظاهر الشيخ في باب الاستحباب ما صورته لنا انه قول فقهاء ثقات لم ينف لهم على مخالفة فوجيا المصير إليه وما رواه أحمد بن محمد عن بعض أصحابنا عن أبي
عبد الله قال لا يعطى أحدا أقل من راس لا يقال هذا الحديث مرسل فلا يعقل عليه لا نأمنوا بالحج في قول الفقهاء فانه يجري مجرى الجمع وإذا نقلنا
الحج بالقبول لم يجز إلى سند ثم نقل احتجاج الشيخ برواية اسحق بن المبارك المذكورة في كلام المحقق فانه اطلق استحباب التفرقة من غير تفصيل ثم قال
والجواب انه ليس بالأقل المطلوب الا لا نقدر فيه لأعطاء الفقير وترى التفصيل لا يدل على ضرورة النزاع وبالحضرة زافام هناك معارض قال
الشيخ في الاستبصار كما يحتمل هذا الحديث شيئا مما أن يجوز التفرقة في حال النفقة لأن مذهب جميع العامة يوافقون ذلك ولا يوافقنا على وجوب إعطاء
راس واحد ومنها أنه ليس في الخبر تجوز تفرق راس واحد فيجوز ان يكون شاق الى من وجبت عليه غل أصواع ومنها ان عند اجتماع المخاضين
وان لا يكون هناك ما يفرق عليهم يجوز تفرق راس الواحد وكلامه قدس من هذا يدل على وجوب إعطاء راس واحد لم يتعذر للتأويل بالاستحباب
كما ذكر في باب وهذا ذكر من المحامل الثلاثة جيدة لا سيما المحاملين الأولين ثم المحملين من المحقق ومن تبعه في المقام انه مع ثبوت نقاض الخبرين المذكورين
وعرفهم باطلاق العامة على جواز التشريك في صاع كيف عملوا بجزء التشريك الموافق للعامة والجمهور ما فابله رد أعلى إثمهم فيها وضغوه لهم من القواعد
اخلافنا الأخبار وتعرض الخبرين على مذهب العامة والأخذ بما خالفهم كما استفاضت به نصوصهم فليت شعري لمن اخرجت هذه الأخبار ومن خوطب بها
غيرهم قد الغوها وجعلوها واء ظهورهم فزاهم في جميع احكام الفقه لا يلبون بشئ من تلك القواعد بل قد لا أنفسهم قاطبة بل في الأخبار بالكره
والاستحباب التي لم يرد بها سنة ولا كتاب نسأل الله نعم المسامحة لنا وطم من هوان الأقدام في ثلاث الأقدام هذا وما علل به مصير إلى الاستحباب
من التفصيل خلافا لأصحاب وهو اوهن من بيت العنكبوت وان لا يكون الببوت كما يخرجه في القول بالاستحباب عن مخالفة الأصحاب اذا كان
القول بالاستحباب مؤذنا بجواز التشريك في صاع والأصحاب قائلون بتحريم التشريك فاي تفصيص هنا من خلافه ما هذا إلا محجبه ومن يتبع هذا
الباب قال الصدوق قدس سره في كتاب من لا يخفى الفقيه بعد نقل رواية اسحق بن عمار الدائري على انه لا بأس ان يعطى الرجل الرجل من اثنين وثلاثين
واربعتين في الفطر ما صورته في خبر آخر لا بأس بان تدفع عن نفسك وعن اقوال الى واحد لا يجوز ان تدفع ما يلزم واحدا الى اثنين وهذا
كما نقلنا في المساييل على انها من الخبر المشار إليه وصاحب الواق نقلنا المعاقبة قوله فلا يجوز بناء على ان لا يجوز من كلام المصنف وهو الظاهر إلا
ان هذه العبارة انما اخذها المصنف من كتاب الفقه الرضوي وافتي بها كما عرفت في غير موضع منه ومن باب في رسالة الشيخ قال لا يجوز ان
تدفع ما يلزم واحدا الى اثنين واما العبارة التي قبلها في الفقيه فلم يتغير عن لسانه في الكتاب ورح فتكون هذه الرواية حجة لمصلحة الحسين بن

سبيل المنفعة صريحة في التخييم وبذلك يظهر ان الحق هو القول المشهور وان من خالف في ذلك فهو مجرّد اجتهاد في مقابلة النصوص الثانية
اخلفا لأصحاب في جواز دفع الفطرة الى غير المؤمنين من المستضعفين فبطل بعد الجواز وهو مذهب الشيخ المفيد والمرتضى وابن الجنيّد وابن ابي عمير وجميع
من أصحابنا وقيل بالجواز ذهب اليه الشيخ وابناه فلذلك على الاول محذور في سبيل الله من سبيل الرضا قال سالت عن الزكاة هل توضع
لايمن قال لا ولا زكاة الفطرة وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى قال كتب اليه ابراهيم بن عتبة يسال عن الفطرة كم هي بطل بعدا وتكفل من كل ابراهيم
وهل يجوز اعطاؤها لغني ومن كتب اليه ان لا ينبغي ان تعطى زكوة الامم ومما رواه الصدوق في كتاب عيون اخبار الرضا عن الحسن بن الحسن بن احمد
الفضل بن حماد عن الرضا انه كتب الى المأمون وزكوة الفطرة فريضة الى ان قال ولا يجوز دفعها الا الى اهل الولاية وتلك هي القائلين ان ما روي في الصدوق
في الصحيح عن علي بن يقطين انه سأل ابا الحسن الاول عن زكاة الفطرة ايصح ان تعطى لغير اهل البيت والفقير من لا يبرئ ولا يصب قال لا بأس انما
محتاج وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن عيسى قال اخبرني علي بن بلال قال قال كذا اليه ما يجوز ان يكون الرجل في
بلدة ورجل من اخيه انه في بلدة اخرى يحتاج ان يوجه له فطرة ام لا فكتب يقسم الفطرة على من حضر ولا يوجه ذلك الى بلد اخرى وان لم يجد موافقا
وعن الفضيل في الموثق عن ابي عبد الله قال كان جكمه يعطى فطرة الصنف ومن لا يجد من لا يتولى قال قال ابو عبد الله ع لا هلكا الا ان لا
يجدهم فان لم يجدهم فلم لا يصب لا ينبغي ان يرضى الى ارض وقال الامام اعلم بضعها حيث يشاء ويضع فيها ما يرى وعن اسحق بن عمار في الموثق
عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن صدقة الفطرة اعطىها لغير اهل البيت من فقراء جبلين قال نعم الجبلان احق بهما لكانا الشجرة ورواية ما لا يجمع بين
فالسائلنا بحضرة عن زكاة الفطرة فقال اعطىها المسلمين فان لم تجد مسلما فمستضعفا او قول هذا ما وقف عليه من اجابا المسئلة ما يتعلق
بكل من القولين والجمع بينهما ممكن باحد وجهين اما جعل الاخبار الاخرى على النقيض كما يشترط في قوله في موثقة اسحق بن عمار الجبلان احق بهما لكانا الشجرة
اي خوف ان يشترع ويضعوا عليه بالفطرة اذا لم يعطى فاما جعلها على ما اذا لم يجد المؤمنين كما يشترط في رواية الفضيل ع لا هلكا الا ان لا يجد
ويمكن ان يقال ان موثقة اسحق بن عمار لا ينبغي فيها تغيير بكون الدفع الى المستضعف واما تضمنت غير اهل الولاية فيمكن جعلها على النصاب ان
يجوز الدفع فتيه سيما من حيث كونهما جبرائلا وحيث كانت الشجرة وحججنا في الرواية عن محل البحث ونحصر الجمع بين اخبار المسئلة في الوجه الثاني وهو
اذا لم يجد المؤمنين قال في المعتمد لغير اهل البيت من الفقراء والرواية المانعة اشبه بالمذهب لما قرره الامامية من تضليل مخالفيها في الاعتقاد فذلك
يمنع الاستحفاق انتهى اقول ينبغي ان يعلم ان المراد بالمستضعف هنا هو اهل الجاهل بالامامة وهو لا يبرئ ولا يصب الاكثر الناس لا يستفاض
الخبايا عنهم ع بنفسهم الناس يومئذ المؤمن وكافر ومستضعف والمراد بالمؤمن هو المقر بالامامة الامتعة قال الكافر هو المنكر لها وهم المراد
بالنصاب والاولان من اهل البيت والناظر الثالث من المرجحين لاهل البيت اما يعذبهم واما يتوب عليهم هؤلاء مسلمون يجوز منا حكمهم
وموانعتهم ويحكم بطهارتهم وحقن اموالهم ودمائهم وفيهم من بعض الخبايا وهم يدخلون تحت عفو الله حينئذ من حيث عدم الكارهم الامامة
ونصبهم وح فلا استبعاد فيما دل عليه هذه الاخبار من جواز اعطائهم من الفطرة مع عدم المؤمنين اذ ان هذا الفرع من الناس في هذه الاوقات
الاخرى بعد عصرهم عليهم ع ما فانه بما لا يكاد يوجد لا شهادتهم في الامامة والخلاف فيها بين الامتعة وتخصيص هذا المقام محل اخر وقد اوردناه كتابا الموسوم
بالشهاب الثاقب في معرفة الناصب ما يترتب عليه من المطالب **الكتاب الثاني** في دفع زكاة الفطرة الواجبة على بني هاشم في مالهم
او صدقة لغيرهم على بعض الحكماء في الفطرة كذا لا ايضا لدخولها في عموم تلك الاخبار من غير خلاف فيتم في الكلام هناك شيء لا يقع على من فرض النية عليه
وهو ان لو كانت الفطرة واجبة لكانت واجبة على السادة وسيد العيول لانهما من غير السادة فبطل الاعتبار هنا بجواز دفع الزكاة للسيد بناء على جواز
اخذ زكاة مثلهما لميل الى المال فعلى الاول يجوز في الصدقة الثانية دون الاولى وعلى الثاني يجوز في الاولى دون الثانية والذي يقرب عندي هو ان
الاعتبار بالمال لانه هو الذي تصاد اليه الزكاة في حال فطرة فلان كان وجبا على جميعا على غير المكان العيولة واصيبت اليه ايضا من هذا الجواز
وهي اولها لاذ انما تصان الى المال وما يؤيد ما قلناه قول الصادق ع لاعتبار ذهاب فاعط عن عيالنا الفطرة واعط عن الرقيق واجمهم ولا تدع منهم
احدا فان كان تركه منهم انما نتخوف عليه كفوت فانه ظاهر كما ترى في كون الزكاة الواجبة عليهم اخراجا امتناع زكاة الفطرة عليهم عياله وانما وجبت عليهم
عليه من العيولة فهي منسوبة اليهم ومعلقة بهم وهذا خلاف عليهم الفوت مع عدم اخراجها عنهم وعوض ذلك صحيح محمد بن اسمعيل بن برهم قال اخبرني ابي
عليه السلام بلهم ولا يبرئ ويكتب اليه خبر انهما من فطرة العيال فكتب بخطه فقتضت وقيل وصححه الحلبي عن ابي عبد الله ع قال صدقة الفطرة على كل
راس من اهل البيت الصغير والكبير والموالد والغنى والفقير على كل راس ان صالح الحديث ومعنى قوله على كل راس او جنس وشيئا على كل راس وان كان وجوب
الاخراج على الميل من حيث العيولة لا من حيث ان اصل الوجوب متعلق به وبالجمله فالله نومه في هذه الاخبار ان هذه الزكاة التي وجب على الميل فيها انما
زكاة المال وانما تعلق به من حيث العيولة وهذا الوسيل من تفصيلها قال هذه زكاة وهي زكاة بني وهن زكاة بني وهن زكاة خادى وخودك و
بما يؤيد ما قلناه ما ورد من السنة في تحريم الزكاة على بني هاشم من ان الزكاة وساخ الناس اشاق الى قوله عز وجل خذ من اموالهم صدقة قطعتهم وتركهم بها كما
مطل الماء الذي يغسل به الوضوء الى الماء وهذا اللغز انما سبب المال من جهة حديث معتب الدال على ان من لم يخرج عنه الزكاة يخاف على عياله من فتن في حق
المطهرة قال الدافعه لئلا يهتدوا ولا يدخلوا في ذلك نظير هذه المسئلة ما تقدم في دفع المقر زكاة مال المقر عن المقر بشرط كان او تبرعا وكذا اشترط
في دفع زكاة قيمه المبيع كما في حديث الباقر ع مع شمام بن عبد الملك فان الاعتبار من حيث عليه وهو المقتصر بالبيع لا من وجبت عليه لها وهاها النظر والذبح
والفرق بين ما نحن فيه وبين صورة الشرط الامم حيث ان وجوب الدفع منها من حيث العيولة وان من حيث الشرط والافصل الزكاة المتعلق بالمال مما نحن فيه
وبالمشروط لا يقال ان في المال من لا يجب عليه الاخراج مثل الصغير والعبد والفقير لانهما نقول الوجوب فيها آخر منه بوجه اخر وجوب الاخراج على من استكمل
الشرائط المقررة في محله ولا يلزم فيمن وجب الاخراج عنه ان يكون من يجب الاخراج عليه لولا العيولة فذلك فانه بالعيولة حصل هنا امران احدهما

فعلق الركبة بالمحال والأخرى وجوب الأخرى على المبدأ لا يسلط وجوب الأخرى عن أحدهما المبدأ فيخرج عنه ويثبت عليه وكيف كان فالمسئلة تحلوهما
عن النص الصريح مما ينبغي لا يتركب فيها الإيجاب طاعة الله العالم للشيء المستحبين الأصحاب استحباب حملها إلى الأمام مع وجوده ومع عدمه فإلى
فعلها بالاعتناء المستكملين لشروط النيابة عندهم وظاهر كلام الشيخ المفيد قدس سره في الحقيقة الوجوب واستدل الأصحاب على ما ذكره بأظهر من وجوبها
ولأن في ذلك جماعتين برائة الذمة وأداء الحقوق الظاهر في الاستدلال على ذلك ما تقدم في رواية علي بن محمد بن عثمان قال سألت عن الأمام قال
قال فقلت فإخباري قال نعم من أدت عليهم من الحديث وقوله من أدت عليهم من إشارات إلى الأدلة من أموالهم صدقة تطهرهم وتركهم بها وما تقدم
في سابق من المسئلة من قوله في رواية الفضل الأمام أعلم بضعها حيث يشاء وينصع فيها ما يرى وأما ما ذكره شيخنا المفيد فزده الأجناد الدالة على
بقول المالكية فيها بنفسه ونائبه **كتاب الخمس** وما يتبعه وفيه فصول **الأول** فيما يجب فيه الخمس وظاهر كلام جملته من الأصحاب خصوص
في سبعة غنائم دار الحرب والمعادن والكنوز والغوص والمكاسب ارض الذي انشأها من مسلم والحرام الممنوع من الحلال قال في المدارك وهذا الحديث
مستفاد من تنوع الأدلة الشرعية وذكر الشيخ المفيد في البيان أن هذه السبعة كلها مندوحة في القيمة وبذلك عليه صريحاً قوله في كتاب الفقه الرضوي
ذكر الآية وهي قوله عز وجل علموا أنما غنمتم الآية وكلما أفاده الناس غنمته لا فرق بين الكنوز والمعادن والغوص إلى آخره وسيأتي نظره بآية انشاء
الله تعالى في الفصل الثاني وما دام في الحاق في الموقوف عن سماعه قال سألت أبا الحسن عن الخمس فقال في كل ما أبا الناس من قليل أو كثير وما رواه غيره في
عن حكيم مؤيد بن عيسى قال سألت أبا عبد الله عن قول الله تعالى أنما غنمتم من شيء فإن الله منه ولرسول ولذي القربى فقال أبو عبد الله عن محمد بن فضال
فلم يكتبته ثم أشاد به ثم قال هي والله أفاده يومنا يوم الأمان وجعل شيعته في حل ليركبوهم صحيحه علي بن مزيار الطويلة عن الجواد عن وستان أنه
بطولها في موضعها وهي من غنمته لنفسه الآية بذلك لا يخرج ذلك من الأغنياء التي يقف عليها المتبوع وح في الكلام في هذا الفصل يقع في مقامات
سبعة الأول في غنائم دار الحرب قالوا وهي المغنوة العسكر وما لا يجوز من أرض وغيرهما ما لا يكون غنماً من مسلم أو معاهد قليلاً كان أو كثيراً
ونقل عن الشيخ المفيد في المسائل الغنيمة قال في الخمس أوجب فيها ما يفتقر من غنائم الكفار والكنوز والعنبر والغوص من استفاد من هذه الأربعة الصناعات
عشرين ديناراً أو ما قيمته ذلك كان عليه يخرج منه الخمس ظاهر أنه لا بد من بلوغ قيمة الغنمة عشرين ديناراً فما زاد أو كونها كذلك والمشيء هو ما
تقدم وهو ظاهر الإطلاق أدلة ومنها الآية الشريفة ومنها قوله في رسالة حماد الطويلة وستان أنشاء الله في موضعها الخمس من خمسة أشياء من الغنم
والغوص ومن الكنوز والمعادن الحديث وصححه عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله يقول ليس للخمس إلا في الغنائم خاصة وصححه يعقوب بن
عبد الله بن الجواد عن أبي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنما غنمتم أخذ صنفين وكان ذلك ثم يقسم ما بقية خمسة أجناس
الحديث وسيأتي أنشاء الله تعالى في محله إلى غير ذلك من الأغنياء الآية انشاء الله ولم نقف للشيخ المفيد رحمه الله على دليل ثم إن ما دل عليه صحيحه
عبد الله بن سنان من حصر الخمس في الغنائم قد حمله الشيخ رحمه الله على أن معنى ليس للخمس بطاهر القرآن الذي الغنائم خاصة لأن ما عدل الغنائم الذي
أوجبنا فيه الخمس إنما ثبت ذلك بالسنة وقائق بمشهور الغنائم لكل ما وجب فيه الخمس الأول منها في بيت والثاني في الأستبصار وهو الأقرب فيكون
تفسير الآية الشريفة بالعموم كما تقدم ذكره وح فيكون الحصر بالنسبة إلى ما يدخل في الملك بالشرع كما لو اشترى بحدادية أو أداها أو طعماً أو نحو ذلك
فإنه لا يخرج منه إلا ما يملكه الغنيمته بقى هنا شيء وهو أنه قال شيخنا الشافعي في الدرر وس يجب في سبعة الأول ما غنم من دار الحرب على الإطلاق
الما غنم بغير ذلك الأمام فلما سرق أو أخذ غيلة فلا حصر وظاهره أن جميع ما يؤخذ من دار الحرب فهو غنيمته الآية متى كان بغير ذلك الأمام فإنه
يكون للأمامة وهو على إطلاقه مشكل لأن الظاهر من الأغنياء وكلام الأصحاب أن الذي يكون للأمام متى كان بغير ذلك إنما هو ما يؤخذ على
وجبا لجدار والتكليف بالإسلام كما يقع من خلفاء الجور وجهاً وهم الكفار على هذا الوجه إما احتجراً عليه وعظماً ونحو ذلك مما لا يمكن سرفه
والأصل فإنه يكون غنيمته بغير ذلك ويكون له فائدة لا دليل عليه ولا قائل به فيما أعلم والرواية التي أوردها الأصحاب دليل على الحكم المذكور وهي
رواية العباس بن الولاد عن رجل ساء عن أبي عبد الله عن قال إذا غزى قوم بغير ذلك الأمام فغنموا كانت الغنيمه كلها للأمام الخمس مودها كما ترى
إنما هو ما ذكرناه في عبارات الأصحاب في معنى الغنيمه بأنها ما حواه العسكر ما يشريها فلنا ولما ذكر من أن ما أخذ غيلة وسرق فهو
لأحد ولا يجب فيه الخمس لأنه لا يمتنع غنيمته فهو أحد القولين وقيل بوجوب الخمس في كل المدارك ويدل عليه نحو ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص
بن غزوان عن أبي عبد الله عن قال هذا الناصب خبيث وأخذ من الخمس وعن أبي بكر الحضرمي عن المعلى قال خذ ما لا ناصب فيها وجعله وأبعت لنا الحسن قول
في هذا الاستدلال نظر لأن مودار روايتين الناصب لأهل الحرب وهذا النهي الذي دعاه لا يخرج من القياس إذ لا يخرج من مودار الدليل إلى فرد
أخره ما يرد له لا معنى له وأما قدس سره تبع هذا كلام ابن ادريس في السراي حيث قال بطلان أورده في حقه حفص المذكور ورواية المعلى ما صورته قال
محمد بن ادريس الحنفي بالناصب في هذا الخبرين أهل الحرب لا يتم ينصبون الحرب والأفلا يحل أخذ ما لا سلم ولا رضى على وجهه واليوق انفعي ولا
يخفى ما فيه من الضعف والقصور أما أولاً فإن إطلاق الناصب على أهل الحرب خلاف المعروف لغو وعرفاً وشرافاً فإن الناصب لغة هو المفضل
من كل من عليه في القاموس وإن كان أصله معنى النصب القلاق الآية صار مختصاً بالمفضل من وأما في الفرع فلا حديث الدالة عليه أكثر من
أن يختص بالانحياز على من لا يملكه من ذلك وإني راعى إلى محله على ما لا معنى البعداء ووجهه في هذه المسئلة من المبادى من صحيح لا معارض
له في جملة الموارد وأما ثانياً فإن إطلاقه المسالم على الناصب لا يجوز أخذ ما له من حيث الإسلام بخلاف ما عليه الطائفة المحقة سلفاً وخلفاً من الحكم
بغير الناصب نجاسته وجواز أخذ ما له بل قلنا إنما الخلاف بينهم في مطلق الخائف بل يحكم بأصله كما هو نفسه من أخذ القول بالكثر كما هو
المشهور بينه فمدعى أصحاً باحتياطه قال في بحث صلوة السموات ولا يجب الصلوة إلا على المصنفين الحق ومن كان يحكمهم من أطعاهم الذين
بلغوا من سنين على ما قلناه ومن المستغنيين وقال بعض أصحابنا يجب الصلوة على كل القبله ومن شهد الشهادتين والأول مذهب شيخنا

المدينة الثانية مذهب شيخنا الجليلي القوي كالأول ظاهر من المذهب ويؤيد القرآن وهو قولهم لا تصل على أحد منهم بمات بئسما بدأ يعني الكفار
والنجاشي لا يقل الحق كما قبله ثلاثين بل خلافه بيننا وبينهم ما إذا حكم بكفر النجاشي فكيف يحكم بسلامه الناصب ما هذا الغفلة من
هذا المذهب وهو وقع في هذا المذهب في المقام فوايد **القول** ظاهر لاكثر ان حكمه بالبعاء الذي هو اهل المسكونة غيبتهم والحق بان أرادوا
باعتبار وجوب الجنس وهو على أشكال لا اعرف عليه دليلا واضحا وهو دور الزيادة والزيادة التي هي اهل الحرب من المشركين وان أرادوا باعتبار دخل
ذلك في النجاشي فالتخصيص باحواء المسكونة انهم عندهم على أشكال لا ينبغي تحميم القول في ذلك ان شاء الله تعالى في غلة النجاشي ترطام كلامه وحججه
كما قدمنا فلان القيمة التي تجب فيها الجنس هي جميع اموال اهل الحرب ما ينقل فيقول ام لا حواء المسكرام لا وظاهر من دخول الاراضي والضياع وكذا
والساكن ونحوها ولا اعرف على هذا التعميم دليلا سوى ظاهر الاية فان الظاهر من الروايات لخصها بذلك بالاموال المنقولة ومنها ما حجب به عن عبد الله
المسقة الدار التي نزل بها اذا اتاه الغنم اخذ صنفون وكان له ثم يقيم ما بقي من جنسها من اربعة اشهر ثم يقيم اربعة اشهر من الناس الذين قالوا
قلبيتم بتم الجنس الذي اخذوا منكم فخذوا من الله عز وجل من يقيم اربعة اشهر من ذوي القرية واليتامى والمساكين والسبيل وكل واحد
منهم جميعا وكذا الامام ما خذوا من الله عز وجل من يقيم اربعة اشهر من ذوي القرية واليتامى والمساكين والسبيل وكل واحد
حقه في بعضنا ان يعطهم طوقه كفايتهم فان مضى من شيء فقول وان نقص عنهم ولم يكفهم بتمهم من هذه كما صا له الفضل كذلك لزمه النقصا
وهذا كله كما ترى صريح وان النجاشي هو ما ينقل في جنس من جنسه وغيرها وكيف يجري هذا في الاراضي والضياع والدور ونحوها وقد ثبت ما
جفت من مكيد الدار كالأواني والموسائل المثل على اجبار الكتب الدنية وغيرها فافهم انما ينقل في دخول الارض ونحوها بما قدمنا في
القيمة التي تتعلق بها الجنس لم اقف في شيء منها على وجوب اخراج الجنس منها شيئا او فيه من الاخبار الواردة في تفسير الاية المشار اليها فانها ما
بهي صريح او ظاهر في تخصيصها بما ينقل في جنس من جنسها من اربعة اشهر من ذوي القرية واليتامى والمساكين والسبيل وكل واحد
مطلوع المسلمين واما ما ذكره المحقق في الشرايع في باب الجهاد بالنسبة الى هذه الاراضي فليدقق في القيمة التي ينقل فيها واما ما لا
فهو للمسلمين قاطبة وفيه الجنس والامام مخير بين اخراج الجنس لا بانه وبغيره واخراج الجنس من رعايته فلا يعرف له دليلا ولا وقف له على منقلبه
الاما قد مرنا من ظاهر الاية وقد مرنا ان يمكن تخصيصها بالاجار الدار في المضار يخرج الجنس منها ينقل فيقول من الجاهل يخرج الاراضي ونحوها
فما يجب فيه الجنس كما خرجت عن حكم القيمة بالنسبة الى اخصاص المقابلة بها فانها كما انفقوا عليه المسلمين قاطبة من وجدوا من يوجب في يوم القيمة
ونحننا الذي كيدنا في المسالك لا يتغير في هذا الباق مضل من ايراد دليلها والظاهر من حيث ان المسئلة مسألة البقوت بينهم ويؤيد
ما قلناه الا بدار الوارثة في حكم الارض المنقولة عنق ومنها خبر جدهم النجاشي في ذكر الزكوة ضا ولو كان ثابتا فيها لكانت
اول بالذكر لعلقة برقة الارض ومنها ما رواه في الثاني عن البرزقي قال ذكرنا له الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته فقال من
طوعا تركنا رضى في يدك الى ان قال فما اخذ بالسيف قلنا الى الامام يقبله بالذي يرى يصنع رسول الله صلى الله عليه واله الجحيم قبل سوادها وبينا
ضمنا يضر ضما في ان الناس يقولون لا تنقل قبالة الارض والنخل وقد قبل رسول الله صلى الله عليه واله الخبز وعلى المقبلين سؤالا في الارض
والنخل في بيت رسول الله صلى الله عليه واله العشر ونصف العشر في حصصهم الخليل وما راد ما في بيت في القصر عن البرزقي قال ذكرنا لابي الحسن
الخراج وما سار به اهل بيته فقال العشر ونصف العشر على من اسلم طوعا تركنا رضى في يدك الى ان قال وما اخذ بالسيف قلنا الى الامام يقبله بالذي
يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه واله الجحيم قبل رضىها ونخلها والناس يقولون لا تنقل قبالة الارض والنخل اذا كان البياض اكثر من السواد
وقد قبل رسول الله صلى الله عليه واله الجحيم قبل رضىها ونخلها والناس يقولون لا تنقل قبالة الارض والنخل اذا كان البياض اكثر من السواد
فلم تعرض للذكر ولو افاق سبها مقام البيان هو العدم بل ظاهر من سنة جاد بن هينس الخويلي الا ان لا علمنا ما حيث قال فيها وليس لنا
فالثاني من الارضين الحديث **الثالث** قد خلفوا في تقديم الجنس على المؤن وعلمه واختلفوا في تقديمه على السب والجمائل وما
يوضحه الامام للنساء والعبيد والكفار ان قالوا وعلمه وسبنا في الخوم عليه السلام في كتاب الجهاد الا ان الذي حضر في الجهاد الا ان
وهو حقيقة وهي المسئلة انما تضمنت اخراج الجنس قبل اخراج صفوا لما لا الذي هو من الانتقال للامام **المقام الثاني** في المعادن
وهي من معدن اذا قام لا دامة اهلكه فيه دائما ولا بئس ان الله عز وجل فيه قال في الفاموس قال معدن كجس منبت الجواهر من ذهب ونحوه ولفاته
اهلكه فيه دائما ولا بئس ان الله عز وجل فيه وقال في المخرّب معدن بالمكان اذا قام به ومنه المعدن لما خلقه الله تعالى لما خلقه الله تعالى في الارض من
الذهب والفضة لان الناس يقيمون فيه الصيغ والشتاء وقيل لا بئس ان الله تعالى فيه جواهرها وانبات اياه في الارض من معدن منها اي منبت
وهو انهم من ان يكون منطبعها كالنفدين والحدليد والرضا من الصفر او غير منطبع كالنفدين كاليافوت والعقيق والكل والفضة والبلو
ونحوها او ما يعا كالقير والنفط والكبريت والظاهر ان جملة ما خرج عن حقيقة الارضيته ولو نجاشت فابكة علينا وقال في المذكرة للمعادن
في كل ما خرج من الارض ما يملأ منها من غير ما يلقى فيه وقال في البيان بعد قد جعلنا ما ذكرناه وكل رضى فيها خصوصيته ينظم الاستفاد بها
كالنور والمغرة وقال في الدرر من خواص المغرة والجص والنور وطير العسل وجماد الرخوي وقال في المذكرة بعد قد جعلنا ما ذكرناه وكل رضى فيها خصوصيته ينظم الاستفاد بها
وكانه للثقل في اطلاق اسم المعدن عليها على سبيل الحقيقة وفي البيان والمحق به جماد الرخوي وكل رضى فيها خصوصيته ينظم الاستفاد بها
كالنور والمغرة والظاهر من دخولها في حقيقة المعادن والمسئلة لا يخرج من اشكال وان كان الا في رضى هو الاول لثقل ظاهر كلام اهل اللغة

الزكاة في اعتبار الضاب الثاني كالأول لأن لا أعلم بذلك مضمنا انتهى أقول لا يخفى أن المراد من السؤال في الرواية المذكورة إنما هو السؤال عن المقتل
الذي يتعلق به المحرم بحيث لا يجب فيما هو أقل منه كما هو ظاهر من رواية المفتحة فإما بـ بقدر ما يجب الزكاة في مثل وهو عشر من دينار أو ما شاء من
قوتهم من المدا المساواة في الغنم ليكون ما بينهما معفوا أو خسر فيه كالأزكاة في الجملة فالمقصود بالسؤال والجواب إنما هو المساواة في مبدأ يتعلق المحرم كما
يقتضيه تعلق الزكاة إذ لو كانت كذلك فاعلم أنه لا خلاف بين الأصحاب في أن ما يوجد في دار الحرب فانه لا يملكه وعليه المحرم ان يقيم ان يكون عليه أو لا سلا
م لا قالوا إنما انه لو اجد فلان لا يملك في الأشياء الباطنة والتصرف في مال الغير لا يحرم إذا كان ملكا محرم وهو هنا غير معلوم او يتعلق به غير خصوصيا
وهو ما وهو هنا غير ثابت وح فيكون باقيا على مقتضى الباطنة الأصلية وإنما وجوب المحرم فلما تقدم من الأجناد أقول ولنا ان تقول ان المعلوم
حاصلا وجوب المحرم في الكثرة وغير من مملوك وغنم ونحوهما من أصناف ما يجب فيه المحرم وجوب الأخراج متفرقا على ملك المحرم يخرج بتجربة الخطاب له
بالأخراج إذ لا يعلق الوجوب عليه في مال غيره فإيجاب المحرم في الضوابط المأخوذة بالأجناد المتقدمة مستلزم للملك البتة وح فيكون الأجناد المشارة
بالزكاة كل من لا يملك من طاعتنا أو يملك في دار الإسلام فان لم يكن عليه اثر الإسلام فهو لو اجد ايها وعليه المحرم سواء كان في أرض مباحة أو مملوكة
والغير من المال والظاهر أنه لا خلاف فيه واستدلوا بما قد متنا فلهذا في الموجود في أرض بلاد الحرب ولهذا ان شيخنا الشهيد في البيان في
المحرم في الكثرة ما رينا حدهما الضاب عشر دينار أو ثابتهما وجوده في دار الحرب مطلقا أو دار الإسلام وليس عليه اثر الإسلام وأما الخلاف
والاشكال فيما وجد في دار الإسلام وعليه اثره في كل هو كما تقدم او يكون لفظة قولنا وشهدوا ان اخذوا في الشئ في الخلاف حيث قال وإذا
وجد داهم عشر دينار في الجاهلية فهو كذا يجب فيه المحرم سواء كان ذلك في دار الإسلام أو دار الحرب وان وجد كثر عليه اثر الإسلام بان يكون
الذي اراه ولا ثابته ضرورة في دار الإسلام وليس عليه اثر الإسلام يؤخذ منه المحرم وهو ظاهر في إيجاب المحرم في دار الإسلام وعليه اثره من ان
يكون في أرض مباحة أو مملوكة ولم يعثر به المالك ولا في هذا القول ذهبنا ان رديس وغيره منهم المحقق في كتاب اللقطة واختار ثابتهما الظاهر في طحيث
قال الكون في أرض مباحة من دار الحرب من الذهب والفضة والدرهم والدينار سواء كان عليه اثر الإسلام ام لم يكن يجب فيها المحرم ما الذي تؤخذ
من بلاد الإسلام فان وجد في ملك انسان وجب ان يعرضه فان لم يعرضه او وجد في أرض لا مال لها فان كان عليها اثر
الإسلام فيمنع من اللقطة سواء وان لم يكن عليها اثر الإسلام اخرج منها المحرم وكان الباقي لو اجد في هذا القول ذهب جمل المتأخرين منهم لعلنا
في الجمع والمحقق في كتاب المحرم وظاهر في المعبر التوقف حيثما اقتصر على فعل الخلاف من الشيخ في الكتابين المذكورين وظاهر الشهيد في البيان
الفرق بين الموجود في الأرض للبائنة والموجود في المملوكة ولم يعثر المالك بحيث وافق الخلاف في أرض المملوكة انا لم يعثر به المالك وقد
المسبوق في الأرض للبائنة وهو غير مستدل بالعلامة في المحرم فلهذا ذهبنا اليه من كون لفظة قال لنا انه مال ابي عليه ملك انسان ووجد في دار
الإسلام فيكون له كغيره مما قال في الخلاف بموجب ظاهر القرآن والأجناد الواردة في اخرج المحرم من الكنوز والتخصيص بخلاف دليل
ثم اجاب بالقول الموجب ما لم يظهر المحصر قال في المحصر هنا ثابت فانه مال يطلب على الأرض مملوكة مسلم فلا يجد من غير تعريف ولا يخفى ما في
هذا الجواب والأظهر الجواب من ذلك بما رواه الشيخ في باب في الوثوق من حقوق بما قال سالت ابا ابراهيم عن رجل نزل في بعض بيوت مكة
فوجد نحو من سبعين دينارا مدفونة فلم يزل معه ولم يذكرها حتى قدم الكوفة كيف يصنع قال ليسل عنها اهل المنزل لعلهم يعرفونها قلت فان
لم يعرفوها كيف قال يتصدق بها وهو ظاهر في كون لفظة لاكثر اوجه فيخص به المطلق الأجناد التي استدل اليها وهل الخبر صحيح في أرض مباحة
في البيان من كون الموجود في الأرض للمملوكة مع عدم اعراض المالك به يكون فيه المحرم والخبر المذكور ايضا ظاهر في أرض مباحة للملك فلهذا
من المناقشة صحة إطلاق لفظة على المالك المكنون قالنا لما سألنا عن هذا المال الضاب على غير هذا الوجه وهذا الخبر حجة عليه والظاهر في الاستدلال
على القول الأول هو الاستدلال بصحة محمد بن مسلم عن حماد قال سالت عن الورق يوجد في دار فقال ان كانت الدار مملوكة فيها اهلها فهو
لاهلها وان كانت خربة فانت لخلق بما وجدت وصححه في خبره عن الصادق ع قال سالت عن الدار يوجد فيها الورق فقال ان كانت مملوكة فيها اهلها
فهو لهم وان كانت خربة فلهذا ذهبنا اهلها فالذي وجد الحق به وبهذا الخبر استدل شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب اللقطة للمصنف على
ما ذكره من ان ما يوجد في المفاوذا في أرض مملوكة اهلها فهو لاهلها ولو اجد في أرض لا مال لها وفي
الاستدلال على القول الثاني هو ما رواه الشيخ في الصحيح محمد بن قيس عن الباقر ع قال قصص علي ع في رجل وجد في دار خربة ان يعرفها فان
من يعرفها والتمس بها وهذا الرواية وان كانت انهم ان يكون ذلك الورق عليه كثر الإسلام الذي حجة في تخصيصه هو ما يدل على ان
لإسلام عليه فان فيه المحرم ويكون لو اجد مثلهما في ذلك موثقة استحتم بما دار المتقدمة كانت خبرها في هذه الأجناد من التناقض في النسخ
الان من قال بالقول الثاني جمع بين صحيح محمد بن مسلم وصححه محمد بن قيس بجل الصحيحين المذكورين علما لم يكن عليه اثر الإسلام وحمل
صحيح محمد بن قيس علما ان كان عليه اثر الإسلام ولا يخفى ما فيه من البعد لعدم ما يدل عليه في الأجناد في المدا حيث اخذنا العمل بصححه
محمد بن مسلم حمل صحيح محمد بن قيس علما ان كانت الخربة لا مال مكرمة وعلما ان كان الورق غير مكنون ولا يخفى ان هذا لا يمكن في الصحيح
للمذكور الثاني لا يمكن في موثقة استحتم بما دار التي ذكرناها الا انه لم يذكرها احد منهم في المقام وبالحج فالمسئلة عند موضع اشكال طيات
ظواهر الصحاح الثالث التي ذكرها لا دلالة فيها على كون ذلك الورق كثر اوجه فيشكل التعلق بها في المسئلة بل بهما ظاهرا منها كون لا كذا في الظاهر
عبارة الشرايع المتقدم ذكرها ذلك حيث عطف فيها ما يجب مدفون على ما ذكره ولا بقوله وما يوجد في المفاوذا في آخر وقد ذكر جمع
منهم انهم لو كان في أرض مملوكة للواجد فان ملكه بالارباباء كان الموجود في المباح فيكون له لو اجد مع عدم اثر الإسلام عليه ومع
وجوده لا يرد على خلاف المتقدم وان ملكه بالارباباء مكرمة من جرت يد على أرض فان اعترضنا عدمه برفعه والجمعي في التفسير

المنقذ والمعتد بهما يرمي من انما اشتملت على كونه للواجب مطلقا ولكن بغير شيئا الشبهة الثانية في المسألة في كتاب اللفظة على التقييد بالتفصيل حيث ان
 عباة المعتد بها مطلقه فقال واطلاق الحكم بكونه لواجب مع عدم اعتراف المالك والبايع به الشامل لما عليه اثر الاسلام وعندهم يتبع لاطلاق النص
 كما سبوا ومن يتدلل بانتهاء اثر الاسلام قيد هذا الاثر في المفتي فيكون لفظة واشار بالانصراف الى ما قدمه من صحيح محمد بن مسلم المنقذ
 ومن صرح بما ذكره شيخنا الشهيد الثاني في الدروس فقال بعد ان حكم بكون الركا الذي فيه الحشر هو ما يوجد في دار الحرب مطلقا في دار
 الاسلام ولا اثر له ولو كان عليه اثر الاسلام فلفظة خلافا للاقول قال ولو وجد في ملك متباع عرفة البايع ومن قبله فان لم يعرفه فلفظة او ركا
 بحسب اثر الاسلام وعندهم انتهى وبالحكمة فالمقتضى من كلامهم ان ما وجد في ارض الاسلام مطهر ولم يعلم له مال فان لم يعلم مع عدم اثر الاسلام
 كثر لواجب وعليه الحشر ومعه يكون محل الخلاف المنقذ سواء كان في ارض متباعدة او ملوكة للواحد او غيره مع عدم اعتراف احد من الملاك به ويصح
 التنبه هنا على فوائد **الاولى** قد صرح شيخنا الشهيد الثاني في الدروس بان الظاهر ان مجرد قول المعرف كان بلا بينة ولا يمين ولا وصفا
 لو تدل عليه كان الذي اليد يمينه ولو كان مستلجا فقولان للشيخ اقول اما ان مجرد قول المعرف كان فهو مقتضى القواعد المنقذ عليها بينهم
 المؤيد بالنصوص ايضا فان من ادعى شيئا ولا يملكه له دفع اليه ويملك عليه جبر كغير الف درهم واما مع تداعيهم فالحكم كما ذكره ابي
 لما تبين في محله واما لو حصل التداخي بين المالك والمستاجر ففلا وضحة في البيان وهو محل توقف **الثانية** قد صرح جلة من اصحابنا بوجوب
 التعريف لمن تقدم من الملاك متى كان في ارض ملوكة للغير ولو وجد مع انتقالها بالبيع او اذرت مقلدا الاقرب فالأقرب وقال في الملاك بعد نقل ذلك
 عنهم ويمكن المناقشة في وجوب تعريفه الذي اليد السابقة الاحتياط لعدم جريان عين عليه لاصالة البرز من هذا التكليف مضانا لاصالة عدم المنقذ
 ولو علم انتفاؤه من بعض الملاك فينبغي القطع بسقوط تعريفه لانتفاء ما تدل عليه ذلك الكلام لو كان مورد ثبوت انتفاؤه اقول ما ذكره لا يخرج من قرب ويؤيد
 صحيحه بغير الله بن حنبل لا تشر في المقام **الثاني** قد ذكر جلة من اصحابنا في هذا المقام ان لو اشترى دابة ووجد في جوفها شيئا لم يقفه عرفه
 البايع فان عرفه فمعه كان حمله فهو للمشتري وعليه الحشر ولو ابتاع سمكة فوجد في جوفها شيئا اخرج منه وكان البايع له وليس عليه تعريفه
 بما ذكره بالنسبة الى المسئلة الدابة وان يجب تعريفه ومع عدم اعتراف البايع به يكون للمشتري قد ورد صحيحه بغير الله بن حنبل قال كنت الى الرجل سائل
 عن رجل اشترى دابة او يقف في ارضه فلما وجد في جوفها صرة فيها داهم او دابة او جواهر لم يكن ذلك فوقع عرفها البايع فان لم يكن
 يعرفها فالتبنيك رفق الله تعالى به والرقاية لا دلالة فيها على وجوب الحشر في ذلك الما الذي في جوف الدابة ولم ينقلوا في المقام دليل على وجوبها وكانهم
 بنوا في ذكرها من المسائل هنا على ان ما يوجد في جوف الدابة والسمكة من قبل الكوز وهو بعيد فان الكثرة هو الما المدفون في الارض
 يمكن ان يكون ذلك داخل في صنف الدواب فيكون وجوب الحشر لانك وحي قال في ذلك في ذلك المقام واطلاق الحشر المذكور شامل لما
 ولو كانت الداهم ونحوها مما عليه اثر الاسلام ولم يكن ومقتضى عدم ذلك في الكثرة ذكرنا التفصيل هنا ايضا بين ما عليه اثر الاسلام او لا
 وحي ان الخلاف المنقذ فيما عليه اثر الاسلام مع ان الرواية صريحة في كونه لواجب فمحل الخلاف من قال ثم بكونه لواجب مع عدم اثر الاسلام
 على كونه تلك الداهم ليس عليم اثر الاسلام واما عند من قال انه لواجب مطلقا فلا اشكال بل يكون مثل صحيح محمد بن مسلم المنقذ
 واما ما ذكره في المدارك حيث قال واطلاق الرواية يقتضي عدم الفرق بين ما عليه اثر الاسلام وغيره بل الظاهر كون الداهم في ذلك الوقت
 مسكوكا بسكة الاسلام واخذ ذلك مما لوجه في اطلاق الحكم في هذه المسئلة والتفصيل في السابعة انتهى فلو قد علم استقامته لانه متى كانت
 هذه المسئلة من قبل مسئلة الكثر الموجود في دار الاسلام وقا تقدم في تلك المسئلة التفصيل بين ما لم يكن عليه اثر الاسلام فهو لواجب
 اتفاقا او كونه عليه في فية الخلاف بين كونه لواجب او يكون لفظة وحي في ان الظاهر كون تلك الداهم في ذلك الوقت مسكوكا بسكة
 الاسلام كانت محل الخلاف فكيف يكون ذلك سببا في اطلاق الحكم بكونه لواجب في هذه المسئلة واطلاق الحكم هنا كذا لما انما يصح تعريفه
 على عدم كونها مسكوكا بسكة الاسلام لانه محل الوفاق على كونه لواجب لا العكس كما ذكره ولذا قال جده قدس سره في المسئلة التي في المسئلة
 اخرى هو اطلاق الحكم بكونه لواجب بعد الحشر في ارضه فان ذلك ثابت مع عدم اثر الاسلام والافلا يقصر عما يوجد في الارض لا شرا
 الجميع في كماله اثر الاسلام عليمه السابق والاصل عدمه والى فيجب تقييده بما اذا التمسك بعدم وجوده اثر الاسلام لفظة في الموضوعين انتهى وكيف
 كان فالظاهر ان هذا هو ما تقدم من ان هذه المسئلة بغيرها المذكورين لا ارتباط لها بهذا المقام كما ذكره لعدم صحة اطلاق الكثر الذي هو لغز
 وعرفها من المدفون في الارض عليها في جوف دابة او سمكة او نحوها وانما الانسب في اجاب الحشر فيها ان يتصل في صنف لا يبلغ لانه من قبل
 بغير اشكال في ذلك الحرج من هذه الاشكال والتكلفات التي ذكرها في هذه المسئلة ما ذكرناه وما لم نذكر في لا يخفى ان ظاهر الرواية ان
 هو وجوب تعريف البايع خاصة دون من جرت يد على ذلك المتبع مطلقا وهو مؤيد لما ذكرناه في المسئلة السابقة والظاهر ان معنى كلامه ان
 في وجوب تعريفه في جوف الدابة دون ما في بطن السمكة هو كون ما في جوف الدابة من قبلها مسكوكا في ارض ملوكة وما في جوف السمكة كالموجود في
 الارض للباحة ولا اشكال في ان السمكة في الأصل من جلة المباحات التي لا تملك الا بالحيازة مع التنية والتصيانا ما اذا التمسك دون ملكها
 لعدم علمه به فلم يتوجه اليه قصد المالك فخرج القصد الموقوف على العلم وما اورد في المسئلة من الاشكال على هذا الكلام الظاهر ان لا اثر له
 وليس في الطويل بنقله كثير فان كان اداهم لم ينقلوا في مسئلة ما يوجد في جوف السمكة هنا جلا ولا دليل على ان الرواية ان به موجودة وانما
 الموضوع في كل من الموضوعين انما في الحكم المذكور فلا معنى لهذه المناقشات في المقام ومن الاجابة التي وقفنا عليها انما يتعلو بها في
 جوف السمكة ما رواه ثقة الاسلام في الحاشية بسند عن ابي حمزة عن ابي بصير عن ان رجلا غابدا من بني اسرائيل كان محارفا الى ان قال فاضاع
 فاشترى به سمكة فوجد في بطنها الولوة فباعها بعشرين الف درهم فجاء سائل فذكر الباب فقال له الرجل ادخل فقال له هذا الكيس فاضاع

فانظر

[illegible]

عليه اتفاق الأصحاب قديما وحديثا الرابع قال في القاموس العنبر الطيب دوش رات بخرية اضع عين فيه ونقل عن ابن دريس في سراج انه نقل عن الحسن
في كتابه الحيوان انه قال ينفذ البحر من جزين فلا ياكل من شيء الا ما ان ولا ينفر طاب بنقار الا متصل فيه منفاره واذا وضع رجله عليه نصلت اظفاره وحكي
الشميد في البيان عن اهل الطب انهم قالوا اجام تخرج من عين في البحر اكرها وذا في الف مشال عن الشيخ انه بثان في البحر عن ابن جرد لمكة المنطبي في كتاب
منهاج البيان انه من عين في البحر ونقل في كتاب جمع البحر من كتاب حيوة الحيوان قال والعنبر المشنوم مثل انه يخرج من فخر البحر ياكل به بعض دابة له سموت
فيقذفه رجيا فيظفو على الماء فيلقيه الریح الى الساحل فظاهرا اكثر هذه العنابر انما يؤخذ من وجه الماء ومن الساحل بعد ان تغدو الرياح واما ان
يؤخذ من النوص فهو بعيد من ظواهرها فاذكر من التفصيل المتقدم مع خلق من الدليل بعيد من ظواهر الرواية المنقذة وكلام هؤلاء القوم ويظهر
من كلام الشيخ في النهاية وجوب البحر منه مكم ولعله الاظهر ولا يبيانه الا حوط المقام الخامس فينا بفضل عن مؤثر السنته ولعلنا من ارباح النجا
والروايات والفتاوات وجوب البحر في هذا النوع هو المشهور بين الأصحاب بل ادعى عليه القلعة في المنشي والندوة الاجماع وتواتر الأخبار ونقل
عن ابي جبير في المختصر المتك ان قال فاما ما استفيد من ميراث او كذا وصلنا في ادراج تجان او نحو ذلك فالأحوط اخرج لأخذ الرواية في ذلك
ولو لم يخرج الانسان لم يكن كتاب الزكوة التي لا خلاف فيها وهو ظاهر في العفو عن هذا النوع وحكاية الشميد في البيان عن ظاهر ابن ابي عمير انهم فقال
وظاهر ابن الجبير في ابي عمير العفو عن هذا النوع وان لا يخرجه ولا يخرجه وهو المعتبر لا ينفاد الاجماع عليه في الاثر الساتر لما ظاهرا
اشتمار الروايات فيه انتهى وما يدل على الوجوب الاثر انشر في بعض مؤثر الأخبار التي وردت بتفسيرها ما واخ من غيرة دار الحرب وقد تقدمت الاشياء
في اول الكتاب وبه يظهر ان ما ذكر في المدرك وتبعه عليه الفاضل الخراساني من الحسن في دلالة الآية من ان لم يتاد من العينة الواقعة فيها غنم اد
الحرك كما يدل عليه سوق الآيات لا تعويل عليه فانه نقل ورد النص من ذلك لا بما للمدرك الكلام اذا حكم القرآن وغيره وتفسيره بيان مجازة وحل
مشكلة انما يتقضي عنهم فانما ورد التفسير عنهم بذلك فالرأى ان عليهم والآخبار ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن
الأشعري قال كتب لبعض اصحابنا الى ابي جعفر الثالثة اخبرني عن الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن
فكتب بخطه الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن بن علي بن محمد بن ابراهيم الحسن
اصاب من حبيبه من الحنطة ما ذكره بنو بكر في فخت من العشر عشر اكراد ذهب منه بسبب حاق الضيقة ثلثون كرا وبقي في يد ستون كرا ما الذي
يجب لك من ذلك وكل يجب لأصحابه من ذلك عليه في فخت من الحنطة ما ذكره بنو بكر في فخت من العشر عشر اكراد ذهب منه بسبب حاق الضيقة ثلثون كرا وبقي في يد ستون كرا ما الذي
راشد قلت له امر قنير بالقيام واخذ حقل فاعلمت مواليد ذلك فقال بعضهم يا شي حقه فلم ارد ما احييه فقال يجب عليهم الحسن فقلت ففعلت ففعلت
فقال في منعتهم رضي الله عنهم قلت فالتا بوعلي والصانع بينك فقال ذلك انا امكنهم بعد مؤثرهم وما رواه في الكافي عن ابراهيم بن محمد الممداني قال
كنت الى ابي الحسن اقرأني علي بن حمزة كتابا بابه فيما اوجبه على بعض اصحاب الضياع بصف السدس بعد المؤثر وان ليس علي من لم تفر ضيعته
بمؤثره بصف السدس ولا غيره لك واختلف من قبلنا في ذلك فقالوا يجب على الضياع الحسن بعد المؤثر مؤثر الضيقة وخرجها لا مؤثر الرجل وعلى
فكتبه بعد مؤثره ومؤثره عياله وبعد خراج السلطان وما رواه في الصحيح عن علي بن حمزة قال كتب اليه ابراهيم بن محمد الممداني اقرأني علي كتابا
ابن الحديث مثله انما قال في الخ من كتبهم وقرأه علي بن حمزة عليه الحسن بعد مؤثره ومؤثره عياله وبعد خراج السلطان وما رواه في الصحيح في
الصحيح عن علي بن حمزة قال كتب اليه ابراهيم بن حمزة وقرأه انا كتابا به اليه في طريقه كذا فقال الذي اوجبت في شئ هذه وهذه سنة عشرين ومائتين فقط لم
من المملوك اكرم تفسير المعنى كله خوفا من ان لا تشاد فيما فسر لك بعضه انما انما الى اسأل الله صلاحهم وبعضهم قصر في انها يجب عليهم فقلت ذلك
واجبت ان المملوك في ذمتهم بما فعلت في عامي هذا من امر الحسن قال الله تعالى خذ من اموالهم جنتهم وتزكيتهم بها وصل عليهم ان صلواتكم سكر لهم
والله سميع عليم الم يعلموا ان الله هو يعقل النوبة من عباده وياخذ الصدقات وان الله هو القواب الرحيم وقل اعلموا فيسبحوا لله وحده ورسول الله
وسموا في عالم العيب والشمادة فينبئكم بما كنتم تعلمون ولما اوجب ذلك عليهم في كل عام ولا اوجب عليهم الا الزكوة التي فرضها الله تعالى
عليهم الحسن في شئ هذه في الذهب والفضة التي قد حال عليها الحول ولما اوجب ذلك عليهم في متاع ولا ائنه ولا دواب ولا اخدم ولا ربح ورجحة
في حقا ولا ضيقة الا ضيقة سافرها لا تحقيقات من موالد من اموالهم في اموالهم وبما ينوبهم في دأهم واما الغنائم
والفوايد فهي واجبة عليهم في كل عام قال الله تعالى واعلموا انتم من شئ فان الله سمع والرسول قل الذي العربي واليتامى والمساكين وابن
السبيل ان كنتم منكم بالله فاعلموا ان الله على عبده نا يوم الفرقان يوم النقي الجمعان والله على كل شئ قدير الغنائم والفوايد يرجع لله فهو الغنيمة
يعتقها المرأة والفايد يعيدها الخارج من الانسان للانسان التي لما خطر والميراث الذي لا يجتب من غلب ولا ابن ومثل عدو يصطلم فيؤ
ماله ومثل مال يؤخذ ولا يبرون له صاحب ومن ضرب ماصلا الى موال من اموال الحرمة الفسقة فقد علمت ان اموالها صارت الى قوم
من موال من كان عنده شئ من ذلك فليؤمه الى وكيله ومكان ناسا بعيد الشقة فليعلم لا يصله ولو بعد حين فان بينه المؤمن خير من عمله
فاما الذي اوجبت من الضياع والفلاح في كل عام فهو بصف السدس من كانت ضيعته تقوم بمؤثره فليس عليه بصف السدس ولا غيره ذلك
اقول الوجه في ايجاب بصف السدس هو انه صاحب الحق فله تحليل شيعته بما اراد من حقه وسكان تحقيق المسئلة انما الله تعالى على وجهها
في الفصل الثاني وما رواه في الكافي في المؤثر عن سماعة قال سالت ابا الحسن عن الحسن فقال في كل ما افاد الناس من قليل او كثير
وما رواه فيه ايضا عن من يد قال كنت جعلت لك الفداء تعاني ما للفائق وما حله ما رايد بقا الله تعالى ان يثن على بيا ذلك ليجلا
اكون مقينا على حرام لا صلت في ولا مكرم فكتب الفائق بما يفيد اليك في حقا من ربحها وحرث بعد الغرام او حقا في وما رواه الشيخ عن
عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام واكتب الحسن ما اصابت لفاطمة عليها السلام فكن بلي امرها من ذمتها الجح على

في الصحيح عن علي بن حمزة قال كتب اليه ابراهيم بن حمزة وقرأه انا كتابا به اليه في طريقه كذا فقال الذي اوجبت في شئ هذه وهذه سنة عشرين ومائتين فقط لم

الناس هذا السلام خاصة يصونون حيث شاءوا ويحرم عليهم الصدقة حتى ان الحياط ليحيط ثوباً بجنه دوايق فلما منه دانق الامن احلناه من شيئا
 لطيف لهم به الولاية الحكيم وما رواه باسناو عن الريان بن الصلت قال كنت الى ابي محمد ع ما الذي يجب علي ما يولى في غلة رجلي في دار فقلت
 في ثوبين مملوكين وبردتي وقصباً يسيراً من اجرة هذه القطيعة فكنت يجب قليل في المحسن ان شاء الله نعم وما رواه ابن ادريس في مستطرفات السراير نقلاً
 من كتاب محمد بن علي بن محبوب قال كنت اليه في الرجل يهدك اليعولاء والمنقطع اليه مدية بتبلغ الفردوس اقل او اكثر هل عليه فيها المحسن فكنت عن
 المحسن في ذلك ومن الرجل يكون في دار البستان فيه الفاكهة لاكل العيال انما يسبح منه الشيء ثابة درهم او خمسين درهما هل عليه المحسن فكنت انما اكل
 فلما فاما البيع نعم هو كسائر الفساح ولم نفد لما نفد عن ابن الجنيدي وابن عميل على وليه عند سكو ما نفد في المحسن فقال اخي ابن الجنيدي باصانه من
 اللقمة وما رواه عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ع يقول ليس المحسن الا في الغنائم خاصة ثم قال قدس سره والجواب عن الاول انه معارض
 بالاحتياط مع ان الاصل لا يملك به مع قيام الموجب وعن الثاني بالقول بالموجب فان المحسن انما يجب فيما يكون غنيمة وهو يتناول الغنائم دار الحرب و
 غيرها من جميع الاكساب على انه لا يقول بذلك فانه اوجب المحسن في المعادن والنصوص وغير ذلك الناشئ ويمكن ان يقال ولعله اظهر ان الوجه في ان
 ابن الجنيدي وابن عميل انما هو من حيث ورد جملته من الاخبار كما سيأتي ان شاء الله في تحليل المحسن من هذا النوع كما يراه اليه قول ابن الجنيدي
 في عبارة المقدمة لأخلاق الرواية في ذلك فكانها رجا العمل باخبار التحليل فاسقطاه هنا اذا عرفت ذلك فتبين هذا المقام يتوقف على رسم
 مسائل الاولى المشهورين الاحكام وجوب المحسن في جميع انواع المكاسب من الرزاقات والصناعات والتجارات والميراث والصدقات والتهب بقل
 عن ابي الصلاح وجوبه في الميراث والتهب والهدية وانكر ذلك ابن ادريس وقال هذا شيء لم يرد في احكامنا في ابي الصلاح اتول وليل علمنا ذهب اليه
 ابو الصلاح ع في رواية محمد بن الحسن الأشعري المتقدمة من ان المحسن على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضرب وهو ثقة في القبول
 ع فيها في كل ما اذا الناس من قبل او كثير وعلى خصوص الهدية الرواية المتقدمة فاعلمنا من مستطرفات السراير في ابي الصلاح ما رواه في الثاني عن
 الحسين بن محمد بن ربه قال سرح الرضا ع بجملة الى ابي وكنت في كل علمي سرحا في محسن كتب اليه لا محسن فيما سرح به صاحب المحسن فانه يشترط في المحسن
 فيما سرح به غير صاحب المحسن والكتب اليه انه لا محسن فيما سرح به مطلقا وعلى الجميع صحيح عن ابن ميمون وقوله في هذا الفائدة يفيد هذا الجائز من
 الاثنان الاثنان التي لها حظ والميراث الذي لا يجب تبس من غلب ولا ابن ميمون في كتاب الفقه الضوي حيث ذكر القيمة في الاية وفسرها بهذه
 الاية ربح التجار وفضل القيمة وسائر الفوائد من المكاسب والصناعات والموارث وغيرها اذن اجمع غنيمة وفائدة وبالحجة فانه متوقف على اية
 القيمة بما هو اعم من غنيمة دار الحرب كما عرفت من الاخبار فان هذه الاشياء تدخل فيها الثبة وتخرج الاحاديث الواردة في هذه الاشياء على الخصوص
 صحتها هذه لذلك وبه يظهر وقوع القول المذكور واما عقدا الصداق في ذلك فلم اقف على ما قيل به ولو قيل به فالظاهر انه ليس من قبيل هذه لان الصداق
 عوض البضع كغيره لا يكون من قبيل القيمة ومثله ما لو دفع اليه مال فحج به كما رواه في الثاني عن علي بن ميمون قال كنت اليه يا شيخك رجل
 دفع اليه مال فحج به هل عليه في ذلك لما لم حين يصير اليه المحسن وعلى ما فصل في يد بعد الحج فكنت ليس علي المحسن في الثانية الظاهر ان خلاف
 بين الاحكام في ان المحسن المتعلق بالادب اعم انما يجب بعهدة مؤنة السنة ولعمري انه قد تقدم في الاخبار المذكورة في المقام ما يدل على
 كونه بعد المؤنة له ولعمري ان الاقلم اقف على خبر صحيح يتفهم كون المراد مؤنة السنة لكن الظاهر انه هو المبدأ من اطلاق هذه الالفاظ
 واعتبار الحول مما ليس في الوجوب بمعنى توقف الوجوب عليه خلافاً لابن ادريس كما نقله عنه في الدروس بل يحكيه تقرير الاكفاء فلو
 علم الاكفاء في اول الحول وجب المحسن ولكن يجوز تأخيره احتياطاً له ولستحق يجوز زيادة النفقة بسبب غرض او نقصها كما صرح به شيخنا
 الشهيد في البيان وظاهر العلامة في التذكرة حيث نسب اعتبار السنة الكاملة الى علمائنا انه لا يكفي بالدخول في الثاني عشر كما في الزكوة وتقدر
 الشهادة في الدروس وذكر غير واحد من اصحابنا ان المراد بالمؤنة هنا ما ينفعه على نفسه وعياله الواجب النفقة وغيرهم كالصيت ومنها الهدية
 والصلة الاخرى وما يأخذ الظالم منه قهراً او يصانعه به اخياراً والحقوق اللازمة له بذرا وكفاك او مؤنة التزويج وما يشتر به لنفسه من دابة
 ومملوك ونحو ذلك كل ذلك ينبغي ان يكون على ما يلتزم به عادة وان اسرف حسب عليه ما زاد وان قس حسب له ما نقص وما ذكره نور الله
 بقوله ما قلهم لا بعد منه فانه هو المبدأ من هذا اللفظ بالنظر الى العادة الجارية والظرفية التي عليها الناس في جميع الاعصار والامصار وظاهرهم
 ان ما يثنى انما يثنى من ربح عامه وبه صرح بكثير فلو استقر الوجوب في مال بمقتضى الحول لم يثنى ما تجوز من المون ولا يعتبر الحول في
 كل تكسب بل بمبدأ الحول من حين الشروع في التكتسب بانواعه فانما تم الحول حتم ما بقي عندك ولو تمتك قبل الحول ما يزيد على المؤنة دفعه او اذا
 فخر في التكتسب والتأخير كما ذكرنا اولاً الا ان ظواهر بعض الاخبار مثل قوله ع حتى ان الحياط ليحيط ثوباً بجنه دوايق فلما منه دانق الامن احلناه من شيئا
 ما ذكرناه ولكن الظاهر ان هذا الخبر ونحوه ليس على إطلاقه بل يجب تفصيله باخبار استثناء المؤنة المتكاثرة كما عرفت ولو كان له مال لا يضر
 فيه ففي احتساب المؤنة منه او من الربح المكتسب او بالنسبة منها او جوارها الثاني واحوطها الاول وادخل في المشي والاكساب ياد
 فيتم بغيره لزيادة ثمنه فوجب المحسن فيها بخلاف ما لو دارت قيمته السوقيه من غير زيادة فيه وهو جليل ومنهم من اوجب في زيادة القيمة
 انه لا يوجب في ربح في امثله النجاة ام يحتاج الى البيع والانضاض وجهان ولعل الثاني هو الاقرب الى الشك في الثاني
 السائل الذي يؤخذ من الجبال وكذلك المراد بؤنة المحسن واخبار ابن ادريس وابن خرق وقطب الذين اكدوا بؤنة من المتأخرين و
 نقل عن السيد المرتضى في اجوبة المسائل الناصية عدم الوجوب والظاهر هو القول المشهور بكون ذلك كتباً فيدخل تحت الاخبار
 الدالة على وجوب المحسن في المكاسب كرواية محمد بن الحسن الأشعري المتقدمة الدالة على ان المحسن على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير
 من جميع الضرب ونحوها انما تقدم ما حج كسب على ما نقل عنه بالاجماع وان الاثنان لا يثبت في الاموال غير الثابتة في السبل وغيره فانما

يقول أئمة نفاذ من مسلم أرضا فان عليه الجن حكم العلامه في الخ من كثير من المتقدمين كابن الجندب والشيخ المفيد وابن عتيق وسائر طلبة الصلاح انهم لم
 يذكر هذا الفرد فيما يجب فيه الجن وظاهرهم سقوط الجن هنا ونقل عن شيخنا الشهيد الثاني في فوائد القواعد الملية الى ذلك استغناءا للرواية الواردة في ذلك
 وذكر في الروضة تبعا للعلامه في الخ انها من الموثوق والجميع سمعوا من فان سند الرواية في غلو مراتب الصحة لان الشيخ قد رواها في باب عن سعد بن محمد بن
 محمد عن الحسن بن محبوب عن ابي ايوب ابراهيم بن عثمان عن ابي عبد الله الخاء وروى هذه الرواية في الفقيه عن ابي عبد الله الخاء ورواها المحقق في المعبر
 عن الحسن بن محبوب وروى الشيخ المفيد في باب الزيادة من المفقود عن الصادق ع من سئل قال الذي اذا اشترى من المسلم الارض فباعها فيها الجن بغير علمه
 فان من هذا الجن هل هو مضر والجن الذي تفسد به الاية ظاهر الاصحاب ذلك حيث عدوا هذه الارض في هذا الباب وقال المحقق الشيخ الحسن بن محمد
 سري في كتاب المنقح بعد نقل الخبر المتقدم قلت ظاهرا اكثر الاصحاب الاتفاق على ان المراد من الجن في هذا الحديث ممكنه المعهود ولتظهر في ذلك مجال ويحتمل
 الى ما لا يقول بجمع الذي من ثمر الارض العشرية وانما اذا اشترىها منوعه عليه العشر فيجب عليه الجن وهذا المعنى يحتمل اذا رتب من هذا الحديث ما موافقه
 عليه وتبينه فان مدارا الفقيه على الراي الظاهر في الخلاف وقد صدق الحكم ومعلوم ان راي مالك كان هو الظاهر من الرواية ومع قيام هذا
 الاحتمال بل قربة لا يخرج التمسك بالحديث في اثبات ما فالوم وليس هو بمتنولوج هذا الاجماع لم ينفى عن طلب الديل فان جماعهم لم يذكره اصلا وصريح
 بعضهم بالتوقف فيه لاختلافنا بل استغناءا للطريق الخبر وهو من الغريبة مكان الى اخر كلامه مع اقواله ويمكن ان يؤيد ما ذكر من احتمال حمل الجن هنا على
 غير المعنى المشهور ما تقدم في اول الكتاب في صحته عندنا بن سنان من قوله ليس الجن الا في الغنائم يحمل الغنائم في الخبر على المعنى الاثم كما قد صابنا به وسئل
 ان كان هو هو الظاهر الاحتمالين في معنى الخبر كما قد سئل في ثمة ومن الظاهر ان ما نحن فيه من الايدخل تحت الغنائم وكذا يؤيد ذلك ما تقدم في المقام الرابع من الرواية
 الدالة بظاهرها على حكمها في الجن في حجة اشياء ولم يذكر منها هذه الا من الاذن ما ذكر قد سري من ان راي مالك كان هو الظاهر في من الباقي لا يخ
 من شيء فان مذهبنا الذي من وجوده ليس الا كذا ذهب سائر المجتهدين في تلك الاوقات ومذهبنا انما اشتهر وصار له صيت مع مذهب الشافعي والحنفلي
 جنبا بعد الاصطلاح على ذلك لظهور ما يقر به من ثمة وخبرين كما ذكر من جملة من هذا انما عايناهم بنم مذهبنا في حنيفة في وقته كان شايئا مشهورا
 ورواه من يبادلون على مذهبنا وبالحجة كما ذكرنا المحقق لثا واليه لا يخ من قرب وقرب منه ما ذكر في المدارك حيث قال بعد ان ذكر ان الرواية خالية من ذكر
 متعلق بالجن ومصرفه صريحا ما صوره وقال بعض المتأخرين الذي اذا اشترى ارضا من مسلم وكانت عشرة منوعه عليه العشر فاخذ منه الجن ولعل ذلك
 هو المراد من الغنائم في قوله **فروغ الاول** هذا المراد بالارض هنا من الزاخرة خاضعة او ما هو من ارضها مشغولة بالبناء والعمارة والظهور ظاهر في
 الاول حيث قال والظاهر ان مراد الاصحاب ارض الزاخرة لا الساكن واخترنا في المدارك وبالثاني صرح شيخنا الشهيد الثاني في حاشيته صريح بالوجوب فيها
 سواء احدثت للزراعة ام غير ذلك ولو اشترى بستانا او دارا اخذ منه من الارض علا بالاطلاق وحضما في المعبر بالاول والى ذلك ايضا يميل كلامه في حاشيته
 في البيان وجزم في المدارك بضعف هذا القول والمسئلة لا تخ من الاشكال **الثاني** قالوا لو اشتملت على اشجار ونباتها فاحبس واجب في الارض لا فيها
 وتخير في الارض بين اخذ من رقبه الارض وارفعها واذا قربان التخيير انما هو فيما ان لم يكن الارض مشغولة بنهر او ببناء او لا يتعين اخذ من الارض
 وطريقا من متى كانت مشغولة بنهر او ببناء فان تقوى الارض مع ما فيها بالاجرة وتورع الاجرة على مالك وعلى جنس الارض فياخذ الاثم امامه والمستحق والخبر
 الحسن من الاجرة **الثالث** مورد الخبر كعرفنا الشار وظاهر جملة من جازاهم ترتيب الحكم على مجرد الانشغال قال شيخنا الشهيد الثاني في الروضة بعد قوله
 المصنف السابغ ارض الذي المنفعة اليه من ماله ما صوته سواء انشغلت اليه بشيء ام غيره وان تضمن بعض الاجبار لفظ الشره وبذلك صرح الشهيد في
 البيان ايضا واكثر عبارة اقم على المعبر بلفظ الشراء وهو الاقرب وقوا على مورد النص حتى يجل به **الرابع** لا يفرو على القول بذلك بين الارض والجن
 فيما الجن كما لارض المنفعة ببناء على ما هو المفهوم من كلامهم من يعلق الجن برقبه الارض وقد مر الكلام في ان القليكت كذلك كالارض التي سلم
 عليها اهلا طوعا وطارا ومنعنا لهم علا باطلاق الفرض لان بيع الارض المنفوعة عنوة في مصالح العسكر ونحوها مما لا اشكال فيه وكذا من ارباب
 الجن ان اخذوا منها ببناء على ما عرفنا من كلامهم من ان جنسها لا يربا بالجنس وما يبيعها ببناء لا ثا والتفريق كما هو المشهور في اشكاله في المدارك بعد
 وخولنا في ملك المنصرف تلك الآثار قطعاً ومتى انشغل الملك امتنع بعلق البيع بها كما هو واضح وسيجيئ تحقيق المسئلة في علمنا انشاء الله تعالى **الخامس**
 قالوا لو باعها الذي فيها ارض لم يقط الجن اذا لم يكن قد اخذوا بها على مسلم فالاقرب ان ذلك لان اهل الجن استحقاق في العيرون ولو شرط الذي
 في البيع سقوط الجن من هذا الشرط وهل يفسد البيع اشكال وظاهرهم الحكم بفساده كما هو المشهور بينهم في كل عقدا اشتمل على شرط فاسد ولو تفادوا
 بعد البيع احتمل سقوط الجن بناء على ان الاقالة خرج عنهم وفيما اشكال المقام **السادس** في الحلال والاخلط بالحرام والقول بوجوب الجن هنا
 هو المشهور ونقل عن الشيخ المفيد وابن عتيق وابن الجندب انهم لم يذكر الجن هنا في علااد الافراد المنقذمة كما لم يذكر في سابق هذا المقام وقد ورد
 بالجنس هنا واما ان منما رواه الشيخ في يجهز الحسن بن زياد عن ابي عبد الله ع قال ان رجلا في امير المؤمنين ع فقال يا امير المؤمنين اني اصبحت في
 لا ارض حلاله من حرامه فقال لا اخرج الجن من ذلك لئلا فان الله عز وجل قد رضى من المال بالجن واجتنب ما كان صاحبه يعمل وما دام في الفقيه
 من سئل فان جله رجلا الى امير المؤمنين ع فقال يا امير المؤمنين اصبحت مالا انمضت فيه افلا توبة قال اني عجب فانا انمضت فقال هو ان الرجل
 اذا ناب طاب ماله ومادام الصدوق في الخصال بسند قوي الى حماد بن مرثان قال سمعت ابا الحسن يقول فيما يخرج من المعادن والجرود
 القيمة والحلال المخلط بالحرام اذا لم يفر من صاحبه والكنوز الجن وما رواه ثقة الاسلام في الحاشية عن السكوني عن ابي عبد الله ع عن ابيان عن علي
 انراة رجل فقال اني كسبت مالا انمضت في مطالبه حلالا وحراما وقد اردت للتوبة فلا ادري الحلال منه والحرام وقد اخلط على فقال ع تصد
 بجنها لك فان الله رضى من الاشياء بحسنها لك بالجنس سائر المال لك حلال وداء البرق في الحسن والمفيد في المفسنة اقوال والحلام في
 هذه الاجابة يقع في مقامين **الاول** في مخرج الجن هنا ظاهر الاجابة المذكورة هو وجوب الجن في هذا المال المتخرج حلاله بجره انهم

المعظم من الناس
في هذا العلم
والله اعلم
بما ليس بالمتعارفين

يكون علمها كعلمه او علم القدر دون المالك وبالعكس اذا انحصار بخصوها بصورة عدم معلومية القدر والمالك قالوا فلو علمها ما لوجب هود فبما علمه المالك وهذا لا يربك فيه ولا اشكال فيمنع من بصره من قبل ان يشري الذي يجب دفع حصته له متى اراد وما اذا علم القدر دون المالك فعيننا هنا بوجوب الصدقة مع الياس من المالك سواء كان بقدر الخبز او زيدا وانقص واخاف في المدارك وقيل بوجوب اخراج الخبز ثم الصدقة بالزائد في صوت الزيادة والظاهر ان مستند القول الاول هو اخبار الدلالة على ان خبر الصدقة بالمالك فهو المالك من اجل ذلك اخرجوا هذه الصوت من عموم الموضوع المنقذة ولما قيل ان يقول ان مورد تلك الاخبار الدلالة على الصدقة انما هو المال المتخير في حد ذاته المالك مفقود الخبز والحق المالك المشترك به مع كونه لا دليل عليه قياس مع الفارق لانه لا يخفى ان الاشتراك في هذا المال سار في كل درهم درهم وجزء منه فكل هذا القدر المعلوم للمالك المجهول مع كون الفكرة شائعة في اجزاء كما انها شائعة في اجزاء الباقية لا يوجب استحقاق المالك المجهول لجزءه ان يتصدق به عن هذا القدر لا ثمرة له بل الاشتراك باق مثله قبل الغزل فان قيل ان متى كان المال مشترك بين شريكين فانهما قسما فيزول الاشتراك بالقيمة وتبين حصته كل منهما عن الاخر قلنا انما احتجنا القسمة في الصوت المذكور وذلك الاشتراك في حصول النواحي من الطرفين فكل ما يتحقق عندهما في مال شريكهما يتحقق لآخره حصته كما صرح به اصحابه بنوع قوة الصلح بل صلح موحى لغير حصته كل منهما للآخر وهذا غير ممكن فيما نحن فيه فقياس احداهما على الاخر قياس مع الفارق كما لا يخفى واما القول الاخر وهو اخراج الخبز ثم الصدقة بالزائد في صوت الزيادة فبينما في سابقه بالنسبة الى الصدقة بالزائد في الصوت المذكور وبما ذكرنا يظهر ان اظهر دخول هذه الصوت تحت اطلاق الاخبار المنقذة وان لا دليل على اخراجها واما اذا علم المالك دون القدر فافهم قالوا الواجب هذه الصوت هو التخلص منه بصلح ونحوه فان ابرق في المدارك والاخبار يقتضي وجوب دفع ما يحصل به يقين البرائة ويحتمل الكفاية بدفع ما يتيقن انتفاؤه عنه وعندى في هذه الصوت توقف من حيث احتمال ما ذكره من وجوب التخلص منه بصلح ونحوه ومن حيث اطلاق الاخبار المنقذة ولا يريى ان الاحتياط في ما ذكره والاحتياط في التام ما ذكره في المدارك من دفع ما يحصل به يقين البرائة واما ما ذكره السيد السند في المدارك في الصوت المنفق عليها بينهم من ان المطابق للأصول وجوب عزل ما يتيقن انتفاؤه عنه والتفحص عن مالكه ان يحصل الياس من العلم به فيصدق به على الفقراء كما في غير من الأموال المجهولة المالك الى اخره فبينه او لا ما عرفنا ان مورد تلك الاخبار انما هو المال المتخير في حد ذاته لانه كان مشتركاً واحداً غير الاخر كما عرفنا وثانياً ان ما ذكره موجب لادراج هذه النصوص رأياً فانما صرحه الدلالة في وجوب اخراج الخبز من حد ذاته بل لا يخفى ان ما ذكره من ان يتيقن انتفاء شئ عنه لا بل اليقين بالنسبة حاصل ولو جاز ان لا يبرأ مع انه يحكم بوجوب اخراج الخبز من حد ذاته ولم ينفذ الى هذا اليقين بالكتابة وطرحنا مع تكررها في الأصول وانفاق اصحاب على القول به انما لا يجزى عليه دو مسكراً وبالحجة فان تحقق ان مورد تلك الاخبار غير مورد هذه فيعمل بكل منهما فيما ورد فيه ولا اشكال ولا منافاة الملقا في المتن في مصنف هذا الخبز بمقتضى اصحابه من على ان مصرفه هو مصرف غير من المصادر التي تضمنتها الآية وظاهر جملته من تحقيقه من اخرى المتأخرين المناقشة في ذلك قال المحدث الكاشاني في الواقي بعد نقل خبر ارض الذي لا ثم جزئاً من زيادة وجزئاً من النسيئة التي ذكرناها ما لفظه وهذا ان الخبر والذي قبلها لا دلالة في شئ منها على ان خبر الخبز المذكور هو المصنف المذكور في آية الخبز كما فهمت جماعة من اصحابنا بل يحتمل ان يكون المراد بالاد تضعيف الزكاة على الذي اشترى من المسلم ارضه واخراجها بالخيرين الصدقة على الفقراء والمساكين ويكون التعليل برضا الله تعالى بالخبر من المال لتبين هذا القدر المستحق في رضا الله والدليل على ذلك قوله في هذين الخبرين برواية السكوني علوماً ياتي في كتابنا لما يشترى بصدق بخر ما لك فان الله جل اسمه رضى من الاشياء بالخبر سايراً لمال لكل حال هذا كلامه عن هناك وظاهر ان الصدقة لا يحل لبني هاشم واما قوله صلى الله عليه وآله اني نهيته فلا دلالة فيه على ان هذا الخبر في مال تلك ولعله انما قبضه ليصرفه على اهله لانه اعرف بمواضعه ولذا اعطاه اياه حيث وجد اهله لانه نهي ويطهر من شيننا الشهيدي في البيان التردد في المسئلة حيث قال ظاهر الاحتجاج ان مصرف هذا الخبز اهل الخبز وفي الرواية تصديق بخر ما لك لان الله رضى من الأموال بالخبر هذه تؤذن بانه في مصرف الصدقات لان الصدقة الواجبة محروقة على مستحق الخبز انتهى اقول اما ما ذكره في الواقي من انه لا دلالة في الخبرين وكذلك الذي قبلهما على ان خبر الخبز المذكور في آية الخبز فبين ان الاخبار المنقذة في المعدن والكنز والنوص والادراج كلها من هذا القبيل لم يميز في شئ منها لبيان المصنف وانما ذلك على ما ذكرت عليه هذه الاخبار من ان فيه الخبز فاذا يرد بهذا الوجه فما لا وجه له نعم ما ذكره من دلالة ظاهر رواية السكوني على خلاف ما ذكره جليل كما اشار اليه شيخنا الشهيدي ايضا واما ما تأويله فقول امير المؤمنين ع اني نهيته فلا يخفى انه خلاف الظاهر من طلبه له هو كونه له ومختصاً به كغيره من افراد الامناس ولا ينافي ذلك رده على صاحب له من قبل رده الصادق ع على مسهم بن عبد الملك حسن ما حل اليه من النوص كما تقدم المؤذن بالتخلييل وسيأتي في اخبار التخلييل في محله انشاء الله فيكون هذا الخبر من جملتها ويؤيد قوله ع في صحيحه على من يميز يا المنقذة في عدم ما يجب فيه الخبز من الغنائم والفوائد قال ومثله مال يؤخذ ولا يبرء صاحبه الا ان ما ذكره يصح وجه تأويل الجمع بينه وبين خبر السكوني ولعله ادرج وانما ما تضمنه صحيحه على من يميز يار وهو مخالف لما ذكرت عليه الاخبار الكثيرة من الصدقة بما هذا شأنه عن صاحبه لا انه يؤخذ منه الخبز ويحل الباقية له وهذا من جملة المخالفات التي اوجبت التوقف في هذا الخبر اذا ان الظاهر من رواية الخاصة التي قلنا هاهنا حيث عد الحلال المختلط بالحرام في جملة ما يجب فيه الخبز بالمعنى المعروف وان ذلك وظهورها في هذا المعنى لا يبرئ من سبق المسئلة في قالب الاشكال واما ما يفهم من كلام المحقق في الحديث ان يكون مثله شيخنا الشهيدي على تقدير كون هذا الخبز صدقة من انه يبرء على بني هاشم لانه صدقة واجبة فبين ان المفهوم من الاخبار كما قلنا سابقاً ان المحرم عليه من الصدقة واجبة كانتا ومستحقة انما هو الزكاة خاصة وبذلك صرح جملته من اصحابنا كما سلف بياننا في الجمل والمسئلة لا تخفى من ثوب الاشكال والاحتياط بعد اخراج هذا الخبز من صدقة الفقراء والسادة المخرج بر عن العمد على اطلاق الاحتجاج واما ما ذكره الفاضل من المتقدمان فقد عرفنا ما فيه فمختاراً في الشيخ في بيان الصحيح عن حفص بن الخضر عن عبد الله ع قال خدمت ابا الحسن

في هذا العلم
والله اعلم
بما ليس بالمتعارفين

في هذا العلم
والله اعلم
بما ليس بالمتعارفين

ما فاضنا في حجة هذا القول ومنها ما ذكر بعضهم من ان الافتتاح بذكر اسم الله تعالى حجة النية والبرهان لان الاشياء كلها لله عز وجل ومنها ما ذكر بعض
واخر وهو ان قوله الحسن ان يكون متفردا الى الله عز وجل لا غير ان قوله عز وجل والرسول ولذي القربى الى اخره من قبيل التخصيص بقدر التقدير بقضية لا هذه
الموجوب على غير ما كونه له وممكنه ورسوله وجبريل وميكائيل والى هذا المعنى ذهب الفائلون منهم بان حسن الغنية مقصور الى اجتماع الادلة على ما لم يشر
فحينئذ من هذه الاصناف وغيرهم وهو مذهب مالك وظاهر صاحب المدارك التوقف في هذا المقام حيث نفل الخلاف في المسئلة واذلة القولين ولم
يرجح شيئا في البين والظاهر ان السبب في ذلك ضعف الاجناد المتقدمة باصطلاحهم مع اتفاق اصحاب الظاهر على العمل بها والرواية التي هي دليل
القول الثالث وان كانت حجة لكنها لما كانت مما اعرضوا عنها وتأولوها لم يحسن على المخالفة في القول بها فافهموا النظر عن الترجيح في المسئلة الفصل
الثاني المشهور بين اصحاب هوقته السهام الستة على المصارف الستة التي احدها سهم ذى القربى ويختص به الامام ع وان له سهمين بالوراثة
وهما سهم رسول الله وسهم بالاصالة وهو سهم ذى القربى ونفل السيد المرتضى رضي عن بعض علمائنا ان سهم ذى القربى لا يختص بالامام بل يجمع قرابة الرسول
من بني هاشم ولعله قد ستره اشارتنا الى ان السبب في ذلك ان السبب في ان ينفذ عنه في الحج وهو مقسوم على ستة اسماهم سهم الله يلي امره امام المسلمين
وسهم رسول الله واولي الناس به وحواقرهم اليه نسباً وسهم ذى القربى لا فارب رسول الله ص من بني هاشم وفي المطلب بن عبد مناف كانوا من
بلدان اهل العدل فيل على الاول مسئلة ابن بكر ومسئلة احمد بن محمد ومسئلة حماد بن عيسى التي قد مضت في اول الاخبار المتقدمة وكذلك ما نقلناه
من رسالة المحكم والمثابة ونحوه ايضا ما نقلناه عن كتاب الجالس والعيون وامامنا استدلال به في المعبر على ذلك من ظاهراته باعتبار ان قوله ذى
القربى لفظ غير فلا يندل اكثر من الواحد فنصير الى الامام لان القول بان المرد واحد مع انه غير الامام منفي بالاجماع ثم قال لا يقال اذا كان الحسن
كما قال ابن السبيل لانا نقول ننزل اللفظ الموضوع للواحد على الجنس مجازاً وحقيقته ارادة الواحد فلا يعدل عن الحقيقة وليس كذلك قوله
وابر السبيل لان ارادة الواحد هنا اخلاص اللفظ ليس هناك واحد متعين يمكن حمل اللفظ عليه فدلنا ودر عليه ان لفظ ذى القربى صالح للجنس
صغير بل المبادر منه في هذا المقام الجنس كلف قوله وان ذى القربى حقه وان الله يامر بالعدل والاحسان وابتاء ذى القربى وغير ذلك من الايات الكثر
الكثيرة فيجب العمل عليها ان يثبت المفتى للعدل عن قوله والظاهر هو الرجوع في استدلالنا الى الروايات وكذا في الاستدلال بالاية الى
ما ورد من تفسيرها في الاخبار فان الروايات قد فسرت ذى القربى هنا بالامام كما تقدم فالحمل على الجنس كما ذكرنا المحبب انه يجب العمل عليه الى ان
يثبت المفتى للعدل عن خروج عن ظاهر تلك الاخبار ودر ظاهرها بغير اعتبار استدلالنا على الثاني بظاهر الآية بناء على ما تقدم في الجواب عن
استدلال صاحب المعبر بالآية وفيه ما عرفت واستدل ايضا على ذلك بصحيفة ربي المتقدمة لقوله فيها ثم يقيم الاربعة الخماس بين ذى القربى
والنيامى والمساكين وابتاء السبيل والجواب عن ذلك ما عرفت من حمل الصحيفة المذكورة على النقية ولا يبيان العامة لا يشنون للامام حصته
محصنة وانما يفسر ذى القربى بجمع قرابته وبما يظهر ضعف ما خيل اليه في المدارك من التعلق في استدلالنا على هذا القول بالدليلين المذكورين
واستدل على ذلك ايضا برواية زكريا بن مالا الحنفية انه سئل باعبد الله ع عن قول الله عز وجل واعلموا ان ما غفتم من شيء فان الله حسن للروح
ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فقال اما حسن الله عز وجل فللرسول يعني في سبيل الله واما حسن الرسول فلا قابلية في حق غيره
القربى في قرابة واليتامى واليماى يتا اهل بيته فجعل هذه الاربعة الاسم فيهم واما المساكين وابتاء السبيل فقد عرفت اننا لا ناكل الصدقة ولا نحملها
في المساكين وابتاء السبيل قولنا نخبها عليه هذه الرواية بعد ضعفها استدلالنا من ضعف الدلالة فان جمل ما اشتملت عليه من الاحكام خلاف
ما فاضنا من الاخبار وانفقت عليه كل علمائنا الا علام قنما جعلهم الله عز وجل للرسول بان يصرف في سبيل الله الذي هو الجهاد وما هو
مهم من ابواب البر وهو خلاف ما عليه اصحابنا ودرت عليه جملة الاخبار من انه لا يصعب ما يشاء ومنها الحكم بان حسن الرسول لا فارب فانه
انما يباحل الخيول فلا قابل به ولا دليل عليه بل الاجماع والاجناد على خلافه وان اردت بقدمه فلا قابل به ايضا متابع دلائل الاجناد ايضا على خلافه
للافتاء كونه للامام ع وابن الجنيدي قال خالف في سهم ذى القربى لانه لم يخالف في سهم الرسول والظاهر من قوله في عبارة المتقدمة في
سهم رسول الله صلى الله عليه وآله لاولي الناس به وحواقرهم اليه نسباً انه اذا رتبلك الامام ع كما يشر اليه المبالغة في سهم ذى القربى وانما اذا
حسن بني هاشم ومنها جعل سهم ذى القربى لجمع اقربائهم وان قال ابن الجنيدي قد دل عليه كماله صاحبنا ووردت به جملة اجنادنا وانما هو قول
مخالفينا وبذلك يظهر ان الرواية المذكورة لا تصلح للاستدلال وحملها على النقية ظاهرة في جميع ما تضمنته من المخالفات لمذهبنا انما ينطبق
على مذهب العامة واما قوله في قيمة الجزاء ما المساكين وابتاء السبيل فيمنع من دخول المساكين وابتاء السبيل فيمنع من دخولهم في
اليتامى ايضا فارد ع دفع هذا الوهم بانهم وان دخلوا في عموم القطين المذكورين لكن وادعوا ان الزكوة محقرة علينا اهل البيت فلا
ندخلها ما كيننا وابتاء سبيلنا فيمنع من حصته من الحسن عمن الزكوة التي حرمت عليهم ومن اجل ذلك فرض لهم في هذه الآية حصته من الحسن
فقوله في المساكين وابتاء السبيل اما راجع الى الصدقة صح فالمراد بالمساكين وابتاء السبيل من ذكر في آية الزكوة وحاصل المعنى اننا ولما
راجع الى الحصة التي من الحسن بقرينة المقام وان لم تكن مذكورة في اللفظ صح فالمراد بالمساكين وابتاء السبيل من هاشميين ومرجع الاحتمالين
الى ما فاضنا به وبما قررنا في المسائل المذكورتين يظهر ان القول المشهور في كل منها هو المويد المنصوب وان توقف صاحب المدارك
بليلة الخلاف ذلك كما يطيه تقوية الدليل القول المخالف لما اوجهه وقال في المدارك واعلم ان الآية الشريفة انما تضمنت ذكر مصرف
الغنائم خاصة الا ان اصحابنا طعنوا بتساوي الانواع في المصروف واستدل عليه في المعبر بان ذلك فيمنع من دخول عموم الامة
وتوجه عليه ما سبق من رجوع الروايات اخصاص حسن الارباح بالامام ع ومقتضى رواية احمد بن محمد المتقدمة ان الحسن
من الانواع الخمسة يقيم على الستة الاسم لكنها ضعيفة بالارسال فالمسئلة قوية الاشكال والله يتم اعلم بحقيقة الحال انتهى اقول

في كفة قسمه الحسن

لا اشكال بحمد الله تعالى عند من وفقه الله نعم الى العمل باخبار الادل عليه صلوات ذي الجلال وذلك لان ما ذكره في المعبر من جعل القيمة
في الآية على الماضي الا انهم حوالا ريب فيه كما دل عليه الأجناس وقد قدمت وثانيا فان رواية احمد بن محمد التي ذكرها ومثلها من سلة جاد ايضا قد
تضمننا ان الجنس من هذه الأنواع الخمسة يتبع على الأصناف التي في الآية ومثلها ما قلنا من نقله عن ربيعة الحكم والمنشأه اما طعن في هذه الأجناس
بضعف الأسناد ففيه انه في غير موضع مما تقدم قد عمل بالأجناس الضعيفة التي انفقوا الحساب على القول بها وحصل اتفاق الحساب جابر الضعيف
كما يتبادر في شرحنا لهذا الكتاب في غير موضع ولكنه قدس سره ليس له ولا يطر يقف عليها فان من سلة جاد قد انتمت على احكام عديدة استند اليها
الأصحاب وعملوا بها ولا راد لها ولا يجرى فاقا لشكال قدس سره من ضعف وثوقه من حيث لا يخفى على من نظر بعين الأضنان مسائل الأوقاف
المعروفة من مذهب الأصحاب انه لا يجب استيعاب كل طائفة الطوائف الثلاث بل الواجب ان يقتصروا على طائفة على واحد جاز قالوا والوجه فيه ان المراد
من اليتامى والمساكين في الآية الشريفة الجنس كما بن السبيل كما في آية الزكوة لا العموم اما المنع من الاستيعاب ولأن الخطاب للجمع فيجب ان الجمع
يجب عليهم في دفع الى جميع المساكين بان يعطى كل بعض بعضا ويدل عليه ايضا ما رواه ثقة الاسلام في الثاني في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر
عن ابي الحسن الرضا قال سئل عن قول الله عز وجل واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله حصة للرسول ولذي القربى واليتامى فقيل فما كان
منه فاني هو فقال رسول الله صلى الله عليه واله فهو للأمام ثم فقيل له افرأيت ان كان صنف من الأصناف اكثر وصنفا قل ما يصنع به قال ذلك
الى الامام اذ ايت رسول الله صلى الله عليه واله كيف يصنع انما كان يعطى على ما يرى وكذلك الامام وقال شيخنا الشهيد في الدرر بعد ان نظر
في اعتبارهم الأصناف اما الأشخاص فيمنع الحاضر ولا يجوز النقل الى بلد اخر الا مع علم المستحق ومقتضى هذا الكلام وجوب التمييز في الحاضر
ورده من تأخير غير البعد شيئا في المسئلة الثانية ما فيه مزيد بيان لهذه المسئلة الثانية المشتمل على الأصحاب جواز تخصيص المصنف
الذي للطوائف الثلاث بواحد منها وظاهر الشيخ في المبسوط المنع حيث قال والجنس اذا اخذ الامام ينبغي ان يعطيه حصة اقسام سهم الله
سهم لرسوله وسهم لذى القربى فهذه الثلاثة اقسام للأمام القائم مقام النبوة يصرف فيها شاء من بقية ونفقة عياله وما يلزمه من تحمل الأثقال
ومؤونه وسهم ليتامى المحمل وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم وليس لغيرهم من سائر الأصناف شيء على حال وعلى الامام ان يقسم هذه
الاسهام بينهم على قدر كفايتهم ومؤونتهم في السنة على الأقسام ولا يخص من يقامهم بذلك دون فريق بل يعطى جميعهم على ما ذكرناه من قدر كفايتهم
ويستويان الذكر والانثى فان فضل شيء كان له خاصة وان نقص كان عليه ان يتم من حصته خاصة انتهى ونقل عن ابي الصلاح انه قال يلزم من وجوب
عليه الجنس اخراج شرطه للأمام والشرط الدخول للمساكين واليتامى واما السبيل لكل صنف ثلث الشرط وظاهر من كلام الشيخ في وجوب التمييز
وعلم جواز تخصيص طائفة بذلك واستدل للقول المشهور بوجه احمد بن ابي نصر المنقذ حيث قال في هذا ذلك لا الله الامام اذ ايت رسول
الله صلى الله عليه واله كيف يصنع انما كان يعطى على ما يرى وكذلك الامام ع واجاب في المدارك بانه يمكن المناقشة في الرواية بالظن في
السند باسنادها على ابي فضال وهما ظاهريان مع انها غير صحيحة في جواز التخصيص وبغير ان المناقشة بالظن في السند انما يتجرب بناء على نظر الرواية
من باب فانه كما ذكره واما على رواية الكليني في الثاني فانها صحيحة لا نروها هاهنا من الصدق عن احمد بن محمد بن ابي نصر واما اللانسيا
الكلام فيها في المقام ان شاء الله نعم واستدل للشيخ بظاهر الآية فان اللام للام والاضطرار والطف بالواو يقتضي التثنية في الحكم واجيب
ذلك بانها مسوقة لبيان المحرك كما في آية الزكوة فلا تدل على وجوب البسط قول والتحقيق في هذا المقام ان يقال لا يبان عناق الشيخ فيلبط
واجته في المعنى الى رواية احمد بن محمد بن عيسى المنقذتين بل هي نقل لها من رواية موضحة اذ جالها في كونهما في ذلك ايضا الرواية التي
نقلناها من رسالة الحكم والمنشأه للسيد المرتضى رحمه الله يقع التعارض بين الروايات المذكورة وبين صحة احمد بن محمد بن ابي نصر المذكورة
مع ان صحته في نصر ليس فيها من الضاربة في رواية احمد بن محمد بن عيسى والظاهر من معناه ما لو كان ظاهرا الآية البسط على
الطوائف الثلاث اذ لما سأل السائل لو كانت طائفة من هذه الطوائف الثلاث كثيرة متعددة والطائفة الأخرى واحدا او اثنين فهذا القول
ان يدفع الى احدها كما يدفع الى الأخرى ويشاوي بينهما كما هو الظاهر من الآية اجاب عن بان ذلك الى الامام وما يراه كما كان رسول الله صلى
الله عليه واله يقسم بما يراه من المساواة ان اراى المصلحة فيها او العدم والرياسة والنفقة بما يراه من الوجوه المرجحة وحكمنا على ما هو اعم
من انه يجوز ان يخص بذلك السهم الذي للطوائف الثلاث واحدا من طائفتها هو المدعى في المسئلة الأولى وطائفة من الطوائف الثلاث
كما هو المدعى في المسئلة الثانية بعد غاية البعد عن ظاهرها بالتقريب الذي ذكرناه فالاستناد اليها في ذلك مشكل غاية الاشكال والخرج
من ظاهرها انما التي اشرا اليها مع صراحة بعضنا وظاهريتها بعضنا مشكل واما ما ذكره في الجواب عن احتجاج الشيخ بالآية من انها مشتملة
المصنف كما في آية الزكوة ففيه ان ما ذكره الشيخ في بيان الاستدلال بالآية هو الظاهر الذي لا يتكروا لجل طوما ذكره خلا والظاهر فلا يصح
اليه الا بدليل والقياس على آية الزكوة ممنوع بانه قد قام الدليل ثمة من خارج على عدم البسط وبخصب الآية ولولا كان القول بالبسط
جيدا والدليل هنا غير موجود بل ظاهرا روايات التي ذكرنا مواخفا لظاهر الآية وايضا قوله ما ذكره من ان الآية تناسب بين بيان
المصنف كما في آية الزكوة للزم جواز صرفها للجنس كله احدا الأصناف الستة ولا فائدة بالكلية لانهم لا يختلفون في ان تصنف للأمام
على ذلك وبذلك يظهر للضعف القول المشهور في كلا المسائلين وقوم ما قابلوه مضافا الى موافقة الاحتياط كما لا يخفى في المسئلة
المشتملة على الأصحاب ان بنى المطلب لا يعطون من الجنس شيئا وقال الشيخ المصنف في الرسالة العنصرية انهم يعطون واخوانا بنى الجند على
ما نقله في الخ وما ذكره الشيخ المصنف هنا مبني على ما تقدم في كتاب الزكوة من تحريم الزكوة على المطلب استنادا الى رواية مؤثرة زادت
عن ابي عبد الله انه قال لو كان عدل ما احتاج هاتين ولا مطلب الى صدقة ان الله جعل لهم في كتابه ما ينفعهم ولا ريب انها دالة على تحريم الزكوة

وذكر في كتابه

واستحقاق الخمس الاثر قد تقدم الجواب عما وان المراد بالطلب انما هو المنسوب الى عبد المطلب بالنسبة الى الجزء الأخير من المركب كما هو القاعده عندهم
 ثم انما يدل على الاختصاص بالطلب في قوله في صحيحه جابر بن عيسى عن بعض اصحابه عن عبد الصالح بن عمار قال ومن كان منكم من بني هاشم وابو من ياتون
 فان الصلوة تحل له وليس له من الخمس شيء قال فيهما ايضاً وهو الاول الذي جعل الله لهم الخمس ثم قرأه النبي صلى الله عليه وسلم وهم بنو عبد المطلب انفسهم الا انهم
 منهم ليس منهم من اهل بيوتان قرشي ولا من العرب احد الحديث الاول معتبر المشهور بين اصحابنا ان الامام ع يقيم النصف الذي يخص الطوائف
 الثلثة عليهم على قدر الكفاية مقتصد فان فضل كان له وان اعوز كان عليه ان يقر من نصيبه ما في هذا الحكم بما روي فيقال لا يجوز له ان ياخذ فان قيل
 ولا يجب عليه ان لا ينقص لم يدل على القول المشهور ما قلناه من مرسل جابر بن محمد وجابر بن عيسى اجمعين ان رويس يوجب ثلثه الاول ان نحو
 الاصناف يختص بهم ولا يجوز التسليم على مستحقهم من غير انهم لقوله لا يحل مال امرأة من جلب يجب بنفسه الثاني ان الله جازع جعل الامام قسطاً والمباقي
 قسطاً واخذ الفاضل واهم الناقص لم يبق للتقدير فائدة الثالث ان الذين يجب انفاق عليهم محصورون وليس هو الا من الجمل فلو جازعنا عليه
 امام ما يحتاجون اليه لزمنا من يجب عليهم الانفاق فترقياً ليقم عليه ولا لزمنا ما لا يحقق في المعبر عن ذلك الوجوه باجوبة اعرضه فيها صاحب
 الموارد ومن يتبعه من اذالوقوف عليها فليجمع اليها ثمة والتحقيق في الجواب الذي لا يداخله الشك ولا الدتيا بان يقال ما ذكره جابر بن رويس
 جيد بناء على كماله الفير الاصيل وقواعده الخالفة لما عليه الاجار والعلما جليل بكمد جليل واما من يتك بالاجابة بالمنفصلين بعلم الاصحاب بن جملته
 او بعضها لا دور ولا يخفى عليه ان المفهوم منها هو انه حال وجود الامام ع ينبغي ايضاً للمجموع الخمس اليه وجوباً واستصحاباً واما ان الواجب عليه
 فيجوز ان يفتقر غير مكلفين بالبحث عنه بل يفتقرها اشهر الكلام في ذلك بنوع من سوء الادب في حقهم فانه المرجح في جميع الاحكام والامر منه كل حال وروى
 ان ان المفهوم من اجابته انهم ع انما يعمل فيه بقدر وصوله اليه بما ذلك عليه واما جابر بن عيسى واما جابر بن محمد من القصة واخذ الرايد فتمام الناقص
 كما صرح به الاصحاب من غير ان صاحب الخمس به كماله كما ستأتيك الاخبار به ان شاء الله نعم مكثوفه الفاعل ولا يبعد في جواز التفرقة له حسبما ارادوا
 فاه من المصلحة في العباد فان الارض وما فيها كله له كما ستأتيك ان شاء الله نعم الاخبار به في المقام وقد تقدمت رواية اخرى لا الخطيب الدائر على ان الامام
 ان يعلو ما في بيت المال للرجل واحد وان لا يفعل الا بما يرضى عنه وبالجمل فانه متى ثبت عنه بان اخذ النصف فليعلم بان الاصحاب فضل من الفضل
 وجب قبوله وحله على ان الحق الواحد من المللك المنفصل صاميتاً من مخالفة ذلك لظاهر القرآن كما هو قوي مستند الخصم في هذا المكان ففيه انهم
 قد اتفقوا على تخصيص احكام القرآن في غير مقام بالاجابة الشائبة عنهم وبذلك يظهر لك ان القول المشهور ليس على اطلاقه كما يدعون من ان
 مصرفنا الخمس دائماً على هذه الكيفية بل ربما يقع قال المحقق في المعبر عنها ونعم ما قال في الجواب عن الطعن في الروايتين المشار اليهما بضعف الاسناد
 ما صورته والذي ينبغي العمل به اتباع ما نقله الاصحاب وافقوه في الفضل ولا يعلم من ياتي العلماء رد لما ذكر من كون الامام يأخذ ما فضل ويترك
 ما العوز واذ اسلم النقل من المعارض ومن المنكر لم يقلح جابر بن رويس الرواية الموافقة لفنولوجهم فانما تعلم مذهبنا بحقيقة والفاضة وان كان الناطق عنه
 واحداً بعد ما يعلم الناطق عنه بل حصل ان علمنا نقل المتأخرين له وليس كما اسند عن مجمل لا يعلم نسبة الى صاحبنا لمقاله ولو قال انسان لا يعلم هذا
 بل هاشم في العلم ولا مذهب الشافعي في الفقه لا نرى من ينقل سنداً كان متجاهلاً وكذا مذهبنا كل البيت ع ينبغي ان يترك بحجة بعض شيعته ثم سواء
 او سئلوا سنداً لم ينقل عنهم ما يفاضل ولا ردة الفضل عنهم انتمى وجهاً الى جبر الاخبار الضعيف سنداً بانفاق الاصح نقل العمل بها
 عند التأمل الصادق حق لا ريب فيه ولكن الاعتماد انما هو على اتفاق اصحابنا على الحكم المذكور ولا شك ان مذهب كل امام وصاحب مقلة
 انما يعلم بنقل ابتاعه ومقلدين شيعته المشهورين بمنابعه والارواح عنده والاعتماد عليه كما اشار اليه في المعبر من اصحاب المذهب الا ربعهم
 لان جملتهم المسئلة من ذلك قبل لا يجمع من اشكال فالتحقيق الملاحظ ما لا فائدة هو المفهوم من الاخبار التي عليها الاعتماد في الايراد
 والصدار الحامية الظاهرة لا خلاف في ان ابن السبيل هنا كما تقدم في كتاب الزكوة لا يشترط فيه الفقر بل المعبر عنه في بلاد التسليم كان كان
 غنياً في بلد انما الخلق في اليتيم وهو الذي لا باب لفصيل باعتبار الفقر والظلمة هو المشهور واحتجوا عليه بان الخمس جزء مسلة في شخص
 بكل الحائز كالزكوة ولان الطفل لو كان له ارب زوال لم يشق شيئاً فاذا كان له مال كان اكل بالحمان وجوده المالا المنفعة من وجوده ارب
 وقيل بعدم اعتبار الفقر وهو قول الشيخ في المبسوط وابن رويس ع كما هو اذيرة فبان ولو اعتبر الفقير لم يكن قوماً براسه قول الظاهر هو
 القول المشهور لا ما ذكر من التقليل فانه وان كان من حيث الاعتبار لا يجمع من قوة الاداة لا يصلح ان يسلخ لثايس حكم شرعي بل الظاهر صحيحه جابر
 عيسى عن بعض اصحابنا المنقذة حيث قال في اخرها طبر في مال الحسن زكوة لان فقراء الناس جملهم في اموال الناس على ثمانية اسكنهم
 فلم يبق منهم احد وجعل الفقراء قرابة الرسول نصف الخمس فاعناهم به من صدقات الناس فلم يبق فقير من فقراء الناس لم يبق فقير من فقراء قرابة
 رسول الله صلى الله عليه واله الا وقد انعموا فلا فقير لذلك لم يبق على مال النبي صلى الله عليه واله الزكوة لانه لم يبق فقير محتاج الحديث وما ذكره من
 قسمة اقله عنهم يصح توجيهاً للنسب وهو غير النسخ المذكور الا ان من حيث علم الامام لا يصلح ان يكون مسنداً في
 الاحكام ولما ذكر في حجة القول الثاني من انه لو اعتبر الفقير لم يكن قوماً براسه فيمنه ان يمكن ان يكون جملهم قوماً براسه مع اندراجهم في المساكين
 لهذا لا يكاد مثل الامر بالمحافظة على الصلوة والصلوة الوطء مع اندراجها في الصلوة المذكورة قبلها لساننا من الظاهر انه لا خلاف في انه
 لا يجوز نقل الخمس مع وجود المستحق والكلام هنا جابر على ما تقدم في نقل الزكوة بلا اشكال لان الجميع من باب واحد فلا حاجة الى التطويل بالتفصيل
 وقد تقدم بتحقيق الكلام في المقام في كتاب الزكوة السابعة المشهورة بين اصحابنا في اعتبار الطوائف الثلاثة اعلى اليتامى والمساكين وابن
 السبيل الا نسبنا الى عبد المطلب جده النبي صلى الله عليه واله وعليه تدل الاخبار المتكاثرة ومنها ما تقدم في اول الفصل من المراسيل الثلاثة
 المتقدمة من الروايات المنقولة من رسلنا الحكم والمنشأة ومثل ذلك ايضا ما روي في سندك عن سليم بن عيسى الجعفي عن امير المؤمنين

قال سمعت يقول كلما كثرت أثم قال وأعلمهم من ذلك كلمة دوى القبر الذي قال الله تعالى ان كنتم امنتم بالله فماذا اكلتم من الغنى والفقير انما هو من عند الله يدوي القبر والذين قرأتم الله بنفسه وثبته فقال الله غنسه والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ما
خالصته ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيبا اكرم الله نبيه واكرمنا ان يطعمنا ان اكلنا سوفا نأكلها واليتامى عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع في
قول الله عز وجل واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله غنمه وللرسول ولذي القربى قال هم قراة رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسول والمؤمنين ومنها ما قدما
نقله في سابق هذه المسئلة من مجرى صحته جاز من عيسى بن بعض اصحابه زيادة على ما في جملتها الذي قلناه ثم فان هذه الاحاديث قد اتركت في الكتاب
صريحنا على ان المحسن لا يخرج من شيء الى غير الامانة والطوائف الثلاثة المنتسبين اليهم ونقل عيسى بن الجعيد انه قال واطلبوا من اليتامى والمساكين
وابن السبيل وهو نصف المحسن فلا هل هذه الصفات من دوى القبر وغيرهم من الجليلين اذا استغنى عنها ودوى القبر ولا يخرج من دوى القبر ما وجد
فيهم محتاج اليها الى غيرهم ومواليهم عتاقه اخرى بل من غيرهم انتهي الى المدارك بعد نقل ذلك الى قوله اذا استغنى عنها ودوى القبر ما صورته في الظاهر
ان هذا القيد على سبيل الاختصاص عند التبيين ثم قال وتدل على ما ذكرنا اطلاق الآية الشريفة وصحة رويها من المتقدم وغيرها من الاخبار والاعمال
في المنع نقل عيسى بن الجعيد انه اخبرنا بالهجوم ثم قال والجواب ان الهام هنا مخصوص بالاجماع بالادمان فيكون مخصوصا بالقرابة لما تقدم قال في المدارك
بعد نقل ذلك وهو جليل وكان النص المنع من ذلك صائغا للفتنة وكيف كان فلا يخرج مما عليه الاحصاء بقول الجليل من قدس سره في مثله الى
هذه الاقوال الشاذة النادرة لها لغير الاخبار والمتكافؤ وانفاق الاحصاء قدما وحديثا ما ذكرناه فاما تقدم مجرد هذه الجملان الضعيفين
التوهم الضعيفين لا يريان ما ذكرنا من الجليل هنا هو مذهب العامة كما نقله في المنع حيث قال بعد نقل قول ابن الجعيد وانه قال انه قال في كتابه
معهم بنوهم وشيوخهم غيرهم من ايتام المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم لكن لا يصرف الى غير القرابة الا بعد كفايتهم ولم اعرف لهم موافقا من المتقدمين
لما ذكره في المطلب فالجواب فيهم كما ترى في الزكوة والحق الجمهور على عموم ايتام المسلمين ومساكينهم وابناء سبيلهم متمسكين بالطلاق النقط و
هو من انشأ واما ادعاء من عموم الآية فهو مخصوص بالاحاديث التي ذكرناها وكل مجسر ودون زيادة على ذلك هذه الاحاديث المستفيضة في اصول
المشكور في غير كتاب وطرحها بغير سند باهتد الاصطلاح الذي هو الى الشاذ كل من هذا اقرب من الصلاح حتى انها لا تصلح بدلالة
تخصيص الآية كما كان في وقتها من هذه الاحاديث باردة وتخلت شاردة واما ما ادعاء من دلالته صحة رويها من المتقدم وغيرها من الاخبار فهو من
الاحصاء عند دوى البصائر والابصار كما في دلالته في صحته رويها في غير ما اعطاه المحسن لغيره في هاشم وانه ما نزل عليه صحته رويها المذکور هو اطلاق
اليتامى والمساكين وابن السبيل حيث قال فيهما ثم يقيم الدفعة الثماني من دوى القبر واليتامى والمساكين وابناء السبيل لا يريان هذا الاطلاق
يجب تفصيل بالاحاديث المنقولة ولكن قدس سره في مثله هذا الاصطلاح جدي على اطلاق هذه الرواية والغير تلك الاخبار المتكافؤ لعدم صحة سند
منها ثم الجليل من مع ذلك في قوله اخيرا الا انه لا يخرج مما عليه الاحصاء وعلى ما ذكرنا من نقله في هذا الباب ولا ينبغي ما في هذا الكلام من اضطراب
الناس عن التصلي في هذا الاصطلاح ولا يخرج الاحصاء من اصحاب هذا الاصطلاح وغيرهم ليجال في هذه المسئلة سواء ابن الجعيد الذي لم يصر عليه
توافق العامة في جملته من فتواه ومنها هذا الموضع وبالجمل في المسئلة المهمة من المحتاج الى تطويل زيادة على ما ذكرناه انما منتهى قد صرح جمع من اصحاب
باشترط الايمان في المحقق فلا يعطى غير المؤمن وقد رد المحقق في الشريعة نظر الى اطلاق الآية قال ان المحسن عوض من الزكوة والزكوة مشروطة بالادمان
انفا فافضوا في حق المحسن حرم بالاشراط استدلى عليه بان غير المؤمن محاد لله بكفر فلا يفضل مع ما يؤذن بالموتة قال في المدارك بعد نقل
ذلك من هذا الدليل مخالف لما هو المعمود من مذهبه نفى وهو كذلك فان مذهب الحكم بالسلام المتألفين وجوب اجزاء احكام الاسلام عليهم بل
له غلوه في الغل في ذلك فكيف حكم مناهجهم قال المحقق الشيخ طالق ومن الجواب ما شئنا مخالف يري في ايامه في شرط الايمان لا محالة وظاهر صاحب
الذخيرة الرد في ذلك تبعا للمحقق وهو الظاهر من صاحب المدارك فان لم يصحح به حاشا انه اتي على نقل القولين وبيان وجه الشرذ وولم يحكم بشيء في
المسألة والاصح الاشارة وان قلنا بالسلام الخالف كما ذهبوا اليه لقوله في رواية جاز من عيسى واما جعل الله هذا المحسن خاصة لهم دون صاكر
الناس وابناء سبيلهم عوضا لهم من صدقات الناس تنزيها من الله لم يقرهم من سوا الله صلى الله عليه واله وكرامته لهم من الله عن وساخ الناس فجل
لهم خاصة من هذه ما يغنيهم عن ان يصبرهم في موضع ذلك والمسئلة الحديث يدل على ان المحسن لا يخرج من دوى القبر وانه لا يري ان
الخالف ليس له ذلك الا انفاق فلا يجوز اعطاء هذا مع ان الحق عندنا في المسئلة هو كفره وشركه وانه شره من اليهود والنصارى كما حققناه في معنى
الذي يوجب المطلب الثاني في بيان حكم من انتسب الى هاشم بالام دون اهل البيت فهو من اصحاب رضوان الله عليهم انه يعتبر بالطوائف
الثلاث انتسابا الى هاشم بالابوق فلو انتسبوا بالام لم يعطوا من المحسن شيئا وانما يعطون من الزكوة وذهب السيد المرتضى رحمه الله الى انه يكفي في الانتساب
الانتساب بالام ويكون الحكم في حكم المنتسب بالاب من غير فرق ومنشأ هذا الخلاف ان اولاد البنات والام حقا في الحقيقة او مجازا فالمرتضى ومن تبعه
على الاول والمشهور الثاني والاصحاب لم ينقلوا الخلاف هنا الا عن السيد خواجه الله عن ابن خنوع مع ان شيخنا الشهيد الثاني في شرح المسالك
في بحث ميراث اولاد الاولاد نقله عن المرتضى واما واديس وعين الدين لم يصر ونقله في بحث الوقف على الاولاد عن الشيخ المفيد والقاضي وابن
ادريس نقل بعضا فاضل العجم في رساله له صنفها في هذه المسئلة واخبرنا فيها مذهب السيد هذا القول ايضا عن الطحطاوي والرافعي والفصل في
شاذاب ونقله المقداد في كتاب الميراث من كتابه كثر العرفان وهو في الرواية والشيخ المحقق الشيخ احمد بن المكي في الجمل الذي كثيرا ما يعرضه بالمعاصر
ونقله في الرسالة المشار اليها ايضا عن ابن ابي عمير والشيخ الطوسي في الخلاف وابن الجعيد وابن ذرارة في الغنية ونقل عن المحقق
المولى احمد الازدي في المبدأ اليه ايضا وهو مختار المحقق المدقق المولى العامير محمد باقر الداماد في المسئلة في نسخة من نسخة قد وقع عليها
ولحنان ايضا المحقق المولى محمد صالح المازندراني في شرح الاصول السيد المحدث السيد نعم الله العزلي وشيخنا المحدث الشيخ عبد الله

فمن احكم من القسطنطينية

[illegible]

[illegible]

بين الأول والأخر الحديث والنسب فيه ان كل من انتسب اليه بلفظة فانه داخل في الرواية لا بالذرية في خبر ومن حرم على رسول
الله صلى الله عليه واله تكاحه وخبر اخر متى دخل في الأول حرمت عليه الصلوة بنصر الخبر المذكور مع ان خبر جابر بن عتيق في علي بن الصديق في المن
انتسب اليه بالأم الموجب لأخواجه من الأول والذرية ومنهم ما رواه ثقة الإسلام في الثاني في ابواب الزيارات بسند عن محمد بن الحسن
اصحابنا قال حدثنا ابو الحسن الأول ع وهشام بن الحنفية وعيسى بن جعفر وجعفر بن يحيى بالمدينة وقد جاؤا الى قبر رسول الله صلى الله عليه واله فقالوا
لأبي الحسن تقدم فابى فتقدم هرون فلم يقام ناحيته فقال عيسى بن جعفر لأبي الحسن تقدم فابى فتقدم عيسى فلم يوقف مع هرون فقال
جعفر لأبي الحسن فابى فتقدم جعفر وسلم ووقف مع هرون فتقدم ابو الحسن وقال السلام عليك يا ابا اسال الله ان يعطيك ما اسألك و
اجتنب ما نهاك ان يصلي عليك فقال هرون لمعسى سمعت ما قال قال نعم قال هرون شهدنا ابو حنيفة فأنظر لي كما الله الى شهادته هرون با بؤته من
حقاوي مجال الجمل على الجاز في ذلك ومنهم ما رواه ثقة الإسلام في الثاني في الصدوق في الغيبة والشيخ في كتابه بطرق عديدة ومتنوعة متباد
عن عابدا لا يخفى قال دخلت على ابي عبد الله ع وانار لي ان اسأله عن صلوة الليل فقلت السلام عليك يا ابن رسول الله فقال وعليك السلام
اي والله ان الاولين وما نحن بدوي قرابة الحديث اقول انظر الى صراحة كلامه في المطلوب والمراد وفتحه على ذلك ببرهانين ليس انتسابهم
اليه بجملة القرابة كما يدعيه ذوو العناد والفساد ومن يتبعهم من اصحابنا من جاد في المسئلة عن طريق السداد حيث حملوا اللفظ الأدب في حقهم على الجاز
وهو ظاهر بل صريح مما تروى في اداة البتة الحقيقية لا مسرح للمثل عنما والجواز في القول في هذه الأخبار ونحوها انما قد دللت على وقوع
السبق له في افتخارهم بذلك وان الخالفين انكروها عليهم وهم قد استدلوا على اثباتها بالآيات القرآنية كطهرت ولو لا ان المراد بالسبق الحقيقية
لما كان لما ذكر من هذه الأمور وجه لأن الجاز لا يوجب الا فتخار ولا يصح ان يكون محلا للخاصة والجمال وطلب الأدلة وبراد الآيات
دليل عليه بل هذه الأشياء انما تترتب على المعنى الحقيقي كما اشرنا اليه انفا ولكن اصحابنا لم يعطوا المسئلة حقيقتها من التبع لأخبارها
والطلع في آثارها فوقعوا فيها وقوا فير (لشأننا) جملة الأخبار التي وقف عليها بالنسبة المستحق المحسن على عهدة حماد المنقولة
انما تضمنت التفسير عنهم بكونهم ال محمد وذرية او قرابة او اهل بيته ونحو ذلك من اللفاظ التي لا تترك في دخول المنتسب بالأم
اليه فيها فان معنى الأدل على ما رواه الصدوق في معاني الأخبار عن الصادق ع من حرم على محمد صلى الله عليه واله تكاحه وتزوجوا بغيره بالأم
ولا يثبت في صدق الذرية على من انتسب بالأم للآية الدالة على كون عيسى من ذرية نوح ع ورح فاذا كان التفسير عن مستحق المحسن في الأخبار
المتاخر بهذه اللفاظ التي لا اشكال في دخول المنتسب بالأم اليه فيها فانه لا مجال للنزاع القوم في هذه المسئلة باعتبار عدم صدق البتة
على من انتسب اليه بالأم لأن علة النسبة اليه ما علمنا الا في الرسالة المنقولة حيث قال فيها وهو لا الذي جعل الله لهم الحسن
هم قرابة النبي الذين ذكرهم الله فقال قاندر عشرتك الا قريين وهم بنو عبد المطلب انفسهم الذكر والذكر الا في الان قال ومن كانت امه من بني
هاشم الى اخوانهم فقدم وكذا ما في رواية زرارة عن ابي عبد الله ع قال لو كان عليا ما كانا في هاشم ولا مطلقا الى صدق ان الله جعل لهم في كتابه
ما كان فيه حقهم والثالث في الاصل فيه بل لا طائفة في المنع مما ندعيه لأن النسبة الى هاشم بصدق بكونه من الذرية وهي حاصلة بالان
بالأم كما عرفت فلم يبق الا الرسالة المنقولة وموضع المناقاة فيها وهو الصريح في المناقاة انما هو قوله ومن كانت امه من بني هاشم وابو
من سائر قریش فان الصدقات محلها اه لا تفسرهم بالقرابة وانهم بنو عبد المطلب لا صراحة فيه ولا طعن في ما حققناه اتفاقا فقد
اثبتنا بالآيات القرآنية والروايات المنقولة حصول سبق بالأم وتعلق الحظ بعد صدق الأدب الحقيقية وان لا يقال في غير ولا حادثة
بالاب والأسناد الى ذلك الشعر المنقول في مقابلة ما ذكرناه من المنقول غير معقول عند ذوي الأبواب والمفتول بل هو واه من
بيت العنكبوت وانزلنا وهن البهوت لما شرحناه وانضمنا في ذيل تلك الآيات والروايات في يزيد ايضا حاقا بآيات دلائل جملة من الأخبار
على صحة نسبهم بان يقال محمدي كما يقال علوي ومن ذلك ما رواه في الثاني في باب ما نزل الله في رسول الله ع على الأئمة واحدا فواحد ابند
صحيح عن عبد الرحمن بن روج القصير في جعفر ع في قول الله عز وجل النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم ثم ساق الحديث الدال على اختصاص
الأئمة بهم الى ان قال فقلت هل لولد الحسن فيها نصيب فقال لا والله يا عبد الرحمن محمدي فيها نصيب غيرنا وما رواه الصدوق في
كتاب معاني الأخبار عن حمزة بن محمد بن حمران عن ابي عبد الله ع في حديث قال ع فيه بعد ذكر حمران لعقيدته في الأئمة ما صورته بما
مدا لطمه بينك وبين العالم قلت يا سيدنا الطهر قال انتم تهتدون خيط البناء من خالفك على هذا الأمر فزندق فقلت فان كان علويا
فاطميا فقال ابو عبد الله ع وان كان محمديا علويا فاطميا وها صريحان كما ترى في صحة النسبة اليه بان كل من كان من ذريته وابناء ابنته
فهو محمدي وبه يظهر ان ما ذكره من ان لا تقع الا اذا انتسب بالآب كلام شعري لا يعول عليه وما يؤكده ذلك ما رواه في الثاني في حديث
طويل في باب ما يفصل بين وبين دعوا الحق والمبطل في الأئمة عن ابي جعفر ع وهو طويل قال في اخبر ببينا وبين من هنك سترنا وجمنا حقا
وافتر سترنا وفسنا لا غير جدنا وقال فينا ما لم نفلح في انفسنا وما نكيد على صحة الانتساب بالأم زيادة على ما قدمنا ما رواه العياشي في
تفسيره والبرقي في المحاسن عن بشير الدهان عن ابي عبد الله ع قال قال الله لعلي بن ابي طالب عيسى بن مريم في القرآن الى ابراهيم من قبل السما ثم تلا
وسم ذرية داود وسليمان الى اخر الايتين وذكر عيسى ع واما ما ذكره شيخنا الشهاب في الثاني في قوله من ذرية هرون بن قريظة الجاز من جهة السلب
في قول القائل هذا ليس ابني بل ابني هرون ورد بان غير مسلم على الإطلاق فانما لا نسلم سلبا لولدية حقيقة اذ حاصل المعنى بقرينة
الاضربان مراد القائل المذكور ان ليس بولدي بل واسطة بولدي بالواسطة فالمنفرد انما هو كونه ولد من غير واسطة والولد الحقيقي
عندنا اعم منها ولو قال ذلك القائل ليس بولدي من غير الاثبات بالاضراب منعنا صحة السلب بالجملة فانه لم يتوهم شيئا في ما حققناه

في الاقوال في المرسلة المذكورة ومن كان من علمهم في قواعدهم في هذا المصطلح كان لنا ان نقول ان لا ريب ان هذا كروا
من غير الاستدلال يقوم بما مضى ذكرنا من الايات والآثار التي فيها الصحيح وغيره والجمع بين الاحكام والامتناع اليه مع التكاثر في وقوع
والاقرانهم يطرحون المرجوح من البين واما على ما هو المحارر عندنا من صحة جميع الاخبار فالجواب عن ذلك ان لا ريب ان مقتضى القواعد المقررة
عن اصحابنا لا يقتضي اخلوفا في الاخبار بحيث يوجبنا على القرآن والآخذ بما وافقه ويرى ما خالفه وطرح ما وافقه ولا يثبت مقتضى ما قد متنا
من الايات والتحقيق في المقام ان ما تضمنته هذه المرسلة من مخالفة القرآن ومطابق العامة ومع فتنه في ما بين القاعدتين يجب طرح ما خالف في
من الرواية المذكورة اما مخالفتها للقرآن فظاهر من عدم دلالتها على عدم دخول ابن النبت في الاحكام الا ان مقتضى
عليه لان الولد انما ينسب الى ابيه مع دلالة الايات القرآنية والآخذ بما وافقه على دخول ابن النبت في الاحكام الا ان مقتضى
عرف من كلام السيد المرتضى من المتقدم وقوله فيه واما مخالفتها فانهم لا يوافقونا في نصية ولد النبت بان ولد على الحقيقة وفيهم من وافق
ولما عرف من رواية الجارود وحديثي الحافظ مع الرشيد على انه لو تم العمل على هذه الرواية للزم خروجهم عن ان يكونوا له وذرية عم كملوا
العامة وهو ما لا يقول به احد من الامامية لان ظاهر هذه الرواية ان المنتسب بالامامة حكمه حكم سائر الاصلين في الجواب وان نسبته
بالزام في حكم العدم واما الاعتبار بالغير للآية التي ذكرها مع انك عرفت من نصيب الدلالة والذرية ما يوجب دخوله في يد بياننا ما ذكره الرضا
في الحديث الطويل المروي في كتاب عيون اخبار الرضا عن الفرق بين الابن وذرية وبين الامم فليخرج اليه من احب الوفاق عليك بالجملة فانه
قد مضى يا ذكرناه ان وجه المخالفة في هذه الرواية الموجب لطرحها ناشى من امرين احدهما دلالتها على نفى الابنية ولذا ثبتت في الكتب وقد عرفت من
الايات والروايات المتقدمة ثبوتها وتاينها ان المستفاد مما قد متنا من الاخبار ان من انتسب اليه عم بامه فهو من الدوكل من كان من آل
حوت عليه الصلوة ينفع من ذلك ان كل من انتسب اليه بامه فمحم عليه الصلوة دليل الضمير ما قد متنا من الخبر المنقول من معاني الاخبار و
دليل الكبر في الخبر الذي قد متنا في الفرق بين العزة والامارة متى ثبت تحريم الصلوة عليه لانه لا ثالث لهما من العتقين بالانقاف
نصارى ونوفى كملنا عليه ايضا اخر حديث حماد بن عيسى الذي اخرج به الحفيم فليلاحظ فيما يؤكده موافقة ما تضمنه الخبر المذكور للعامة ايضا
ما نقله الفقيه محمد بن طاهر الشافعي في كتابه مطالب السؤل ومناقب الرسل قال وقد مضى ان الشعبي كان يميل الى الرسومة وكان
لا يذكرهم الا يقول هم ابنا رسول الله وذرية من خلفه عن ذلك الى الحاج بن يوسف ويحور ذلك منه وكثير فله عزة فاعضبه ذلك من
الشعبى ونفم عليه فاستدعا الحاج يوما وقد اجتمع لديه اعيان المصريين كعوفه والبصرة وعلمائهم فقرأها فلما دخل الشعبى عليه لم يمش
ولا واه حقه من الرد عليه فلما جلس قال يا شعبى ما امر بيلغى عنك فيشهد عليك بكذلك قال ما هو يا امير قال لم تعلم ان ابنا الرجل كهل ينسب
الى ابيه والذئاب لا يكون الا بالاباء فبالك تقول عن ابنا علي ابناء رسول الله وذرية وعلهم انصال برسول الله صلى الله عليه واله
الا بامهم فاله والنسب لا يكون بالبنان وانما يكون بالاباء فاطرقا الشعبى ما غر في الخ الحاج في الانكار عليه وقرع ان كان ضامع الحاضر
والشعبى ما كثر فلما دأى الحاج سكوتة الجمعة ذلك في زيادة تعنيفه فرفع الشعبى راسه فقال يا امير ما اذ لك ان تنكلم بكلام من يحمل كلام
الله وسنته نبية واخر من عنده فان داد الحاج غضبا منه وقال المثل تقول هذا يا ويلك قال الشعبى نعم هؤلاء قراء المعين وحمل الكتاب
الذين من كل منهم يعلم ما اقول ليس قد قال الله نعم حين خاطبته يا بني ادم وقال يا بني اسرائيل وقال عن ابراهيم ومن ذرية الى ان قال
وعلى بنى اسرائيل يا ادم واسرائيل بنى الله فابراهيم خليل الله يا بني ادم كان اباى اجداد ابيه بل كان الابا مريم وقد صح
النقل عن رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان بني هذا سيد فلما سمع ذلك منه اطرق جملة ثم عاد يتلطف بالشعبى واشتد حياؤه من الحاضرين ثم اقول
واعل الى مثل الشعبى ان سيدنا المرتضى في عبارة بقوله وفيهم من وافقوا الى اربع ان الظاهر ان معظم الشيعة عند من منع في هذا المسئلة
من نسبه المنتسب بالام والابا بالنسبة الى حقه من امه هو انما خلق من ماء الاب والام اما هي طرفه وعاء كما سمعته من كلام السيد
الحافظ في الحديثين المتقدمين واليه يشير كلام الحاج واعل الذي استدل اليه اصحابنا بمقتضى ذلك وهو في البطون الظاهر ان يحتاج
الى بيان دلالة الايات الشريفة والآحاد المنيقة على انه مخلوق من ماء امة ما كقولهم عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ابي صلب الجمل
وترايب المرأة وقوله عز وجل من نطفة امشاج اي مختلطة من ماء الرجل وماء المرأة ودلالة جملة من الاخبار على مشايقة القائل
ومن يتقرب بها الى الله تعالى فانه لا يبيد ومن يتقرب به اخرى باعتبار سبق نطفة كل منهما فان سبق نطفة الرجل شبه الولد الاب
او من يتقرب به وان سبق نطفة الام شبه العلامه او من يتقرب بها هذا ومن وافقنا على هذه المقالة فاحنا رما اخبرناه ورجعنا
بعنه الى الحق المدقق المولى محمد صالح لما ذكرنا في شرح الأصول حيث قال في شرح حديث الجارود المتقدم عند قوله في الخبر
يخرجون علينا ابناء رسول الله صلى الله عليه واله ما صورته اي ابناء حقيقة من صلبه لا نزاع في اطلاق الابن والنبت والولد
والذرية على ولد النبت وانما النزاع في ان هذا المخلوق من باب الحقيقة او الجواز فذهب طائفة من اصحابنا ومنهم السيد المرتضى الى الاول
وذهب طائفة منهم ومنهم الشهيد الثاني وجمهور العامة الى الثاني ويظهر الفائق في كثير من المواضع كاطلاق السيد في اجراء احكام
السيادة والتدبير والاولاد والاولاد والعقود عليهم والظاهر هو الاول للايات والروايات واصالة الحقيقة ومعنى هذه الروايات
باب الجارود الذي تنسب اليه الجارود ذرية لا يضر لان المتكلم هو الذرية ودلالة الايات ان الذين على المطلوب ظاهرة والثاني
صريح واحتمال الجواز غير قاطع لاجتماع اهل الاسلام على ان ظاهر القرآن لا يترك الادب ليدل الاجماع بوجه وما ذكره عن الحافظ وهو
مستند المشهور على تقدير صحة سند حمله على النفية ممكن واستناد جملته الى اللغة غير تام لان اللغة لا تدل على مطلوبه قال

[illegible]

ملك فيه الحسن شاء الله تعالى وما رواه في الصحيح عن علي بن مزيار في الصحيح قال قال أبو علي بن راشد قلت لمررتني بالقيام بامرئ وأخذ حلقاً على
مؤاليك فقال لي بعضهم وأي شيء حق فلم أدع أجبه فقال يجب عليهم الحسن فقلت أي شيء فقال في امتنعهم وضياعهم الحديث وما رواه الشيخ
في الصحيح إلى محمد بن علي بن شجاع النيشابوري وهو مجهول أنه سأل أبا الحسن الثالث عن رجل أصاب من ضيعة من الحظيرة ماء كثر ما يركب فأخذ
منه عشرة عشرة أكاراً وذهب منه بسبب عاق الضيعة ثلثون كراً ونحو ذلك ستون كراً ما الذي يجب لك من ذلك وهل لأصحابه من ذلك
شيء فوقع له من الحسن ما يفضل عن مؤننه وما رواه الشيخ في باب في الموقوف عن عبد الله بن بكير عن بعض أصحابه عن أحمد بن محمد في قول الله عز وجل
وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل قال حسن الله عز وجل للأمام وحسن
الرسول للأمام وحسن ذي القربى لقربة الرسول للأمام واليتامى يتامى إلى الرسول والمساكين منهم وابن السبيل منهم فلا يخرج منهم إلى
غيرهم وما رواه في التهذيب في الصحيح عن أحمد بن محمد بن عيسى عن بعض أصحابنا رفع الحديث قال الحسن من غنم أشياء من غنم الكوز والمعادن
والغوص والمغرم الذي يقابل عليه إلى أن قال فاما الحسن فيقسم على شئ من غنمهم للرسول ولذي القربى ولغيرهم ولغيرهم لليتامى
وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل فالذي لله فليسوا الله أحق به فمؤله والذي للرسول هو الذي القربى والمجهر في زمانه والنصف
لليتامى والمساكين وأبناء السبيل من الحسن الذي لا يحل له الصدقة ولا الزكاة فوضعهم الله مكان ذلك بالحسن فوضعهم على ذلك كذا
فان فضل شيء فمؤله وان نقص عنهم ولم يكفهم الله من عندك كما ضللكه الفضل كذلك لغيره النقصان وما رواه الحسين في الصحيح عن حماد بن
عيسى عن بعض أصحابنا عن عبد الصالح بن الحسن الأول قال الحسن من غنم أشياء من الغنم والغوص ومن الكوز ومن المعادن
والمالمة إلى أن قال ويقسم بينهم الحسن على شئ من غنمهم للرسول ولذي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لأبناء
السبيل فمنهم الله وسهم لرسول الله لا فضل لهم من بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ودفعه الله سهمهم سهمان ودفعه سهمهم مقسوم له من الله فلا يصيب
الحسن كله ونصف الحسن الباقي بين كل بيت منهم ليتامى منهم وسهم للمساكين وسهم لأبناء السبيل يقسم بينهم على الكفاف والصفة ما ينفقون
به وما تناصروا عليه ان يؤمنهم لأن ما فضل عنهم ولا يتناحل الله هذا الحسن فاحترمهم دون مساكين الناس وأبناء السبيل هم عوضاً لهم من
صدق الناس لغيرهم من الله لهم لقربتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله وكذا أمرهم من الله عن صالح الناس فحجبت لهم خاصة من جهل ما
يضعهم به عن ان يصيرهم موضع الذل والمسكنة وهو لا اله الا الله الذي جعل الله لهم الحسن هم قرابة النبي وساق الحجر إلى أن قال وليس مال الحسن
زكاة لأن فقراء الناس جعلوا ذواتهم في أموال الناس على ثمانية أسهم فلم يبق منهم أحداً وجعل الفقراء قرابة رسول الله نصف الحسن فلما هم
به عهدهم بقا الناس وصدق الناس النبي صلى الله عليه وآله ودفعه الأمر فمؤنهم فقراء الناس لم يبق فقير من فقراء قرابة الرسول صلى الله عليه وآله ولا فقير
الحديث وما رواه الشيخ عن الحلبي عن أبي عبد الله في الرجل يكون من أصحابنا في لوائهم ويكون معهم فيصيب غنمة قال يؤدى حننا وتطيب
له وما رواه الحسين في الصحيح عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البربطي عن محمد بن علي عن أبي الحسن قال سألته عما يخرج من البحر من اللؤلؤ و
الياقوت والزبد ومن المعادن الذهب والفضة ما فيه قال إذا بلغ ثمنه ديناراً فغنيته الحسن وما رواه الصدوق في الصحيح عن البربطي
قال سألت أبا الحسن عما أخرج من المعدن من قليل وكثير هل فيه شيء قال ليس فيه شيء حتى يبلغ ما يكون في مثله الزكاة عشر ديناراً وما
رواه الحسين في الصحيح عن أحمد بن محمد بن عيسى عن البربطي قال كنت إلى أبي الحسن جعفر بن الحسن أخيه فبذل المؤمن أو بعد المؤمن فكتب بعد
المؤمن وما رواه في الحاشية عن إبراهيم بن محمد الهادي قال كنت إلى أبي الحسن في مزاركنا بليلته فيها وجبه على بعض أصحابها الصبا
نصف السدس بعد المؤمن وأنه ليس على من لم يقم ضيعته بمؤننه نصف السدس ولا غير ذلك لأنه أخلف من قبلنا ذلك فقالوا يجب على الصبا
الحسن بعد المؤمن مؤننه الضيعة وخارجها لا مؤننه الرجل وعياله فكتب نعم بعد مؤننه ومؤننه عياله ولا يخرج كسلطان وما رواه الصدوق
مرسله قال في نوقعات الرضام لا إبراهيم بن محمد الهادي أن الحسن بعد المؤمن وما رواه في باب في الصحيح عن علي بن مزيار عن محمد بن الحسن
الأشعر قال كتب بعض أصحابنا إلى أبي جعفر الثاني عما أخرج من الحسن الحسن على جميع ما يستفيد الرجل من قليل وكثير من جميع الضيق وأصل
الصناعة وكيف ذلك فكتب بخط الحسن بعد المؤمن وما رواه في باب عن ذكرنا بن مالك الجعفي عن أبي عبد الله أنه سأل عن قول الله عز وجل
وأعلموا أن ما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل فقال الحسن الله عز وجل
يضع في سبيل الله وأما حسن الرسول فلا قارية وحسن ذي القربى فهم اقرباؤه واليتامى يتامى أهل بيته فجعل هذه الأقسام الأربعة
فيهم وأما المساكين وابن السبيل فقد عرفنا أن أكل الصدقة ولا تحل لنا في المساكين وأبناء السبيل وما رواه محمد بن الحسن في كتاب
في كتاب بصائر الدرجات عن عمران بن موسى عن موسى بن جعفر قال قال ابن عباس عليه السلام الحسن فقال ما كان الله فهو لرسوله وما كان لرسوله
فهو لنا ثم قال والله لقد لير الله على المؤمنين رزاقهم فجاءهم رزاقهم جعلوا الرزاق لهم قال هذا من حديثنا أصح
مستحب لا يعمل به ولا يصبر عليه المؤمن محقق قلبه للإيمان ورواه بسند آخر عن محمد بن الفضيل عن أبي حمزة عن أبي جعفر وما
رواه الشيخ في باب عيولهم في تفسير عن أمير المؤمنين ع قال سمعته يقول كلما كثرت أئمت قال وأعطيتهم من ذلك كله سهم ذي القربى الذي
قال الله عز وجل إلى أن قال نحن والله خير نذيق القربى والذي قرعهم الله بنفسه وبنيته فقال لاق الله خمسة وللرسول ولذي القربى
واليتامى والمساكين وابن السبيل ما خاصته ولم يجعل لنا في سهم الصدقة نصيباً الا كرم الله بنية وأكرمنا ان يطعمنا أو يسلخنا أو يلبسنا
الناس وما رواه في نسخة الأسلام في الحاشية في الموقوف في الموقوف قال سألت أبا الحسن عن الحسن فقال في كل ما أفاده الناس من قليل
أو كثير وما رواه ابن دريس في نسخة في كتاب محمد بن علي بن محبوب بسند عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال كنت إلى

الضياع

في حكم الخمر من القيمة

١٩

والرجل يملكه مولا والمنقطع اليه هاتية تبلغ الفردهم واقله واكثر هل عليها الخمر فكتبتم الخمر في ذلك القسم الثاني فينايل
على الوجوب والتشديد في اخراجه وعلم الاباحه وهذا القسم وان اشترى مع القسم الاول في الدلالة على وجوب الاخراج الا ان يفر
عنه بالدلالة على ناكذ الوجوب وعلم القبول للتبديل باخبار الاباحه الا ان شاء الله تعالى في القسم الثالث ومن ذلك ما صححه به الرضا
عليه السلام في كتاب الفقه الرضوي حيث قال في علم من علم من علم ان الارض يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وادوى عن
العلماء انهم قالوا ركن خمر يبيع بوجه خمر حرمه الله تعالى ولما يتبعه الفرائض وجعله والميل ويبيع بوجه فاستقت في بيعها
فلا حرام ولا بحر المحظوف بالدينار وكان الله جل وعز وجل يبيعها بوجه خمر حرمه الله تعالى ولما يتبعه الفرائض وجعله والميل ويبيع بوجه فاستقت في بيعها
ايضا ما يدل عليه العبد النادر قال ان ياكل من مال اليتيم درهما او من مال اليتيم وقا اكله وعلاه واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله حرمه للرب
ولذي القربى الى اخراية فظنوا عينا بدينار متنا منته ووجه اذ كان المالك للنفوس والاموال وسائر الاشياء المملوك الحقيقي
وكان في ايدي الناس هو اري واطم ما يكون مجازا لا حقيقة فكل ما افاده الناس فهو غنيمه لا فرق بين الكنوز والمعادن والنفوس
ومال البقي الذي لم يخلط فيه وهو ما ادعى فيه الرخصة وبمع التجارة وغلة الضيعة وسائر الفرائض من المكاسب الصنائع والمواد
وغيرها لان الجميع غنيمه وقائق ومن زرع الله عز وجل فانه روى ان الخمر على الحياط من ابرته والصانع من صناعه فعلى كل من غنم
من هذه الوجوه ما لا فعليه الخمر فان اخبره ففادى خواسته عليه ولغيره للمزيد وحله الباقى من ماله وطاب وكان الله اقدر على
اجاز ما وعده العباد من المزيد والنظم على ان يعني نفسه بما في يديه من الحرام الذي يخل فيه بل قد حرمه الدنيا والاخرة وذلك هو الخمر
المبني فاقبوا الله واخرجوا حق الله بما في ايديكم بيارب الله لكم في باقية وبركوا فانه عز وجل الغنم من الغنم وقوله ان الله لن يبال
كم يوما ولا ما اوهوا ولكن بيا له التقوى منكم فلا تدعوا الثمن بيا الى الله جل وعز وجل بالليل والكثير على حسب الامكان وبأراده ان يبدل
الحوادث واحذر واعوا قبل التسوية فاما فلك من هناك من الامم الساكنة وبالله الاعتراف ان الله على كل شيء شامع وما رواه الشيخ
عن محمد بن زيد الطبري قال كتب رجل من تجار فارس من بعض موال الى الحسن الرضا عليه السلام في الخمر فكتبتم لبراهمة الرضا
الرخيم ان الله واسع كريم فمن على العمل الثواب وعلى الخلال العذاب لا يحل مال الامم من وجه احله الله ان الخمر هو سنا على ديننا وعلى
حيالنا وعلى موالينا وما نبدل وكشري من اهل رضا من يخاف سطوة فلا تزود عناد ولا تحموا انفسكم وما لنا ما قدرتم فان اخرا
مفاتيح وذكركم وتحيي ذنوبكم وما تمتدون لافئكم ليوم فاذنكم الحديث وما رواه الشيخ والكليني بالسند المتقدم قال قدم قوم من
خراسان على الحسن الرضا عليه السلام فقالوا ان يبعلمهم في حل من الخمر فقال ما احل هذا فاحتجوا بالموادة بالسنتكم وتزودون عنا حقا جله الله
لنا وجهنا وهو الخمر لا نجعل احدا منكم في حل وما رواه الصدوق في كتاب اكمال الدين وتمام النعمة فيما ورد عن العريضة جوابا لما
سألهم عن جعفر الاكل واما ما سالت عنه من امر من استحل ما في يده من اموالنا ويصرف فيما يقدره ماله من غير امرنا فمن فعل ذلك فهو مكمل
وعن خضاه ففقد قال النبي صلى الله عليه واله المستحل من غنمك ما حرم الله مملعون على لسان كل نبي من ظلمنا كان في حله الظالمين
لنا وكان لعنه الله عليه لقول الله عز وجل لعنه الله على الظالمين وما رواه في الكافي في الصحيح عندي والحسن على المشهور براهمة بن
ماشم قال كنت عند جعفر الثاني اذ دخل عليه صالح بن محمد بن سمي وكان يتولى له الوقف بقم فقال يا سيدنا اجعلني من عشرة الاذ
دروهم في حل في انفقتم فقال له انك في حل فخرج صالح قال ابو جعفر احمد بن محمد بن ابي اسحاق والحمد لله ما هم وما كلفهم
وفقرهم وابناء سبيلهم فياخذها ثم يبيع فيقول اجعلني في حل فتراه ظن اني اقول لا افضل والله ليس الله يوم القيمة عن ذلك سؤالا
حيثما وما رواه في الفقيه عن ابي بصير قال قلت لابي جعفر ما اليسر ما يدل عليه العبد النادر قال من اكل من مال اليتيم درهما او من مال اليتيم
وما رواه عن عبد الله بن بكير عن ابي عبد الله انه قال لا اخذ من احدكم الدرهم والي لمن اكثر اكل المدينة ما الا ما اريد نبدل
اذ ان ظهر وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي جعفر قال سمعته يقول من اشترى شيئا من الخمر لم يعلوه الله الله اشترى بها لا يحل له
وما رواه الكليني عن ابي بصير عن ابي جعفر في حديث قال لا يحل لاحد ان يشترى من الخمر شيئا حتى يبيعها لينا حقا وما رواه الشيخ
في الصحيح عن علي بن محمد بن ابي جعفر قال كتب اليه ابو جعفر وقرأنا ناكذ في طبرستان مكة وقد نقلت الرضا في تمامها في المقام الخامس
من الفضل الاول وموضع الاستدلال منها قوله الذي وجبت في سبهي هذه الى قال ان موالى اسأل الله صلاحهم والبعثهم
قصة ايمانهم عليهم فعملت ذلك فاجبت ان اظهرهم واذيكم بما فعلت في غايه من اكل الخمر ثم اورد الايات المستقدمة الى ان قال
من كان واما الغنائم والفوائد فهي واجبة عليهم في كل عام لان قال من كان عند شيء من ذلك فليوصل الى وكيله ومن كان
نائما بعبد الشقة فليبعه لايصاله ولو بعد حين فان نبيه المؤمن خير من عمله **القسم الثالث** فيما يدل على التحليل والاباح
مطلقا وهي اجزاء مستفيضه متكاثر من ماله ما رواه في الكافي في التهذيب بسند في الاول الى محمد بن سنان وفي الثاني بسند
الى حماد بن عيسى قال سالت ابا عبد الله عن قول الله واعلموا ان ما غنمتم من شيء فان الله حرمه للرب وللرسول ولذي القربى
فقال نعم والله الا فادة يومنا الا ان ابي جعفر يبعث عنه في حل لبركوا ومنها ما صححه الحرث الخزاز عن ابي عبد الله انه قال قلت له
ان لنا اموالا وتجارات ونحو ذلك وقد علمنا ان لك فيها حقا قال فلم احللنا اذا شيعتنا الا للطيب ولا دهم وكل من والى
ابائهم في حل بما في ايديهم من حقا فليبلغ النكاح الغائب ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه عن يونس بن يعقوب قال كنت عند
ابي عبد الله فدخل عليه رجل من القاهلين فقال اجعلت ذلك يقع في ايدينا باح والاموال وتجارات بغرت ان حقت فيها ثاب

فأما عن ذلك مقصود فقال أبو عبد الله ما أضفناكم ذلك اليوم ومنما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير عن
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال قال أمير المؤمنين ع قللك الناس بطونهم وفروجهم لأنهم لم يؤدوا إلينا حقنا إلا وقت عشنا
 من ذلك قاتلناهم في حل ورواه الصدوق في كتاب العلل وفيه وأما هم عوض ابنائهم ولعلنا الأصح ومنما رواه الشيخ في الصحيح
 عن علي بن حمزة قال قرأت في كتاب أبي جعفر ع عن رجل بكاه أن يحمله في حل من ماله ومشر به من الجنس فكتب من أعوز فيث من
 حقه فهو في حل وظاهر إخص ما ذكر من هذه الأخبار ومنما رواه في باب عن الثمالة قال سمعته يقول من أحلنا له شيئا أصاب من ماله
 الظالمين فهو له حلال وما حرمنا من ذلك فهو حرام وظاهرناهم من الجنس ولكنه إخص بالمتبته إلى الجنس من المدعى لإخصاص القول
 قال قرأت في كتابنا من حلقوا لأمه وما رواه الصدوق في كتاب العلل في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر قال إن المؤمنين ع حلالهم من الجنس
 يعني الشيعة لطيب مواليدهم وما رواه الشيخ في باب في الجنس عن سالم بن مكرم عن أبي عبد الله ع قال قال رجل حلال في الفرج فخرج أبو
 عبد الله ع فقال له رجل ليس لنا أن يعترض الطريق أنيسالك خادما يشربها أو امرأة تترجها أو ميرا يصبها وتجان أو شيئا أعطيه
 فقال هذا الشيعة حلال الشاهد منهم والغايبا لميت منهم والحق وما يولد منهم اليوم القيمة فهو لهم حلال والله لا يحل إلا لمن حلاله ولا
 والله ما أعطينا أحدا زمة وما عندنا ميتة ولا أحد عندنا ميتة وما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أحدهما
 ع قال إن أشد ما فيه الناس يوم القيمة أن يقوم صاحب الجنس فيقول يا رب حبي وقطعتنا ذلك لشيعةنا لطيب ولا تتم وتروكوا
 أولادهم وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن زينة قال رأيت أبا سيار ومعه بن عبد الملك وقد كان حلالا إلى أبي عبد الله ع ما إلا في تلك السنة فزده
 عليه فقلت له رد عليك أبو عبد الله ع المال الذي جهناه إليه فقال لا قلت له حين حملت إليه الماله في كنت وليت الغوص فاصبت ربعا من الف
 درهم وقد جئت بجنه ثمانين الف درهم وكهت أن أحبسها عندنا وأعرض لها وهي حقل الذي جعله الله لك في أموالنا فقال ما لنا من
 وما أخرج الله منها إلا الجنس الأرض كلها لنا فخرج الله من خبي فبولنا قال قلت أنا أحل إليك المال كله فقال لي يا أبا سيار قد طيبنا لك
 وأحلنا لك منه فقيم لك مالك وكل ما في يد شيعةنا من الأرض فيهم فيه محلولون ويحل لهم ذلك إلى أن يقوم قائمنا الحديث وسيأتي ما
 انتم في القسم الرابع وما رواه الشيخ في الموثق عن الحرث بن المغيرة قال دخلت على أبي جعفر ع فجلست عنده فاذنجه قد استأذن عليه
 فاذن له فدخل فجلس على ركبتيه ثم قال جعلت فداك أريد أن أسالك عن مسئلة والله ما أريد بها إلا مكافاة قبو من النار فكانت رقبته
 فاستسجنا فقال يا نبي الله لا تسألني اليوم عن شيء إلا أخرجتك به قال جعلت فداك ما تقول في فلان وفلان قال يا نبي الله
 جنر المال في كتاب الله ولنا إلا فقال قلنا صنفوا المال وها والله أول من ظلمنا حقنا في كتاب الله وأول من حمل الناس على رقابنا وولنا
 في أعناقنا إلى يوم القيمة وإن الناس لينقلبون في حرام إلى يوم القيمة بظلمنا أهل البيت فقال فاذن الله قاتنا إليه راجعون ثلاث مرات
 هلكنا وربنا كعبته قال فرجع فخرج عن الوسادة فاستقبل القبلة فذبحها بدماعه فلم يبق منه شيئا إلا أنا سمعنا في آخر دعائه وهو
 يقول اللهم أنا قد أحلناه لشيعةنا وما رواه الصدوق في كتاب كمال الدين وقام النعمان عن محمد بن عمامة الكليني قال حدثنا محمد بن
 يعقوب الكليني عن استحقب يعقوب قال سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصلني كتابا قد سألت فيه عن مسأله اشكلت على فورا التوقيع
 بخط مولينا صاحب الزمان أمانا ما سألت عن إني قال وأما المثلث وبأموالنا نحن استحل منها شيئا فأكله فامنا يأكل النيران وأما الجنس
 فقلنا بكم لشيعةنا وقد جعلوا منه في حل إلى وقت ظهورنا لطيب ولادهم ولا تحبث وما رواه في الحاشية عن أبي حمزة عن أبي جعفر ع
 في حديث قال إن الله جعل لنا أهل البيت سهاما ثلاث في الف إني قال فحق أصحاب الجنس الف وقد حرمناه على جميع الناس مالا وشيئا
 الحديث وما رواه الشيخ في باب عن ضرب من الكنايه قال قال أبو عبد الله ع إن الذي من ابن دخل على الناس الزنا فقلت لا أدرك فقال من قبل
 جننا أهل البيت إلا لشيعةنا الألبين فانه محلل لهم لميلادهم وما رواه في الحاشية عن عبد العزيز بن ماضع قال طلبنا الأذن على أبي
 عبد الله ع وأنسلنا إليه فإرسل إلينا ادخلوا اثنين اثنين فدخلنا فوجدناهم فقلت للرجل أحبا نلسنا ذنبا لمسئلة فقال نعم
 فقلت لجعلت فداك إني كان من بني أمية وقد علمت أن بني أمية لم يكن لهم أن يحرموا ولا يحلوا ولا يكن لهم ما في أيديهم قليل ولا كثير
 وأما ذلك لكم فاذا ذكرت الذي كنت فيه دخلني من ذلك ما يكاد يفسد علي أنا فيه فقال له انت في حل ما كان من ذلك وكل من كان
 في مثل حالك من دأه فهو في حل من ذلك قال ففهمنا وخرجنا وسبقنا معتبنا إلى نفر القعود الذين ينظرون إنك أبي عبد الله ع
 فقال لهم قلظف عبد العزيز بشي ما ظفرك مثله أحد ففعل له وما ذاك ففسر لهم فقام اثنين فدخلوا على أبي عبد الله ع فقال أحدهما
 حلت فداك إني كان من بني أمية وقد علمت أن بني أمية لم يكن لهم من ذلك قليل ولا كثير وأنا أحبا ن تخلصني من ذلك في حل
 فقال لي أنا ما ذاك لئلا لنا أن نحل ولا أن نحرم فخرج الرجلان وغضبا أبو عبد الله ع فلم يدخل عليا حتى تلك الليلة إلا بدل
 أبو عبد الله ع فقال لا تعجبون من فلان يجئني فيتحلى مما صنعت بنو أمية كأنه يرى أن ذلك إلينا ولم ينفع أحد في تلك الليلة
 بقليل ولا كثير إلا الأولين فافهمنا بما جئنا وما رواه الصدوق في الصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله ع قال سمعته يقول
 الناس كلهم يعيشون في فضلنا مظلمنا إلا أنا أحلنا شيعةنا من ذلك وما رواه في باب عن علي الأسد قال ولينا البحر فاصبت
 ما لا كثير فأنفقت واشتريت ثيابا وولدت أولاد ولدتهم فخرجنا إلى مكة فحلت عيلا وأمهاتنا ولادى ولنا في حلتهم من ذلك
 المال فدخلت على أبي جعفر ع فقلت له إني ولينا البحر فاصبت بهما ما لا كثير واشتريت ثيابا واشتريت أمهات أولاد
 وولدت وولدت وولدت وهذا حزن ذلك المال وهو لا أمهات ولادى ولنا في فداك برك فقال ما نركبنا وقد قبلت ملجئنا وقد

فيلزمه فتحه يجب الاثبات اليه فوجب حفظه الى وقت اياه والتمس من ابياته الى ان يكون من انفسه الحق اليه ويحرم من ذلك بحري الزكاة التي لا يخدم عند
 حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الاموال ولا يجب حفظها بالنفس والوصية الى من يقوم
 بايضا المالك مستحقها من اهل الزكاة من الاصناف وان ذهب زاهبا الى ما ذكرناه في شرط المحض الذي هو ما للامام من وجوب الشرط الاخر لا يتنا
 ال محمد وابناء سبيلهم ومساكينهم على ما جاء في القرآن لم يعدا ما به الحق في ذلك بل كان على صواب وانما اختلفا صاحبنا في هذا الباب لعدم ما يلزم
 اليه من صريح اللفاظ وانما علم ذلك لموضع تعليل المحض مع اقامة الدليل بمقتضى العقل في الامر من لزوم الأصول في خطر التصرف في غير المالك
 الا باذن المالك وحفظ الودائع لأهلها واداء الحقوق انشأ وانما اطلقنا بنقله بطول الدلالة او لا على ان الخلاف في هذه المسئلة متقدم بين
 متقدمي أصحابنا وقائنا لأشكاله على السبب في الاختلاف في العلة فيما اخبرنا وذهب اليه رضوان الله عليه (الشأن في القول بقوله كان نقله
 شيخنا المتقدم في حكاية عبارته وهو مذهب سادة علماء ما نقله عنه في المحقق وغيره قال بعد ان ذكر المنع من التصرف فيه من الحضور والابان من في
 هذا الزمان قد حلتوا بالاصح فيه كونا وفضلا لنا خاصة واخرا هذا القول الفاضل المولى محمد باقر الخراساني في الذخيرة وشيخنا المحدث الصالح
 الشيخ عبد الله بن صالح البحراني ويحكي نقل كلامهم مستندهم في اجار التحليل المتقدمة ويحكي كلامهم فيها انشأ ثم وهذا القول مشهور
 بين جملة من المعاصرين (الشأن في القول بدفعه كما تقدم في عبارة شيخنا المفيد في كذا نقله الشيخ في النهاية استنادا الى الخبر المذكور في كلامهم
 (المراد) دفع الضم الى الاصناف الثلاثة وما حقه فيودع كما تقدم من ثقة الثقة الى ان يصل اليه وقت طهونه او يدفن وهو مذهب
 الشيخ في النهاية حيث قال قد سرت وما يستحقون من الاجناس الكوز وغيره لا العينة فعلا اختلف قول أصحابنا فيه وليس فيه نص من الآيات
 كقوله منهم قال قول لا يقتضيه الاحتياط فبالبحر ان جاز في حال الاستدراج بحري ما يبيع لما من المالك والمالك قال قوم ان يجب حفظه ما دام له
 حيا فاذا حضر الوفاة وقضى به الى من يتوب من اخوانه ليس له المصاحبا الامر اذا ظهر ويوصى به حيا وقبره اليه الى ان يصل الى المصاحبا الامر وقال
 قوم يجب دفنه لان الاضر يخرج كنوزا فلعند قيام الامام وقال قوم يجب ان يقسم المحرقة في قسم ثلثة للامام ثم يدفن ويودع من
 يوثق بامانة الثلثة الاخر تفرق على مستحق من ايتام المحرك ومساكينهم وابناء سبيلهم وهذا مما ينبغي ان يكون العمل عليه لان هذا الثلثة انما
 مستحقها ظاهر وان كان المتولي لتفريقه لغيره فظاهر كما ان مستحق الزكاة ظاهر وان كان المتولي لقبضها وتوزيعها ليس بظاهر ولا احد يقول
 في الزكاة انه لا يجوز تسليمها الى مستحقها او لغيره انما استعمل الاحتياط وعمل على الاقوال المتقدمة ذكرها من الدفن والوصاية لم يكن ما ثوبا
 فاما التصرف في غيرها فنفس القول الاول فهو هذا الاحتياط والاول والجناب بحسب ما افادته انشأ ويحكم من محو كلامه يجوز القول الاول
 على كرامته وبمثل هذا الكلام صرح في المبسوط الا انه منع من الوجبة الاول وقال لا يجوز العمل عليه وقال في الوجبة الاخرى على هذا يجب ان يكون العمل
 وان عمل عامل على واحد من القسمين الاظهر من الدفن والوصاية لم يكن برباس انشأ ومن كلامه وكذا كلام شيخنا المفيد على ان المسئلة المذكورة
 وما يجب العمل به فيما من الغيبة غير مخصوص بالاحتمالات فيهما متعددة فيؤخذ بكل ما كان اقرب الى الاحتياط من تلك الاحتمالات وتستقر
 انما ما فيه وقد تقدم في كلام الشيخ المفيد مصوب ما اخبرنا الشيخ هنا الخامس كسابقه بالنسبة الى حصة الاصناف وعصرها عليهم
 واما حقه فيجب حفظه الى ان يصل اليه وهو مذهب الاصلاح وابن البراج وابن اديس واستحسنه العلامة في المشي والخبر في المحقق في
 ابو الصلاح في المنع من التصرف في ذلك فقال فان اخل المكلف بما يجب عليه من الحق لانفال كان غائبا عن سبيلهم ومستحقا لما لهم من
 الموجه من كل مسلم الى ظالم المحرك واجل العقاب لكونه مغلأ بالواجب عليه لا فضلا مستحق ولا خصه في ذلك بما ورد من الحديث فيمن ادت
 فرض الحسن والادفال ثابت بنصر القرآن والاجماع من الأمة وان اختلف فيمن يستحقه ولا جاع المحرك على ثبوته وكيفية استحقاقه وحمله اليهم فبعض
 اياه وملاح مؤديه ودم المحرك ولا يجوز الرجوع عن هذا المعلوم اذا اذبحا وانشأ وقال العلامة في المحقق بعد نقل القول بالا باخرة عن
 سادة وارباد جملة من الاجناد والذلة على ذلك في من الحضور فضلا عن من الغيبة ما صورته وانه ان هذا القول بعيد من الصواب لصحيف
 الا ذلك المفاضة لغير القرآن والاجماع على تحريم التصرف في مال الغير بعد اذنه والقول بالدفع اليه بعد القول بايضا الجتمع الى ان يوثق عند
 ادراك المسئلة لا يجمع من ضعف لما فيه من منع الهاشمتين من بيعهم مع شدة حاجتهم وكثرة فائتهم وعدم ما يعرضون به من الخلق والحق
 في ذلك فتمت المحضين فالمنع باليتاى والمساكين وابناء السبيل من المحرك يفرق عليهم على حسب حاجتهم فالمنع بالامام من يخط
 الى ان يظهر فيسلم اليه اما بادل او بالايضا من ثقة الثقة الى ان يصل اليه وهل يجوز منعه في الحايج من الذرية كما ذهب اليه
 جملة من علماءنا الا قرب ذلك لما ثبتنا تقدم من الاثبات بالبرهان البصر للشيعة والحضورهم فان يقضوا ولو قرا باقتناهم مع الحاجة
 حال غيبة الامام ولا نستغنا عنه واحياهم ولما سبق من ان حصتهم لو قهرت عن حاجتهم كان على الامام من انما من منيب حال حضور
 فان وجوب هذا لما لهم من يقضى وجوبه حال غيبته فان الواجب من الحقوق لا يسقط غيبته من عليه الحق خصوصا اذا كان الله تعالى
 انشأ (السابع) من ما تقدم ايضا بالنسبة الى حصة الاصناف وما حقه فيقسم على الذرية الهاشمية وقد استقر في المحقق كما
 تقدم في عبارته ونقله عن جملة من علماءنا وهو اختيار المحقق في الشرايع والشيخ على حاشيته على الكتاب وهو المشهور بين المتأخرين
 كما نقله شيخنا الشهيد الثاني في الروضة ونقل عن شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني ان اخواننا ايضا وبوجه معلوم مما سنوفى
 كلام المختلف وعلة المحقق في الشرايع بالتحليل الاخيرة كلام المحقق ومعه هذا القول الى قسم الجتمع في الاصناف الا انهم قد خصوا
 نقول فتم حصة الامام بالفقيه النايب عنه كما سيأتي ذكره انشأ (السابع) من من الضم الى الاصناف الثلاثة ايضا ولما
 حصته فيجب ايضا له اجمع الامكان والاختصاص الى الاصناف فتم بعد الايضاح فمعه حصة الاصناف بتابع للشيعة وهو اختيارنا

حكم النسخ من الغيبة

١٢

الحمد للشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي في الوسائل (الشام من مائة حصة الأصناف عليهم ولما حصته في حفظ أخرجها لأبحاثهم ثم ذلك لثبوتهم ومطالع السيد السند في الملل والنحل قال والأصح ما يتعلق بالأمام من ذلك للأخبار الكثيرة الدالة عليه ثم استأمن الأخبار التي في التحليل إلى أن قال وكيف كان فالمستفاد من الأخبار بأكثر حقوقهم من جميع ذلك والله أعلم انتهى وهو مذهب الحدائق القاشاني في المفاتيح والحب من شيخنا المحدث العناحي الشيخ عبد الله بن صالح الجبالي في كتاب منبته الممان بين أن تغلق مذهب وكلام الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي صفة فاجتمع على الأصناف الثلاثة وتجب منها في خروجهم عن أجاز التحليل وأطرحها وأسلمت لها من الأخبار بين ولا يثبت أن مذهب الشيخ لا يرجع بالآخر إلى ما ذكره كما سيأتي تحقيقه الله وأما مذهب المحدث الكاشاني فهو ما ذكرناه له ما توهمه قدس سره نعم جعل ما ذكره طريق التحليل قال في كتاب المفاتيح بهذا الشأن إلى جمل من أقوال المسئلة أقول ظاهره عند سقرط ما يخص به التحليل من ذلك لثبوتهم ووجوب من يصر بالثبوت إلى أهلها لعدم مانع منه ثم قال ولو صرفنا التحليل إليهم لكان أحوط وأصح انتهى ومثله كلامه في الوافي أيضا حيث قال بعد ذلك في الكلام في زمن الحضور وأما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول إليهم فيمنع حقهم وأرادون التمسك بالباقية لوجود مستحقها ومن صرفنا التحليل إلى الأصناف الثلاثة فقد أحسن وأحاط العالم عند الله انتهى وهذا القول عندى هو الأقرب على تفصيل فيه كما سيأتي بيانه ثم إننا سمع كتابه الأثر في حق من حصته بمواليه العارفين وهو منقول عن ابن خنزة قال والصحيح عندنا أنه يقيم نصيبه بمواليه العارفين بحقه من أصل الصلاح والفقر والسادات انتهى العاشر تخصيص التحليل بمجرى الأرباح فإنه للأمام دون سائر الأصناف وأما ما يذهب إليه الخمس فهو مشهور بينهم وبين الأصناف وهو اختيار المحقق الشيخ حسن بن شيخنا الشهيد الثاني في كتاب منبته الجان حيث قال في دليل صحتي في النظر المتقدمة ما بهذا المقطع لا يوجب قوة ولا لا في هذا الحديث على تحليل حق الإمام في خصوص النوع المعروف في كلام الأصحاب بالأرباح فإذا أضفنا إلى الأخبار السابقة الدالة بمبوضتها حقه على اختصاصه بمجرى الأرباح وجب عليه نصيبه من الأرباح إلى وجوب علم أخواجه بخصوصية في حال الغيبة وتحقق أن استصفاها لما خزن له ناش من قلنا الفحص عن الأخبار ومعاينة الألفاظ بمبوضتها النظر فيها انتهى وأشار بقوله بمبوضتها لحققتها وما ذكره في الجواب عن الأشكال الواردة في صحيحه على من يزار كما قد مضى فلهذا وأشارنا إلى ما فيه وسكان ما فيه فلهذا أيضا لصحة أنه الحادي عشر علم بأكثر شي بالكلية حتى من المناكح والمساكن والمناجر التي جهوز الأصحاب على تحليلها بل ادعى الأجماع على إباحة المناكح وهو مذهب ابن الجنيد فإنه قال في تحليل من لا يملك جمعة عندى فهو من وجب عليه حق من غير المحلل لأن التحليل إنما هو فيما يملكه المحلل لا فيما لا يملك وإنما إليه ولا يترتب فيه الأهل الذين سماه الله لهم في الشاة عشر قصر أجاز التحليل على جواز النظر في المال الذي فيه الخمس قبل إخراج الخمس منه بان يظهر الجرح في وقت وهو مخار وشيخنا المجلسي قدس سره كما سيأتي نقل كلامه من شاء الله تعالى الثالث عشر حصة الأصناف عليهم والتخصيص حصته بين الدين والوصية على الوجه المتقدم وصلة الأصناف مع العوازل بآذن نائب الغيبة وهو الفقيه وهذا مذهب الشيخ الشهيد الدرسي ووجهه معلوم بما سبق في أقوال المتقدم الرابع عشر صرف النصيب إلى الأصناف الثلاثة وجوبا واستحبابا وحقق نصيب الإمام إلى حين ظهوره ولو صرف العلماء إلى من يقصر حاصله من النصيب كان جائزا وهو اختيار الشهيد في البيان ووجهه أيضا يظهر من ما سبق

المقام الثالث في تحقيق القول في المسئلة وبما هو المخذ من هذه الأقوال فإن ما عدا خارج عن سمت الاعتدال فأقول علما ولا يملك الله أن المشهور بين أصحابنا تحليل المناكح والمساكن والمناجر في زمن الغيبة وفترتها المناكح بالجوارى التي تسبي من دار الحرب فإنه يجوز شرؤها وطهها وإن كانت باجتماع الإمام أو إذا غفرت من غير ذنوبها وبعضها مع الأذن قال في الدرسي ليس ذلك من باب تبقيص التحليل بل بتمليك الحصة والجمع من الإمام انتهى وهو جيد وفترتها بعضهم بمجرى الزوجة وبمن السراوى من البرج وهو يرجع إلى المؤنة المستثناة من وجوب الخمس الأرباح كما تقدم وظاهر الدرسي استثناءهم من الزوجة من جميع ما يجب من الخمس أقول وهو الأقرب إلى ظاهر الأخبار الدالة على التحليل للمحلل بطيب الولادة وتخصيصه بمجرى الزوجة لا بغيره بل وكذا من الجوارى التي تسكب كما هو ظاهر الأخبار المشار إليها والعلامة في المنتهى نقل أجماع علماءنا على إباحة المناكح حال طهرها أو غيبته إلا أن الظاهر من كلام ابن الجنيد كما قد مضى فلهذا وكذا ظاهر جواز إباحة الصلاح المتقدم خلافاً لذلك أقول وما يبدل على ما ذكره هنا من استثناء المناكح طواهر جمل من الأخبار المتقدم في القسم الثالث للمحلل فيما التحليل بطيب الولادة ودخول الزنا على العامة وإن ولادهم ولادنا لعدم تحليلهم وخصوص رواية خديجة سالم من مكرم وأما المساكن والمناجر فالحق في الشيخ ومن يفرع عنه بالمناكح واختلف من تلحق عنه في المار منها ففيل أن المراد بالمساكن ما يخص بالإمام من الأرض ومن الأرباح بمغوا لا يستثنى من الأرباح مسكن فإذا مع الحاجة ومخرج الأول إلى الأفعال المبصرة في زمان الغيبة والثاني إلى المؤنة المستثناة من الأرباح فيلزم لا يبعد أن يكون المراد بها من المساكن ما فيه الخمس مطم وفترتها المناجر بما يشري من الغيبة المأخوذة من أهل الحرب في حال الغيبة وإن كانت باسرها أو بعضها للإمام وهو يرجع إلى الأفعال لأن الغيبة المأخوذة زمان الغيبة من الأفعال كما يأتي في التمهيد ومنها ابن دريس بشره متعلق الخمس من لا يجز فلا يجب على الشري أخرج الخمس إلا أن يجز في ويرج وفترتها بعضهم بما يكتب من الأرض والأشجار المختصة به وهذا يرجع إلى الأفعال ولا بأس بنقله لمخص بعض عباد الله قال شيخنا المفيد في المقتبة عقيب ما روى من أحاديث الرخص وأعلم أن الله أن ما قدمته في ثوابنا الخمس والتصرف فيه إنما ورد في المناكح خاصة للعلة التي سلف ذكرها في الآثار عن الأئمة ثم كلف لآلة شيخهم ولم ير في الأموال العما آخره من المتقدم مما جاء في التشديد في الخمس والاستبدال به فهو يخص بالأموال وقد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة إلى آخر الكلام الذي تقدم نقله عنه في أول المقام الثاني وظاهره قدس سره رحمه الله

وهذا هو الأصل في المحسن

الأخبار الدالة على التحليل والدالة على عدمه بحمل الأول على المناكح يعني المغنود من سبي الكفار مما يولد أمامهم كذا أو بعضا أو ما صار منه للمناكح من
 جميع ما يجب فيه المحسن كما قد نادى به وذكرنا أنه الظاهر من الأخبار الدالة على التحليل في الأموال بأنواع التصرفات وكل ما يصدق من سبب مقصود
 على استثناء المناكح خاصة وقال الشيخ في النهاية بعد أن صرح بالمنع من التصرف في حصته بمنزلة حال المحض وما حال الغيبة فقد رخصوا الشبهة
 التصرف في حقوقهم مما يتعلق بالأخماس وغيره مما لا بد لهم من المناكح والمناجور والمساكن فاعلموا أن ذلك فلا يجوز التصرف فيه حاله ثم ذكرنا خلافا
 الذي قد مضى عنه في المقام الثاني ونحو ذلك كذا مر في باب قاتل جريحه ما قد مضى من الأخبار والدالة على التحليل في المناكح من حيث التقليد من حيث
 بليل الولادة وما عدل ذلك فهو مطلق فاما أن يحمل على تلك الأخبار الظاهرة المتعبد بالمناكح أو يحمل على الظاهر كما هو أحد القولين في المسئلة
 وبذلك يظهر أنه ليس له إمامه الشيخ ومن تبعه من تحليل المحسن خصوص المساكن والمناجور بما يرجع إلى الأفعال فلا إشكال في التحليل لما سألنا الله
 لكنه خارج عن محل البحث كما لا يخفى لأنه قد مر وصاحب كتاب عوالي اللئالي في الكتاب المذكور مرسل عن الصادق عليه السلام قال في حق من الصلوات
 عاتية لا يدخل صحابه فقال يا بن رسول الله ما حاله بعتكم فيما خصكم الله إذا غاب غابكم واستنشق بكم فقال ما انصفناهم أن أخذناهم ولا
 أحيانا هم أن اقتبناهم بل بنى لهم المساكن اقتنع عبادهم وبنى لهم المناكح لتطيق لادتهم وبنى لهم المناجور لذكور أموالهم وهو كما ترى صريح المدعى أن
 ذلك فاعلم أن الذي يظهر من أخبار هذه المسئلة يقرب إلى فكرة التحليل وذهي التحليل هو أن الظاهر من الآية والأخبار المتقدمة في
 القسم الثالث هو نفي المحسن كماله في حال وجودهم والتمسك منهم أو كمالهم وعدم التصرف فيهم بغير إجازة ويكون ذلك على وجه الوجوب والأخبار
 احتملان أقربها الأول ولا يجب علينا تطلب ما يفعله من بعد إيصاله إليه إلا أن المفهوم من إجازة إمامهم ربما بالاختصاص الناقل وحلوه بكل ما
 هو صريح حديث مع ومفهوم حديث عليا الأشكال على احتمالين فاما انفقوا من على الأصناف كما يدل عليه أخبارنا وقسم المحسنين وبين الأصناف
 وأنهم يعطونهم منه قدرا الكفاية فإن زاد فهو لهم وإن نقص فهو عليهم وعلى ذلك يدل ظاهر الآية وأما في حال الغيبة فالظاهر عندي هو صرف
 حصة الثمن للأصناف عليهم كما عليه جملة أصحابنا في ما مضى من نقل أقوالهم بل بما دل على ذلك من الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول
 المؤكدة بالأخبار المذكورة في القسم الثاني فيجب إيصاله إليهم لعدم المانع من ذلك وأما حقيقة فالظاهر من تحليل الشيعة للتوقيع عن صاحب الزمان
 في المتقدم في أخبار القسم الثالث والاحتياط في صرفه على السادة المستخفين في الكلام في أخبارنا والقسم الثالث فانه ربما دل على التحليل من المحسن
 كماله في زمن وجودهم ويثبتهم إلى يوم القيمة وهو مشكل لما فاته ظاهر الآية والأخبار المتقدمة في القسم الأول والثاني بل أخبار القسم الثاني
 ما بين صريحه وظاهره الصريح في رد ذلك باعتبار زمان وجودهم كما علمت من كلامه في كتاب الفقه الرضوي والخبرين المرويين عنه في صحيح
 بن هاشم المروي عن أبي بصير في جواب الشيخ محمد بن صالح البرقي قدس سره عن خبري محمد بن زيد الطبري المتقدمين
 حيث أنه من أخبار التحليل أنه من أن المحسن حقه ما فاته الحيا وإنشاء باسمه والأفلا فهو مع الأغراض عن المناقشة في كون المحسن كماله
 حقه مخرج عن محل البحث لأن الفرض أن تلك الأخبار بحسب ظاهرها دالة على أن المحسن مباح للشيعة مطم كما أخاف قدس سره وجعل إليه
 وجه فلا يحتاج في حله إلى الرجوع إلى الإمام ولا إلى استبدانه في مقتضى كلامه هنا من يجب الرجوع إلى الإمام واستبدانه فإن المصركان
 مباحا والأفلا وهو الإمام لا إشكال فيه كما أسلفنا وهذا هو الذي اخترناه في صدر الكلام بالنسبة إلى وقت وجودهم من أن يجب إيصاله
 إليهم واستبدانهم فيه ولكنه خارج عن ظواهر تلك الأخبار والمشار إليها أن ظاهرها كما عرفت هو التحليل مطم إلى يوم القيمة من غير رجوع
 إلى الإمام وإن كان موقفا ومقتضى كلامه هنا أن التحليل مخصوص بما يتعلق بالإمام أو ما يخصه من ماله من دون غيره من
 الأئمة وأنه في كل عصر يحتاج إلى الرجوع إلى إمام ذلك العصر واستبدانه وهو خلاف ظاهر إطلاق تلك الأخبار التي استند إليها من
 ذكرنا يعلم أيضا بطلان ما أجاب به المفاضل الخراساني في الذريعة حيث أنه من هذه الأقوال التحليل مطم كما مضى في بابي حيث نقل حديث
 محمد بن زيد المذكور في الأصل الحسن في السند ويمكن الجمع بينهما وبين الأخبار السابقة بعد الأغراض عن سند بحمل على الرجحان في الفضلية
 وحمل الأخبار الدالة على نفي أصل الجواز والأبادة وبأن الترخيص والتحليل في أمر المحسن بيدهم من يجوز استثناء بعض الأفراد والاشخاص
 في بعض الزمان عن عموم التحليل والتخصيص لصحة دعوى ذلك وحكمه يقتضيه ذلك لا يقتضي انتفاء حكم التحليل ورواها عن أصل
 انتهى وفيه أولا ما دللت عليه رواية الطبري المذكورة ليس خصها فيما نحن فيه بالظن فيما ذكره من ضعف السند وتأويله طائفة ما ذكره
 بل الدال على ذلك جملة من الأخبار كما عرفت في القسم الثاني منها الصحيح وغيره وثانيا أن ما ذكره من حمل الخبر على الرجحان والفضلية وفي
 الوجوب ينافي لفظ الخبر المذكور فأنسيادة صريح وكذا الصريح في وجوب أداء المحسن لقوله في الرواية التي بطريق الكليني ما حمل هذا المحض
 المؤدة بالسنة فنفذ عننا حقا جعله الله لنا لا يحمل أحد منكم في حرامنا في المحسن لقوله في الرواية التي بطريق الكليني ما حمل هذا المحض
 الأخرى يبلغ من هذا الكلام ونظيره ما في حجة إبراهيم بن هاشم وقوله ليس ألتهم الله يوم القيمة عن ذلك سؤال الأئمة في الثاني قوله وبأن
 الترخيص والتحليل في أمر المحسن بيدهم من أنه من مقتضى وجوب الرجوع إلى كل عصر إلى إمامه واستبدانه فإن أذن حجة
 التحليل والأفلا وهو خلاف ظاهر الأخبار التي استند إليها من الدالة على التحليل إلى يوم القيمة كما ذهب إليه على أن حجة على بن مهزيار لا خصوص
 طائفة من خصوصية هذه الجملة فيما وكذا ما ذكره في كتاب الفقه الرضوي بل هو عام لكل من وجب عليه المحسن بأن يوصد إليه أو لا
 وكيله وبالجملة فإن ما ذكره من الجواب عن هذه الأخبار لا يعرف له وجها بل هي صريحة الدلالة واضحة المقابلة في وجوب إيصاله المحسن إليهم
 عليهم السلام وأنه لا تحليل فيه ولا أبادة في ظاهره المناقاة لتلك الأخبار لا أنك قد عرفت أن البحث عن ذلك الزمان وجودهم في الأثر فانه
 فاعلم يحلون من يولدون بما يولدون ولا اعتراض عليهم ولا نزاع معهم لما دللت عليه أخبار القسم الرابع من أن الأرض وما خرج منها لهم

وَحَكْمٌ فِي فِرْنِ الْغَيْبَةِ

[illegible]

وبين الأصناف الثلاثة ودلت الأخبار التي في القسم الثاني على عدم التحليل منه وجوباً خارجاً صريحاً في بعض وظائفها وعلى وجوب لا يمكن تأويلها كما عرفت فلا بد من تخصيص أخبار التحليل بوجه ظاهر يجمع بين تلك الأخبار ولا يمكن العمل بها على إطلاقها البتة ثم قال قد استسره ومنها أن النصف حق للأصناف الثلاثة فكيف يسوغ التحليل بالنسبة إليه ثم أجاب بوجهين حاصل الأول المنع من كون النصف ملكاً لهم مطلقاً بجواز كون الأرباح مملوكة للأمام وكذا المعادن والغوص والعنبر التي تؤخذ من غير إذن الإمام ع إلى أن قال وثانيهما أنه يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف وما اكتسبهم له مشروطاً بحضرة الإمام لا بد لنفسه من دليل فان قلت ظاهر الآية اختصاص النصف بالأصناف وكذا مرفوعنا أحمد بن محمد ومروسة حماد ورواية يونس قلنا أما الآية فظاهر اختصاصها بالعنبر فلا يتم غير ذلك مع أنها لا تشمل زمان العنبر بناء على أن الخطابات القرآنية متوجهة إلى الحاضرين ورواية الخطاب والنسابة بالحكم في غير الحاضرين مستند إلى الإجماع وهو ما يتيم مع التوافق في التخليص وهو ممنوع في محل البحث فلا يتم من الآية حجة على حكم زمان العنبر سكتنا لكن لا بد من صحتها من ظاهرها أما بالتحليل على كونها بياناً للمصنف أو بالتخصيص جمعاً بينهما وبين الأخبار الدالة على التخصيص وأما الأخبار فمنع ضعف سندها غير الدال على تعلق النصف بالأصناف على وجه الملكية أو اختصاص مطلقاً بالزمان لأن الإمام ع ان يقسمه كذلك فيجوز أن يكون هذا واجباً على الإمام من غير أن يكون شيئاً من الجنس ملكاً لهم وخصاً بهم سكتنا لكننا ندل على ثبوت هذا الحكم في زمان حضور الإمام لا مطلقاً فيجوز اختلاف الحكم بحسب الأزمان سكتنا لكن لا بد من التخصيص فيها وخصاً من ظاهرها جمعاً بين الأدلة وبالجملة أخبارنا واضحة وأصرح فلا يسوغ العدول عنها بالأخبار المذكورة انتهى كلامه زيد مفتاً أقول فيردون أن الآية دالة على اختصاص الأصناف بالنصف وهو قد عرفت بخلاف ذلك في كلامه له سابق على هذا المقام حيث قال بعد أن نقل عن المحقق جلال الدين علية بيان المصنف ما صورته وفيه نظر لأن محل الآية على أن المراد بيان مصارف الاستحقاق عدول عن الظاهر من الآية بل الظاهر من الآية الملك والاختصاص والعدول عنه يحتاج إلى دليل ولو كان كذلك لا يقتضي جواز صرف الجنس كله في أحد الأصناف الستة وهم لا يقولون به انتهى وح فاذنهم إلى الآية الأخبار الدالة على تفسير العنبر فيها بما هو لهم من كل ما يعنبره الإنسان ويفيد خبراً أو فائدة يومئذ يوم كما قدمنا ذكره في أول الكتاب دخل فيها جميع ما ذكر من الأرباح والغوص ونحوها واستعمل ما ذكر في الوجه الأول ويدل على ذلك مرفوعنا أحمد بن محمد بن محمد المنقاة في أخبار القسم الأول لقوله ع بعد ما ذكر ما فيه الجنس من الأنواع المذكورة وأما الجنس فيقسم على ستة أسهم إلى آخره ومثلهما مروسة حماد بن عيسى المذكورة ثم فأنما صرحنا أن يكون النصف للأصناف الثلاثة من جميع ما فيه الجنس لا من غيره وأما بخصوص كل واحد من الأربعة وما لا يتغير دلالته على ما ادعاه من إضافة مجموع الجنس إليهم ع في بعض الأخبار وخصهم بالعفو وعطائه كل لبكس الناس فقد تقدم الجواب عنه وثانياً أن ما ذكره من أن يجوز أن يكون اختصاص الأصناف بالنصف مشروطاً بحضرة الإمام نعمتاً مخالفاً لصريح الأدلة كتاباً سنة فافهمنا ذلك كما عرفت به فيما قدمنا من كلامه ومقتضى ذلك العوم لمحال وجوده وغيبته والتخصيص بمحال وجوده متوقف على الدليل فقوله لا بد لنفسه من دليل قلب للسئلة بل لا بد لاثباته من دليل ويؤيد ما قلنا بأصح تأييد الروايات الدالة على أن الجنس عوض لهم عن الزكاة التي حرصها الله تعالى عليهم ولا ريب أن تحريم الزكاة عليهم غير مختص بوجود الإمام ع حتى يكون اختصاصهم بالجنس مخصوصاً بوجود الإمام ع وثالثاً أن ما ذكره بقوله قلنا ما الآية فظاهر اختصاصها بالعنبر فلا يتم غيرهما مردود بما عرفت من أن الروايات المعتمدة قد دلت على تفسير العنبر في الآية بالمعنى الأعم الشامل لجميع ما فيه الجنس منها صحت على بن مهزيار الطويلة ورواية حكم مؤذن بن عيسى كتاب الفقه الرضوي وغيرها مما تقدم وراجعاً أن ما ذكره من أن ملكهم من أن الآية لا تشمل زمان العنبر بناء على أن الخطابات القرآنية متوجهة إلى الحاضرين أه مردود باناً أنما تستند في انتساب الحكم وهو من الآية لزمن العنبر إلى الأخبار الدالة الإجماع الذي ذكره فأنما لا يضر في بنا الجملية ليعلم ما أورده عليه الأخبار الدالة على ما ذكرناه كثيرة منها ما رواه في الخطبة عن أبي بصير عن أبي عبد الله ع في حديث قال لو كاننا ذان لثابتين على رجل ثم مات ذلك الرجل ما انت الآية ما في الكتاب والسنة ولكن حتى يخرج فيمن بقي كما جرى فيمن مضى ومثلهما غيرها ومن أظهر ذلك في المقام استدلال الأئمة ع بالآية المذكورة وتفسيرهم لها بما قدمنا ذكره ولو كان الخطاب فيما مقصوداً على منه ع ما ساغ ذلك وخالفنا أن ما أجابنا لثابتنا بقلنا بقوله سكتنا لكن لا بد من صحتها لآية من ظاهرها أه مردود باناً الحمل على بيان المصنف بما قد عرفت فيما قدمنا نقله عن بعد صحت لاقتضائه جواز صرف الجنس كله في أحد الأصناف الستة وهو بطلاناً جامعاً نصاً وفقوى فكيف يتسك هنا بذلك وأما التخصيص ففيه أن مقتضى القواعد القاطعة المصنوعة الشرعية والضوابط الشرعية والسنة المحمدية هو إرجاع الأخبار إلى القرآن وعرضها عليه فان طابقته ووافقت وجب قبولها وإلا وجب ردّها وطريقه لا يرد أن الأخبار في المسئلة مختلفة والأخبار التي استدلنا بها مختلفة لظاهر الآية فالواجب بمقتضى القاعدة المصنوعة طردها وتأويلها بغيرها على المخالفة فكيف عكس القاعدة وأوجب رد الآية وإخراجها عن ظاهرها إلى الأخبار التي ذكرها وما وقع من احتياطاً رضى في تفسير مثل مسئلة الحبة وميراث الزوجة ونحوها من تخصيص الآيات بالأخبار فأنما هو من حيث اختصاص الأخبار بإجماع الطائفتين واتفاقهما في بعض إجماع المعظم منها في بعض أروعه ظهور الآية في العموم على وجهين في الخبر المخصص ونحو ذلك وهو في محل البحث على طريق العكس على أن ما ذهبوا إليه في التخليص منهم في زمن الوجوه والعين في جميع أنواع ما فيه الجنس فنقص طرح الآية راساً لا تخصيصها كما هو ظاهر لا يخفى وسأنا أن طعننا في الأخبار بضعف سندها مردود باناً بضعف دليلنا فنلجس في نسخها لا يبرح عليها أو لا فائدة هذه الأخبار هي مع أنها في سنة الجنس أيضاً فابن الإمام والأصناف الثلاثة فان اعتدلوا عليها فليكن في جميع الأحكام والأقوال وأما ثانياً فانه لمثال كثير لما يسندون بأمثال هذه الأخبار وليست من وضعنا باصطلاح الضعيف الواهي باغتيال كبت

العنكبوت الذي هو ضعف البوت تضامى ولكن هذه مادة اصحاب هذا الاصطلاح الذي هو الى الفساق اقرب منه الى الصالح اذا تاذت
الروايتها اختاروا اجابوا عننا بضعف السند فاذا الجاهل الخاثر لما في الاستدلال لشيء من مخالفة اصطلاحهم والخروج عن مقتضا
تلك الاخذ والواهيته وما يبعث ان ما ذكر من ان تلك الاخبار غير التي على مقتضى المصنف بالاصناف على حجة الملكية او الاختصاص فيه
ان دلالة هذا على ذلك الظاهر من ان ينكرها بين من ان ينشر ذلك مثل قوله في مرفوعه احمد بن محمد بعد ذكر الجرح وان يقسم سندها تمام قال
والضعف له معنى الثمام والضعف للثمن والمساكين والبناء السبيل من المحل الذي لا تحل لهم الصدقة ولا الزكوة عوضهم الله
مكان ذلك الجرح الحديث ولا يربحان اللام هنا اما الملك والاختصاص كما هو القائل في النخوة المطرقة في امثال هذا الكلام ويؤكد
ذكر المتوهمين لهم عن الصدقة فانه يقتضى الظاهر والاستمرار فكيف يجهلون العوض والمعوض ومثل قوله في صحيحه ابراهيم بن هاشم
المنقذ في القسم الثاني ينسب احوالهم على احوال المحل وقيامهم ومساكينهم وانباء سبيلهم في اخذ الحديث فاشي بان الظاهر من
هذه العبارة ولو صح المناقشة في ذلك بالنسبة الى الاصناف صح ايضا بالنسبة الى الامام كما لا يخفى على ذوي الافهام وفي مرسله
احمد بن عيسى خيم قال وله معنى الامام نصف الجرح الثاني بين اهل بيتهم لقيامهم ومساكينهم وانباء سبيلهم بقسم بينهم
على الكتاب والسنة لان قال في ما جعل الله هذا الجرح لهم خاصة دون مساكين الناس وانباء سبيلهم عوضا لهم عن صدقات الناس
لنشرها من الله لهم لقراءة من رسول الله صلى الله عليه واله وكرامته من الله لهم عن اوساخ الناس فجعل لهم خاصة من عند ما يغنيهم عن ان يجبر
في موضع الدل والمسكنة الى ان قال ايضا جعل الفقراء قرابة الرسول نصف الجرح فاعطاهم به عن صدقات الناس فلم يتبق فقر من فقر قرابة
الرسول الا قد استغنى فلا فقير الحديث واي دليل يريد بعد هذه الأدلة الصريحة الواضحة وثانيا ان قوله سلمنا لكم ما تدل على ثبوت هذا
الحكم في زمان حضور الامام لا مطر ظاهر الضعف بل البطون والظاهر ان كل من هذا مقتضى على ما توهم من ان مستند الاختصاص والملك
في تلك الاخبار انما هو من جهة ما دل عليه من ان الامام يقسم كذلك وهو غلط بل موضع الاستدلال انما هو نسبة اليهم بلام الملك او
الاختصاص المؤكد بكونه عوضا لهم عن الصدقات وان جعل الله لهم وختمهم به دون الناس وان لم يتبق فقر في الناس بعد جعل الله سبحانه الزكوة
لما لا يملك الجرح لقرابة الرسول وكيف يجامع هذا الاختصاص بزمان الحضور ما هذه الدفلة واضحة وليست بمر كانه لم يراجع هذا الجرح
او لم يملك فيها بغير التحقيق والاعتبار على ان لا يقد ان يعكس عليه هذه الدعوى ان يقول ان مقتضى الأدلة الدالة على اختصاص الاصناف
من الاية والروايات هو العموم والاستمرار في جميع الاوقات والاسرار واية جاد المذكورة كما سمعت ومقتضى اخبار التحليل هو الاختصاص
بزمان وجودهم لمصلحة قد احتملنا بعضها فيما تقدم وما نحتاج اليهم الاستمرار في بعض قد بينا وجه انفا الاختصاص انما هو في جاب اختصاص
الاختصاص وتاسعا ان قوله سلمنا لكم لا بد من التخصيص في كل من هذه الظاهر جاعلا بين الأدلة مردودا ولا يلزم من تمام جرحنا وعدم قبولها
لما اذاره وثانيا ان هذه الاخبار قد رجحت بموافقة القرآن كما عرفت فيصير العمل عليها واجب تأويل ما خالفها او طرحه بمقتضى القواعد المنصوص
وقد رجحت ايضا بما لا يلزم من اجلاء الاحكام متفاديهم ومتأخريهم الى القول بمضمونها والثاني ان المخالفة ليست بمنحصر فيها حتى نرنا بالها
يقطع البحث ويتم ما ذكره في اكثر اخبار القسم الاول والثاني كلنا مخالفا لما ذكره وعاضد لهذا الاخبار وبذلك يظهر ان ما ذهبوا
اليه من هذا القول مما ادعوا عليه نراش عن عدم اعطاء الثامل حقه في الأدلة الواردة في المسئلة واما القول الثالث وهو القول بدفعه
فهو مع كونهم محمول الفائل محمول الدليل ولو ثبت هذا الجرح الذي ذكره لوجب طرحه في مقابل ما ذكرناه من الأدلة وهي اكثر عددا واهم
واظهر دلالة واما الرابع وهو دفع الضعف الى الاصناف والضعف الاخر يورع من فقر في ثمة او يدفن في توجيد بالنسبة الى حصة الاصناف
لما عرفت انفا واما بالنسبة الى حصة الجواب في جواب القول الاول والقول الثالث واما الخامس هو بعينه القول الرابع اد
ان يثبت الاميلاع دون الذين نجواب معلوم مما سبق واما السادس وهو كون الجميع الى الاصناف فكلما الضعف الذي هو حق الامام
من جرحه في حال حضوره متوقفا على الجرح عن مؤنه كان قيم لهم من ماله فوجب هذا عليه حال حضوره يقتضى وجوبه عليه حال غيبته فان
الواجب من الحقوق لا يسقط بغيره من عليه الحق فغيره او لا انه من الجائز اختصاص ذلك بحال الحضور لكون ذلك في مقابل الزيادة
عن مؤنه لتمامهم وهذا لا يجرى في حال الغيبة فقياس الغيبة على الحضور قياس مع الفاتى على ان يجب ذلك عليه مطلقا كما يدعون في
محل المنع للدلالة جرحه من الاخبار كما عرفت على التحليل والاسماء لا لا يصححهم من يزيد في حكمه سمع من عبد الملك ورد الصادق عليه
جميع ما جعل اليه من مال الجرح تحليله وثانيا ووردوا الرخصة من صاحب العصر محمد الله فزجته ابان الجرح للثقة حال الغيبة كما تقدم
واما حملنا على حقه جمعا بين الاخبار كما سلف بيانه وبالجمل فانه لا وجه لهذا القول من حيث الدليل وان كان الاحتياط به واضح
السبيل واما السابع وهو كون الضعف الى الاصناف الثلثة والضعف الذي له عليه الجرح ايضا مع الاحكام ولا ينصرف الى الاصناف
ومع تعدد الاصيل لعدم حاجة الاصناف فيبلغ للثقة كما اخبر صاحب الوسيلة في كتابه فقيهته ان الواجب مع وجود الامام
والتكليف من الولد الى الولد والى وكيله هو اصيل الجميع الجرح اليه كما هو مقتضى الاخبار وكلام الاحكام واما مع غيبته فيجب حصة
الاصناف عليهم واما حصة من قبله فيكون الا باخرة فيداه من صاحبها كما تقدم واما مع وجوده وعلم القن من وان كان الفرض
نادرا لحيث ان المفهوم من الاخبار في شدة الثقة كانت له وكلاهما لقبض الخامس وغيرها في سائر البلدان وشدة الثقة كانت
في زمن الظاهر وكان السبيل في وقف من انكره وقال بالوقف انما هو الاموال التي كانت بايديهم بما يقبضونه من الناس فالحكم
لا يخرج من توقف وصرفها الى الاصناف كما ذكر في هذه الصوق لا دليل عليه في ظاهر كلامه جرح الاخبار الباصرة على تعدد الاصيل وعدم
حاجة الاصناف مع تلك قدره فان الاباخرة من الصادق في الباخرة وعلى عليه السلام في حال وجودهم وامكان الاصيل اليهم وبالجمل
فاذا ذكرنا من جرح الاخبار عليه لا يخرج من مقتضى ظاهر كلامه واضح ما شرحناه انفا واما الثامن وهو انه ذهب الى الحديث الحاشية من ايضا

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

حسبنا أن صنف من قول حقه وظاهر أن ذلك نعم من حال الخصم والفتنة حيث قال في كتاب الوافي بعد نقل جملته لكتاب المسئلة المروية في
الكتاب لا ريب والذى يظهر من مجموع أخبار الواردة في ذلك أن تحليلهم يعم المناجح وفيها من الأموال والآثار مخصص بحسبهم من أصل السهام
الثلاثة كما في حديثي أخرق أن الله جعل لنا أهل البيت سبباً ما تشددون سهام اليتامى والمساكين وابن السبيل فانها لغيرهم وإن كان لهم النصيب
فيها في زمان حضورهم بان يضعوها في شاة أو كيف شاؤا كما كانوا يصرفون في حصة أنفسهم لأن جميع الأموال في الحقيقة لهم وإنما
عياهم وكان الواجب على شيعتهم في زمن حضورهم أن يحلوا كل الجهر إليهم ليضعوه في شاة أو كيف شاؤوا لأن من لم يفعل ذلك في محل بعد أن ساء وقيل
ذلك يحمل التشديد على أن التشديد مخصص بغير الشبهة وهذا الظاهر من الأخبار وأما في مثل هذا الزمان حيث لا يمكن الوصول إليهم فنسقط
حسبنا أن التشديد في ذلك مخصصاً عنهم أساساً دون السهام الباقية لوجود مستحقها ومن صرفنا كل ج إلى الأصناف فدل الحن والحنطة على العلم بذلك
أنهم في وقت قريب مما أخرناه أما في حال الغيبة فهو عين ما ذكرناه من وجوب صرف الضعفاء إلى الأصناف بالتحقق من الأدلة إنما على ذلك
شبه لا يصلح فيه غير وفعل عن التوقيع الوارد من صاحب المحرر تجليله للشيعة من الغيبة وقوله لعدم اطلاعهم عليه حيث أنه ليس
من أخبار الكناز ريقاً التي تصدق بحسبها وأما لطلال الحضور فظاهر تخصيص التحليل بما ورد من أخبار التحليل بحسبهم دون حصة الأصناف
وهو جليل لأن ظاهره أن ذلك علم صانع جميع الأئمة كما يؤيد به خبر الأخبار والتشديد على الأصناف بغير الشبهة وهذا هو موضع الخلاف
بيننا وبينهم لما أضحى سابقاً من أخبار القسم الثاني وجملته من أخبار القسم الأول أيضاً لأن قبل الحل على ذلك بل هي ما بين يديهم وظاهره من
التحليل وجوباً يقال لهم كحديثي علي بن محمد بن أبي حمزة إبراهيم بن هاشم ودوايل الطبري وعبدان كتاب الفقه الرضوي ويصنفها من
رواياتنا القسم الأول أيضاً ورواية محمد بن علي بن شجاع ودوايل الطبري وعبدان إبراهيم بن هاشم وغير الشبهة من الأخبار
فلا يخفى بعد بل فساروه مع الأغراض عن ذلك فانه لا يتم في أخبار الباقية وبالجمل فالظاهر كحسبنا سابقاً اختصاص التحليل من حصل
من التحليل حسب ما يقع من حضورهم دون غيرهم من باقي الأئمة غير يعلمنا في قوله أيضاً أن من لم يحل ذلك إليهم كان في محل أن ساء على محل
التشديد في أخبار الجهر على ما ذكره وكيف يكون مع قول أبي جعفر في حديثي إبراهيم بن هاشم والله ليس شئتم الله يوم القيمة عن ذلك كما
حيثنا في أحد روايتي الطبري بعد التوقيع والتقرير العظيم لا يحمل أحد منكم في محل قريب منها بحسبهم على بن محمد بن أبي جعفر وأما الثاني
وهو صحت الأصناف عليهم وقمة حصة أموالهم من جهة الفقر والصلح والعدل فهو موافق لما أخرناه لأن التخصيص
من ذكر لا دليل عليه وإن كان أولى منه غير على السادة المسحوقين وأما العاشر وهو تخصيص التحليل بحسب الأدب كما ندره من حقه
بأن الأصناف كما ذهب إليه المحقق الشيخ حسن في المنتقى فبيعه مع الأغراض النظر عن المناقشة في دلالة الروايات التي أشار إليها على اختصاص
الأدب بربان نسبة الحن كلاً منها إلى نفسه باعتبار ما الكثير لضمه ولا يبره على الضعفاء إلا أن ذلك مردود أولاً بصريح رواية مع
والاحتمال الذي في رواية الحكم بن علي الأستدلال الذي قد حمله الأئمة من الأخبار مع أنه ليس من الأدب بالمعنى الذي ذكره في كتابنا
بحسبهم على بن محمد بن أبي جعفر ولا وكيله ولو قيل مع كون ظاهر سياقهما أن ذلك من حن الأدب كما كان حن الأدب على من
خلق كيف يأمر بنقله إليه وإلى وكيله ويذكر في أول الجزاء مواليه قطرة في أم الحنس وانه إذا كان يلزمهم بما وضع عنهم في ذلك العام فأن
جميع هذا مما ينك التحليل بالجمل فالظاهر أنها موافقة من أن الحن مطهر وإن كان مشكوكاً بينهم وبين الأصناف لأنهم الأصناف فيه
بل في غيره كيف شاؤا وأما الأول فغيره عليهم لأن الأرض وما خرج منها لهم كما هو من أخبار القسم الرابع وأنه يحل لمن خلق وغيرهم على من
لم يخلق وأنه يوجب الرجوع فيه في كل وقت إلى إمام ذلك الوقت وهذا ما اعتضده بندهاب بعض قدمائنا لا التسليم وتشييعه على المناويز
بر هذا القول بأنه ناشئ عن قلة الفهم عن أخبارهم ما بيننا والفتنة عيسى النظر فيها فغير أن ذلك القائل الذي نقل عن من القراء كما هو من
عبدان الشيخ الميند في المفتحة والفتح الطوسي في النهاية إنما أراد سقوط الحن مطهر من أي نوع كان الأدب وغيره وهو لا يقول به وإنما يخص
التحليل بحسب الأدب خاصة فكيف يحكم بحسب القول المذكور ويشيخ على من دعه مع ما عرف من كلام الشيخين المذكورين في مثل هذا الخلاف
بين القدماء في هذه المسئلة وأما الحادي عشر وهو عدم التحليل بالكلية كما ذهب إليه بن الجليل فهو ما لا يلتفت إليه ولا يبره عليه أما
أولاً فلا أن التحليل ثابت بيقين لا يداخله الظن ولا التمايز وإنما الكلام في عموم من جهة المحلل كبر اللام والمحلل بفتحها أو خصوصية
في أحد ما علمنا سبق من التفصيل في الأقوال والأخبار ولما تأنيفاً في كلامه في مقدمتنا من عبارات لا تخفى من سؤاله في حق الإمام عيسى
حيث أنه نسب إلى التصرف في الأئمة في النصرة والبيعة والسير بالحقرة أن يحل كلامه على علم بثبوت أخبار التحليل عنده وهو بعيد
فايز البعد للمعرفة من شهرتها واستفاضتها قال المحقق في الاعتبار بعد نقل محصل كلامه وقوله ما قال أن هذا ليس بشيء لأن الإمام لا يحل
الأصناف لأن له الأولانية في تحليله ولو لم يكن ذلك اقتصر التحليل على زمانه ولم يبق بالردام وأما في التأمل تلك قد عرفت من أخبار القسم
الرابع أن الأرض وما فيها لهم فأي مانع من التحليل فيما اقتضت المصلحة يومئذ تحليله ولو نوقش في ذلك الأخبار بأنه لا يبره في مثلها الناس
على ما في إيمانهم من التمسك بما نقل ويحل لا والنوارث والنصرون بجميع أنواع النصرة فإن الله المنصرف في غير ذلك فاصب حقوق
للعباد وهذا ما عليه الاتفاق كتاباً وصلة وأجاء وهو ما يدا في تلك الأخبار قلنا لا ريباً في جميع هذه الأشياء المذكورة ملك لله
عز وجل فأنتم ملكا العبادة على الوجه المذكور فلو أراد الله سبحانه أن ينصرف فيها بما يملكه من رضاها لكانت أن ذلك لا يوجب عزاً على غيره
ظالم جوداً فانه هو المالك الحقيقي والمالك الآخر مجازي فله النصرة في الأموال من أصحابها كيف شاؤوا وأرادوا هكذا فقل بالتعب
إليهم فإن الله عز وجل لا يملك الأرض وفيها أن يملكها بانيه من واصلها بعد كما روت عليه تلك الأخبار وهم في مالوا شيعة من خبر

وذكر المحسن في من الغيبة

١٨

وكان الغيبة بالظلم والنسب كيف شأوا وادوا وجرت اليك الناس على الأكل على الوجوه المذكورة ولو تصدقوا في شيء من ذلك لم يخلوا من ملكهم لم يميز ذلك على غيره اغترابا عليهم لأن الأصل لهم عين ما عرفت بالنسب اليه عز وجل ولما الخالفون لهم فمصرفهم محرم والعقاب عليه ثابت والاختصاص من في القيمة قايمة فلا اشكال بحمد الله في هذا الجمل فلما الثاني عشر هو ما ذهب اليه شيخنا المحل في عصر الله مرقوم من معنى التحليل على النسب في مال المحسن قبل الخرابه مع ضمان المحسن في الذمة وانه لا يخلو من المحسن فيجب عليه وأي عيب قد رتب كلامه ولا في بعض المحل في النسب اليه على كتب الأخبار فحصل في العجب من ذلك ولم انبهر ان يقول بمثل هذه المقالة البعيدة عن الأخبار حتى دأبت كلامه في كتابنا من المصادق موافقا لما وجدنا في كتابنا انا اسقوا ولما وقعنا عليه من كلامه ثم اذ كونا فيه قال في حاشيته له على كتابنا الاستصحاب في قول الشيخ هناك بعد نقل رواية محمد بن زيد الطبري المنقولة من المعبر في الجمع بين هذه الروايات عازها لشيخنا اما لفظه وما ركب كلامه ان الاختصاص في صرف المال في المناكح قبل الخرابه المحسن من الذي سقطوا المحسن في الأموال ولما الفائق على الوطى وطبعا الولادة مع استقرار المال في الذمة لان يؤدوا المحسن بالجلية نقول بضمير الاختصاص مقتضاها في باب المناكح محل انتفاع البضع في الذمة المستبنة من دون اخراج حق الامام من المحسن في باب الساكن من انشا السكنى في باب المناكح جواز تصرفات التجار انتمى وقال قدس سره في حاشيته له على الثاني عشر قوله في رواية سالم بن مكرم المنقولة ليس لغيره ان يبيع الطير وما صورته يعني ليس لغيره ان يبيع التحليل الفروج عن طريق الشرع بل انما يملك التحليل بغيره في مال المناكح والمساكن من قبل تجنيس جنكوبه وما فيه المحسن لا يجسه ويشترى منه خادما يملكها او يملك من حلالا لا مرة تيز وجها او يصيب ميراثا اهلها من التجار او عطية يعطاها فيصرف ذلك في مناكحه او ما كانه ولم يكن يجهل فقال في هذا اي هذا التصرف من قبل تجنيس المال شيئا حلالا لا تطيب لادهم والمحسن فيهم حين يودع ولهم فيها الاحلال سقوط المحسن عنهم وبراءة ذمتهم كما هو المستبين انتمى وقال في كتابنا اذ المصادف لاختصاصه ولما استحق المحسن في المشهور وان فيهم كل مستحق كما هو ظاهر في مثلث منها للأمام وتلك منها الاوصاف الثلاثة والظاهر من الاوصاف المستقر ان جميع المحسن في زمان وجود الامام لا يصلون له وهو يخلد بغيره لنفسه والنصف الاخر يقره في الاوصاف الثلاثة بقدر كفايتهم في عامهم وان حصل شيء اخر وان يعودوا ثم لهم من نصيبه واما في زمان الغيبة فان كل من حصل حصته السادة تدفع الى العالم العادل ليصرفه في الاوصاف واما النصيب الاخر الذي هو حصته كما عرفت فمقتضاها في زمان الغيبة والمشهور فيها الى العالم العادل ليوصلها الى السادة على سبيل التمثيل فان زاد شيء فحظه عندك وبعده بوجه الى عالم اخر فان وجد سيدا محليا فله اليه والا فحفظ الى ان يصل الى الامام ثم الا ان لغيره في هذا الزمان ما يصلح لكثرة السادة المستحقين وقلة المحسنين في زمانهم جميع في زمن الغيبة الا انهم حصل حصته من المحسن في الشيعة وهذا القول لا يخلو لعدم وجود رواية صحيحة عنه بل في بعض النسخ الواردة بخلاف ذلك لان في زمان الغيبة الصغر وهي نيف وسبعمائة كان السقاء الاربعة المشهورة يقبضون حصته بل جميع المحسن من الشيعة ويصرفون في الاوصاف التي امر بها الله والظاهر ان مثل هذا الزمان يكون الحكم اجمالا لا التاييد العام وهم العلماء الربانيون والمحدثون المخلصون لعلومهم فينبغي ان يقبضوا ويصرفوها على السادة الذين هم عياله ثم الحال تباهي بذلك على عاقل السادة واكرامهم وسد فقرهم ولا يباين في مثل هذه الاوصاف الى ان قال واكثر العلماء قد صرحوا بان صاحب المحسن لو قتل دفع حصته للسادة لم يتردد في ذلك بل يجب عليه وفيما الى العالم العادل وطلب الى هذا الحكم جازي جميع المحسن انتمى اقول في لا يخفى عليك بعد الاطراف بما اسلفنا من الاخبار والتأمل في معانيها والمطالع فيها ذكرنا من الابواب المشددة لما بيننا في كل ام شئنا المذكور من الضعف والقصور اما أولا فان حصته غير من زيد قد صرححت برد المحسن في كل عام فيسمع من عبد الملك التحليل به ومثل الطوارى جازي روايات القسم الثالث فان جلت منها كالصريح في التحليل فحصل المحسن وحصته منهم لا يغير بها شك ولا يغيره ولهذا ات اصحابنا كل متقدم فيهم ومثلهم فيهم الا ان السادة النادر قد انفقوا على التحليل بالمعنى الذي تدعيه لما عرفت من هذه الاخبار ولما اختلفوا في امر كما عرفت مما اسلفنا في عموم القليل وتخصيصه بالمناكح او مع الحاق المساكن والمناكح وكذا اختلفوا في عموم النسبة الى جميع ما فيه المحسن او التخصيص ببعضها وكذا اختلفوا في دوام القليل وتخصيصه بما لا وجود لهم ثم فصل التحليل عما لا اشكال فيه عندهم ومن الظاهرات هذه الاختلافات انما ترتبت على التحليل بالمعنى الذي تدعيه لا يمكن جواز التصرف قبل اخراج المحسن كما فسره الاخبار ولما قلنا فان ما ذكره في كتابنا من المصادق ان الظاهر من الاحاديث المستقرة لم يرد الا في مسائل احمد بن محمد وهو عن جازي بن عيسى في حصته هذه الروايات واكثرها انما روت بعد الوصول اليه على التحليل كما عرفت من روايات القسم الثالث وهي اكثر عددا واصح سندا واصح لانه واما ما ذكره في رد القول بتحليل حصته في رد القول في زمان الغيبة من انه لم يرد عنه ما يدل على التحليل مردودا بامتناعه من التوقيع الذي رواه الصدوق كما قلنا في القسم الثالث فانه صحيح صريح في التحليل ولما استدل البيهقي في السفر في زمن الغيبة الصغر بنوعيتاس مع الفارق فان مراد اصحابنا بزمان الغيبة الكبرى التي لا يمكن الوصول اليه فيها بالكلية لا ما فوقه من الغيبة الصغر فان هذا انما هو من قبل الحضور وعدم التمكن من الوصول اليه بغير الامام الذي يكون في حيز الظلمة كالامام الخاتم مدته كونه في حيز الرشيد بل هذا المذهب في الحضور التمكن من استلام الامام من غير كل ساقطة وان كان بواسطة بخلاف الظاهر وبالجمله فان ما ذكره ليس في محل البحث وشيئا ولما قلنا فان ما اخذنا من دفع المحسن كمالا وحصته الى الناب العالم في حال الغيبة مع اذنا من المناقشة فيها رقام من عدم التحليل لا يخرج عنك من نظر وان كان قد سبغ في القول بذلك جلت من الاصحاب بالنسبة الى حصته الامام قلنا نفى له على دليل ضاير ما ليس من الاخبار نيابة بالنسبة الى النافع اليه والاصل بحكمه وفناؤه ولما دفع الاموال اليه فلم اقتضه على دليل لا هو ولا لخصوصا في سائر التواب الذين يملكونهم في حال وجودهم لذلك ولا هو اعلم منهم لا دليل قايمة في ما ذكرنا مع انقلوب عن شيخنا المفيد فلا ضرورة في المسائل التي ترجيح قال اذ فضل امام الحق وصل الى الدنيا ما يجب فيه المحسن فيلجج الى بيتا في المحل وما اتيهم وابنا وسبيلهم وطريقا فسطا الى طلبهم بعد ذلك بجموع من صلاتهم ولجج الرواية عن ائمة الهدى في ما يتحقق من المحسن في هذا الوقت على فقر اهلهم واتباعهم وسبيلهم

خلفه

هذه مع في كل من انهم من المناشاة لافروا بجلالة فان كل امر قد سرت في هذا المقام من بعد البعيد من مثل من الادلاء مذوى النصف في الاموال
 والما القولان لا خيل في الكلام منها معلوم مما سبق والله العالم بحقائق احكامه واوليائه الغائبون بمالم خلاصه وحواص
الفصل الثالث في الانفال جمع نفل بسكون الفاء وفتحها وهو الغنيمة والخبيرة كاذكر في القلموس وقال الا زهر النفل ما كان نيا زهر النفل
 سميت الغنيمة بذلك لان المسلمين ضلوا بها على سائر الامم الذين لم يحل لهم الغنائم وسميت صلوة التطوع نافلة لانها نية على الفرض وقال
 الله تعالى وهو كمال الحق ويعقوب نافلة اي نية على ما سأل في المرد بها شرعا ما يخص بالامام بالانفال من النية وانا اذكر اولا الاجزاء
 الواردة بذلك لم عطف الكلام على تفصيلها وبما فيها ومنها ما رواه في الحاشية في الصحيح عندي والحسن بابراهيم بن مالك على المشهور عن حفص بن
 الجري عن ابي عبد الله قال انفال ما لم يوجب عليه بجبل ولا كتاب او قوم صو كحوا او قوم اعطوا بايديهم وكل ارض خربة ويطون الاودية
 فهو لرسول الله صلى الله عليه واله وهو الامام من بعد يصف حيث يشاء وما رواه في الصحيح والحسن عن معاوية بن وهب قال قلت لابي
 عبد الله ع السرية يبعثها الامام فيصيبون غنائم فكيف تقسم قال ان تاتوا على ما مع امير امر الامام فخرج منها الخمس لله وللرسول
 ولجميع بني امية لغيره لغيره قالوا فلو اكلوا اهلها المشركين كان كما غنوا الامام ع يجعل حيث شاء وما رواه في الصحيح والحسن عن جابر بن
 عتيبي عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله الصالح في الحديث المتقدم ذكره وللامام ع صفوا لما لان ياخذ من هذه الاموال صفوها الجارية القادر
 والدابة الفارقة والثوب والمائع مما يجب ويشتهى فذلك له قبل القسمة وقبل اخراج الخمس الى ان قال وله بعد الخمس الانفال والانفال
 كل ارض خربة قد اباد اهلها وكل ارض اخرى يوجب عليها بجبل ولا كتاب ولكن صا كحوا صا او اعطوا بايديهم على غير ذلك ولا روس الجبال ويطون
 الاودية والامام وكل ارض ميتة لا تربطها ولا حوا في الملو ما كان بايديهم من غير جبر الغصب لان الغصب كله مردود وهو وارث من
 لا وارث له يعول من الاحياء له صا رواه الشيخ في الصحيح عن داود بن فرقد قال قال ابي عبد الله ع فطابع الملوكلها الامام وليس للناس فيها
 شيء وما رواه محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله ع يقول وسئل عن الانفال فقال كل قرية يملكها اهلها او يجاون غنائم هي نفل الله عز وجل
 نصفها يتقسم بين الاما شى منها الرسول الله صلى الله عليه واله فاما كان لرسول الله ع فبقوله الامام ع ورواها العياشي في تفسيره عن جابر بن
 عبد الله ع مثله قوله ما تقسم هذه الخبز من كون النصف حقيقتهم بين الناس لعل خراج يخرج النقيض ان اذ الامام يقسمه تقضيا لا
 فالاخبار على اهل دين الجزيه تنفقه على اهلهم يفعل بما يحب وما رواه الكليني في الصحيح والحسن عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع انه
 سهر يقول ان الانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هرا فتردم او قوم صو كحوا واعطوا بايديهم وما كان من ارض خربة او يطون الاودية
 فهذا كله من النفي والانفال لله وللرسول فاما كان لله فهو للرسول يصف حيث يحب وما رواه الصدوق في الغيبة عن ابان بن تغلب
 عن ابي عبد الله ع في الرجل يوث ولا وارث له ولا مولى له فقال هو من اهل هذه الاية يسئلونك عن الانفال فما رواه الشيخ عن العباس
 الوتران من رجل سماه عن ابي عبد الله ع قال اذا غزوا قوم غير ذن الامام غنموا وكاننا الغنيمة كلها للامام عليه السلام واذا غزوا
 باذن الامام غنموا كان للامام ع الخمس وما رواه الشيخ في الموثق عن سماع بن مهران قال سالت عن الانفال قال كل ارض خربة او يثي يكون
 له للملوكلها الامام ع ليس للناس فيه سهم قال ومنها البحر لم يوجب عليها بجبل ولا كتاب وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن
 مسلم عن ابي جعفر ع قال سمعت يقول النبي والانفال ما كان من ارض لم يكن فيها هرا فتردم او قوم صو كحوا واعطوا بايديهم وما كان
 من ارض خربة او يطون الاودية فهو كله من النبي فهذا الله ورسوله فاما كان لله فهو لرسول يصف حيث يشاء وهو الامام بعد الرسول وقول
 وما افاء الله على رسوله منهم فاما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب قال لا تروى هو هذا وما قوله فاما افاء الله على رسوله من اهل القسمة فهذا
 بمنزلة ما ختم كان يقول ذلك ولا يكره لنا فيمنعهم سيمهم الرسول وسيمهم القريب ثم شرعا الناس فيما بقي وما رواه الثقة الجليل
 علي بن ابراهيم في تفسيره في الموثق عن اسحق بن عمار قال سالت ابا عبد الله ع عن الانفال فقال هي القسمة التي قد خربت واجل اهلها فتر
 لله وللرسول وما كان للملوكلها الامام ع وما كان من ارض خربة لم يوجب عليه بجبل ولا كتاب وكل ارض لا تربط لها والمعادن
 منها ومن مات وليس له مولى فالمن الانفال وما رواه العياشي في تفسيره عن داود بن فرقد عن ابي عبد الله ع حديث قال قلت صا الانفال قال
 بطون الاودية وروس الجبال والامام ع والمعادن وكل ارض لم يوجب عليها بجبل ولا كتاب وكل ارض ميتة قد جلا اهلها وقطاع الملوكلها
 وما رواه في الغيبة عن ابي جعفر ع قال لنا الانفال قلت وما الانفال قال منها المعادن والامام ع وكل ارض لا تربط لها وكل ارض
 بار اهلها فتمولنا الى غير ذلك من الاخبار الكثيرة اذا عرفت ذلك فاعلم ان اصحاب موى الله قد عدا الانفال وحصرها في جمل افراد احوالها
 الارض التي في تلك من غير ان سوا تجلي اهلها بمعنى انهم خرجوا منها وتركوها للمسلمين وسلموها لطلوعا بمعنى انهم مكثوا المسلمين منها مع بقائهم
 فيها ولا يتجاهلوا لغير ما تقدم في صحيح محمد بن مسلم او حسنة وكذا في صحيح حفص بن الجري او حسنة وكذا في صحيح حماد بن عيسى ورواية
 محمد بن مسلم وهو وثقة وغيرهما ما ذكرناه وما نذكره وفيما فيها الملوكلها ملكتم باا اهلها ولم يجر عليها ملك قالوا والمرد بالملوك عدا
 ينفع به لطلوعا اما لا ينفع الما عنده او لا يستلزم الما عليه ولا يستلزم الما ونحو ذلك من موانع الاستفاد ظاهرا فبقيدهم باجمل
 اهلها او عدا جريان الملك عليها ان لو كان لاهلها لا معروفت لم تكن كذلك ويشكل ذلك بما تقدم في صحيحه في جلاله الكابل المتقدم في القسم
 الرابع من اخبار الحسن وقوله ع فيها بعد ان ذكر ان الارض كلها لهم عليهم احياء ارضها من المسلمين فليسموها وليؤدوا خراجها الى الامام من
 اهل بيتي ولما اكل منها فان تركها واخرها واخذها راجل من المسلمين من بعد فسموها واجباها فهو الحق بها من الذي تركها يؤدى
 خراجها الى الامام من اهل بيتي ولما اكل منها الجرة فان ظاهرها ترى ان ارضها ارض الا ول عنها ودفع يدك عنها ولا سيما اذا اخرها فانها

فتقود الى ما كانت عليه من الرجوع الى الامام قال لا يقول في الانفال فنجوز التصرف فيها لكل من احياها وبند لنا بغير حرج من الاحتساب كما سألنا
 الشافعية بقوله كتابا حيا وموت وكيف كان فقد تقدم في الاخبار ما يدل على هذا الخبر انما الرواية الاولى والرواية الثانية ومنها التفسير
 بما لا يهلكنا ويمكن حمله على اذ لم يكن لها بالارث والشرع وانما ذلك لا بالاحياء لما ذكرناه من الصحيح المنقول من الرواية السابقة والماتين
 والحادية عشرة وقد عرفت انما بالارض التي لا ريب لها والثانية عشرة وثالثها رؤس الجبال وما يكون بها وكذا بطون الأودية والاهام والآد
 الشجر المسقط والجمع اجم مثل قصبة وقصب والاهام جمع الجمع كذا ذكر في كتاب المصباح المنير والاطلاق للتصريح وكلام اكثر الاحتساب
 يقتضي اختصاصا بهذه الأنواع الثلاثة من ارض كانت ومنع ابن ادریس من اختصاصه بذلك على الإطلاق بل قد قيل باليكون
 في موات الارض والارضين المملوكة للامام وقد استعمل في البيان بانه يقتضي الاطلاق في عدم الغاية في ذكر اختصاصه بهذا
 النوعين قال في المدارك بعد نقل كلام الشهيد المذكور وهو جيد لو كانا لاجزاء المنفعة لا اختصاصا بذلك على الإطلاق وصاحب
 الاثبات هذا الحكم لكنه ما ضعفه السند فيجوز لصير الى ما ذكر ابن ادریس فصار الخلاف الاصل على موضع الوفاق انتهى وقال
 المحقق في المختار في الشرح رؤس الجبال والاهام من الانفال وقيل المراد به ما كان في الارض المختصة به من كل ما في الارض والاهام
 مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال في رؤس الجبال ويطون الأودية والاهام والواو ضعيفا انتهى وظاهر الميل
 الى قول ابن ادریس قول من الاجزاء المشتملة على هذه الثلاثة زيادة على رواية الحسن بن راشد التي ذكرها مرفوعة عن حماد بن عيسى الطويلته
 المذكورة فيما قلناه من الاخبار ومنها ما اشتمل على رؤس الجبال ويطون الأودية وهو سائر الجبلين محمد بن عيسى مما لم يذكر من هذا القول في
 ويطون الأودية ورؤس الجبال والموات كلها له الخبر وما رواه شيخنا المفيد في المنفعة عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام قال
 وسألته عن الانفال فقال كل ارض حرة او شئ كان يكون للملك ويطون الأودية ورؤس الجبال وقال ابو جعفر عليه السلام في الارض والاهام
 فكل ذلك للامام ما لم يصادف في رواية داود بن فرقد المروزي في تفسير العياشي عن الثلاثة المذكورة في رواية الثانية عند المعاد
 والاهام وقد تقدم في صحيحه في صحيحه محمد بن مسلم وموثقته ويطون الأودية وبذلك يظهر لك ضعف ما صارا اليه في المدارك
 ومثله صاحب المختار وانما غير معتد لا معتبر **والاعمال** اصناف في ملك الجرب وقطايح مالم تكن مخصصة من مسلم او مضافا الى المراء
 بالقطايح الارض التي تحتبس به والاصول في المصطفين من الاموال فينخص به ويرجع الجمع الى ان كل ما يخص به سلطان دار الجرب مما
 لا ينفل ولا يحول وما ينفل فهو للامام كما كان للنبی ص وبذلك عليه ما تقدم في مرفوعة حماد بن عيسى وصحيحه داود بن فرقد وهو وثق
 سائر من كان هو ثقة اسحق بن حماد بن ابي عبد الله بن ابراهيم وكذا في رواية العياشي الاولى **فما هي** ما يصطفيه من الغنمة بمعنى ان له
 ان يصطفيه من الغنمة قبل المقتمة ما يريد من فوسا وجوابا لرواية ونحو ذلك والروايات بمتكاثرة منها ما تقدم في مرفوعة حماد بن عيسى
 ومنها صحيحه عن عبد الله بن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا اناه الغنم اخذ صنفه وكان ذلك له الى ان قال في اخر
 الرواية وكذلك الامام عليه السلام ياخذ كما ياخذ رسول الله صلى الله عليه واله ورواية لا يصغر عن عبد الله عليه السلام قال سألته عن صنفه الى ان قال في اخر
 ياخذ الجارية الرقبة والركب الفارس والسيف الفاطم والدفع قبل ان يقيم الغنمة هذا صنفه الى ان قال في اخر **الصبا** قال ابو عبد الله
 ع نحن قوم فرض الله علينا الانفال ولنا صنفه الى ان قال في اخر **الحديث** والظاهر ان عطف صنفه الى الانفال من قبيل عطف الخاص على العام
 فنبهنا على مزيد اختصاصه بهم ثم رد اعطى العامة حيث اتم يقولون با اختصاص ذلك بالنبوة وسقوطه بعد **وسا** سها
 غنمة من غنم بغير ذكر ذلك في الشرح والمرفوع ابن ادریس وغيرهم وادعى عليه ابن ادریس الاجماع وقد داه المحقق في المختار في الشرح
 الماتين في تيسر مع هذا الدعوى مع ان كان محمدا واحدا فيصير لقوله بل يكون اجماع الامامية وذلك مرتكب فاجل هو يقول ان الدعوى
 انما يكون حجة اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا يكون علمه حجة على من لم يعلم وظاهر في النافع التوقف
 حيث ذكر الحكم المذكور ثم قال في الرواية مرفوعة وفي الشرايع وافق المشهور وقوى العلامة في المنتهى مناولة الغنم بغير اذن الامام ع
 لما ينفذ باذن في المدارك بعد نقل ذلك عنه وهو جيد لاطلاق الآية الشريفة وخصوص حسنة الحلبي عن ابي عبد الله ع في الرجل من احياها
 يكون في اوائهم يكون معه فيصيب غنمة قال يؤتى منها ويطلب ما انتهى واية بعضهم ايضا بقول ابي جعفر ع في حجة على بن مهزيار الطويل
 المنقلة في حجة حسن الاربع في هذا وما يجب فيه الجس ومثل هذا يصطلم فيؤخذ ماله اقول والظاهر ان منشأ هذا الخلاف انما هو من حديث
 انهم لم ينفذوا على دليل هذا الحكم الامر سائر الناس المورثين المنقلبة وهي ضعيفة باصطلاحهم سيما مع ما مضى من اظاهر حسنة الحلبي المذكورة
 وانما حجة رواية قد تقدم في صحيحه وهو بن وهب وحسنة براهيم بن هاشم ما يدل على ما روت عليه رواية الورداني فلا تيم لم الطعن في
 دليل القول المشهور بضعف السند بناء على ان لا دليل عليه الا الرواية التي ذكرنا ما كما هو الحق وبه صرح جملته من محقق الاصل ابا
 حسنها الذي يعيد ويزايعنا في مرتبة الصحيح فانه لا راد من رواية علي بن ابراهيم فان عدو هذا في الحسن الا ان صاحب المدارك كلامه مضطرب
 فيه ولا عبرة به على ان هذا الطعن لا يقوم حجة على الشيخ وامثاله من المتقدمين الذين لا اثر لهذا الاصطلاح الذي هو الى الفسار اقرب منه
 ولا الصلاح عندهم بقى الخلاف فما ركت عليه حسنة الحلبي ويمكن حملها على تحليلة ع لذلك الرجل نحو حديثنا من الشيعة حقه من ذلك رد
 حق المنزلة بسببه وبين غيرهما التأييد بما في صحيحه على بن مهزيار الطويل فالظاهر ان بل الطام مران المراد بالجلد انما هو الخلف كما اشرنا اليه
 سابقا لا الخلف المشترك **وسا** لهما ميراث من الارث له قال في المنتهى ذهب علماءنا اجمعون ان يكون للامام اختصاصا بغيره الى بيتنا
 وما فيه الجمل هو كافر وبذلك على ذلك المتقدم من رواية ابان بن قنبل ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال من مات

ففضل فروى ثقة الاسلام في الكافي في الصحيح والحسن بابرهم عن زرارة عن ابي جعفر قال قال النبي الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والزكاة
والحج والصوم والامانة وهذا المصنف اجماعا على ذلك ومروى عن جميع قال سمعت ابا عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله في حديث
طويل الصيام حبة من النار وركي حفص بن غياث قال سمعت ابا عبد الله يقول ان شهر رمضان لم يفرض الله صيامه على احد من الامم
قبلنا فقلنا فقول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم قال انما فرض الله صيام شهر رمضان على الدنيا
دون الامم ففضل به هذه الامة وجعل صيامه فرضا على رسول الله صلى الله عليه وآله وعلى امته وركي في الفقيه عن ابي عبد الله عن رسول الله في الكافي
مسندا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من عبد من عبدي من صام يوما فادى الله اليه ما موسى فخلوهم الصائم عنك الطيب
من يريح المسك وركي في الفقيه عن ابي عبد الله قال للصائم فرحان فرحة عند الاطوار وفرحة عند لقاء ربه وركي في الفقيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله
قال قال الله الصوم لي انا اجازي عليه وركي في الكافي عن ابي عبد الله قال ان الله تبارك وتعالى يقول الصوم لي انا اجازي
عليه وركي في الصدوق في الفقيه عن الصادق قال انوم الصائم عبادة وعبادة نبيهم وعلمه متقبل ودعاؤه مستجاب وركي في الكافي مسندا في
الفقيه مسندا قال قال ابو عبد الله من صام الله يوما في شهر الحرام فاصاب به ظمأ وكل الله به الفمك يحسون وجهه ويظهر منه حتى اذا افطر قال
الله تعالى ما اطيب محل وروحك ملكتي اسمي واني قد غفرت له وركي في الفقيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من صائم يحضر قوه
يطعمون الا سبحت له اعضاؤه وكان صلواتي عليه وكان صلواتي عليه استغفارا لا غير ذلك من الاجابات التي يصنع عن ذكرها المقام
الاربعون قد اوردنا سؤالا شهورا على حديثي الكافي والفقيه المتقدمين للحديث القدسي وقوله عز وجل الصوم لي
وانا اجازي عليه بان كل الاعمال الصالحة لله فاجر تخصيص ان الله تبارك وتعالى واجبت بوجود الاول اذ اخضر بترك السموات والملاذ
في الفرج والبطون والامر عظيم يوجب للنسب وعورض بالجهاد فان فيه ترك الحيق فضلا عن السموات وبالحج فان فيه الاحرام
مخطوطة كثيرة الثانية ان الصوم يوجب صفاء العقل والفكر بواسطة ضعف القوى الشهوانية بسبب الجوع ولذلك قال عليه السلام
الحكمة جوفاء طعما وصفاء العقل يوجبان حصول المعارف الربانية التي اشرف احوال النفس الانسانية وروى ان سائر العبادات اذا
واظب عليها المخلصا وركب ذلك خصوصاً الجهاد قال الله عز وجل والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا ابتلناهم سبلنا وقال الله نعم اتقوا الله وامنوا بربوكم
نؤتيكم كفاين من رحمة ويحكم لكم نورا تشون به الثالثة الصوم امر خفي لا يمكن الاطلاع عليه فلذلك شرف بخلاف الصلوة والحج
والجهاد وغيرهما من الاعمال وعورض بان الايمان والاخلاص والاحسان والقلوب حفية مع ان الحديث متناوِلها ويمكن وصفه بتخصيص
الاعمال باضال الجوارح لا نرا المتبادر من اللفظ قال بعض المحققين هناك كل واحد من هذه الاجوبة ما خولها ذكر فلم لا يكون مجموعها
هو الفارق وان تلك الامور لا تجتمع في غير الصوم وهو جيد الخامسة في علم فرض الصوم ترك الصدوق في الصحيح عن هشام
بن الحكم انه سأل ابا عبد الله عن علم الصيام فقال انما فرض الله الصيام ليستوي الغني والفقير وبذلك ان الغني لم يكن ليحد من الجوع
فيهم الفقير لان الغني كلما اذ شئنا قدر عليه فاكلا والله ان لي سويين حلقة وان يديق الغني من الجوع وان لم يرق على الضعيف ويوم
الجميع ودواء في كتاب العلل عن هشام بن الحكم واذتم سالت ابا الحسن فاجابني بمثل جواب ابيه وباسناده عن صفوان بن يحيى عن موسى
بن مهران عن الصادق قال لكل شيء ركوة وزكوة الاجسام الصيام وباسناده عن محمد بن سنان عن ابي الحسن الرضا ع في كتابه
اليمن جواب مسائل علم الصوم فخران من الجوع والعطش ليكون ذليلا مسكيناً ما جوداً صابراً ويكون ذلك ذليلاً على شدة اللذات
مع عافية من الانكسار من السموات والعظا في العاجل ذليلاً على الاجل ليحلم شدة مبلغة ذلك من اهل الفقر والمسكنة في الدنيا
والاخرق وباسناده عن حمزة بن محمد انه كتب الى ابي محمد لم فرض الله الصوم فورد في جوابي لجد الغني من الجوع فيمن على الفقير مفضل
الجوع فيضو على الفقير وركي في الفقيه عن الحسن بن علي بن ابي طالب قال جاء نفر من اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وآله فسأله اعلمهم عن
مكان فيما سألوه قال له لا شيء فرض الله عز وجل الصوم على امتك بالمتناوِلين يوماً وفرض على الامم اكثر من ذلك فقال النبي صلى
الله عليه وآله ان آدم لما اكل من الشجرة بقى في بطنه ثلثين يوماً وفرض الله عليه ثلثين يوماً الجوع والعطش الذي اكلوا من اللب
تفضل من الله عليهم وكذلك كان على آدم فرض الله ذلك على امتي ثم تلا هذه الآية كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم
لعلكم تتقون اياماً معدودات قالت اليهود صدقت يا محمد فما جاء من صام مما قال النبي صلى الله عليه وآله من المؤمنين يؤمنون
شهر رمضان حساباً الا واجباً الله له سبع حصا في كل يوم من الحرام في حصة والثانية يقرب من رحمة الله والثالثة قد كثر
خليفة ابيه آدم والراجم يهون الله عليه سكران الموت والخامسة امان من الجوع والعطش يوم القيمة والسادسة يعطيه
ابن ائمة من النار والسابعة يطعم الله من طيبات الجنة قال صدقت يا محمد السادسة في اداب الصائم وركي في الكافي عن الحسن
بن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال اذا صمت فليصم سمعك وبصرك وشعرك وجلدك وعقد اشياء غير هذا وقال لا يكون يوم
صومك كيوم فطرته وعن جراح المدائني عن ابي عبد الله قال ان الصيام ليس من الطعام والشراب وحده ثم قال قال التميمي ان يترك
للرجل صوما اي صمتا فاذا صمت فاحفظوا السنتكم وعضوا ابصاركم ولا تذكروا ولا تنزهوا ولا تأسدوا قال فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله
والامرة ستب جاريتما وهي صائمة فذكر رسول الله صلى الله عليه وآله في الطعام فقال لما كل ففاننا لا صائمة فقال كيف تكونين
صائمة وقد سببت جاريتم ان الصوم ليس من الطعام والشراب قالوا فاني ابو عبد الله ع اذا صمت فليصم سمعك وبصرك ومن
الحرام والنبي ع وديم المرأة فاني الحارم وليكن ثليلك وقال للصائم ولا يجعد يوم صومك كيوم فطرته وعن جابر عن ابي عبد الله ع

والصيام من اجابة الله تعالى في قوله تعالى ومن اجل ذلك فليصم سمعك وبصرك وشعرك وجلدك وعقد اشياء غير هذا وقال لا يكون يوم صومك كيوم فطرته وعن جابر عن ابي عبد الله ع

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجابر بن عبد الله الأضيبي جابر هذا شهر رمضان من صام به من رمضان وقام ورده من ليله و عطف بطنه وفرج
وكف لسانه خرج من ذنوبه كخرج من الشهر فقال جابر يا رسول الله ما أحسن هذا الحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجابر ما أشد
هذه الشريطة وعن مسعود بن حنيفة عن أبي عبد الله ع عن أبيه عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وسلم قال الجابر ما أشد
اقصائهم سلام عليك لا أشمك كما تشموني إلا قال الرب بتأذنه تعالى استجار عبدك بالصوم من شر عبدك قد اجتر من النار وفي كتاب الفقه
الرضوي والعلامة رجلان الصوم حجاب ضرب الله عز وجل على الألسن والأبصار وسائر الجوارح حتى لا ينظر من النار ولا يسمع ولا يلمس
على كل جان خجفًا للصائم فمن ارتدى حجبها كان صائمًا ومن ترك شيئًا منها نفق من فضله صوم يجب ما ترك منها **السابع** قلنا خالفنا
في رمضان فقيل أنه شهر كرمب وشعبان ومنع من العزف للعلمية والألف والنون وقيل أنه اسم من أسماء الله تعالى وعلى هذا معنى شهر
رمضان شهر الله وقيل عليه ما رواه في الحاشي عن هشام بن سالم في الصحيح عن سعد بن أبي جعفر ع قال كنت عند ثمانية رجال فذكرنا رمضان
فقال لا تقولوا هذا رمضان ولا ذهب رمضان ولا جاء رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل لا يجي ولا يذهب وإنما يجي ويد
الزائل ولكن قولوا شهر رمضان فإن الشهر رمضان في الاسم والاسم اسم الله عز وجل وهو الشهر الذي أنزل الله فيه القرآن وجعله
مثلاً وعيداً ورواه الصدوق بإسناد عن البرنطي عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله ع في كتاب بصائر الدرجات
عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أحمد بن محمد بن أبي نصر عن هشام بن سالم عن سعد بن أبي جعفر ع في الحاشي أيضاً عن غياث بن إبراهيم
عن أبي عبد الله ع عن أبيه ع قال قال أمير المؤمنين ع لا تقولوا رمضان ولكن قولوا شهر رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان ورواه
الصدوق في الفقيه عن غياث مثله وكذا رواه في كتاب معاني الأخبار والذي قبلنا أيضاً قال القمي في كتاب المصباح الميرزا في بعض
العلماء ويمكن أن يقال جاء رمضان وشبهه ما ذكره الشهر ليس معه قرينة تدل عليه وإنما يقال جاء شهر رمضان واستدل بالحديث
لا تقولوا رمضان فإن رمضان اسم من أسماء الله تعالى ولكن قولوا شهر رمضان وهذا الحديث ضعيف البهقي وضعفه ظاهر لأنهم نقلوا
عن أحمد بن محمد بن عيسى عن أبيه ع أن رمضان من أسماء الله تعالى فلا يعمل به والظاهر جواز من غير كراهية كما ذهب إليه الجاهلي وجاء من المحققين لأنهم
يصح في الكراهية شيء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة ما يدل على جواز منه كقوله إذا دخل رمضان فتحت أبواب الجنة وغلقت أبواب النار
وصفدت الشياطين وقال القاضي عياض في قوله إذا دخل رمضان دليل على جواز استعماله من غير لفظ شهر خلافاً لمن كره من العلماء
أنه في غيره لا لأنه في الحديث بذلك مروى من طريقهم أيضاً ولكن بعضهم حكم بضعفه وكيف كان فهو مرغوب عنه بعد ورود الأخبار
عندنا بذلك وما ورد في بعض أخبارنا أيضاً من ذكر مجرد إعراب الشهر محمول على الجواز وهو لا ينافي الكراهية ويؤيد ما قلناه ما نقلنا في
كتاب مجمع البحرين عن الأزهري قال الهرب نذكر الشهر كلاً ما مجردة من لفظ شهر إلا شهر ربيع ورمضان قال شيخنا الشافعي قدس
سره في كتاب نكت الأرشاد فائدة في اللفظ بـرمضان بل يقال شهر رمضان في أحاديث من أجودها ما أسند بعض الأفاضل إلى
الحاكم ع من أبيه ع قال لا تقولوا رمضان فانكم لا تدرون ما رمضان من قاله فليصدق ولهم كفارة لقوله ولكن قولوا كما
قال الله عز وجل شهر رمضان أنت هي أقول ما نقله قدس سره من الخبر فنقل السيد السعيد والمقامات والكرامات رضي الدين
بن طاهر في كتابه الأقبال عن كتاب الجعفرات وهي الفحديت بإسناد واحد إلى مولانا موسى بن جعفر الحاكم ع والظاهر أن الكفارة
فيه محمولة على الاستحباب وتعليل الكراهية لما ثبت في كثير من الأخبار من ورود مجرد إعراب لفظ شهر ثم أنه على تقدير ما هو المشهور
من أنه اسم للشهر فقد اختلفوا في اشتقاقه فمن الخليل رحمه الله أنه من الرض بسكون الميم وهو مطير ياتي وقت التحريف يطهر وجه
الأرض من العباد سمي الشهر بذلك لأنه يطهر الأبدان عن أوضار الأوزار وقيل من الرض بمعنى راحة الرحمن وقيل من الرض لأن الرض
في الكشاف رمضان مصد ومضاد إذا حرق من الرض سمي بذلك ما لا تراض فيه من حرج الجوع كما هو في نافع أنه كان يبتهم أي
يزجهم لشدة عليهم ولأن الذنوب ترمض فيه أي تحرق وقيل لأنه لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالإنفزة التي وقعت
فيها فوافق الشهر أيام رمضان الحرق بذلك إذ عرفت ذلك فاعلم أن البحث في هذا الكتاب يقع في مقاصد ثلاثة **المقصد**
الأول في بيان الصوم وما يتحقق به وما يفسد من يتحقق به والكتاب المترتبة على الإسناد وفيه مطالب **المطلب**
الأول في النية والكلام فيما يقع في مواضع **الأول** لا يبيح في وجوبها أو لأجل الإباحية والأثر فيها عندنا سهل كما قلنا
في كتاب الطهارة والكلام في كونها شرطاً أو شرطاً لا أثر فيه لأن الفذل المطلوب هو لاعتبار النية في الصوم بحيث يكمل بتركها
عزاً أو سبواً وهو ثابت على كل من التقديرين ولم يبق لنا دليل على اعتبار ما ذكره فيما من الميود في هذا المقام ولا غيرنا يدا
على الفرية له عز وجل للآيات والروايات الصريحة في توقف صحة العبادة على ذلك وقد وقع الخلاف هنا في مواضع ثلاثة أحدها أنه هل يكفي
في شهر رمضان نية أنه يصوم غداً متفراً من غير اعتبار نية التعبد بكونه من شهر رمضان أم لا بل من نية التعبد قولان الأول
منقول عن الشيخ وبصره جملة من الأصحاب منهم المحقق والعلامة في جملة من كنبه ونقل عن بعض الأصحاب الثاني اجمع المحقق على
ما الخزانة بأن المراد من نية التعبد وقوع الفعل على أحد وجهيه فإذا لم يكن للفعل الوجه واحد استغنى عن نية التعبد كقولنا
ونسلم الأمانات قال ويمكن أن يحتج عليه بقوله نعم من شهر منكم الشهر فليصمه فإذا حصل مع نية التقرب فقد حصل الثمنا
وكان ما زاد من غيراً وأعرض عليه بما حصل ان أمثال الأمر فرج تعقل لما موثوق أن الأمر من بدل الفعل فإذا لم يعقل أن الصوم
غداً تماماً المثارع بالإنسان به فيه لم يكن من مثلاً للتكليف بالصوم غداً ونحن لا نغني بالتعبد سكو هذا إذ به يتبين كون من رمضان

اقول وعندي في هذا الخلاف والبحث الذي طالعوا به الكلام بما ذكرنا وما اعرضنا عن فطره في هذا المقام من احكامه نظر فانهم ان ارادوا بهذه
 النية التي اختلفوا في اشتراط التعيين فيها وعلمه ما هو عبا عن التصوير الفكري والحديث النفسي الذي ترجمه قول الصائم انوم
 غدا من شهر رمضان فترتبه الله كما ذكر في الصلوة والتهنئة ونحوها من التصوير المشتغل على المتور الذي ذكره وما هذا الكبير هو النية
 كما حققناه في كتاب التهنئة بما لا يزيد عليه وان اريد بالنية هو المعنى الذي حققناه ثم واذا عينا من ان القصد البسيط الذي لا ينفك عنه
 عاقل عند اذنه الفصل وانما جعل لي لو كلف الله بغيره لكان تكليفا بما لا يطابق فذلك الكلام لا معنى له وذلك لان التكليف بصيام
 شهر رمضان من الضروريات الدينية ومع كل مكلف دخل عليه هذا الشهر بآراء وصيامة قريبة الى الله تعالى فان تعين كون من شهر رمضان
 امر لا يتصور انما كرهه ولا خلق من جهة يصح ان يكون مطرعا للخلاف بان لو صام مع عدم تعين كون من شهر رمضان كل يصح صوم
 كما ما يؤيد بان يمكن الثبات بالصيام مع عدم اعتقاد كون من شهر رمضان نعم يمكن فرض ذلك نادرا من مرض له الصوم من كون من شهر
 رمضان وهو خارج عن محل المسئلة وفيها لم يطرح الخلاف وثانيا انما اختلفوا ايضا في ان كل بشرط في نية صوم النذر المعتبر فحق
 التعيين انما لا يقتل عن المرتبة وانما ريس الفاء وقوا العلامة في المنتهى والاعتقاد في المدارك وقيل بالاول وهو منقول عن الشيخ ومما
 واخذه في الخ حجة القول الثاني ان زمان تعين بالنذر الصوم فكان شهر رمضان واخذه فيها باصالة التعيين وهو يشترط لا يقتصر
 اخذ فيها في هذا الحكم واخرج في الخ على القول الاول بان زمان لم يبينه الشارع في الاصل للصوم فاختل في التعيين كما ان النذر المطلق
 وبان الاصل وجوب التعيين اذا امكن انما يقع على الوجوه المقصودة ترك ذلك في شهر رمضان لانه زمان لا يقع فيه غير فيبقى
 الباق على الاصل وزد الاول بان مصادرة على المطلوب والحق بالنذر المطلق قياسا مع الفارق والثاني بمنع اصالة الوجوب
 ولان الوجه الذي لا جله تركا لصل بالنذر الذي ذكره في صوم شهر رمضان انه في النذر المعتبر فانه ان يدعى بعدم وقوع غير
 فيه استحالته عقلا كان متعينا فيها وان اريد امتناعه شرعا كان ثابتا فيها اقول لا يخفى ايضا ان هذا الخلاف انما يجرى في النية التي
 هي عبارة عن ذلك التصوير الفكري والحديث النفسي الذي اشرنا اليه وبينا انه ليس هو النية حقيقة واما النية بالمعنى الذي حققناه
 فانه لا معنى لهذا الكلام بالكلية فان من نذر صوم ما معينا ثم قصد الاتيان بذلك فانه لا ريب في حصول التعيين عنده بل لو اراد
 الصوم على الوجه المذكور من غير التعيين لم يتيسر ولهذا عد في تكليفه لا يطابق من حيث انه جلي لا يمكن الا تفكاك عن مع القصد
 المذكور الا ان يكون ساهيا اذ اهله وهو خارج عن محل البحث والثالث ان كل يعتبر بنية الوجه من الوجوب والنذر هو لان وظاهر
 جملته ممن قال باعتبار نية الوجه سقوطه من حيث علم امكن وقوع شهر رمضان بنية النذر للمكلف به فلا يحتاج الى التميز
 عنه الا ان يقال بوجوب ايقاع الفعل بوجه من وجوبه ونذر كما ذكره المتكلمون فيجب ذلك وان لم يكن ميمرا قال في المسالك لا يحد
 ذكر ذلك ولا ريب ان اضافة الوجوب الى القربة لحول وضمة التعيين اليها افضل والتعرض للاداء مع ذلك اكمل انتهى وفيه نظر وتحقق
 البحث في المسئلة فذكر في كتاب الطهارة هذا فيما كان متعينا وامكفر كما لفضا والنذر المطلق والحقان والثالث فله فله
 بان لا بد من التعيين لوقوعه على وجوه متعددة فانقرض النية النية ليميز المنوق عن غيره قال في المعبر وفي ذلك فتوى الاصحاب
 اقول ما ذكره من هنا من الاشكال في ذلك الفصل الواحد الواقع على عدة متعددة لا ينصرف الى احدها الا بقصد ونية ولكن
 يكفي في ذلك نية باول الفصل الى ايقاعه ولا يحتاج بعكس التصوير ولا حديث في المنكر كما هو النية المشهورة بينهم **الثاني**
 المشهور بين الاصحاب ان لا بد من ايقاع النية ليل في اوله واخره وبعينه اخرى لا بد من حصولها عند اول جزء من الصيام وبقيتها
 اذن الاخلال بكل من الامر ينقض صحت جزء من الصوم بغير نية فيفسد لفوات شرطه والصوم لا يتبعض ولو فيها ليل جلدتها
 ما بينه وبين الزوال فلو انما كسر الحملنا وقال البراءة فيقول يجب على من كان صومه فرضا عند الرسول عليه السلام ان يقدم النية
 في اعتقاد صومه ذلك من الليل وهو ظاهر وجوب تبينها ويمكن جملة على تعذر المقارنة بها فان الطلوع لا يعلم الا بعد وقوعه فتقع
 النية بعكس وهو كسائر فوات جزء من النية بغير نية وقال ابن الجبجد ويستحب للصائم فرضا وغير فرضا ان يبيت الصيام من الليل
 لا يربطه بغيره ان يبتدىء بالنية وقلبه بعض النهار ويحبس من وجبان لم يكن احداث ما ينقض الصيام ولو جعله تطوعا كان
 احوط وظاهره جواز تجديد النية في الفرض وغيره بعد الزوال مع الذكر والنسيان وحمل كلامه على ان مراده بالفرض غير التعيين والا
 فهو باطل وقال المرتضى رحمه وقتا النية في الصيام الواجب من قبل الطلوع الفجر قبل زوال الشمس فان كان مراده بالامتناد والوقوع
 الزوال ما هو اهم من وقتا الاخيار والاضطرار ينحصر الامتناد الى الزوال بالناسه ونحوه فهو صحيح والافضل هو ما هو المذلل
 الذي فطره في الخ ان مراده الامتناد ولو للمخارح بما سياتي قضاء شهر رمضان وحديثه يكون كلامه مخالفا لما عليه لاحضا
 في المسئلة واما الثاني للنية ليل لا يجد لها ما بينه وبين الزوال فقال المحقق في المعبر العلامة في المذكور والمنتهى ان موضع
 وفاق بين الاصحاب واستدلوا عليه بما روي ان ليلة الشك اصبح الناس فجاءهم الرب الى النبي صلى الله عليه وسلم فبؤيه الهلال
 فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان ينادي من لم ياكل فليصم ومن اكل فليسل قال والمنتهى فاذا جاز مع العذر وهو الجمل بالهلال
 جاز مع النسيان قال في المأزاة ويمكن ان يستدل عليه بنحو ما دل على اعتقاد الصوم من المرض والمسافر اذا زال عذرهما قبل
 الزوال واصلا لعدم اعتبار نية النية مع النسيان وبما استدلل على ذلك ايضا بحديث روى عن امير الخطا والنسيان فانما يجاب

[illegible]

وَقِيْلَ سَلِّ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنْ ذِي الْأَرْوَاحِ

الثانية قال الشيخ رحمه الله وتحقيق ذلك ان يبقى بعد النية من الزمان ما يمكن صومه الا ان يكون انما النية مع انهاء النهار فليعلم ان
الفاضل الحارثي في الذخيرة واستدل العلامة على القول المشهور في النية بغير نية ومضى جزء من النهار بغير نية يسند من حكمه
في العمل في صوم ما اذا نوى قبل الزوال لم يفتن به وهو خير من عامة المنها مستويا فبقى الباقي على الأصل ولا نية بعد الزوال
فكون وقت نية وقت نية فلهذا ما رواه هشام بن سالم في الصحيح في ساق الرواية كما قدمنا ما ثم قال وترك الله
الاستفصال عقيب الحال السؤال يدل على عدم المقال انتهى فيدل على القول الثاني موثقة في بصيرة قال ابن عبد الله عن ابن الصائغ
المنطوق في قوله الجاهل قال هو بالحيا ما بينه وبين العصر وان مكث حتى العصر ثم بدا له ان يصوم ولم يكن نوى ذلك فلا يصوم ذلك
اليوم ان شاء ويدل على ذلك اطلاق صحيح هشام بن سالم عن ابن عبد الله قال كان امير المؤمنين ع يدخل على اهله فيقول عندك
شيء والاحتم فان كان عندهم شيء اتوا به والاصام وصححه محمد بن يقين عن ابي جعفر ع قال قال علي ع اذا لم يفرض الرجل على نفسه
صياما ثم ذكر الصيام قبل ان يطعم طعاما او يشرب شرابا ولم يفرضه يوما فليصم ان شاء صام وان شاء افطر ومن ذلك يعلم وقوع هذا القول
ضعف ما استدله به في الجمع القول المشهور **الثالث** قلصريح أصحابنا بانه لا يشترط في النية من الليل الاستمرار على حكم الصوم
بل يجوز ان ينوي ليلة ويفعل بعد ما نيا في الصوم لا قبل الفجر ولا فرق في ذلك بين الجماع وغيره وتورد في البيان في الجماع وما يوجب العمل
من ان موثقة في صحيحه من المكلف غير قابل للصوم فيريد حكم النية ومن شرط حصول الصحة في زوال المانع بالعمل وضعف الوجه الأول
من وجهي الزيادة من ان يجرى في حكمه من الدليل **الرابع** لا يجرى لو اخل بالنية ليلا عمدا في الواجب المعتبر في الصوم لغوا في الشرط
ووجب القضاء وهل يجب الكفاية فيلزم حكمه الشهيد في البيان عن بعض مشايخنا نظر الا ان فوات الشرط والركن اشده من فوات
متعلق الثمالة فيلزم لا يوجب قطع في المنهي لاصالة البرائة الثالثة من المعادض وهو جيد **الخامس** لو وجد النية في اناء
النهار فلهذا يحكم بالصوم الشرعي المباح عليه من وقت النية ومن ابتداء النهار او يفرق بينهما اذا وقعت النية بعد الزوال فيكون كالنهار
او قبله فيكون كالليل وكبر يدل على الاخير منها قوله في صحيح هشام بن سالم المنقولة ان موثقة في الصحيحين ان نزول الشمس حسب
من الوقت الذي نوى فيلزم على الأول منها قوله في صحيح هشام بن سالم المنقولة ان موثقة في الصحيحين ان نزول الشمس حسب
فليصم فانه يجب له من الساعة التي نوى فيها اللهم الا ان يحل ارتفاع النهار وعلى وقت الزوال ليصير ما بعد الزوال لا ان يبعد
اذا المتبادر من ارتفاع النهار انما هو وقت الضحى يمكن الجمع بين الخبرين في الحساب الاستحقاق انما هو من وقت النية التي هي شرط صحة
العمل لا العمل الا بالنية غاية الامرانها اذا وقعت قبل الظهر حسب ما تقدم عليها نقضت **المجموع الثالث** المشهور بين الأصحاب
المتأخرين انه لا بد في كل يوم من شهر رمضان من نية ونفا عن الشئ من المقتضى في شهر رمضان في ان نية بعد الاجماع من
الطائفة ان النية تؤثر في الشهر كله ان حرمة حرمة واخذ كما اثر في اليوم الواحد لما وقعت في ابتداء وقت قد سرف في المشا
الرسية على ما نقله عن العلامة في الجمع لغني النية الواحد في ابتداء شهر رمضان عن تحديد ما في كل ليلة وهو كذا ذهب الصحيح الذي عليه
اجماع الأصحاب ولا خلاف بينهم فيه ولا دو واخلافة تراعى في نفسه كيف تؤثر النية في جميع الشهر وهي منقولة في اول ليلة من اجاب
بانها تؤثر في الشهر كله كما تؤثر في اليوم كله وان وقعت في ابتداء ليلة ولو شرط مقدار النية للصوم لما جاز ذلك مع الاجماع على
جوان ولو اشتهر في ترك الافعال في زمان الصوم مقدار النية لما لوجب بتحديد النية في كل حال من زمان كل يوم من شهر رمضان
لان في هذه الأحوال كلما نازك لما يوجب كونه مطلقا وقد علمنا ان استمرار النية طول النهار غير واجب وان النية قبل طلوع الفجر
كافية موثقة في كون تركها المستمرة طول النهار صوما فكذا القول في النية الواحد اذا فرضنا انها تجمع شهر رمضان انها موثقة شرعا
في صيام جميع ايامه وان تفككت انشأ وورد على ما ذكره منع ان حرمة حرمة واخذ بمعنى كون المجموع عبادة واحدة بل الصوم كل يوم
امستقل بنفسه غير متعلق بغيره ولهذا شققت الكفادات بتعدد المفطر ومنع بثوت الاجماع ووجه التحقيق كلام المرتضى في
بانه قياس محض لا يثبت على اصولنا قال لكن علم الحكم ادعى على ذلك الاجماع وكذلك الشيخ ابو جعفر الا في تحديد النية لكل يوم
في ليلة لا نال علم ما ادعيه من الاجماع قال في الذخيرة بعد البحث في المقام نعم وقائلا ان يقول بتحصيل العلم بالرائية من التكليف
الثابت يقتضي وجوب تحديد النية بناء على ما ذكرنا سابقا من عدم بثوت كون النية شرعا خادجا لعدم بثوت كون الصوم حقيقيا
شرعية في نفس الامسالك من غير اعتبار اجتماع الشرائط المؤثرة في الصحة الا ان هذا الوجه لا يثبت وجوب القضاء عند اخلال النية
وكيف ما كان فلا ريب في ولو تيقن التجديد وقال العلامة ان قلنا بالاكفاء بالنية الواحد فان الاولى بتحديد ليلة واحدة فيشكل
هذا الحكم شيخنا الشهيد الثاني بناء على ان القائل بالاكفاء بنية واحدة للشهر يجعل عبادة واحدة كما صرح به في دليله ومن شأن
العبادة الواحدة المشتملة على النية الواحد ان لا يجوز تفريق النية على اجزاء كما هو المعلوم من حالها فيشكل ولو تيقن تعدد النية
بتعدد الايام لاستلزامه تفريق النية على اجزاء العبادة الواحدة التي تقتضي النية الواحد قال في الطريق المخرج من الاشكال
الجمع بين نية المجموع وبين النية لكل يوم انتهى واغرض عليه بما لا مزيد طائل في ايراده بعد ما استغف عليه الله تعالى من التحقيق
الوشتي فيهم قلصت حوا ايضا بانه لو فاشته النية في وقت الشهر لم يضره غير ذلك في النية في ثلث ليلة او ثلث ليلة للباقي من الشهر
تورد فيه العلامة في المنهكي واستوجهه الشهيد الثاني ببيان عدم الاكفاء بذلك قول وبالله الهداية والثقة في سوا الطريق
انه لا بد من الكلام هنا في تحقيق النية زيادة علما فلما في كتاب الطهارة ليكون نموذجاً لك في كل مقام ويتضح به ما في كلام هؤلاء

الأعلام وإن كانوا هم الغدق والمعتد في المنقش والأبرام فتقول ينبغي أن يعلم أنه لا ريب أن أفعال العباد كلها من عبادات وغيرها
لا تصد إلا بعد تصور الداعي بالاعتناء على الأتيان بها وهي المشار إليها في كلامهم بالعلل الغائية مثلاً يتصور الإنسان أن الدين
بمبدأ الفعل يرتب عليه النفع الفلاني فإذا تصور ذلك النفس هذا الغرض انبعث منها شوقاً إلى حبه وتحصيله فلهذا يزيد هذا العتق
ويتأكد ويستمر بالأداة فإذا انضم إلى الغدق التي هي هيئة للفوق الفاعلة انبعثت تلك القوة لتقريب الأعضاء إلى إيقاع ذلك الفعل وإتمامه
وتحريكه إلى إصداره وإيجاده لأجل غرضه الذي يتصوره أولاً فانبعثت النفس وتوجهها وقصدتها إلى ما فيه غرضها هو الشيء نعم قد
يحدث بسبب تكرار الفعل ما اعتياده عليه نوع من الملل عن تلك العلة الغائية المحملة على الفعل إلا أن النفس إذا توجّهت إلى الثابت
لشخص ذلك كما هو الشأن في جملته أفعالنا المتكررة متوالية فليكن الشيء بالنية إلى الصلوة والطهارة والقيام ونحو ذلك من العبادات
الأكبرها من سائر أفعال المكلف من قيامه وقعوده وأكله واشربه وبكائه ونومه ومعداه ومجهده ونحو ذلك ولا ريب أن كل ما قل غير
ذلك لا يصدر عن فعل من هذه الأفعال ونحوها الأتينية وقصدت مع أنه لا يتوقف شيء من ذلك على هذه النية التي ذكرناها
والأختلافات التي سطرها ولا فرق بين ما ذكرنا من هذه الأفعال وبين العبادات التي لا قصد القربة لله سبحانه في العبادات وهذا
لا يوجب ما ذكره في أمثال هذا المقام وحده فإذا كان المكلف عالماً بوجوب الصوم عليه فلهذا نية صالحة عن الأفعال عن تلك الأمور
المذكورة سبحانه كما هو الشأن ضروري لعامة الناس فانه يرى في هذا الشهر المذكور يوطن نفسه على ذلك ويكف عن هذه الأشياء
في كل يوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ومتى فعل ذلك فإن صومه صحيح شرعياً وهذا هو الذي يجب عليه السلف من النبي صلى الله عليه
عليه وآله والأئمة ع وما بعدهم فانه متى دخل عليه في نهاره وكفوا عنه قاصدين بذلك التقرب إليه سبحانه مراعيين حرمة زيادة على
غيره من الشهور ولم يقع التكليف من الشارع بأزيد من هذا فإنه لا يعلم علماً إلا بحال الخلق أن جميع هذه الأبحاث والمقالات و
المدققات التي ذكرها لم يحط بها أحد من الصحابة ومنه صلى الله عليه وآله ولا من بعده من الأئمة عليهم السلام مع أنه لا ريب في
صحة صومه على أنها ما لم يتم عليها دليل شرعي ولا نسب بقواعد الشريعة بقية المحمدية وسننها الواضحة الجلية هو جعل ذلك من قبلها
ورد من المكوث عنما سكن الله عنه وأبها ما ألهمه فروى الشيخ المفيد بطريقه عن مرقن في كتاب الجاهل السري عن أمير المؤمنين
ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله قال إن الله عز وجل قد جعل لكم حدوداً فلا تقنطروها وفرض عليكم فرائض فلا تصنعوها وسن لكم سنناً
فاتبوها وحرم عليكم حرمات فلا تنتهكوها وعنه لكم من أشياء رحمة من غير بيان فلا تتكفوها وما ورد في كتابه من قول الله عز وجل
استحق من عمار من الصادق ع كان يقول بجهلهم بالله وذكروا الصدوق في الفقيه من خطبة أمير المؤمنين ع حيث قال إن الله عز وجل
حدوداً فلا تقنطروها وفرض فرائض فلا تنقضوها وسكن من أشياء لم يكن عنما نسباً فلا تتكفوها من من الله لكم ما قبلوا
الحديث ومن أراد مزيد تحقيق لما ذكرناه من هذا الكلام فليرجع إلى شرحنا على كتاب مدارك الأحكام وما قدمناه في كتاب الطهارة من
هذا الكتاب وبذلك يظهر أن جميع ما ذكره من الأبحاث في النية في كتاب الصياق وكتاب الصلوة وكتاب الطهارة ونحوها مما لا اثر
يترتب عليه لأحاطة النبي صلى الله عليه وآله به من باب أسكنوا عما سكن الله عنه وكلامهم في جميع هذه المواضع كلها يدور على النية التي اصطغر
عليها وهي الكلام النفسي والتصوير الفكري الذي قدما ذكره وقد مر فانه ليس هو النية حقيقة لكن لا يقع في شهر
رمضان صوم غير الصوم الواجب فيه بالأصل فلو نوى غيره واجتأ كان أو ندباً فانه لا يقع وهل يجزئ عن شهر رمضان أم لا والحد
هنا وقع في موضعين أحدهما أنه هل يقع في شهر رمضان صوم غير رمضان لا المشهور الثاني في فعل هذا الوارد المسافر صومه ندباً بناءً على
جواز الصوم المندوب في السفر واجل التذكرة إذا قيل بالحضر والسفر فيكون ذلك أم لا فلا أن العبادات توقفت من تلقاء
الشارع فيوقف جواز ذلك على النقل وليس فليس يكون فعله بغير محتمة وأما ثانياً فلما رواه الشيخ عن الحسن بن سالم الجواليقي
رجل قال كنت مع أبي عبد الله ع فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فاطرق قلت له جعلت فداك
لمسكنا من شعبان وانت صائم واليوم من شهر رمضان وانت مفطر فقال إن ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا من
فليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا وما نأمره عن أبي عبد الله ع من المدينة في أيام معينين من شعبان
وكان يصوم ثم دخل شهر رمضان وهو في السفر فاطرق له بصوم شعبان وتفطر شهر رمضان فقال شعبان لا أن شئت لا وشئت
رمضان عزم من الله عز وجل الأكل وفطر عن الشهر في المبسوط أن جواز التطوع بالصوم من المسافر في شهر رمضان وهو صائم فطر
من انتفاء التوقيف مع أنه عبادة تستوقف على ذلك والآن نذكر في غير شهر رمضان في جواز صيام التالف في
السفر قد تضمنت لعدم وقوعه في شهر رمضان الموضوع الثاني أنه مع نية غير شهر رمضان من شهر رمضان فانه كان حاضراً لا فوفاً
أخيراً وأما جميع من أصحابنا من الشيخ والمحقق والمرضى رضي الله عنهم وثانيه جماعة من أصحابنا من ابن دريس العلامة واليه
جمع في المدارك والظاهر أنه لا خلاف في الإجزاء مع الجملة بالشهر كما عرفت به أصحابنا في صيام يوم الشك بنية النكاح أو
عن شهر رمضان مع تبين كونه من رمضان أم لا مع العلم بحجته الأولى كما استدلل به في المعبر بأن النية المشروطة حاصلة في نية
القربة وما زاد من غير عبادة فكان الصوم حاصلاً بشرطه في شهر رمضان وأورد عليه بأنه يشك بأن من هذا شأنه لم ينو المطلق بل ينو
للمصنوع وأما نوى صوماً معيناً فافواه لم يقع وغيره ليس بمبني منفسد لا انتفاء شرطه حجة الثاني كما ذكره العلامة في الخ الثاني
بين نية صوم رمضان ونية غيره وبأنه منهي عن نية غيره والنهي مفيد وبأنه مطابقاً لنية النوى وأخيراً واجبة من الأول

في كتاب النية

فبان الثاني مسلم لكن لا يجوز ان يكفي في صحة صيام رمضان لا بد من نية الاصل مع التقرب اليه لا يعتبر فيها نية خصوصية كونه صوم رمضان لا بد لنفي ذلك من دليل اقول في ذلك الذي علم من الاخبار وهو الموافق للقواعد الشرعية من قولهم لكل امرئ ما نوى ولا عمل الا بنية وكونها والذى جرى عليه السلف من ضمن التكليف الى ان مونية الصيام المحصو بهذا الشهر فهذا هو الذى علم صحته ما قبله يحتاج الى دليل لان العبادات توقيفية والذى علم من الآثار هو ما ذكرناه فلا بد لاثبات ما ذكر من دليل اذ مقتضى الأمر علمه لا انه لا بد لنفيه من دليل كما ادعاه واما من الثاني فلان النية متعلق بخصوصية نية كونه صوم رمضان وهو امر خارج عن حقيقة العبادة فلا يستلزم النية منها بطلان الصوم اقول لا يمكن ان يكون مراد المستدل بما ذكره انما هو ان كان منه نية من هذا النية فالنية عنها موجب لفساد ما صح فنبقى العبادة التي لها خالصة من النية وقوله ان النية خارجة عن حقيقة العبادة فلا يستلزم النية منها بطلان الصوم مردود بما اتفقوا عليه من ان النية لا تجزئ عن كونها شرطاً او شرطاً من العبادة وعلى اى منهما فالنية عنها موجب البطلان لما قرروا من ان النية عن العبادة او شرطها او جزءها موجب لفساد ما صح من الثالث فبان وجوب مطابقة النية بجميع اجزائها وخصوصياتها للموتى وغيره ومن بلاد المطابقة في الجملة فهي حاصلة في موضع البحث اقول يلزم بمقتضى ما ذكره من الاكفاء لهذا المكان الجملة في هذا المقام صحة صلوة الظهر نوى بها العسر والعسر لا شراكه كما كونهما صلوة كما اشرك صوم رمضان وصوم ما نواه من غيره في كونها صوماً ولا اظنه كثيره وبالجمله فان ما ذكره من هذه المناقشات ليس فيه مزيد فائق وكيف كان فالمسئلة المحلوه من النص لا تغلو من اشكال واثبات الاحكام الشرعية بمجرد هذه التعليلات مما زعمه محضه والاحتيال لا يخفى الخامس لو نوى الوجب يكون من شهر رمضان في يوم الشك وهو اخر يوم من شعبان فالشهور ان يكون فاسداً ولا يجرى عن احدها الا من شهر رمضان وان ظهر كونه من شهر رمضان في شهر شعبان ظاهر في الاحكام الشرعية انما يثبت على الظاهر ولا من شعبان لعدم نيته فانه غير واقع بحسب الظاهر الذى هو مناط التكليف ما هو واقع غير منوى وعلى ذلك تتلوا الاخبار الالهية والى هذا القول ذهب الشيخ والمرضى والصدوق وابو الصلاح وسنادر وابو البراج وابو جعفر وابو ارييس والفاضلان وغيرهم وهو المعتبر وذهب ابن ابي عمير وابن ابي عمير الى انه يجرى عن شهر رمضان واليه ذهب الشيخ في الخلاف واستدل على القول الاول بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر في الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه من رمضان فقال عليه قضاء وان كان كذلك قال استدلال بهذا الخبر مبنى على قوله من رمضان بقوله يصوم على لا يجوز صيام يوم الشك على انه من شهر رمضان فلو صامه وظهر كونه من شهر رمضان لم يجر عنه وجوب قضاء واما لو بطل كلف فلا لانه فيه ويحمل الامر فيه بالقضاء على النية لانفاق العامة على عدم الاجزاء عن شهر رمضان لو ظهر كونه منه ومثله في ذلك ما رواه الشيخ في باب عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله ع انه قال في يوم الشك من صامه قضاء وان كان كذلك يعني من صامه على انه من شهر رمضان بغير رؤية قضاء وان كان يوماً من شهر رمضان لان المستحاة في صيامه على انه من شعبان وعلى انما كان عليه القضاء وقوله يعني من صامه الى اخره يحتمل ان يكون من كلام الشيخ في التفسير ويحتمل ان يكون من كلام احداً لرواة تقييداً لأحاديث الجرح والاحتمال الذى قلناه في الجرح الاول قايماً ايضا هنا وبر صرح الشيخ في الاستبصار وايضاً في الظاهر الاستدلال على ذلك بما رواه الكليني في الكافي في الموتى عن سلمة قال قلت لابي عبد الله ع رجل صام يوماً وهو لا يدرك من شهر رمضان ام من غيره فجاء قوماً فشهدوا انه كان من شهر رمضان فقال لبعض الناس عندنا لا يعتد به فقال بلى فقلت نعم قالوا صحت وانت لا تذكر من شهر رمضان هذا ام من غيره فقال بلى فاعتد به قائماً هو شئ وذلك الله انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان لانه قد علم ان ينفر الانسان بالصيام في يوم الشك وانما ينفع من الليل ان يصوم من شعبان فان كان من شهر رمضان اجزاء منه بتفضل الله تعالى وما فاقه على عباده ولولا ذلك لهلك الناس الظاهر ان معنى قوله لانه قلنا ان ينفر الانسان بالصيام في يوم الشك يعني بصيامه من شهر رمضان مع عدم ثبوته وكون الناس انما يعدون من شعبان والظاهر ان معنى قوله ولولا ذلك لهلك الناس اى لولا التكليف بالظاهر دون الواقع وفنفس الامر في وقوع التكليف بذلك لزوم تكليفه الا يطاق وهو موجب لما ذكره في التكليف انما وقع بصيامه من شعبان بناء على ظاهر الحال وان كان في الواقع انه من شهر رمضان فالاجزاء بعد ذلك انما هو بفضل منه سبحانه وتعالى ايضا على ما ذكرناه من القول المشهور ما تقدم في اول الكتاب من حديث الزهري وحديث كتاب الفقه الرضوي وقولها عليه السلام وصوم يوم الشك امر نابه وطينا هذه امرنا ان نصومه من شعبان ونهينا عن ان ينفر الرجل بصيامه في اليوم الذى يشك فيه الناس الى اخره ما تقدم قوله ونهينا ان ينفر الرجل بصيامه يعني ما قلنا ذكره من ان المراد صيامه من شهر رمضان والشيخ في باب قدره عن الزهري قال سمعت علي بن الحسين ع يقول يوم الشك امرنا بصيامه وطينا هذه امرنا ان يصوم الانسان على انه من شعبان ونهينا على ان يصوم انه من شهر رمضان وهو لم ير الحلال وهو ظاهر الدلالة في المراد واستدل السيد السند قدس سره في المآل للقول المشهور ايضا بان يقع الحكم الصوري في الزمان المحكوم بكونه من شعبان على انه من شهر رمضان يتضمن ادخال ما ليس من الشرع فيه فيكون حراماً لا محالة كالصلاة بغير طهارة فلا يتحقق به الا مثقال وهو جيد واما ما اجاب به الفاضل الحلي في الذخيرة عن ذلك من ان غاية ما يتفاد من هذا الدليل تجريم نية كونه من رمضان ولا يلزم من ذلك فساد العبادة لان النية متعلق باخراج عن العبادة فقيه ما قلنا ذكره قريبا من ان النية لا تخفى ان تكون شرطاً او شرطاً من العبادة وعلى اى منهما فنوجه النية اليها موجب لبطلان العبادة اذ لا خلاف بيننا فيما اعلم في ان توجه النية الى العبادة او جزءها او شرطها موجب

لما لم نألف لنف للقول الثاني على دليل الأمانفل عن الشيخ في الخلاص مع انه اخرج على ذلك باجماع الفرقه واجازهم على انه من صام يوم
القلندر من شهر رمضان ولم يفرقوا او دونه على بان الفرق في النص وكلام اصحاب تحقيق كما تقدم قال السيد السند قدس
سره في المدارك ولا يخفى ان نية الوجوب مع الشك انما يتصور من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة اما العالم بانفسه شرعا فلا يتصور
منه ولا حظ للوجوب الا على سبيل التصور وهو غير النية فانما انما تحقق مع الاعتقاد كما هو واضح انتهى اقول لا يخفى ان تخصيص
محل الخلاف بغيره من الجاهل الذي يعتقد الوجوب لشبهة موجب للقدح واستدلاله الذي قد مناه عنه من ان ايقاع المكلف
الصوم في الزمان المحكوم بكونه من شعبان على انه من شهر رمضان يتضمن ادخال ما ليس من الشرع فيه فان للقايل ان يقول ان هذا
الحكم انما يتوجه الى العالم اذا جهل من حيث الشبهة التي فرضها لا يكون الزمان عند محكوم بكونه من شهر شعبان فلا يتضمن
ادخال ما ليس من الشرع فيه ويكون ذلك واقعا كذلك لا مدخل له في المقام اذا الحكم بالنظر في ظاهر اعتقاد المكلف وبالحجزة فان
الدليل المذكور لا يترتب مع فرض المسئلة كما ذكره ومع بطلان هذا الدليل الذي هو معتق في المسئلة يصلح خيانه للقول المشهور عاريا
عن الدليل لانه قد استدلك بعد هذا الدليل بغير محمد بن مسلم وقد قدمنا ما يدعيه انتم استدلك بموثقة سماعة ورواية الزهري
وهما باطلان من الضعيف الذي لا يقوم حجة ولا يثبت دليلا كما لا يخفى اذا عرفت ذلك فاعلم ان بعض الاخبار المتعلقة بهذه
المسئلة في رواية علي ما ذكرنا لا يخرج من الاحمال وقيام الاحتمال فمما صححه معوية بن وهب وحسنه قال قلت لأبي عبد الله ع الرجل
يصوم الصوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك فقال هو شي وقوله فان قوله من شهر رمضان يحتمل التلقه بغيره
يعني يصوم يوم الشك بنيت كونه من شهر رمضان ومع ففعله ع هو شي وقوله دليل على القول الثاني وعلى هذا الاحتمال احتمل في
الذخيرة وجعل الخبر المذكور معاصيا للشيخ محمد بن مسلم المتقدم بناء على استدلال اصحاب بها ويحتمل بقلقه بشك فيه وح
فيكون الخبر موافقا لما ذكره اصحاب ودلت عليه الاخبار من استحباب صوم يوم الشك بنيت كونه من شعبان وان يجري من
شهر رمضان والظاهر هو رجحان هذا الاحتمال لأن جملة الاحاديث المشتملة على انه يوم وفعله انما وردت في صياحه بنيت كونه من
شعبان كما تقدم في موثقة سماعة ومثلها غيرها مما سألنا الله عنه وبه يظهر بطلان الاحتمال الاول الذي هو قول عليه في
الذخيرة ومنه راية سماعة قال سالت عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدركه هو من شعبان او من رمضان فصام
شهر رمضان قال هو يوم وفعله ولا قضاء عليه وهذه الرواية رواها الشيخ في كتابه فلهذا هي الظاهر لا نرى على
القول الثاني ومؤيد للاختلال الاول في صحيح معوية بن وهب المتقدم الا ان الرواية في الكافي هكذا فصامه فكان من شهر رمضان
وبذلك يظهر حصول الغلط في الخبر ونقصان فكان من رواية الشيخ كما هو معلوم من طريقه في الكتاب المذكور وما جرى له فيه
من التحريف والتفسير والزبان والنقصان في متون الاخبار وسأيندها وبذلك تكون الرواية موافقة لما عليه اصحاب الاخبار
وبما حققناه في المقام يظهر وقوع القول المتهووا في المؤيد المنصوح ان ما ذكره في الذخيرة من الاستشكال في المسئلة بناء على ما
قد مناه عنه لا يخلو من القصور لسائر الظواهر لا خلاف في انه لو صام يوم الشك بنيت المندبتم ظهر كونه من شهر
رمضان فان تجري مجرى غيره ولا يجب عليه قضاء ويدل على ذلك الاخبار المتكاثرة ومنها ما تقدم من موثقة سماعة وروايته الثانية
بناء على رواية صاحب الكافي ومارواه الكليني والشيخ عن في الصحيح عن سعيد بن جريح قال قلت لأبي عبد الله ع ان صمت اليوم الذي
يشك فيه فكان من شهر رمضان فاقضيه قال لا هو يوم وفقت له وعن محمد بن حكيم قال سالت ابا الحسن ع عن اليوم الذي يشك
فيه فان الناس يزعمون ان من صامه بمنزلة من افطروا من شهر رمضان فقال كذبوا ان كان من شهر رمضان فهو يوم وفقت
له وان كان من غيره فهو بمنزلة ما مضى من الأيام وعن ابي الحسن ع قال سالت عن صيام الشك فقال صامه فان يك
من شعبان كان تطوعا وان يكن من شهر رمضان فيوم وفقت له وعن الكاظمي ع قال سالت ابا عبد الله ع عن اليوم الذي يشك فيه من شعبان
قال لان الصوم يوما من شعبان احتبالي من ان افطروا من رمضان ومعناه ان صيام هذا اليوم من شعبان احتبالي من ان افطروا
فيظهر كونه من شهر رمضان فيكون بمنزلة من افطروا من شهر رمضان وجب عليه القضاء وذكر شيخنا المفيد قدس سره في المفتحة قال
قدما بوالصلاة محمد السلام بن صالح قال حدثني علي بن موسى الرضا ع عن ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم صام يوم الشك فزاد به فكأنما صام الف يوم من أيام الآخرة غير انه لا يثبت لكل أيام الدنيا قال قدما بوالصلاة محمد السلام
عليه وسلم الحسين ع عن علي بن ابي طالب ع قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صاموا اسراة قالوا يا رسول الله وما سرت
الله قال يوم الشك فاما ما ذكرنا من على خلاف ما دلل عليه هذه الاخبار من تحريم يوم صوم الشك مثل ما رواه الشيخ في باب عن
قنينة الغضيرة قال قال ابو عبد الله ع في رسول الله صوم ستته أيام العيدين وأيام الشريق واليوم الذي يشك فيه من شهر
رمضان وما رواه في عن عبد الكريم بن عمرو قال قلت لأبي عبد الله ع ان جعلت على نفسي ان صوم حتى يقوم القائم قال لا تفر
ولا العيدين ولا أيام الشريق ولا اليوم الذي يشك فيه وما رواه في الغضيرة عن عبد الكريم ايضا وما رواه الشيخ في باب عن محمد
الفضيل قال سالت ابا الحسن الرضا ع عن اليوم الذي يشك فيه لا يدركه هو من شهر رمضان او من شعبان فقال شهر رمضان
شهر من الشهر يصيبه ما يصيب اليهود من الزيادة والنقصان فصوموا للرؤية وافطروا للرؤية ولا يصحني ان يتقدم احد
بصيام يوم وذكر الحديث ثم قل جله الشيخ على صوم بنيت شهر رمضان واستحدثت الزهري المتقدم والاقرب عند حمل النهي

عن صومه على النقيض لما اشارت اليه جمل من الاخبار المنقولة من الردي على العامة في اذهابها اليه من تحريم صومه فليكن هذا **الاول**
 ينبغي ان يعلم ان المراد بكوم الشك في هذه الاخبار ليس هو مطلق الشك بل الشك بان المراد به انما هو فيما اذا حصل الاختلاف في روية
 هلال شعبان على وجه لم تثبت الرواية في اليوم الثامن من شهر رمضان فليكن ذلك يكون اول شهر رمضان وعلى وجه العدم يكون
 من شهر شعبان او حصل الاختلاف في روية هلال شهر رمضان كذلك فانه على تقدير وقوع الرواية يكون من شهر رمضان وعلى تقدير وقوعها
 يكون من شهر شعبان وكذا في صوته ما اذا علم هلال شعبان لكن انفق خصوصاً ما منع من الرواية ليلة الثلاثاء في جميع هذه الصور
 يكون يوم شك وهذا هو الذي وردت الاخبار بوجوب صومه وان كان ظهر من شهر رمضان فهو يوم وقوله واما لو كان هلال شعبان
 معلوماً يقيناً ولم يدع احد الرواية ليلة الثلاثاء من شهر رمضان فليكن في السماء علامة ما منع من الرواية فان هذا اليوم من شعبان قطعاً وليس هو يوم
 شك وقيل على ذلك من الاخبار ما رواه ثقة الاسلام في الحاشي والشيخ في التهذيب بسند يمان من مير بن خادجه قال قال ابو عبد الله
 ع لم يشك شعبان سنة وعشرين من قاتل كانت مجة فاجتمع صائماً وان كانت صاحبة وتبصرة ولم تر شيئاً فاجتمع مظهراً ومارواه الشيخ في باب
 عن الربيع بن ولاد عن ابي عبد الله ع قال اذا ثبت هلال شعبان فليكن في شهر رمضان فليكن في شهر رمضان فليكن في شهر رمضان فليكن في شهر رمضان
 وما ظاهر ان في ان امره بالصوم مع الغيم انما هو من حيث كونه يوم الشك الذي ورد فيه ما تقدم من انه يوم وقوله واما مع الضيق فليكن
 هو كذلك وقيل على ذلك ايضا ما رواه الشيخ في باب عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن ع قال كنت جالساً عندك اخي يوم من شعبان فلم ان صائماً
 فاقوم بمائة فقال ان ذلك بعد العصر قلت له جئت في ذلك صمت اليوم فقال لي ولم قلت جاء عن ابي عبد الله ع في اليوم الذي يشك
 فيه انه يوم وقوله ليقال ليس كذلك انما كان ذلك اذا كان لا يعلم هو من شعبان ام من شهر رمضان فضا من الرجل مكان من شهر رمضان
 فكان يوماً وقوله واما وكسر على ولا شبهة فلا فقلت فظن ان فقال لا فقلت وكذلك في التوافل ليس ان اظن بعد الظهر قال نعم والظن
 انما دل عليه الخبران الاولان صريحاً والثالث ظاهراً من عدم صوم يوم الثلاثاء مع عدم العلم والتميم هو مستند الشيخ المفيد قدس سره
 سوهما نقله عن من كراهية صوم هذا اليوم مع الصوم كما نقله عنه في البيان حيث قال ولا يكون صوم الشك نية شعبان وان كانت المواضع
 من الرواية منفية وقال المفيد يكره مع الصوم الا لمن كان صائماً قبل انتهى وما نقله عن الشيخ المفيد قدس سره لعله من غير المنفعة لا
 كلامه في المنفعة صريحاً في الاستحباب مطلقاً لا يخفى على من راجعتم لا يخفى قليل ان ظاهر كلام جمل من اصحابنا ان يوم الشك
 عندهم هو يوم الثلاثاء من راجع عباداتهم ومنها عبادات البيان المنفولة منها وفيه ما هو من دلالة الاخبار
 التي قلنا ما قلنا ان يوم الثلاثاء من شعبان مع عدم العلم في السماء وعدم الاختلاف في الرواية ليس يوم شك ولا يتجوز صومه
 من حيث كونه يوم شك ويترتب استيقا لبعض الاوهام من هذه الاخبار التي قلنا ما قلنا لا على عدم استحباب صوم هذا اليوم
 مع عدم العلم هو مخير صيماً نظراً الى ظاهر النسخ في بعضها وهو توهم ضعيف لما دل على استحباب الصوم مطر وصوم شعبان
 بخصوصه كلاً او بعضاً وما دل عليه خبر داود بن معمر بن خلاد عن النبي ع في الاطوار والحال ذلك وقوله الراوي وكذلك في التوافل
 يعني في هذا المؤذن بكونه من التوافل وابتعد من ذلك ما نقله ايضا عن بعض القاصرين من تحريم يوم الشك مطر فرياً او نفلاً
 كما نقله بعض الافاضل **الشأن** في الحق الشهيديان بشهر رمضان في الاكفائية الذب متوهم كونه من شهر رمضان
 كل واجب معين فليكن الذب مع عدم العلم ونفي هذه الباس جمل من تراخى عنها منهم السيد السند في المدارك والمحدث
 الحاشي في المفاتيح والفاضل الخراساني في الذخيرة وعنده في توقيت لا لحاق المذكور لا يخرج عن القياس ذموا دليل
 شهر رمضان خاصة وانما الصوم المعين مع شهر رمضان في الثعين وكون الزمان لا يصلح لغيره لا يوجب انعكاس الحكم المذكور
 في الجملة فالحكم الشرعي مقصود عندنا على الأدلة الواضحة خصوصاً وعموماً واما نقلها بما يجرى المشاركة والمناسبة ونحو
 ذلك فهو لا يطابق الأصول الواردة عن اصحاب العترة صلوات الله عليهم وصرح الشهيد في الدرر بحكمه تأدي رمضان
 بنيت النقل مع عدم علمه بتأدي وكذا تأدي كل معين بنيت الغرض من غير ايضاً بطريق اول ونفي عن البعض في المدارك وفيه ما
 عرفت **الثالث** لو رددت في نية بان نوى ان كان غداً من شهر رمضان فهو صائماً فرياً وان كان من شعبان فهو صائماً نفلاً
 والشيخ في ذلك قولان احدهما الاخبار ذكر في المبسوط والخلاف والثاني العدم ذكر في باي كنه وبالأول قال ابن جرير وابن
 ابي عمير في التلخيص في الحاشي وهو ظاهر المدعى والبيان واليه يميل كلام المحققين في بابي والمحدث الحاشي في الثالث ذهب
 المحققين في التلخيص في الادب والاختلاف في المدارك والنية لا اكثر للتأخير في حجة القول الاول انه نوى الواجب فوجب
 ان يجرى وان نوى التوافل العباد على وجهها فوجب ان يخرج من العدم اما المقتضى الاول فلان الصوم ان كان من شهر رمضان
 كان واجباً وان كان من شعبان كان مندوباً واما الثانية فظاهر وبان نية القرية كافية وقد نوى القرية واجبت عن الاول
 والثاني بالمنع من كون النية مطابقة للواقع وكون العبادة واقعة على وجهها فان الوجه المعبر هنا هو التذب خاصة وان ضرر
 كون ذلك اليوم في الواقع من شهر رمضان فان الوجه انما يتحقق اذا ثبت دخول الشهر لا بد منه والوجه في نفس الامر لا يخفى
 له وعن الثالث بان لا يلزم من الاكفائية في صوم شهر رمضان نية القرية العترة مع ايقاعه على خلاف الكا الوجه المأمور به
 بل على الوجه المنهي عنه واجاب عنه في المعبر ايضا بان نية الثمين سقط فيها علم انه من شهر رمضان لا فيما لا يعلم حجة القول
 الثاني ان صوم يوم الشك انما يقع على وجه الذب ففعله على خلاف ذلك يكون تشريعاً فلا يتحقق به الامثال واورد عليه

في حكمه الثالث

ان غاية ما ينبغي من ذلك محرم بعض خصوصيات النية فلا يلزم فساد الصوم وعملك ان هذا الجواب لا يخرج من نظر اذا عرفت ذلك
 فانكم ان المسئلة ليس فيها نص في العلم يدل على بطلان او اثبات واثبات الاحكام الشرعية بمثل هذه التعليلات مع سلامة ما من المنا
 لا يخرج من مجازة فكيف والمناقشة فيها فانه من الطرفين وبذلك يظهر ان المسئلة محل توقف على ان حصول الرد يد هذا لا يخرج من اشكال
 اما بالنسبة الى العالم بان هذا اليوم بحسب ظاهر الشرع انما هو من شعبان وانما يصام نداء من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر
 رمضان كما هو المعلوم من الاخبار المنقولة وعليه كافة الفرق الناجية الا الشاذ القليل يجوز صيامه من شهر رمضان قطعه لانه
 متى علم ان الشارع انما حكم به من شهر شعبان وانما يجوز صيامه بنية شعبان وحرم صيامه بنية شهر رمضان واعلم بان من صام
 بنية شعبان يخرج من شهر رمضان فكيف يرد في نية ولما اذا ورد فيها وينوي ما منعه الشارع منه مع كونه يجب
 له وان لم ينو واما بالنسبة الى الجاهل بالحكم الشرعي فهو وان امكن الا ان يحجم وتعليلهم المذكور لا يجتمع عليه فان جهة القول
 الثاني لا تتم بالنسبة الى الجاهل كما لا يخفى **الرابع** صحة الاحتجاب بانه لو صام يوم الشك بنية النية لم يخرج من شهر رمضان
 قبل ان يربطه من شهر رمضان وجبان بجد نية الوجوب وهو متجه على تقدير القول بوجوب نية الوجوب في شهر رمضان
 وقد عرفت ما قدمناه في بحث النية من كتاب الطهارة انه لم يعم دليل على اعتبار نية الوجوب في ثبوت العبادات لانه في هذا المقام
 ولا غير وان القرينة كافية نعم نقل النية الى الثبوت يكون من شهر رمضان حيث ان النية الاولى انما تعلقت بغير ما لا بد منه و
 ان كان صوم شهر رمضان لا يفتقر الى ثبوت ما علم من ان الزمان لا يكمل لغيره الا ان هذا انما يحصل المكلف كما علم بذلك من
 لم يفتقر الى المكلف **السابع** قد صرح الاحتجاب بضموان الله عليهم بانه لو اصاب في يوم الشك بنية الخطأ لم يخرج من شهر
 رمضان فان لم ينو شيئا جدد نية الصوم ما بينه وبين الزوال واخراة ولو زالت التمسك لمسك وقضاء هذا اكثر اما الحكم الله
 فالظاهر ان هذا من غير نية وظاهر المحقق في المختار العلامة في المشهور انه موضع وفاق بين العلماء واستدل عليه المصنف
 بما نقله من حديث الامير في المنقول في الموضع الثاني واستدل عليه في المدارك ايضا بما نقله من غير ما دل على انعقاد الصوم
 من المريض والمساكين انما زال عنه ما قبل الزوال وقد تقدم ما في هذه الاذنة ونحوها من عدم الصلوح لتاكيس الاحكام الشرعية
 والمسئلة لذلك لا يخرج من توقف العمل بالاحتياط فيها لادم واما الحكم الثاني فهو المشهور وقد تقدم في الموضع المشار اليه فنقل
 كلام ابن الجعد الدال على الاجتزاء بالنية بعد الزوال اذ يخرج من الشهر ولم ينف على دليل لشي من القولين المذكورين فذلك
 نعم ان التحديد الزوال كوثقة بما لا منقولة ودواعي هذا الله بن بكره في صيام شهر رمضان وكذا ما دل ظاهر على الاحتداد
 الى ما بعد الزوال انما ورد فيها على شهر رمضان فان الحكم هنا لا يخرج من توقف في الموضعين المذكورين نعم وبما امكن الاستدلال في ذلك
 لا يخرج هشام بن سالم المنقولة قال قلنا الرجل يصوم ولا ينوي الصوم فاذا انقضى النهار حدث له راي في الصوم فقال يا ابا عبد
 الصوم قبل ان تزول الشمس حكي يومه وان نواه بعد الزوال حسب له من الوقت الذي نوى بان يحل عليها هو اعم من شهر رمضان
 وان المعنى في قوله وان نواه بعد الزوال فهو غير محذور وان كان يحسب ثواب صومه من ذلك الوقت الذي نوى فيه والمراد منه بطلان
 الصوم ولن اتي بمقدار هذا الجزء الذي لم لا يخرج وجوب الصيام بعد العلم بكونه من الشهر بعد الزوال ليس من حيث كونه
 صوما حكمهم بايجاب قضاءه وانما هو لغيره الاكل والشرب في الشهر بغير شيء من الاغذية المنصوصة وكذا وجوب الصيام
 عليه لو لم يكن من الشهر بل كان متناظرا لمفطر **الثامن** لو نوى الاطاعة في يوم من شهر رمضان ثم جدد النية للصوم
 قبل الزوال فالمشهور بطلان صومه لانه تفادى عليه وهو عدم الانعقاد لان الاخذ بالنية جزء من الصوم يقتضي
 فوات ذلك الجزء لفوات شرطه ويلزم منه فساد الكل لان الصوم لا يتبع بعضه فبطلان في وجوب الكفاية بذلك قولان وقال
 المحقق في كتاب الشرايع لو نوى الاطاعة في يوم من رمضان ثم جدد قبل الزوال قيل لا يتقدم عليه القضاء ولو قيل بانعقاد كان
 الحكي وبما حكى القول بالانعقاد عن ظاهر كلام الشيخ قبل قلنا نظر الى ظاهر ما دللت عليه صحيح هشام بن سالم المنقولة في الموضع الثاني
 باعتبار ذلك لا سيما على ان نية قبل الزوال بحسب اليوم وفيه انما بخلافه من الاحتجاب نفل ذلك عن الشيخ صرحا ولا ظاهرا وعلى نقد
 صحة النقل والاستدلال في صحيحه المشا واليه لا يخرج من طرفان ظاهرهما في الخبرين ان ذلك انما هو بالنسبة الى الناظر او الواجب الغير
 المعين في الجملة فان المسئلة لما كانت مما يرد عن النص فالحكم فيها مشكلا والاحتياط فيها واجب وهو جانب القول المشهور في تعيين
 العمل عليه ويؤيد ان ذلك ايضا بالاصول الشرعية والقواعد الشرعية فان من قام وقعد وكف وسجد لا يثبت الصلوة
 بحسب لصلواته فذلك من امسك لا بقصد الاطاعة لا يتصور صياما ولا اخلاصا بالصيام مما لا يبرر في بعض اليوم يقتضي
 بطلان صيام ذلك اليوم البتة وبذلك يظهر من توقف صاحب النية في هذه المسئلة وان من جملة تشكيكه الركنية وقال
 شيخنا الشهيد الثاني قد سرت في المسالك بطلان قول المحقق ولو قيل بالانعقاد كان اشبه هذا على القول بالاخراة بنية
 واحد مع تقدمها او على القول بجواز تأخير النية الى قبل الزوال اخيرا او متوجبه لحصول النية المحصورة والاصل من انما بان
 الاستدلال بالحكمة لا بغير النية وشروط الاستدلال او توقف صحة الصوم عليها غير معلوم وان ثبت ذلك في الصلوة و
 احتجاب القول بوجوب ايقاع النية ليدل فاعلم بانها اتم جدها قبل الزوال ففي الصحة نظر لان الغاية هنا تفكير النية في جزء من النهار
 وهي شرط صحة الصوم نفسه فيفسد ذلك الجزء والصوم لا يتبعه فيحتمل فيبقى عدم الانعقاد انتهى واخرج من صدر كلامه الموقر

بيان وجه صحة هذا القول سبطه السيد السند في المدارك فقال انه غير جيد لان القول الثاني غير متحقق والا لزم على الاول عدم اعتبار تجديد النية بمط لا اكتفاء بالنية السابقة ثم قال وكيف كان فلا ريب في ضعف هذا القول انتهى وهو جيد

التاسع المشهور بين أصحاب انه لو نوى الإفطار في أثناء النهار بعلان عقد الصوم ثم جدد نية الصوم بكلمة أو لفظ كان صومه صحيحاً ذهب إليه الشيخ والمرضى واتباعهما واستدلوا على ذلك بأن النواقض محصون وليست هذه النية من جملة ما من ادعى كونها ناقضة فعلياً للكيل وبأن نية الإفطار إنما تنافي نية الصوم لاحكامها الثابت بالانقضاء الذي لا ينافي اليوم والمغرب اجاباً وبأن النية لا يجب تجديد هذه كل ارضية الصوم اجاباً فلا يتحقق المناقاة ونقل عن أبي الصلاح انه حرم بفساد الصوم بذلك وجعله موجباً للقضاء والكفارة واخبار العلامة في الخ هذا القول ايضاً ولكنه اوجب القضاء دون الكفارة فاستدل على انقضاء الكفارة بالأصل السالم من المعارض وعلى انه مفسد للصوم بانه عبادة مشروطة بالنية وقد فاق شكها فبطل وبأن الأصل اعتبار النية في جميع اجزاء العبادة لكن لما كان ذلك مستثياً اعتبر حكمها وهو ان لا يات بنية تخالفها ولا ينوي قطعها فاذا نوى القطع زالت النية حقيقة وحكمها فكان الصوم باطلاً لفوات شرطه وبانه عمل خلا من النية حقيقة وحكمها فلا يكون معتبراً في نظر الشارع واذا فسد صوم جزء من النهار فسد صوم ذلك اليوم باجمعه لأن الصوم لا ينعطف اجاب العلامة في الخ عن احتجاج الشيخ بالنقل باننا قد بينا الدليل على ان هذه النية مبطله للصوم من حيث انها مبطله لشرطه اذ نية الصوم ومبطل لشرطه مبطل للنية ولا ينتم حصول الشرط لأن دامت النية شرطاً لما تقدم وقد فاق وحسن قد يتبين كون الدوام شرطاً انتهى اقول لا يخفى ان مرجع الخلاف في هذه المسئلة عند التأمل في اربعة القولين المذكورين الى انه كل شرط استدامت النية في الصوم حقيقة واحكاماً ام لا ومبنى القول المشهور على الثاني ومبنى القول الآخر على الاول وظاهر كلام بعضنا الثمينا الثاني المقدم في سابق هذا الموضع هو عدم الاشتراط قاله في المدارك وقد قطع الشيخ والمرضى والمصنف في المعبر بعدم اشتراطها ثم قال ولا بأس به لأن الأصل ليس له معارض يعتد به ومع ذلك فالمسئلة محل تردد انتهى وترى ما يقال انه يمكن الاستدلال على وجوب الاستدامة بقوله في اثناء الأعمال بالنيات وفيه انه يمكن ايصال ان العمل ان يقع لا بنية فيدخل تحتها الجز وليس في الجز المذكور ان يد من ان يجب وقوعه من نية وقصد وهو كذلك واما ان يجنب استمرار ذلك القصد فلا دلالة فيه عليه ويمكن الاستدلال على الصحة في موضع البحث بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول ما يصير الصائم ما صنع اذا اجتنب بيع خصال الطعام والشراب والنساء والارتباس الا انه يمكن طرق الاحتمال في تخصيص ذلك بافعال الجوارح كما يشير اليه قوله ما صنع او كون الحصر اضافياً لا حقيقة وبالجمله فالمسئلة تقدم النص لا يخرج من الاشكال والاحتياط فيما يطالب على كل حال وهو وجوب جانب القول الثاني في بقية هنا شيء وهو ان ظاهر كلامه الاحتياط هو انه لا بد في صحة الصوم بعد نية الإفطار من تجديد نية الصوم والا كان باطلاً بل صرح العلامة بذلك في المشهور

سأنا قد بينا انه لو نوى الإفطار بعد انعقاد الصوم لم يفسد لأن افطاراً لا يخرج عنه الدليل شرعي هذا اذا غادر ونوى الصوم اما لو لم يتوكل ذلك للصوم فالوجه وجوب القضاء واعتراضه المدارك بعد نقل ذلك عنه بانه غير جيد لأن المفتضي للفساد عند التأمل به العزم على فعل المفسد فان ثبت ذلك وجب الحكم بالبطلان مطم والا وجب القول بالصحة كذلك كما اطلق في المعبر انتهى وهو جيد وترى فيما للمسئلة اشكالاً فان الحكم بصحة الصوم بعد النية او لا ثم الرجوع عنها الى نية الإفطار والا استمرار هذا النية الى ان ينقضي النهار مما لا يكاد يقطع عنه ولا قريباً الى التحقيق في هذا المقام ان يقال ان العبادات لما كانت قوتية في العلم من الشئ وهو الذي عليه جري التلف من من خشي الله عليه انه هو وجوب النية في الصوم بل غيره من العبادات والاحتياط واستصحاب ذلك النية فعلاً وحكاماً اخر العبادة فان لم يرد ولم ينقل صحته مع المديد من تلك النية او نية تغايرها استمر عليها العلم بغيرها الحكم بالصحة في هذه المسئلة خارج عن التوقيع لمعلوم من الشرع فتح فقول المستدل ومن ادعى انها ناقضة فعلياً الدليل مردود بان الدليل على التقصير خرج عن التوقيع الواجب اعتباراً في العبادات فان الحكم بصحة ما يتوقف على وقوعها على الوجه الذي علم من صاحب الشريعة والذي علم منه يقيناً هو احكام استمرار النية فعلاً وحكاماً ولم يعلم منه جواز تركها او التخلل عنها الى ما يابا فيها فالمدعى لصحة العبادة على هذا الوجه عليه الدليل وبذلك يظهر ان الاحتجاج في المسئلة ما ذهب اليه في الخ مع تأييد الاحتياط كما عرفت

العاشر ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط والخلاف الى انه ينحصر شهر رمضان بجواز تقديم نية عليه فلو تهي عن النية وقت دخوله اكتفى بالنية الاولى في ذلك في الخلاف ومن الاحتياط وصرح بجواز تقديمها اليوم او يومين قال المجتهد في المعبر بعلان ههنا ذلك الى الشيخ قد ذكر انه لم يذكره مسنداً او لمقل ذلك لكون المقارنة غير مشروطة وكما جاز ان تقدم من اول ليلة الصوم وان تعقبها النوم والاكل والشرب والجاء جاز ان تقدم على تلك الليلة بالزمان المتقارب كاليومين والعلفة لكن هذه الحجة ضعيفة لأن تقديمها في اول ليلة الصوم مستفاد من قوله من لم يبيت نية الصوم من الليل فلا صيام له ولا ان يقطعها قبل الفجر بحيث يكون طلوعه عند انقضاء النية ههنا في ذلك النية

بالايام لأن الليلة متصلة باليوم اتصالاً اجزاء النهار بخلاف الايام انتهى اقول قد نقل العلامة في الخ عن الشيخ انه احتج بمفهوم ما ذكر في المعبر ثم رده بنحو ما ذكر في المعبر ايضاً قال السيد السند في المدارك بعلان استجود كلام المعبر والاصح عدم الاكتفاء بالعزم المتقدم لأن من شرط النية المقارنة للمتوخر من ذلك تقديم نية الصوم من الليل بالنص ولا جامع فيبقى البطلان انتهى ثم ان الشيخ رحمه الله صرح في النهاية والمبسوط بان العزم السابق بما يخرج مع التمهون تجديد النية عند دخول الشهر

بل قال التمسيد في البيان ولو ذكر عند دخول الشهر ليخرج الزم السابق لما جازى مع المصنفين من تبيين النية قولاً واحداً ولا ريب ان
هذا التفصيل مما يوجب ضعف القول المذكور بناء على اصولهم وقواعدهم فان المفاد ان كان معتبراً كما هو المشهور في كلامهم
والدائر على النية اقله مما يمكن الاعتماد على الزم السابق مطلقاً عن النية او لم يسدوان لم يكن معتبراً وجب الاكفاء بالزم السابق
مطلقاً وان جبراً ان كلامهم هنا كله يدور على النية بالمعنى الذي قدما نفعه عنهم الذي هو عبارة عن الحديث النفسى والتصور الفكرى
الذى يفاد به الفعل بحيث يكون الفعل على اخره من غير فصل و زمان وقد عرفت ان النية ليست بذلك فان الامر فيها هو ان تذكرو
وهذا البحث من اقله الى اخره كما ابرأناهم من المتقدمة سابق على المعنى الذى حققناه انفاً **الحكاية** المشهور بين الأصحاب
ان نية الصبي المتيقن بصومه شرعي وكذا جازعاً وان شرعية بمعنى انها مشقة لا امر الشارع فيستحق عليها الثواب لا تربية
ذهب اليه الشيخ وجمع منهم المحقق وغيره لا إطلاق الأمر ولا تأمراً بالأمر بالشيء أمراً بالشيء بمعنى ان الظاهر من حال الأمر كون مريد
لذلك الشيء قال العلامة في الخ بعد ان نقل القول المذكور عن الشيخ وعنده في ذلك اشكال قال لا قرباً على سبيل التمرين وأما ان
تكليف مندوب اليه لا قرباً المنع لنا ان التكليف مشروط بالبلوغ ومع استثناء الشرط ينشأ في المشروط تنقيداً ويمكن تطرقاً القدر
اليه بان اعتبار هذا الشرط على إطلاقه محل نظر فان العقل لا يلبى توجبه الخطاب الى المميز والمعلوم من الشرع ان التكليف المنوقف
على البلوغ انما هو التكليف بالعوجب والتعزير لم يحدث رفع القلم ونحوه اما التكليف المندوب فلا مانع من عقله ولا شرطاً ويعضد
ما قلنا مما ورد في الأخبار من جواز عتق الصبي بن عشرين سنة وصلة قنينة وصيته قنينة رواية رداً عن أبي جعفر قال اذا بلغ
على الغلام عشرين سنة فانه يجوز له من ماله ما احب وصدق وادخر على صدقه وحق فهو جائز في رواية عبد الرحمن بن أبي عبد
الله قال قال ابو عبد الله اذا بلغ الغلام عشرين سنة جازت وصيته ومضمون ذلك في الوصية جازعاً عليه وفي موثقة محمد بن
مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال يجوز طلاق الغلام اذا كان قد عقل وصلة قنينة وصيته ان لم يكمل وفي رواية ابن بصير فان كان
ابن سبع سنين فوصى من ماله باليسر حق جازت وصيته فمنها الأخبار الدالة على جواز امامته كموثقة عياض بن ابراهيم عن ابي عبد الله
ع قال لا بأس بالغلام الذي لم يبلغ الحلم ان يؤم القوم وان يؤذن ونحوها رواية طهر بن زيد وبمضمونها عمل الشيخ وجمع من الأصحاب
ومن الظاهر ان الشارع له في الصدقة والوقف والعتق والامامة موجب لثبوت الثواب عليها فتكون شرعية ويدخل بها تحت
الأوامر المطلقة بالعتق والصدقة والامامة ونحوها فيكون داخل تحت الخطاب مستحقاً للأجر والثواب واصحابنا رضوان الله
عليهم كما قلنا النقل عنهم انما استندوا الى امر الشارع للولى بتكليف الصبي بالعبادة وان الامر بالأمر بالشيء وما ذكرناه من الأخبار او
في الاستدلال وابتدأ من تطرق الاحتمال والنزاع في هذا المجال وبالحكمة فالخطاب باطلاً في جميع ابواب العبادات شاملة والفهم
الذى هو شرط الثبوت حاصل كما هو المفروض ومن ادعى زيادة على ذلك عليه الدليل وتخرج الأخبار التي ذكرناها فانها على ذلك
وتتخرج على الخلاف المذكور وصف العبادة الصادقة من الصحة وعلمها فان قلنا انما شرعية جاز وصفها بالصحة لا انها عبادة عن
موافقة الأمر ان قلنا انما تميزت لم توصف بصحة ولا فساد فقال شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في كتاب المسالك بعد قول
المصنف الصبي المتيقن بصومه شرعي ما صورته اما صحته نية وصومه فلا اشكال فيه لانها من باب خطاب الوضع وهو غير متوقف
على التكليف واما كون صومه شيئاً فغيره نظر لاختصاص خطاب الشرع بالمكلفين والاصح انه متمم في الشرع انتهى وانما خصصه
السيد السيد في المدايك بان غير جيد قال لان الصحة والبطالان الذين هما موافقة الأمر ومخالفة لا يحتاج الى توقيف من الشارع
بل يعرف بمجرد العقل كونه مؤدياً للصلوة تاركاً لما لا يكون من حكم الشرع في شيء بل هو عقلي مجرد كما صرح به ابن الحاجب وغيره انتهى
اقول مرجع كلام السيد السند الى منع كون الصحة والبطالان من باب خطاب الوضع وهو الذي صرح به ابن الحاجب المختصر في
في الشرع وهو طمعه العلامة في النهاية لما ذكره من ان لا يكون من باب الشرع باللفظ فيكون الفعل موافقاً للأمر ومخالفاً لكون
ما من تمام الواجب حتى يكون مستقلاً للقضاء وعلمه لا يحتاج الى توقيف من الشارع بل يعرف بمجرد العقل فهو كونه مؤدياً
للصلوة وتاركاً للناسوء بسوء فلا يكون حصوله في نفسه ولا حكماً به من حكم الشرع في شيء بل هو مجرد في هذا بخلاف الحكماء
الوضع التي هي عبارة عن الشرط والسبب المانع الذي يكون حصوله في نفسه والحكم به موقوفاً على الشرع وان جبراً ان من جم
الى الأخبار التي قلنا ما لا يخفى عليه ضعف ما ذهب اليه شيخنا المذكور وكل من تقدمه فانا نخرج عن قوله بان عبادة
الصبي تربية وليست بعبادة واما قول شيخنا المشار اليه في منع كون صومه شيئاً لاختصاص خطاب الشرع بالمكلفين
فقد عرفت جوابه **المطلب الثاني** فيما يسل عن الصائم وفيه مسائل **الاول** يحل للمساكين كل ما كوله ومشرط
مستأداً كان وغيره مادام المعتاد فلا خلاف فيه بين الأصحاب ويكفي عليه مضافاً الى الاجماع الالية والأخبار والاختلاف
ايضاً في كون فعله موجباً للقضاء وكفاً ويدل عليه مضافاً الى الاجماع والأخبار الالية الدالة على وجوب الكفاة بالاد
واما غير المعتاد كالزنا والجرم والفم والحزن والخصم وماء الشجر والنواكه وماء الورد ونحوها فالمشهور بين الأصحاب انه كذلك
ونقل في الخ عن السيد المرتضى وابن الجوزي ان ينقص الصوم ولا يبطله ونقل السيد رضي عن بعض اصحابنا انه يوجب القضاء
خاصة في القول المشهور ان ما دل على جرم الأكل والشرب يتناول المعتاد وغيره وان الصوم لمساكناً يصل الى
الجكون وتناول هذه الأشياء في المسالك حجة القول الاخران يحرم الأكل والشرب انما ينصرف الى المعتاد فينبغي

الباق على أصالة الألباق واجب عن منع الانصراف إلى المعتاد ودعوى العموم بالنسبة إلى المعتاد وغيره وعندى أن هذا الجواب لا يخرج من نظري
صحوه في غير موضع من أن الأحكام المودعة في الأجساد إنما تنصرف إلى الأفراد المستكرمة الشايعة دون الأغراب النادر فتشول الأجساد لغير المعتاد
غير واضح في ذلك ما رواه الشيخ عن مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبيه عن بائر عن أن علياً عليه السلام سئل عن الذباب يخل في حلق الصائم
قال ليس عليه قضاء أنه ليس بطعام وفعل من السيد من في المسألة الناصرية ما يدل على خلاف كلامه المتقدم حيث قال لا خلاف فيما قيل
الوجوب الصائم من جهة إذا اعتك أن يفطره مثل الحصى والحرق وما لا يؤكل ولا يشرب وإنما خالف في ذلك الحسن بن صالح وقال لا
لا يفطر من نحوه عن أبي طاهر والجماع من تقدم ومما خرج من هذا الخلاف فتطعمه أنتي ولا بأس بإرجلته من الأجساد المستكرمة المتطرفة
هذه المسئلة الهامة للآخرة الشريفة وهي قوله عز وجل فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأسود من الفجر ومن هنا أحضر محمد
مسلم قال سمعت أبا جعفر يقول لا يفطر الصائم ما صنع إذا اجتنب أكل الطعام والشراب والنساء والجماع في الماء والحدوث
في الفقيه وموضع من التمسك في موضعين آخرين من بسندين آخرين أيضاً بلطف ثالث فقال قيل وأما قوله في هذه المسئلة أن محتات
عطفاً لا تماس على الثلث وآخره منها لا نرى مما يصرح لا يبطل وجعل الطعام والشراب خصله واحدة لا شراكها في إدخال شيء في الجوف
ولما لم يذكر الحنفية بالمائع مع إيجاب القضاء والأجانب في حكم الإدخال ولما عدل عن الأكل والشرب إلى الطعام والشراب ليشمل البقي
أنهم أنتمى والظاهر أنه تكلف استغنى عن فانه لا يخفى على من خاطب خبراً بطريقه الشيخ في الكذاب وما وقع له من التغيير والتبديل والزيادة و
النفقان في المتن والأسانيد ما ذكره من نسخة ثالثة إنما هو من قوله وان الشقة الصحيحة هي أربيع وقوله أنه أخرج الأربعة منها لأنه
يصرح لا يجل بناء على ما هو أحد الأقوال في المسئلة ممنوع بما سنوهم ان شاء الله تعالى في المسئلة المذكورة نعم ينبغي أن يقال أنه إنما اقتصر على
هذه الأربعة مع أن غيرها كما سياتي ان شاء الله تعالى من المفترات بالصيام من حيثانها هي المعتادة المتداولة المستكرمة دون غيرها من البقي
والحنفية المختصة بالمرض والكذب على الله ورسوله ونحوها ومما رواه أبو بصير قال قال أبو عبد الله ع الصيام من الطعام والشراب لا أن
ينبغي أن يحفظ لسانه من اللغو والباطل في رمضان وغيره ومنها ما رواه المرتضى في رسالته المحكم والمثابر باسناد عن علي ع قال قامنا
حدود الصوم فادبته حدوداً ولما اجتنب الأكل والشرب والثاني اجتنب النكاح والثالث اجتنب البقي متعللاً والرابع اجتنب الأكل
في الماء وما يتصل بها قال في صحيحه بجرها وما رواه في الحاشي في الصحيح عندي والحسن على أن ما رواه بن هاشم عن الحلبي قال سألت أبا عبد الله ع
عن الخطأ لا يجر من الخطأ الأسود فقال لا بأس بالنساء من سواد الليل قال وكان لا يؤذن للنبي ص وابن أم مكتوم وكان ع يؤذن
بأبلياً يؤذن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي صلى الله عليه وآله إن سمعتم صوت بلال فادعوا الطعام والشراب ففدا صبحه وما رواه
في الصحيح عن أبي بصير قال سألت أبا عبد الله ع فقلت متى يحرم الطعام والشراب على الصائم وتعالى الصلوة صلوة الفجر فقال إذا غرض الفجر
وكان كالقضية البضياء فثم يحرم الطعام ويجل الصلوة لا غير ذلك من الأجساد الأربعة في قضايا الأحكام إذا غرض ذلك فاجل لفر
ينبغي أن يعلم أن ما ذكرنا من بطلان الصوم بالأكل والقرب يجب تفصيله بالعالم العام وكذا كل ما يأتى من معتدات الصوم فانه لا
رب ولا خلاف في نساد الصوم بذلك فانه موجب للقضاء والكفارة ما لم يكن يكف بان كان جائلاً أو ناسياً أو مكروهاً مخفياً
الكلام فيه يقع في مواضع ثلثة **أحدها** أن يكون جائلاً فالمشهور بين الأصحاب فساد صومه كالعالم وقال إمامنا أبو جعفر عليه السلام
فطر جائلاً بالتحريم فلا يجب عليه شيء ويخرج من نذر عن الشيخ في موضع من التهذيب وأطلق كلامهما يقتضي سقوط القضاء والكفارة واحتل
في المتن في الحاشي الجائلاً بالناسي وقال المحقق في المختار الذي يقوى عندي فساد صومه وجوب القضاء دون الكفارة قال في المدار
يكمل بفطره غير وإلى هذا القول ذهب أكثر المتأخرين وهو المعتمد لنا على الحكم الأول إطلاق الأمر بالقضاء عند غرض أحد الأسباب الأربعة
نفساً أو داء فانه تيناً أول العالم والجائلاً على سقوط الكفارة التمسك بقضواً أصلاً ما رواه الشيخ عن ذوق وأبي بصير قال
سألنا أبا جعفر ع عن رجل من أهلنا في شهر رمضان وأتاه أهله وهم يحرمونه ولا يرى إلا أن ذلك خلل له قال ليس عليه شيء لا يقا
الأصل من تقع بالروايات المنضمة لثبوت الكفارة على الأقطار المتداولة بالعلماء الجائلاً كما عرفت من وجوب القضاء
الرواية قاض من حيث السند فلا نهض حجة في إثبات هذا الحكم لأننا نقول لا دلالة في شيء من الروايات التي وصلتنا لينا من هذا الباب
على تعلق الكفارة بالجائلاً إذا لم يقع فيها معاً على تمامها فلو كان لا يتحقق مع العلم بكون ذلك الفعل معاً للصوم
فان من أتى بالمنع جائلاً كونه لا يصدق عليه أنه فعل لا فطراً وان صدق عليه أنه متعمد لذلك الفعل بل رواية ابن سنان التي
هي الأصل في هذا الباب إنما تضمنت تعلق الكفارة بفطره في شهر رمضان متعمداً من غير غرض والجائلاً بالحكم من اقوى الأعداد كما
يدل عليه صحيحه عبد الرحمن بن الجراح المنع من تحريم المرأة في عدتها حيث قال فيها قلت جئت إلى الجاهل القنأ على جملته أن ذلك محرم
عليه أم جملته أنها في علق فقال أحكماً الجاهل الذين من لا يخفى الجاهل الزبان بالله حرم ذلك عليه وذلك لا يقدّر على الأحصاء طمعهما فقلنا
فهو في الأخرى معذور قال نعم وأما الرواية فهي وإن كانت لا تبلغ مرتبة الصحيح لكنها معتبرة الأسناد لا يكتفى بطريقها من قبل تيقن
في شأنه سؤالي بن الحسن بن فضال وقال الجائلاً شيئاً كان ففطره أصحاً باباً بالكوفة ووجههم وثقتهم وعاد فهم بالحديث والمهوع قوله
فيه مهيع منه شيئاً كثيراً ولم يعثر له على شيء ولا ما يشينه وقل ما يروى عن ضعيف ومكبر أن يستدل على هذا القول أيضاً بقول
الصائم في صحيحه عبد الصمد بن بشر الواردة فيمن أيسر قيضاً في الأحرار أي رجله كباً أمراً بما لا فلاح فيه عليه وغير ذلك من
العوامات المنضمة له لا راجعاً إلى أن في كلامه زيادة كرامة وفيه نظر من وجوب الأول أن ما استدلل به على وجوب القضاء به إطلاقاً

في
الأقوال

في
الأقوال

في غيرهما روايته وانما حياحياتنا الى العمل بها عندنا بما ذكرنا والعجبة ان في المقالة المتقدمة على هذه المقالة بلا فصل فقل رواية
عن علي بن الحسن المذكور عن ابيه ثم اجاب عنها بان علي بن الحسن واباه فطحيان فلا يمكن التحويل على روايتهما وليس بين علي بن الحسن
الا سطر قليل مع انه قد تقدم منه في كتاب الصلوة في مسئلة ما لو اهو المأموم الى الركوع والسجود قبل الإمام انه استدل برواية
منفولة عن الحسن بن علي بن فضال ثم قال وهذه الرواية لا يقصر عن الصحيح اذ ليس في رجالها من قد يتوقف في شأنه الا الحسن بن علي بن
فضال انقل قال الشيخ انه كان جليل القدر عظيم المترتبة اهلها ورواياته في رواية وكان حفيضا بالرواية واثنى عليه البخاري
وقال انه كان فطحيما ثم رجع الى الحق رضي الله عنه انتهى فانظر رجلا الله الى هذا الكلام وما فيه من اختلاف النظام الذي يعد من مبلغ
من العلماء الا كلام وذوي النفوس الامراء ولكن ضيق الخناق في هذا الاصطلاح او جيب لهم الوقوع في مضيق الا لزام في غير
مقام وبما ذكرنا من التحقيق في المسئلة يظهر ان اظهر اذ قال في المسئلة ما نقل عن ابي رويس اسنادا الى الادلة الدالة على
معدنية الجاهل بالاحكام الشرعية على التفصيل الذي ذكرناه في المقالة الخامسة من مقدمات الكتاب وثانيهما
ان يكون ناسيا لكونه صائما والظاهر انه لا خلاف في ضار فتوى في صحة صومه انه لا يجب عليه قضاء ولا كفارة ومما اخبرنا في ذلك
ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل نسي فاكل وشرب ثم ذكر قال لا يفطرهما هو شيئا من قوله الله
فلنصوموه وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال كان امير المؤمنين ع يقول من صام فاكل وشرب فذلك
يفطر من اجل انه نسي انما هو من رقة الله فليصوم صومه وما رواه الصدوق في الموثق عن حماد بن موسى انه سأل ابا عبد الله ع
عن الرجل نسي هو صائما فاكل وشرب ثم ذكر قال لا يفطرهما هو شيئا من قوله الله فليصوموه وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ع
نسي فاكل في شهر رمضان قال في صومه فاما هو شيئا طعمه الله وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال لا يفطر من اجل انه نسي
يوما نافلا فاكل وشرب ناسيا قال في ذلك فليس عليه شيئا وقد تقدم في رواية عبد السلام بن صالح الهروي كحذ لك والاطلاق اخبا
وكلام اصحاب يقضي عدم الفرق في ذلك بين الصوم الواجب والمندوب ولا في الواجب بين المعتبر وغيره وانما خبر بان
مورد هذه الروايات وان كان الاكل والشرب والجماع خاصة الا ان اصحاب قاطعون بعوم الحكم في جميع معسندان النص
الاتية انشاء الله تعالى والظاهر ان وجهه هو عدم توجه التمسك الى الناس كاصحابه في بعض المواضع وهو كذلك ويمكن الاستدلال
على العموم بما في رواية عبد السلام بن صالح من التعبير بقوله افطر على حرام بحمل الا فطار على ما يوجب الا فطار ان مقابلة
بالجماع ربما عين انظر الى الاكل والشرب خاصة وبالحمل فالظاهر انه لا اشكال في عموم الحكم لما ذكرناه على اصحاب هذا الباب
وثالثهما ان يكون مكرها على الا فطار اما بان يوجب حلقه ويوضع فيه بخر اخيان ولا اشكال ولا خلاف في انه لا يفطر
فيلقي معناه من بلغ به الاكراه حلا رفع قصده او بان يتوعد على ترك الا فطار بما يكون مضرا به في نفسه ومن يجره مجرا بحسب حاله
مع قلته المتوعد على فعل ما لا يوجب عقوبة في نفسه فليصوم به لولم يفطر فنقل عن الشيخ في المبسوط انه مسند لصومه استدلال
على القول المشهور بالاصح السالم عن المعارض وقوله ع رفع عن امتي الخطاء والنسيان وما استكرهوا عليه المراد رفع حكمها
ومن جلته القضاء وسقوط الكفارة وقال المحقق اذ ردبلي في شرح الارشاد بعد قول المصنف في الاكراه على الا فطار غير مسند
ما صوره دليله واضح وهو عدم التكليف عقلا ونفلا مثل وما استكرهوا ويؤيد ما يدل على وجوب الكفارة على المكون بوجه
دونها سواء قلنا عليه كفارة نعم ايضا ام لا الى ان قال ويدل عليه ما يدل على جواز الاكل للنقطة ثم نقل جملة من الاحاديث الدالة
على افظار الصادق ع نقية مع ابي العباس قالوا في معنى الاكراه الا فطار في يوم يجب صومه للنقطة والناول قبل العزوب لاجل
ذلك اتفق الشيخ على ما نقل عنه بان مع التوعد بخلاف الفعل فيصدق عليه انه فعل المفطر اخيارا فوجب عليه القضاء والى هذا القول
مال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك حيث قال بعد نقل الخلاف في المسئلة واحتملها وجوب القضاء وان سأل عن الفعل لصديق تناول
المفطر عليه باختيار ثم قال مجيبا عن الجزم المتقدم وقد مر في الاصول ان المراد برفع الخطا وتبكيه في الحديث رفع المواخذ
عليها لا رفع جميع احكامها ومثله الا فطار في يوم يجب صومه للنقطة اقول في المسئلة لا تخ من الاشكال لعدم النص الحاشف من
حكمها فتدفع التعليلات فيما وان كان ما ذكره شيخنا الشهيد الثاني هنا لا يخ عن وقوعه فان مجرته لتويع الشارع الا فطار
لرفع الضرر لا ينافي في القضاء وانما ينافي في التأييد ولا ريب في عدمه وما يؤيد ذلك انهم جعلوا الا فطار للنقطة في معنى الا فطار
للاكراه فاطها في الحقيقة من باب واحد ورجعها الى امر واحد وهو الا فطار لرفع الضرر مع انه قد ورد في بعض الاخبار
الواردة في جواز الا فطار للنقطة ذكر القضاء وهو ما رواه ثقة الاسلام في الثاني بسند عن رفاعه عن رجل عن ابي
عبد الله ع قال دخلت على ابي الحسن با لخير فقال يا ابا عبد الله ع ما تقول في الصيام اليوم فقلت ذلنا الى الامام ان
صمت حمتا فان افطرنا فطرنا فقال يا غلام ع باللائق فاكلت معه وانا اعلم والله انه من شهر رمضان فكان افطارى
يوما وقضائى ايسر على ان يضرب عنقه ولا يعبد الله ومن يعلم وجوب القضاء في محل الخلاف والاحوط عندي وجوب
القضاء في وقوع الوجور ايضا حيث ان المسئلة حاله من النص وان كان ظاهرهم الاتفاق على صحة الصوم وعدمه
القضاء وهو الظاهر ايضا لا تزل لا يصدق عليه انه تناول المفطر وقرب منه ايضا بلوغ الاكراه به الى وجهه فيرفع الفضل الا
ان الاحوط في المسئلة من النص هو القضاء وبالحمل فالقد المعلوم بوثوقه في صونى الاكراه باى معنى كان والنقطة هو عدم

المواظقة بذلك وأما وجوب القضاء فليس على نفسه دليل فان قيل ان وجوبه يحتاج الى دليل لان فيه فلت لا يبين ان الحكم
المستفاد من وجوب القضاء بالاطفال اختيارا قد انشئت على شيئين أحدهما بثبوت الأثم والآخر بالوجوب للمواظقة وهو الذي
أمره الكفان لدفعه في جملته من المواضع وثانيهما قضاء ذلك اليوم والمعلوم المقطوع به من أخبار استنباح الأبطال المذكور
الثقة هو ارتفاع الأثم خاصة كما اشترى إليه ولا يجوز ان يسوغ له الشايع الاظهار ثم يباح عليه وح فينتهي ما دل على القضاء
على حاله بلا محارضة بوجوب إخراجها عما هو عليه من غير رخصة شاملة على ذلك ثم ان الظاهر من كلام أصحاب وبه صرح جملتهم انه
يكفي في جواز الاظهار من الغرض القليل ودفع الظاهر من جواز التدبير ان ذلك لا ينافي مع خوفه والتلف ولعله قد ستره اعتد على
أخبار الصادق مع إيه القياس حيث تضمنت ان اطلاقه في خوفه والتلف والتلف منها الجزاء المتقدم ومنها ايضا ما رواه في الثاني
في الصحيح عن داود بن الحصين عن رجل من أصحابه عن أبي عبد الله ع انه قال وهو بالخيرة في زمان ابي العباس دخلت عليه وقد غلبت الناس
في الصوم وهو والله من شهر رمضان مثلث عليه فقال يا ابا عبد الله ع احصت اليوم فقلت لا والمائة بين يدي فقال فارت
مكثت فقلت فقلت الصوم منك والفطر منك فقال الرجل لا يا عبد الله ع تفطر يوما من شهر رمضان فقال اي والله افطر
يوما من شهر رمضان احتيا لي من ان يضرب عتقي والتم الا كفاه بغير خوف الفطر كما هو المعلوم من الأخبار في جملته من موارد الثقة
ولعله في حسنة ذان الثقة في كل ضرورة وصالحها العلم بها حين تنزل به وفي حسنة الفضل والثقة في كل شيء يضطر إليه بن آدم فقد
أحل الله وأدله في خبره الصادق الملقب بالشيخين بما فيها ثم ان شيخنا الشهيد الثاني في المسالك قال بعد ذكر الكلام الذي قد مضى
منه عن وجوب سائر الأبطال المذكور والثقة بحكم القضاء على ما تقدم في الحاجة فلو زاد عليه كثر ومثله ما لو تأدت بالاكل فشرى
معه وبالعكس اعزته سبط السيد السند في المدارك بما ذكره من المناقشة في وجوب الكفان بالزائد على ما ذهب إليه من كون
التناول على وجه الأكل مفسدا للصوم لأن الكفان يخص ما حصل به الفطر فيفسد به الصوم وما حصل به الفطر هنا كان مباحا فلا
يتعلق به الكفان وما زاد عليه لم يستند إليه الفساد فلا يتعلق به الكفان وان كان محرمًا انتهى أقول فيه ان الظاهر من إيجاب الشارع لكفان
في جملته موارد ما انما هو لتكفير الذنب المتيقن فوجبه في محو الذنب وتكفيره وح فالكفان انما يتحقق في موضع يحصل فيه الأثم
والذنب فقول السيد قد ستره ان الكفان يخص ما يحصل به الفطر فيفسد به الصوم ليس في محله فان كثير من المواضع الدينية
قد حكم الشارع بفساد الصوم وإيجاب القضاء مع انه لم يوجب بها كفان وح فاذا كانت الكفان في الصوم وغيره دائر مدار ما
وجب الذنب والحالات الثلاث زيادة على تدبيره في الفطر وجوب لذلك كان الحكم بالكفان لا يخرج من قوة ويلحق به كسرة
بما ينظم في سلك نظامها وينحصر في سبط بقضائها وأبرامها **مسائل الأولى** من اكل ناسيا فظن مناد صومه فافطر علميا
بطل صومه وعليه لقضاء عند أصحاب وفي وجوب الكفان عليه قولان أقول في هذه المسئلة من جزئيات المسئلة المنقولة
في ما حكمه الأبطال وقد تقدم ذكر الخلاف فيها وتحقيق القول فيها **الثانية** ما خلفنا لأصحاب في ايصال العباد الى الحلوق
قد جمع منهم الشيخ في اكثر كتبه الى ان ايصال العباد الى الحلوق مستعمل موجب للقضاء والكفان واليه مال من افاضل المتأخرين
المحدث الشيخ محمد بن الحسن الحر في كتاب الوسايل وحده جمع منهم ابن ادریس والشيخ المفيد على ما نقل عنه وأبو الصلاح وعزم
والظاهر المشهور الى وجوب القضاء خاصة متى كان مستعملا وذهب جميع من من انحلوا المتأخرين الى عدم الفساد وعدم وجوب شيء من قضاء
او كفان وهو الأقرب وأسند على القول الاول بما رواه الشيخ في التهذيب عن سليمان بن جعفر الرزقي قال سمعت يقول انما تضمن
الصائم واستثنى شهر رمضان مستعملا او شتم رايحة غليظة او كثر بيتا فدخل في انفيه وحلقه بخمار فضليه صوم شهرين متتابعين فان
ذلك مفسد مثل الأكل والشرب والنكاح أقول لا يخفى انه يمكن تطرق الطعن الى هذه الرواية من وجوب أحدها جملة السائل والمستوف
فعلا المسؤول غير انما وجه السؤل كما في الأضمار فخرج من كفاية جامع معقود السائل والودوق به من كونه لا يعتمد في امور
دينه واحكامه على غير الأهم كما صرح به أصحابنا رضيهم في قولهم في المصلحات اما اذا كان مجهولا بالمرء كنهنا الراوي فلا وثايقهما
المأذنة موثقة فمن سجد عن الرضا ع قال سألته عن الصائم يدخل في الدخنة في حلقه قال جائز لا بأس
وسألته عن الصائم يدخل العباد في حلقه فقال لا بأس به والجمع بين هذا الخبر وبين الأول بجمل الأول على البناء على الخطأ والثاني
على ما ليس كذلك كما ذكر صاحب الوسايل مع كونه لا دليل عليه من دون الآثار نفع من الثنا ولا ان كان مفسدا للصوم
فلا فرق بين قليل وكثير ولا فساد وجهه للأضمار وبه وثايقا صحت من حديث مسلم الدالة على انه لا يفسد الصائم ما صنع اذا اجنب
ارب خصال الطعام والقرب والنساء والأدناس وهو ثقة مستند بن صدقة عن أبي عبد الله ع ان عليا ع سئل عن المذنب
يدخل حلق الصائم قال ليس عليه قضاء لأنه ليس بطعام وثايقا انما تجزئ المذكور وقد دل على وجوب الكفان بغير المعضنة والاستنساخ
ولا فائده والأخبار ترد في صحة ما ذكره من أبي عبد الله ع في الصائم يستنشق ويمضمض قال نعم ولكن لا يبلع وفي رواية
زيد الشحام عن أبي عبد الله ع في الصائم يمضمض قال لا يبلع ويقه حتى يبتلع ذلك مرات قال الشيخ في باب بعد نقل الرواية وقد روى مرة
واحدة وما اجاب به في الوسايل من حمل الخبر على ايصال الماء الى الحلوق مردود أولا بان تعدا ابتلاع الماء الموجب للقضاء والكفان في
بلا خلاف لا ترتب له على خصوصية المضمضة والاستنشاق ليرتبه عليه هنا بل في حال فلهذا كان فانه يجب عليه لقضاء والكفان
بلا اشكال وثانيا ان تعدا ايصال الماء الى الحلوق في الخبر انما يستند فيه الى قوله مستعملا اي مستعملا ايصال الماء الى الحلوق

وهذا ان يكون من مبتدأ الاعداد الخارج عن الحقيقة والجاذ فان مستقلا في الجزئ في المفضضة والتمتدات حيث ان حال من
الصائم الذي هو على يقينه من كونه في ما ذكره يكون من قبيل ما ذكرناه وهو ان حكمه التعليم والافهام بل على ما
الكلام وموجب لأجل انهما م واختلاف النظام ولما ان يقدر في الكلام من خارج من غير ان يكون في الفاظ الخبر ولا في عليه لا
اليه ومع يلنو ذكر متبدا في الخبر ويصير كمن يعرف فائق لا يتر بصير حاصل المعنى ثم اذا تمضمض الصائم واستنشق وصدا يصل الى
الخلق فليعلم الكفان اذا فرض ان هذا الغايل قائل يجوز المفضضة والاستنشاق بقول مطلق وانما يمنع منهما اذا قصد بها ايضا
الماء المخلق فحاصل من الخبر هو ما يقول به وهو ما ذكرناه في ذلك من عدم متبدا في الخبر لغوا لا فائدت فيه ولا انتمه يلزمه وبالجمله فاذا ذكره
في الجواب لا يعرف له وجه من وجوه الصواب وغايه ما يدل عليه الاجاز هو انه بما سبق الماء المخلق الصائم ليعن بعد وانه اذا
كان كذلك في وضوءه لنافله عليه قضاء خاصه واما في وضوءه الفرضيه فلا شيء عليه ففي صحيحه حماد عن ابي عبد الله ع في الصائم يتوضؤ
للاصلي فيدخل حلقه الماء فقال ان كان وضوءه لاصلي فليس عليه شيء وان كان وضوءه لاصلي فنافله عليه القضاء وكذلك
موثقه سماعة وبند للينهم انك انما لا يكمل الاعتقاد عليه ولا الاستناد في حكم مخالف للأصل اليه وبه يظهر وقوع القول
الاخر واما القول بوجوب القضاء خاصه فلا يعرف له وجه من وجوه المفهوم من كلام ابن ادريس ان الخبر فيه انما هو الاجماع ولا ريب ان
الاحتياط يقتضي العمل عليه الحق جله من المتأخرين بالعباد الدعان الغليظ الذي يحصل منه اجزاء متعدده الى الخلق كبحار القدر ونحو
وانكن بعضه هو الحق لا يعرف من حال المحتوي وقدم الدليل عليه لما تقدم في موثقه عمرو بن سعيد من نفي الناس عن الشاشر
فذكر صريح الاحتجاب وهو بان لا بأس بمصر الخاتم ومضغ الطعام للخبز ونزق الطائر وذوق المرق وهو كذلك للاجساد الدالمة على ذلك
صهنا ما رواه ثقة الاسلام الكليني في الخاتم في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع في الرجل يطبخ في شهر رمضان قال
لا بأس بان يصير الخاتم وما رواه في الخاتم ايضا عن يونس بن يعقوب قال سمعت ابا عبد الله ع يقول الخاتم في فم الصائم ليس به بأس
فاما النواة فلا وما رواه الصدوق عن منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله ع في الرجل يطبخ النواة في فيه وهو صائم قال لا بأس
فيصير الخاتم فقال نعم قال فان المراد بالنواة في الخبر هي المذكورين النواة التي عليها اثر التمر كما لا يخفى وما رواه الكليني في الصحيح
عن الحسن بن الحسن بن محبوب عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن المرأة الصائمة تطبخ الفدر فتذوق المرق تنظر اليه قال لا بأس وسئل
عن المرأة يكون لها الصبي وهي صائمة فتضع له الخبز تطعمه فقال لا بأس به والطيران كان لما وما رواه الشيخ في ياب في الصحيح عن حماد بن
علي قال سئل ابن ابي يعقوب ابا عبد الله ع وانا اسمع عن الصائم يصب الدواء في اذنه قال نعم ويدق المرق ويذوق الفرج وما رواه ايضا
في المدة عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع قال لا بأس بان يدق الرجل الصائم الفدر وما رواه الكليني عن الحسن بن زياد عن ابي
عبد الله ع قال لا بأس للطباخ والطباخة ان يدقوا المرق وما رواه عن سعد بن سعد عن ابي عبد الله ع ان فاطمة كانت تمضغ
للحسن بن الحسن وهي صائمة في شهر رمضان وما رواه الشيخ معلقا عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن الصائم يذوق
الشراب والطعام بعد طهره في حلقه قال لا يفتأ قلت فان فعل فما عليه قال لا شيء عاينه لا يعود واما ما ذكره الكليني في الصحيح عن حماد
الاخر في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع عن الصائم يذوق الشيء ولا يبلعه فقال لا بأس به جله من الاحتجاب على الكراهة واحتمل
بعضهم قوله ع لا ينبغي لا يبلعه قال وهو غير بعيد وقال الشيخ في الرواية مجوزة على من لا يكون به حاجة لذلك والوختر انما وردت
في ذلك لصاحبه الصبي والطباخ الذي يحاذي على فساد طعامه ومن عنده طائران لم يرق به يملك فلما من هو مستغن عن جميع ذلك
فلا يجوز له ان يدق الطعام وورقه بعضا فاصل متلخرى المتأخرين بالبعد قال لا لا في الاخبار المنقولة يعلم ما ذكره من
التبديد وهو كذلك فلو مضغ الصائم شيئا فسق منه شيء الى الخلق غير احتيا ان فقد صرح جميع بان الاحتج ان صومه لا يفسد بذلك للاذ
من فعدم قبل الاذداد وقال في المنهي لو ادخله في شيء فابتلعه سها فان كان لغرض صحيح فلا قضاء عليه الا وجب القضاء
ويمكن الاستدلال للقول الاول بصحة الاول والحاطة قال قلت لابي عبد الله ع ان اقبل بشئ الصغير فانا صائم فيدخل في جوف
من ويصير فقال لا بأس ليس عليك شيء فان لم ادر من الخبر هو سبب الريق في جوف من غير قبل وامام مع التعلل انما انما انما
في البطلان على اشكال يات في الكلام منه في الكلام في موضع العلل انما انما الريق بلعه ولم ينفصل من اجزاء فابتلع الا انما في الريق
المختبر وقد اختلف فيه كلام الاحتجاب عن محمد بن يعقوب في النهاية حيث قال لا يجوز للصائم مضغ العلك وهو طاهر من بين يديه
حيث قالوا استحلت الريق بطعام فوصل الى جوفه فطره وكان عليه كقضاء في بعض الحديث مضغ صائم من متناهيين كالا ولا
قال الشيخ في ط بالكراهة فانه قال يمكن استحلاب الريق بالطعام وبحل مجرى العلك كاللحم وما اشبهه وليس ذلك بمضغ
بعض الروايات وفي بعضها انه يطره وهو الاحتياط الى هذا القول ما لا اكثر المتأخرين والذي قد ثبت عليه من الاخبار في ذلك
ما رواه ثقة الاسلام في الصحيح عن الحسن بن الحسن بن محبوب عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال قلت للصائم مضغ العلك قال لا بأس
رواه ايضا احمد بن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر ع يا محمد اياك ان تمضغ علكا في مضغتي اليوم علكا وانا صائم فوجدت
في نفسي من شيئا وما رواه الشيخ في ياب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم مضغ العلك فقال نعم ان شاء الله
يظهر من ضم هذا الخبر ايضا الى بعض القول بالمجاز على كراهة مؤكدة فان الظاهر من رواية محمد بن مسلم انه مضغ
الملك صائم مع عدمه بما فيه غير طهر الفم به يجوز ذلك لكنه بكم مضغ وانما يرد في الريق مرقا المظنون فمضغ من نثرها والشيخ

لكذلك فلهذا روي في بعض النسخ قال هذا الخبر وهو مروي عن علي بن ابي طالب مع انه افني بمضمونه في المبسوط ونقل في المحرر عن الشيخ انه استدل على التحريم بان وجود الله
 في الوقي دليل على تحريمه من اجزاء ذي الطم فيه لا يستلزم استقال الاخر من كان ابتلاعه مفسدا ثم اجاب بالمنع من الطل بل الوقي ينفصل
 بكيفية ذي الطم وهو جيد لا علم من نفعه الماء والهواء بالروائح الذكية والنتنة بالمجاورة وقد نقل العلامة في المنتهى والناظر
 ان من تلخ بالطن فلهذا بالخطوط والخطوط لا يضر اجزاء اقول لو ان الشيخ استدل بجسمه الحلي المنقذ لكان الجهر الا انما كما عرفت لا
 من تاويلها جنابا بين الاخبار **القول الثاني** قال العلامة في المنتهى بقايا البغلاء والمختلفة بين اسنانها اذا ابتلعها منها ما صدصومه
 سواء اخرجها من فمها او لم يخرجها وقد منع المحقق في الشرايع ما يوجب لكفارة القضاء وهو المشهور بصرح به في كتاب الاحكام والظاهر
 انه لصدق تناول المفسد على ما لو اورد من خارج ونقل عن الشيخ في المبسوط انه صرح بوجوب القضاء ولم يتعرض للكفارة
 قال في المدارك ويمكن المناقشة في فساد الصوم بذلك لعدم شتمية كل ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسكان قال سئل عن رجل
 من بني سنان خرج من الرجل لصائم يقلس فيخرج منه الشيء فيفطر ذلك قال لا قلت فان اورد به بعد ان صار على لسانه قال لا يضر ذلك بهذا
 كله لو ابتلعه عمدا واما لو كان سبوا فقد صرح بعضهم بانه لا شيء عليه وفصل بعض بين من قتر في التحليل ما وجب عليه القضاء للنفريطه
 وتقصيره للأفطار واليه مال شيخنا الشهيد الثاني ومن لم يقصر فلا شيء عليه وما ذكر في المدارك لا يخرج من قرب فان كان الاحوط القضاء
 واما ما خرج الية في المسالك لا يخرج من صفة **الحكام** الظاهرة في الاشكال ولا خلاف في جواز ابتلاع الريق الذي في الفم لا يضر
 وعدم الدليل المخرج عنه اما اذا اخرج من فمهم رجه وابتلعه فقالوا انه مفسد بل ربما يمكن ان يحجب كفارة الاخطار على المحرم ان ظاهر
 القول بتحريم ما يخرج من الفم حتى ان بعض الفضلاء المعاصرين ادعى اجماع اصحاب على تحريم ابتلاع فضلات الانسان من ريقه وعقره
 ودموعه ونحوها قاضي ائفاق الاخبار على ذلك وقد كتب في جواب ما يسألني عن البرق المتناقل في مرق الفم ونحو ما صورته فاما تحريم
 الانسان وكل شيء من اكله وشربا فلا اعلم احدا من المتقدمين والمتأخرين خالف في ذلك ومناطيق الاخبار مصدرة بذلك ولا اعلم احدا
 استثنى من ذلك العرق المخلط بالمرق على ان المستثنى عليه البيان وقائمة البرهان ونحن باقون على عموم الحكم حتى يثبت المزيل فاستلحاك
 لاسواء السبل صيانك انشاء الله بيان ما في هذا الكلام من اغلال الزمام واخلاق النظام وان كان خارجا عن المقام ثم ان من صرح
 بما قلنا نقله عنهم من ابطال الصوم بابتلاع الريق بعد اخراجه من الفم شيخنا العلامة اجزل الله نعم اكرامه في المنتهى حيث قال لو ترك
 في فم حنائه او درهما فخرجه وعليك اخذ من الريق ثم عاد فاكله او جره الا فطار قل وكثر ابتلاعه البلاء الذي على ذلك الجسم وقال
 بعض الجمهور لا يفطر ان كان قليلا وقال قدس سره ايضا لو اخرج من فيه الطرف ثوبه او بين اصابعه ثم ابتلعه فطر لا اخرجت لما ذكره
 قدس سره دليلا على الا فطار بذلك الا ان كان ما يكدسون من تحريم فضلة الانسان فانه بعد الخروج من الفم يكون فضلة فينعلق به
 الحكم دون ما اذا كان في الفم والا فالفرق بين ابتلاعه وهو في الفم وبعد خروجه منه غير ظاهر مع ان ما يكدسون من تحريم فضلة الانسان
 لا دليل عليه بل الدليل كما استعرفنا ان الله تعالى على خلافه قال مولانا المحقق الاردبيلي قدس سره في شرح الاشارة بعد ان
 نقل عنهم انهم حكموا بكونه مفسدا اذ اخرج من الفم ثم ابتلعه ما صورته كانه لصدق انه يقال كل ريقه ويمكن ايجاب كفارة الاخطار
 بالحرمة لا يتم يقولون انه اذا اخرج من الفم يحرم اكله وما نفرد دليله ثم قال قدس سره بعد نقل كلام المنتهى الا ان الله عدم الاخطار
 للأكل وعدم صدق الادلة ولهذا مع قولهم بالتحريم جوزوا الاكل بالقاشوقة داخلها في الفم وكذا اكل الفواكه بعد العض مع
 بقاء الطوبى في موضع العض وكذا في الشربة نعم لو كان عليه الريق باقيا ظاهرا كثر بحيث يصدق عليه كل الريق باقيا ظاهرا كثر
 بحيث يصدق يمكن ذلك لا بمجرد البتة انتهى وظاهر كلامه قدس سره المناقشة من حيث عدم صدق كل ريق البتة فيكون حرج
 الى ما نقله العلامة من بعض الجمهور وانت خبير بان ان كان المستند هو ما اشار اليه المحقق المذكور من صدق الاكل فانه لا فرق
 في ذلك بين ما كان باقيا في الفم او بعد اخرج منه مع انهم متفقون على جواز ابتلاع ما كان في الفم ولو قيل يمنع صدق الاكل
 على ما ان في الفم غرضه بغير ابتلاعه ما يخرج به لانه من بين اسنانه من بقية الغذاء فانهم قالون بانه موجب للاخطار لصدق الاكل الا
 ان يجعل وجه الفرق بين الريق الذي في الفم والذي اخرج منه لزوم المشقة والخروج فيما كان في الفم ولم يخرج ابتلاعه وان صدق عليه اكل
 اذ لو انقطع منه جفت حلقه وضرر ظاهرا قربا للجملة فالظاهر جملتي ان وجه الفرق الموجب عندهم لجواز ابتلاعه ما دام في الفم و
 ان فطار به بعد الخروج من الفم انما هو لما قدما ذكره من تحريم فضلة الانسان من نفسه وغيره والريق انما يصدق عليه فضلة بعد
 انفصاله من الفم وخروجه لا يقال انه يلزم على ما ذكرتم من وجه الفرق عدم فساد الصوم حيث انه ليس باكل ولا شرب وان حرم
 لا نأقول لا يلزم من عدم كونه مأكولا صحة الصوم فانهم يجهلون بطلان الصوم بالقياد والذبحان الغليظ مع انه ليس
 بمأكول ونحوه لغيره فيجوز ان يكون هذا من قبلة عندهم وبذلك يظهر لك ما في مناقشة المحقق اردبيلي قدس سره للعلامة
 في بيان ان اول من علم التحريم في البتة لعدم صدق الاكل فان الظاهر ان كلام العلامة انما ينبغي على ما ذكرناه من تحريم فضلة
 الانسان ولا ينبغي ان يثبت التحريم فلا فرق بين قليلها وكثيرها نعم ما اقدمه عليهم من تجوز الاكل بالقاشوقة والقاشوقة
 والشربة وارد عليهم ومضاف لكلام المدعي في التحريم فيرجع الكلام معهم الى اثبات وهو تحريم فضلة الانسان قال المحقق
 المشا الى انهم بعد الكلام في ريق الانسان نفسه واما ريق غيره فقالوا ايضا انه حرام وما اهرق دليلهم وما دأيت دليل
 تحريم فضلات الحيوان اقول وبالله عز وجل الثقة لكل ما مولانا الذي ظهر لي من الاخبار التي عثرت عليها انما يتعلق بهذه

هو حله ما ادعوا تحريمه وها انا اسوق لك جملة ما وقف عليه من الاخبار ولننظر فيما يعين النامد والاعتبار فيما رواه ثمة
 الاسلام في الحائض في الصحيح عن الحسن بن زيار الصيق قال سمعت ابا عبد الله ع يقول مررت بمكة فمدنيته وسواها صلى الله عليه
 وهو ياكل وهو جالس على الخضير فقال لينا محمد انك لثاكل كل العبد الى ان قال ع فقالت ناولني لقم من طعامك فناولها فقالت
 لا والله الا الذي في فمك فخرج رسول الله ص اللقم من فمنا وناولها فاكلها قال ابو عبد الله ع فاذا صابما بداء حتى فارقنا الدنيا
 بمآزاه وفي الكتاب المذكور في باب الاشواق والنصر على ابي جعفر لثا في ع في حديث طويل تضمن طعن احق الرضا ع وعمومة
 في الجواد ع بقوله ولا تدري حيا نة كان ما نال اللون وطلب الطاقة ليحقق بابيه قال علي بن جعفر راوى الحديث ففقت فقصت له روى
 ابي جعفر ع قلته اشهد انك انا عند الله الحديث وفعل علي بن جعفر رضي ذلك بمحض الرضا ع وتفر من له وعلوم انكاه عليه علم ظاهر
 في الجواز وفي الصحيح عن ابي ولاد الحاط قال قلت لابي عبد الله ع اني اقبل بنينا صغيرا وانا صائم فيدخل في جوف من ريقها
 شيء قال فقال لا بأس عليك بشئ وروايت في الكتاب المذكور في الموثق عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله ع الصائم يقبل قال نعم
 ويعطيهما لانه مقدر وكفيه ايضا عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ع قال سالت عن الرجل الصائم ان يمض لسان المرأة ويقبل المرأة ذلك
 قال لا بأس به السيد السعيد رضي الدين بن طاهر وس قدس سره في كتاب المنيون على الطقوف عن الصادق ع ان تزينا لهما يد من
 بكى على ابيه ربح من صائما ثمانا قائما ليله فاذا كان وقت افطار اياه غلامه بطعامه وطربه فيقول قنلا ابو عبد الله ع يا صائم اقبل ابو
 عبد الله ع عطشا ناكبي حتى يبل طعامه بل موعده ويخرج شرابه بل موعده فلم يزل حتى لحق بالله عز وجل ولعل المقصود للاخبار يقف على
 امثاله ايضا وبذلك يظهر لك ما في حكمهم بغير فضل الانسان من الخروج من مقتضى هذه الاخبار الواضحة لبيان نعم بكم
 الكلام فيما دلت عليه الاخبار الثلاثة من عدم ابطال الصوم ابتداء بريق الغير فان ظم الاصحاب ابطال ابتداء ذلك مع ظهور الروايات
 في خلافه من المعلوم وصول ريق الغير الى فم الصائم بالمعروف من قوله في صحيحه ابي ولاد فيدخل في جوف من ريقها شيئا وامامنا
 اجابوا به عن روايتي ابي بصير ع علي بن جعفر من ان المعص لا يستلزل ابتداء وعن صحيحه ابي ولاد من عدم الصراحة في تعمد الابتداء فيجوز
 ان يبلغ شيئا من غير شعور وتعمد فلا يخفى ما فيه من البعد عن ظاهر الاخبار المذكورة على انه لو كان ما ذكره في ناولي صحيحه ابي
 ولاد من الحمل على عدم التعمد صحيحا للزم ابطال ايضه فان متى كان وصول الريق الى جوفه مبطلا فلا فرق فيه بين تعمد ولا وصوله
 من غير تعمد كما صرحوا به من انه لو وضع في فم شيئا من المفطرات حثا ولعبا فاقبله بغير اختيار فانه يبطل صومه وسياتيكم في مسئلة
 المفطره عبثا ما يدل على ذلك قبا جملة فان الاخبار المذكورة مع اتفاقها على الحكم المذكور لا مارض لما في الاخبار والما ذكرنا
 بميل كلام المحقق الا وكسيلي ايضا في هذا المقام **السابع** خلاف اصحاب في ابتداء النخامة على اقوال تلك الا انه يجب
 اول بيان المعنى المراد من النخامة هنا ظاهر كلام المحقق في الشرايع والعلامه في الارشاد ان النخامة مختصة بما يخرج من الصدر وقد
 ما ينزل من الدماغ حيث ذكرا النخامة ثم عطفنا عليها ما استرسل من الدماغ فاطلق جماعة من اصحاب النخامة عليها قال الهيثبي
 المصالح النخامة بالضم ما يخرج الانسان من حلقه من مخرج الحاء المعجم هكذا ابتداء ابن الاثير وقال المطرزي النخامة هي النخامة وهكذا
 قال في العباب وزاد المطرزي من الخشوم عند النخاع وكاتر ماخوذ من قولهم تنخع السحاب اذا جاء ما فيه من المطر لان القوي لا يكون
 الا من الباطن وتنخع ربي بنخاعه انتهى وقال في مادة نخم النخامة وهي النخامة وزاد معنى فيقدم وقال في الفاموس والنخاع بالضم
 النخامة او ما يخرج من الصدر او ما يخرج من الخشوم وقال ابن الاثير في النخامة البرزخية التي يخرج من اقصى الحلق ومن مخرج الحاء
 المعجم وكلام اصحاب هنا فلا يخلف بما يرجع الى اقوال ثلثة احدها جواز ابتداء ما يخرج من الصدر بلام ينفصل عن الفم والمنع من ابتداء
 ما استرسل من الدماغ وان لم يصل الفم عملا اما لو استرسل وتعدى الى الحلق فلا بأس به وهو ظاهر جواز الشرايع والارشاد وثانيها جواز
 ابتداءها ما لم يصل الى الفم والمنع من مخرج صلا اليه ذهب اليه الشهيد في قوله لا يجوز ابتداء النخامة من الصدر والراس ابتداء
 فلم ينفصل عن فضاء الفم كالريق واليه ذهب الفضلان في المعبر والمنتهى فاختار في المدارك والذي وقف عليه في هذه المسئلة
 من الاخبار روايت غياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله ع قال لا بأس بان يزود الصائم نخامة وكل من هو لا وعلا خلا فم قد استند
 الى الرواية وزاد في المدارك في الاستدلال على ما اخذ من القول الثالث قال لنا ان ذلك لا يمتي كل ولا شرنا فكان سائعا
 متسا كما يقتضي الاصل السالم من المعارض ولنا ايضه ان النخامة مساوية للريق في عدم الوصول من خارج فوجب مساواتها له في
 الحكم واستند عليه في المعبر ايضا بان ذلك لا يمتي فمك عن الصائم الا نادرا فوجب التعمد عن لعموم البلوى اقول ويمكن تأييد
 ايضه بما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سئل ابو عبد الله ع عن الرجل الصائم يقلس فخرج منه القيء ايفطر ذلك قال لا قلت
 وان اذروه بكدان صار على لسانه قال لا يفطر ذلك قال قللس على ما ذكره ابن ادريس في السرائر من احدا الا قوال فيه وهو الذي اخذنا
 انه خروج الطعام والشراب الى الفم من البطن عادة صاحبه والغاء نفل ذلك عن اليزيدي ثم قال وهذا اقوى مما قاله الجوهري انه نفل
 عن الجوهري بطل ذلك لان الفم يفتح القان واللام والسين غير المعجم ما خرج من الحلق ملا الفم او ذوقه وليس بقي في فم عاد فهو القوي
 ومع فاذا كان الفم الذي هو عبات عن الطعام والشراب لا يكون ازودا مبطلا بحد خروجه الى فضاء الفم فكيف النخامة الا ان
 المفهوم من كلامهم كما صرح به في المعبر ان الفم متى اغتم على شئ من الغذاء فانه يعطى ابتداء وهو نقيد لا خلاقا يخرج بغير دليل ثم
 يتقي الكلام في ولا نخرج غياث على الفضلة المسترسلة من الدماغ وصدقنا النخامة عليها فان طام كلام اهل اللغة المذكورة ينطبق

بظاهرها واطلاقها في الجوار فكل كلام الاحكام والواجب حملها على وضوء الفريضة جمعا بينهما وبين الاجناد المذكورة فليست بها
الاول لا يخفى ان المفهوم من كلام اصحاب القضاة هو عدم القضاء في الوضوء لمفريضة كان او نافلة ولا سيما ما سمعت من تعليل
صاحب المنهاج المتقدم ان فعله مشروفا مع ان معنى الجلب صريح في القضاء اذا كان في وضوء النافلة ونحوها عموم رواية يونس كما اشرنا
اليه انفاذ الجمع بين كلامهم وضوء الاجناد لا يخرج من اشكال الشك في ان النافلة لا تستثنى من المصنوع منها جملة من الاحكام وظاهر
الادلة في المنهاج النزول في ذلك حيث قال حكم الاستنساخ حكم المصنوع في ذلك على تردد لعدم النص فيه ونحن لا نقول بالقضاء
وان جبرها فيه فان مقتضى النزول في جميع المواضع هو تعارض الأدلة لا عدم الدليل وهو ما اتينا او رد ما يدل على عدم من عموم
النص وطلان القياس على المصنوع وح فوجه النزول بالواجب الجزم بالعدم لا النزول قال في المدارك ولا يلحق بالمصنوع الاستنساخ
في هذا الحكم قطعا فلا يجب ما سبوا من قضاء ولا كفارة بل الوقتان لتمام الماء في الاثني عشر من الصوم لم يكن عبدا انفع
وهو جند الشك في ظاهر كلام اصحاب جواز المصنوع للصائم وغيره بل قال في المنهاج ولو لم يمتنع لم يطرأ بالخلع بين
العلماء وسواء كان في الطهارة او غيرها وقد علمت بما قلنا من عبارة المنقول من المنهاج ما يشهد بالتحريم لغير الوضوء ومثله ما صرح به الشيخ
في الاستبصار فان بعد ان نقل رواية زيد الشحام الدالة على انه لا يبلغ ويقع في يرق ثلث مرات قال محمد بن الحسن هذا الخبر يخص
بالمصنوع اذا كانت لأجل الصلوة فاما التبر فانه لا يجوز على ما لا يدل على ذلك ما رواه محمد بن يعقوب ثم ارد رواية يونس المنقولة
مع ان هذه الروايات كما ترى لا تدل على ما ذكره وانما تضمنت ان لا يصل للصائم ان لا يقض مضى من هذا من التحريم وكيف كانت
قال في ظاهر جمل رواية الشحام المذكورة على استحباب ويعضد ما قوله في رواية يونس والفضل يعني في غير وضوء الفريضة والنافلة
لان ما قل من اخبار على استحباب المصنوع في الوضوء مطلقا اظهر من هذه الرواية فنحل على الوضوء للتبرد الرباع ظاهر
جملة من اصحاب منهم السيد السند في المدارك وغيره الحاق بحول الماء من المصنوع للثداوي والادلة المتعاضدة بالمصنوع التي
في الوضوء الواجب وان لا يوجب القضاء وذا في التذكرة المصنوع من اكل الطعام واجمع لا يخرج من شوب الاشكال للدلالة على
الحكم على وجوب القضاء في وضوء النافلة في هذه الاشياء ينبغي ان يكون بطريقا ولا يدخل في هذه الامور في عموم قوله في روايته
يونس وان مقتضى غير وقت فريضة فعلية الاعادة والمفهوم من كلامهم تعليل ذلك بان مقتضى كان الوضع في العلم لغير من صحيح فانه
ما ذكر في الفعل ومضى كان ما ذكرنا في الفعل ولم يتعد الاستدلال فلا شيء عليه وفي ما عرفت من ظهور اخبار المشاهدة اليها
وان غاية الاذن في الفعل عدم التاثير بذلك لادفع القضاء ايضا وقد انحصر ما حققناه في المقام ان سقوط القضاء انما هو
فيما اذا سبق الماء الى خلقه من الوضوء الواجب اما اعاده فالواجب القضاء الحائس ينبغي ان يعلم وجوب القضاء في بعض
افراد هذه المسئلة او مع الكفارة انما هو فيما اذا كان في واجب معين لان ما ليس بمعين من فسد صومه وجبا ان ينافي بطلانها
لا يمتنع ذلك قضاء لان القضاء عند هم اسم لفعل مثل المقتضى بعد خروج وقته وغير المتعين وقته متنع الشاخص
من فعل المفطر قبل ان غاب الفجر متعديا معني انه استحب بقاء الليل ففعل المفطر ولم يراجع الفجر مع ما كان ذلك فصار
فعله التمار فانه يجب عليه القضاء دون الكفارة متى كان ذلك في صوم الواجب لمعين والادب الاستانث يوم اخر غير
واما سقوط الكفارة فلا أصل من استحباب بقاء الليل على ما يجرى عنه ويعضد اباحة الفعل كما ذكرنا من انه لا خلاف في جواز فعل
المفطر مع الطن الحاصل من استحباب بقاء الليل مع الشك في طلوع الفجر فينتفي المقتضى للتكفير واما وجوب القضاء في ذلك
ومنها ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع كذا في الحديث ايضا في الصحيح عند الحسن بن علي المشهور عنه عن ابي عبد الله ع
اسئل عن رجل استمر في شهر من بيته وقد طلع الفجر وتبين قال يتم صومه ذلك ثم ليقتضه ان يستمر في شهره من رمضان بعد الفجر
افطر ثم قال ان كان ليلة يصلي وانا اكل فانصرت فقال اما جعفر ففعل اكل وشرب بعد الفجر فامره فافطر ذلك اليوم في
غير شهر رمضان وما رواه الحلبي والشيخ عنه في الموثق عن سماعة بن مهران قال سالت عن رجل اكل وشرب بعد ما طلع الفجر
في شهر رمضان فقال ان كان قام ففطر فلم ير الفجر فاكل ثم عاد ففطر فزاد في الفجر انه قد طلع فليتم صومه ويقضى يوما اخر
بدء بالاكل قبل النظر ففعله الاعادة وما رواه الحلبي عن اسحق بن عمار قال قلت لابي ابراهيم ع يكون على اليوم واليوم
من شهر رمضان فاستمر مصليا افطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوما اخر فاقم على صوم ذلك اليوم واقضى يوما اخر فقال بل
فطر ذلك اليوم لانك اكلت مصليا وتقضى يوما اخر وما رواه ايضا عن علي بن ابي حمزة عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن رجل شرب
ما بعد طلع الفجر وهو لا يعلم في شهر رمضان قال يصوم يومه ذلك ويقضى يوما اخر وان كان قضاء لرمضان في شوال وغيره
فشرب بعد الفجر فليطعم يومه ذلك ويقضى يوما اخر وما رواه ايضا عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن رجل شرب
رجل سمع الوحي والنداء في شهر رمضان فطن ان النداء للسمود فجا مع وخرج فاذا الصبح قد اسفر فكبت بخطره يقضى
ذلك اليوم ان شاء الله تعالى **الاول** المشهور في كلام اصحاب تعبيد الحكم المذكور بصوت القلة على المرات
فينبغي عند علمها وجوب القضاء فلو ترك المرات لعجز عنها فتناول قضاء في التمار فانه لا يجب عليه القضاء بالفار على
المرات فيبقى ما عداه على حكم الأصل وهو جيد لان الاحتياط في القضاء الثاني المستفاد من كلام من اصحاب
استفاء القضاء واثنا في المفطر بعد المرات وان ظهر كون تناوله بعد الصبح وعليه تدل مؤثرة سابقة المنقولة ومثلها

في شهر رمضان فاستمر مصليا افطر ذلك اليوم واقضى مكان ذلك يوما اخر فاقم على صوم ذلك اليوم واقضى يوما اخر فقال بل فطر ذلك اليوم لانك اكلت مصليا وتقضى يوما اخر وما رواه ايضا عن علي بن ابي حمزة عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن رجل شرب ما بعد طلع الفجر وهو لا يعلم في شهر رمضان قال يصوم يومه ذلك ويقضى يوما اخر وان كان قضاء لرمضان في شوال وغيره فشرب بعد الفجر فليطعم يومه ذلك ويقضى يوما اخر وما رواه ايضا عن ابي ابراهيم ع قال سالت عن رجل شرب رجل سمع الوحي والنداء في شهر رمضان فطن ان النداء للسمود فجا مع وخرج فاذا الصبح قد اسفر فكبت بخطره يقضى ذلك اليوم ان شاء الله تعالى

بذلك خبر العدل لما عرف من الأخبار التي قلنا ما كان المشهورين أصحابنا يعلمون ليس بعن لواطن تقليداً أن الليل نظر
 ثم نبين فساد الخبر فلو سلم صحة الخبر فقد صرح الأصحاب بوجوب القضاء عليه خاصة قال السيد السند في المدارك بعد ذكر ذلك
 هذا الإطلاق مشكوك لأن المفطوران كان من لا يسوغ له التقليد فينبغي أن عليه القضاء والكفارة وإن كان ممن يسوغ له ذلك فالتحريم
 الحكم بسقوطها استناداً لاذن الشارع على هذا التقدير لأن يقال إن ذلك لا ينفى سقوط القضاء في تناول المفطر قبل
 مراعاة الفجر وهو جسد الوثبت دليل الوجوب هنا كما ثبت هناك انتهى وهو جسد وما عجز عنه به الفاضل الخراساني في الذخيرة
 حيث قال بعد نظره وفيه تأمل فإن مقتضى كون المفطر ممن لا يسوغ له التقليد ترتب الأثم على إظهار القضاء والكفارة
 ولا يبعد أن يقال إن حصل الظن بأخبار المخبر بوجوب سقوط القضاء والكفارة لصحة زراة المذكورة في المسئلة الثانية ولا يبعد
 انتفاء الأثم أيضاً والآثار الظاهرية تبتالاً ثم لقوله ثم اتفق الصيام لا الليل فإن مقتضاهما وجوب تحصيل العلم والظن بالليل
 وهو منسلف في الأرض المذكورة وأما وجوب القضاء فغير تام لعدم دليل رآل عليه وعدم الاستلزام بين حصول الأثم ودفع
 القضاء انتهى فغندى فيه نظر وذلك فإن المعلوم من الأخبار كلام الأصحاب أن وقت الغروب بالموجب للصلوة والظن
 لا بد فيه من العلم اليقيني بلا خفاء السبب الموجب للغروب الذي هو سقوط القمر وادوال الحرة فلو سلم الخلاف قبل ذلك وأظهر الصلوة
 مع تمكنه من المراهقة وظهور كون ذلك بتدخل حول الوقت وجب عليه إعادة الصلوة ووجب عليه القضاء والكفارة في إظهار
 بها زامع إمكان المراهقة فيدخل تحت الأخبار والآثار على أن من أفطر يوماً وجب عليه القضاء والكفارة ومنها صحة ابن سنان
 في رجل أفطر شهر رمضان يوماً واحداً من غير عذر قال يعقوب سنة أو يسوم شهر من الحديث ونحو غيره نعم لو كان في السماء علة
 من غير ونحوه تمنع من معجز الوقت فانه يرجع إلى الظن بعد العلم وح هذا المفطر بمجره أخبار الغير مع تمكنه من المراهقة وإن
 حصل له ظن بأخبار الغير فهو كمن كان فظان بما يجب عليه القضاء والكفارة لما عرفت من أن الشارع قد جزمه إظهاره في الآخرة الغرض
 حتى يدخل الليل يقيناً وظناً مع تعدد اليقين ومضى كلام هذا الفاضل على الأكفاء بالظن مطم فقلط محض فإن البناء على الظن في
 جواز الصلوة والآثار إنما هو مع تعدد حصول العلم نعم ونحوه فينبغي على الظن لأنه يكفى الظن مطم ولو بأخبار الغير مع تمكنه من
 المراهقة وصحة زراة التي استند اليها ونوه سيئة انتهى تحقيق القول في معناه بما يظهر منه فساد توهمه وأعلم أن إطلاق
 كلام أكثر الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين كون المخبر عدلاً أو لا بين كون واحد أو متعدداً وقطع المحقق الشيخ على بانه لو شهد
 بالغروب أن إطلاق كلام أكثر الأصحاب يقتضي عدم الفرق بين كون المخبر عدلاً أو لا بين كون واحد أو متعدداً وقطع المحقق الشيخ على بانه لو شهد
 من لا يجوز له التقليد لأن شهادتهما حجة شرعية واستشكل في المدارك بانتفاء ما يدل على جواز التعويل على البيعة على وجه
 العموم خصوصاً في موضع يجب فيه تحصيل اليقين قال الفاضل الخراساني في الذخيرة بعد نقل كلام المدارك وهو حسن
 إلا أن جعل محل البحث مما يجب فيه تحصيل اليقين تاملاً ما ذكرنا من دلالة صحة زراة على جواز الأكفاء بالظن وح
 فالظن جواز التعويل على شهادته العدلين إذا لم يحصل الظن بشهادتهما انتهى أقول كلامه هنا مبني على ما قلنا من أنه
 وهو باطل بما عرفت وسنبرهنه شاء الله نعم ثم أقول لا يخفى أن كلام المحقق الشيخ على لا يخفى من فوق بينهما انتهى أقول كلامه
 لتأيد بأخبار التي قلنا أنها لا تكفي بقول العدل الواحد في مقام العلم بل لو قيل بالأكفاء بالواحد لكان قوتها
 لما عرفت لكاشاً من المشهورين الأصحاب أنه يجوز إظهار عند ظن الغروب إذا لم يكن للظن طريق إلى العلم ثم إن
 الغائبين بالجواز هنا قد اختلفوا في وجوب القضاء وعلمه إذا انكشف فساد الظن المذكور فتشغل عن الشيخ في جملة من كسبه وابن
 بابويه في من لا يخبر الفقيه وجمع من الأصحاب القول بعدم الوجوب وهو اختيار السيد السند في المدارك وغيره من متأخري
 المتأخرين وعن الشيخ الميंद قام مقتضى إباحة الصلوة القول بالوجوب وهو اختيار المحقق في المعبر وقواه العلامة في المنتهى و
 تردد في الخ وقال ابن ريس ومن ظن أن الشمس قد غابت لغرض يعرف في السماء من ظلمة أو قمام ولم يغلب على ظنه ذلك
 ثم تبين الشمس بعد ذلك فالواجب عليه القضاء دون الكفارة وإن كان مع ظنه عليه قوتية فلا شيء من قضاء ولا كفارة
 لأن ذلك فرضه لأن الدليل قد فسد فصار تكليفه في عبادة غلبت ظنه فان أفطر لأعن مائة ولا تخف فبجبت عليه القضاء والكفارة
 والذي وقف عليه من الأخبار في هذه المسئلة روايات منها ما رواه الحلي والشيخ بسند فيه محمد بن عيسى عن يونس عن
 بصير سماعة في سنة أخرى عن سماعة عن أبي عبد الله ع في قوم صاموا شهر رمضان فبعضهم سحاً بالسود عند غروب الشمس فقرأوا
 أن الليل فافطر بعضهم ثم إن السحاب باجلى فاذا الشمس فقال على الذي فطر صيام ذلك اليوم إن الله عز وجل يقول ثم أمموا الصلوة
 إلى الليل من كل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاء لأنه أكمل متعملاً ولهذا الخبر استدل من قال بوجوب القضاء في المسئلة ومنها
 ما رواه الشيخ وابن بابويه عن زرارة في الصحيح قال قال أبو جعفر ع وقتا لمغرباً غاب القمر فإن رأيته بعد ذلك وقد
 صليت أعددنا الصلوة ومضى صومك ونكفت عن الطعام إن كنت أصبت من شيء أو هي ظاهرة الدلالة على القول الأول
 ويمكن أن تكون هذه الرواية هي التي أشار إليها الفاضل الخراساني فيما تقدم من كلامه واستند إلى دلالة التمسك على البناء على الظن
 وأن خبره بأن قوله ع إذا غاب القمر ما إن يحمل على غيبوبة عن النظر لما قلناه إليه وهذا لا يصح ترتب الرواية عليه بعد
 ذلك فلا يمكن حمل الخبر عليه وأما أن يحمل على مجرد احتمال الغيبوبة وظنهما مع عدم التأمل في السماء وعدم المشاهدة بالحسنة

في بيان أوقات الأظفار

١١

وهو مع كون لا فائده فالأخبار ترد لأن أخبار وقت المغرب متفق على كون المغرب المشرق عليه جواز الصلوة والأظفار امتنا
 بوجاهة عن غيبوبة القمر عند النظر إليه كما هو أحد القولين أو زوال الحمرة المشرقة كما هو القول الآخر فحينئذ من غير
 مشاهد ولا علم في السماء ما نغتنم من المشاهدة لا يجوز العمل عليه نقاشاً ونقشاً وفنوى وأما أن يحمل على حصول المانع من المشاهدة لغيره
 نحوه كما هو صريح الأخبار بالباقي وببرهانه من الجمل المذكور في نظم مع الأخبار الأثرية ويتبين من آثار ما توهمه الفاضل المتقدم ذكره
 منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن وقت الأظفار الصائم قال حين يبدو ثلثه النجم وقال الرجل ظن أن الشمس
 قد غابت فظنتم أبصر الشمس بعد ذلك قال ليس عليه قضاء ويحتمل ولعله الأقرب أن تلك الرواية هي التي أشار إليها الفاضل المتقدم
 ذكره حيث عبر فيها بلطف الظن وفيه أنه يجب حملها على الظن المستند إلى الغدير المانع من تحصيل العلم بدخول الوقت لا مطلقاً
 من التقريب في الرواية الأولى ويؤكد ذلك ما رواه في الكافي عن ابن أبي عمير عن ذكره عن أبي عبد الله ع قال وقت سقوط القمر وجوب
 الأظفار من الصيام بهذا القبلة ونفق الحمرة التي ترتفع من المغرب فإذا جازت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد وجب الأظفار
 وسقط القمر وما رواه في الفقيه في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ع قال يحل للأظفار إذا بدت لك ثلثة نجوم وهي تطلع مع
 غروب الشمس لا ترى أثره قبل وقت الأظفار وجوباً من ترتب على النظر في زوال الحمرة في الأول وظهور الأثر في الثالثة المقادير لغروب
 الشمس في الثانية الرابع ذلك في المعنى إلى زوال الحمرة أيضاً وهذا مبني على عدم المانع في السماء من نجم ونجوم فكيف يجوز البناء
 على الظن مطلقاً وإن لم يكن مانع كما توهم من الجمل المذكور وقد تقدم في أخبار أوقات الصلوة ما هو صريح في أنه مع عدم الغد لا بد من
 الحكم بدخول الوقت من العلم بغيبوبة القمر أو زوال الحمرة وبالحجزة فإن كلام هذا الفاضل مجرد في فهم غفلة نشأت عن عدم ملحظة
 الأخبار والتمسك فيها ومنها رواية أبي الصباح الكافي قال سألت أبا عبد الله ع عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت وفي السماء نجم
 فظنهم أن السحاب باجلى فإذا الشمس أعتقت فقال قد تم صومه ولا يقضيه رواه يزيد النخعي عن أبي عبد الله ع في رجل صام ثم ظن أن الليل
 قد كان وأن الشمس غابت وقد كان في السماء سحاب فظنهم أن السحاب باجلى فإذا الشمس لم تعتق فقال قد تم صومه ولا
 يقضيه وحجزة هذه الأخبار ما عند الرواية الأولى ظاهراً الدلالة على القول بعدم وجوب القضاء في المسئلة ومن قال بوجوب
 القضاء وحجزة زرارة الأولى بعدم الصراحة المدعى بقاء الأخبار بالظن في السند ومن قال بعدم رواة الرواية الأولى
 بمضمون السند ومنهم من جمع بين الأخبار بحمل الرواية الدالة على وجوب القضاء على الشك وسنأوي الاعتقاد قال الشيخ في الاستبصار
 بعد ذكر الرواية المذكورة الوجه في هذه الرواية أنه متى شك في دخول الليل عند المارض وشاوش ظنونه ولم يكن لأحدهما مرتبة
 على الآخر لم يجز أن يفطر حتى يتبين دخول الليل ويعلم على ظنه ومتى فطر على ما وصفتناه وجب عليه القضاء حسب ما تضمنت
 الخبر انتهى وبشكل ولا بان ظاهراً قوله في الرواية فزاد أنه الليل كما هو المنبأ من هذا اللفظ وثانياً بان الظاهر أن من فطر في هذه
 الصوت عليه مع القضاء الكفارة أيضاً لأن مرتبة كان عالماً بعدم جواز الأظفار في الصوت المذكور فافطر فقد وجبت
 عليه الكفارة لظهوره على الأظفار في هذا شهر رمضان عدواناً لأن يقال إن إيجاب القضاء في الخبر لا ينافي إيجاب الكفارة
 أيضاً ويؤيد قوله في الخبر أنه كل متعمداً فقد صرح ابن أبي ريس فيما قدمنا من كلامه بوجوب القضاء والكفارة في الصوت
 المذكور ومنهم من جمع بين إيجاب القضاء بالشرط على ما رتب الظن وجعل بعضهما غالياً على بعض فوجب القضاء بحصول الظن وحمل عليه
 الخبر الأول ونفاه مع غلبة الظن وحمل عليه الأحاديث الأخر وهو صريح كلام ابن أبي ريس المتقدم وتبعه فيه الحديث الشيخ محمد بن
 الحسن الحر العاملي في الوسائل وهو ضعيف كما صرح به جملته من تأخر عنه قال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد نقل ذلك
 عنه وبشكل لعدم انضمام ما رتب الظن حتمه بجعل بعضهما غالياً وبعضها غير ذلك بل الظن كله غالب وبأن الحكم في الموضوع معلق
 على مطلق الظن في الحالين أقول والأظهر عندى العمل بالأخبار الدالة على عدم الوجوب وحمل الرواية الدالة على الوجوب على
 النقيض فإن القول بالوجوب مذهب الجمهور كما نقله في المنتهى ونقل من أخبارهم الدالة عليه ما رواه حنظلة قال كنا في شهر
 رمضان وفي السماء سحاب فظننا أن الشمس قد غابت فافطر بعضنا فامر من كان أفطرا أن يصوم مكانه وأما ما استدلى به
 في المسته على هذا القول حيث أخانه من أنه تناول ما ينافي الصوم عمداً فهو لا يقع من المصادر لأن الخصم يتكون ذلك
 ينافي الصوم وهو محل النزاع كما لا يخفى فإن الخصم يدعى أن الشارع كما جوزه الصلوة بالبناء على ظن دخول الوقت مع قلنا العلم
 كما مر في كتاب الصلوة كذلك جوزه الأظفار بناء على ذلك وحججنا أنه في حاله جوزه الشارع الأكل فيمنه وكونه بحسب الواقع
 ليس كذلك لظهور كون قد تناول هذا غير ضار لأن الأحكام الشرعية إنما تبنى على الظن في نظر المخلف لا الواقع وبالحجزة
 فإنما ثبت بالروايات المذكورة هنا والمقدمة في كتاب الصلوة أنه يجوز البناء على الظن في صوت علم إمكان العلم والمخلف
 هنا قد بني على ذلك فلا يتعصب بفرض لا يتم بحال فالشارع بوجوه إذا عرفت ذلك فاعلم أن جملته من المتأخرين كالحقق في
 الشرايع والعلامة في الأثرية وغيره من مختصيهم وغيرهم في غيرهم قد عبروا في هذه المسئلة في تعارض ما يجنبه القضاء حتماً
 دون الكفارة بهذه العيان فالواو الأظفار للظنية الموهمة دخولا لليل فلو غلب على ظنه لم يفطر وشرع بكتهم قد اضطربوا
 في تعيين هذه العيان ببيان المصلحة من الوهم فيها بما لا مزيد فالتق في التطويل بالبحث عن هذا بعد عدم وجود ما يملك
 عليه الأخبار فإن الأخبار الواردة في المسئلة هي ما قدمناه وموردنا كلها الظن خاصة وليس في شيء منها ما يملك على حكمه

فتح ما رواه في الصحيح عن أحمد بن محمد عن بعض الكوفيين يرفعه إلى أبي عبد الله في الرجل ياتي المرأة في دبرها وهي صائمة قال لا ينقض صومها
وليس عليه غسل وعن علي بن الحكم في الصحيح عن رجل عن أبي عبد الله قال إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها ولا يكره
عليه الغسل إلا أنه قال في المذهب بعد نقل رواية علي بن الحكم هذا خبر غيره وهو عليه وهو مقطوع الأسناد أقول المذهب منه
أنه في باب غسل الجبلة في هذه المسئلة اختار عدم وجوب الغسل على الموطوءة في الدبر واستدل بهذه الرواية وكذا التي قبلها
وفي هذه المسئلة ردّها بالغير معمول عليها ولها مقطوعة الأسناد ومن الظاهر أن كلامه من الغسل وينقض الصوم تابع لحصول الجبلة بتدليك
وجلة من المناخرين قدره وما يترى الروايتين بضعف الأسناد بما نقل هذا الأصلح وأما من لا يرى العمل به فيتحكم عليه لقول غيره
لعدم المعارض من الأخبار لها سواتفاق الأصحاب وبالجملّة فالمسئلة عندى لذلك على أشكال والأحتمال فيها لا ديم على كل حال
وهو في جانب العمل بما عليه لأصحاب والله العالم بحقيقة الحق والصواب وأما الموطئ في دبر الغلام والدابة فامتنع الأنزال فانه لا
خلاف ولا إشكال في سائر الصوم ووجوب القضاء والكفارة من حيث الأنزال لما تقدم وأما مع عدمه فقد اختلف كلام الأصحاب
في ذلك فقال الشيخ في الخلاف إذا دخل ذكر في دبر امرأة أو غلام كان عليه القضاء والكفارة وأدعى الإجماع عليه ثم قال وإذا أتى
بهيمة فامتنع كان عليه لقضاء والكفارة فإن ادعى ولم ينزل فليس لأصحابنا فيه نص لكن مقتضى المذهب أن عليه القضاء لأنه لا خلاف فيه
فأما الكفارة فلا تلزم لأن الأصل براءة الذمّة قال ابن ريس لما وقف على كلامه كثير تعجبي والذي دفع به الكفارة يدفع القضاء مع قوله
لأن أصحابنا فيه إذا لم يكن فيه نص مع قولهم أسكنوا أسكنوا الله عنه فقد كلفه القضاء بغير دليل وأتى مذهب لنا يقتضي وجوب
القضاء أصول المذهب تقتضي بغيره وهي براءة الذمّة والخبر المجمع عليه قول ما ذكره ابن ريس جند لأخبار عليه وقال في المبتدع
القضاء والكفارة بالجماع في الفرج أنزل ولم ينزل سواء كان قبل أو دبر أو فرج امرأة أو غلام أو هيمنة على كل حال على الظاهر
من المذهب قد روي أن الموطئ في الدبر لا يوجب نفس الصوم إلى آخر ما قدمناه من عبارات ومقدمات سابقا أن الظاهر من قوله وقد روي أنه
هو الإشارة إلى الروايتين المتقدمتين من حيث دلالتها على عدم نفس الصوم ومورد ما كما عرفت دبر المرأة فيصير محل التردد في
عبارته التي قدمناها مخصوصا بدبر المرأة من حيث دلالتها بما تين الروايتين وح فيستقيم ما عدا دبر المرأة من دبر الغلام والبهيمة
والمبته خاليان من التردد وموجباً عند القضاء والكفارة وهذا التقريب يكون فيه منافاة بينه وبين كلامه في المبتدع من أنه مع كل
الأنزال فامتنع القضاء خاصة وظاهر جملته من المناخرين منهم المحقق في المعتبر والشرائع والملازمة في جملته من كنهه أن أسناد
الصوم وإيجاب القضاء والكفارة تابع لإيجاب الغسل قال في الخ والأخربان أن أسناد الصوم وإيجاب القضاء والكفارة تابع لإيجاب
الغسل وكل موضع قلنا بإيجاب الغسل فيه وجبت الأحكام الثلاثة فيه أيضاً وما لا فلا وهذا الكلام منه قدس سره من غير علمنا
اختار في باب الغسل من إيجاب الغسل بذلك ثم قال هنا في الاستدلال على هذه المسئلة لنا أن الغسل معلول الجبلة وهي علته
لأحكام المذكورة فإن حصل المعلول دل على وجود العلة فيلزم وجود المعلول إذا قول فيه أن مرجع هذا الاستدلال
إلى ثبوت وجوب الغسل بالجماع في دبر الغلام والبهيمة وقد قلنا في باب غسل الجبلة بحقيق الكلام في المسئلة وأننا لم نقف
على دليل سوي ما يدعون من الإجماع وفيه ما عرفت في مقدمتنا الكتاب ولا سيما في موضع النزاع مع أن ما يدعيه هذا أيضاً من أن
الجبلة علة في سائر الصوم بما عرفت فيه بعض محقق متأخرى المناخرين بأنه ليس في الأخبار ما يدل على ذلك صريحاً لكن يلوح من
بعضها ذلك قول العلة أشارة الأخبار التي يلوح منها ذلك الرواية حفص بن سقفة المنقاة في باب غسل الجبلة بتر عن آخره عن أبي
عبد الله حيث قال عن الرجل ياتي المرأة من خلفها قال هو أحد المائتين في الغسل وهو ما يدل على وجوب الغسل بالموطئ في دبر
المرأة إلا أنه اخضع من المدعى وبالجملّة قليلاً لكلام واسع المقام وليس عندى هنا دليل يعتمد عليه أحد الجانبين سوى الاحتياط
في البين للمأمور بالوقوف عليه في مقام التشك والاحتياط والله العالم بحقيقة الحق والصواب ويحتمل أن يلحق بالجماع في هذا
المقام ما يفرع على الجبلة من الأحكام المتعلقة بالصيام والبحث عن ذلك ينظم في مطلبين **المطلب الأول في القضاء**
على الجبلة غامداً حتى يطلع الفجر والمشمسين لأصحاب بطلان الصيام بذلك ووجوب القضاء والكفارة ذهب إليه الشيخان
وعلى بن بابويه وابن الجبلة والسيد المرتضى وسائر آباء الصلاح وابن ريس وهو قول جمهور المناخرين ونقل ابن
الدين جاع الفرقة على أن يفيد الصوم ثم قال ولا يصح للشاذ الذي يخالف ذلك وسببه في المتن هي والندح في العلمائنا
وقد وقع الخلاف هنا في موضعين أحدهما في بطلان الصيام بذلك وعلمه والمحمود هو البطلان كما عرفت ونقل
عن بابويه القول بعتبة الصيام حيث قال في كتاب المغنعة لجماد بن عيسى أبي عبد الله عن رجل اجنب في شهر رمضان
من قبل الليل وأخر الغسل إلى أن طلع الفجر فقال له قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله والجماع سائر من أول الليل ويؤخر
الغسل حتى يطلع الفجر فلا أقول كما يقول هؤلاء الأقباب يقضي يوماً مكانه ومن عاثر في الكتاب المذكور أن هؤلاء يسمون
الأخبار التي ينقلها فيه إلا أن ظاهر كلام المحقق الأوردبلي قدس سره في شرح الأرشاد قول الصدوق بذلك صريحاً حيث
أسند إليه القول بعدم وجوب شيء فانه لا يجب أن يسالك عنه بل يجوز البقاء على الجبلة بتر عمداً حتى يصح ثم يغسل للصلوة
فيصح الصوم والصلوة إلا أن يكون هذا النقل بناء على فهمه ذلك من أنثاء الرواية المذكورة وأن اللازم منها ذلك
والسيد السند في المذكر قد نسب هذا القول في كتاب الطهارة إلى الشيخ المعاصر وهو أشارة إلى المحقق المذكور كما وقع منه

الرضا عن رجل أصابته جبانة في شهر رمضان فقام حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يصير ولا يفطر ولا يبالي قال قال عائشة أن رسول
 الله صلى الله عليه وآله أصبح جنباً من جماع من غير احتلام قال لا يفطر ولا يبالي ورجل أصابته جبانة في بيتي فقام حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يبالي
 عليه فينسل وترجل أصابته جبانة في آخر الليل فقام ليغتسل ولم يصباؤه فذهب يطلبه وبعث من يأتيه به ففسر عليه حتى أصبح كيف يصنع قال
 يغتسل إذا جاء ثم يصلي ثم يوتر سجد بن اسمعيل عيسى عن أبيه قال سألت الرضا عن رجل أصابته جبانة في شهر رمضان فقام حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يفطر ولا يبالي قال قال عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله أصبح جنباً من جماع من غير احتلام و
 حتى إلى سعيد القمط وهو خالد بن سعيد ثقة في الذخيرة أن غير موثق في كتب الرجال ولا ممدوح وهو سمعوه من قدام من سأل
 أبو عبد الله ع عن جنب في أول الليل في شهر رمضان فقام حتى أصبح أي شيء عليه قال لا يبالي ورجل أصابته جبانة في وقت حلال ومنها ما رواه
 حماد بن عيسى المنقولة نفعاً عن المنقولة في قول البحث واجب من هذه الأدلة أما عن الآية فإن إطلاقها محض بالروايات المنقولة
 وأما عن صحيح العيص بما حمل على أن التأخير لم يكن عن عمد وبالحمل على النقية لموافقتها لمذهب جمهور العامة وأما عن صحيحه الثاني
 في عدم دلالة المتأخر على التأخير في الفجر لمقتضاها جواز التوبة الأولى ونحن لا ننكر ذلك لكن نفيد بما إذا كانت مع نية الغسل
 وأما صحيحه الثاني فالحمل على النقية لأن نظامها اشعاراً بمبدأ ومرة النبي ص على هذا الفعل واكثان منه ومداومته على الفضل المذكور
 بعيد وأما عن رواية سليمان جعفر بن محمد عن صحيح العيص الأولي وأما عن رواية اسمعيل عيسى بما حمل على النقية وشاهد
 موجود في الخبرين وأما عن صحيح أبي سعيد بما حمل على الصوم مع نية الغسل والحمل على النقية وأما عن رواية حماد بن عيسى بما حمل
 على النقية فثبت القول بالقضاء الذي استفاضت به الأجناد المنقولة إلى الأقباب لمزيد التأكيد في النقية أقول وما يؤيد ذلك
 بأوضح بيان أن الرواية دلت على أن رسول الله صلى الله عليه وآله يجب من قبل الليل ويؤخر الغسل حتى يطعم الفجر مع وجوب صلوة الليل عليه
 اتفاقاً نصاً وفنوى وبالحمل على أن ما كان من هذه الروايات صريحاً في تعدل التأخير لا وجوبه إلا الحمل على النقية التي هي في الاختلاف
 في جلة الأحكام أصل كل بلية **وثانيهما** أن الواجب على تغذي رمضان الصوم هل هو القضاء والكفارة أو القضاء خاصة وقول
 المشهور الأول استناداً إلى القضاء إلى الروايات المنقولة في أدلة القول المشهور في المسئلة المنقولة في الكفارة إلى الروايات
 المتأخرة منها ونقل في الخ عن ابن أبي عمير القول بوجوب القضاء خاصة ونقل في المدالك عن المرتضى أيضاً وأما قوله
 فإن المنقول منه كل في الخ وغيره إنما هو القول المشهور حتى أنه نقل عنه في الخ أنه قال في الأئمة ما انفردت به الإمامية بما هم
 على أن من جنب في ليلة شهر رمضان وتعد البقاء إلى الصبح من غير غتسال القضاء والكفارة ومنهم من أوجب القضاء والكفارة
 ودره أن الإمامية انفردت بإيجاب الأمرين واحداً وهو ما أشارة إلى مذهب العامة من عدم إيجاب شيء بالحكمة كما تقدم ذكره فلا
 يتوهم التناقض في عبارة وتريد على القول المذكور أخباراً المنقولة ولعمري الأخبار المذكورة وضعف الأخبار الدالة على الكفارة
 ما دلالة المدالك إلى القول المذكور حيث قال بعد نقل روايات الكفارة وهذه الروايات كلها ضعيفة المستند فيشكل التحويل عليها
 في إثبات حكم مخالف للأصل ومن هنا يظهر رجحان ما ذهب إليه ابن أبي عمير والمرضى من أن الواجب بدلاً للقضاء دون الكفارة
 انتهى وأصحاب هذا الأصل من المتأخرين قد نقلوا هذه الأخبار بالقول وإن كانت ضعيفة لأغراضها بما حمل الطائفة فيها
 وعدلها كما هو حال المرجحات عندهم وشأن مذهب ابن أبي عمير عندهم كما تقدم في عبارة المختبر وبذلك يظهر ضعف ما اخذوا
 روايات وجوب القضاء لادلائها على عدم وجوب الكفارة حتى يكون حجة ما موجباً للطرح أخبار الكفارة وأما ما عرفت أن تكون
 مطلقة في الوجوب وعدمه وبالجملة فالعمل على القول المشهور والله العالم بقية في المقام **البحث الأول** ظاهر المشهور من كلام
 الأصحاب هو عموم هذا الحكم لشهر رمضان وغيره من الصوم الواجب والمستحب حيث أنهم عدوا من جلة المفطرات تعدل البقاء
 على الجبانة وظاهر المحقق في المعبر خصيصه بشهر رمضان حيث قال ولقائداً يخص هذا الحكم بمرضان دون غيره من الصيام
 وظاهر المتن في الرد في ذلك حيث قال وهل يخص هذا الحكم بمرضان فيه تردد يشأ من تنكير الأحاديث على رمضان من
 غير تقييد ولا قياس يدل عليه من إجماع الأصحاب وأدراجهم في المفطرات مطراً أقول والذي وقف عليه من الأخبار المتعلقة
 بهذا الحكم إنما هو ورود شهر رمضان كما عرفت من أخبار التي تقدمت وقضائه كما تقدم في موثقة سماعه ومثلها في ذلك
 ما رواه الكليني في الصحيح عن ابن سنان وهو عبد الله قال كتب إلى أبي عبد الله ع وكان يقضي شهر رمضان وقال في ذلك
 أصبحت بالغسل وأصابت جبانة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فأجابه لا تصوم هذا اليوم وصم غداً وما رواه الصدوق والشيخ عن
 عبد الله بن سنان في الصحيح أنه سأل أبا عبد الله ع عن الرجل يقضي شهر رمضان في جنب من أول الليل ولا يغتسل حتى يجرى آخر الليل
 وهو يمان الفجر قد طلع قال لا يصوم ذلك اليوم ويعوم غيره وما ذكره في الذخيرة من أن دلائل هذه الأخبار على البطلان
 وقدم الاستقار غير واضح فهو من جلة تشكيكات الركبة وأما بالنسبة إلى الصوم المستحب والذي ورد فيه يدل على عدم الإبطاء
 بذلك كما رواه الصدوق في الصحيح عن جليل الجعفي قال قلت لأبي عبد الله ع أخبرني عن المطوع وعن هذه الثلاثة الأيام إذا
 جنب من أول الليل فما علم أنه اجنب فأنام متجداً حتى يفرج الفجر أصوم ولا أصوم قال صم وما رواه ثقة الإسلام في
 الخ في الموثق عن ابن بكير قال سألت أبا عبد الله ع عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصوم ذلك اليوم تطوعاً فقال ليس
 هو بالحرام ما بينه وما بين بضعها لها والحديث وأما ما رواه الشيخ عن ابن بكير أيضاً عن أبي عبد الله ع قال سئل عن رجل

فأملت عليه التمسك هو جنبتم إراد الصيام بعدما اغتسل ومضى من التماس ما مضى قال يصوم ان شاء وهو بالخيار لا يصف التماسا وظله لطلوع
هو جواز الصوم معهم كل لما عرفنا بقا من ان ما عدا الواجب لمعين كالواجب المطلق وقضاء شهره صان فان التمسك فيه الى الروايات
ثم خرج من قضاء شهر رمضان بما تقدم من الاخبار فبقوا عدا وقال الشافعي الذي قدس وان كان فلا يخرج من بينكم حتى ولو علم
بالجناية ليل من رواية كليب اطلاق الصحة اذا اغتسل ويحل على المعين والمندب للمضى عن قضاء الجنب في رواية عبد الله بن مسعود انه سئل
وما اسند الى رواية كليب هو اطلاق الصحة مضمون رواية ابن بكير الثانية والرواية التي ذكرها لم اقف عليها في كتب الاخبار بعد
الاحتساب لتبطل وجعل الرواية على ما ذكره يشعر بجواز ذلك عندك وبما تجلنا في المسئلة ما عدا ما ذكرناه من صوم شهر رمضان وقضاءه وهو
الندب محال شكال لعدم الدليل الواضح على ما ادعاه اصحابه من العموم وعدم دليل صريح يدل على الحكم فيه سوى ما ذكرنا من خلاف
الجزء المذكور وما ذكره في المدارك من ان المطابق لفتى الأصل عدم اعتبار هذا الشرط والواجب لمصير اليه ان يثبت المخبر عنه
لا يخرج من مجازفة فانه لم يعم لنا دليل على اعتبار هذا الأصل الذي يكرر التمسك به في الأحكام في غير مقام بل قد تقدم في مقدمتنا ان الكفاية
ما هو ظاهر في مذهب بنياننا ونزعنا ان كان **الثالث** قال العلامة في المنتهى لم يجد لأصحابنا نصا صريحا في حكم الجنب في الستة
يعني انما اذا انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليها الاغتسال ويبطل الصوم لو اخلت برحمتي طلع الفجر الاقرب ذلك لأن حدث الجنب
يمنع الصوم فكان أقوى من الجناية وتردد في ذلك المحقق في المعبر عن حكم الصلاة في التماس بعد الوجوب قوله الاقرب هو ما ذكره في
المنتهى وهو المشهور بين اصحاب لكن لا ما ذكره من الخليل فانه ضعيف بل لما رواه الشيخ في الموثق عن أبي بصير عن عبد الله بن مسعود قال
ان طهرت بلبيل من حيضها تم وانما ان تغتسل في رمضان حتى اصبحن عليها قضاء ذلك اليوم ثم يبقى الكلام في انما على تغسل يومئذ
الصوم بذلك قبل الواجب القضاء خاصة والقضاء والكفارة ظاهرا من الجزء المذكور وجوب القضاء خاصة وليس غير في المسئلة وهو الذي
فرض عليه ان يغتسل على ما نقله عنه في الختم استقرت في الخلق ان الحائض اذا اخل بالعدا فان اوجبنا القضاء والكفارة عليه او
جناها عليها والا فاقضاء التمسك على ذلك باسرها الجنب في كونه مظهر للصوم لأن كل واحد منهما حدث يرتفع بالعدا فيترك في
الأحكام وانما جبريما فيه وانما لا يخرج الى نبيته والقول بالكفارة في الجناية لوجود النصوص على ذلك كما تقدم فاما ما قال الذي دل
عليه النص انما هو القضاء خاصة والتول بالكفارة يتوقف على النص وما ابعدهما بين القول بوجوب القضاء والكفارة كما يوجب اليه
كلامه هنا وبين القول بجهنم الصوم ولا شيء عليه كما اخبرنا في النهاية ولا ريب ان الاستدلال في الوقوف على الوسط **الثالث**
ان كل يجب التمسك للصوم على الجنب وذات الدم عند تغسل الماء قولان احدهما لعدم الاختصاص او مرها بالعدا فيقطع عند تغسل
ونفي التمسك بالأصل وثانيهما الوجوب والظاهر ان المشهور لعموم ولم يجد واما ما فيتموا ولأن حدث الجناية والحيف مانع فيستحب
الوان يثبت المزيل وهو الغسل او ما يقوم مقامه في الأباة وفي التعليلات من الطرفين تامل نعم يمكن الاستدلال على وجوب التمسك
بالأخبار المتقدمه في باب التمسك وقوله في بعضها ان الله حبلا للتراب طهورا كما حبلا للماء طهورا وفي اخره هو بمنزلة الماء وفي ثالثه خبره
عشرين ويحذف ذلك بما يقتضي وجوب التمسك مع فقد الماء ويأتي به عن عند وجود ما لا يستباح الا به الا ان ظاهرا صحيح محمد بن مسلم المتقدم
ورواية اسحق بن عيسى الساتفة ايضا بما اشعر بخلاف ذلك حيث قال في الأولى فان انظر ماء يسخن ويستفي فطلع الفجر فلا يقصر
يوما في الثانية رجل صابته جناية في اخر الليل فقام ليغتسل فلم يصب ماء فذهب يطبله وبعث من ياتيه فسر عليه حتى اصبح كيف يصنع
قال اغتسل اذا جاء ثم يصلي فانه لو كان التمسك هنا واجبا لأمره بالتيمم قبل الفجر لم يجوز له البقاء على جنابته لأستطاع حصول الماء الى العبد
الصحيح وكيف كان فالمسئلة عندك غير خالية من الاشكال والاحتياط فيها مطلوب على كل حال **الرابع** المشهور بين اصحابنا بوقف
صوم المستحاضة على الاعمال كوقوف الصلوة عليها فلو اخلت بها وجب قضاء الصوم بل الظاهر ان لا خلاف فيه لما رواه الصدوق
والكليني والشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتبت الى امرأ طهرت من حيضها او من نفاسها في اول يوم من شهر رمضان ثم استحيضت
فصلت وصامت في غير ان تغسل ما انفلت المستحاضة من الغسل لكل صلواتين هل يصح صومها وصلواتها ام لا فكتبت عن تقضي صومها
ولا نقضي صلواتها لأن رسول الله ص كان يامر فاحم والمؤمنات من نسائه بذلك في هذا الخبر اشكال من حيث تقضي ظاهر
الأمر بقضاء الصوم دون الصلوة مع استفاضة الاخبار والافتقار على قضاء الصلوة في الصور المذكورة والعكس كان
اولى واجيب عن ذلك باجوبة بعيدة انما يطابق على السياق ولعله لذلك نسب وجوب قضاء الصوم في المعبر الى الروايات
اننا بنوع توقف في الحكم المذكور ونحن نقل عن الشيخ في المبسوط ايضا وبما تجلنا في حيث كان الحكم متفقاً عليه بين اصحابنا
وهو الا وفوق بالاحتياط فلا بأس بالمصير اليه **الخامس** المشهور بين اصحابنا ان من اجنب ونام نائما او نائما للغسل حتى اصبح
فلا قضاء عليه ولو انبتة ثم نام ثانيا نائما او نائما حتى اصبح فليس عليه قضاء خاصة ولو انبتة ثم نام كذلك حتى اصبح فليس عليه قضاء
الكفاية اقول ما الحكم الاول والثاني فيلزم عليها ما تقدم من صحيحه وعوية بن عمار وعبد الله بن ابي يعقوب المتقدمين بكل
اطلاقا على ذلك واما ما دل عليه اطلاق بعض الاخبار المتقدمه ثم من وجوب القضاء بالندوة فله عرفت انما محمول على التغل
البقاء على الجناية كما صرح به في بعضها وقد اشارنا الى ذلك فيتم ان ظاهرا بعض اصحابنا فينبذا النوم زيادة على نية الغسل كما
الانتباه واعتباره وبعض اصحابنا صرح بتجريم النوم الثانية وان عزم على الغسل واعتاد الانتباه وان لم يجز عليه مع لها
الا القضاء خاصة وفي بعض الاخبار ما يشير الى التجريم كما قدمنا الاشارة اليه وظاهرا لمعتبر في المنتهى انما باب الفجر فمرادنا الى

في المفصل الثاني

١٣

النوم الأول ولو مع نية الصلح حيث قال في المعبر لو اجنب فنام ناولاً للصلح حتى أصبح فسد صوم ذلك اليوم وعليه قضاء و
 وعليه كثر علماءنا مع انه قال في موضع اخر من الكتاب المذكور من اجنب ونام ناولاً للصلح حتى طلع الفجر فلا شيء عليه لأن نومه سايغ
 ولا فضل له في بقائه والكفاية مرتبة على النفر يطأ والأثم وليس أحدهما مفروضاً أما لو انبث ثم نام ثانياً ناولاً للصلح وطلع الفجر فعليه
 القضاء الآخر فله في الاعتقال مع القدرة وكذا المرة الأولى لأن المنع منها تضمنت على المكلف انتهى وقال في المنتهى لو اجنب ثم
 نام ناولاً للصلح حتى طلع الفجر ولم يستيقظ ففهم ما تقدم من الأحاديث يدل على الأفساد ووجوب القضاء لكن قلد وكذا الفجر في
 الصحيح عن معوية عما ذكرتم نقل الرواية التي اشرنا اليها ثم قال وهو الصحيح عندى وعمل الأصحاب عليه وما ذكره في المنتهى من دلالة
 مفهوم الأعضاء التي اشرنا اليها على الأفساد عندنا بما يجب تفهيد ما يملكه صحيح بعضها من بعد البقاء على الجنب ان ان يصح فلا اشكال
 فيها وأما الحكم الثالث فاستدل عليه الشيخ في باب الروايات الثلاث التي في اخر روايات القول المشهور المشاد اليه انفاً وانت جبراً بانه
 ليس في شيء من هذه الروايات الثالث ما يدل على التفصيل ويشير اليه بالحكمة إنما هو طامة في ترتيب ذلك على قول بومرة اذا نسي حملها
 على من نام متعمداً البقاء على الجنب كما هو صحيح بعضها والأصح ما اخذنا المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى من سقوط الكفاية مع
 تكرار النوم ناولاً للصلح وإنما يجب خاصة في كتاب الفقه الرضوي قال ع إذا أصابك جنابة في أول الليل فلا بأس بان تنام متعمداً
 في نيتك ان تقوم وتغتسل قبل الفجر فان غلبك النوم حتى تصبح فليس عليك شيء الا ان تكون انتمت في بعض الليل ثم تمت وتوابنت
 ولم تغسل وكسرت فليكن صوم ذلك اليوم واغارة يوم اخر مكانه وان تعمدت النوم الى ان تصبح فعليك قضاء ذلك اليوم و
 الكفاية وهو صوم شهر من مثابك بغير اعتق ورقتة واطعام ستين مسكيناً انتهى وقد كشف عن هذا الكلام الأجل الذي
 في الروايات المتقدمة ووضحه ببيان **السابع** لاختلاف بين الأصحاب فيما اعلم في انه لا يبطل الصيام بالاحتلام
 مما ذكر في شهر رمضان وغيره وقال العلامة في المنتهى لو احتلم نهاراً في رمضان نائماً او من غير قصد لم يفسد صومه ويحوله
 تاخير الصلوات ولا يعلم فيه مخالفاً انتهى أقول ويدل على ذلك من الأخبار ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن ميمون عن ابي
 عبد الله ع قال ثلثة لا يفطرن الصائم القي والاحتلام والحجامة وما رواه الكليني في الموثق عن ابن بكير في حديث قال لما سألت ابا
 عبد الله ع عن الرجل يحتلم بالتمار في شهر رمضان اتيه صومه كما هو قال لا بأس وما رواه الصدوق في الصحيح عن العيص بن القاسم عن
 سأل ابا عبد الله ع عن الرجل ينام في شهر رمضان فيختم ثم يستيقظ ثم ينام فتدان يغتسل قال لا بأس دلالة هذا الخبر من حيث
 الإطلاق انه لا يصير فيه بالنوم نهاراً وقاراً والصدوق في كتاب الحلال عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ع لئلا يعلته
 لا يفطر الاحتلام الصائم والنكاح يفطر الصائم قال لا لأن النكاح فعل والاحتلام مفعول به ورواية ابراهيم بن عبد الحميد عن
 بعض مواليه المتقدمة قال سألته عن احتلام الصائم قال اذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينام حتى يغتسل وحمل الاحتلام
 انتهى عن النوم في هذا الخبر على الكراهة ويؤيد صحة العيص المذكورة بالنظر في دلالة ما بطلنا على الاحتلام في هذا شهر
 رمضان **السابع** قد ذكرنا الأصحاب في مجوز الجماع في شهر رمضان حتى يبقى لطلوع الفجر مقدراً ويقامه والغسل فلو تفرق
 صيق الوقت عن ذلك وجامع فسد صومه في حيث عليه الكفاية بناء على ما هو المشهور والمنصوص كما تقدم تخفيفه من تحريم تعمد البقاء
 على الجنب ان ان يصح قالوا ولو فعل ذلك طائفة الوقت فان كان مع المراعات لم يكن عليه شيء وان كان لا معهما فعليه القضاء و
 هو ظاهر ما قدمناه من الأجبا للمقدمة في الأظفار مع المراعات وعندهما **المطلب الثاني** في الأثر في الاستبراء والسر
 المرأة لا ريب ان الاستبراء في حد ذاته وان كان محملاً الا انه لا يجنب به شيء وليس المرأة اجنبية كانت او محملاً لا يجنب به شيء وانما
 يبطل الصوم بالأثر انما يبطله كما في الاستبراء وهو طلب الأمانة بفعل غير الجماع اياً لمسه والقبلة والملاعبة مع عدم وثوق من
 نفسه بخدمه سبق الماء وهو مما لا خلاف فيه وكذا الاختلاف في انه يجنبه القضاء والكفاية قال المحقق في المعبر ويفطر بانزال الماء
 بالاستبراء والملاعبة والقبلة انفاً ونحوه في المنتهى والندكثرة والذي يدل على ما ذكرنا من الأجبا ما رواه الشيخ والجميع
 في الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح قال سألت ابا عبد الله ع عن الرجل يعيش بالهله في شهر رمضان حتى يمني قال قال عليه من الكفاية
 مخلصاً على الذي جامع وما رواه الشيخان المذكوران في الصحيح عن حفص بن سوير عن ذكره عن ابي عبد الله ع في الرجل يلدغ به
 او جازيته وهو في قضاء شهر رمضان فيسقط الماء قال عليه من الكفاية مثل ما على الذي جامع في شهر رمضان وما رواه
 الشيخ عن سهل بن الموثق قال سألته عن رجل فرق بالهله فانزله قال عليه طعام ستين مسكيناً مأكلاً مسكين وما رواه عن ابي بصير
 قال سألت ابا عبد الله ع عن رجل وضع يده على شيء من حسد امرأته فادفوقها لكفاية ان يصوم شهرين مثابك او يطعم ثنتين
 مسكيناً او يعق رقبة قال في كتاب الفقه الرضوي قال امير المؤمنين ع اما يستجلى حكمه الا يصبر يوماً الى الليل ان كان يقال
 بد والقنائل للطعام ولو ان رجلاً لصقوا بهله في شهر رمضان فادفوقا كان عليه عقوق رقبة وهذه الرواية اورد بها الصدوق
 في الفقيه بصورتها المذكورة من الظاهر اخذها عن كتاب المذكور ويؤيد ذلك ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن
 مسلم ونداء عن ابي جعفر ع انه سئل هل يباشر الصائم او يقتل في شهر رمضان فقال لا اخاف عليه فليقتل عن ذلك الا
 ان يثق ان لا يبتغى منه فينفاد من مجموع هذه الأجناد ان كليهما يفعل المكلف مما يكون سبباً في خروج المنه عن
 بذلك ارجاء لا مع حصوله عادة فانه يكون موجباً لفناء الصوم واجبا بالقضاء والكفاية وبذلك يجمع بين هذه الأجناب

وبين ما رواه في المنع من سلا عن علي قال لو ان رجلا لصق بامله في شهر رمضان فامنى لم يكن عليه شيء من هذا الخبر على من لم يكن
 قاصدا ولا محذرا لذلك ولو لا هذا الخبر لم يكن القول باطلاق تلك الاخبار وهو انه متى فعل شيئا من تلك الاشياء وامنى منه
 صومه ووجب عليه القضاء والكفارة مستقلا لذلك لا معتادا ام لا اذا عرفت ذلك فاعلم ان السيد السند في المدارك استدل
 على سناد الصوم بالاستسناد بعينه عبد الرحمن بن النجاشي المذكور ثم ان استدلاله على سنده بالامناء عقيب السلامة مرداه
 بصريحه من سنده المذكورين ورواهما بصيغة السند ثم قال والاصح ان ذلك يفيد الصوم اذا تم الا نزال بذلك انه
 اقوله اوله ان الاستدلال بالصحة المذكورة على خصوص الاستسناد على كون حق في الخبر قبله وهو غير متعين وذلك فاق
 اهل البيت قد صرحوا بان الحق الداخلي على المصانع المنصوثة معان احدها ان تكون بمعنى ان تكون لانها الغاية بحقوقه
 عز وجل لن يبرح عليه عاكفين حتى يرجع اليها موسى وثانيها بمعنى التخليط فتكون للتعليل كما في قوله عز وجل ولا يزالون
 يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم وقولهم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ومن قولهم اسلم حق
 نذخل الجنة والثالث مراد من الاستثناء واستدلال السيد بالخبر متبني على المعنى الثاني وهو غير متعين بل يحتمل البناء على المعنى
 الاول وهو الغاية والمراد ان عشا بامله لا ان حصل منه المنى فيكون من قبيل خبره في بصريحه من سنده وبذلك يظهر ان
 لو خص حكم الاصل بتعمد الانزال كما في الخبر الاخير بناء على ما فهم من الصحة المذكورة فانه لا دليل عليه ظاهر من الاخبار وثانيا
 ان الخبرين المذكورين وان كانا كما ذكر من معنى السند باطلا على اصطلاحه الا ان الحكم بما دل عليه جماعي لا خلا فيه ولذلك عمل
 بهما من عداه من اصحاب هذا الاصطلاح وهو ايضا قد صرح في غير مقام من شرحه هذا بقوله الاخبار الضعيفة المجبنة بانها
 الاصحاب على القول بمصانيمها ولكن عطاء الله مرقا ليركز قاعدة يقف عليها ولا صابغة يعتمد عليها فترجع اختلاف اصحاب
 فمن نظر الى امارة فاقول الشيخ في الخلاف انه يائى ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال في من نظر الى من لا يحمل التقديرية بل هو في عليه
 القضاء وان كان نظرا الى من يحمل فامنى لم يكن عليه شيء قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ المفيد قال سلا ومن نظره من يحرم عليه فله
 عليه القضاء ونفلا في الحاشية عن ابن ابي عمير ان من نزل بالنظر الى امرته من غير ان يقبلها او يفضي اليها بشئ من اجسدها او
 تفضي اليه لم يكن عليه شيء وهو ما روته ربيعة قال وان امنى لنظر لم يكن عليه شيء ولا يرد الى ذلك وقد ذهب بعض اصحابنا الى انه
 ان نظره من يحرم عليه النظر اليه فامنى كان عليه القضاء والكفارة قال في الصحة انه لا قضاء عليه لا نزل دليل على ذلك وقال في
 المح والاقرب ان فصل الانزال فانزل وجب عليه القضاء والكفارة مطا سوا كان النظر الى من يحرم عليه الا وان لم يقصد الانزال
 فانزل لتكرار النظر من غير قصد بل كثر النظر سبقه الماء وجب القضاء خاصة ثم قال لما على الاول انه وجد من الطهارة وهو انزال الماء
 مستمدا فوجب عليه القضاء والكفارة كالعابث بامله والجامع وعلى الثاني انه وجد منه مقادير الاضرار لم يقصد وكان عليه
 القضاء كما لم يقصد للتبرؤ اذا حصل من غير ان يفضي اليه فامنى كان عليه القضاء والكفارة وقال في الصحة انه لا قضاء عليه الا وان لم يقصد الانزال
 برائته الذممة ثم اجاب بمنع الاجماع قال وقد بينا الدليل على ايجاب القضاء والبرائة معا من الاحتياط انتهى وقال في المدارك
 والاصح ان النظر غير مفيد الا اذا كان من عارضة الامناء بذلك وفعله عامدا قاصدا به الاصول الانزال وكذا القول في التخييل
 لو ثبت عليه الانزال انتهى وكلامه هنا متبني على ما تقدم منه في تلك المسئلة من تخصيصه الاصل بتعمد الانزال بذلك للفعال قوله
 في المسئلة غير منصوطة على الخصوص الا انه لا يبعد القول بالاضمار بذلك بما اذا علم من عارضة الانزال بذلك سواء قصد اعتد
 الانزال بذلك ام لا لاجل ما على طوا من الاخبار المتقدمة فيما رت عليه من الاضرار بما كان من الافعال موجبا لذلك نعم روى
 الشيخ في باب من ابصر قال سألت ابا عبد الله عن رجل كالم امرته في شهر رمضان وهو صائم فامنى فقال لا بأس والظن حمله على
 ما تقدم في خبر المنع في الجملة فالاحتياط في امثال هذه المواضع بما لا ينبغي تركه **المسئلة الثامنة** يجب الاضمار
 عن الاضمار على الاضمار الظاهر في الاضمار في هذه المسئلة اختلافنا في ذلك من اجله من الاضمار منهم الشيخان السيد
 المرتضى في الاضمار والشيخ في النهاية والجملة والاقتضاء وابن ابي عمير في وجوب القضاء والكفارة قال العلامة في المح ورواه
 ابن بابويه في كتابه ونسبه في المطبوع الى اظهر الروايات ثم قال في اصحابنا من قال انه لا يفترق قال في الاستبصار والمستطرف
 خديا في ايجاب القضاء والكفارة اياها باحد على ما روي عن الماء ونقل عن ابي الصلاح انه يوجب القضاء خاصة وذهب
 الشيخ في الاستبصار الى ان محرم لا يوجب قضاء ولا كفارة واخا ان المحقق في المعتمد والعلامة في المنتهى والمح والسيلا السند
 في المدارك ونقل في المح عن علي بن بابويه انه عان من المفطرات وذهب ابن ابي عمير الى انه ينقص الصوم ولا يبطله ونقل
 عن السيد المرتضى ونقل في المح عن ابن ابي عمير ايضا ونقل المحقق من ذلك ان الاقوال في المسئلة اربعة احدها القول بان
 الصوم وجوب القضاء والكفارة وثانيها القول بالتحريم خاصة مع صحة الصوم وثالثها القول بالجواز على كراهة وثا
 القول بوجوب القضاء خاصة والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الشيخ في الصحيح عن الجملة
 عن ابي عبد الله قال الصائم لا ينقع في الماء ولا يمس رأسه وفي الصحيح عن خزيمة بن ابي عبد الله قال لا يمس الصائم ولا
 المحرم رأسه في الماء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال الصائم لا ينقع في الماء ويصبت على رأسه يبرء بالثوب
 وينقع المروحة وينقع البوديا تحت ولا يمس رأسه في الماء وفي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر يقول لا يضر

الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال الطعام والشراب والنساء والأدتماس في الماء وفي الصحيح رواية عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله ع قال ليكن للصائم ان يمتنع في الماء ورواية اسحق بن عمار قال قلت لأبي عبد الله ع رجل صائم ارى من تحت الماء متعمدا عليه قضاء ذلك اليوم قال ليكن عليه قضاء ولا يعود ورواية حنان بن سدير قال سألت أبا عبد الله ع عن الصائم فيمنع في الماء قال لا بأس ولكن لا يغمس في الحديث ورواية مثني الحنابلة والحسن العتيقل قال سألت أبا عبد الله ع عن الصائم يمتنع في الماء قال لا ولا المحرم وما رواه الصدوق في كتاب الحضال قال حدثنا محمد بن الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد بن أحمد بن أبي عبد الله ع النخعي عن أبيه محمد بن خالد باسناده وضعه لا أبي عبد الله ع قال حننه شيئا نفطر الصائم الا كل والشرب والجماع والأدتماس في الماء والكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمة ع وفي كتاب الفقه الرضوي وادعى ما يتم به فرض الصوم الغزمية وهي النية وترك الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمة ع وترك الأكل والشرب والنكاح والأدتماس في الماء واستدعاء الفلذ فاذا تم هذه الشروط على ما وصفناه كان مؤديا لفرض الصوم معتولا من جهة الله وقال في موضع آخر أيضا واتقوا في صومكم حننه شيئا نفطرك الأكل والشرب والجماع والأدتماس في الماء والكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وآله وعلى الأئمة ع إذا فسد ذلك فاعلم انه لم ينفلأ أصحاب دليل لمن قال بوجوب القضاء والكفارة وتماثلوا القول بذلك عن قدامنا ذكره بغير ما في القول بالتحريم فاستدلوا عليه بالروايات الدالة على التقي عنه فالمنع منه للصائم فان غاية التقي تحريم الفعل المذكور ولا يجوز فتا دا الصوم لأن التقي هنا عن امر خارج عن العبادة واستدلوا على نفي القضاء والكفارة برواية اسحق بن عمار المذكورة وأما رواية عبد الله بن مسعود التي هي دليل السيد المرتضى ومن معه من ذهب إلى الجواز على كراهية فقد اجبت عنهما بحمل الكراهية فيما على التحريم كما ذكر في المدارك قال فان كثيرا ما تستعمل بمعنى التحريم بل بظاهر من بعض الروايات كونها حاشية فيه وأما القول بوجوب القضاء خاصة فلا اعرف له دليلا واضحا وذكر شيخنا الشهيد في شرح نكتة الأرشاد ان مستند مفهوم حديث لا يضر الصائم ثم اجاب عنه بان يكتفي في الأضداد فضلا المحرم أقول والذي يقرب عندي من هذه الأقوال هو القول الأول لما انتهى عنه في أكثر هذه الأخبار والظاهر انما هو من حيث ما يترتب عليه من بطلان الصوم إذ لا يعقل للتقي علة سوى ذلك وأما ما ذكره في المعبر واستحسنه في المدارك من انه يمكن ان يكون الوجه في التحريم الاحتياط في الصوم فان المرست في الأغلب لا ينفلأ ان يصل الماء الجوف فيحرم وان لم يجب به قضاء ولا كفارة إلا مع اليقين بان لا يضر ما يوجب المفطر انتهى فلا يخفى ما فيه من التكلف البعد فان هذا التوجيه انما يصلح للكراهية لا للتحريم على ان ما ذكره من دقوا غلبته وصول الماء الجوف المرست ثم وما دل عليه حديث الحضال وحديث كتاب الفقه الرضوي ع من التقي بابطال الصيام وقول في قول ما يوجب القضاء والكفارة اجماعا من الأكل والشرب والجماع ونحوه فيكون مثلهما وهو باطلا مفهوم صحيح محمد بن مسلم الذي على انه لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب اربع خصال فان مفهومه الشرطي الذي هو حجة عند المحققين وعليه لت الاخبار ايضا انه لو لم يجتب ضرة واضر انما هو من حيث الصوم لأن التعليق على الوصف بشرط العلية والما ذكرنا في المح في المدارك فقال بعدما استدل على ما اخبرنا من مجزأ التحريم بما اشترنا اليه انفا ونفل كلام الشيخ ع الأسبق كما المنقذ من انه لم يجل حديثا في ايجاب القضاء والكفارة الى اخر ما صوبته وهو كذلك نعم في رواية ابن مسلم اشارت بها وانزلا للأكل والشرب والنساء لكنهما غير صحيحين انتهى وقال شيخنا الشهيد في كتاب شرح نكتة الأرشاد بعد ان نفل القول بالكفارة وانتم لم ينفلأ عليه لئلا يمتد ما صوبته ويمكن الاحتجاج بعطفه على ما يوجب لكفارة في صحيح محمد بن مسلم المنقذ أقول لا يخفى ان اجمال هذه الرواية قد اوضح في رواية الحضال ورواية كتاب الفقه الرضوي وأما ما دللت عليه رواية اسحق بن عمار من عدم القضاء فلا خربك عند فيها هو الحمل على النية فان العامة في هذه المسئلة على ما نفل في المعبر والمنشئ على قولين فالجمهور منهم على الجواز بلا كراهية والقول الآخر الجواز على كراهية وظاهر هذا الخبر مؤذن بالجواز وبالجملة فان مع قطع النظر عن رايي الحضال في كتاب الفقه الرضوي فالقول بما ذهب اليه المحقق ومن اقتفاه من مجزأ التحريم ظاهر لكنهم معذورون حيث لم يقفوا على الروايتين المذكورتين وأما مع وجود هاتين الروايتين وضمهما الى تلك الروايات فان لا مجال لأنكار القول بوجوب القضاء والكفارة إلا باللعن في سند هاتين الروايتين بناء على هذا الاصطلاح المحدث وهو عندنا غير ملغى اليه ولا معقول عليه وكتاب الفقه وان لم يكن مضمونا بغيرهم إلا انك قد عرفت مما قدمنا في كتاب الصلوة وما بطل من هذه الكنية معتمدا عند الصدوقين كما اوضحنا سابقا في الذين وقام الكلام في هذه المسئلة يتوقف على بيان امور الأول قد ذكر جمع من الأصحاب ان المراد بالأدتماس غمس الرأس في الماء ان يكون مع البدن او وحده فان كان البدن خارجا من الماء وبجبه ظاهرا فلما تقدم في الأخبار حيث ان جملة من انقضت له من غمس الرأس في الماء وهو ظاهر ان النية انما تعلق برمس الرأس خاصة كيف انفق الظاهر ان الرقبه غير داخل فيه بل المراد منه ما فوق الرقبه ودخولها في أخبار الغسل لا يستلزم دخولها في الغسل من غمس الرأس وانما دخل في الرأس في أخبار الغسل من حيث تثلث الغسل فيه بالرأس والجانب الأيمن والجانب الأيسر غير داخل في أحد الجانبين اتفاقا فندخل في الرأس لهذا ان بعضهم كما تقدم في باب الغسل توقف في دخولها فيه أيضا والحق دخولها كما اوضحنا ثم ان بعض الأصحاب بشرط في غمس الرأس اللقمة

العرفية فلو عمنه على التقاط لم يتعلق به التحريم وهو متبني على ما ذكر في الفصل الأربعين من افتراء اللقمة العرفية وقليتها في باب غسل
الجمان من كتاب الطهارة ضعفه وأنه مجرد وهم نشأ من قولهم في اجزاء الفصل الأربعين من افتراء وتاخر فقلوا ذلك على الدقة وابطلوا الفصل
بما إذا لم يكن كذلك ولا سيما ما ذكر في كتابنا من غير بطلان ما فترعوا عليه في هذا الموضع لا وجه له ولا دليل عليه وحديثه عن عثمان بن
هو ما فوق الوقت فيجب قصر الحتم عليه وأما ما ذكر في المدارك بعد ان قسر الرأس بما ذكرنا من انه لا يسلط على التحريم غير الماء فذلك ما دفعه
وان كانت منابت الشعر خادمة عن الماء فهو في غاية البعد لعدم صدق غسل الرأس في الأثر مما سأل عن ذلك في الحكم في الاجزاء وكلام الأصحاب
وكانت في علي بن النعمان عن الأثر مما هو من حيث هو خوف الماء دخول في شيء من هذه المناقل حكم بصدقه الأثر مما سأل عن تحريمه في الماء
وفيه أو لا أن هذه من مستنبطة الوجود لما في شيء من الاجزاء وثانياً انه مع فرض وجودها فإن على الشرع ليست على حقيقة يرد
المطلوب مما وجوداً وعلماً بل هو محض بيان وجه الحكمة والمناسبة ونحو ذلك (القائمة في اطلاق النص وكلام الأصحاب يقتضي
ان لا فرق في هذا الحكم بين صوم الفريضة والتأفلة ثم ان قلنا بان منسند الصوم كما اخبرناه فان يجوز فعله في صوم التأفلة كغيره
من المفطرات وان قلنا بان تحريم كما هو أحد الأقوال فذلك كذا ان يحتمل التحريم في صوم التأفلة كالنكح في صلوة التأفلة ويحتمل الإباحة
أما لقصور اخبار التحريم عن فائده اليوم ولا نرا إذا جاز تناول المفطر حازماً وهو منقطع له بطريق أو أقول لا يخفى ما في تقليل احتمال
الإباحة بالوجه الأول من الضعف لأن الكلام من أوله مبنى على ان اطلاق النص يقتضي دخول الصوم المندوب نعم التليل
الثاني منه بناء على كلامهم ردياً ان نظامه عندنا هو الأثر مما سأل في يجوز فعله في الصوم المندوب ح ولا اشكال (القائمة
قد ذكر شيخنا الشهيد الثاني ان فائدة التحريم تظهر فيما لو ارتفع غسل مشروع فانه يقع فاسداً للنهي عن بعض أجزاء المفطر
للنساء في الباطن قال سبطه السيد السند في المدارك وهو جليلان ومع الفصل في حال الأخذ في الأثر مما سأل والاستقرار في الماء
لاستحالة اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد ما لو وقع في حال الأخذ في رفع الرأس من الماء فانه يجب الحكم بعينه لأن ذلك
واجب محض لم يتعلق به أصل فينتفي المفترض للنسأ انتهى قول شيخنا المنافسة فيما ذكر شيخنا المشا واليه بان المعلوم من القاعدة
المشعقة وهو ان التعلق اذا توجب في العبادة او غيرها او شرطاً يكون مبطلاً لها تماماً وما اذا توجب لها من حيث هي لا من حيث
أمر خارج عنها كما جفتنا ذلك في كتاب الصلوة في مسألة الصلوة في المكان والثوب المصوبين والأمر هنا مما
فان انتهى عن الأثر مما سأل انما توجب للصائم من حيث الصوم اغتسل ولم يقتل لم يتوجب له الغسل لكون الصائم متيقناً من بعض
أجزائه كما ان النهي في تلك المسئلة انما توجب من حيث المنع من التصرف في المصوب بغير إذن مالكه صلى الله عليه وسلم وبالجمل
الكلام في المسئلة من باب واحد ثم ان بناء على انخفاض عما ذكرناه فكل من السيد قدس سره مما لا يخفى من شيء فان الظاهر من
كلامه ان الوجبة في الصلوة انما هو لزوم اجتماع الواجب والحرام في الشيء الواحد وهو متصل وهو انما يتحقق فيما اذا وقعت
نية الغسل في حال الأخذ في الأثر مما سأل فانه مؤيد به وواجب لكونه غسل جناية مثلاً في غير من حيث انه منتهى عن غسل الرأس
فيبطلح اما لو وقعت نية الغسل قبل الدخول تحت الماء في حال الأخذ في رفع الرأس من الماء فانه يجب الحكم بعينه لأن شاء النهي
الموجب للتحريم في اعتبار حصول الأثر مما سأل ولا ينبغي الوجوب من غير معارض وفيه أولاً ان يكون أخيراً بعينه جاز في حال
الاستقرار في الماء اذا نوى الغسل وحرك بدنه على وجه يحصل به الجريان عليه مع انه حكم بالبطان فيه وجعله من قبيل الغسل في
الأخذ في الأثر مما سأل وثانياً ان الظاهر ان الأثر مما سأل المحرم انما هو عبادة عن الأمر على الحاصل بأول دفعه فانه اذا دعي ما قالوا في
القيام الركبي الذي هو عبادة كما يركع عن المصلي طال او قص وكذا الوقوف بعزات ونحو ذلك ومع فنيوة صدق الفتوى عن الأثر مما سأل
في الصلوة الأخيرة ويصير من قبيل الصلوة الأولى في الثاني ان ثبوت الغسل الأثر مما سأل على كيفية التي ذكرنا من كونها في حال
الأخذ في رفع الرأس من الماء مما يمكن طرق المناقشة اليه كما ذكرنا الفاضل الخراساني في كتابنا الأخيرة حيث قال بعد نقل كلامه
وهو حسان كان الغسل يتحقق باخراج البدن من الماء لكن في ذلك تامل لان المتبادر من الغسل المأمور به في الاجزاء غير ذلك
وبالجمل لا يحصل اليقين بامثال التكليف بهذا الفعل انتهى (الرابع ذكر شيخنا الشهيد الثاني قدس سره ايضاً ان المرتبة
تاسياً يرتفع حد ثبوت توجبه انتهى اليه وان الجاهل عامداً قال سبطه في المدارك وما ذكره في حكم التلبيس جيد لكن لا ظهر مساواة
الجاهل في ذلك لأشركا كما في عدم توجبه التواهيما وان اثم الجاهل بتقصير في التعلل على بعض الوجوه كما بينا مراراً أقول وما ذكره
من معذرة الجاهل جيد لكنه لم يقف عليه في جميع الأحكام وقد تقدم الكلام من مسألة الأولى في حكم المفطر جاهلاً بحديث
صريح به ثمة بخلاف ما ذكرنا هنا (المسئلة الرابعة في بقیة ما يجب اتصاله وبين الحلات منه وهي ثلث
الأول الكذب على الله ورسوله أو الأئمة عليهم السلام وقد اختلفنا لأصحابنا في ذلك مع اتفاقهم على عدم الأثر مما سأل
بغير من انواع الكذب فنقل عن الشيخين المرتضين في الأنصاف والاصلاح وابن البراج انه يفيد الصوم ويوجب القضاء والكفارة
وعن المرتضى في الجمل وابن ادریس وهو المشهور بين المتأخرين علم مناد الصوم وان حرم ونقل في الحج عن علي بن بابويه انه
علن في المفطرات اتبع القائلون بعدم الاثر مما سأل في المدارك بالاضمحلال والحق المستفاد من محضر محمد بن مسلم المتقدم
وفيه ان الأصل يجب الخروج عن الدليل الآتي وصحة محمد بن مسلم المذكور لا يمكن حملها على الحصر الحقيقي لخروج جملته من المصراً
بالصوم عن ذلك فالأثر مما سأل لا يخرج من مجازة ويدل أقوال الأول لاجزاء ومنها ما رواه الشيخ عن يونس عن ابي بصير قال

في مميزات الصوم

بسم الله الرحمن الرحيم يقول الكذبة تنقض الوضوء وتفسد الصائم قال قلت لمالك قال ليس حيث ذهبنا نذهب الكذب على الله ورسوله
 ثم والائمة وما رواه الشيخ في الموثق عن سلمة قال سئل عن رجل كذب في شهر رمضان فقال قد افطر وعليه قضاء وهو صائم يقصر
 صومه وصومه اذا تم هذا الحديث والصدوق في معاني الاخبار وما رواه الشيخ في الموثق عن سماعة ايضا قال سالت عن رجل كذب
 في رمضان قال افطر وعليه قضاء قلت وما الكذبة قال يكذب على الله وعلى رسوله وما رواه الصدوق عن منصور بن يونس عن ابي
 بصير عن ابي عبد الله قال ان الكذب على الله وعلى رسوله وعلى الائمة يفسد الصائم وما رواه احمد بن محمد بن عيسى في نوارع عن ابي
 بصير عن ابي عبد الله قال من كذب على الله وعلى رسوله وهو صائم نفخ صومه وصومه اذا تم وهذا ما قلناه في المسئلة السابقة من
 رواية المختار في كتاب الفقه الرضوي الذي ان ذلك يفسد الصائم والظاهر ان مقتضى الخبر في مسئلة اخرى في هذه المسئلة
 عن علي بن بابويه انه عذر ذلك من المفطرات انما هو حيث نقل جمانة كتاب الفقه المذكور في رسالة جريما على ما عرفت في غير مقام مما قلناه
 ولكن العكس لا ينفصل صوت عبارة وانما نقل هذا العنوان الذي ذكرناه وكيف كان فخرج من الاخبار من غيرها من سوا الأصل
 الذي ذكرناه والحصر الذي في صحيح محمد بن مسلم المنقلبة مع ما عرفت في الخبر من جراحة ولكنهم رضوان الله عليهم لم يستوفوا أدلة
 المسئلة والذي نقله في المدارك منها رواية ابي بصير الأولى ورواية سماعة الأولى ثم رد بها ضعف السند وانما منقستان لما اجمع العلماء
 على خلافه وهو نفخ الوضوء بذلك وهذا ما ضعفنا الخبر اقول والحق بضعف السند عندنا غير مسموع ولا مجهول عليه واما
 الحق بضعفها بما اجمع العلماء على خلافه فقد صرح هو وغيره من المحققين بان طرح بعض الخبر لما روى ابي بصير في مسئلة من طريق ما لا
 معارض له وانما يصير من قبيل العام المخصوص من غير ان يقال ان ما دل على وجوب الكفارة بالانظار متعمدا للبناء من الخطأ
 فيه انما هو الاضمار بالاكل والشرب كما ذكره السيد السند في المدارك فيجب الحمل عليه خاصة لان اللفظ انما يحمل على حقيقته وهو
 جدان ثبت ما اردناه من ان المعنى الحقيقي للفظ الاضمار هو ما ذكره وبالجمل في المسئلة لا يخرج من شوب الاشكال والاحتياط في العمل
 بالقبول الأول الثاني في الحق وقد اختلف أصحابنا فيما على اقول فقال الشيخ المعين انما تنقض الصوم والطلاق قال علي بن بابويه
 لا يجوز للصائم ان يحتقر واطلق قال السيد المرتضى في الجمل وقد اختلف في وجوب الكفارة من وجوب القضاء والكفارة
 الى ان قال في الحق ولم يفصل ايضا ثم قال قال قوم ان ذلك ينقض الصوم وان لم يطل وهو الاشبه وقالوا في اعناء الحق
 وما يتيقن وصوله الى الجوف من السقوط في اعتناء البقي وبلغ الحصار انه يوجب القضاء من غير كفارة وقال في المائيل الناصرية
 فلما الحنفية لم يختلف في انما نفطر والشيخ اقول قال في النهاية يمكن الحفنة بالجمادات ويجرم بالمايعات ولم يوجب بها قضاء
 ولا كفارة في الاستبصار ووجب في الجمل والافقار القضاء بالمايعات خاصة وكفى بالجمادات وكذا في ط وهو قول
 ابن البراج وقال في الخلاف والحق بالمايعات نفطر ولم يذكر ابن بصير الحفنة بالمايعات ولا الجمادات من المفطرات وقال
 ابو الصلاح الحفنة بحجب القضاء ولم يفصل قال ابن الجليل فيجب له الامتناع لا سيما في الجوف وقال ابن ابي عمير في الحفنة
 بالمايعات ولا يجب بها قضاء ولا كفارة ويكفي بالجمادات كذا نقله العلامة في الخبر ثم اخبرنا انما مفضل مضمون يجب بها
 القضاء خاصة واستوجب الحق في المعبر بحرم الحفنة بالمايع والجمادات من الاضمار واخبرنا في المدارك والذي وقف عليه
 من الاخبار والمنقطة هذه المسئلة من رواه الكليني في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سالت عن الرجل والمرأة هل
 يصلح لهما ان يستدخلا الداء ولهما صائم قال لا بأس ورواه الشيخ ايضا باسناده عن علي بن جعفر ورواه البحر في فرائدنا
 عن ايضا مشرو وما رواه الشيخ والصدوق عن احمد بن محمد بن ابي بصير في الصحيح عن ابي الحسن ع اذ سالت عن الرجل يحتقر يكون
 به العلة في شهر رمضان فقال الصائم لا يجوز له ان يحتقر وما رواه الشيخ عن علي بن الحسن ع في الموثق قال كنت الى ابي
 الحسن ما تقول في الالميف من الاشياء يستدخله الانسان يومئذ تكذب لا بأس بالجمادات في كتاب الفقه الرضوي
 ولا يجوز للصائم ان يقطن في اذن شيئا ولا يسهل ولا يحسن والظاهر ان عبارة من علي بن بابويه مأخوذة من هنا والظاهر ان
 انما اقتصر على الحق لكون البعد بينهما في كلامه هذا ما وقف من الاخبار في المسئلة والظاهر في وجه الجمع بينهما هو اطلاق
 صحيح علي بن جعفر على موثقة الحسن بن علي بن فضال ومنه يعلم في الماس عن الحفنة بالجمادات وانما مضى الصوم وحل صحيح البرقي
 على الحفنة بالمايع وانما غير ما وكذا كلام الرضا في كتاب الفقه وعلى هذا فيتم الاخبار وما ذكره في المدارك حيث اخبرنا
 الحق من مضمون يومئذ الحسن بن علي بن فضال بان علي بن الحسن وابنه فطحيان فلا يمكن التعويل على روايتها في نور مردود
 بما قلناه من قبله عن من يتولانا حيث يحتاج اليها ومصلحة لها واطرأ عليها بما هو مذكور في كتب الرجال في شأنها من الملح الزايد
 الذي اعتد عليه ثم واما ما ذكره الفاضل الخراساني في المقام من الاحتمال في التكية والتشكيكات الضعيفة فلا ينبغي الالتفات
 اليه مع انما قد وافقنا ما ذكرناه حيث قال في المدارك واقفاه الفاضل المذكور فيمكن ترجيح هذا القول واشاد به
 الاجواز الحق بالجمادات المبنية من الاحتمال ما كان بالمايع فينبغي الحمل عليه ويبقى الاحتقان بالجمادات على ادبارة
 انتهى نعم يبق في الكلام في ان لو احتقر بالمايع مع دلالته الخبر على عدم جواز فعله فيكون موجبا للقضاء ويجوز ان يثبت
 ان غايته عدم الجواز التحريم وترتب القضاء عليه يحتاج الى دليل اشكال والاحتياط يقتضي القضاء فوالله
 الأول اختلف أصحابنا في الوضوء الداء في احليل فوصل الجوف فذهب في المسئلة الى انه يفسد واستقر به

العلامة على الاطراف بان قد اوصد الجوف مغطا باحد المسكين فان المنة تنفذ الى الجوف كان موجبا للأطراف كما في الحنفية والظاهر منه
 اننا ائسنا حتم الصوم وابطاله يتوقف على دليل واضح **الثاني** اختلف اصحابنا في تقطير الداء في الاذن والمثبوتان في غير مظهر
 وزهبا بالصالح الى ان مغطوا الظاهر الاول لما رواه الكليني عن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم يشتهي
 اذ نرى صبت فيها الداء قال لا بأس به وما رواه في الصحيح والحقن على المشهور عن حماد قال سالت ابا عبد الله ع عن الصائم يصب في اذنه
 الدهن قال لا بأس به وما رواه في الموثق عن ابي المراتي قال سالت ابا عبد الله ع عن الصائم هل يصلي في يومه ويصوم في اذنه الدهن
 قال لا بأس به ان السقوط فان يركب ودوى علي بن حكيم في كتابه عن ابيه موسى بن جعفر ع قال سالت عن الصائم هل يصلي له ان يصب في
 اذنه الدهن قال لا يداخل حلقه فلا بأس بالجمع بين هذه الرواية وما تقدمنا يتقضي الكرامة مع الوصول الى الحلق ولو كانت صريحة
 في التحريم لحملنا على النقيض لانا القول بان ذلك مغطى مذهبنا في حنفية ومالك والشافعية والحنابلة في المتشبهين بانه اوصد
 الجوف مع ذكره للصوم محظورا فظركا لكل العلامة اجاب عن ذلك في الكتاب المذكور بان قد تقدم مرارا ان ليس كل اوصد الى
 جوف مغطى انتهى **الثالث** قال الشيخ في طوطه غير وصلا الى جوف لم يضر وان امره هو بذلك ففعله او فعل هو
 بنفسه اضر واستفهم العلامة في النسخ وقال لنا ان اوصد الى جوف الحامد كان كافيا لادراكه فوجب القضاء والاصل برأيه الدية
 من الكفاية ولا يخفى ما فيه من الوهن **الثالث** نعمنا في هذا اختلف اصحابنا في حكمه فالاكثر على انه موجب للقضاء خاصة في
 وقال ابن ادريس ان لا يوجب قضاء ولا كفارة الا انه محرم وعن السيد المرتضى ان حكمه عن بعض علمائنا قولنا بان يوجب القضاء والكفاية
 وعن بعضهم انه ينقض الصوم ولا يبطله قال وهو الاشبه والظاهر هو ما عليه الاكثر ويدل عليه من الاحبار ما رواه الكليني في الصحيح
 عنه في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اذا تقيت الصائم فغلبه قضاء ذلك اليوم فان ذرعه من غير ان يتقيت فليصومه وما رواه
 عن الحلبي باسنادين صحيحين في احدهما ابراهيم بن هاشم الملعون حديثه في الحسن علي المشهور عن ابي عبد الله ع قال اذا تقيت الصائم
 فقد اضر وان ذرعه من غير ان يتقيت فليصومه وما رواه الشيخ عن عبد الله بن بكير في الموثق عن بعض اصحابنا عن بعض اصحابنا عن ابي
 عبد الله ع قال من تقيت صائما وهو صائم قضى يوما مكانه وما رواه عن سماعة في الموثق قال سالت عن النبي في رمضان قال ان
 كان شيء يبكره فلا بأس ان كان شيء يكره نفسه عليه فطرو عليه القضاء ودوى الصدوق عن سماعة في الموثق عن ابي عبد الله ع
 نحو امه في الموثق في مسند بن سعد بن وهب عن ابي عبد الله ع عن ابيه ع انه قال من تقيت صائما وهو صائم فقد اضر و
 عليه الا عادة فان شاء الله عذبه وان شاء غفر له وقال من تقيت وهو صائم فغلبه القضاء وتما قبل بان مقتضى صحيح الحلبي ورواية
 مسندنا ان الفقه مظهر من نعمنا الاطراف لزمته الكفاية على ما دللت عليه الاحبار الكثيرة واجيب بان المبارد من الاطراف انما
 هو اصدار الصوم بالاكل والشرب فيجب الحمل عليه خاصة لان اللفظ انما يحل تحقيقه وقد تقدم ما فيه والحق ان اشمال هذه الاخبار
 على تعدد ما على القضاء خاصة من غير مقتضى لذكر الكفاية مع ان المقام مقام البيان بما يفيد نفى الكفاية في المسئلة اجمع ابراهيم
 والمرضى باصالة البرزخ من وجوب القضاء بان الصوم امساك مما يصل الى الجوف لا بما ينفضل منه ويدل عليه ما رواه الشيخ في
 الصحيح عن عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله ع قال لئن لم يضر الصائم الفقه والاحكام والجماعة واجيب عن الاول بان
 الاصل يرتفع بما ذكرنا من الاول وعن الثاني بان اجتهادنا في مقابلة النص فلا يكون مكموعا وعن الرواية بان الحمل على غير العاقل
 جمعا وهو جسد واما ما ذكره صاحب الذخيرة في هذا المقام من الاحتمال فتحت ان ذكر ان المسئلة عند محال شكال فهو من
 جملة تشكيكات الغشغش وخيالنا ان السخيفه بل المسئلة بحمد الله ظاهر الدليل على القول المشهور بما لا يداخله القصور ولا الفتور
 وهو انما يصول في هذا الموضع ونحوه بجمعه محمد بن مسلم الدالة على حصر المبط للصيام في الاربعة المذكورة فيها الدالة على
 نفي الابطال والقضاء في هذه المسئلة ونحوها وليت شعرك ما يقول في جملة من المواضع المتقدمه التي انفقت فيها الاجبار وكيفية
 الاصحاب على الاضمار فان خضعوا بها فللغايل ان يخصها بها ايضا باجتناب هذه المسئلة ونحوها والا فليقتصر في مبطلا
 الصوم على الاربعة المذكورة فيها والمشهور ان لو ذرعه اى سبقه بغير اختياره فلا شيء فيه وط كلام المدارك في انفاق
 عليه ونقل في النسخ عن ابن الجني ان القى يوجب القضاء خاصة اذا تعد فان ذرعه لم يكن عليه شيء الا ان يكون القى من محرم فيكون
 فيه اذ ذرعه انقضاء اذا استكره القضاء والكفاية ويذكر ما تقدم من الاجبار **المسئلة الخامسة** في ما يثبت
 الامساك عنه وهو امور **الاول** النساء نكسلا ولما ولا عتبة كذا اطلقه اكثر اصحابنا وخبر جماعة منهم كالمحقق في
 الاعتبار والعلامة في التذكرة واليه مال في المدارك والذخيرة من يحرر ذلك شهوة وهو الظاهر من الاخبار ومنها ما رواه
 الكليني في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل لمس من المرأة شيئا فيفسد ذلك صومه او يفسده فقال ان ذلك
 يكون للرجل الشاب مخافا ان يستسهل المعنى وما رواه عن منصور بن حازم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله ع ما تقول في الصائم
 يقبل الجارية والمرأة فقال اما الشبع الكبير مثلي ومثلك فلا بأس داما الشايب الشبق فلا يثر لا يؤمن والقبلة احد الشبهين
 قلت فما ترى في مثلي تكون له الجارية فيلا عيها فقال لا اكل لشبقا باحازم كيف طعمك قلت ان شبعنا صرنا وان جنتا صرنا
 قال كذلك انا كيف انت والنساء قلت ولا شيء قال ولكني با احازم ما اشأ شيئا ان يكون ذلك مني الاضلت وما رواه الشيخ

هذا هو الوجه في قوله لا بأس به في رواية الموثق عن حماد بن عثمان في الصحيح عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم يشتهي اذنه الدهن قال لا بأس به

[illegible]

والصديق في المنع لا بأس به وقال في كتابه من لا يحضره الفقيه ولا يجوز للصائم ان يتسوط واوجب المفيد وسلا فيمنه القضاء والكفا
وقال السيد المرتضى وقد اختلفوا في وجوب القضاء والكفا ان قالوا السقوط قالا يقوم ان ينقض الصوم وان لم
يبطل وهو الاشبه واخذوا بنادر ليس ان لا يوجب قضاء ولا كفارة وقال ابو الصلاح وابن البراج ان يوجب القضاء كذا نقله القاضى في
الحج ثم قال والا فرب عتقنا اذا وصل الى الحلق متعمدا وجبا القضاء والكفارة ولا فلا ثم استدلى على ذلك فقال لنا ان وصل الى حلقه
المفطر متعمدا وكان عليه القضاء والكفارة كما لو وصل الى حلقه لغيره لولم يوسد لم يكن عليه شيء لان الصوم عبادة شرعية انقضت
على الوجه المأمور به شرعا فلا يبطل الا بحكم شرعي ولم يثبت اقوالا الذي وقف عليه من الاجناد في هذه المسئلة وروايات بن
ابراهيم المتقدمة فربها وقوله فيها وكن السقوط ورواية لثابت الماردي قال سالت ابا عبد الله ع عن الصائم يصيب ذرة الدهن
قال لا بأس الا السقوط فان يركب ورواية كتاب الفقه الرضوي المتقدمة في المسئلة انما يركب وقوله فيها لا يجوز للصائم ان يقطره اذ
شربا ولا يسطر وظاهر هذه الاخبار ان حملنا الكراهة على المعنى المشهور وكذا علم الجواز في كتابا الفقه الرضوي على ذلك هو الكرا
معه وصل الى الحلق لم يصل وما ذكر في الحج نقليلا لا يجبا بالقضاء والكفارة بان وصل الى حلقه المفطر متعمدا وكذا ظاهر كلام
من قيد الكراهة بما لا يستدل الى الحلق الدال بمفهومه على المنع من المتعمد فيه ان لم يرق دليل على كون مطلق الا يصل الى الحلق مفطرا كيف
وظاهر كلامهم في مسئلة الحمل الحكم بالكراهة فيما يجله طمأنة سلقه دون الاضرار والحكم في المسئلتين من باب واحد وان حملنا الكراهة
على معنى التحريم كما هو احد معنيها في الاخبار فانما هذا المعنى شائقة ذائقة في الاخبار ويؤيدك ظاهر عبارة كتاب الفقه اشكال الامر كما
ذلك مؤيدا ثم قال بطلان الصوم في المسئلة وبالحمل على المسئلة غير واضحة الدليل كما لا يخفى **الرابع** السواك بالطيبين عليه
البنج والحسن بن ابي عقیل على ما نقله في الدرر والمشمولين الاصحاب الجواز من غير كراهة ويدل على الاول ما رواه الشيخ
عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال لا يستاك بالطيبين بعد رطب وما رواه عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع قال لستاك الصائم اى
التماد شاة ولا يستاك بعد رطب وفي الصحيح والحسن على المشهور عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم لستاك قال
لا بأس به ولا يستاك بعد رطب وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع ان كرم للصائم ان يستاك بسواك رطب
وقال لا يقران بيل سواك بالماء ثم ينفضه حتى لا يبقى شيء وفي الموثق عن محمد بن موسى عن ابي عبد الله ع في الصائم يذرع ضرره
قال لا ولا يذمي فاه ولا يستاك بعد رطب وما يدل على الجواز ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع ايتاك الصائم
بالماء وبالعود الرطب يجده فقال لا بأس به وما رواه عن موسى بن ابي الحسن الرازي عن ابي الحسن الرضا ع قال سالت ما لم يعط طمأنة
عن السواك في شهر رمضان قال جاز فقال بعضهم ان السواك تدخل رطوبة في الجوف فقال ما تقول في السواك الرطب تدخل
رطوبة في الحلق فقال الماء للمضمضة رطب من السواك الرطب فان قال قائل لا بد من المضمضة من اجل السنة فلا بد من السواك
من اجل السنة التي جاء بها جبرئيل على النبي صلى الله عليه واله وركب في كتابه بر بالأسنان بسند عن جعفر بن محمد عن ابيه ع قال قال
ع ع لا بأس بالكتاك الصائم بالسواك الرطب في اول التماد واخره ففيل على الطمأنة رطوبة السواك فقال المضمضة بالماء
ارطب منه فقال على ع فان قال قائل لا بد من المضمضة لست الوضوء قبله فان لا بد من السواك لست التي جاء بها جبرئيل ع اقول
لا يخفى ما في هذه الاخبار من الاشعار بان مجرد وصول الطعم الى الحلق من اى الاجسام كان فانه غير معتبر بالصوم وفيه تأييد لما ذكرنا
في مسئلة السقوط من ان وصول طعمه الى الحلق غير معتبر ولا مفسد للصيام وهذا كما ما يدل على جواز السواك بقوله مطلق فهو
كثير لا حاجة الى التطويل بغيره **الخامس** الجماع مع خواتم الضعف ويدل على ذلك جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ في الصحيح
عن سعيد الاخرج قال سالت ابا عبد الله ع عن الصائم يجتمع فقال لا بأس الا ان يتخوف على نفسه الضعف وفي الصحيح عن الحلبي
عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم يجتمع فقال لا يتخوف عليه ما يتخوف على نفسه قلن ما يتخوف عليه قال الغشيان وتوثر
مرة قلنا رايان قوي على ذلك ولم يخش شيئا قال نعم انشاء الله وفي الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ع قال لا بأس
ان يجتمع الصائم في رة خزان فانه اكرم ان يفر بنفسه الا ان لا يجات على نفسه وانا اذا اردنا الجماع في شهر رمضان اجتمعنا
ليلا لا غير ذلك من الاجناد التي على هذا النحو **والسادس** صحاب قد عبر في هذه المسئلة باخراج الدم المضعف وكان التقدير
في غير الجماع من باب تنعيم المناظر الى ظاهر التحليل فانه يقتضي تدبير الحكم في غيرها مما سواها في المعنى في حكمه ايضا دخول الحمام
اذا حيف من الضعف لما رواه الكليني عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع ان سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال لا
باس ما لم يخش ضعفا **السابع** الريان وهو لغة كل بنت طيبا الریح خصوصاً الریح من كراهة شم الرياحين مما
ظاهرهم الاتفاق عليه قال في المنتهى وهو قول علمائنا اجمع وهو قول علمائنا اجمع ويدل عليه من الاجناد ما رواه الشيخ عن
الحسن راشد عن ابي عبد الله ع قال الصائم لا يشم الريان وعن الحسن الصفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الصائم يلبس
الثوب المبلول فقال لا ولا يشم الريان وفي رواية اخرى الحسن بن راشد عن ابي عبد الله ع قلت للصائم يشم الريان قال
لا تزل ذلك ويكره له ان يبل ذلك قال الصديق في الفقيه وكان الصائم الصادق ع اذا صام لا يشم الريان وسئل عن ذلك
فقال في اكره ان اخلط صومى بلذ ورواه في كتاب العلل مسندا ورواه الصدوق مرسله قال سالت الصادق ع عن المحرم يشم
في الريان قال لا يلبس الصائم العائنه والذخنة قال نعم فيل كيف حل له ان يشم الطيب لا يشم الريان قال لان الطيب منه و

والريحان بدعة للصائم وأما ما يدل على تأكيد ذلك في النجس رواية محمد بن الغضنفر قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام ينهى عن النجس للصائم
فقلت جئت فذلك لم ذلك فقال لا ريحان إلا ما كان في الصلاة بعد نفل هذه الرواية واخبرني بعض أصحابنا أن الأعمام كانوا
تشم إذا صاموا وقالوا أني لميك الجوع ذكر الشيخ المفيد أن ملوك العجم كان لهم يوم معين يصومون ويكثرون في شتم النجس فنهوا
عن ذلك خلافا لهم والحق العلامة في المنع بالنجس المسك لثقل رائحته وما رواه الشيخ عن عياض عن جعفر عن أبيه قال
إن عليا كرم الله وجهه يطيب به الصائم وأما ما يدل على الجواز فاجاز عذيق منها ما رواه الشيخ عن عبد الرحمن بن الجراح في
الصحیح قال سألت أبا الحسن عن الصائم أتري أنه لا يري ذلك له فقال لا بأس به وما رواه الكليني والشيخ عنه في الصحيحين
محمد بن مسلم قال قلت لأبي عبد الله الصائم يقيم الريحان والطيب قال لا بأس قال في الثاني وذكر أنه لا يقيم الريحان لأنه يريح له أن
يتلذذ به وما رواه الشيخ عن سعد بن سعد قال كتب رجل إلى أبي الحسن عليه السلام يسأل عن الريحان يتلذذ به فقال لا بأس به وهو أب
بصريحه أبا عبد الله عليه السلام قال الصائم يدفن بالطيب ويقيم الريحان والطيب لا خلاف فيهما وفنوى في استحباب الطيب للصائم على المسك
لما تقدم ويدل عليه ما رواه في الثاني عن الحسن بن راشد قال كان أبو عبد الله عليه السلام إذا صام يتطيب بالطيب ويقول الطيب تحفة الصائم
ورواه الصدوق عن الحسن بن راشد مثله وذكر الصدوق مرسلًا قال قال الصائم من يتطيب بطيب أو لئنا وهو صائم لم يك
يفقد عقله ورواه في كتاب ثواب الأعمال مسندًا والظاهر أن المراد من قوله لم يك يفقد عقله أنه لا يفقد دماغه ولا يفقد على أحد
للصائم حاصل من الصوم وذكر في الحاصل عن الحسن بن علي قال تحفة الصائم أن يدفن من طيبه ونحوه ثوبه وتحفة المرأة
الصائمة أن تمشط رأسها وتجر ثوبها وكان أبو عبد الله عليه السلام الحسين إذا صام يتطيب ويقول الطيب تحفة الصائم ونحوه تقدم
في الأحبار المنقذة **السابع** بل اللوب على الجسد ويدل عليه رواية الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الخافض
تقضي الصلوة قال لا قلت تقضي الصوم قال نعم قلت من أين جاء هذا قال دل من قاس باليس قلت فالصائم يستنقع في الماء قال
نعم قلت فبيل ثوبًا على جسده قال لا قلت من أين جاء هذا قال ذا من ذاك وعن الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال ما النزع
الصائم بلبس الثوب المبلول فقال لا وعن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا لبس ثوبك وهو رطب وإنش
صائم حتى تعصر وتمايل على ذلك على جهة الكراهة ما رواه الشيخ في الصحيحين محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصائم يستنقع في
الماء ويحب على رأسه ويغير ثوبه بالثوب وينفض المروحة وينفض البوريا تحت ولا يمس رأسه في الماء **الثامن** جلوس المرأة
في الماء ويدل عليه ما رواه الشيخ عن حنان بن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الصائم يستنقع في الماء قال لا بأس ولكن
لا يمس رأسه والمرأة لا تستنقع لأنها تجلس قبلها قال في المعتمد حنان المذكور واقعه لكن روايته حسنة مشهورة فحمل على الكراهة
كما اخبرني الشيخان وقال أبو الصلاح إذا جلست المرأة في الماء إلى وسطها الزمها الغشاء ونقل عن ابن البراج أنه أوجب الكراهة
الكفان أيضًا بذلك وهما ضعيفان والحق الشهيد في المقابلة المرأة الخنثى والخنثى المسكوح لما رواه في الماء في العلة وفيه تأمل
العاشر الشعر لم يذكر أكثر أصحابنا في مكروهات الصيام ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيحين عن حماد بن عثمان قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول تكفروا الشعر للصائم والحرم في يوم الجمعة وإن يركب الليل قال قلت وإن كان شعرك قال وإن
كان شعرك وبالأسناد عن حماد بن عثمان وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينشد الشعر بالليل ولا ينشد في شهر رمضان بليل
ولا ينشد فقال له اسمع يا أبا عبد الله وإن كان فينا قال فينا ورواه الكليني في الصحيحين والحسن عن حماد مثله ورواه الصدوق مرسلًا
عن الصادق عليه السلام أقول لا يخفى أن باء هذين الخبرين من الأجزاء ما هو ظاهر في المدافعة والمناقضة بالنسبة إلى ما كان شعرك
تمامًا كان مستغنى عن ذكره وعظا ومكح الملبس ثم اذناهم ولهذا أنا أصحابنا رخص قد حضوا الكراهة بالنسبة إلى كراهة انش
الشعر في المسجد ويوم الجمعة وكذا من ذلك من الأذنة الشريفية والبقاع المنيفة بما كان من الأشعار الدينية الخارجية كما ذكرناه
ومن حرج بذلك شيخنا الشهيد في الذكرى والشهيد في جلة من رخصه والمحقق الشيخ عليه والسيد السند في المدارك ومن
الأخبار الظاهرة فيما ذكرناه حجة على من يعظي أن سأل أبا الحسن عليه السلام عن انشاد الشعر في الطواف فقال ما كان من الشعر لا بأس
به فلا بأس به ومورد الخبر كما ترى في الطواف مع تصريح الخبر الأقل بمنع المحرم منه في الحرم وما رواه الصدوق في كتاب
عيون أخبار الرضا عليه السلام في الصحيحين عن عبد الله بن الفضل الهاشمي قال قال أبو عبد الله عليه السلام من قال فينا بكتي شعر بني الله بكيتنا
في الجنة وذكره أيضًا بسند فيه عنده قال ما قال فينا فأي بيت شعر حتمت يد بروح القدس وروى أيضًا عن الحسن بن الجهم
قال سمعت الرضا عليه السلام يقول ما قال فينا مؤمن ببيت شعر يكفينا الدين الله بتارك وقال له مدنيه في الجنة أوسع من الدنيا
سبع مرات يزور فيها كل ملك مقرب ونبي مرسل وكونها ما ورد في مراتب الحسين عليه السلام كما ترى والظاهر أن ذلك من أفضل
الطاعات وأشرف العبادات وقد روى الصدوق أيضًا في كتاب الكمال لآل الدين وتمام النعمة قال حدثنا أبي رحمه الله قال حدثنا
سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال بينا
رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم بغناء الكعبة يوم افتتح مكة إذا قبل إليه وفد من ملوكها عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله من القوم قالوا وفد
بكر بن وابل قال من عند كرام من خبرت من ماعان الديار قالوا بني ياد رسول الله قال فما فعل قالوا مات ثم ساقا الحديث
إلى أن قال ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله يوم افتتح مكة إذا قبل إليه وفد من ملوكها عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله من القوم قالوا وفد

قال بعضهم سمعت يقول في الأولي للذهابين من القرون لنا بصائر لما دأبت موارد للموت ليس لها مصادر
ورأيت قومي يحوها بمضى الأصغر والأكابر لا يجمع الماض ولا من الباقين غابر ايقنت في الاحالة حشر
صاير القوم صائر الحديث فانظر في هذا الخبر فتح صريح في جواز انشاء شعر هذا الحكيم بين يدي في المسجد الحرام وامر
عنه بذلك وكامين الاسلام الشيخ ابو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبري في كتابه الاذكار بالدينية للحران المحيية عن
خلف بن حماد قال قلت للرضا ان اصحابنا يرون عن ابي الحسن الشهر ليله الجمعة ويوم الجمعة في شهر رمضان في الليل مكرون وقد
همكت ان اذنا الحسن وهذا شهر رمضان فقال رشا بالحسن ليله الجمع في شهر رمضان وفي سائر الايام فان الله عز
وجل يكافئك على ذلك وبالحكمة فالله هو تخيير الكرامة في جميع ما ورد فيه كرامة انشاء الشعر من زمان شريفنا ومكان منيف
بما ذكرناه انفا ولا يبعد عندي حمل المبالغة في الخبرين المتقدمين على الثبوت في العاشر في جمل من المنهيات التي وردت بها الاخبار
وان لم يذكرها اصحابنا رضى في هذا المقام وقد تقدم جمل منها في الفائق السادسة من الفوائد المذكورة في صدر الكتاب في
منها ايضا الجدل والجمل والحلف لما رواه الشيخ في الصحيح عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال اذا صام احدكم الثلثة اثباتا
في الشهر فلا يجادل ولا يجمل ولا يسرع الى الحلف والاثبات بالثبوت فان جعل عليه احد فليتم له ورواه الكليني والصدوق مثله
المطلب الثالث فيمن يقع منه ولا يقع وفيه مسائل **الاول** انما يجب الصيام لو كان واجبا ويقع مطلقا من المكلف
المسلم غير المنصره به الظلم الحيف والنقاس فلا يجب ولا يقع من الصبي ولا المجنون ولا المغمى عليه ولا الكافر ولا الحائض
ولا النفساء ولا المريض اما ان لا يجب ولا يقع من الصبي ولا المجنون فهو من الاختلاف فيه فتوى لأن التكليف
يسقط مع عدم العقل وقد نقل عن العلامة وغيره ان المجنون اذا عرض في اثناء النهار لحظة واحدة ابطل صوم ذلك اليوم
ونقل عن الشيخ انه ساوى بينه وبين الأغماء في العقوبة مع سبق النية قال في المدارك ولا يخفى من قرب والمسئلة غير منصومة
والاحتياط في الوقوف على الاول واما ان لا يجب على الكافر فهو الظاهر عند جمل من محدث متأخرى المناخرين وهو الظاهر
عندي خلافا لا شبهة من ان الكافر مخاطب بالفرع وان لم يقع منه الا بالاسلام ومرجه الى ان الاسلام عندهم شرط
في العقوبة لانه الوجوب والمفهوم من الاخبار كما قد منا تحقيقه في باب غسل الجنابة انه شرط في الوجوب ومن الاخبار ان الله
على اشراط الاسلام ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل اسلم في النصف من شهر رمضان
ما تلي من صيامه قال ليس عليه لهما اسلم فيه وراى في الفقيه وليس عليه ان يقضى ما قد مضى منه وما رواه في الحاشية عن مسند
بن صدقة عن ابي عبد الله ع عن ابي ابي ابراهيم ان عليا عليه السلام كان يقول في رجل اسلم في النصف من شهر رمضان انه ليس عليه
الا ما ليس قبل وما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيح عن بعضهم عن العيص بن القاسم قال سالت ابا عبد الله ع عن قوم اسلموا
في شهر رمضان وقد مضى من ايام هل عليهم ان يقضوا ما مضى منه او يومهم الذي اسلموا فيه فقال ليس عليهم قضاء ولا
يومهم الذي اسلموا قبل طلوع الفجر واما ما رواه الشيخ في باب عن الحلبي قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل اسلم بعدما دخل شهر
رمضان ايام قال فليقض ما فات فليحمله الشيخ على ما اذا فات بعد الاسلام لما روى من مرض او جمل بالوجوب او غير ذلك وجمل
بعضهم على الاستحباب كما ذكرت في اخبارنا على سقوط القضاء ايضا نعم ذهب الشيخ في مسنده في المسئلة على ما نقل عنه
الى انه متى اسلم قبل الزوال يصوم وان تركه قضاء وجوبا وفقاه المحقق في الاعتبار لاطلاق الامر بالصوم وبقاء وفاء النية
على وجه لا يحكمها الى اول النهار كما لم يرض المسافر وظاهر صحة العيص المتقدمة برده حيث قيد القضاء بالاسلام قبل الفجر
واما ان لا يقع من المغمى عليه فهو المشهور بين اصحابنا للصرح به في بعض النسخ في جمل من اجزاء التمهيد والجنون
وقال الشيخ المفيد في المفتحة فان استعمل لشهر عليه وهو يعقل فنوى صيامه وعزم عليه ثم اغمى عليه وقد صام شيئا من
او لم يصم ثم افاق بعد ذلك فلا قضاء عليه لان حكم الصائم بالنية والغفيرة على اراء الغرض ونحوه قال الشيخ في الخلا
خير العلامة في المنتهى على ما اخذنا من القول المشهور بان زوال عقله يسقط التكليف عنه وجوبا وبذلك فلا يقع منه
الصوم مع سقوطه وبان كلما افتد الصوم اذا وجد في جميعه احسن اذا وجد في بعضه كالمجنون والاعرج وبان سقوط
القضاء يستلزم سقوط الاداء في الصوم والاول ثابت على ما يات في فتح القفا الثاني ولا يخفى ماله في ذلك من الوهن
وعلم الصلوح لا يتنا الأحكام الشرعية لو كانت صحيحة فكيف وجوب الطعن بغيرها متبينة اما الاول فبما منع من
الملازمة فان لنا غير مكلف قطعاً مع ان صومه لا يفسد بذلك اجاغا اما الثاني فبما منع من كون الأغماء في جميع
التمهيد مفسدا للصوم مع سبق النية بل ذلك محل النزاع فكيف يجعل دليلا واما الثالث فبان سقوطها قضيا بجامع
صحة الاداء وفاءه كما ان وجوبه بجامع وجوب الاداء وعدمه لان فرض متانف منفك عن الاداء فينوقف على ذلك
وينبغي بانغامر وجه فلا يكون في سقوط القضاء لالز على سقوط الاداء والخواتم مع قيام الدلالة كما سياتي انشاء
نعم في المقام على سقوط القضاء عن المغمى عليه مطلقا لنزاع في صحة صومه هنا وبطلانه مع تقديم النية لا مرة في الا
باعتبار ترتب الثواب عليه عند الله نعم وعدمه فان قلنا بان الأغماء لا يبطل في صوته تقديم النية كان مستحقا للثواب
عليه قلنا بالابطال فلا ثواب وجه فليس في النزاع هنا كثير فائدة والله سبحانه العالم بحجته وبطلانه يعامله بما علم من ذلك

قيل والحق ان الصوم ان كان عباق عن مجرد الامساك عن الامور المحبوسة مع النية كما هو المستفاد من العمومات والرجحان
 بصحة صوم المني عليه راسبقت منه النية كما اخذنا اليقين وان اعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه على وجه الوجوب والندب
 بحيث يكون كل جزء من اجزائه موصوفاً بذلك التام والتمام في حال الغشاء ولا يوصف بوجوب ولا نكاح
 ويلزم من فساد الكل لان الصوم لا يتبع لادان ذلك من غير الاصل ومنقوض بالنائب فان غير مكلف قطعاً مع ان صومه
 لا يفسد بالاجتماع كما لا يفسد بالانفراد في المدارك اقول لفائدة ان يمتار الشق الأخير وهو ان يعتبر مع ذلك وقوعه بجميع اجزائه
 على وجه الوجوب والندب لكن لا مطلق بل مع الامكان فلا ينافيه حصول العفة والسيان عن ذلك ولا الغشاء ولا التواضع
 ويجوز حكم الغشاء هذه الاشياء المذكورة فيمكن الحكم بالحق في موضع البحث وسيا في كلامه قد مر في مسئلة الصوم ما يؤيد ما
 ظاهراً هنا واما ان لا يجب على الحائض والنفساء لا يقع منها سواء حصل الغد قبل الغروب وانقطع بعد الغروب فهو موضع اتفاق بين الا
 كما ذكره ويدل عليه روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيحين عن عيسى بن القاسم الجعفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة طهرت في شهر رمضان
 قبل ان يغيب الشمس قال لا يفطر حين تطهر وفي الحسن عن الجعفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النهار و
 كان العشاء حاضراً ففطر قال نعم قال وسالت عن امرأة رأت الطهر اول النهار في شهر رمضان فتغتسل ولم تطعم كيف تصنع في ذلك اليوم
 فأتاها من الدم وما رواه ابن بابويه عن ابي الصالح الكوفي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن امرأة أصبحت وهي صائمة فلما ارتفع النهار وكان
 العشاء حاضراً ففطر قال نعم وان كان قبل الغروب فلفطر وعن امرأة ترى الطهر في اول النهار في شهر رمضان ولم تغتسل ولم تطعم
 كيف تصنع بذلك فقال انما فطرها من الدم وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن الحجاج انه سأل ابا الحسن ع عن المرأة التي بعد العصى ثم ذلك اليوم
 ام تفطر قال تفطر ثم تقضي ذلك اليوم واما ان لا يقع من المريض مع الضرر به فهو مما لا خلاف فيه نصاً وفوقه في العلم ويحقق
 الضرر الموجب للأفطار بزيادة المرض بسبب الصوم أو بطوالبه أو حصول المشقة التي لا يتحمل مثلما عادة او حدوث مرض اخر والمرجع في
 ذلك كله الى الظن الغالب سواء استند الى ما في الخبر او قول عاذر وان لم يكن عدلاً لا يدل على وجوب الافطار في هذه المسئلة فقول
 عز وجل من كان مريضاً الاية وما رواه ابن بابويه في الصحيحين عن حريز عن ابي عبد الله ع قال الصائم اذا خاف على نفسه من الرمضاء ففطر
 وقال كلما اضره الصوم فالأفطار واجب وفي الصحيحين عن محمد بن بكر بن محمد الازدى عن ابي عبد الله ع قال سالت عن رجل كان مريضاً
 حاداً المرض الذي يترك الانسان فيه الصوم قال اذا لم يستطع ان يتحرر في الموتى عن ابن بكير عن زيارق قال سالت عن رجل كان مريضاً
 ما حاد المرض الذي يفطر فيه الرجل ويدع الصلوة من قيام فقال بل الانسان على نفسه بصيرة وهو اعلم بما يطيق وفي الموثق عن ابي عبد الله ع
 سئل ما حاد المرض الذي يجب على صاحبه فيه الافطار كما يجب عليه في السفر من كان مريضاً وعلى سفر قال هو مؤمن عليه منقوض
 اليه فان وجد ضعفاً فليفطر وان وجد قوياً فليصم كان المرض ما كان وفي الصحيحين عن جميل بن دراج عن الوليد بن جهم قال سمعت
 بالمدينة في شهر رمضان فبعث الى ابي عبد الله ع بقصعة فيها خل وزيت وقال افطر وصل انت قاعد وما رواه في الحاشية والقصعة
 عن سليمان بن عمرو عن ابي عبد الله ع قال اشكتكم سلة عتيقها في شهر رمضان فامرها رسول الله ص ان تفطر وقال عشاء الليل
 وركب في الفقيه مرسل قال وقال ع كلاً اضره الصوم فالأفطار واجب وما رواه الشيخ في صحيحه عن عتبة بن خالد عن ابي عبد الله ع
 ع في رجل صام رمضان وهو مريض قال يتم صومه ولا يعيد فحمله في بيت على مرض لا يضره الصوم غير بالغ لا حد وجوب الا فطر
تفريعان الاول قال العلامة في المشفى الصحيح الذي يخشى المرض بالصيام هل يباح له الافطار في تردياً من وجوب
 الصوم بالعموم وسلامته عن معارضة المرض ومن كون المريض انما يباح له الفطر لاجل الضرر به وهو حاصل هنا لان الخوف من
 تجدد المرض في مغوا الخوف من زيادته وتطاوله انتهى ويمكن ترجيح الوجه الثاني بعموم قوله عز وجل ما جعل عليكم في الدين من
 حرج وبقوله يريد الله بكم اليسر لا يريد بكم العسر قوله ع في صحيحه حريز المتقدم ورواية الفقيه كلما اضره الصوم فالأفطار واجب
 ويؤيد ان اصل المرض مع عدم بلوغه حداً ضرراً لا يكون مبيحاً للأفطار وانما يباح الافطار خوفاً للضرر بزيادته او نحوها
 مما قد مضى فاصل المرض الصحيح الذي ليس بمريض بالكلية امر واحد بالجملة فان اصل المرض لا يدخله حتى يتجه ما ذكره من وجوب الصوم
 بالعموم وسلامته عن معارضة المرض الذي اوجب الافطار انما هو المتجدد بالصيام فهذا هو المعارض وهو هنا حاصل **الثاني**
 لو صح من مرضه قبل الزوال ولم يتناول شيئاً وجب عليه الصوم وان كان بعد الزوال وكان تناول شيئاً استحل له الامساك بالادب
 على المشهور ونقل عن الشيخ المفيد الوجوب ايضاً وان وجب عليه القضاء اما وجوب الصوم في الصلوات الاولى فاستدل عليه العلامة
 في المشفى والندك في قبله المحقق في المعبر بان الزوال يمكن من اداء الواجب على وجه توفيق النية في ابتداءه فوجب ولا يخفى
 ما في هذا الاستدلال من الوهن والاخلال وقال في المدارك ويدل عليه نحو ما دل على ثبوت ذلك في المسافر فان المريض
 اعذ منه وفيه ما عرفت فيما تقدم في بحث النية وبالجمله حيث كانت المسئلة عادية من النقص في هذا المجال فلو ادعى من الاشكال واما
 عدم الوجوب في الصلوات الثانية فاما في صلاتها اشكال فينبغي لطلوع الصوم بذلك واما في صلاتها ما بعد الزوال
 فعلى بقاء وقت النية وهو محل اشكال ايضاً فانه قد تقدم النقل عن ابن الجنييد القول بجواز تحديد النية ولو بعد الزوال
 وعليه تدل ظواهر جملة من الاخبار والمنقذة ثمة وبالجمله فان المسئلة في كل من الضرر في غير ما لزم من وجوب الاشكال اجمع الشيخ
 المفيد على ما نقل عن من وجوب الامساك وان افطر بانه وقت يجب فيه الامساك على غير المريض والتقدير برئ منه واجاب عنه

قال في النظر في الاشكال

في المخ باترنا يجب التمسك على الصحيح لوجوب صوم ابتداء ما على تقدير عدمه فلا **المسئلة الثانية** الظاهر لا خلاف
في ان النائم اذا سبقته من النية وان اتم يومه في جميع النهار فان صومه صحيح لتحقيق الصوم الذي هو عبارة عن التمسك
بقدم المفطر مع النية ويدل عليه الاخبار الكثيرة ومنها ما رواه الحلبي بسند عن الحسن بن صدقة قال قال ابو الحسن عليه السلام قالوا فان
الله يطعم الصائم وليقبله منامه ورواه الصدوق مرسلًا وفي ثواب اعمال مسند اورده الشيخ المفيد في المغنعة قال قال رسول الله
صلى الله عليه واله يوم الصائم عبادة ونفسه تسبح قال وقال الصادق عليه الصلوات في عبادة وان كان نائمًا على فراشه ما لم يغضب مسلمًا
ورواه الشيخ مرسلًا ورواهما الصدوق وقال ابن ابي عمير ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعيًا وظاهر العلامة في
المخ قال لا تزجكم الصائم ولا تسقط عنه التكليف بنوم لزال عنده من غير ان يشي قتل ومراره ابن ابي عمير ان التمسك في حال النوم
لا يوصف بوجوب ولا نذر ولا يوصف بالعصية لكنه يحكم بالصحيح في استحقات الثواب عليه للاجماع القطعي على ان النوم لا يبطل
الصوم اقول فيه اولًا انه لا يخفى بعدا لظن كلام ابن ابي عمير على هذا المذكور وثانيًا ان ما ادعاه من ان صوم النائم لا يوصف
بالصحة وانما هو بحكم الصحيح مبنى على تفريق الصوم بما ذكره من ان التمسك عن بعد الا فطار مع النية وهذا التعريف مجرد اصطلاح
منهم رضى ولا اثر له في النصوص ومن الجائز بناء على هذا التعريف ايضا اختصاص ذلك بغير العاقل والساكن والنائم والمنع عليه
وكنههم وهذا التعريف خرج بناء على الغالب المتكثر فلا منافاة قال شيخنا الشهيد الثاني في المسألة انه لا يعرف خلافا من يعتد به
من العامة والخاصة في ان النوم غير مبطل للصوم ولا مانع منه ولا نذر لوابطله محرم النوم على الصائم اختيارا حيث يجب الاحتياط
خلاف الاجماع والنصوص الدالة على باحترام الجأزة عليه في الاخر كما رد على ان يوم الصائم عبادة ونفسه تسبح ونقل عن
ابن ابي عمير ان النائم غير مكلف بالصوم وليس صومه شرعيًا وقد عرفت من ان قال فان قيل النائم غير مكلف الاثر فاعلم بقوله صرح
العلماء عن ثلثه وعلمهم النائم حتى يسقط وقد اطلق المحققون في الأصول على استحالة تكليفه وذلك يقتضي عدم وقوع الجزاء في حال
وقتا النوم شرعيًا لا غير مكلف به وليحتمل في التمسك بالنية في الصوم لا يقبل التجربة في اليوم الواحد وهذا يؤيد ما ذكره ابن ابي عمير
بل يقتضي عدم جواز النوم اختيارا على الوجه المذكور قلنا تكليف النائم والعامل وغيرهما ممن يفرض شرط التكليف قد ينظر فيه
من حيث الابتداء بمعنى توجه الخطاب الى المكلف بالفعل وامر بايقاعه على الوجه المأمور به بعد الخطاب وقد ينظر فيه من حيث
الاستدانة بمعنى انه لو شرع في الفعل بطل الصوم والعقل وغيرهما عرض له ذلك في الدنيا والقسم الاول لا اشكال في امتناع
التكليف به عند المانع من تكليف ما لا يطاق من غير فرق بين انواع العقلة وهذا هو المعنى الذي اطلقه اكثر من اصوليين وغيرهم
امناعه كما يرشد الى ذلك دليلهم عليه وان اطلقوا الكلام فيه لانهم احتجوا عليه بان اذنيان بالفعل المعين لغيره امثال اشرقت
العلماء به المستلزم للعلم بتوجه الامر بخلاف هذا الدليل غير قائم في اثناء العبادة في كثير من الموارد اذ لا يتوقف صحته على
توجه الذهن اليها فضلا عن ايقاعها على الوجه المطلوب كما سنبينه واما الثاني فالعارض قد يكون مخربا عن اهلية الخطاب و
التمتع به اصلا كالمجنون والاضغاث على اصح القولين وهذا يمنع استدانة التكليف كما يمنع ابتداءه وقد لا يخرج عن ذلك
كالنوم والسهو والسيان مع بقاء الثقل وهذا المعاني وان منعت من ابتداء التكليف بالفعل لكن لا تمنع من استدانة اذا وقع
على وجهه انتهى واعرضه سطر السيد السند في المداكر بان غير جدي فان كلام اصوليين مطلق في امتناع تكليف العاقل وكذا
الدليل الذي عولت عليه الامامية في امتناع ذلك من كون قبض عقلا مجردا من مجزئ تكليف اليه بالجملة والجمادات صريح في سقوط التكليف
كلما عثر وكذا حديث رفع العلم وبالمجمل فالاستدانة من الأدلة العقلية والفقيرة عدم تكليف العاقل بوجه وان لا فرق بين المجنون
والمنع عليه والنائم في ذلك لا شريك لاجتماع تحقق العقلة المفترضة للبحر التكليف بها سواء في ذلك الابتداء والاستدانة على ان
اللازم من كون النائم مكلفا بالاستدانة كونها باطلا لا بد منها وهو باطل ضرورة وكيف كان فلا ضرورة الاما وتكبه الشارع قد
سره من التكليف في هذا المقام بعد ثبوت عدم منافاة النوم للصوم بالنظر والاجماع انه في اقول الظاهر ان ما ذكره في البراءة على
صحة طاب ثراه لا يخرج من شيء وذلك فان معنى كلامه في النية لا القسم الثاني وهو عرض هذه الاشياء في الاستدانة على الفرق
بين ما يبطل به الصيام من المجنون والسكران والاضغاث على ما اخبرنا من حيث انما مزية للعقل كما صرح به في صدر كلامه في الكفا
المذكور وكما كان مزية للعقل عندهم من اهلية التكليف وبطلان العبادة وبين ما لا يبطل به من النوم والسهو والسيان فانما
غير مزية للعقل وانما تعطي الحواس الظاهرة وتطمينها وبطلان التمييز والعقل معها باق على حاله من ان عرضته في الابتداء فلا
اشكال عندنا كما ذكر في حصول العذر بها لامتناع التكليف بالفعل من حيث العقلة والخطاب لا يتوجه الى العاقل لانه
تكليفه لا من باب تكليف ما لا يطاق وهو منقضي عقلا ونفلا وان عرضت بعدا فاعلم بالفعل وصح فلا وجه لبطلان الفعل
اذا ابطال في الصوم السابق انما هو من حيث زوال العقل والحال ان العقل هنا موجود وليس هذا التوبة وجوب
الاستدانة والاستدانة الفعلية منفية لجماع قبل الحكمة في الصوم على ما صرح به السيد وجان فينا تقدم فلا موجب لبطلان الصوم
بعد الحكم بصحته ولا واما ما ذكره تما فادنا نقله عنهم قريبا من انه يجب نية الوجوب والندب في كل جزء جزء من هذا الصوم وهنا
يمنع تكليفه بذلك من حيث العقلة لا امتناع تكليف العاقل فيبطل هذا الجزء من اليوم ويبطل بذلك بقية اليوم لان الصوم لا ينفك
فلم يتم عليه دليل اوج فيكون صومه حلالا النوم والسيان بعدا بفقد النية السابقة بغير صحته والقول ببطلان التوقف على الدليل

الندب لأن الوجه الذي يقع عليه فعله فلا ينوي غيره ثم نقل عن أبي حنيفة أنه ليس بشيء مما هو أسالك عن المفطرات للنادية ثم قال
 وفيه قول وبالحجة فالأحوط في صوم البلوغ في أثناء اليوم لو كان صائماً أنه يمتد وجوباً وكذا في الصلوة ثم يأتي بهما بعد ذلك أيضاً
 إراءاً وقضاءاً الرابع بلوغ الذي يترتب عليه التكليف وجوباً بالصوم وغيره مما يعلم بآبائنا الشرح الحسن على العالم وأخرج
 المتن كيف كان يقطعه ونوماً وبجماع وغير جماع وهذا مما يشترك فيه الذكور والإناث والحيض والحمل بالنسبة إلى النساء والآيات
 هذين في الحقيقة تماماً فليلا على سبق البلوغ وحصوله وقيل في الأدب أن كل أيضاً وقيل أنه بنفسه دليل على البلوغ كالمق
 والسبق بلوغ التسع بمعنى كل ما في الدنيا على المشهور ونقل عن الشيخ في كتاب الصوم من بلوغ الشهر مع أنه في كتاب من الكتاب
 المذكور وافق المشهور وكذا نقل القول بالمشعر عن ابن حنبل والحنس عشرة كذلك في الذكر على المشهور وعن ابن الجنييد بلوغ أربع
 عشرة سنة كما نقله عنه في المذهب بأن من ثلثة عشر إلى أربعة عشر في المداك أنه لا خلاف في تحقق البلوغ بأكمل الحرة عشرة وأما
 الخلاف فيما دون ذلك فقليل بالأكثفاء بلوغ أربع عشرة سنة وقيل بالأكثفاء بأتمام ثلث عشرة سنة والدخول في الرابعة عشرة وحاش
 كان ما قبل التحديد بالسنما وقع عليه الاتفاق فلا ضرورة في التطويل بذكره وأما مع وجود ذلك في الأحكام التي تذكرها لو
 ما ورد بالتحديد بالسن فمنها ما رواه في الحائز عن حمزة بن حمران عن حمران قال سألت أبا جعفر قلت لم متى يجب على الغلام أن
 يؤخذ بالحدود التامة وتقام عليه ويؤخذ بها قال إذا خرج عنه التيم وأردك قلت فذلك هل يعرف فقال إذا احتلم أو بلغ خمس
 عشر سنة أو انبت أو أشعر مثلاً ذلك أقيمت عليه الحدود التامة فأخذ بها وأخذ له قلت فإلما ريت متى يجب عليها الحدود التامة
 وتؤخذ بها وتؤخذ لها قال الجارية إذا تزوجت ودخل بها ولما نفع سنين ذهب عنها التيم ورضع إليها ما لها وجازاً أمره في الشراء
 والبيع وأقيمت عليها الحدود التامة وأخذ لها ما لها قال والغلام لا يجوز أمره في الشراء والبيع ولا يخرج من التيم حتى يبلغ خمس عشر
 سنة ويحتمل أو يشعر ويثبت قبل ذلك وداه ابن دربين مستطرفات السرائر نقل من كتاب المشيخة الحسن بن محبوب عن
 حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران عن أبي جعفر عن حمزة بن حمران
 عنها التيم تزوجت وأقيمت عليها الحدود التامة ولها والأخبار يبلوغ الجارية بالسن كثيرة لا حاجة إلى التطويل بنقلها
 القول بالسن فله أقف له على دليل واضح وجد فهو شاهد ما دل في الحسن على المشهور والصحيح عندك عن سليمان بن خالد عن أبي
 بصير عن أبي عبد الله ع في حديث في غلام صغير لم يدر ك ابن عشر سنين زنا بامرأة محصنة قال لا تزيم لأن الله زنا بما ليس عليه
 ولو كان مدركاً رجعت وصححه معوية بن وهب المنقلة المتقدمة لأنه يؤخذ بالصبي بالصيام ما بينه وبين خمس عشرة سنة وأربع
 عشرة سنة ودوايته حمزة التاملي عن الباقر ع قال قلت لجلت فذلك كم تجزى الأحكام على الصبيان قال في ثلث عشرة وأربع
 عشرة فإن لم يحتمل فيها قال وإن لم يحتمل فيها فإن الأحكام تجزى عليه وصححه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال إذا
 بلغ الغلام أشد ثلث عشرة سنة ودخل في الأربع عشرة وجب عليه ما وجب على الحاملين احتلم أو لم يحتمل وكنت عليه
 السيئات وكنت له الحسنات وجازاً له كل شيء إلا أن يكون ضعيفاً أو سقيماً والظاهر بظاهر هذا الخبر من أخذ ابن الجنييد
 روى في نقل حديث الثمالي حمزة لاً ابن الجنييد وطعن فيه بضعة من السند وذكر في الحائز والفقهاء عن عبد الله بن سنان عن أبي
 عبد الله ع قال إذا بلغ الغلام ثلث عشرة سنة كُتبت له الحسنات وكُتبت عليه السيئات وعوقب وإذا بلغ الجارية ثلث عشرة سنين
 فذلك وذلك إنما تحيض لثلاث سنين وذكر في التمهيد في الموثق عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله ع قال سأله في وأنا
 حاضر عن قول الله عز وجل حتى إذا بلغ أشد قال لا احتلام قال فقال يحتمل في ست عشرة وسبع عشرة ونحوها فقال إذا استغله
 ثلث عشرة سنة ونحوها فقال لا إلا إذا انت عليه ثلث عشرة سنة كُتبت له الحسنات وكُتبت عليه السيئات وجازاً أمره إذا
 يكون سقيماً أو ضعيفاً فقال فما السقيم قال الذي يشتره الله بهم بأضعاف قال وما الضعيف قال الأبله وذكر في الحائز
 ويب عن عيسى بن زيد عن أبي عبد الله ع قال قال أمير المؤمنين ع يخبر الصبي لبيع سنين ويومها الصلوة لتس ويفرغ
 بينهم في المصاحح لشر يحتمل أربع عشرة وينتهي طوله لأحد وعشرين وينتهي عقله لثمان وعشرين لا التجارب ودروعي
 يب في الموثق عن حماد بن موسى الساباطي عن أبي عبد الله ع قال سألت عن الغلام متى يجب عليه الصلوة فقال إذا ان
 عليه ثلث عشرة سنة فإذا احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلوة وجرى عليه القام والجارية مثله لكان في ثلث
 عشر وأحاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلوة وجرى عليها القام أقول لا يخفى ما بين هذه الأخبار من التناقض في
 تعيين البلوغ بالسن بالنسبة إلى الغلام وقد وردت أخباراً في باب الوصايا والعق والزر على صحة وصية ابن عشر سنين
 وعنفه وحدقته مع رشد وتميز وجعلها صاحب المقاتبة والزر على البلوغ بالنسبة إلى هذه الأشياء وجعل البلوغ بالنسبة
 إلى هذه الأشياء وجعل البلوغ مراتب باعتبار التكليفات والظاهر بعدة فانه ليس في شيء منها ما يشترط حصول البلوغ بذلك
 فضلاً عن التصريح به ولا حتى بذلك أحد من أصحابنا والظاهر أنها زيادة بيان من مع الجهر عنه في أمور خلاصة متى كانت
 مميّزة وإن لم يكن بالثبوت أكثر الأخبار التي ذكرناها رال على البلوغ بأكمل ثلث عشرة والدخول في الرابعة عشرة وهي الزرع على ما
 ذهب إليه ابن الجنييد ويمكن أن يحل الاختلاف في هذه الأخبار على اختلاف الناس في فهمها والدعاء وقوم العقل واللدن
 في رواية الثمالي في ثلث عشرة وأربع عشرة وفي صححه معوية بن وهب خمس عشرة وأربع عشرة وإذا تراها أيضاً اختلفت

لغير مثل
الغلام أن
الجارية

الأحلام نظامه موثقة بقوله الله بن سنان أن الأحلام في ست عشرة ونحوها وظاهر رواية عيسى بن زيد أنه يحتمل لأربع عشرة وظاهر موثقة بما رواه نعيم بن قيس أن ثلث عشرة إلا أنه لا يبعد أن يكون هذا من قبل ما يقع في روايته من المضافات والقرائين كما يفهم منها أيضاً أن البلوغ الجارية إذا كانت في ثلث عشرة سنة مع استفاضه الأخبار واتفاق العلماء على أنها تبلغ تسعين سنة وعشرة ولا يجعل عندنا في الجمع بين الأخبار المذكورة حكماً مدلول على البلوغ بخبر عشرة على الحدود والمعاملات كما هو متفق في سياق رواية جمران وحمل ما دل على ذلك على العبادات ويحمل خروج بعضها عن مقتضى الآية لأن مذهب العامة في هليلج المسئلة وكيف كان فالمسئلة لا يخرج من شوب الأشكال ثم أنه لا يخفى أن ظاهر عبارات الأصحاب وظاهر الأخبار أيضاً أن بلوغ المحسن مشق موجب للبلوغ أهم من أن يكون بالدخول فيها أو بتمامها إلا أن شيخنا الشهيد الثاني في المسالك قال وبعتبر كمال السنة الحامسة عشرة والثالثة عشرة في الأثني فلا يكفي الطعن فيها عملاً باستصحابه وفنوى الأصحاب ولأن الداخل في السنة الأخيرة لا يمتلي ابن خمس عشرة سنة لغز ولا يعرفه ولا يكفاه بالطعن فيها وجه الشافعية انتهى **الحاشية** من المشهورين الأصحاب علم صحة الصوم الواجب من المسافر الذي يلزمه التقصير لا في أيامه استثنائاً عن حكم المحقق فيعتبر العلامة في الجمع عن الشيخ المفيد في جواز صوم ما عدا شهر رمضان من الواجبات في السفر والظن أنه في غير المفقعة فإن مذهبه فيها مطابق للقول المشهور ونقل عن علي بن بابويه أنه يجوز صوم جزاء الصيد في السفر ويدل على القول المشهور وهو العمل المشهور الأخبار والمستفيض كصحته صفوان بن يحيى عن أبي الحسن أنه سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم فقال ليس من البر الصيام في السفر العبرة به يوم الجواب لا بخصوص السؤال وصححه جابر بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول من سافر ففطر وأفطر إلا أن يكون رجلاً سافراً إلى بلد أو في معصية الله أو رسول الله صلى الله عليه وآله عز وجل أو طلب ثمن أو سعاية أو ضرراً على قوم مسلمين رواية إبان بن تغلب عن أبي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من سافر ففطر أو أفطر أو إذا أحسنوا استبشروا وإذا أساءوا استغفروا وموثقة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال فيمن ظلم في شهر رمضان فلم يجد ما يعقوب فيظطره يصوم رمضان ثم يصوم شهرين متتابعين إذا ظلم وهو مسافر حتى يقدم وموثقة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن الظاهر الظاهر من الحرمة والأمة قال نعم وإن ظلم وهو مسافر ففطر حتى يقدم وإن صام ما لا يملك فليقض الذي ابتداء فيه وموثقة الأخرى قال قلت لأبي جعفر إن أمي كانت جعلت عليماً نذراً أن يراد الله عليها البعض لهما من شيء كانت تخاف عليه أن يصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيه ما بقيت فخرجت معهما مسافرة إلى مكة فاشكل عليهما المكان النذر وتصوم أم تظفر فقال لا تصوم وضع الله عز وجل عنها حقه وتصوم هي ما جعلت على نفسها قلت فأنزى إذا رجعت إلى المنزل تفطنته قال لا قلت فاشرك ذلك قال لا إلا إذا كان ترى في الذي نذر فيه ما تنكح والظن أن المراد من قوله وتصوم هي ما جعلت على نفسها يعني من صوم مستحب تعادله فنية شارة لجواز الصوم المستحب في السفر كما يابى بيان وقوله افتركت ذلك يعني تنقض أحد النذر وتترك صيامه بعد رجوعها إلى المنزل وموثقة جابر قال سئلنا بأبي عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول لله على أن أصوم شهرين وأكثر من ذلك وأقل فضره أم لا بدله أن يسافر فيصوم وهو مسافر قال إذا سافر فليطهر ولا يتركه بحاله الصوم في السفر فيضرك أن وغير الصوم في السفر معصية ورواية علي بن أبي حمزة عن أبي إبراهيم عليه السلام قال سئل عن رجل جعل على نفسه صوم شهرين بالكوفة وشهرين بالمدينة وشهرين بمكة من بلادهم ابتلي به ففطر صام بالكوفة شهرًا ودخل مكة فقام بها ثمانية عشر يوماً ولم يقم عليه بحال قال يصوم ما بقى عليه إذا انتهى إلى مكة ورواية عتبة بن خالد عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل من شهر رمضان فلما برى أراد الحج فكيف يصنع بقضاء الصوم فقال إذا رجع فليقضه ورواية سماعة قال سئل عن الصيام في السفر فقال لا يصيام في السفر قد صام أناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه الرخصة لهم الأعضاء فلا يصيام في السفر إلا ثلثة أيام التي قال الله عز وجل في الحج ورواية محمد بن حكيم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لو أن رجلاً ما نصاباً في السفر ما صليت عليه وصححه زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره وكان يوم بكة في شهر رمضان وكان يوم الفتح في شهر رمضان ورواية عبد الكريم بن عمر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام في رجل منكم من نوى أن يصوم في السفر في شهر رمضان ولا أيام الشريق ولا اليوم الذي نزل فيه أقول لقد ألتقى عن صوم الذي نزل فيه نية النذر محمول على الكراهة بل لا فضل صوم من شعبان ليكون مجزاً عن شهر رمضان متى ظهر كونه من مجزاً فما إذا أصلمه بنية النذر فانه يحتاج إلى قضاء لو ظهر كونه من شهر رمضان ورواية الغم بن أبي القاسم الصنقل قال كنت إلى يأسيد رجل نذر أن يصوم يوماً من الحجته وأما ما بلغه فوافق ذلك اليوم عبد فطرا وأخيه وأيام الشريق وسفراً أو مرضاً فله عليه صوم ذلك اليوم أو قضاء أو كيف يصنع يأسيد فكتب إليه فند وضع الله عند الصيام في ذلك الأيام كلها وتصوم يوماً بلك يوم أنت في وفي مجزاً ما صححه علي بن مهزيار قال كتب نذر مولد أبي يأسيد نذر أن يصوم كل يوم سبب فاننا لم أصم ما يلزم من الكفارة فكتب في وقراءته لا تشرك إلا من عز ولا يصلي عليك صوم في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك الحديك وصححه علي بن جعفر عن أخيه قال سألت عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان وهو مسافر فيقضي إذا قام في المكان قال لا حتى يجمع عايقه عشرة أيام إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة وإنما يفيدنا في صدر المسئلة عدم جواز الصوم بالمسافر الذي يلزمه التقصير لأن من ليس

بأن الفضائل كان واجبا لم يلحق بالمشية بلفظ ان لا يختص بالمحتمل لا المتحقق ثم رده بان ضعفه في المعلوم ان هذا التعليق للبرك
 لا للعلم مع ان المندوب مساو للواجب في مشية الله تعالى قال والمسئلة محل تردد ولا ريب ان الفضائل اولى بالحفظ والعلامة في الخ
 بعد ان اخبر علم وجوب الفضائل قلنا نقله عنه قال لنا انه نذر صوم زمان لا ينعقد صومه فلا ينعقد ذلك كما لو نذر صوم الليل
 ولم يعلم به ولا صوم العيد حرام فلا يقع قرينه فلا يصح نذر وجوب الفضائل نافع للاداء ثم نقل عن الشيخ انه اخرج على وجوب القضاء برونه
 المقسم من القسم الصيقل ثم ساق الرواية واسند له ايضا بان نذر صوما على وجه الطاعة مأمور ولم يعلم به الزمان فكان عليه القضاء
 لا ينعقد نذر كالمسافر ثم اجاب عن الرواية بان لا يخص في الان حاله وانما وقع ذلك في مرسلة ولا نذر على المطلوب لاحتمال
 ان يكون الامر بالقضاء متوجها الى المريض والمسافر او يكون للاستحباب ولا نزاع فيه ثم قال ومنع كون النذر منعفا لا نذرنا ولا يصح
 صومه وكان كما لو نذر الليل جأه لا بغيره والفرق بينه وبين المسافر ظاهر لان العيد زمان لا يقع فيه صوم البتة و زمان التفريق فيه
 الصوم منه مع التقيد بالشهر من غير من المقامين فلما وجب قضاءه لان ان كان ليس باعتبار عدم قبول الزمان يقع الصوم
 فيه بل لا خلاف ان المسافر انتهى اقول لا يخفى على هذه التعليلات العليكة سيما في مقابلة الاجاب خصوصا مع صحة السند في بعضها
 وقال في المتن لو نذر صوم يوم فظهر انه العيد فطرحا عما وكل يجب عليه قضاءه ام لا في تردد اقر به عدم الوجوب لنا انه زمان
 لا يقع صومه فلا يتعلق النذر به ولا اثر للجمله لا نذر لا يخرج بذلك عن كون عيدا واذ لم يخرج فجب الاداء سقط القضاء اما اذا
 فلا نذر يجب بامر جديد ولم يوجد واما ما ينال من وقوع وجوب الاداء والمتبوع منسلف فيكون مستغنيا انتهى والجواب بالحق ان اصل
 النذر لم يتعلق بالعيد انما يقع كونه كذلك واقفا والمبطل انما هو الاول فان الاحكام الشرعية انما تبني على الظاهر الواقع فقوله
 انه لا اثر للجمله لا نذر لا يخرج بذلك عن كون عيدا ثم اشد المنع لما ذكرناه وغاية ما يلزم من ذلك عدم جواز الصوم بعد انقضاء كونه
 يوم عيد وهو لا نزاع فيه اذ الكلام انما هو في وجوب القضاء وقوله فلا نذر يجب بامر جديد صحيح ولا امر موجود في الروايتين المتقيدتين
 واما قوله انه يتبع وجوب الاداء فهو مناف لما ذكرناه اوله من قوله انه لا يجب الاداء بامر جديد وهو من مثله قدس سره بعد فان القول
 بتوقف القضاء على امر جديد ولا تعلوقه بالاداء مقابل للقول بكون القضاء تابعا للاداء بمعنى ان متى انقضى الاداء انقضى القضاء اللهم
 الا ان يكون مراده هنا سقوط القضاء على كلا القولين قال شيخنا الشهيد الثاني في كتاب النذر من المسالك بعد ان اورد حجة على من يزعم
 حجة للشيخ ومن يتبعه واستدل لهم ايضا بان اليوم المعتبر من الاستسبوا يوم الاثنين مثلا قد يتفق فيه العيد وقد لا يتفق فقلنا وله
 النذر الى ان قال واجب عن الرقبة بحكمها على الاستحباب لا نذر لو كان واجبا لم يلحق بالمشية بلفظ ان لا يختص بالمحتمل لا
 بالمحقق ثم قال وفيه نظر لان من جملة المسئول عنه ما يجب قضاءه قطعا وهو ايام السفر والمرض والمشقة كثيرا ما تقع في كلامهم
 من التبرك وهذا لا يفي بمقام الجواب عن الحكم انتهى وهو مؤيد لما ذكرناه وظاهره في اخبرناه وكيف كان فانه مع وجود
 الروايتين المذكورتين وصراحة في وجوب القضاء سيما مع صحة احديثها وقدم وجوب المراض فلا مجال للخروج عما دللنا عليه
 بقي الاشكال في انما قلنا على وجوب القضاء مع اتفاق السق في ذلك اليوم ومثلهما في ذلك ما رواه في الحاشية عن ابن جنادة قال
 سأل عباد بن ميمون وانا حاضر عن رجل جاء على نفسه نذر صوم وادار الخروج في الحج فقال ابن جنادة سمعت عطاء بن رباح
 عن ابي عبد الله انه سأل عن رجل جعل على نفسه صوم يوم يصوم فخره في زيارة ابي عبد الله قال يخرج ولا يصوم في الطريق فاذا
 جمع قضاه لك وذكر هذه الرواية في بيانه عن ابن جنادة قال سأل ابا عبد الله عن ميمون وانا حاضر في اخبرنا وظاهر كلام العلامة
 في الخ انه لا نزاع في وجوب القضاء ما دبر صحح شيخنا الشهيد الثاني في المسالك في كتاب النذر كما سمعته من عباد بن ميمون المتقدمة
 ومثله بطل السند في شرح النافع حيث صرح في شرح قول المعتمد لو نذر يوما محينا فانفق السفر فطر وقضا وكذا
 لو مرض او عاصنا المرأة او نفقت بما صو رة بلكلام في المقام واما وجوب القضاء فمطوع به في كلام اصحاب ولم ينف
 على مسند سواد الكشي ثم ذكر رواية على بن عمار بطريق غير محمد بن جعفر الرزاز ثم طعن فيهما به حيث انه غير موثوق وطعن
 في منهما بما نقله عنه في كتاب الصوم وبالحكمة فان الظاهر هو العمل بالروايتين المنقلبتين في وجوب القضاء في المواضع التي
 اشتملنا عليها من كون ذلك العيد بين السفر والمرض والاصحاب انما اختلفوا فيما لو اتفق في العيدين وظاهرهم الاتفاق
 على وجوب القضاء في السفر والمرض وهو في المرض تما لا اشكال فيه حيث لم يرد له ما عارض في ذلك واما الاشكال في السفر لما
 تقدم في موثقة رزان الثانية ثم هو صريح في عدم وجوب القضاء ومثلهما ايضا ما رواه الكشي والشيخ عن هيريز بن مسلم عن
 محمد بن صدقة عن ابي عبد الله عن ابي بزر عن الرجل على نفسه اياما معدودة متممة في كل شهر ثم ياتي في شهر به الشهوات
 لا يصوم في السفر ولا يقضيها اذا شملها وقتل الزعيم للروايتين المنقلبتين لا غنصا دها بعمل الاصحاب مع امكان التناول
 في مدين الجرين **السابع** اخلف الاصحاب في صيام الطوع في السفر فقال الشيخ المفيد قدس سره لا يجوز ذلك
 الا ثلثة ايام للحاجة عند قبر النبي صلى الله عليه وآله في مشقة من مشاقها لا ثمة قال وقد ذكر حديث في جواز الطوع في السفر بالصيام
 وبما اجابنا به بكونه ذلك وان لم يكن من البر الصيام في السفر وهي اكثر وعلمنا العمل عند فقهاء العصاة من اخذ بالحديث لم يات
 اذا اخذ من جملة الدباء ومن عمل على اكثر الروايات واعتمد على المشهور منها في اجنب الصوم في السفر على وجه سؤمنا عندنا
 كان اقل بالحق وقال الشيخ يكن صيام التوافل في السفر على كل حال وقد وردت رواية في جواز ذلك من عمل بها لم يكن ما ثوما

الآن الأحكام ما قلناه وقال السيد المرتضى في الجمل قلنا خلفنا الرواية في كراهة صوم الطلوع في السفر وجواز ولم يتعرض
 فيه لقنوى وقال بآبوابه لا يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً واستثنى من الطلوع صوم ثلثة أيام للحاج في مكة والنبوة وصوم
 الأعراف في المساجد الأربعة وقال سلا ولا يصوم المسلم تطوعاً ولا فرضاً إلا ثلثة أيام بدل المنع وصوم يوم النذر إذا
 علم بوقت الحضر في صوم ثلثة أيام للحاج وقد روي جواز صوم الطلوع في السفر وقال ابن حزم صيام النفل في السفر ضربان مستحب وهو
 ثلثة أيام للحاج عند قبر النبي وجائز وهو ما عدل ذلك وذكرنا صوم النافلة في السفر الأول ثابت وهذا القول كما ترى دائر بين
 الجواز من غير كراهة وهو قول ابن حزم وبين الجواز على الكراهة وهو المشهور وبين التحريم إلا ما استثنى وهو قول الصدوقين إلى
 القول بالتحريم بجملة كلام السيد السند في المدارك حيث قال بعد نفل جملته من الأقوال في المسئلة ما لفظه والأصح المنع من الطلوع
 مطلقاً إلا ثلثة أيام للحاج عند قبر النبي صلى الله عليه وآله ثم أورد جملته من الأخبار الصالحة المنقولة الدالة على ذلك باطلاً فيما مثل جمل
 صفوان بن يحيى وصحبه غار بن مردان وصحبه زراق وصحبه أحمد بن محمد قال سألنا أبا الحسن عن صيام بمكة والمدينة وعن سفر في
 فرضه فقلت لا ولكن تطوع كما يتطوع بالصلاة فقال نفى اليوم وغدا قلت نعم قال لا تصوم ثم قال قال الشيخ في باب بركات أو رد
 هذه الروايات ولو سلمنا وظاهر هذه الأخبار لقلنا أن صوم الطلوع في السفر مخطور كما أن صوم الفريضة مخطور غير أنه قد ورد فيه من
 الرخصة ما قلنا من الخطر إلى الكراهة ثم أورد في ذلك رواياتنا عليها بطريق مينة ملة من الضعفاء والمجاهيل عن استئصال كل من جمل
 عن أبي عبد الله ع قال خرج أبو عبد الله ع من المدينة في أيام بقيه من شعبان وكان صوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر
 فقلنا تصوم شعبان وتقطر شهر رمضان فقال نعم شعبان إلى أن شئت صمته وإن شئت لا وشهر رمضان حرم من الله عز وجل
 على الأعداء والثانية رواها بطريق ضعيف جداً عن الحسن بن بشام الجال عن جمل قال كنت مع أبي عبد الله ع في باب من مكة والمدينة
 في شعبان وهو صائم ثم رأينا ملال شهر رمضان فافطر فقلت له جعلت في ذلك أمراً كان من شعبان وأنت صائم واليوم من شهر رمضان
 وأنت مفطر فقال إن ذلك تطوع ولنا أن نفعل ما شئنا وهذا فرض وليس لنا أن نفعل إلا ما أمرنا ثم قال ولا يخفى أن الخروج عن
 مقتضى الأخبار الصحيحة المستفيض بها بين الروايتين الضعيفتين مما بيننا من الضعفاء لا يخفى أن كلامه هذا إنما يتجرب به
 على ثبوت هذا الأسطلاح الحديث وصحته وأما من لا يرى العمل به كأصحابنا المتقدمين وجملته من المناخرين فلا يخفى أنه لا يتم بحكوت
 بغيره الأخبار وكما لا الضعف عندهم ليكر اعتباراً لا سيما بما هو باعتبار متون الأخبار ومضامينها من مخالفة الفلانة المستفيض
 والقواعد المقررة أو القرآن أو نحو ذلك من الوجوه التي قررها ولها ترى الشيخين وغيرهما من المتقدمين نفاذاً من طرح هذا
 بجل تلك الأخبار على الكراهة وهو المشهور أيضاً بين المناخرين على أن ما دل على الجواز ليس منحصراً في بلدين الخبزين بل هو وثقة زراق
 المنقولة لقوله لا يصوم وضع الله عز وجل عننا حقه وصوم هو ما جعلت على نفسك فانه منعها عن صوم التمتع وهو حق الله عز وجل
 وترخص لنا في صيام المستحب يوماً جعلته على نفسك وذكر الشيخ في الصحيح عن سليمان الجعفي قال سمعت أبا الحسن ع يقول كان أبي ع
 يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف كيما يربط من رفع فيضرب له فيختل بما يبلغ منه الحر ومن الأخبار الصريحة في المنع من التمتع الصوم المتعبد
 مؤثمة تماماً والمنقولة لقوله فيها إذا سافر فليفطر لأنه لا يحل له الصوم في السفر فريضة كان أو غيره والصوم في السفر معصية وخوفاً
 صحيح وزان المتقدم ونقل الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب مجمع البيان قال تركوا العتشي بإسناد عن محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع
 قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر تطوعاً ولا فريضة بقى الكلام في أن الجمع بين هذه الأخبار بجملتها التحريم على
 الكراهة وأخبر عن حقيقة مجاز لا يصح إليه الجمع القرني وجود المعارض من الأخبار من الخطأ ليس قرني على ذلك وإيضاحات
 الكراهة حكم شرعي لا يشترط إلا بالدليل الواضح واختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك ولعل أخبار الجواز إنما خرجت من جهة التقيت
 كما هو المألوف في اختلاف الأخبار ليس بدليل على ذلك فإن ذلك هو المطلوب المناسب لمذهب العامة حيث أن أخبار المنع معتقدة
 بنقل الطائفة فليلاً وحديثاً مع حجة ما وصلحها وبمدها من مذهب العامة وهو مما يؤذن بكون ذلك مذهب أهل البيت وكيف
 كان فطريق الاحتياط واضح وأما ما يدل على استثناء صوم ثلثة أيام للحاج بالمدينة فهو ما رواه الشيخ في الصحيح عن معوية بن
 ثمار عن أبي عبد الله ع قال إن كان لك مقام بالمدينة ثلثة أيام صمتاً فليوم الأربعاء وقبلي ليلة الأربعاء عند أسطوانة في البابة
 وهي أسطوانة التوبة التي كان يربط نفسك فيها حتى تزل عاتق من السماء وتقبل عند ما يوم الأربعاء ثلثة ليالٍ الخميس التي
 تليها مائة مقام النبي صلى الله عليه وآله ليلاً ويومك وتصوم يوم الخميس ثم تلي أسطوانة التي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصلح ليلة الجمعة
 فضلي عندك ليلاً ويومك وتصوم يوم الجمعة وإن استطعت أن لا تنكح في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه فخرج من
 المسجد إلا للحاجة ولا تنام في ليلة ولا نهار فافعل فإن ذلك مما يعلل فيه الفضل ثم أحمد الله في يوم الجمعة وأثنى عليه وصلى على النبي
 ع وأسأل حاجتك ليكن فيما تقول اللهم ما كان في من حاجته شرعت أن في طلبها في السماء والارض والارض والارض والارض
 انوجه اليك بذيلك محمد بن أبي الروحة صلى الله عليه وآله في قضاها في منبرها وكبرها فأنك أحران تفضي حاجتنا أشاء الله تعالى والقائمة
 قد ورد في الأخبار وبصرح الأصحاب المنع من صيام التطوع للزوجة الأباذن زوجها والعبد الأباذن سيده والقول الأباذن
 والد والضيعة الأباذن مضافه وهذا ذلك على وجه التحريم في الجمع والكراهة في بعض والتحريم في بعض قولاً ورد أيضاً في
 الصوم لمن دخل في طعام ونفصيل ذلك يقع في مواضع خمسة الأولى في حكم الضيف والمشموم والكراهة وهو مذهب العامة

في المنهي وجعله من كنهه والمحقق في الشرايع وزاد فيها ان لا يظهر انه لا ينعقد مع النهي وذهب في المختار النافع الى انه غير صحيح والى ذلك ذهب
 الثلاثة في الاشارة ومن اجاز الوادة في ذلك رواية الزهري ورواية كنه كنه كتاب الفقه الرضوي المنقلم نقلها في اول الكتاب وقولها
 عليهم السلام فيها واما صوم الاذن فالمرأة لا يصوم تطوعا الا باذن زوجها والعبد لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه والصيف لا يصوم تطوعا
 الا باذن صاحبه لبيت فان نزل الله صلى الله عليه واله قال من نزل على قوم فلا يصومون تطوعا الا باذنهم وفي وصية النبي صلى الله عليه واله
 المروية في اخر كتاب الفقه ولا يصوم الصيف تطوعا الا باذن صاحبه ومما رواه هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه واله من فطر العيكة لا يصوم تطوعا الا باذن صاحبه ومن فطر المرأة لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه وطاعته ونهيه لمولاه
 ان لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه ومن بر الوالد بائنا ان لا يصوم الا باذن ابويه وامرهما والاذان الصيف جاهلا وكان المرأة
 عاصية وكان العبد فاسقا عاصيا وكان الولد عاصيا فاما ردة في الثاني بسند عن الفضيل بن يسار ورواه في الفقه عن الفضيل بن يسار
 اليه قوي عن ابي جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه واله اذا دخل رجل بلك فوضف على من يما من اهل دينه حتى يصلحهم ولا ينبغي للصيف ان يصوم
 الا باذنهم لئلا يهلكوا الشيء فيفسد عليهم ولا ينبغي لهم ان يصوموا الا باذن الصيف لئلا يمتحنهم فيشتمى الطعام فيتركه لهم حج من
 قال بالكرامة بان غاية ما نزل عليه واثير هشام هو ان الصيف في صام كان جاهلا ولا يحل تحقيق بفعل المكروه فلا يدل على التحريم واما ردة
 الفضيل فتاير ما نزل عليه انه لا ينبغي له الصوم الا باذنهم ولقد لا ينبغي ظاهرا في الكرامة ونقلنا المدرك عن المحقق في المختار انه استدلل
 على التحريم برواية الزهري ثم رده بضعف الرواية فالوجه في الرواية ضعيف السند بخلاف جهة في ثبات التحريم في قول والمحققان
 رواية الزهري وكتاب الفقه الرضوي ظاهرنا الدلالة في التحريم على كونه لا ينعقد مع النهي ولا ينعقد في رواية الفضيل وان كان ظاهرا في
 الكرامة بالنظر الى مرزئ الناس الا ان هذا اللفظ في الاخبار مما تكرر استعماله في التحريم على وجه لا يكاد يحيط به القدر وقد حققنا في غير
 موضع من ذبنا ان من ادلفاظ المشتركة في الاخبار بين التحريم والكرامة بالمعنى المرفوع وان لا يحل على احدهما الاتع القرنين واما نسبة
 الصيف الى الجمل بصياغة بغير اذن فهو محتمل للمعنيين وبالجمل فالقول بالتحريم لا ينعقد من ظهوره وهو ظاهر الحديث الثاني في الواو كما يفهم
 من عنوان الباب حيث قال باب من لا يجوز له التطوع ثم نقل اخبار الصيف في جملة اخبار الباب الا انه في المفاتيح صرح بالكرامة فقال
 فيما بين من الصيا وهو من غريب **الكتاب** في حكم الولد في المشهور الكرامة وبر صرح في المفاتيح ايضا مع نقله اخبار الولد في الباب
 الذي عنوانه في الواو في الجاهل فذهبنا المحقق في النافع الى عدم العتق وهو مذهب العلامة في الاشارة واستفبره التمهيد في الذوق
 وهو المختار في المسئلة للشيخ رواية هشام بعقوبة بغير اذنهما والعقوبة محرم بلا خلاف ولا اشكال وجملة من متأخري المتأخرين بما صاروا
 لا الكرامة مع اغترافهم بدلالة الرواية المذكورة على التحريم من جهة الحسن في سند ما بنا على هذا الاصطلاح الحديث مع انما صرح به
 في الثاني والعقوبة وقد رواها في الفقه عن شيب بن صالح عن هشام بن الحكم قال في الذخيرة وطريقه اليه في الشيخ غير مذكور وكاد من
 كتابه يكون صحيحا انتهى وصريح الخبر المذكور التوقف على اذن الوالدين فيجب العمل بما دل عليه لعدم المعارض في البين وهذا الخبر ايضا
 رواه الصدوق في العلق عن ابيه عن احمد بن ابراهيم عن محمد بن احمد عن احمد بن محمد بن عبيد عن شيب بن صالح عن هشام بن
 نعلم وفيه وثقوا لو لان لا يصوم تطوعا ولا يج تطوعا ولا يصلي تطوعا الا باذن ابويه وامرهما ثم ساق الخبر الى ان قال وكان الولد عاصيا
 فاطما للرحم الا ان الصدوق قال بعد نقله قال محمد بن علي مولف هذا الكتاب با هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعة ترك
 الحج تطوعا كان او فرضه ولا في ترك الصلوة ولا في ترك الصوم تطوعا كان او فرضه ولا في شيء من ترك الطاعات وظاهر حمل ذلك على
 الكرامة دون التحريم كما هو المشهور **الثالث** في حكم العبد والظلم انه لا خلاف في توقف محرم صومه على اذن سيده كما نقله في المنهي
 قال لا يترك لمولاه لا يبيع له التصرف في نفسه ولا يملك ماله ثم قال ولا فرق بين كون المولى جاهلا او غائبا وقد نقله ما يدل على ذلك
 في حديثي الزهري وكتاب الفقه تطوعا الا باذن مولاه ولا يصوم الصيف تطوعا الا باذن صاحبه والمحب صاحب الوسائل ان عنوان الباب
 الذي وذهبنا في الاخبار بالكرامة فقال باب كرامة صوم العبد والولد تطوعا بغير اذن السيد والوالدين مع ما عرفت من عدم الخلاف
 في التحريم هنا ودلالة الاخبار عليه وهو من جملة عقلاية الحق وقت له في هذا الكتاب لعل بيع الزوجة والظلم انه لا خلاف في توقف
 صحة صومها على اذن الزوج كما نقله في المختار في اذ موضع وفاق في يدتي عليه الاخبار المتقدمة وما رواه في الثاني في الصحيح عن محمد بن
 مسلم عن ابي جعفر قال قال النبي صلى الله عليه واله ليس للمرأة ان تطوعا الا باذن زوجها ورواية القسم بن جعفر عن بعض اصحابه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا يصلي للمرأة ان يصوم تطوعا الا باذن زوجها وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال جاز المرأة
 ان تصلي الله عليه فقال يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال لها ان طيعته لا تصيبه لا يصدق من بيته الا باذن ولا يصوم تطوعا
 الا باذن الحرة ان اذ قد نزل على بن جعفر في كتابه عن اخيه قال سالت عن المرأة الها ان يخرج بغير اذن زوجها قال لا قال وسئل
 عن المرأة الها ان يصوم بغير اذن زوجها قال لا يا سيدي ظاهرها كما ترى جواز الصوم ندبا بغير اذن طاعة محمول على الصوم الواجب جمعا
 بينه وبين ما دل من الاخبار المذكورة في صاحب الوسائل قد اخبرنا هذا الكرامة ايضا والظلم انه جملنا وجه جمع بين رواية علي بن
 جعفر المذكورة وبين الاخبار المتقدمة وقد عرفت غير ما في هذا الجمع بين الاخبار وان كان بالثابتين في الاشارة الى حمل
 لا يقبل عندهم الا انكاره من قبل رب مشهور لا اصل له ورب متاخر ليس بشيئ ولا الوجه في الجمع انها هوما ذكرنا من حمل
 الرواية على الصوم الواجب فان الروايات المتقدمة صريحة وكالتصريح في التحريم وتوقف ايضا ما صرح به الاصحاب من ان منافع

في المختار في المسئلة للشيخ رواية هشام بعقوبة بغير اذنهما والعقوبة محرم بلا خلاف ولا اشكال وجملة من متأخري المتأخرين بما صاروا لا الكرامة مع اغترافهم بدلالة الرواية المذكورة على التحريم من جهة الحسن في سند ما بنا على هذا الاصطلاح الحديث مع انما صرح به في الثاني والعقوبة وقد رواها في الفقه عن شيب بن صالح عن هشام بن الحكم قال في الذخيرة وطريقه اليه في الشيخ غير مذكور وكاد من كتابه يكون صحيحا انتهى وصريح الخبر المذكور التوقف على اذن الوالدين فيجب العمل بما دل عليه لعدم المعارض في البين وهذا الخبر ايضا رواه الصدوق في العلق عن ابيه عن احمد بن ابراهيم عن محمد بن احمد عن احمد بن محمد بن عبيد عن شيب بن صالح عن هشام بن نعلم وفيه وثقوا لو لان لا يصوم تطوعا ولا يج تطوعا ولا يصلي تطوعا الا باذن ابويه وامرهما ثم ساق الخبر الى ان قال وكان الولد عاصيا فاطما للرحم الا ان الصدوق قال بعد نقله قال محمد بن علي مولف هذا الكتاب با هذا الخبر هكذا ولكن ليس للوالدين على الولد طاعة ترك الحج تطوعا كان او فرضه ولا في ترك الصلوة ولا في ترك الصوم تطوعا كان او فرضه ولا في شيء من ترك الطاعات وظاهر حمل ذلك على الكرامة دون التحريم كما هو المشهور الثالث في حكم العبد والظلم انه لا خلاف في توقف محرم صومه على اذن سيده كما نقله في المنهي قال لا يترك لمولاه لا يبيع له التصرف في نفسه ولا يملك ماله ثم قال ولا فرق بين كون المولى جاهلا او غائبا وقد نقله ما يدل على ذلك في حديثي الزهري وكتاب الفقه تطوعا الا باذن مولاه ولا يصوم الصيف تطوعا الا باذن صاحبه والمحب صاحب الوسائل ان عنوان الباب الذي وذهبنا في الاخبار بالكرامة فقال باب كرامة صوم العبد والولد تطوعا بغير اذن السيد والوالدين مع ما عرفت من عدم الخلاف في التحريم هنا ودلالة الاخبار عليه وهو من جملة عقلاية الحق وقت له في هذا الكتاب لعل بيع الزوجة والظلم انه لا خلاف في توقف صحة صومها على اذن الزوج كما نقله في المختار في اذ موضع وفاق في يدتي عليه الاخبار المتقدمة وما رواه في الثاني في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال قال النبي صلى الله عليه واله ليس للمرأة ان تطوعا الا باذن زوجها ورواية القسم بن جعفر عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال لا يصلي للمرأة ان يصوم تطوعا الا باذن زوجها وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر قال جاز المرأة ان تصلي الله عليه فقال يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال لها ان طيعته لا تصيبه لا يصدق من بيته الا باذن ولا يصوم تطوعا الا باذن الحرة ان اذ قد نزل على بن جعفر في كتابه عن اخيه قال سالت عن المرأة الها ان يخرج بغير اذن زوجها قال لا قال وسئل عن المرأة الها ان يصوم بغير اذن زوجها قال لا يا سيدي ظاهرها كما ترى جواز الصوم ندبا بغير اذن طاعة محمول على الصوم الواجب جمعا بينه وبين ما دل من الاخبار المذكورة في صاحب الوسائل قد اخبرنا هذا الكرامة ايضا والظلم انه جملنا وجه جمع بين رواية علي بن جعفر المذكورة وبين الاخبار المتقدمة وقد عرفت غير ما في هذا الجمع بين الاخبار وان كان بالثابتين في الاشارة الى حمل لا يقبل عندهم الا انكاره من قبل رب مشهور لا اصل له ورب متاخر ليس بشيئ ولا الوجه في الجمع انها هوما ذكرنا من حمل الرواية على الصوم الواجب فان الروايات المتقدمة صريحة وكالتصريح في التحريم وتوقف ايضا ما صرح به الاصحاب من ان منافع

في بيتي قليل ولا كثير قال فخذوا الحمد عيالكم واستغفروا الله إلى غير ذلك من الأخبار التي لا حاجة إلى التطويل فيها لنيل ما هم فيه ولا أوجبوا الكفارة في صوم النذر فيدل عليه روايات منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب نبالا ومولدا وليسوا بشيئين نذران لصوم كل يوم فأتانا الحمد ما يلزم من الكفارة فكتبنا وقرأته لا نتركه إلا من علة وليس عليك صوم في سفر ولا مرض إلا أن تكون نويت ذلك فإن كنت أظرت ذلك من غير علة فصدقت بعد كل يوم على سبعة مساكين قال الله التوفيق لما يحب ويرضى هذا عما هو المشهور المشهور الأدلة الواضحة وقد عرفت ما تقدم فقل عن ابن أبي عقيل أنه لا كفارة عند الله في شهر رمضان وهو صيف مرد وبالأخبار المتكاثرة وأما كونها كفارة يمين وكفارة شهر فيسأل في كتاب النذر واليمين وأما في صيام الأغنياء فهو المشهور أيضا وظاهر كلام ابن أبي عقيل المتقدم سقوط ما يفيد على المشهور أن عتد من سبعة ما رواه الحلبي في الصحيح عن الموثق عن سماعة قال سألت أبا عبد الله عن من اعتكف واقع أهله قال هو بمنزلة من أفطر يوما من شهر رمضان وعن زرارة قال سألت أبا جعفر عن من اعتكف بجامع فقال إن فعل فعله ما على المطاهر وعن عبد الأعلى بن عيين قال سألت أبا عبد الله عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلة في شهر رمضان قال عليه الكفارة قال قلت فإن وطئها ثلثا قال عليه كفارتان قيل لعل حجة ابن أبي عقيل ما رواه حماد بن الحسن عن أبي عبد الله عن قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا كان العشر الأول اعتكف في المسجد ضربت له من شهر ثم الميزر وطوى فراشه فقال بعضهم واعتزل النساء فقال أبو عبد الله عن أما اعتزل النساء فلا وجعلنا الشيخ على أن المراد محادثة من دون الجماع لا غير هو جيد وأما قضاء شهر رمضان فلهذا عرفنا الخلاف فيه أيضا وقيل على القول المشهور بالنسبة إلى قضاء شهر رمضان ما رواه ثقة الإسلام في الكافي والصدوق في الفقيه عن يزيد الحلبي عن أبي جعفر عن رجل أنه في يوم يقضي شهر رمضان قال إن كان في أهله قبل الزوال فلا شيء عليه إلا يوما مكان يوم وإن في أهله بعد الزوال فأت عليه ن تصدق على عشرة مساكين فإن لم يقدر عليه صام يوما مكان يوم وصام ثلثة أيام كفارة لما صنع قال في الفقيه وروى أن أظفر قبل الزوال فلا شيء عليه وإن أفطر قبل الزوال فله الكفارة مثل ما على من أفطر يوما في شهر رمضان وما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن سالم قال قلت لأبي عبد الله عن رجل وقع على أهله وهو يقضي شهر رمضان فقال إن كان وقع عليها قبل صلوة العصر فلا شيء عليه يصوم يوما بدل يوم وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم وأطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلثة أيام كفارة لذلك وما رواه الشيخ في الموثق عن زرارة قال سألت أبا جعفر عن رجل صام قضاء من شهر رمضان فأتته النساء قال عليه من الكفارة ما على الذي أصاب في رمضان لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان وما رواه عن حفص بن سوزة عن ذكر عن أبي عبد الله عن الرجل يلاعب عياله أو جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسبغ الماء فينزل فخال عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع في شهر رمضان وقال في كتاب الفقه الرضوي إذا قضيت صوم شهر رمضان أو لنذر وكنت بالخيار في الأظفار والزوال الشمس فإن أفطرت بعد الزوال فعليك كفارة مثل من أفطر يوما من شهر رمضان وقد يحرم أن عليه إذا أفطر بعد الزوال أطعم عشرة مساكين لكل مسكين مدين طعام فإن لم يقدر عليه صام يوما بدل يوم وصام ثلثة أيام كفارة لما فعل وهذا البان عبرنا بأبواب في الرسالة والمقنع كما نقله في الخ وإلّا الحكم مخصن بقضاء شهر رمضان عن نفسه أو شمل عالما عن غير إشكال ينشأ من إطلاق أخبار فيمكن القول بالعموم ومن أن المناد ومنهما ما كان عن نفسه فيخص به ولم أقف على من يعرض للتنبية على ذلك من الأصحاب أحسنهم ابن أبي عقيل على ما نقل عن ما رواه الشيخ في الموثق عن حماد السائطي عن أبي عبد الله عن الرجل يكون عليه أيام من شهر رمضان يريد أن يقضيها متى يريد أن ينوي الصيام قال هو بالخيار إلا أن تزول الشمس فإذا زالت الشمس فإن كان نوى الصوم فيصم وإن كان نوى الأظفار فليفطر سئل فإن كان نوى الأظفار فيصم إن ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس قال لا سئل فإن نوى الصوم ثم أظفر بعد ما زالت الشمس قال قد أسألتك عليه شيء قضاء ذلك اليوم الذي إذا نوى يقضيه وأجاب عنه في المداورة بضعف السند بأشياء له على جماعة من الفقهية وفيه ما عرفت مراد من أن هذا الجواب لا يقوم حجة على المتقدمين الذين لا أثر لهذا الأصل عندهم ولا على من يعمل بالأخبار الموثقة من أصحاب هذا الأصل وأجاب عن الشيخ في الاستبصار بأن الوجه في قوله ليس عليه شيء إن نحل أنه ليس عليه شيء من العقاب لأن من أفطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب وإن أفطر بعد الزوال وإن لم يمتد الكفارة حسب ما قدمناه ولا يخفى ما فيه من البعد سيما مع اعتزاله يجوز أن الأظفار بعد الزوال فيبعد جوامع الكفارة له وأجاب عن الحديث الثاني في الوافي بأنه خبر شاذ لا يصلح لما ذكره تلك الأخبار المتفق عليها والأظهر عندى هذا الخبر المذكور على التفتية لما صرح العلامة قدس سره في المنتهى من الطباقة الجوهري على سقوط الكفارة فيما عدا رمضان إلا فائدة قال قدس سره فترى علماءنا بين الأظفار في الأظفار في الأظفار في رمضان والأظفار بعد الزوال فادجوا الكفارة في الثاني دون الأول والجمهور لم يفرقوا بينهما بل قالوا بسقوط الكفارة في البابين إلا فائدة فأنزلهما فيهما معا وابن أبي عقيل علما لنا إخواننا من هذا الجمهور في سقوط الكفارة انتهى أقول وقد مضى إطلاق عبارة ابن أبي عقيل التي قدمناها وكذا نقل الشهيد في الدرر من عن ابن أبي عقيل أنه لا كفارة في غير رمضان وهو موافق للجمهور في سقوط الكفارة من جميع أفراد الصوم عدا شهر رمضان كما حكاه في المنتهى عنهم حيث قال وأطبق الجمهور كما فطر على سقوط الكفارة في ما عدا رمضان وأما ما جرح إليه صاحب الذخيرة من اختيار مذهب ابن أبي عقيل على ما هو ثقة حماد وحمل الروايات الأربع المتقدمة الدالة على وجوب الكفارة على الأصحاب فهو من جملة تشكيكات التي لا ينبغي أن يصحح اليها ولا يرجع إليها بعد ما عرفت وينبغي الخلاف في المقام بتوقفه على بيان أمور الأول لا يخفى أن كلمة الأصحاب القائلين بوجوب الكفارة مشقة على التخليل بالزوال كما تقدم وهو صريح رواه يزيد الحلبي ورواه كتاب الفقه الرضوي وأما ما جرحه في رواية حفص بن سوزة المتقدمتين محمول على ذلك وأما ما دل عليه جميع

المسئلة وموقفه سألته قال سئلته عن رجل نزل فاهله فانزل قال عليه طعام ستين مسكينا اكل كل مسكين وجعته عيش بن القسطل
سألته عن يومين من الشهر الثلاثه الايام وهو يشهد عليه لصيام هل فيه فداء قال هذا من طعام في كل يوم اخرج الشيخ علما بطله في الحج باذنه
وبان المدين بدل عن اليوم في كفارة صيدا الاحرام ثم اجاب في الحج عن الاول بان معارضه بالبرائز وعن الثاني بان معارضه بما
تقدم من اذخار من ان المد بدل عن اليوم الثاني قد تقدم في صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله ان الواجب في الاطعام
خمس وعشرون مسكينا مذكورا ومثلها حديث الاضادى المتقدم وهو المجهول عليه بين اصحاب لاق الصاع اربعة امداد
وقسمه الخمسة عشر لكل مسكين مذكور في صحيحه علي بن ابي طالب وهو المأمور به في الاخبار المستفيضه الا انه قد تقدم
في صحيحه جليل بن دراج المتقدم في المسئلة الاولى في حكاية الرجل الجامع الذي في النبي قال فدخل رجل من الناس بمسكنا
فيه عشرين صاعا يكون عشرة اصوع بصاعا ومثله ما رواه في الفقيه عن ادريس بن مهزيب عن ابي عبد الله ع انه سئل عن رجل
اتى اهله في رمضان قال عليه عشرين صاعا من تمر فبذلك امر النبي ص الرجل الذي اياه فساله عن ذلك وما رواه في الفقيه في صحيحه
محمد بن النعمان عن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل افطروا من شهر رمضان فقال كفارة رجل من طعام وهو عشرين صاعا وما رواه في
الحكاية في الموقوف عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله ع قال سئل عن رجل افطروا من شهر رمضان متعمدا قال يتصدق بعشرين صاعا ويقضي
مكانه ولا ريب في منافاة هذه الاخبار للخبرين المتقدمين الذين عليهما عمل اصحاب والعلامة في المنتهى نقل من هذه الاخبار خبر جليل بن
دراج وخبر محمد بن النعمان وحمل الاول على انه فدية فاذا كثر بعشرة اصوع خرج عن العمل لا في غير غير ممكن من الصيام والا امر به وظاهر
ان صاحب هذه القضية التي في رواية جليل بن ابي عبد الله في رواية الاضادى والذي يظهر من الفقيه انها قضية واحدة حيث انه بعد نقل رواية
الاضادى في المنتهى على ان لكل من عشرين صاعا قال في رواية جليل بن دراج عن ابي عبد الله ع ان لكل الذي في النبي ص كان فيه
عشرين صاعا من تمر على هذا يعظم الاشكال وحمل الثاني على صغر الصاع وانما خبر ما بين من الحديث مع اعتناء هذا الخبر ادريس
وموقفه عبد الرحمن وكيف كان فالظاهر انه لا خروج تمام عليه لاصحاب الاعتناء به بالاجابة الدالة على الصلح على ستين مسكينا
وان الصلح بمدا وان الصاع اربعة امداد الا انه يبقى الاشكال في الجواب عن هذه الاخبار ويمكن الحمل على النقيض وان لم يعلم به
فائد من العامة كما قدمناه في مقدمتنا الكتاب فيحمل ولعله الاقرب للحمل على اختلاف الصاع وان الخمسة عشر صاعا في وقته ثم يجرى
صاعا باعتبار اختلاف اوقان زيادة وبقية **الثالث** اختلف اصحاب فيما لو عجز عن الحصال لثلاث فاقفيل ان يصوم
ثمانية عشر يوما وهو منقول عن الشيخ المفيد والمرضى وابن ادريس في انه يتصدق بما يطيق وهو منقول عن الصدوق في المفتح
وابن الجنييد وقال في المنتهى ولو عجز عن الاكساف الثلثة صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر بصدق بما وجدا وصام ما استطاع فان
لم يتمكن استغفر الله تعالى ولا يتق عليه ذهب اليه علمائنا ثم نقل اختلاف الجمهور وبحت معهم في المسئلة في الحج اسقربا الشيخين
بين صوم ثمانية عشر يوما والصلح بما يطيق ويدل على الاول ما رواه الشيخ عن ابي بصير وسامع بن مهران قال سألنا ابا عبد الله ع
عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على الصلح فلم يقدر على الصلح قال فليصم ثمانية عشر يوما
عن كل عشرة ما كان ثلثة ايام وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين الى اخر
الحديث المتقدم ويدل على الثاني صحيحه عبد الله بن سنان المتقدم في المسئلة الاولى حيث قال ع بعد التخيير بين الحصال لثلاث فان
لم يقدر بصدق بما يطيق وصححه اخرى الحسن بن علي المشهور عن ابي عبد الله ع في رجل وقع على اهله في شهر رمضان فلم يجد ما يصدق
به على ستين مسكينا قال يتصدق بقدر ما يطيق واجمع بين الاخبار بالتخيير كما راجحه في الحج متعين وبه جمع الشيخان المذكورين
فقط غنينا الشهيد الثاني ووجه من المنصليين في هذا المصطلح الذي هو في الفسا اقرب من الصلاح كصاحب المدا والوصف
الذخيرة اطروحا الروايتين الداليتين على صوم الثمانية عشر لضعف سند الاخبار واما ذلك عليه خبر الصدوق بما يطيق فحجة
بان الجمع بين الاخبار انما يكون بعد التفاضل في السند وظاهرهما ترجحه من الاصحاب ان هذا الحكم اخذوا ثقالا لصوم ثمانية عشر
يوما احكم من حيث عليه شهران متتابعان مطم بكتفاة او نذر او ما في معناه وما لو وجب في كفارة تعيننا او نجبر او في استفادة
هذا التخيير من خبرنا المذكورين اشكال فان ظاهرها انما هو الكفارة المشبهة على الحصال لثلاث ثم انهم قد اختلفوا في اشرط
التتابع وعلمه في صوم الثمانية عشر **الرابع** في الظاهر ان خلافه ان من عجز عن الصوم اصلا فانه يجزيه الاستغفار والتوبة
وهو كفارة وهو مقطوع به في كلام اصحاب ويدل عليه جملة من الاخبار منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع
قال كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه في صوم او عتق او صدقة في دين او نذر او قتل او غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة
فلا استغفار له كفارة ما خلا بين الظاهر وعن ذاق عن ابي جعفر ع قال سألته عن شيء من كفارة اليقين ان قال قلت فان عجز
عن ذلك قال فليستغفر الله وقد تقدم في حديثي للجامع الذي في النبي ص عليه واله ما يدل على ذلك ايضا بقية الكلام فيها
لو قدر على التكفير بعد الاستغفار وظاهر النص من المذكورين عدم الوجوب حيث ان بعضنا صرح في ان الاستغفار كفارة له
وقال في الدرر لو قدر بعد الاستغفار فاشكال في لا تجب كفارة على الفور وفيه ما عرفت **الخامس** في المهمومين الاصحاب
اشترط الايمان في الرقبة في هذا الموضع وغيره من افراد الكفارة ان لا يجب فيها عتق رقبة ونقل في الحج عن السيد المرتضى وابن
ادريس النصريح بالايان في خصوص هذا الموضع والاية اخرى قوله عز وجل فمحرر رقبة مؤمنة وان كان مورا فاقبل

٧ البقرة عن ابي عبد الله ع

في المسئلة وموقفه سألته قال سئلته عن رجل نزل فاهله فانزل قال عليه طعام ستين مسكينا اكل كل مسكين وجعته عيش بن القسطل

في المسئلة وموقفه سألته قال سئلته عن رجل نزل فاهله فانزل قال عليه طعام ستين مسكينا اكل كل مسكين وجعته عيش بن القسطل

المخاطب الذي هو مورد الإتيان فهو منقول عن ابن الجنييد والشيخ في المبسوط والخلاف ويدل على خصوص ما نحن فيه ما رواه الشيخ في بعض الصحيحين عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البرقي الذي نقل من ثمانية من أصحابنا على ما يصححهم عن المشيخ عن أبي الحسن ع قال سألت عن رجل أضر من شهر رمضان أياماً مستعلاً ما عليه من الكفارة فكتب عنه من أضر يوماً من شهر رمضان فعليه غنق وقبض مؤمنه وصوم يوماً بدلاً يوم وكفارة ثلثين في كفارة شهر رمضان للمهر من الجزاء من وقع وبسبب تحقيق المسئلة في حجة الله تعالى **السابع** الظاهر من كلامه في الأحكام بالانفاق على أنه لا يجري القيمة في شيء من حصول الكفارة لأشكال الذمة بها والانتقال إلى القيمة يحتاج إلى دليل ولا يمكن في **السابع** اختلاف أصحابنا فيما لو تبرع أحد بالكفارة عن الحي فقيل أنه يجزئ ذلك عنه صوماً كان وغيره وهو قول الشيخ وطه وأخنان العلامة في المح والحق وقبل أن يجزئ ما قبل الصوم وأما الصوم فانه يبرأ في الوفاة وهو مذهب المحقق في الشرائع وقيل بالمنع مطلقاً وخان جماعة من أصحابنا منهم من يذهب إلى أنه لا بد من المداد في ذلك وهو الأقرب لعدم النص الدال عليه وتعلق التكليف بالحي وتوجه الخطاب إليه فلا يحصل إلا المشاكلة بفعل غير الحي فالظاهر في المح على ما ذهب إليه من الأول بأنه دين يقضى عن المديون فوجب أن تبرأ منته كما لو كان لأجنبي بلهنا أولاً لأن حق الله يتم بمضى على التخفيف وهو من حيث الاعتبار رجلاً لا أن الظاهر أن التكفير من جملة العبادات التي من شأنها عدم قبول النيابة عن الحي إلا ما استثنى وبالحجة فالأحكام الشرعية يجب أن تكون دائمة مقدار النصوص الظاهرة والأدلة الباهرة وما ذكر من التحليل يصلح توجيهاً للتقيد بوجوبه إلا أن يكون دليله مستقلاً بما يظهر من الوسائل من الأجزاء حيث ذكره بإبان من أضر يوماً من شهر رمضان عملاً واجب عليه قضاء مع كفارة محبرة لأن قال ذات يتبع أحداً للتكفير عنه أجره أورد في الباب خبر المجمع الذي في النبي صلى الله عليه وآله المشتمل على أنه لا يمكن من جنة عشرة صاعاً كل واحد من عشرة كل واحد من الجزاء أعطاه ذلك الرجل وقال له صدقة فبينما أن محل الخلاف في المسئلة من تبرع بالكفارة صدقة كان أو غيرها عن الحي لمن أعطاه شيئاً أو ملكه ياء وأمر بالصدقة عنه كما هو مورد الخبرين وهذا من جملة عقلاً تطالبناه وأما التبرع عن الميت فالمشهور جواز تبرع غيره بالأجزاء الكثيرة المتقدمة في كتاب الصلوات المتقدمة لاعتقادنا باليقين في الطاعات كرواية جابر بن عثمان قال قال أبو عبد الله ع إن الصلوات والصوم والصدقة والحي والعمر وكل عمل صالح ينفع الميت حتى أن الميت يكون في ضيق فيوتسع عليه ويقال هذا بعمل ابنك فلان وعمل ابنك فلان أخون في الدين ودوايته محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع قال يقضى عن الميت الصوم والحي والعنق وعمل المحزن للغير للميت من الأجزاء المتقدمة **المسئلة الثالثة** الظاهر أن الخلاف هنا في كون الكفارة تنكررت بتكرار الموجب في المكان في يومين إنما الخلاف في تكررها بتكرار الموجب في اليوم الواحد فقال الشيخ في طه أنه ليس لأصحابنا فيه نص والذي يقتضيه مذهبنا أنه لا تنكرر الكفارة ولخاتم ابن حزم وجماعة منهم المحقق فكتبه الثلاثة وقال المرتضى بتكررها بتكرار الوطئ وقال ابن الجنييد أن تكفيراً عن الأول ككفر ثانياً ولا كفارة كفارة واحدة عنهما وقال العلامة في المح الأقرب عندنا أن تنكرر بتكرار الوطئ فذكرت الكفارة والآلاف وجميع المحققين في حاشية الشرائع تنكرر الكفارة بتكرار السبب مطلقاً وقال في المسالك بعملاً بغيرها من المصنوع لا ريب في تكررها مع اختلاف الأيام مطلقاً وأما في اليوم الواحد فالأصح تكررها بتكرار الجماع ومع تحلل التكفير ومع اختلاف أنواع الموجب مطلقاً انفاً فقال في اللبس لا تنكرر قطعاً في المفرد بالجماعاً وأخيراً المحقق الشيخ في طه ما مضى وهو الأصح أن لا يمكن جلتسبوا الجماع في خلافه والأكل والقرب مختلفان وينبغي أن يتعدد الأزداد والجماع بالعدد بعد التبرع انتهى أقول والذي وقف عليه من الأخبار المتخلفة بهذه المسئلة ما رواه الصدوق قدس سره في كتابه في أخبار الرضا ع وكتابنا في محضال بسند الفقيهين بن زيد الجرجاني أنه كتب إلى أبي الحسن ع يسأله عن رجل وقع امرأة في شهر رمضان من حلالاً وحراماً في يوم عشرين من الشهر قال عليه عشر كفارات لكل مرة كفارة فان أكل وشرب فكفارة يوم واحد ونقل العلامة في المح عن ابن عميل قال ذكر أبو الحسن ذكرياً من يحيى صاحباً بمسألة ذهب عنهم من أن الجماع مطلقاً في شهر رمضان عاملاً فعليه القضاء والكفارة فان عاد إلى الجماع مرة في يومه ذلك مرة أخرى فعليه في كل مرة كفارة وقال في المح في أثناء البحث في هذه المسئلة ويؤيد ما ذكره عن الرضا ع أن الكفارة تنكررت بتكرار الوطئ ويمكن أن يكون هذا إشارة إلى الرواية التي قدمنا في أدوية أخرى غير هذا وبالجملة فإن الظاهر من ذلك هو الوقوف على ما دلل عليه رواية الفقيه المذكورة إذ لا معارض لها في المسئلة ولم يتقرض أحد من أصحابنا نقلها وهي ظاهرة فيما نقل عن السيد المرتضى ومنه وما ذكره أصحابنا من الأقوال من التعليلات لما ذهبوا إليه لا يمكن الرجوع إليه ولا التحويل عليه ولو لا وجود ما ذكرناه لكانت المسئلة محل توقف فاشكال لعدم النص الذي هو العلم في الاستدلال ولا خلاف العلامة في المح في الاستدلال على ما ذهب إليه بما لا مزيد فائق في التفرع إلى نقله والعلام عليه بعد ما عرفت بقى الإشكال في أن ظاهر هذين الخبرين أن الواجب بالتعدد في الجماع كفارة واحدة وإن كان الجماع لأجنبي مع أنه قد تقدم في سابق هذه المسئلة أن الأصح في هذه المسئلة تلك كفارة واحدة للشوق في المتقدم ورواية الطوسي في الثاني ظاهر فلا يخفى في وجه جمع بين هذين الخبرين إلا أن يخص كل من هذين الخبرين المتنافيين بمورده في أخبار المتقدمين فإما على الجماع مرة واحدة وهذا الخبران على تقدير الجماع كما هو مورد هاهنا فإنه ليس عليه لكفارة واحدة وإنما سببه التخفيف عنه لأنه متى جامع عشر مرات حراماً وقلنا بأن الواجب في الحرام تلك كفارات كان الواجب ثلثين كفارة وهو في غاية العسر والجرح فلم يدر ذلك عليه لرجحان الكفارة واحدة والله العالم بما يقابل الأمور **المسئلة الرابعة** لو ضل ما يجزئ الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسبب وجع أو غيره فهل سقطت الكفارة أم لا قولان ثانياً للشيخ في الخلاف وأكثر أصحابنا وأدعى عليه في الخلاف وأكثر أصحابنا عليه في الجماع الفرق واستدل عليه بأنه أفسد صوماً واجباً من رمضان فاستقرت عليه الكفارة كما لو لم يطعم العذر وبأنه وجد المقتضى وهو الهلكة والافساد بالسبب الموجب للكفارة فثبتت لأخرى المعارض وهو العذر المسقط فرض الصوم لا يصلح للمانعة إلا بما نصت إليه في القول الأول وأعطاه

المحقق وغيره واخنان العلامة في جملته واستدل عليه بان هذا اليوم غير واجب صومه عليه علم الله تعالى وقد انكشف لنا ذلك بتجديد
 العذر فلا يجب فيه الكفارة كما لو انكشفنا من شوال بالبيتة قول يمكن نظرا لطعن هذا الاستدلال بان الاحكام الشرعية
 والتكاليف الواردة من الشارع انما بنيت على الظاهر لا على نفس الامر والواقع فانا لحلال والحرام والظاهر والنفس ليس الا عيانا
 فما كان كذلك في نظر المكلف لا عما كان واقعا لقولهم ص كل شيء من حلال وحرام هو ذلك حلال حتى تفرنا حرام بعينه وقوله كل شيء
 طاهر حتى تعلم انه قدل وكف ذلك وبه يظهر قوة ما ذكره الشيخ فليس سريه واما القيل على انكشاف كونه من شوال فهو قياس مع الفاق
 لا انه بعد انكشاف كونه من شوال لا يصدق عليه انه اظهر يوميا من شهر رمضان فلا يجب عليه كفارة واما فيما نحن فيه فلا خلاف في انه
 اظهر يوميا من شهر رمضان لغير عذر وان طهر العذر بعد ذلك فينبغي له الاجابة الدالة على وجوب الكفارة على من كان كذلك
 وبالجملة فان الاجابة الدالة على وجوب الكفارة على من اظهر يوميا من شهر رمضان متعمدا شاملة باطلا قنا لهذا الصوت ومجمل
 العذر لا يصلح لاسقاطها بعد ثبوتها وقول ذلك الفاضل انه غير واجب صومه في علم الله بعمد فروع بان الوجوب ليس مبنيا
 على علم الله تعالى الذي هو عيان عن الواقع ونفس الامر كما عرفت وذكر العلامة من تأخر عن ان مبنى المسئلة على فاعله الحي
 وهما ان المكلف اذا علم فوات شرط الفعل هل يجوز ان يكلف به ام يمنع فعلى الاول يجب الكفارة وعلى الثاني تسقط قال في المدا
 بعد نظر ذلك وعندى في هذا البناء نظرا لادعاء بان الحكم بامتناع التكليف بالفعل مع علم الامر بانفسا الشرط كما هو الظاهر
 وبان الحكم بثبوت الكفارة هنا التحقق الا فطار في صوم واجب بحسب لظن كما هو واضح ومرجه الاعداد اندراج ما نحن فيه
 تحت الفاعل المذكور لجواز ان يكون وجوب الكفارة مبنيا على وجوب الصيام بحسب لظن فان قلنا انه يمنع التكليف
 في الصوت المذكور وقرئ بعضهم بين ما لو كان المسقط باختياره كالسفر في الضرورى او غير اختياره كالحيض والسفر
 الضرورى فاسقط الكفارة بالثاني دون الاول قال في المدا ذلك ويظهر من العلامة في مطولاته الثانية والثالثة والشارح قدس سره
 ان سقوط الكفارة في هذه الصوت يعني صوت طهر كونه من شوال لا خلاف فيه فانما استدلالا على سقوط الكفارة مع
 سقوط الفرض بسقوطها اذا انكشف كون ذلك اليوم من شوال بالبيتة ومقتضى ذلك كون السقوط هنا مطلقا عند الجمع
 انتهى واغرضه بعض مشايخنا المتأخرين بان هذا غير ظاهر بل الظاهر خلافه فان الشهيد الثاني نقل في سقوط الكفارة بالسقوط
 ثلثة الاول سقوط الكفارة بالسقوط اذا كان موجبا للقصر لثبوت علم وجوب الصوم الثاني علم السقوط بذلك مطلقا
 فعلى موجب الكفارة في صوم واجب الثالث الفرق بين السفر الضرورى وغيره فظهر ان محل الخلاف اعم مما ذكره السيد قدس
 سره انتهى اقول لظن ان ما نقله شيخنا المذكور عن الشهيد الثاني مأخوذ من كتاب بمقيد القواعد فانه غير موجود في كتاب
 المسالك ولا في كتاب الروضة وكيف كان فالظن انه لو كان المكلفا متما فلا ذلك لأجل اسقاط الكفارة بعد ان وجبت عليه
 فانه لا يلحقه محل الخلاف فالأمر اسقاط الكفارة عن كل مظهر باختياره ثم السفر لا يسقط الكفارة ويلا على ذلك
 صحيحه رطوق ومحمد بن مسلم الحسنة على المشهور المنقولة في كتاب الزكوة في حديث طويل قال ابو عبد الله ع اما رجل كان
 له مال وحال عليه حول فانه يزكاه فقلته فان وهبه قبل حله بشهر او يومين قال ليس عليه شيء ابدا وقال زرارة عنه انه قال
 هذا بمنزلة رجل اظهر في شهر رمضان يوما في اقامته ثم خرج في اخرا لهما في سفر فادلسفوا ذلك اسقاطا الكفارة التي وجبت
 عليه قال انه حين رأى الهلال الثاني عشرين حجت عليه الزكوة ولكن لو وهبها قبل ذلك لحاز ولم يكن عليه شيء بمنزلة من خرج ثم اظهر
المسئلة الخامسة قل صرح الاصحاب رضي من غير خلاف يعرف بان من اكل من وجبه على الجماعة في منار شهر
 رمضان وهاهنا ثمان فان عليه كفارتين لا كفارة عليهما ونقل المحقق في المعبر للعلامة في المنتمية الاجماع في ذلك المسئلة
 فيه ما رواه ثقة الاسلام في الكافي بسند عن مفضل بن عمر عن ابي عبد الله ع في رجل اكل امرأته وهو صائم فها
 ان استكرهما فعليه كفارتان وان كانت طاعة فعليه كفارة وعليهما كفارة وان كانا كرهما فعليه ضرب خمسين سوطا
 بضعا لحد وان كانت طاعة ضرب خمسين سوطا وضربت حنة وعشرين سوطا ورواه الصدوق في الفقيه
 عن المفضل بن عمر وقال بعد نقلها قال مصنف هذا الكتاب ع لم اجد ذلك في شيء من الاصول فاما نفي بروايته على
 ابراهيم فذكر هذه الرواية ايضا الشيخ المصنف في المتن مسئلة قال المحقق في المعبر بعد نقل الرواية المذكورة وابراهيم بن
 اسحق هذا ضعيف متهم والمفضل بن عمر ضعيف جدا كما ذكره النجاشي وقال ابن بابويه لم يرو هذه الرواية غير المفضل
 فاذا الرواية في غاية الضعف لكن علمائنا ادعوا على ذلك لاجماع الامامية ومع ظهور القول بما دللنا الفقيه في الامامية
 بعبارة العليهما ونسبة الفتوى في الأئمة ع باشتها وما بين ناقلة مذهبهم كما يعلم اقوال ابواب المذهب بنقل ابناء مذهبهم
 وان استدل في الأصول بالضعفاء والجاهل انتهى قال في المدا ذلك بعد نقل هذا الكلام وهو جيد لو علم اسناد الفتوى
 بذلك في الأئمة ع كما علم بعض اقوال ارباب المذاهب بنقل باعمهم لكنه غير معلوم وانما يتفق حصول هذا العلم في احاد
 المسائل كما يعلم بالوجدان انتهى وعلى منواله شيخنا صاحب الذخيرة فقال بعد نقل كلام المحقق المذكور في ثبوت ما نقل
 اسناده في الأئمة تأمل وثبوت الاسناد في حضور بعض المسائل بنقل الاصحاب مما لا ريب فيه لكن في كون هذه المسئلة
 من ذلك القيل بوقف قول لا يخفى ان مراد المحقق من هذا الكلام هو ان الاصحاب قد ادعوا الاجماع على هذا الحكم

الظاهر أن شهر رمضان هو هذا الحكم وعدم طهوره مخالف فيه موجب للعلم بكون ذلك مندوبا لأئمة من الذين يصون به لأنهم علموا
اعتقاد الشيعة في الأحكام إنما هو على ما ورد عنهم وأما ما لا يفتون في الأحكام بأرائهم ولا يستندون في شيء منها إلى عقولهم ولا يعتمدون
على أصل غير أئمتهم في إثباتهم في العدالة والتقوى على حد ينعمهم من الأقران والكذب على أئمتهم فاللزام من ذلك هو حصول العلم بالحاد
المنتهى بكون هذا الحكم الذي اجتمعوا عليه مذهباً ثمة وأن الفتوى المستندة إليهم به صحيحة وإن كان نقلها من الجاهل والصنفاء
كما يحصل العلم العادي من مقلد به حنيفة وإتباعه بكون ما يتطاولونه وينقلونه بينهم هو مذهباً به حنيفة وهكذا ولكن هذا الكلام
لما كان فيه نفع لمن على هذا الاصطلاح المحقق الذي اعتمد السند والامثال من المنصليين فيه انكر قدس سره ومن تبعه شيئاً
الفتوى بذلك إلا الأئمة من ونقل عن ظاهرنا به عقيل لزم واجب على الزوج مع الإكراه كفاً واحداً كما في حال المطاوعة قال في ذلك
وهو غير بعيد خصوصاً على ما ذهب إليه الأكثر من علم فساد صوم المرأة بذلك فيتنفي المفتي للتكفير أقول لا يخفى أن نصيب البعد
عن هذا القول مبقى على الطرح المحقق المنقلم لصحة اصطلاحه الذي يعتد به وأما اعتضاده بما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد
المرأة بذلك ففيه أنه لا منافاة بين تعدد الكفارة على الزوج متى أكرهها وبين الحكم بصحة صومها لأن تعدد كفارتها إنما ترتب على
إكراهها على هذا الفعل لا على بطلان صومها ونظير ما سياتي في كتابنا الحج من أنه متى جامع زوجته وأما معها بالتحريم فانما هو
لزمها ما لزمه من هذا الحج وجوباً تاماً والحج من قبله والبدنة وإن أكرهها فإن حجها صحيح مع تعدد الكفارة عليه وقد صرح هو بنفسه
بأنه بذلك فقال بكفارة المعنة ولو أكرهها كان حجها ما لفظه لا ريب في صحة حج المرأة مع الإكراه للأصل ولأن الممكن أعظم من الجاهل
ويدل على تعدد الكفارة عليه مع الإكراه قوله عنه في رواية على بن بابويه عن أن كان استكرهها عليه بدنتان وبذلك يظهر لنا أن تعدد الكفارة
على الممكن لا يترتب على فساد حج المرأة أو صومها حتى لا يجعل حكم الاحتجاب هنا بصحة صوم المرأة مستنداً للكفارة الواحدة

الاولى قد صرح الاحتجاب بأنه لا فرق في الزوجة بين الدائمة والمستترة بما علمنا من إطلاق النص وهو كذلك **الثانية**
الحق الشيخ بالمكنة الثانية قال في المعتبر عننا على الكراهة وقولنا عندنا ما رآه من إجماع الأئمة أما الثاني فلا في الإكراه ونها
من حجهم ليس موجوداً في الثانية ولأن ذلك ثبت على خلاف الأصل فلا يلزم من بثبوت الحكم هناك لوجود الدلالة بثبوتها من غير
أنتمى وهو جسد **الثالثة** لو أكره اجنبية فهل تجزئ عنها أم لا قولان قريباً لوجود منها العلامة في القواعد وأما الثاني
منها العلامة في المنتهى وأما دريس والمحقق وأما في المدارك لأختصاص النص الوارد بالتحريم بالوطى المحلل فينتفي عن غيره بل في
الزوجة واستندنا في الأولى لأننا غلط حكمنا فيكون أولى بالموازنة والتكفير نوع منها ودرى بأن الكفارة لتكفير الذنب ورفع
عقابهما فربما لا تناسب لذنب الشديد لعدم تأثرها في تخفيفه لشدة كراهة تكفيرها الصيغلة فانه لا كفارة فيه مع قبول الكفارة في
الخطأ وجه الشيخ في الدين في الإيضاح تقريباً بغير قدس سره في القواعد بموجب النص وغيره في رواية من ذلك لفظاً مرته في الخبر بامرئ بن
الغدير وكانته مسمومة قدس سره لأن الموجود في كتب الأخبار وكذا في كتب الفروع إجماعاً الصريحاً بغيره **القول بقصر** قال في الوطى المحل
بزوجته وهي صائمة فان طأوعه لم يمتد الكفارة وإن أكرهها سقطت الكفارة عنها أما عن تقديم التكليف وأما عن ما فلا كراه ولو
أكره المأفوز زوجته قبل وجبت الكفارة عليه هنا عنما لا عنه واحتمل العلامة في القواعد السقوط مطلقاً لكونه مبطلًا لغيره مطلقاً
فإن في المدارك بعد نقل ذلك عنه وربما لا يخفى من هذا التعليق بأخيراً كراهة على هذا الوجه وكان وجهه نفي المفتي للتحريم وهو
صناد الصوم إذا المفروض أن صومها لا يفسد بذلك أقول قد عرفت ما فيزعم قال في صحيح التحرير لأصله عدم جواز إجماع المسلم على
غير الحق الواجب **المسئلة الثانية** قد صرح الاحتجاب بغيره بأن من أظفر أملاً في شهر رمضان فإن كان صحيحاً

غير معتقل لغيره ذلك الفعل فهو مرتدان كان من بلغه أحكام الإسلام وقواعد الحلال والحرام وإن لم يكن كذلك بل كان معتقاً بتجريمه
فانه يميزه فان غار غرر فان غار قتل في الثاني على المشهور وأما غرر فان غار قتل في الرابع على القول الآخر ومستند الأول ما رواه
الشيخ والصدوق في الصحيح من بريلا الجلي قال سئل أبو جعفر عن رجل شتم عليه شهراً ثم أتته امرأة في شهر رمضان تلك الأيام قال سئل هل عليه
في أظفرك في شهر رمضان أم قال لا فان على الإمام أن يقتله وإن قال نعم فإن على الإمام أن يهكم ضرباً وإن ادعى اليه قبله
وعلى ذلك تجد رواية في رواية بصير قال سألنا أبا جعفر عن رجل أتته امرأة في شهر رمضان وأنه أهله وهو محرم وهو لا يرى
إلا أن ذلك الحلال له قال ليس عليه شيء ومستند الثاني ما رواه الشيخ والصدوق عن جماعة من المؤمنين قال سألنا عن رجل أخذ في شهر
رمضان وقد أظفر تلك مرث وقد فرغ إلى الإمام تلك مرث قال فليقتل في الثالث وما رواه المشايخ الثلاثة في شهر رمضان
في الصحيح عن يونس بن عبد الرحمن عن أبي الحسن المازني قال سألت أبا جعفر عن رجل أتته امرأة في شهر رمضان تلك الأيام قال سئل هل عليه
ما رواه الشيخ عن عمنهم من سئل أن أصحاب الكبار يقولون في الرابعة شيئاً ثم في المقصد الثاني ثمرة الكلام فيما يتعلق

المقصد الثاني في أقسام الصوم وهو واجب مندوب ومكروه وحرام فالكلام في هذا المقصد
المطلب الأول في الواجب هو شهر رمضان وقضائهما والكفارات ودم المنة والمذروما في
معناه والأعتكاف على وجهه فالكلام هنا يقع في فصول **الفصل الأول** في شهر رمضان وهو واجب بالكتاب
والسنة وإجماع المسلمين وجوبه من ضربين الأول الذي على جامع الشرائط المتقدم بامور **أحدها** رؤية الهلال سواء
انفرد برويته أو شاهدك غير قال العلامة في المذكرة ويلزم صوم رمضان من إجماع أهل الأديان وإن كان واحداً انفراداً برويته سواء

والظاهر أن شهر رمضان هو هذا الحكم وعدم طهوره مخالف فيه موجب للعلم بكون ذلك مندوبا لأئمة من الذين يصون به لأنهم علموا
اعتقاد الشيعة في الأحكام إنما هو على ما ورد عنهم وأما ما لا يفتون في الأحكام بأرائهم ولا يستندون في شيء منها إلى عقولهم ولا يعتمدون
على أصل غير أئمتهم في إثباتهم في العدالة والتقوى على حد ينعمهم من الأقران والكذب على أئمتهم فاللزام من ذلك هو حصول العلم بالحاد
المنتهى بكون هذا الحكم الذي اجتمعوا عليه مذهباً ثمة وأن الفتوى المستندة إليهم به صحيحة وإن كان نقلها من الجاهل والصنفاء
كما يحصل العلم العادي من مقلد به حنيفة وإتباعه بكون ما يتطاولونه وينقلونه بينهم هو مذهباً به حنيفة وهكذا ولكن هذا الكلام
لما كان فيه نفع لمن على هذا الاصطلاح المحقق الذي اعتمد السند والامثال من المنصليين فيه انكر قدس سره ومن تبعه شيئاً
الفتوى بذلك إلا الأئمة من ونقل عن ظاهرنا به عقيل لزم واجب على الزوج مع الإكراه كفاً واحداً كما في حال المطاوعة قال في ذلك
وهو غير بعيد خصوصاً على ما ذهب إليه الأكثر من علم فساد صوم المرأة بذلك فيتنفي المفتي للتكفير أقول لا يخفى أن نصيب البعد
عن هذا القول مبقى على الطرح المحقق المنقلم لصحة اصطلاحه الذي يعتد به وأما اعتضاده بما ذهب إليه الأكثر من عدم فساد
المرأة بذلك ففيه أنه لا منافاة بين تعدد الكفارة على الزوج متى أكرهها وبين الحكم بصحة صومها لأن تعدد كفارتها إنما ترتب على
إكراهها على هذا الفعل لا على بطلان صومها ونظير ما سياتي في كتابنا الحج من أنه متى جامع زوجته وأما معها بالتحريم فانما هو
لزمها ما لزمه من هذا الحج وجوباً تاماً والحج من قبله والبدنة وإن أكرهها فإن حجها صحيح مع تعدد الكفارة عليه وقد صرح هو بنفسه
بأنه بذلك فقال بكفارة المعنة ولو أكرهها كان حجها ما لفظه لا ريب في صحة حج المرأة مع الإكراه للأصل ولأن الممكن أعظم من الجاهل
ويدل على تعدد الكفارة عليه مع الإكراه قوله عنه في رواية على بن بابويه عن أن كان استكرهها عليه بدنتان وبذلك يظهر لنا أن تعدد الكفارة
على الممكن لا يترتب على فساد حج المرأة أو صومها حتى لا يجعل حكم الاحتجاب هنا بصحة صوم المرأة مستنداً للكفارة الواحدة

عد لا أو غير عدل شهد عند الحاكم أو لم يشهد قبلت شهادته أو دلت ذهب إليه علماء اجمع وهو قول أكثر العامة وعند بعضهم ان المنفرد لا يصوم اقول ويكفي الحكم المذكور بعد قوله من وجب من شهد منكم الشهر فليصمه جملة من الاخبار منها ما رواه الكليني في الصحيح والحسن عن الحلبي عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الأهل فقال هي اهله الشهور فاذا رايتا لاهلال فاضم واذا رايتا فافطر قلت ارايتان كان الشهر عشرة وعشرين يوما اقضى ذلك اليوم فقال لا الا ان تشهد لك بقية عدول فان شهدوا انتم واوهلال قبل ذلك فاقضى لك اليوم وما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي الصباح والحلي جميعا عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الأهل فقال هي اهله الشهور فاذا رايتا لاهلال فاضم واذا رايتا فافطروا في الصحيح عن الفضل وعن زيد الشحام جميعا عن ابي عبد الله ع انه سئل عن الظاهر فقال هي اهله الشهور فاذا رايتا لاهلال فاضم واذا رايتا فافطروا في الصحيح عن ابي بصير عن علي بن جعفر ع انه سئل عن الغاء عمن الرجل يرى لاهلال في شهر رمضان وحده لا يصبر غيره ان يصوم قال لا لم يشك فيه فليصم والا فليصم مع الناس وثانيها عند ثلثين يوما من شعبان لو لم يروهم جميع عليه بين العلماء من المرفقين بل قيل انه من ضروريات الدين ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي خالد الواسطي قال اتينا ابا جعفر ع في يوم يشك فيه من رمضان فاذا ما نكح موضوعه وهو ياكل ونحن نريد ان نساله فقال دفوا الغداء اذا كان مثل هذا اليوم ولم يجئكم فيه بقية رؤيت لاهلال فلا تصوموا ثم قال حدثني ابي علي بن الحسين ع عن علي بن ابي حمزة لما قيل في مضمرة قال ايما الناس ان الشئ اثني عشر شهرا منها اربعة حرم قال ثم قال بينك فذاك وجب مفرد وذو القعدة وذو الحجة والحرم ثلثة متواليات وهذه الائمة المفروض رمضان فصوموا الرويت واظفروا الرويت فاذا خفي الشهر فامتنوا العدة شعبان ثلثين وصوموا الواحد وثلثين الحديث ولا اختصا صوم هذا الحكم لاهلال شهر رمضان بل كل شهر اشتبهت رؤيته هلاله بغيره فليصم فليقله ثلثين يوما ومن الاخبار زيادة على ما قلنا قول ابي جعفر ع في صحيحه محمد بن محمد بن قيس ان امير المؤمنين كان يقول وان غم عليك فصد ثلثين يوما فافطروا وقوله ع في صحيحه محمد بن مسلم وان كان علة فامتن شعبان ثلثين يوما في الكلام لو عنت شهر السنة كلها او اكثرها قيل انه لعل كل شهر منها ثلثين وهو منقول عن الشيخ في طه وجماعة واخنان المحقق في الشرايع وقيل ينقص منها الفضاة العادية بالنقصته وهذا القول يجوز لاقايل مع جملة من قلنا لنقص ايضا وقيل بالعمل في ذلك برواية الجنت الاية في الموضع السادس واخاره العلامة في جملة من كنه وذكر في النسخ انما اعتمد في ذلك على الرواية وقيل عليه في مشكل ايضا لعدم اطراد العامة بالنقصته على هذا الوجه والمسئلة محل توقف لعدم الدليل الواضح فيما هذا فيما ذكرناه مما لو عنت شهر السنة كلها او اكثرها اما الشهران والثلثة فقد قطع جملة من الاحتمال بعد ما ثلثين لا مشاع الحكم بدخول الشهر بحجزة الاحتمال وعليه تدل ظواهر الاخبار المتقدمة وثالثها الشيعاء بان كثر في رواية شايعة قال المحقق في المعبر العلامة في المنتهى انه لا خلاف فيه بين العلماء واسئل عليه في المنتهى بان نوع قوا تربصا العلم ونحوه قال في التذكرة ثم قال ولو لم يحصل العلم بل حصل ظن غالب بالرؤية فالأقوى المنويل عليه كالشاهدين فان الظن بشهادة أحدهما حاصل مع الشيعاء ونحوه ذكر شيخنا الشهيد الثاني وغيره ونقل في المدارك عن جلال قدس سره في موضع من الشرح اعتبار زيادة الظن الحاصل من ذلك على ما يحصل منه يقول المدلين لتحقيق الأولوية المعتبرة في مفهوم الموافقة ثم قال بعد نقل ذلك ويشكل بان ذلك يتوقف على كون الحكم بقبول شهادة المدلين معلا با فادتها الظن ليعتد بها ما يحصل به ذلك وتحقيق الأولوية المذكورة وليس التصر ما يدل على هذا التعليل وانما هو منسب فلا جرة به مع ان لازم من اعتبار الأكتفاء بالظن الحاصل من القرين اذا ساو الظن الحاصل من شهادة المدلين وكان أقوى وهو باطل اجماعا ثم قال والأصح اعتبار العلم كما اخذنا العلامة في المنتهى وصرح به المصنف في كتاب الشهادات ان من هذا الكتاب لأشياء ما يدل على اعتبار الشيعاء بدون ذلك وعلى هذا ينبغي القطع بغيره في جميع الموارد وحيث كان المعتبر ما اذا العلم فلا ينحصر فيكون في عدد ولا يفرض في ذلك بين خبر المسلم الكافر والصغير والكبير والأدنى والذكر كما قرره في حكم المنوات انتهى قول ظاهر كلام اصحابنا صرح في هذا المقام بل صرح بعضهم انهم لم يقفوا على دليل لهذا من الاخبار وانما قد فهم في تحقيق نفيس في هذه المسئلة في اجوبة مسائل بعض الأعلام اجبت ابراهمة في المقام وان طالع زمان الكلام لما اشتمل عليه من التحقيق الكلي الكاشف لنقاب الأبهام واذا حتم ما عرض فيها من الشكوك والأوهام وهذا صورته ظاهر كلام اصحابنا صرح عدم الوقوف على نص يدل على ذلك حيث لم يوردوا له دليلا من الاخبار وانما بنوا الحكم فيه على نوع من الاعتبار بل صرح المحدث الكاشف في المفاتيح بعدم النص في ذلك وحج فان حصل به العلم واليقين والحرر القطع دون التجهن فالظاهر انه لا اشكال في اعتبار الظن والحد في اعتبار مبقضا بل ربما يلزم استغادته لهذا المعنى من الاخبار ومثلا الاخبار الدالة على ان الصوم للرؤية والفطر للتفكير للرؤية بان يكون المعنى فيها ان كلا من الصوم والفطر مترتب على العلم بالرؤية اعم من ان يكون برؤية المكلف نفسه او بالشياع الموجب للعلم ويمكن ان يستدل على اعتبار الشيعاء من الاخبار بما رواه الشيخ في الصحيح عن عمار بن سارة عن اليوم في شهر رمضان يختلف فيه فقالوا ذاك الجتمع اهل مصر على صياحه للرؤية فاقضوا ذلك ان اهل مصر خمسة ائمة انما اذا الظاهر ان ذكر خمسة هو على جهة التمثيل والكناية عن الكثرة الموجبة للعلم ولا ضرورة لهذا العدد مع وجود العدالين فيهم ولا خصوصية له مع عدمها وما رواه ايضا في الكتاب المذكور بسند عن عبد الحميد الأزدى قال قلت لابي عبد الله ع اكون في الجبل في القرية فيها خمسة من الناس فقال اذا كان كل فاضم بصياهم وافطر بفطرهم وما رواه فيه عن ابي الجارود قال سمعت ابا جعفر ع يقول صم حين يصوم الناس افطر حين يفطر الناس فان افطر من جبال الأهل موافقت ما رواه

في صوم شهر رمضان ١٥١

فيه أيضا عن أبي الجارود قال شككتنا سنة في عام من تلك الأعوام في الأضحية فلما دخلت على أبي جعفر كان بعض أصحابه يفتي فقال
 الفطر يوم يفطر الناس الصوم والأضحية يوم يفطر الناس الصوم يوم يصوم الناس وهذه الأخبار كما ترى ظاهرة الدلالة بل هي
 المقالة على وجوب الصوم والأضحية في شاعت الرواية بين الناس واشتهرت بحديث صاموا وأفطروا من غير نظر إلى أن يكون فيهم علم
 أم لا لأن الحكم فيها إنما علق على الكثرة والاتفاق على ذلك قال الشيخ رحمه الله بعد نقل رواية عبد الحميد بن زيد بذلك أن صومهم
 للرواية فإذا لم يستفصّل الخبر عندهم برواية الهلال لم يصوموا على ما جرت به العادة في بلاد الإسلام انتهى وهو مؤيد لما قلناه
 وظاهره فينا أن عينا ما يمكن أن يستدل به في المقام وإن لم يتنبه له أحد من علمائنا إلا أن العلم بصحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر فاك
 إذا رأيت الهلال فصوموا وإذا رأيت فافطروا وليس بالآي ولا بالتطيق ولكن بالرواية والرواية ليس أن تقوم عشرة فافطروا
 فيقول واحد هوذا فينظر عشرة فلا يرى إذا رآه واحداً في عشرة قال فان الظاهر أن المعنى فيما رواه جاز وأما ما علم أنه من كانت
 الهلال بحيث كل من نظر إليه رآه من غير علة هناك ما نفع من ضعف خبره وأغنى عن غيرها واشتهر وشاع ذلك على هذه الكيفية بحيث لم
 يقل قائل خال من العدا في نظرنا إليه فلم أن فانه يجب على سائر الناس ممن لم ينظر إلى العمل بمقتضى ذلك مع حصول العلم بأخبار أولئك
 لأن مساق الخبر بالنسبة إلى من لم ينظر هل يجب عليه العمل بمقتضى تلك الرواية أم لا فلا خلاف ولا اشكال في العلم بمقتضى الرواية
 على المرأى نفسه وموقفه عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام قال صم للرواية وليس برواية الهلال لأن يجب الرجل أن يقول لا بأس بما
 الرواية أن يقول الفاعل رأيت فيقول القوم صدق ورواية لبي العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصوم للرواية والفطر للرواية أن يرا واحد
 ولائشان ولا يمنون وصحبه إبراهيم بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له كم يحزى في رؤية الهلال فقال إن شهر رمضان فطر
 من فريض الله فلا تؤدوا بالتطيق وليس برواية الهلال أن يقوم علق فيقول واحد قد رأيت ويقول الآخرون لم نره إذا رآه واحد
 رآه مائة وإذا رآه مائة ألف ولا يجوز في رؤية الهلال أن لا يكون في السماء علة أقل من شهادة خمسين وإذا كانت في السماء علة قبل شهادتها
 رجلين كيدخلان ويخرجان من معرو من هذه الأخبار يظهر صحة ما ذكرناه في معنى الصوم للرواية والفطر للرواية من أن المراد العلم
 بالرواية دون وقوع الرواية من ذلك الزمان بخصوصه فان قوله لا ليس الرواية لا يخرج صريح في ذلك وحاصل المعنى في هذه
 الأخبار أنهم جعلوا مناط الصوم والفطر العلم بالرواية ثم من غير الرواية التي هي مناط ذلك بانما لم يكت عيان أن يدعيها لبعض
 وبما لا خلاف بل هي عيان عيان بخبرها كل من تعدا النظر من غير مانع هناك ولا علة لا من جهة الناظر السماء ولا من جهة الناظر
 فانه متى كان كذلك وجب على العالم بها العمل بمقتضاها ولو كان المراد من قوله الصوم للرواية والفطر للرواية انما هو بالنسبة إلى
 الراي نفسه يمكن أن يجب على كل من رأى الهلال الصوم أو الفطر لكان لا معنى لبقية الكلام في هذه الأخبار ولا لتفسير الرواية
 بما ذكر فيها لأن حكم الراي لا يتوقف على غير علم لا يخفى وبما جملته فمناق هذه الأخبار واما ما هو بالنسبة إلى بيان الرواية
 التي يترتب على العلم بها ممن لم ينظر ويرى العمل بمقتضاها ويؤيد ذلك أن لم يرد في أخبار هذا الباب على كثرتها وأنتشارها ما يدل
 على وجوب الرواية على كل فرد من أفراد المخلفين مع وجوب ما يترتب على ذلك من صيام وأفطار المأخوذ فيها البناء على العلم
 واليقين بقى في المقام اشكالان أحدهما أن هذه الأخبار من حيث دلالتها على عدم الأكفاء في الرواية بالاشتهار والثالث
 بل لا بد أن يكون على تلك الكيفية المتقدمة وبما نأ في بظاهرها ما دل على الأكفاء في بثوث الهلال بشهادة المدلين من الأخبار
 المستفيضه والحوادث عن ذلك من وجهين أحدهما أن تحمل هذه الأخبار على عدم وجود المدلين في جملة أولئك الناظرين فلا بد من
 الكثرة الموجبة للعلم الثاني ولعله الأقرب أن تحمل هذه الأخبار على أن الغرض منها بيان بثوث الرواية بالشيء وتفسير معنى الرواية
 التي يثبت بها الشيء من غير ملاحظة لوجود المدلين لأعلمه بمعنى أنه متى شاعت الرواية على هذه الكيفية بين الناس على وجه فاد
 التامع بها العلم وجب العمل بمقتضاها على من لم يعلم ما تقدم في الأخبار أن الفطر الدائر على أمره بالصيام والأفطار بصيام الناس و
 أفطارهم لأن اتفاقهم على الصيام والأفطار مؤذن بالاتفاق على الرواية كلاً وبصاً فيجب العمل بمقتضاها ورويتهم من غير ملاحظة
 لوجود المدلين فيهم وعدمه أو متى رأى الهلال في بلد من غير علة هناك فانه لا يختص بروايته ناظر دون ناظر لأن الغرض عدم
 العلة والمانع من جهة السماء ومن جهة الناظر فلا يختص ذلك بالمدلين ولا يتوقف عليها ولا يحتاج إليها وأما أخبار المدلين فيمكن حملها
 على الرواية التي لم تقع على هذا الوجه كما إذا لم ير في البلد بالحقية مانع أو غير مانع أو رأى فيها ولكن من مانع من رؤية الجميع لوجود غيم
 وافق وجود فوجيه شاهد فيها عدلان مثلاً فانه يحكم بشهادتهما كما رت عليه لأخبار ويمكن حملها ولعله الظاهر على التخصيص بأن يكونا
 من خارج البلد كما دل على صحته الخزاز فانه متى لم ير في البلد على الوجه الذي ذكرناه من الشياع والأنتشار ثم من أن يكون لعله واحد
 الفطر إليه نحو ذلك فتقيد على الرواية عدلان من الخارج وحصل الشياع بالرواية في بلاد أخرى قريبة وجب العمل بمقتضى ذلك والظن
 في أظهره هذا الوجه كما ذكرنا أن الأخبار المتقدمة لذكر المدلين لا دلالة في شيء منها على كونها من البلد بل شرط من تلك الأخبار
 مطلق مثل قوله في صحته الحل لا اجز في رؤية الهلال لا شهادة رجلين وعندها من الأخبار كثره وشرط منها ظاهر الدلالة
 بل صريحاً في المدعي مثل صحته الخزاز المتقدمة ومثل الأخبار المستفيضه الدالة على وجوب القضاء بشهادة المدلين فان افطارها
 يجب صومه حتى لو لم من ذلك وجوب القضاء بشهادتهما دليل على أنهما ليسا من البلد كما لا يخفى وعلى هذا يحمل أخبار المدلين على مقتضى
 ويختص الحكم بالمدلين في ذلك من خارج البلد ولا ينافي ذلك ملا في احتمال الأول من فرض رؤية المدلين في البلد مع الغيبة إذا

فرضه دايما فيها فان الأحكام الشرعية التي هي بمنزلة القواعد الكلية انما تبنى على الغالب والأكثر دون القليل النادرة كما لا يخفى على من غاص في بحار
والنقط من جبايا تلك الأسرار الأشكال القاطعة ما تضمنته حجة الخراز من إيجاب المحكمين مع عدم العلم في السماء والجواب عن ذلك يقع
من وجوب أحد هاتين أن ما دل على خلاف هذا الخبر أكثر عددًا وأقوى سندًا وأصح دلالةً ورجح ففضيحه التزجيم عند المتعارض هو المعيار وذلك
دون ما دلت عليه هذه الصيغة ولا مردان في هذا الحكم منها يستلزم ردّها كليًا فلا تسلم للأستدلال بها والأدلة عليها في المقام
لأننا نقول قد صرح غير واحد من علماءنا الفحول بمرتب بأن رد بعض الخبر لما مضى أقوى لا يستلزم ما لا معارض له منه بل هو من قبيل العام
المخصوص في ذلك الثاني ارتكاب جادة التأويل فيها بالجل على بيان العدد الذي يحصل به الشك غالبًا ويكون كناية عن الكثرة التي يحصل
بها العلم واليقين من غير خصوصية في ذلك لمخصوص المحكمين هذا ولم أر من تنبه للأستدلال بهذه الأخبار على هذه المسئلة من علماءنا
الأبرار ومن كشف عنها نقاب الأبطال في المقام ولا من جمع بينهما وبين أخبار العالين على وجه يزول به اللبس ثم إن
لا يخفى أن من اكتفى من أصحابنا بمرتب في معنى الشك بمرتب الظن الحاقًا له بالظن الخاص من شهادة العالين واعتبار الزيادة في هذا الظن
على ما يحصل بقول العالين ليتحقق الأولوية المعتبرة في مفهوم الموافقة كما صرح به شيخنا الشهاب الثاني في قوله قدس سره فظهر من نص
أما أولاً فقدم الدليل على كون اعتبار شهادة العالين في المقام على ما هو أولاً فادعى الظن فيمكن القول بانضمام الحكم منها لا
ما يحصل به الظن ويحتاج إلى اعتبار زيادة في هذا الظن ليتحقق بذلك مفهوم الأولوية ولهذا لا يكفي الظن الحاصل بالقرين إذا
كان مساويًا للظن الحاصل بينهما دتمًا وأقوى منه والتحقيق في ذلك ما نقله في المأثور عن السيد المرتضى رحمه حيث قال وجوب الحكم عن
القائمة بشهادة العالين ليس من حيثانما فوجب الظن بل من حيث أن الشارع جعلنا سببًا لوجوب الحكم على القاض كما جعله في
الوقت سببًا لوجوب الصلوة انتهى وقال بعض الأفاضل بعد نقل ذلك عن المرتضى الحق ما فاده علم الهك لأن كثيرًا ما لا يحصل الظن
بشهادة ثمة لما مضى من حيث حاله مع وجوب الحكم على القاض انتهى كما تأينا فلا أخبار الدالة في المقام على أثر كيفية البناء على الظن
في الرواية بل لا بد من اليقين من ذلك بحجة محمد بن مسلم المتقدم حيث قال فيها وليس بالمرأى ولا التلحق وصححه الخراز المتقدم حيث قال
فيما شهد رمضان فريضته من فريضته فلا تؤدوا بالتلحق وموثقة اسحق بن عمار عن أبي عبد الله ع أنه قال في كتاب علي بن حمزة الرواية وأما
لرئيسه وأياك والشك والتلحق فان خفي عليكم فاموا الشكر الأول بليكن ورواية علي بن محمد القاسمي في كتابنا إليه وأما بالمدنية عن
اليوم الذي يشك فيه من رمضان هل يصام أم لا فكتب ع اليقين لا يدخل فيه الشك صم للرواية في غير ذلك من الأخبار وقد بما يقال أنه
إذا كان الأمر متبنيًا في الرواية على اليقين من روية الإنسان نفسه وحصول الشك المعين للعلم من المعلوم أن هذا لا يحصل من ثمة
العدلين سواء قلنا أن اعتبارها لا فادعى الظن وكونها سببًا في الحكم لأننا نقول يمكن أن يقال إن شهادة العالين إنما يصح اليمين مع
تأثير الرواية القطعية المشاهدة في تلك الأخبار فهي غير داخل فيما دلت عليه تلك الأخبار وبشر بذلك قوله في صحة الخراز المتقدمة
وإذا كان في السماء علمه فبذلك شهادة رجلين الحديث ومثلهما رواية حبيب الخراز ع عن أبي عبد الله ع وفيما وأما يجوز شهادة رجلين
إذا كان من خارج المصطفى كان بالمصطفى فاجرا انما دايما ومطلق الأخبار في ذلك يحمل عليها ويمكن أن يقال أيضًا في المقام وإن كان
حلتها هو المسمى في كلام علمائنا الأعلام إلا أنه معصدا بأخبار أهل الذكر علمهم بمرتب أن شهادة العدلين تفيد العلم أيضًا فأما
العلم لا يتقبل بحد ولا يخص في مقدار معين بل هو بما يقبل الشك والضعف كما أوضحنا ذلك في محل البق فلهذا يحصل العلم في
بعض المقامات من أخبار الأطفال فضلًا عن كل الرجال لما نثبت ذلك لكونه غير مسمى ونفرت منه لكونه في كتب القوم غير
مذكور فلما انقول أن الشارع قد أجرى شهادة العدلين مجرى ما يفيد العلم والقطع بل أجري العدل الواحد مجرى ذلك كما يستفاد
من جملة من أخبارنا صحتها هشام بن الحكم الواردة في عدم انفصال الوكيل قبل العلم بالمرل قال ع والوكالة ثابتة حتى يبلغ المرل
عن الوكالة ثقة أو يشاهد المرل فانظر إلى جملة خبر الثقة قريبًا للمشاهدة وفي سياقها المؤذن بأقادة العلم كما ذكرنا وتزليق المرل أن
أبى عن الأول على أن المفهوم من كلام الأصحاب ومن الأخبار أنه لا ينفصل الوكيل إلا بالعلم بالمرل فلو لا أن خبر الثقة عندهم
مفيد للعلم لما حكم بالانفصال بر وثمة رواية سماعة قال سألت عن رجل تزوج جارية أو تمتع بها فخلعها رجل ثقة أو غير ثقة فقال إن
هذه امرأته وليست ببيتة فقال إن كان ثقة فلا يفرقها وإن كان غير ثقة فلا يقبل منه ونحوها أيضًا رواية اسحق بن عمار الواردة في
الدائنين وغيرهما فمما ذكرنا أيضًا قريبًا في شهادة العدلين فلا خلاف في ذلك كلام الأصحاب فذهب جملة من الأصحاب
منهم الشيخ المفيد والمرتضى والمحقق والعلامة وابن إدريس وأكثر الأصحاب إلى أنه ثبت بشهادة عدلين ذكرين مطهرين سواء كانا
أدعيًا وسواء كانا داخلين في البلد وخارجين وقيل يقبل شهادة الواحد في أوله وآخره يجب الصوم بها وهو قول سواد من الشيعة في
طائفة النكاح في السماء علمه وشهد عدلان من البلد وخارجين برؤيته وجب الصوم وإن لم يكن هناك علمه لم يقبل إلا شهادة الفتى
خسرو رجل من البلد وخارجين وقال في النهاية فإن كان في السماء علمه ولم يبرح جميع أهل البلد وراه جنون نفسًا وجب الصوم
ولا يجب الصوم إذا راه واحدًا ثانًا بل يلزم فرضه لمن راه حجب ليس على غير شيء ومنه كان في السماء علمه ولم يبرح أهل البلد
وراه خارج البلد شاهدان وجب أيضًا الصوم وإن لم يكن في السماء علمه وطلب فلم يبرح الصوم إلا أن يشهد جنون نفسًا
من خارج البلد ثم رآه ونقله في المنع أيضًا عن ابن البراء وقال الصدوق في المقنع وأعلم أنه لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال
دون محكمين رجلًا عددًا القسامة ويجوز شهادة رجلين عدلين إذا كانا من خارج البلد وكان بالمصطفى علمه وقال أبو الصلاح

في رؤية الهلال

١٤

يقوم مقام الرؤية شهادة رجلين عدلين في الغيم وغيره من العوارض في الصوم والمنقضاء أخبار حكماء جلد أقول ومنشأ اختلاف
 الأقوال من اختلاف خواهر الأخبار في هذه المسئلة ومنها صحة الخبر من عبد الله بن علي بن أبي حمزة كان يقول لا يجوز رؤية الهلال
 إلا شهادة رجلين عدلين صحيحين منصور بن حازم عن أبي عبد الله أنه قال سمع لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته فان شهد عندك شاهد
 مريضان بأنهما رآياه فاقض وصيته وصيته زيد النخام عن أبي عبد الله أنه قال سمع لرؤية الهلال وأفطر لرؤيته فان شهد عندك شاهد
 فمض وان رأيت فافطر فقلت رأيتان كان الغيم مستغرا وعشرين يوما فقلت لا اليوم فقال لا إلا ان قسمت لك بينه عدول فان
 شهدوا انتم رآوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم وصيته عبد الله بن علي بن أبي حمزة قال قال علي بن أبي حمزة لا تقبل شهادة
 النساء في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين وبمعهم هذه الرواية روايات عديدة متفقة الدلالة على أنه لا تقبل شهادة
 النساء في رؤية الهلال ولا يجوز إلا شهادة رجلين عدلين وهذه الأخبار هي مستند أصحاب القول الأول ومنها صحة خبرهم
 بن عثمان الخزاز عن أبي عبد الله أنه قال قلت له كرهت في رؤية الهلال فقال ان شهر رمضان فرض من فرائض الله فلا تؤذوا بالظن
 وليس رؤية الهلال ان يقوم على فيقول واحد أيتها ويقول الآخرون لم نر اذا رآه واحد رآه مائة الف ولا يجوز رؤية الهلال
 اذا لم يكن في السماء علامة أقل من شمس أو نجمة اذا كان في السماء علامة قبل شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر ورواية حبيب
 الخزاز قال قال أبو عبد الله لا يجوز الشهادة في رؤية الهلال دون حكمين رجلا عدلا القسامة وانما يجوز شهادة رجلين
 اذا كانا من خارج المصر كانا بمصر على ما خبرنا رآياه واخبر عن قوم صاموا للرؤية وهاتان الروايتان هما مجتعا الشيخ وابن أبي
 وابط الصلاح وكفهم من اعتبار هذا العدد في الصوم واجاب عنها المحقق في المختار ان شرط الحكمين لم يوجد في حكم سوا قسامة
 الدم ثم لا يفيد اليقين بل قوع الظن وهي تحصل بشهادة العدلين ثم قال وبالحكمة فانه محال ان يعلم على المبلين كافر فكان لا يظن
 انتهى واجاب عنهما في المنع من صحة الشهادة عنهما في الخ بالجل على عدم عدالة الشهود وحصول التهمة في أخبارهم قال في المدار
 وهو من اخبار القول المشهور بكيد نفلد لك عنه وهو غير بعيد قول لا يخفى ما في ذلك الاجابة من الجاذبة الناشئة عن منق الخناق
 في المقام ثم قول وبالله التوفيق في الهداية الى سواء الطريق الذي يلزم في الجمع بين هذه الأقوال ان ما استدلل به على القول المشهور
 من الاكتفاء في ثبوت الهلال بالمدلين مع غير حال من الأجمال وقبول احتمال وليس بنقل ولا ظاهر فيما ذكره فان غاية ما
 يدل عليه هذه الأخبار وثبوت الهلال بالشاهدين في الجملة وهو مما لا نزاع فيه وتفصيل هذه الجملة هو ان مستقاما لأخبار
 الكثيرة التي قدمنا شطرا منها في المسئلة السابقة بغيره وانما كانت السماء صاحبة خاليتها من العلامة وتوجه الناس الى النظر في الهلاك
 وكان شمس هلال فان لا يختص بنظر واحد من عشرة ولا عشرة من مائة بل اذا رآه واحد الف لان المفروض سلامة الراي من
 العلة والمرئ وهذا هو المراد من قولهم في تلك الأخبار الصوم للرؤية والفطر للرؤية وليس للرؤية ان يراه احد ولا شمس ولا غيره
 وظاهر هذه الأخبار ان لا بد ان تبلغ الرؤية الى حد الشك الموجب للعلم فلا يكفي فيها بالظن انتهى عنه في تلك الأخبار والمستفيض
 قلنا بعضها في المسئلة السابقة وشهادة العدلين غاية ما تفيد عندهم هو الظن والظن هنا ما قد تمتع منه الأخبار والمتميز
 من العلم واليقين كما هو المفروض وح فلا بد هنا مما يفيد العلم وقد لظاهر خبري الخزاز وحبيب المتقدمين على ان أقل ما يحصل
 به جنون قد ذكر الحكمين هاتما خارج مجزئ التمثيل والمبالغة فيمكن بحكم العلم وسباق صحة الخزاز ظاهر فيما ذكرناه من هذا
 التوجيه حيث انما سأل السائل كيم في رؤية الهلال اجاب بان شهر رمضان فرضه واجبة يقينيا فلا تؤذي الى العلم البقير
 لا بالظن وليس للرؤية الموجهة للعلم اليقين ان يقوم على فيقول واحد أيتها ويقول الآخرون لم نر لان المفروض ان العلم
 من الرتبة والمرئ هو المبني على كراهية الرواية بل اذا رآه واحد الف وح فلا يجوز في الرؤية المترتبة عليها العلم واليقين أقل
 من حكمين هذا مضمون سباق الخبر المذكور وهو صحيح مبرج غار عن النقص والقصور واما اذا كان في السماء علامة ما نفع من الرؤية
 فانه يتخذ العلم واليقين في هذه الحال فيكتفي بالشاهدين بقى ان الخبرين المذكورين صرحا بكون الشاهدين من خارج البلد
 والظاهر ان ذلك جرح مخرج الخالب من حيث علم امكان الرؤية في البلد اذا رآه عدلان لراه من يزيد على ذلك وامكن حصول
 العلم واحتمال ان يحصل فريضة براه فيما عدلان خاصة نادر ومن اجل ذلك اعتبر العدلان من خارج والأخبار السابقة التي
 استند اليها أصحاب المنما ما هو مطلق يمكن ان يقتيد بهذين الخبرين مثل قوله لا يجوز في الهلال إلا شهادة رجلين عدلين
 والمحصنة ايضا في النسبة لعدم جواز شهادة النساء ويكون مخصوصا بالعلم المانع من الرؤية الشائعة واما أخبار الفضلاء
 في ظاهر في كون الشاهدين من خارج البلد كما ذكرناه في المسئلة السابقة وبالحكمة فان ظاهر كلام أصحاب ان محال النزاع هو
 انه هل يكفي بالمدلين في ثبوت الهلال ام لا وليس الامر كذلك انما محال النزاع في أنه متى كانا السماء خاليتها من العلامة الملائمة للرؤية
 وتوجه الناس الى رؤيته هذا يكفي العدلان خاصة كما يدعي أصحاب القول المشهور ولا بد من الرؤية اليقينية التي هي عبارة عن
 رؤية المخلف بنفسه وحصول الشك الموجب للعلم والروايات قد استفاضت بان لا بد من الرؤية اليقينية الموجهة للعلم لمن لم
 يبر فانه في صوت يعلم العلامة المانعة من الرؤية في جانب الراي والمرئ لا يختص به واحدا ومائة من الف بل كل من نظر الى هذا هو
 الذي نصبت عليه روايات ومنها صحة خبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر قال اذا رآه الهلال صموا واذا رآه يقوم فافطر وليس
 بالراي والتظني ولكن بالرؤية والرؤية ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هو ذا فينظر تسعة فلا يرونه اذا رآه واحدا

في رواية حبيب الخزاز

عشرة آلاف وإذا كان علمه قائم شعبان ثلثين وزاد جاز في رواية وليكن ان يقول الرجل هوذا هو ولا أعلم الا قالوا جنون وفي رواية
 ابي العباس عن ابي عبد الله ع قال الصوم للرؤية وليس الرؤية ان يراه واحد ولا اثنان ولا جنون لا غير ذلك تمام هذا المعنى
 فان كاننا لاخبار قلنا في الرؤية في هذا الصوم بهذا المعنى ومنعت من العمل على الحق وشهادة العدلين انما تقيده عندهم الحق فكيف
 يكتفي بما منا وما ماذمنا كماله من الكفا بالواحد فاجب له في الخ بما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي بصير ع قال قال
 امير المؤمنين ع اذا رايتم الهلال فافطروا واشهدوا عليه عدل من المسلمين وان لم تروا الهلال الا من سطر النهار واخبر فافطروا الصيام الى
 الليل وان تم عليكم فعدوا ثلثين ليلة ثم افطروا واجاب عنه العلامة في جملته من كتبه بان لفظ العدل يصح إطلاقه على الواحد فما زاد لا
 مسدد يعقل على القليل ولا كثير يقول رجل عدل ورجلان عدل ورجال عدل قول لا يخفى ان القبح في هذه الرواية ثمانية بما
 نقلناه ورواها بسند آخر وفيها مكانا وشهدا عليه عدل واشهدوا عليه عدل في باب في الاستنباط هكذا اذا رايتم الهلال
 فافطروا ويشهد عليه عدل من المسلمين على هذا الاضطراب يسقط التعلق بالخبر المذكور بهما مع معارضته بالأخبار المستفيضة
 بالشاهدين عموما وخصوصا وينبغي التنبه هنا في أمور **الأول** قد صرح جملته من أصحابنا في هذه العلامة وغيره بأنه لا يقدر
 في بثوث الهلال بالشاهدين في الصوم والافطر فيكون ذلك لقول المحقق ع حكم الحاكم بل لو رآه عدلان ولم يشهدا عند الحاكم
 وجب على من سماع شهادتهما وعرف عدلتهما الصوم والافطر وهو كذلك لقول الصادق ع في صحيفته منصور بن حازم فان شهد
 عنك شاهدان مرضيان بانهاراياه فاقضه في صحيفته لحلي وقد قال داريتان كان الشهر تسعة وعشرين يوما فاقض في ذلك
 اليوم قال لا الا ان يشهد لك بئنه عدول فان شهدوا انتم رايتم الهلال قبل ذلك فاقض في ذلك اليوم اقول في الظاهر من هذا الحكم
 لا ريب فيه ولا اشكال وانما الاشكال في انه هل يجب على المخلف العمل بحكم الحاكم الشرعي متى ثبت ذلك عند حكمه بهام لا بد من
 سماعه بنفسه من الشاهدين ظاهر الاصح الاول بل من بعضهم كما سيأتي في المقام انشاء الله تعالى الكفا برؤية الحاكم الشرعي
 ويظهر من بعض افاضل متأخري المناخين القدم وان لا بد من سماعه من الشاهدين قالوا لا يجب على المخلف العمل بما ثبت عند الحاكم
 الشرعي هنا بل ان حصل البثوث عنده وجب عليه العمل بمقتضى ذلك والا فلا لأن الأدلة الدالة على الفطر او الصيام من الأخبار
 امار رؤية المخلف بنفسه وبثبوتها بالشياع او السماع من رجلين عدلين ومضى ثلثين يوما من شعبان وشهر رمضان واما بثبوت
 دليل خامس هو حكم الحاكم فلم يجد له ما يعتمد عليه ويركن اليه وظاهر كلامه في اجراء البحث في غير مسألة الرؤية ايضا حيث قال المحقق
 في المقام فلو ثبت عند الحاكم غصبية الماء فلا دليل على انه يجب على المخلف الاجتناب عنه وعدم التطهير به قال وكذا لو حكم بان
 دخل الوقت في زمان معين فلا حجة على انه يقع للمخلف ايقاع الصلوة فيه وان لم يلاحظه ولا خطر واستقر ظنه بعدم كونه
 ولهذا نظائر كثيرة لا يخفى على البصير المنتبه انتهى والظاهر ان مستند من قال بوجوب العمل بحكم الحاكم في هذا المقام وهو هو
 الاخبار الدالة بهومنا او اطلاقها على وجوب الرجوع الى ما يحكم به الفقيه النايب عنهم مثل قول الصادق ع في مقبوله عن
 حنظلة فاذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فامنا استخف بحكم الله وعلينا رد والراد علينا الراي على الله وقول صاحب الزمان عجل
 الله فرجه في توقيع استخون يعقوب واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله
 وامثال ذلك مما يدل على وجوب الرجوع الى تأييد ع وخصوص صحيح محمد بن قيس عن ابي بصير ع قال اذا شهد عند الامام شاهدا
 انهما بالهلال في مثل ثلثين يوما امر الامام بالافطار الحديث ويعضد ايضا الاخبار المطلقة بشهادة العدلين في الرؤية وآ
 خبره ان المناقشة في ذلك بما لا اما المقبول المذكور ونحوها فانما المبادر منها بقربها السياق والمقام انما هو الرجوع
 فيما يتعلق بالدهاء والفضائل بالخصوص والفنوى في الاحكام الشرعية وهو ما لا نزاع فيه لا خصوصا من الحكم به اجا فاضا
 وفنوى واما صحة محمد بن قيس فالتزم من لفظ الامام فيما هو امام الاصل واما هو الاثم منه ومن ائمة الجور وخطباء
 العامة المشوئين لا مورا المسلمين فان الامام انما يحتمل انصرف الى من علا من ذكرناه في مثل ائمة الجماعة والجماعة حيثما شرب
 بالامام واما في مثل هذا المقام فلا مجال لاحتمال غير من ذكرناه بحيث يخل فيه الفقيه ثم للقائل ان يقولوا ثبت ذلك لاما
 الاصل ثبت لنا به حق النيابة الا انه لا يخفى ايضا من شوب الاشكال لعدم الوقوف على دليل لهذه الحجة وظهورها وكثرة
 مختص بها الامام دون نائبه واما بان الاخبار الواردة في المسئلة فيكون ان كانت مطلقة الا انه يمكن حملها على ما ذكرناه من
 الاخبار المقتضية التي نقلت بعضها في صدر المسئلة وبالجمل في المسئلة عندي موضع توقف واشكال لعدم الدليل الواضح
 في وجوب اخذ بحكم الحاكم بحكيه في موضع النزاع ثم ان خبرنا ايضا بان ما ذكره من العموم انه لو ثبت عند الحاكم بالبيعة
 بخاشه الماء او حرمة اللحم ولم يثبت عند المخلف لعدم سماعه من البيعة مثلا فان تجسس الاول وتحريم الثاني بالنسبة اليه
 بناء على وجوب اخذ بحكم الحاكم بنا في الاخبار الدالة على ان كل شئ طاهر حتى تعلم انه فدر وكل شئ فيه حلال وحرام فهو
 لك حلال حتى تعلم الحرام بعينه فلهذا حيث انهم لم يحكموا من طرف العلم في الفاعلين المذكورين حكم الحاكم بذلك واما
 ذكرنا اخبارا لما لا يشهد به الشاهدين وعلى ذلك تلك الاخبار ايضا وظاهر كلامهم هو شهادتهما عند المخلف وسماعه
 منهما ولهذا ان بعضهم اكتفى هنا بقول العدل الواحد كما حققناه في صد كتاب الدرر النجفية وما يدل على ان المراد انما هو
 على سماع المخلف من الشاهدين قول الصادق ع في بعض اخبارنا الجهن من شئ لك حلال حتى يحكيك شاهدان يشهدان عند

في ثبوت الهلال

١٤

ان فيه شبهة وبالجملة فان غاية استغناء من الاخبار بالنسبة الى الحاكم الشرعي هو اختصاص الفقوى في الاحكام الشرعية والقضاء بين الخصوم
به وكذا ما يتعلق بالتحقق لاهلية وجله من الاخبار كما عرفت قد دلت على انه يكفي في ثبوت ما نحن فيه سماع المحلف من الشاهد من غير توقف
على حكم الحاكم ولا يكون ذلك مما يختص بالحاكم مثل الاشياء المتقدمة فوجوب رجوع المحلف الى حكم الحاكم فيما نحن فيه يحتاج الى دليل ويجوز
بناء على ما عرفت من عدم عرفت ما فيه ثم ربما يشكك بما اذا كان المحلف جاهلا لا يعرف معنى العدالة ليحصل بثبوت الحكم عندك بشهادة العدلين كما بشر
اليه كلام السيد السند في المدارك الا ان في ان الظاهر ان هذا ليس بعد شرعي يوقع له وجوب الرجوع الى حكم الحاكم لاستناده الى تفسير بالبقاء
على جملة وعلم محصيل العلم الذي استغنا عن الاخبار بوجوبه عليه على ان هذا لا يرد الا لا يختص بهذا المقام بل يجوز في الطلاق بشرط
بالعدلين صلوة الجماعة ونحو ذلك **القول الثاني** هل يثبت لاهلال بالشهادة على الشهادة قبل لا وير قطع العلامة في التذكير على ما نقل عنه
واسند العلماء استدل عليه باصالة البراءة واختصاص ورود القبول بالأموال وبحقوق الأدميين وقيل نعم وبجرم شتمنا الشهيد
الفاخر من غير نقل خلافا لاختصاص الموم وانتفاء ما يصلح للتخصيص التفاتا الى ان الشهادة حق لا يرد الاداء فيجوز الشهادة عليه كسائر
الحقوق قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه ولا بأس به اقول لا يخفى ان ما عدا الاختصاص بالموم من التعليل لا يخرج من نظره ما ذكر
من الموم جسد وما ذكر من العلامة في ورود القبول بالأموال وحقوق الأدميين ثم فان الاخبار الواردة في الشهادة على الشهادة
مطلقة ليس في شيء منها تقييد بما ادعاه نعم ذلك في كلام الأصحاب حيث أنهم اتوا اوردوا هذه الاخبار في المقامين المذكورين
في كلامه واما ما ذكر من الفاضل الخراساني في الذخيرة حيث اخذ من ذهب العلامة هذا فقال بعد نقل قول العلامة اولاً ثم قول الشهيد
الثاني ولعل الترجيح للأول للأصل السالم عن المعارض فاق لمبادر من المصوص شهادة الأصل انتمى قول الظاهر ان مراد شيخنا المشايخ
بالموم انما هو عموم اخبار الشهادة على الشهادة وشمولها للشهادة على الهلال لمحوها لا عموم اخبار شهادة العدلين في رؤيته الهلال
كما يظهر من كلامه فان الظاهر ان شيخنا المذكور لا ينافي هنا في كون المراد بالعدلين هنا شاهدان كالمحلفين في الشهادة فزيد على هذا
العدد فكيف يظن به ما توهمه وانما اراد الاخبار الدالة على قبول الشهادة على الشهادة كما ذكرناه ثم ان قد صرح جملة من الأصحاب بان
لو استند الشاهدان في الشهادتين المصدقين للعلم وجب القبول ويدل عليه ما رواه الشيخ في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله انه قال
فيمن صام تسعة وعشرين قال ان كانت له بيته غار له على اهل مصر انهم صاموا الثلثين على رؤيته قضى يوماً **القول الثالث** هل يكفي قول الحاكم
الشرعي في ثبوت لاهلال وجهان احدهما وهو خيرة الشهيد في الدروس حيث قال وهل يكفي قول الحاكم وحده في ثبوت لاهلال لا تو
نعم وعلى السيد السند في المدارك بموم ما دل على ان الحاكم يحكم بعلمه ولا انه لو قامت البيينة عنده فحكم بذلك وجب الرجوع الى حكمه
كغير من الاحكام والعلم اقوى من البيينة ولان المرجح في الاكفاء بشهادة العدلين وما يتحقق به الدلالة الى قوله فيكون مقبولاً ويجعل
العدم لا طلاق وقوله لا اجزى رؤيته الهلال لا شهادة رجلين عدلين والفاضل الخراساني في الذخيرة ما ذهب اليه الكلداني
جاء على التعليل الاول ولم يذكر ما يدل على احتمال عدمه وانت خبير بما فيه بعد الاطالة بما قدمنا تحقيقه وكلام السيد السند هنا ظاهرياً
اسلفنا نقله عنهم من حكمهم بوجوب الاخذ بما يحكم به الحاكم كما انما كان ولم يتوقف في الاعتماد على قول الحاكم اذا كان هو الرأى فاحتمل
عدم العمل بقوله نظر الى الطلاق لغير الذي نقله وبمضمونه ايضا اخبار اخر الرأى بعد قد صرح جملة من الأصحاب بل الظاهر ان المشهور بان
حكم البلاد المتقاربة كبغداد والكوفة واحد فان راى الهلال في احدهما وجب الصوم على ساكنيهما اما لو كانت متباعدة كبغداد وخراسان
والفرق والحجاز فان لكل بلد حكم نفسه وهذا الفرق عندهم منبى على كروية الارض قال المحقق الشيخ في شرح القواعد ومنه
هذه المسئلة على ان الارض هل هي كروية ام مستوية والاقرب الاول لانا لو كانت تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية و
كذا في المغرب وكل بلد غربي بعد عن الشرقي بالف ميل يتاخر غروب عن غروب الشرقي ساعة واحدة وانما عرفنا ذلك باصدا لكسوف القمر
حيث ابتدأ في ساعات اقل من ساعات بلدنا في المساكن الغربية واكثر من ساعات بلدنا في المساكن الشرقية فعرفنا ان غروب الشمس في المساكن
الغربية يتأخر عما في بلدنا ولو كانت الارض مستوية لكان طلوع والغروب في جميع المواضع في وقت واحد ولان السائر على خط من خطوط
نصف الكرة الى الجانب الشمالي يزداد عليه ارتفاع الشمال وانخفاض الجنوب وبالعكس انتمى ونقل العلامة في التذكرة عن بعض علماءنا
قوله ان حكم البلاد كلها واحد فخصر اى الهلال في بلد وحكم بان اول الشمس كان ذلك الحكم ما ضياء في جميع اقطار الارض سواء بتأثير
البلاد او تفاديتا خلت مطالعنا لا ويظهر من العلامة في المتن الميكال في هذا القول حيث قال اذا راى الهلال في بلد وجب
الصوم على جميع الناس سواء بتأثير البلاد او تفاديتا وقال الشيخ في ان كانت البلاد متقاربة لا تختلف في المطالع كبغداد والبصرة
كان حكمها واحداً وان تباعدت كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه ان كان بينهما هذه المسافة لنا ان يوم من شهر رمضان نغفر
البلاد للرؤية وفي الباقي بالشهادة بخبر موم لقوله نعم فمن شتمكم الشهم فليصمه ولان البيينة العادلة شهدت بالهلال
فوجب الصوم كما لو تفاديت البلاد وبانتر شهيد برؤية من يقبل قوله فيجب القضاء لو فات لما رواه الشيخ عن ابن مسكان والحلي جميعاً
عن ابي عبد الله قال فيما الا ان يشهد لك بيته عدول فان شهدوا انتم راوا الهلال قبل ذلك فافضد لنا اليوم في روايته
منصوبه من حازم عنه فان شتمك عدلك شاهدان حاضيان بانتم راياه فافضد في الحسن من ابي بصير عن ابي عبد الله انه سئل
عن اليوم الذي يقضى من شهر رمضان فقال لا يقضى الا ان يشهد شاهدان عدلان من جميع اهل الصلوة في كان رأس الشهر و
قال لا يقضى في اليوم الذي يقضى الا ان يقضى اهلاً لا مصافاً فان فعلوا فضعه على نعم وجوب القضاء بشهادة العدلين من جميع اهل

في ثبوت الهلال

4

وَمَا رَأَاهُ فِيهِ عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ مَعَاذٍ كَيْتَرًا قَاتِلًا لَا يَدْرِي وَتَمَّ كَذِبُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَمَنًا وَعِشْرِينَ يَوْماً قَاتِلًا لِيُؤْبَدَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ

ولا ينقص ايام من ثلثين يوماً وثلثين ليلة فقلت لخليفة لعله قال لك ثلثين ليلة وثلثين يوماً كما يقول الناس لليليل النسيب فقلت له
هكذا سمعت وما رواه في باب عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن ابيه قال قلت لأبي عبد الله ع ان الناس يقولون ان رسول الله صام ثلثة
وعشرين يوماً اكثر مما صام ثلثين يوماً فقال كذبوا ما صام رسول الله ص إلا ثمانية وأزدك قولاً لله ثم ولتكلوا القدر فشهري رمضان ثلثون
يوماً وشوال ثلثة وعشرين يوماً واذوا الفحل ثلثون لا ينقص اياماً لأن الله ع يقول واعدنا موسى ثلثين ليلة واذوا الحجرة ثلثة وعشرين
يوماً ثم التفتوا على من ذلك شهر تام وشهر ناقص فثبنا ان لا يتم اياماً رواه في باب والفقيه عن محمد بن يعقوب بن شعيب عن ابيه عن ابي
عبد الله ع قال قلت ان الناس يروون ان رسول الله ص صام من شهر رمضان ثلثة وخشرين يوماً اكثر مما صام ثلثين يوماً فقال
كذبوا ما صام رسول الله ص إلا ثمانية ولا تكون الفريض ناقصة ان الله ع خلق السنة ثلثة وستين يوماً وخلق السموات والارض
في ستة ايام فخلقها من ثلثة وستين يوماً فالسنة ثلثة واربعه وستمون يوماً وشهر رمضان ثلثون يوماً وساق الحديث الى اخره
رواه في الثاني عن القدر عن محمد بن اسمعيل عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ع قال ان الله ع عز وجل خلق الدنيا في ستة ايام
ثم اخبرها عن ايام السنة والسنة ثلثة واربعه وستمون يوماً ثلثة اياماً وشهر رمضان لا ينقص الله اياماً ولا تكون فريضة
ناقصه ان الله ع يقول ولتكلوا القدر وثلثون يوماً يقول الله عز وجل واعدنا موسى ثلثين ليلة واعدناها بعشر
فتم ميقان شهر اربعين ليلة واذوا الحجرة ثلثة وعشرين يوماً والمحرمة ثلثون يوماً ثم الشهر بعد ذلك شهر تام وشهر ناقص وما رواه
في باب عن مخوية بن قمار عن ابي عبد الله ع في قوله ولتكلوا القدر قال صيام ثلثين يوماً وما رواه في الفقيه قال سأل ابو بصير النعماني
عن قول الله ع ولتكلوا القدر قال ثلثون يوماً وما رواه في الفقيه عن ياسر الجاردم قال قلت للرضا ع هل يكون شهر رمضان ثلثة
عشرين يوماً فقال ان شهر رمضان لا ينقص من ثلثين يوماً ابداً اقول قد ذكر اصحابنا في الجواب عن بعض هذه الاخبار حيث لم يأتوا
عليها محلاً في مقام الاستدلال جوبة لا تشفي الغليل ولا تبرئ الغليل ولم اقف لأحد منهم على كلام شاف احسن مما ذكر في الحديث الثاني
في الواقع في هذه الاخبار وانا انقله بالتام وان حاله به تمام الكلام لما فيه من مزيد الفائدة في المقام قال ع بعد نقل كلام صاحب
الفقيه الذي قلنا نقله قال في التمهيد بين ما ملخصه من هذه الاخبار لا يجوز العمل بها من وجوه منها ان متنها لا يوجد شيء من
الأصول المصنفة وانما هو موجود في الشواهد من الاخبار ومنها ان كتاب خليفة بن منصور عثر منها في كتاب معروف مشهور
ولو كان الحديث صحيحاً لكانت له كتاب ومنها انما يخالف مضطربة المعاني لروايتها في عني ابي عبد الله ع بلا واسطه
واخرى بواسطه واخرى يفتي الراوي بها من قبل نفسه فلا يسند الى احد ومنها انما لو سلمت من ذلك كله لكانت اخباراً حاداً
مما لا يعملوا الاخبار الاحاد لا يجوز الاعتراض بها على ظاهر القرآن والاعخبار المتواترة ومنها تضمنها من الغليل ما يكشف
عن انما لم يثبت عن امام هك وذلك كالغليل بوعده موسى ع فان اتفاق تمام ذي القعدة في ايام موسى لا يوجب تمامه في مستقبل
الاقوات ولا لا على انه لم يزل كذا فيما مضى مع انه ورد في جواز نقصان حديث ابن وهب المتضمن ان اكثر نقصاناً من سائر
الشمور كما ياتي وكما للغليل باخر السنة الايام من السنة فانه لا يمنع من اتفاق النقصان في شهرين وثلثة على التوالي وكما
كالغليل يكون الفريض لا يكون ناقصة فان نقصان الشهر عن ثلثين لا يوجب النقصان في فرض العمل فيه فان الله لم يتعبدنا
بغلب الايام وانما يتعبدنا بالفضل في الايام وقد اجمع المسلمون على ان المطلقة في اول الشهر اذا اعتدت بثلثة اشهر ناقص بعضها
انما مؤدبة لفرض الله من القدر على الحال دون النقصان وكذا الناذرة صيام شهر يلي قدومه من سفره فانفقوا يكون ذلك
الشهر ناقصاً وكذا الغليل كما لا يخفى فان نقصان الشهر لا يوجب نقصان القدر في الفرض مع انه انما ورد في علمه وجوفاً
للفريض والمسا فرمنا تماماً في شهر رمضان حيث يقول الله ع ان من شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام
اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكلوا القدر فاجبر سبحانه انه فرض عليهم القدر ليكمل بذلك قدر شهر صيامهم كائناً ما كان
ثم اول تلك الاخبار ثبوتها لا يخرج من بعد مع اختصاص بعضها ببعض الحديث كذا ويلى ما صام رسول الله ص اقل من ثلثين يوماً
بانه تكذيب للراوي من العامة عن النبي ع انه صام ثلثة وعشرين يوماً اكثر مما صام ثلثين يوماً فقال كذبوا ما صام رسول الله ص الا ثمانية
ولا يخرج في تمامه السلام من قوله ولا ينقص شهر رمضان عند خلق الله السموات من ثلثين يوماً فليلى وكذا ويلى شهر رمضان لا
ينقص ابداً بانه لا يكون ابداً ناقصاً بل قد يكون حيناً تاماً حيناً ناقصاً فانه لا يخرج في سائر الفاظ هذا الخبر وكذا ويلى لم يصم
رسول الله ص اقل من ثلثين يوماً بانه لم يصم اقل منه على نيل كماله كما ادعاه المخالفون ولا ينقص شهر رمضان اي لم يكن نقصان
اكثر من تمامه كما زعموا فانه ايقناه مع جعل لا يخرج في غير هذا اللفظ مما تضمن هذا المعنى وبالحجزة فالمسئلة مما تارض فيه الاخبار
لا يمنع الجمع بينهما الا بتعسف شديد فالصواب ان يقال فيها دوايتان احديهما موافقة لطاعة الحساب معتبرة الا انها
انما تقبل اذا ثبتت السماء وتعدت الرواية كما ياتي في باب العلامة عند تعدد الرواية بانه لا مطم ومخالفة للعامة على ما قاله
في الفقه وذلك مما يوجب جحماً انما غير مطابقة للظواهر والعمومات القرآنية ومع ذلك فهي منخفضة لتفصيلها في علمها
تنبوعها العقول السليمة والطباع المستقيمة وبعد حملوها عن ائمة الهدى بل هي مما يكسبها في الخبر الوضع والاخرى موافقة
للعمامة كما قاله وذلك مما يوجب ردّها الى انما مطابقة للظواهر والعمومات القرآنية ومع ذلك فهي اكثر رواة واثق رجلاً لا
واشلهما فلا شبهة بكلام ائمة الهدى ع وربما يشتر بعضهما بذياب بعض المخالفين في ما يخالفها والخبر الا انه انفاك لصريح في

في نسخة اخرى

في ذلك وفائده الاختلاف في ما ظهر في صيام يوم الشك وقضائه مع الفوات وقد مضى تحقيق ذلك في اخبار الباب الذي تقدم هذا
 الباب وفيه بلاغ وكفاية لرفع هذا الاختلاف والعام عند الله ثم روى عن المتقدمين بسند الى ابن وهب قال قال ابو عبد الله ع
 انك انما الذي يقال انه لا ينقص نطقه لبس شهور السنة اكثر نقضا منه وهذا الخبر هو الذي اشار اليه بقوله ربه يا ايها
 بعضهما اه انتمى كلامه زيد مقامه قوله والذي اقول في هذا المقام ويقرب عندي وان لم يقب له احد من علمائنا الا علام هو انه
 لا ريب في اختلاف روايات الطرفين في بيان البس في دلالة كل منهما على ما استدل به من دينك القولين وما ذكره من تكلف
 جميعا على القول المشهور وتكلف تحقيق تعبد ظاهر المقصود وان الاظهر من دينك القولين هو القول المشهور لرجحان اخبار الجنا
 بما ذكره المحدثا المشار اليه انفا ونزيل اعتقادها باجماع الفرقة الناجية سلفا وخلفا على القول بمضمونها وهو مؤذن بكون
 ذلك هو مذهب اهل البيت ع وقول الصدوق نادر وان سجل عليه بما ذكره واما اخبار القول الآخر فظاهر الوجوه فيها هو
 الحمل على النقيض لكن لا بالمعنى المشهور بين اصحابنا رضى لقراحتنا في الرد على المخالفين وان ما دلت عليه خلاف ما هم عليه انما النقيض
 المراد هنا ما قلنا ذكره في المقدمة الاولى من مقدمات الكتاب من ايقاعهم الاختلاف في الاحكام الشرعية بنية وان
 لم يكن ثمة قائل من العامة والامر هي هنا كذلك وحيث ان قد استفاض عنهم القول بكون شهر رمضان بصيبه ما يصيد الشهر
 واشهر من ذلك عنهم وان كان ذلك مذهب العامة ايضا شدة وابان كان في هذه الاخبار لأجل ايقاع الاختلاف بتلك العلامة
 على انه ليس كذلك والاستدلال بتلك الأدلة الاجتماعية لينقوي عند الشيعة السامعين لذلك ضعف الدلائل والاول والقول
 المشهور عنهم في تلك الاخبار فيختل الاختلاف بين الشيعة فينا كذلك ليرتب ما ذكره في تلك الاخبار المقدمة عليه من قولهم
 لو اجتمعتم على امر صدقتم الناس علينا وكان اقل بقاءنا وبقائكم وكوذلك مما تقدم تحقيقه مستوفى مبرهنا في المقدمة الا
 هذا ومظهر الخلاف في هذه المسئلة انما هو في صوت تعدد الرواية كما تقدم في كلام المحدثا لقايتنا وذلك فان الصدوق
 مع بصلبه ومبالغته في العمل باخبار الحسن اقل صرح بوجوب الصيام للرواية والافطار للرواية وعقد لك بآنا فقال باب الصوم
 للرواية والافطار للرواية واورد فيه من الاخبار ما يدل بعضه على الرواية المستند الى الشيعاء وبعضه على الرواية المستند الى
 شيعات العدلين وح فلم يبق مظهر للخلاف الا في الصوت المذكور وعلى هذا الوهم الهلال في ليلة الثلاثين من شعبان فعلى تقدير
 العمل بقاعل الحسنا بجان يصام هذا اليوم بنية شهر رمضان لا شعبان عندهم هذه القاعدة تسعة وعشرين يوما فيكون
 هذا اليوم اول شهر رمضان وعلى القول المشهور يجب ان يحكم به من شعبان ولا يجوز صيامه من شهر رمضان كما تقدمت الاخبار به
 الدالة على المنع من صيام يوم الشك بنية شهر رمضان فتكون هذه الاخبار القوا المشهورة في المسئلة وبه يظهر قبح القول المذكور
 فانما المولى المنصوب ضعف ما غارضه وانما يحل من القصور الا ان العجبهما من الصدوق في الفقيه فانه وافق لأصحاب في هذه المسئلة
 ايضا فقال بل يجب صوم بنية شهر رمضان وانما يخبر عن شهر رمضان لو ظهر انه من شهر رمضان وحرم صومته كونه من شهر رمضان كما كفى
 على من راجع كتابه وح فما اذكر ما ظهر الخلاف عندنا في القول بهذه الاخبار التي ذهبنا اليها فانه مع الرواية بوجوب العمل بها ومع عدم
 الرواية لحصول المنع يمنع من الصيام بنية شهر رمضان ففي أي موضع يتحقق الحكم عند يكون شعبان لا يكون الا ناقضا و
 رمضان لا يكون الا تاما اللهم الا ان يدعى ان الرواية لا تحصل على وجه يكون شعبان ثلاثين يوما وشهر رمضان تسعة وعشرين
 يوما وهو مع كونه خلاف ظاهر اخبار الرواية مردود بالضرورة والبيان كما هو المشاهد في جملة الأزمان في جميع البلدان لا يقال
 انه يمكن ذلك بالنسبة الى اخر الشهر لا نأقول لا ريب ولا خلاف في انه متى علم اول الشهر باحدا لعلامات المنقولة فلا بد من الحمل
 الثلاثين الا ان يحصل الرواية قبل ذلك باحدا الطرفين المتقدمين من الشيعاء والظاهر انهم يمتنع هنا صوت ناطق في الوقوع
 لعلمهم بالامر لهذا الخلاف وهو ان نعم الأمل الثلاثة من شعبان رمضان وشوال والله العالم **القال**
 في غيبوبة الهلال بعد الشفق فالمشهور بين اصحابنا انه لا عبرة به وقال الصدوق في كتاب المنع واعلم ان الهلال اذا غاب
 قبل الشفق فهو الليل وان غاب بعد الشفق فهو الليلين وان رأى فيه ظل الرأس فهو ليل ليل والظن ان مستند في ذلك
 ما رواه في الفقيه عن حماد بن عيسى عن اسمعيل الحر عن ابي عبد الله ع قال اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو الليل وان غاب بعد الشفق
 فهو الليلين ورواه الكليني بسند عن الصلتا الحر عن ابي عبد الله ع مثله ويحمل ولعله اقرب انما اخذ ذلك من كتاب
 الفقه الرضوي حيث قال فيه وقد ذكرنا صوم يوم الشك في اول الباب ونفسر ثانيا في الرواية بصيرة ويقينا واذا شكك
 في يوم لا تعلم انه من شهر رمضان او من شعبان فصر من شعبان فان كان منه لم يضرك وان كان من شهر رمضان جاز لك في
 رمضان والا فانظر في يوم صمت عام الماضي فعلم منه خمسة ايام وصم اليوم الخامس قد روى اذا غاب الهلال قبل
 الشفق فهو الليلين اذا رايت ظل أسك فيه فهو ليل ليل لا تتو عن محمد بن مرزم عن ابيه عن ابي عبد الله ع قال اذا
 نظون الهلال فهو الليلين اذا رايت ظل أسك فيه فهو ليل ليل وقلنا جاب البس عن هذه الاخبار بجملة ما
 اذا كانت السماء مغيمة ويكون فيها علامة ما نغمة من الرواية فيعتبر في الليلة المستقبلة الغيبوبة والظنون ورواية
 الظل ونحوها دون ان تكون مصححة كما اننا شاهدنا من خارج البلاد انما يعتبران مع العلامة دون الصحوة انتهى ملخصا
 اقول هذا الجواب على اطلاقه مشكلا ما اولا فلما استفاض من الاخبار الدالة على تحريم صوم يوم الشك بنية ان من

في كتابه منقول من الأصل

شهر رمضان وان لا يقضه الا مع قيام البينة بالرؤية فيه فلو فرضنا انه في تلك الليلة التي بعد ليلة الشك كان متطوقا ولم يصب الا بئس الشفق فالحكم بموجب فقنا اليوم السابق بناء على ما بين الروايتين بما في ما دل على المنع من القضا الا مع قيام البينة وهو رواية ان عليك مستفيضة فيما القبح وغيره وقد تقدم شطرا فرفمنا وثانينا ما ورد من الاخبار الدالة على انه في الصلوات المذكورة بعد ثلثين ثلثين يوما ويصوم الحادي والثلثين كما ثلثا ما كان مثله واية الجلال واسطى وقد تقدمت وفيما اذا اخبر الشمر فاما القبح شعبان ثلثين يوما وصوم الواحد ثلثين الحديث وموثقة اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع انه قال في كتاب علي ع صم لرؤية واية الشك والظن فان خفي عليكم فامتنوا الشهر الا في ثلثين وثالثا انه ان كانت هذه الاشياء المذكورة موجبة لكونه اهلا ليلية الثانية او الثالثة فينبغي ان يكون مطمئنا لا معنى لتخصيصه لك بما اذا كانا لهما متيعة والا فلا معنى لاعتبارها بالكلية واما بخصوص ما رواه الشيخ بسند معتبر عن علي بن ابي ابي اسحق قال كتبنا الى ابي الحسن العسكري ع كتابا وادعنا يوم الثلاثاء بقت من شعبان وذلك في سنة اثنين وثلاثين ومائتين فكان يوم الاربعاء يوم الشك وصام اهل بغداد يوم الخميس اخبرني ائمة دا والاهلال ليلية الخميس لم يصب الا بعد الشفق بزمان طويل قال فاعتقدنا ان الصوم يوم الخميس ان الشمر كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء قال فكتبنا الى ائمة دا فادعنا توفيقا فقدمت بعباسنا قال لم يقبله بعد ذلك فسالت عما كنت به اليه فقال لا اؤلم اكتب اليك انما صمت الخميس لا تصمه الا لرؤية ورواه في الواح بلقذوانا الشك كان عندنا ببغداد يوم الاربعاء عوض وان الشمر هو الظن وكان ذلك اجتهاد منه قدس سره فان كان في هاتما هو بلفظ الشمر والتحريف من الشيخ في امثال ذلك غير بعيد فان المعنى انما يستفهم على ما ذكر في الواح دون نسخة الشمر كما لا يخفى والتعريب في هذا الخبر وان كان ما كتبه الى الامام ع غير متوج به في الجزالة ان ظاهرا لسياق يدل على ان كتبنا اليه بما ذكره منا من وقوع الشك في بغداد يوم الاربعاء الى اخر ما هو مذكور في الخبر من حكاية تلك الحادثة ثم ان مع قطع النظر عن معلومتيه ما كتبنا اليه وان المسؤول عنه ما هو فاق اجاب ان هذا الخبر يكون ع كتبنا اليه كتابا اذ بعد ذلك التاريخ المشركون يوم الاربعاء من شهر شعبان المؤذن يكون اول شهر رمضان هو يوم الخميس كما جوا به صمت بصيامنا وكان صيامه ع انما هو يوم الخميس كما يدل عليه قوله ع اؤلم اكتبنا انما صمت الخميس مع اجابنا الى علي بن ابي اسحق ان اهلا ليلية الخميس لم يصب الا بعد الشفق بزمان طويل ظاهرا لدلالة في ان مغيب اهلال بعد الشفق لا يستلزم ان يكون لليلتين كما ادعوا بل يجوز ان يكون في اول ليلة ايضا كذلك يظهر في كلام الفاضل الخراساني في الذخيرة من قوله بعد نقل رواية علي بن راشد دليل للقول المشهور ولا دلالة في هذا الخبر يظهر لك بالمثال التام انتهى فتؤمن جملة تشكيكاتة الركيكة ويظهر منه الميل الى هذا القول حيث قال وظاهر بعض المناخرين العمل بمبدأ لولا الخبرين ولا بأس به وكافة غفل عن معارضة هذا الخبرين بالاجابة المستفيضة التي اثرنا اليها انما اذ لا ريب في رجائنا على الخبرين المذكورين واما ما رواه الصدوق في الصحيح عن محمد بن القاسم انه سأل ابا عبد الله ع عن اهلال اذا راه القوم جميعا فانفقوا على انه لليلتين يجوز ذلك قال نعم فهو خبر شاذ لا يمارض ما قلنا من الاخبار المستفيضة الدالة على ان الاعتبار بالرؤية والشاهدين وان لا اعتبار بالظن وغاية ما يفيد اتفاق القوم بما هو الظن بذلك والله اعلم **الربيع** في رؤيته يوم الثلثين قبل الزوال والمشتبهين الاحباب انه لا اعتبار بذلك ونقل عن المرتضى في بعض رسائله انه قال اذا راى قبل الزوال منو لليلة الماضية ونظرة في الخ عن السيد مرتضى في المسائل الناصية حيث قال انه انما اذا راى اهلال قبل الزوال منو لليلة الماضية فقال السيد هذا صحيح وهو من هذا ما اشعرته من البقاء بدعواه الاجماع عليه اليه مال الحديث الثاني في الواح والمعاينة والفاضل الخراساني في الذخيرة وقال العلامة في الخ ان اقرب اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر وتوبته المحقق في النافع والمعتبر وظاهر المحقق الشيخ حسن في المشقة الميل الى هذا القول ايضا حيث قال بعد ايراد حسنة حماد بن عثمان لا يثبت بغيره الحائز ما صورته ورواه الشيخ هذا الخبر معلقا عن محمد بن يعقوب واورده في معناه خبر اخر من الموثق يرويه باسناده عن سعد بن عبد الله ثم ساق السند الى عبد بن ابي وعبد الله بن بكير واورده من كذا يائنه ثم قال والحق هذا الخبر اعتبارا بظاهره وعزيمه واضحه وموافقة الحديث الحسن له تنبيه اعتبارا قد حملها الشيخ على معنى بعيد انتهى وظاهر صاحب المداك التردد في المسئلة فانه بعد ان ذكر في صمد المسئلة ان المعتمد هو المشهور القول ثم اورد حسنة حماد وموثقة عبيد بن ذرارة وابن بكير لا يثبت قال والمسئلة قوية الاشكال فان الروايتين المنضممتين لا اعتبار ذلك معتبرا الاسناد الى ان قال ومن ثم ترددنا المعنى في النافع والمعتبر وهو في محله انتهى ويظهر ذلك ايضا من المحقق الادبي قلندر سره في شرح الاثرنا حيث قال بعد تطويل البحث والكلام بابرام الفطر وبفضل ابرام فنامت واحلظ فان المسئلة من المسائل المشكوك ويظهر من الصدوق ايضا القول به حيث قال في باب ما يجب على الناس اذا صام عندهم الرؤية يرم الفطر بعد ما اصبحوا صائمين بعد نقل حديث مهمل محتمل ان يكون هذه العبارة من جملة ما يحتمل ان يكون من كلامه قدس سره ما صورته واذا راى اهلال شوال بالنهار قبل الزوال فذلك اليوم من شوال فاذا راى بعد الزوال فذلك من شهر رمضان اقول والذي وقف عليه من الاخبار المتعلقة بهذه المسئلة ما رواه الكليني في الحسن على المشهور القبح على المخار عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال اذا راى اهلال قبل الزوال منو لليلة الماضية وان راى بعد الزوال منو لليلة الماضية المستقبلة وما رواه الشيخ في باب في الموثق عن عبيد بن ذرارة وابن بكير قال قال ابو عبد الله ع اذا راى اهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال واذا راى بعد الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان ولهذا في الخبرين اخذ من قال بالقول الثاني ومنما ما رواه الشيخ في باب والصدوق فيمن لا يحضر الفطر في الصحيح عن محمد بن قيس عن ابي جعفر ع قال قال امير المؤمنين ع اذا راى اهلال فافطر او شهد عليه على من المشايخ

في ثبوت الهلال

١٤١

وان لم تروا الهلال الا من وسط النهار واخر فامثوا الصيام الى الليل وان تم عليكم فعدوا ثلثين ليلة ثم افطروا وما رواه الشيخ في الموثق
عن اسحق بن عمار عن ابي عبد الله ع قال سالت عن هلال رمضان فتم علينا تسع وعشرين من شعبان فقال لا تصم الا ان تراه فان
شهدا هلالا لغيره فاقضه واذا رايته وسط النهار فامث صومه الى الليل وما رواه الشيخ في باب عن جراح المدايني قال قال ابو عبد الله عليه السلام
من راي هلالا شوال بها في رمضان فليتم صيامه وما رواه العياشي في تفسيره عن القاسم بن سليمان عن جراح عن ابي عبد الله ع قال
قال الله واثموا الصيام الى الليل يعني يوم رمضان فمن راي هلالا بالهنا فليتم صيامه وما رواه الشيخ ايضا عن محمد بن عيسى قال
كثبت اليه جملت فلما رتبنا ثم علينا هلال شهر رمضان فترى من الغد هلالا قبل الزوال وربما رايناه بعد الزوال فترى ان نطوف قبل
الزوال اذا رايناه وكيف تأخر في ذلك فكتب ع ثم الى الليل فان كان تاما راي قبل الزوال وروى هذا الخبر في الاستبصار وروى ما
علينا الهلال في شهر رمضان وهو وضع والظن ان ما وقع في باب سمع من قلم الفتح كاسيا ان شاء الله نعم تحقيقه وهذه الاخبار اختلفت
من قال بالقول المشهور واجابا للامة في المنهج عن الخبرين الاولين بعد الطعن في سند الثاني بان فيه ابن فضال وهو ضعيف باهنا
لما رخصه الاحاديث لكثرة الدالة على انحصار الطريق في الرواية ومقتضى ثلثين لا غير اقول ليس في شيء من تلك الاخبار ما يدل على انحصار
كما ذكره قدس سره ليكون مناقضا للخبرين المذكورين كما لا يخفى على من راجعها والحق ان الخبرين المذكورين صرحا بالدلالة على صحة القول المذكور
وانما ينبغي الكلام فيما عدا ذلك من الاخبار المذكورة بعد ما قلنا صحة محمد بن قيس في روى هذا الهلال شهر رمضان شوال كما هو ظاهر الحديث
حيث امره بالافطار بروية تلك الليلة وشهادة عدول من المسلمين على الرواية واما اذا راي من وسط النهار واخر فامث يوم ثبوت صيام
ذلك اليوم يعني من شهر رمضان والظن من لفظ وسط النهار هو الوسط الجازي لا الحقيقي الذي هو عناق عن وقوع الشمس على دائرة
نصف النهار والوسط بالمعنى المذكور شامل لما قبل الزوال ويشعر بها بكن لا يبر كيف كان فالمراد بتمام الصوم ظاهرا في الدلالة على المعنى
المشهور ويؤيد التثوية بين وسط النهار واخر من الحكم المذكور مع قول الخصم بان بعد الزوال لليلة المستقبلة واما ما حمل عليه الخبر
في الوأني من ان المراد بوسط النهار ما قبل الزوال فلا يخفى بطلان ما تقدمنا تكلفه في الترجمة من جعل الهلال على هلال شهر رمضان ثم ذكر
معنى تصحها متكلفا لا امر له وجه استغناء بل كلامه في هذا البحث كله غث ولا ينجو النظر اليه ولا العروج عليه ثم قال ع وان تم
عليكم هلال شوال فعدوا ثلثين ليلة ثم افطروا واما موثقة اسحق بن عمار فهي صريحة في كون المشول عنه هلال شهر رمضان قاله
الاخرى في تسع وعشرين ليلة الثلثين من لغيره فليتم صيامه فلا يرى هلالا وهذا هو يوم الشك الذي تقدم تحقيق القول فيه فامر ع بان
لا تصم يعني بنية شهر رمضان الا مع رؤية الهلال فاذا افطرت فان شمتا هلالا لغيره فاقضه واذا صمت يعني بنية شعبان ورايت
الهلال وسط النهار فامث صومه الى الليل والامر بتمام الصوم هنا محتمل لأمري امانا ان يكون على جهة الاستصحاب كما تأوله به الفتح
ومرجعه الى ان الرواية في النهار لا عبرة بما فامث صومك واما العبرة بروية اول الليل ويحتمل ما ذكره الحديث كما شانه بناء على ما اخبرنا
من القول المتقدم ان المراد بوسط النهار يعني به قبل الزوال قال ومثوا صومه الى الليل فان كان لم يطر بعد نوى الصوم من شهر
رمضان واعتذر وان كان قد افطر اسك بيقته اليوم ثم قضاه انشأ ومرجعه الى انه يحكم بكونه من شهر رمضان لرؤية الهلال قبل الزوال
لان ذلك موجب لكونه لليلة الماضية كما دل عليه الخبران الاولان والاحتمال متعارضان الا انه يبقى على تقدير كلام الحديث المذكور
سؤال الفرق بين وسط النهار في هذا الخبر وبين خبر محمد بن قيس حيث حملته على ما بعد الزوال وحمله هنا على ما قبل الزوال واما خبر جراح
المدايني فتوظا منه في القول المشهور بالدلالة على ان الرواية في النهار في شهر رمضان في الواجب ان كان ذلك في اليوم الاخير
شهر رمضان ان يتم صيامه من شهر رمضان واما ما تأوله به في الوأني من جعل النهار على ما بعد الزوال حمله المطلق على المعنى فهو جيد
لوا انحصرت المخالفة فيه بل الظاهر ان مفاد صحة محمد بن قيس في الدالة على ان وسط الاخر سواء بالنسبة الى وجوب تمام الصيام في
اليوم الاخر من شهر رمضان وعدم الاعتداد بالرواية في النهار واما خبر جراح المنقول عن العياشي فهو في الدلالة على المشهور
من سابقه وعن قبول الاحتمال المذكور بعد ذلك ورد في تفسير الآية الدالة بغير خلاف على وجوب التمام الى الليل مطع فيجب ان
يكون الاطلاق في الخبر ايضا كذلك واما رواية محمد بن عيسى فانه على تقدير رواية التمدب فان معناها غير مستقيم كما لا يخفى
على ذي الطبع القويم لانه اذا كان السؤال عن هلال شهر رمضان فانه يتأخر فيهم ويخوف فكيف يرتب عليه الافطار من الغد
بالرواية قبل الزوال وعدم ذلك بل الحق ان الخبرين المتشابهين الكلام فيه على تقدير رواية الاستبصار وهو ظاهر في القول المشهور
على تقدير هذه الرواية وبذلك لا غرو في الحديث كما شانه في الوأني ايضا فقال بعد نقل الخبر المذكور برواية يرب ما صورته بيان
هكذا وجدنا الحديث في نسخ التمدب في الاستبصار فامث علينا الهلال في شهر رمضان وهو الصواب لانه على نسخة التمدب
لا يستقيم المعنى الا بتكلف الدالة على نسخة الاستبصار في سائر الاخبار التي وردت في هذا الباب لانه على ذلك يكون
المراد بالهلال هلال شوال ومثوا ثم الى الليل ثم الصيام الى الليل وقوله ان كان تاما راي قبل الزوال معناه ان كان
الشهر الماضي ثلثين يوما راي هلالا الشهر المستقبل قبل الزوال في اليوم الثانيين انتهى وبالحمل على المسئلة لما ذكرناه محل تردد
واشكال ولا يبعد عند خروج اخبار حملها المرفعين مخرج النقية الا ان العامة هنا على قولين ايضا والقول المشهور بغيره
هو المشهور بين اصحابنا نقله في المشتمل على الشافعي وما للدواب حنيفة وعمر احمد في رواية تان ونقل القول الاخر عن
الثوري وابي يوسف الخالص في النطوق والمشهور بين الاصحاب ان لا عبرة به ونقل عن ظاهر الصدق اعتبار

في ثبوت الهلال

ذلك حيث ورد في كتابه رواية محمد بن مرزوم الملقب بـ: موضع الثالث الدالة على انه اذا تطوق الهلال فهو ليكنين بناء على
قاعدة المذكورة في صد كتابه وظاهر الفاضل الخراساني في التجربة الميل الى ذلك حيث قال بطلان نقل عن الصدوق ما ذكرناه
ويدل على اعتبار ذلك الخبر المذكور وهو صحيح ونسبته لهما ايضا بنية المقتضى المطابق لمقتضى القواعد العمل بقضائهما فانه
ما قال المقتضى في المتن بعد ايراد الخبر المذكور وهذه الرواية لا تعارض ما نقلناه من الأحاديث انتهى وفيه ان المعارض لا يختص فيما ذكره
من الأخبار المطلقة الدالة على وجوب الصوم بالرؤية والشاهدين ومقتضى ثلثين يوما بل المعارض هنا هو الأخبار الدالة على انه
مع فطره اليوم المشكوك فيه لا يقضيه الا مع قيام البينة بالرؤية وبمقتضى اعتبار التطوق ثم في فطر يوم الشك وراى في
الليلة الثانية متطوقا فانه يجب القضاء بمقتضى هذه الرواية مع ان الروايات الصريحة لا تستفاد بان لا يقضى إلا
اذا قامت البينة بالرؤية والأفلا ولا ريب في ضعف هذه الرواية عن معارضة تلك الأخبار المشار إليها **السابع** في عد
حسنة أيام من أول الهلال من السنة الماضية فيجب صيام يوم الخامس منها والمشهور بين أصحابنا انه لا اعتبار بذلك بل
النظر في اعتبار ذلك خلاف فيه حيث انه ينقل القائل بخلاف ما ذكرناه نعم ورد في الأخبار ما يدل على ذلك وهو ما رواه
الحسين والشيخ طينبا لله مرقدهما عن عمران الزعفراني قال قلت لأبي عبد الله ع ان السماء تطبق علينا بالعرفاء اليومين والثلاثة
فاتي يوم يصوم قال انظر اليوم الذي صمت فيه من السنة الماضية وصم يوم الخامس وعن عمران الزعفراني ايضا قال قلت لأبي عبد الله
عليه السلام انما يمكنك في الشتاء اليوم واليومين لا ترى شمسا ولا نجما فاتي يوم يصوم قال انظر اليوم الذي صمت فيه من السنة
الماضية وعد حسنة أيام وصم اليوم الخامس من جملة ما الشيخ على ان السماء اذا كانت مغيرة فعلى الانسان ان يصوم اليوم الخامس احتيا
فاذا تفقنا ان يكون من شهر رمضان فلما جازعنا وان كان من شعبان كتب له من التوفيق قال وليس في الخبر انه يصوم يوم الخامس
على انه من شهر رمضان وان لم يكن هذا في ظاهره واحتمل ما قلناه سقطت المعارضة به ولم يناف ما ذكرناه من العمل على أنه لا يقضى
ان رواه الرواية بن عمران الزعفراني وهو صحيح وفي أسنا الحديثين قوم صنعاء لا يعمل بما يخصون روايته اقول وبما وقف عليه
من الأخبار في هذه المسئلة زيادة على الخبرين ما قلنا نقله عن كتاب الفقه الرضوي في موضع الثالث وما رواه في الثاني في
الصحيح الصفوان بن يحيى عن محمد بن عثمان الخدرى عن بعض مشايخه عن أبي عبد الله ع قال صمت في العام المقبل اليوم الخامس
من يوم صمت فيه عام اول وما رواه الصدوق في الفقيه مرسلأ قال قال ع اذا صمت في العام الماضي في يوم معلوم فعند
في عام المستقبل من ذلك اليوم حسنة أيام وصم اليوم الخامس ما رواه ابن طاووس في كتاب الأقبال نقله من كتاب الحلال والحرام
لأبي اسحق إبراهيم بن محمد الثقفي عن أحمد بن محمد بن عمار بن عيسى عن حميد بن جعفر بن محمد ع قال عدوا اليوم الذي يصومون
فيه وثلاثة أيام بلك وصوموا يوم الخامس فانكم لن تحطوا وعن أحمد بن محمد بن عيسى عن غياث الطنطا بن عيسى عن جعفر بن محمد بن عيسى
كان فاعراض الأحكام القديمة وحديثنا عن الفتوى بمضمون هذه الأخبار اظهر ظاهرا من طريقتنا وان خبرنا ان أخبار هذه المواضع
ذكرنا ما لا تخلو من تعارض تناقض بعضها مع بعض لأن العمل على بعض منها بما ينافي العمل ببعض الأخرى لا يظهر هو طرح
الجميع كالحقنائه والرجوع الى الأخبار المستفيضة بالرؤية وشهادة العالمين وعد ثلثين من شعبان كما عليه كافة العلماء
الذين انشأوا العالم **السابع** قد صرح أصحابنا بانه من لا يعلم الشهرة لا يسير في بلاد المسلمين والمحسوس يتوحي وينظر
ما غلب على ظنه فيصومه ويجزيه مع استمرار الأشنباء وان علم تفاقه في شهر رمضان وتأخر ما صامه عن شهر رمضان اجزاء
ايضا وان ظهر تفاقه لم يجزه وهذه الأحكام كلها اجماعية على ما نقله العلامة في التذكرة والتمهيد الأصل في هذه المسئلة ما
رواه الشيخ بسند فيه توقف والصدق في الفقيه بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله ع قال قلت له رجل اسرته الروم
ولم يصم شهر رمضان ولم يدر اتي شهره هو قال يصوم شهر ايتوا ويحسب ان كان الشهر الذي صام قبل شهر رمضان لم يجزه
كان بعد رمضان اجزاء وما رواه الشيخ المفيد في المقتعة عن الصادق ع مرسلأ انه سئل عن رجل اسرته الروم فحضر
ولم يرا احدا ياله فاشبهت عليه مور الشهر كيف يصنع في صوم شهر رمضان فقال يجزي شهره فيصومه يعني يصوم ثلثين
يوما ثم يحفظ ذلك متى خرج او تمكن من السؤال لاحد نظر فان كان الذي صامه كان قبل شهر رمضان لم يجزه وان كان
هو وفقد وقوله وان كان بعد اجزاء ثم ان اجزاء احكام شهر رمضان تعلم مما تقدم وما يات في انشاء الله تعالى **الفصل**
القال في صوم القضاء وفيه مسائل الأولى قلنا تقدم في المطلب الثالث من المقصد الأول سقوط التكليف عن
الصغير المجنون والحائز والناقص النفس والمريض المنفرد والمخمي عليه المسافر اذا كان من هؤلاء من يقطع عنه الأداء
والقضاء ما ومنهم من يقطع عنه الأداء خاصة وهو الحائز والنفس والمريض والمسافر فاما ما يدل على سقوط الأمر من
عن الصغير المجنون مخدث رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق وهو انفاة قضاء وفنوى واما ما يدل على سقوطها
عن الحائز فقد تقدم في المطلب المشار اليه نقل الأخبار الدالة عليه واما ما يدل على سقوط القضاء عن المخالف الذي هو عندنا
من الكفار فيدل عليه الأخبار المستفيضة منها صحتها الفضلاء عنها ع في الرجل يكون في بعض هذه الأهواء كالحرية
والغفائية والقديرية ثم يتوب ويمرن هذا الأمر ويحسن رأيه ايسر كل صلواتها وصوم او زكوة او حج او ليس
عليه عادة شي من ذلك قال ليس عليه عادة شي من ذلك خبر صحيح الزكوة فانه لا بد ان يؤد بها لانه وضع الزكوة في غير موضعها

وأما موضعها أهل الولاية ومجتمعوها أخبار عديدين والمفهوم من الأخبار أن سقوط القضاء عنه بكمال الإيمان والأقرار بالولاية
 لكن من حيث صحة أعماله كما يفهم من كلام جملته من أصحاب رضى الله عنهم الأخبار والمستفيض بطلانها لا شرط صحة بالولاية
 وأما هو أفضل من الله عز وجل لدخوله في هذا الدين وتمايله على ما قلناه بأوضح دلالة صحة محمد بن مسلم وهو طوله حيث قال
 في آخرها وكذلك والله يا محمد من أصبح من هذه الأمة لا إمام له من الله ظاهراً عادلاً أصبح مثلاً لهاها وان مات على هذه الحال مات
 ميتة كفرة ونفاق وأعلم يا محمد أن أئمة الجور واتباعهم لم يخلوا عن دين الله قتلوا وأصلوا فأعمالهم التي يعملونها كرماد شندت
 به الريح في يوم عاصف لا يقدر على شيء مما كسبوا ذلك هو الضلال البعيد صحة في حرق الغلابة قال قال النافع بن الحسين
 ما أتى البقاع أفضل قلت الله ورسولاه أعلم قال إن أفضل البقاع ما بين الركن والمقام ولو أن رجلاً عمره مائة سنة في قوم
 الفتنه الأخسرين هائماً يصولهم التمار ويقوم الليل في ذلك المكان ثم لقي الله فيكون لا يتناحم بغيره بذلك شيئاً وعن الصادق ع
 سواء على الناس صلواتهم زنا وقد نظمه شيخنا الشيخ سليمان بن عبد الله البحراني قدس سره فقال خلع النواصب بغير الإيمان
 فضلوهم وزناهم سيان قد جازاه في واضح الآثار عن النبي الصفي المصطفى الأئمة وظاهر الأخبار أن ثواب تلك الأعمال الباطنة
 من صلواتهم وصيامهم ونحوها يكتب لهم بكمال الإيمان ومن الأخبار في ذلك صحة ابن اذينة قال كتب أبو عبد الله ع أن كل عمل عمله
 الناس في حال ضلالته أو حال ضيعة ثم من الله عليه عرفه بهذا الأمر فانه بوجره عليه يكتب له الأثر كقوله الحمد يشاء ما لو ترك ذلك
 العبادة بالكلية وأني بما باطنه في مذهبه قال الظاهر أنه لا خلاف بين أصحاب في وجوب القضاء في تلك العبادة من صلواتهم وصيامهم
 ونحوها وهو كذلك فإن التارك لها مع كونه مكلفاً بها ومحطاً بأبواب تحت العتق حتى يات بها وغاية ما يستفاد من تلك الأخبار دلالة
 على عدم وجوب القضاء هو عدم وجوب قضاء ما أتوا به صحيحاً على مذهبهم من حيث بطلان ترك الولاية لأما ما يأتوا به بالحلية أو
 أتوا به باطلاً الذي هو في حكمه وهو لا عندنا مكلفون بالأحكام وإن كانت لا تقبل منهم إلا بالإيمان بالولاية وحق فني أتوا
 بما صححه على مذهبهم ولم يتقوا لا شرط قبولنا فبعد حصول الشرط يتفضل الله عز وجل عليهم بالقبول بخلاف ما لو لم يأتوا بما جاء
 بالحلية وكذا ما في حكمه فانه ياقون تحت عمدة الخطاب فيجب القضاء البتة وأما ما يدل على وجوب القضاء على الحائض والنفساء فيأذ
 على الاتفاق على ذلك فهو ما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة عن أبي جعفر ع أنه قال الحائض ليس عليها أن تفضي الصلوة وعليها
 أن تفضي صوم شهر رمضان وفي الحسن إلى الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله ع الحائض تفضي الصلوة قال لا قلت تفضي
 الصوم تفضي الصوم قال نعم قلت من جاء بهذا قال قل من قاس باليسر أما ما يدل على القضاء على المريض فالأخبار والمستفيض
 ستأتي إن شاء الله تعالى وأما المعنى عليه فانه لا ريب في سقوط الصوم عنه لخروجه بذلك عن أهلية التكليف وأما الخلاف في صحة
 صومه مع سبق النية وقد تقدم الكلام فيه في المطلب الثالث من المقصد الأول وأما ما يبقى الكلام فيه وجوب القضاء عليه
 بعد الإفاقة فالمشهور بين أصحابنا أنه لا قضاء عليه قبل القضاء ما لم ينو قبل الأعماء وهذا القول منقول عن الشيخين المرتضى
 رضى الله عنهما والظاهر هو القول بالأخبار والمستفيض ومنها صحة يوت بن نوح قال كتبت إلى أبي الحسن ع أسأله عن المعنى عليه
 يوماً أو أكثر هل يقضى ما فات أم لا فكتب لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلوة وصححه علي بن مهزيار قال سألت عن المعنى عليه يوماً
 أو أكثر هل يقضى ما فات أم لا فكتب لا يقضى الصلوة ولا يقضى الصوم إلا غير ذلك من الأخبار والكثرة ولم تنف للقول
 الآخر على دليل إلا ما ذكر في الخ حيث أخرج عليه بانه مريض فيلزمه القضاء متشككاً بهوم الأئمة وأخبار وردت بقضاء الصلوة
 وأنه لا قائل بالفرق وانت خبير بما فيه بعدما مر فتأما أولاً بنا لمنع من تيممه مريضاً سلمنا لكن لا نسلم وجوب القضاء على المريض
 مطر والسند ما تقدم من الأخبار وأما الروايات المنعته لقضاء الصلوة فهي مع كونها مختلفة محتاج إلى الجمع بينها التي
 الاستدلال بها بخفضة بالصلوة والخلاف الصوم بما قياسي عدم القائل بالفرق لا يدل على عدم الفرق هذا مع ضعفها
 عن معارضة ما دل على عدم من الأخبار والصحة الصريحة الكثيرة وأما المسافر فيجب على الكلام فيه في المقصد الثالث
 من المسئلة الثانية الظاهر أن الخلاف بين أصحابنا في أن المرتد نظراً كان أو ملكاً يقضى زمان
 ردت استناداً إلى عموم الأدلة الدالة على وجوب قضاء الفوائت من الصيام والصلوة الشاملة للتردد وغيره ولا ريب
 أنه الأحوط لنظرنا المناقشة في ما ادعوا من العموم لما صرحوا به في غير موضع من أن الأحكام المودعة في الأخبار إنما
 محمد على الأفراد الشائعة الكثيرة التي تبادر إليها الأطلاق دون الفروض النادرة التي لم يتم أن بعضها اشكل القول في المرتد عن
 طرقة بناء على عدم قبول توبته لو جوقته وقته أمواله وبنونه زوجته والحق هو التفصيل في ذلك والقول بوجود توبتها بالخطأ
 وعدم قبولها ظاهر في جميع بين الأخبار والدالة على وجوب التكليف الشرعية عليه من صلوة وصيام ونحوها وبين ما دل على
 وجوب قتله وقته أمواله وبنونه زوجته ثم اختلف الأئمة هنا فيما لو عقد الصوم مسلماً ثم ارتد ثم عاد بقية يومه فلهية
 المحقق في المعبر قبله الشيخ وابن ادریس جماعة إلى أنه لا يفسد وقطر العلامة في جملة من كنهه والشهيد في الدرر في القضاء
 لأن السلام شرط وقلدان فيفوت مشروط ويلزم من مساد الجزء فساد الكل لأن الصوم عبادة واحدة فلا يقبل التخيير
 وقال في المدارك أنه لا يخرج من قوع والمسئلة عندي محل توقف لعدم الوقوف على نص فيها **المسئلة الثالثة**
 اختلف الأئمة في نفي عن الجائز في شهر رمضان حتى مر عليه الشهر كله أو أيام منه فهل يجب عليه قضاء الصوم ما مضى

في كتاب الصلاة

في كتاب الصلاة

من ذلك لأمع اتفاقهم على وجوب قضاء الصلوة لكان الحد فاما المشهور الوجوب لما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي قال سئل
 ابو عبد الله عن رجل اجنب في شهر رمضان فنتى ان يغتسل حتى خرج رمضان قال عليه يقضي الصلوة والصيام وما رواه
 الصدوق في الصحيح عن ابراهيم بن ميمون قال سألت ابا عبد الله عن الرجل يجنب بالليل في شهر رمضان ثم ينسى ان يغتسل حتى
 يمضي ذلك جمعة ويخرج الشهر ما عليه يقضي الصلوة والصيام قال ابن بابويه بعد نفل الخبر في خبر اخر من جامع في اول شهر
 رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان يغتسل ويقض صلوته وصومه الا ان يكون قد اغتسل الجمعة فانه يقضي
 صلاته وصيامه في ذلك اليوم ولا يقضي ما بعد ذلك وقال ابن ادریس لا يجب قضاء الصوم لأن لا أصل برأيه الزمة ولا ن
 الصوم ليس من شرطه الطهارة في الرجال الا اذا تركها الانسان متعمدا من غير اضطرار وهذا لم يتعد تركها انشأ وهو جليل في اصوله
 الغير الاصيل وقواعد الضعيفة العلية ووافقه المحقق في الشرايع والنافع ونازعه في المعتمد وما ظهر من كلام الصلوة في
 الفقيه قول ثالث في المسئلة ولا بأس به الا ان فيه نوع اشكال من حيث عدم نيته الغسل المني والقول بتلاخل الغسل الي
 كما هو الاظهر عندى انما هو عبارة عن الاكتفاء بغسل واحد مع نيته جلة من الغسل لا مع عدم النية والغسل بالكتية وحيث
 الكلام في ذلك فلا ورعنا في شرحنا على المداوك وقد تقدم في بحث نيته الوضوء في كتاب الطهارة ما فيه من تحقيق المسئلة ايضا
 وكيف كان فالعمل على القول المشهور والله العالم **المسئلة الرابعة** من فاته شهر او بعضه لمرض او دم فان مات قبل
 البر والطهر لم يقض عنه اجزاء فموت في شهر رمضان وهو مريض فتوفي قبل ان يبر قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي يبر ثم يموت قبل
 يقضى ما رواه ايضا في التمهيد عن منصور بن حازم قال سئل ابا عبد الله عن المريض في شهر رمضان ولا يصح حتى يموت
 قال لا يقضى عنه والحاضر يموت في شهر رمضان فقال لا يقضى عنها وما رواه في الموثق عن سماعة بن مهران قال سألت ابا
 عبد الله عن رجل دخل عليه شهر رمضان وهو مريض لا يفد على الصيام فمات في شهر رمضان او شهرين فقال
 لا يصح عليه لا قضاء عنه قلت فامره بقضاء دخل عليها شهر رمضان ولم تغد على الصوم فمات في شهر رمضان او شهرين فقال
 لا يقضى عنها وما رواه الصدوق في الصحيح عن ابي مرهم الا نضار عن ابي عبد الله قال لا ناصام الرجل شيئا من شهر
 رمضان ثم لم يزل مريضا حتى مات فليس عليه وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال يصدق عنه مكان كل يوم بمد وان لم يكن
 له مال هناك عليه وما رواه في الثاني والفقيه في الصحيح عن ابي جعفر قال سألت عن امرأة مرضت او طمشت او
 سافرت فمات قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال انما الطمط والمريض فلا واما السفر فنعم الا غير ذلك من الاحكام
 وقد ذكر جمع من اصحابنا في كتب القضاة عن اسناد في المنهاج في الاصحاح مؤذنا بل ينعوا اتفاقا عليه استدل عليه
 بان طاعة فعلت عن الميت فوصل اليه ثوابها وادركه قبل ان ليس الكلام في جواز الطوع بالصوم واهل ثوابه الى الميت
 بل في قضاء الفايته عند الحكم بشرعيته يتوقف على الدليل لان الوظائف الشرعية انما تستفاد من النقل ولم يرد النقل بذلك
 بل مقتضى الاحكام المتقدمة عدم مشروعية القضاء بذلك على ذلك باوضح دلالة ما رواه الحلبي في الصحيح والموثق عن ابي
 بصير عن ابي عبد الله قال سألت عن امرأة مرضت في شهر رمضان وماتت في شوال فاصتني ان اقضي عنها قال هل يرضى
 من مريضها قلت لا ماتت فيه قال لا يقضى عنها فان الله لم يجعلها عليها قلت فانه اشتمى ان يقضى عنها وقلا وصتني بذلك قال
 كيف تقضي شيئا لم يجعل الله عليها فان شئتم ان تصوم لنفسك فمض هذا بالنسبة الى الفوات بغير استقراء ما يفوت
 بالسفر فالظن وجوب القضاء بجملة الفوات وان لم يتمكن من القضاء وسيا تحقيق المسئلة قريبا **المسئلة الخامسة**
 هل لو اشتم مرضه من اول رمضان الى رمضان اخر فالمشهور بين اصحاب سقوط قضاء الاول وانما يكفر عن
 كل يوم منه بمد وحكي الفاضلان في المعتمد والمنهاج عن ابي جعفر بن بابويه ايجاب القضاء دون الصدقة وحكا في الخ ايضا
 عن ابن ابي عقيل والى الصلاح وابن ادریس وقواه في المنهاج والخبر وحكي عن ابن الجنيب انه احاط بالجمع بين القضاء والصدقة
 وقال انه مروي حكا عنه في الدروس والمعتقد هو القول الاول لما رواه ابن بابويه في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر
 في الرجل يمرض في شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض لا يصح حتى يدركه شهر رمضان اخر قال يتصدق عن الاول
 ويصوم الثاني وان كان فتح فيما بينهما ولم يصح حتى ادركه شهر رمضان اخر صامهما جميعا وتصدق عن الاول ورواه
 الحلبي في الصحيح والحسن بن ابراهيم بن هاشم عن زرارة مثله وما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد
 الله قال من افطر شيئا من شهر رمضان في عذر ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض فليتصدق بمد لكل يوم فاما ان افاته
 صمت ويتصدق وما رواه الحلبي في الحسن بن ابراهيم على المشهور الذي هو عندى من الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر
 وابي عبد الله قال سألتما عن رجل مريض فلم يصح حتى ادركه رمضان اخر فقال ان كان برئ ثم فاته ميتان يدركه رمضان
 الاخصام الذي ادركه ويتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وعليه صيامه وان كان لم يزل مريضا حتى ادركه رمضان
 الاخصام الذي ادركه ويتصدق عن الاول لكل يوم بمد على مسكين **المسئلة السادسة** ليس عليه قضاء وما رواه الحجة في كتاب
 قريبا لاسناد بسند عن علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سألت عن رجل متابع عليه رمضان ان لم يصح فيها ثم خرج بعدة

بالحكم الرضائي لا يجوز التأخير عنه إلا آخر كلامه زيد بمقامه وقال الشهيد في الدرر لا يجوز تأخير قضاء رمضان عن عام القوا
 اخيرا ويجب المباداة أقول وعلى هذا فلو تمكّن من القضاء قبله ثم عرض له سفر لا يتمكن معه من القضاء في ذلك الوقت المعين
 فان كان سفره مباحا ومستحباً فلا اشكال في وجوب تأجيل الصيام عليه وعدم مشروعية السفر والحال هذه وان كان واجباً
 كالحج الواجب نحو فاشكال ينشأ من تعارض الوجوبين ولا سيما حجة الاسلام وترجيح أحدهما على الآخر يحتاج الى دليل وان كان
 مقتضى قواعد الأصول تقدم ما سبق سبب جوبه كما صرحوا به في جملة من المواضع التي أتيت من علم ان العلامة في التمرير قال
 بعد ان قوى ما ذهب اليه ابن بابويه من جوب القضاء دون التكفير ونقل عن الشيخين القول بجوب التكفير دون القضاء على قول
 الشيخين لو صام ولم يكفر فالوجه الاجزاء وهو يؤذن بكون مذهب الشيخين هو التحريم بين القضاء والتكفير لا امر لغير ذلك
 لأن صريح كلامهما والأدلة التي تقدمت مما استدلووا به انما هو تعين التكفير دون القضاء لا التام في الأشهر الأظهر ان
 الصدقة المذكورة عن كل يوم بمد لما تقدم في صحيحه عبد الله بن سنان وصححه محمد بن مسلم ونحوهما من الأخبار المنقولة
 وقال الشيخ في النهاية يتصدق عن كل يوم بمد من طعام فان لم يمكن فمد وبه قال ابن البراء وابن حزم على ما نقل في المحرر ولم
 نفعله علم مستند يعتمد عليه يمكن ان يكون مستند رواية سماعه وقوله عن فضيلة ثبوت تبدل كل يوم تمامه بمد من
 طعام الحديث والظاهر ان بطلان وقوعه على سبيل الأفضل كما ان فقائه كل حيث انك قد عرفت من الأخبار المنقولة انه
 لا قضاء مع استمرار المرض يؤيد ان صدق الرواية انما اشتمل على الأمر بالمداومة **الترجيح** هل يتعد هذا الحكم ان
 سقوط القضاء ولزوم الكفارة على المشهور ووجوب القضاء على القول الآخر من فاته الصوم بغير المرض ثم حصل له
 المرض المستمرا لا قبل ثم وهو ظاهر احتياض الشيخ في الخلاف ويمكن ان يكون مستند صحيحه عبد الله بن سنان المنقولة لقوله
 فيها من افطر شيئا من شهر رمضان في غلظته ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض فليصدق بالحديث فانما لا بد من تناول المرض
 وغيره وقيل لا وبه قطع العلامة في المحرر متكا بهوم ما دل على وجوب القضاء التام من مصادره المتخصص المسقط لأخصا
 بالمرض اجاب عن صحيحه ابن سنان بانها لا تنهض حجة في مصادره هوم الأدلة على وجوب القضاء ان قوله من افطر شيئا
 من رمضان في غلظته وان كان مطع الا ان قوله عن ثم ادركه رمضان اخر وهو مريض يشعر بان هذا هو العذر قال في المدا
 بكن نقل ذلك عنه وما ذكره لا يخفى من وجه وان كان القول بالتسوية واجبه انتمى قول لا يخفى رواية الفضل بن شاذان
 المنقولة من كتابه التلخيص عن الاخبار عن الرضا صرح به في السفر وان حكمه حكم المرض فلا مجال للتوقف في ذلك وبه يظهر قوة
 ما ذهب اليه الشيخ في الخلاف **الخامس** قال في المدارك لو كان الفوات بالمرض والمانع من القضاء غير كالتعذر
 فهل يتعد اليه هذا الحكم ام لا الاصح عدم الاحتصاص بالنقل بما اذا كان المانع من القضاء استمرار المرض واولى بوجوب القضاء
 ما لو كان الفوات بغير المرض انتهى أقول وقد عرفت ان رواية الحكم والعلم والعلمون ظاهرة بصرح به في ان السفر بالمرض وجوب
 الكفارة خاصة مع استمرار السفر وجوب القضاء والكفارة مع الإقامة وترك القضاء ولكن العذر واضح حيث لم يقف على
 الرواية المذكورة **السادس** قلصت في المتن في ان يتعد الى استمرار المرض القضاء عند من قال بسقوطه لانه طاعة فانه
 وقها فندب القضاء انما اورد صحيحه عبد الله بن سنان المنقولة ايضا وهو كذا **السابع** قلصت في المتن وغيره
 بان حكم ما زاد على رمضان من حكم الرضائين فيما تقدم ونقل في الدرر عن ظاهرا من بابويه ان رمضان الثاني يقضي
 بعد الثالث وان استمر المرض أقول قال العلامة في المحرر بعد ان نقل عن الشيخ وابن الجنيدي ان حكم ما زاد على رمضان من حكم الرضا
 وقال ابن بابويه في سألته اذا مرض الرجل وفاته صوم شهر رمضان قابل فعليه يصوم هذا الذي قد دخل ويتصدق عن
 الأول لكل يوم بمد من طعام وليس عليه القضاء الا ان يكون حقه فيما بين رمضان فان كان كل واحد يصوم فعليه ان يتصدق
 عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويصوم الثاني فاذا صام الثاني قضى الأول بعد فان فاته شهر رمضان حقه بد
 الثالث من مرضه فعليه ان يصوم الذي دخل ويتصدق عن الأول لكل يوم بمد من طعام ويقضي الثاني أقول لا يخفى
 ان هذه البناق عين عيان كتاب الفقه الرضوي التي قد مرها ثم قال العلامة في المحرر وهذا الكلام كما يحتمل استمرار المرض
 فيه من رمضان الأول الى الثالث يحتمل بره فيما بين الثاني والثالث في ان حمل على الثاني فلا يخفى فيه كما ذهب اليه شيخنا
 ابو جعفر وشيخنا ابو علي ابن الجنيدي وان حمل على الأول صادرة المسئلة خلافة وابن دريس حمل على الأول ثم حمله على الثاني
 قل ان الواجب القضاء دون الصدقة وليس فيه دلائل على مطلوبه ولو كان لتوجيه المنع الى هذا الكلام كما يتوجه الكلام
 انتهى أقول والصدق في الفقه بعد ان نقل صحيحه زناد المنقولة قال ومن فاته شهر رمضان حقه بد خلافا لثالث
 من مرضه الى اخر ما تقدم في عيان ابيه المأخوذ من كتاب المذكور ويدل على الأول الرواية التي قد مرها عن بقية
 العياشي **الخامس** ذكر الشهيد في الدرر من تأخر عنه ان مستحق هذه الصدقة مستحق الزكاة لما جرت وانك
 خير بان جملة من الروايات المنقولة قد عرفت اختصاصها بالمساكين وقد عرفت في كتاب الزكاة ان المسكين اسوأ من
 الفقير كما دلت عليه الأخبار المذكورة ثم روي فينا بره للفقر ظاهرا والاحتساب قد نقلوا الأجماع على جواز اعطاء كل
 منها حيثما يذكر أحدهما مع قولهم بالمعاقبة بينهما والظاهر ان اجماعهم سابقا وخلفا على هذا الحكم يكون خريفة على التجوز

في جملتها على الأخر حيثما يذكر المسئلة الساتر المشهورين لأصحابنا في وجوب القضاء وترك القضاء إلى الرضا والقائه فان كان تركه عن تهاون فتنى الأول وكفروا ولم يكن عن تهاون فتنى كفاية وقد وقع الخلاف هنا في موضعين أحدهما ما نقل عن ابن دريس أنه وجب القضاء دون الكفارة ويذكر على المشهور ما تقدم في سابق هذه المسئلة من صحة زراق وصحة محمد بن مسلم ورواية أبي بصير المنقولة من تفسير العياشي ورواية الفضل بن شاذان المنقولة عن كتابي العلك والعيون ورواية كتاب الفقه الرضوي ورواية أبي الصباح الكاني قال سألت أبا عبد الله عن رجل كان عليه شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل فقال ان كان صحيح فيما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل قال كان عليه ن يصوم وان يطعم لكل يوم مسكينا فان كان مريضا فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليكر عليه إلا الصيام ان صح فان تناهى المرض عليه فلم يقضه فليطعم لكل يوم مائة ورواية أبي بصير الثانية في المقام اخرج ابن دريس بأصالة البراءة وبأن أحدا من علمائنا لم يذكر هذه المسئلة سوى الشيخين ومن قلدها أو تعلق بأخبار الأحاد التي ليست بحجة عندنا كمل البيت وما رواه سعد بن سعد عن رجل عن أبي الحسن قال سئل عن رجل يكون مريضا في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء سنة أو أقل من ذلك وأكثر ما عليه ذلك قال أحب له أن يجعل الصيام فان كان أخر فليكر عليه شيء وأجاب عن العلامة في الخ بأن البراءة إنما يصاد إليها مع عدم دليل البتوث وشغل الذمة وقد بينا الأثر وعدم ذكر أحد من أصحابنا غير الشيخين لهذه المسئلة ليس بحجة على عدم معان الشيخين هما القيان بالمذهب فكيف يدعي ذلك ولينا بابويه قدسهما الشهابين بذكر وجوب الصدقة مطم ولم يفصلا إلى التواتر وغيره وكذا ابن أبي عمير وهو سابق من الشيخين وهو لا يفتي بالمذهب وأجاب عن الحديث باستنصاح السند والمحل على التأخير مع العزم انتهى وهو جيد وبالغ المحقق أيضا في الرد عليه ولا عبرة بجلان بعض المتأخرين في عدم إيجاب الكفارة هنا فانما ترك ما لم يذهب إليه أحد من فقهاء الإمامية فيما علمت ثم نقل رواية زراق ورواية محمد بن مسلم ورواية أبي الصباح الكاني وقال ان هؤلاء فضلا السلف من الإمامية وليس لروايتهم معارض إلا ما يحتمل رده إلى ما ذكرناه فالرأى بذلك متكلف ما لا ضرورة إليه انتهى وتاينهما ما نقله في الخ عن أبي بابويه من أنه لم يفصلا هذا التفصيل بل قال في صحته فيما بينهما ولم يقض وجب القضاء والصدقة قال وهو أخيرا ابن أبي عمير ونقله في المداك عن المحقق في المتبر والشهيدين قال قدس سره بعد قول المصنف وان يرى بينهما وآخر فإزما على القضاء ولا كفارة عليه ان تركه تهاونا فتنى وكفر عن كل يوم من السالف بمدة من طعام ما صورته يلوح من هذه العيان أن المراد بالمتهاون غير العاظم على القضاء فيكون غير المتهاون العاظم على القضاء وان أخر غير غدر والعرف كإياه ولسا على الأصح ما أطلقه الصدوقان وأخا من المصنف في المتبر والشهيدان من وجوب القضاء والفدية على من يرى من جنس وأخر القضاء تواترا من غير غدر حتى دخل رمضان الثاني سواء عزم على القضاء أم لا لقوله في صحة زراق المتقدمة فان كان صحيح فيما بينهما ولم يصح حتى أدركه شهر رمضان أخر صحتها مما جعلا وصدق عن الأول وفي رواية أبي الصباح الكاني ان كان صحيح فيما بين ذلك ولم يقضه حتى أدركه رمضان قابل فان عليه ن يصوم وان يطعم لكل يوم مسكينا وفي حقه محمد بن مسلم ان كان يرى ثم تواتر قبل ان يدركه رمضان أخر صتام الذي أدركه وصدق عن الأول عن كل يوم بمدة من طعام على مسكين وعليه قضاء وهذه الرواية اختل للعلامة في الخ على القول بالفرق بين العاظم على القضاء وغيره وهو لا يذلل على ذلك بوجه بل مقتضى جمل دوام المرض فيما قويا للتواتر ان المراد بالموتاة الآثار كالثبات مع الفدية عليه كما دل عليه اطلاق صحة زراق المتقدمة وغيرها انتهى وقال شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ذكر العيان المتقدمة هذا التفصيل هو المشهور خصوصاً بين المتأخرين وفسروا التهاون بعدم العزم على القضاء سواء عزم على التردد أم لم يعزم على واحد من الأمرين وغير المتهاون هو الذي عزم على القضاء في حال السعة وأخر عتادا عليها فلما ضاق الوقت عرض له المانع كالحيض المرض والسفر الفترى وفي استفادة هذا التفصيل من النصوص نظروا الذي ذهب إليه الصدوقان وقواه في الدرر وسر ذلك عليه الأخبار الصحيحة كخبر زراق ومحمد بن مسلم وغيرها وجوب القضاء مع الفدية على من قدر على القضاء فلم يقض حتى دخل رمضان الثاني سواء عزم على القضاء أم لا هذا هو الأقوى انتهى قول وقد علم بذلك ان القائلين بعدم التفصيل وفاقا للصدوقين الشهيدان والسيد السند في المداك ومثله الفاضل الخراساني في الذخيرة وهو ظاهر لمعتبر ثم قول لا ريب ان ما نقلوه عن الصادق هو ظاهر العيان التي فلم نقلها عنهما المأخوذة من كتاب الفقه وأما ما ذكره من ان ظاهر صحة زراق المذكورة ذلك فهو مما لا ريب فيه أيضا وكل غيرها مما قد ذكره في سابق هذه المسئلة الآخرة لا يخفى انه قد ردوى الشيخ في سب عن أبي الصباح الكاني قال سألت أبا عبد الله عن رجل كان عليه من شهر رمضان طائفة ثم أدركه شهر رمضان قابل فقال ان كان صحيح فيما بين ذلك ثم لم يقضه حتى أدركه رمضان قابل فان عليه ن يصوم وان يطعم لكل يوم مسكينا فان كان مريضا فيما بين ذلك حتى أدركه شهر رمضان قابل فليكر عليه إلا الصيام ان صح فان تناهى المرض عليه فلم يقضه فليطعم لكل يوم مائة قال في المحل في الفاشية في الواجبة قوله فان كان مريضا فيما بين ذلك لعل المراد به حد وث مرضه يكدم ما مضى ما يمكنه القضاء فيه من الوقت مع غرضه عليه ان كان مريضا فيما بين عزمه على القضاء وبين شهر رمضان فليكر عليه لا الصيام دون التصديق

الصدوق وذلك لاستقرار القضاء في نفسه وعدم تفصيله في فواته لسعة الوقت فقولوه ان صح اشاق الاما قلناه من يمكنه من القضاء
فيما مضى وقوله فان تابع المرض عليه في قباله ذلك يعني وان لم يتمكن ولا من القضاء والحاصل ان ههنا ثلثة احتمالات وحل
حكم في حكم الاخر اختلفا علم يمكنه من الصيام اصله في ادركه الشهر من قابل بحكمه الصدوق خاصة دون القضاء والثاني يمكنه
منه وتهاون به الى ان يفوت وحكمه القضاء والصدوق معا والثالث يمكنه من وعزمه فايه سعة الوقت من غير تهاون حتى
ادركه مرض اخر حال بينه وبين القضاء خاصة في ادركه الشهر من قابل وحكمه القضاء خاصة دون الصدوق وهذا الخبر مشتمل
على الاحكام الثلاثة جميعا وكذا الذي يتلوه بخلاف سائر اخبار هذا الباب حيث اقتصر فيها على بعض انتهى وبذلك يظهر لك
ما في استدلال صاحب المكارم بحجابه الصباح الكناية المذكور حيث اورد بعضه وسكن عن باقيه الذي هو موضع الاستدلال
منه واثار في الواجبات بالخبر الذي يتلوه في قوله في الخبر عن ابي بصير ع ع قال اذا مرض في رمضان الى رمضان
ثم صح فامتناعه لكل يوم اظرف فيه طعام وهو مذكور لكل مسكين قال وكذلك ايضا في كفارة اليمين وكفارة الظهار وما ملأ الله
وان صح فيها بين الرمضانين فامتناعه ان يقضى الصيام فان تهاون به وقد صح فضله لصدقة والصيام جميعا لكل يوم مذكور
اذا فرغ من ذلك الصيام اقول ما ذكره قدس سره رواية في الصباح الكناية لا يخرج من قرب واما رواية ابي بصير التي اشار
اليها فظني انها فاصحة تمام اية فان موضع الدلالة على ما ذكر من معنا قوله وان صح فيها بين الرمضانين فامتناعه ان يقضى
الصيام بحمل القضاء على كونه بعد الرمضان الثالث ومن المحتمل قريبا بل الظاهر الاقرب ان المراد بتمامه وقتان في وقت الصحة
بغير الرمضانين وحاصل معنى الرواية ان ان استمر به المرض الى الرمضان الاخر فامتناعه لصدقة عن الشهر الاول وان صح فيها
فامتناعه لقضاء خاصة في وقت الصحة من غير فدية لعدم تفرطه وان ترك القضاء في وقت صحته وتهاون به والحال انه قد صح
فضله لقضاء والفدية وكيف كان فالخروج عن قولهم تلك الاخبار التي قد منها ما يلزم من وجوب القضاء والفدية
حتى امكن الصيام واخره حتى دخل الشهر الثاني سواء كان مع العزم عليه ولا يمثل هذه الرواية اعني رواية في الصباح بناء على
ما ذكر في الحديث المذكور مشكل لا سيما لا تبلغ في الصراحة بل الظهور في عدم يمكن به تفصيل تلك الاخبار وبه يظهر ان الاظهر
هو ما ذكر في الصدوقان وخلاف الجماعة المتقدم ذكرهم ويؤيد ان الاول هو الاحتمال ثم اعلم ان ظاهر كلام الاصحاح
القائمين بالتفصيل مختلف في معنى التهاون المقتضى لاجتماع الكفارة مع القضاء فظاهر كلام المحقق في الشرايع كما
تقدم في عبارته ومثله العلامة في القواعد وهو مقتضى كلام الخاتمة عبارة عن عدم العزم على الصوم اما لو عزم عليه
لم يكن تهاونا والى يحصل بعد المقتضى للتأخير في ذلك صرح به في الدرر في المقتضى لوجوب الكفارة وعدم العزم على الصوم
اي المزمع عليه لم يكن تهاونا ولا يحصل بعد المقتضى للتأخير الذي صرح به في الدرر في المقتضى لوجوب الكفارة وعدم
العزم على الصوم والعزم على عدم الاظهار عند قضيت وقت الاظهار القضاء اما اذا عزم على الفعل في سعة الوقت مع كفارة
ثم حصل بعد عند ضيقه لم يجز الكفارة بل الواجب القضاء حسب في فهم ذلك باق المعنيين كان من الاخبار تأمل وغاية ما ذكر
عليه بعضهما كحسنة محمد بن مسلم مثلها رواية ابي بصير المتقدم نقلها عن تفسير العياشي في التعبير عن ترك القضاء مع الصحة بين
الرمضانين بالنوائ والنوائ وان كان لغز بمعنى ترك الشيء لعدم الاهتمام به كما هو مذكور في رواية ابي بصير المذكورة في الآيات
الظاهرة كما تقدم في كلام السند ان المراد به مطلق الترك ويعضد انه لو كان هذا المفهوم مراد بالذكر حكاه في من تلك
الروايات وما تقدم في بعض الاخبار من تعليل وجوب الكفارة بالتضييع فانه شامل لما نحن فيه حيث انه صح ولم يصح فدل على
التضييع وان كان بائنا على سعة الوقت ثم تجد المانع وقت الضيق والله العالم وفي المقام فوائده **الاول** المشهور بين
الاصحاح من استحباب الموالاة في القضاء وقيل بل استحباب التفريق حكاه ابن ادريس في سرائر عن بعض الصحابة ويطهر من
كلام الشيخ المفيد قلت سر الميلا اليه حيث قال بعد ان حكم بالخبر بين التابع والتفريق وقد عرفت انما قال اذا كان
عليه يومان فصل بينهما يوم وكذلك اذا كان عليه خمسة ايام وما زاد فان كان عليه عشرة ايام او اكثر من ذلك تابع بين
الثمانية الايام الشائم فرق الباقى والوجه في ذلك كله ان ان تابع بين الصيام في القضاء لم يكن فرق بين الشهر في صومه وبين
القضاء فوجب السنة الفصل بين الايام بالافطار ليقع الفرق بين الامرين كما وصفنا انتهى والذي يدل على الاول
ما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال اذا كان على الرجل شي من صوم شهر رمضان فليقضه في اثنى عشر
شاه اياما متتابعة فان لم ينقطع فليقضه كيف شاء وليجعل الايام فان فرق محض ان تابع محض قال قلت رايت ان
يقع عليه من صوم رمضان شي يقضه في ذي الحجة قال نعم وفي الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ع قال من اظهر شيئا من
شهر رمضان في عدد فان قضاه متتابعا فهو افضل وان قضاه منفردا فهو خسر وفي الصدوق في كتاب الحضانة ما سنا عن
الاعمش عن جعفر بن محمد ع في حديث شرايع الدين قال والفائت من شهر رمضان ان قضاه منفردا جاز وان قضاه متتابعا
كان افضل وهذه الاخبار كما ترى صريحة في المدعى بالظن ان ما ذكره في المقنع واسنك الى الصادق ع هو ما رواه الشيخ
في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ع قال سالت عن الرجل يكن عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها فقال

فإن كان عليه يومان فليطربنيها يومًا وان كان عليه خمسة فليطربنيها يومين وليس له ان يصوم اكثر من ستة ايام متواليه فان كان عليه ثمانية ايام وعشرون فليطربنيها يومًا ورواه الشيخ ايضا بسند اخر مثله الا انه قال فان كان عليه خمسة ايام فليطربنيها يومين وان كان عليه شهر فليطربنيها ايامًا وليس له ان يصوم اكثر من ثمانية ايام يعني متواليه وذكر بقية الحديث والشيخ رحمه الله حمل هذا الخبر على التخيير ونفي وجوب التتابع وان كان افضل ولا يخفى ان قوله في الخبر ليس له ان يصوم الى اخره بما يدافع ذلك وما يؤيد الاخبار والمنقول في جواز التفرق مذهبنا صحيحه سليمان بن جعفر الجعفري قال سالت ابا الحسن ع عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان ايقضيها متفرق قال لا بأس بتفرقه قضاء شهر رمضان مما لا يصيام الذي لا يفرق كفان الظهار وكفان الدم وكفان اليمين ونحوها غيرها ايضا وكيف كان فان هذا الخبر لا يارض الاخبار المذكورة سيما مع غرابته ما اشتبه عليه كما هو في كثير من اخبارنا وواعظنا تلك الاخبار بموافقة ظاهر الكتاب العزيز القائل تراخى من مذهبنا الاحطاب هو وجوب القضاء على التراخي لا على الفور ونقل عن ابي الصلاح انه قال يلزم من يتعين عليه فرض القضاء شي من شهر رمضان ما يدايه في اول احوال الامكان ويظهر من هذا البناء القول بوجوب الفور وهو مردود بالاخبار كصحة الجلي وابن سنان المتقدمين واظهر منها ما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن الاعمش عن ابي عبد الله ع قال كونا النبي ص اذا كان عليه من صيام اخر من ذلك في شعبا كراهة ان يمتنع رسول الله صلى الله عليه واله فاذا كان شعبان حرم صيام الحديث الثالث قد صرح جملته من الاحطاب رضى عنهم العلامة في التذكرة وغيره بان لا يجب الترتيب قضاء الصوم بان يتوالت في الاول فلو لم يتحبه لك واستشكل الشهيد في الدروس فقال وهل يتحبه في الاول فالاول اشكال قال في المدارك نقل ذلك عنه وربما كان منشأ الاشكال من تساوي الايام في التعلق بالذمة مع انقضاء النص على تقديم بعضها على بعض ومن سبب الاول في الذمة فكان اوله بالمبادر ثم قال ولا يخفى ضعف الوجه الثاني من وجهي الاشكال الا ان الامر في ذلك هين اقول في الاشكال ان يقال ان هذا من باب اسكوا عما سكت الله عنه وهل يعتبر الترتيب بين افراد الواجب كالقضاء والكفارة ونحوها ظاهر المشهور القدم ونقل عن ابن ابي عمير انه قال لا يجوز صوم عن نذرا وكفارة لمن عليه قضاء من شهر رمضان حتى يقضيه لم ينفع له على مستند الرجل بعتر قد تقدم في اخر المطلب الثالث من المقصد الاول انه لا يجوز التطوع بالصيام لمن في ذمته قضاء شهر رمضان وانه لا خلاف فيه بين الاحطاب الا ما تقدم نقله عن المرتضى رضى الله عنه من ان لا يجوز لمن في ذمته واجب غير القضاء من نذرا وكفارة ونحوها ام لا ظاهر الاكثر الثاني ونقل عن المرتضى رضى الله عنه الجواز واليه مال السيد السند في المدارك فحقنا بالتمسك بمقتضى الاصل وهو كذلك فانما نفى على دليل يدل على المنع الا فيما اذا كان ذلك الواجب قضاء شهر رمضان كما دللت عليها الاخبار التي قد عرفت وهو ظاهر الحديث والصدوق ايضا حيث ذكر الحكم المذكور ولم يورد الا خبر الجلي والكناني الوارد في قضاء شهر رمضان قال في المدارك والظاهر ان المنع من التطوع مع اشتغال الذمة بالصوم الواجب عند من قال به انما يتحقق حيث يمكن فله فلو كان بحيث لا يمكن كصوم شعبان ندبا لمن عليه كفارة كبيرة جاز صومه كانه عليه الدروس انتهى

المسئلة السابعة عشر يشتر المشهور الاحطاب رضى الله عنه انه لو مات المريض وقبل فاته الشهر وبكفه بمرض فان برئ بعد فواته وتمكن من القضاء ولم يقض وجبت عليه وليه القضاء عنه ان لم يوص به نهي اليه الفحان وابنا بابويه والسيد المرتضى وابن الجنييد وابن البراج وابن حزم وابن ابي عمير قد وقع الخلاف في مواضع الاول ما نقل عن ابن ابي عمير من ان الواجب هنا انما هو الصدقة عنه عن كل يوم بمدة من طعام قال قدس سره وقد روى عنهم ع في بعض الاحاديث ان مات وعليه قضاء من شهر رمضان اصام عنه اقرب الناس اليه من اوفائه كما يقضى عنه وكل من مات وعليه صلوة قل فاته زكوة فله ذمته ونحو ذلك وجبت عليه قضاء عنه وليه بذلك كله جازنا من الاخبار بالتوفيق عن ابي الرسول ع الا ان قال وقد روى عن ابي عمير ع وعليه صوم من شهر رمضان صدق عنه عن كل يوم بمدة من طعام وهذا اوافقنا لاجلنا رضى الله عنهم والقول الاول لما رجح لان شاذ انتهى اقول ويدل على القول المشهور وهو المولى المسور الاخبار الكثيرة ومنها صحيحه محمد بن مسلم عن ابي حمزة ع قال سئل عن رجل اذ ركه رمضان وهو مريض فمات قبل ان يبرأ قال ليس عليه شيء ولكن يقضى عن الذي برئ لان قال فان مرض فلم يصم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات صلى الله عليه واله ان يقضى لا ثم قد صح فلم يقض وجبت عليه مؤثقة ابي بصير قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه قال يقضيه افضل اهل بيته وما رواه في الفقيه مرسلًا قال وقد روى عن الصادق ع انه قال اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقتصر عنه من شاء من اهل بيته وصحة حفص بن الاعمش وحسنه حماد ومكاتبه الصفا الايات في المقام الا غير ذلك من الاخبار اخرج العلامة في الخ لا من ابي عمير بصحة ابي ميرم الانصاري عن ابي عبد الله ع قال اذا اصام الرجل شيئا من شهر رمضان ثم لم يزل في مرضه حتى مات فليس عليه شيء وان صح ثم مرض ثم مات وكان له مال صدق عنه مكان كل يوم بمدة وان لم يكن له مال صام عنه وليه كذا في رواية الكليني والصدوق لهذا الخبر في رواية الشيخ له في باب وان لم يكن له مال عنه وليه اقول ومثل هذه الرواية ايضا ما رواه في الفقيه في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن ابي جعفر الثاني ع قال قلت له رجل مات وعليه صوم يصام عنه ويتصدق قال يتصدق عنه فانما افضل واجبات في الخ عن الرواية الاولى بالجل على ما اذا لم يكن له من الاولاد المذكور اقول وهذا الحل بجهد الرواية المذكورة لانه قد صرح فيها بان لم يكن له مال

في وجوب القضاء التراخي ١٧٩

صام عنه ولية وهو أيضا بقدر الرواية الثانية التي ذكرناها والأظهر عندى هو الرواية التي على الثقة حيث ان العلامة في المتن قد
نسب هذا القول الى جمهور الجمهور قل بعد نقل القول بالقضاء عن الشافعي في القديم وانه نوز وقال الشافعي في الجديد ويظهر منه
عن كل يوم مداو به قال ابو حنيفة ومالك والثوري وبالحكمة فالأظهر هو القول المشهور لما عرفت الشافعي المشهور بين الأئمة
هو وجوب القضاء على الولي مطلقا وعليه يدل إطلاق الأخبار والمقدمة والاشية في الموضوع الثالث ونقل عن المرتضى رضي الله عنه
في وجوب القضاء على الولي ان لا يختلف الميت ما يصدق به عنه عن كل يوم بمد ويدل على ما ذهب اليه صحته في مذهب المدكوت بناء على ما
الكلية والصدوق قال في المدارك بعد نقل الرواية المذكورة بطريق النسخين المذكورين ثم رواية الفقيه في بيت وبمضمون ذلك
الرواية اخبر ابن عسقلان وادعيه نواتر الأخبار والمسئلة قوية الأشكال لأختلاف متن الرواية وان كان الظاهر ترجيح
ما في الثاني ومن لا يخصص الفقيه كما يميز من يقف على حقيقة هذا الكتاب انتهى وفيه شأن الى الطعن على الشيخ وما وقع
له في بيت مما اشترنا اليه نفاذ في موضع ويظهر منه الميل الى هذه الرواية بناء على رواية النسخين المتقدمين لصحة سند ما وفيه ما
عرفت من ان الأمر بالصلاة انما يخرج مخرج النكاح وبذلك يظهر ان الأصح ما هو المشهور بين الأصحاب من وجوب القضاء
على باطلاق الروايات المتقدمة (فالتا المشهورة في كلام المتأخرين ان الولي الذي يجب عليه القضاء هو الولد الأكبر
قال في النخطة مكره كلام الشيخ ان الولي هو أكبر ولادة الذكور خاصة فان فقد فالصدة وقال في طه والولي هو أكبر ولادة الذكور
فان كانوا جماعة في سن وجب القضاء ويقوم به بعض فيسقط عن الباقي وان كانوا اناثا لم يلزم من القضاء وكان الواجب الفلانة
وقال الفقيه المبيد فان لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه أكبر ولياته من أهله وأولاده وان لم يكن له من النساء وقال في
الدرر وس بعد نقل ذلك عن الفقيه المبيد وهو ظاهر القديما والأخبار والمختار قال في النخ بعد نقل ذلك عن الفقيه المبيد
وفي هذا الكلام مكان الأول ان الولي لا يختص بالأولاء لثاني ان مع فقد الأول لا يكون الولي هو الأكبر من النساء
وقال ابن الجنييد والى الناس بالقضاء عن الميت أكبر ولد الذكور واقربا ولياته اليه ان لم يكن له ولد وقال علي بن بابويه
من مات وعليه صوم شهر رمضان فعلى وليته ان يقضى عنه فان كان للميت وليان فعلى أكبرهما من الرجال فان لم يكن له
من الرجال قضى عنه وليته من النساء وكذا قال ابن ابو حنيفة في المقنع قال في النخ بعد نقل ذلك وهذه الأقوال مناسبة لقول المبيد
وقال ابن البراء على ذلك من الأكبر من الذكور ان يقضى عنه ما فات من ذلك ومن الصلوة ايضا فان لم يكن له ذكر فالأول من النساء
يوافق الحكم الثاني من حكم المبيد واختار في النخ مذهب الفقيه الذي هو المشهور كما اشترنا اليه قال في الاحتجاج عليه ثلث أصلا
الذمة خالفناه في الولد الأكبر للنقل والجماع عليه لأختصاصه بالجماع من التركة فيستعمل في الأصل للذليل ثم نقل رواية خلاصة
عثمان الثانية والشيخ في المقنع على ما ذهب اليه من مذهب الشيخ ايضا بان الأصل برائة ذمة الوارث الا ما حصل الاتفاق عليه
اقول لا يخفى ما في هذه الأدلة من النظر الظاهر لرجل ناظر فاما ما ذكره في النخ من النقل فهو غير مختص بالولد فضلا عن الذكور
بل عن الأكبر منهم كما سيظهر لك في المقام انشاء الله تعالى والأختصاص بالجماع غير مقتضى لما ذكره لجواز ان يكون العلة في إجماع
القضاء غير ذلك ورواية حماد غير الزعماء ما ادعاه كما استعملنا في الإجماع المدعى ان ثلث من غير الزعماء على التخصيص
الان يقولوا بطرح الأخبار والاشية من البين وهم لا يقولون والذمة فقطت عليه من الأجناس المتعلقة بهذه المسئلة ما
رواه ثقة الأئمة في الثاني في الصحيح عن حفص بن الجهم عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت وعليه صلوة او صيا قال يقضى
عنه اول الناس به اشرقت ان كان اولي الناس به امرأة فقال لا الا الرجال وما
ذكر عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت وعليه من شهر رمضان من يقضى عنه قال اولي الناس به امرأة قال لا الا الرجال وما
رواه الفقيه في بيت عن الصفار قال كتبت الى الاخيرة في الفقيه قال كتب محمد بن الحسن بن علي ع رجل مات وعليه قضاء شهر
رمضان فاشتره ايام وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعا خمسة ايام احد الولدين وحشره ايام الاخر فوقع ع يقضى
عنه أكبر وليين عشرة ايام ولا اشك قال في الفقيه وهذا الذي وقع عندك مع توفيقا من الصفار بخطة ع وما رواه الشيخ
في الموثق عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ع في الرجل يموت في شهر رمضان قال ليس علي وليته
ان يقضى عنه ان قال فان مرض لم يصم شهر رمضان صح بعد ذلك فلم يقضه ثم مرض فمات فعلى وليته ان يقضى الا انه قد صح
فلم يقض ووجب عليه وما رواه ايضا بسند الى محمد بن ابي عمير عن رجل مات عن الصادق ع في الرجل يموت وعليه صلوة او صيا
قال يقضى اولي الناس به وقد تقدم في الموضوع الأول نقل رواية ابي بصير لداثة على انه يقضى عنه افضل أهل بيته مرتبة
الفقيه لداثة على انه يقضى عنه من شام أهله وقال في كتاب لغة الرضوى واذا مات الرجل وعليه من صوم شهر رمضان
فعلى وليته ان يقضى عنه وكذلك اذا فات في السفر الا ان يكون مات في مرضه قبل ان يقضى فلا قضاء عليه اذا كان للميت وليان
فعلى أكبرهما من الرجال ان يقضى عنه فان لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليته من النساء وهذه عين جملة الصدوقين
المتقدمين لكننا اختصرنا في الفقيه ذكرها بطولها وهذه الأخبار كما ترى كلما انما دلل على انما القضاء بالولي
الذي هو عيان عن اولي الناس به كما مشره به في صحيح حفص بن الجهم ولا اختصاص لذلك بالولد الأكبر بل بالاولاد
بقول مطاع بل انما هو عيان عن الأول بالميراث كما شام من كان والعجيب صاحب الوسايل حيث تبع المشهور من تخصيص القضاء

بالحصر

بأكثر الأولاد المذكور كما عنون به المباشرة أو رد مكاتب الصغار وبذلك وليت بولديه في قوله في التوقيع بقضى أكبر وليه عشر أيام ولا
فكتب ولديه ولا أركا هذا من غلط النسخة التي عندنا وان هذا منشورهم المصنف فيكون الغلط منه ونسخ الحديث كلما متفقة على لفظ و
ليته وبذلك يظهر لنا أنه لا مستند لما اشهر بينهم من الخصم بالولد الأكبر بأكثر من الأخت فان الظاهر أن الأولاد هنا هو الولد في أحكام
الميت وهو الأول بالميراث وليس في الأقوال المتقدمة ما ينطبق على القول بهذا الروايات التي ذكرناها إلا قول الصدوقين وقريب
منه قول ابن الجندب والى هذا القول مال السيد السند في المدارك وهو الحق الحقيق بالأبناء وان كان قليل الأبناء فزائد **الأول**
قد دلت صحة حفص النخعي وكذا مرسله جادا المنقذتان على أنه لو لم يكن في الأمن النساء فانه لا يقتضيان صرحا بعبارة كتاب الفقه
الرضوي وجوب قضاء الولي من النساء وبذلك الروايات صرح الشيخ وغيره فاسقطوا القضاء عن الولي من النساء وبذلك الرواية الأخرى
صرح الصدوقان والشيخ المفيد وابن البراج والظاهر أن مستندهم إنما هو عبارة الكتاب وفنوى الصدوقين بذلك المستند إلى
الكتاب المذكور والجمع بين الأخبار هنا لا يخلو من اشكال **القائمة** الظاهرة لا خلاف بين الأصحاب وجوب القضاء على الولي عند
من عين القضاء والصدق وعلى ذلك تدل الأخبار المنقذتان وأما ما تقدم في رواية ابن بصير من أنه يقضى عنه أفضل أهليه
ومرسله الفقيه يقضى عنه من شاء من أهله وفي رواية لقمان تقدمت في كتاب الصلوة أنه يقضى الصلوة والصوم رجل فافترق
ارتكاب التأويل بينهما بالحل على التبرع بذلك لعدم الولي وصغره وبذلك **الثالث** هل يشترط في تعلق الوجوب بالولي
بلوغه حين يموت موثر أم يراعى الوجوب ببلوغه فينعلق به في قولان ولهفت على بعض في المقام **الرابع** هل يشترط في تعلق الوجوب بالولي
من الأصحاب بأنه لو كان للميت وليا ناوليا متساوون في السن وتاوان في القضاء واستدل عليه بعموم الأمر بالقضاء
وبقوله في صحة حفص يقضى عنه الولي الناس بميراثه ونحوها ما تقدم فان ذلك شامل باطلاقة التعمد المتعمد وإذا وجب القضاء
عليهم ناوليا فإنه لا مشاع الترجيح بلا مرجح وقال ابن البراج يفرع بينهم وقال ابن دريس أنه لا قضاء لأن التكليف بذلك يتعلق بالولد
الأكبر وليس هنا ولدا أكبر وضعفه ظاهر فانه مع تسليم ما ذكر من اختصاص الوجوب بالولد الأكبر إنما هو لو كان متم ولدا كبيرا لم
ولما وقف على نص واضح في المقام إلا أن القول المشهور لا يخرج من قريب نظر إلى إطلاق الأخبار المشار إليها ولعل حجة من ذهب
إلى الفرقة عموم ما دل على أنها لكل أمر مشكل ثم إن جملة منهم قد صرحوا بوجوب القضاء على الجميع وإن أخذ الزمان بمعنى أنه لا يشترط
في قضاء الصوم وإن صرحوا بأشراطه في قضاء الصلوة وقالوا بناء على ذلك أن يوم الكسرة واجب على الكفاية وإن تبرع بها سقط
الخامس قد أطلق جملة من الأصحاب أنه لو تبرع بعض بالقضاء سقط وجب على تبرع البعض الآخر في القضاء واستدل عليه بعموم الأمر بالقضاء
الصيام من البعض الآخر فانه يسقط الفرض بفعل ذلك البعض المتبرع قال شيخنا الشهيد الثاني ووجه السقوط حصول التمسك
المقتضي وهو برائة ذمة الميت من الصوم قال في المدارك بعد نقل ذلك عنه ويتوجه عليه أن الوجوب تعلق بالولي وسقوطه
بفعل غيره يحتاج إلى دليل ومن ثم ذهب ابن دريس العلامة في المنتهى إلى عدم الإجراء بفعل المتبرع وإن وقع يان من تعلقه بالولي
لأنه لا علم سقوط الفرض عن المتكفل بفعله غيره وقوته ظاهرة انتهى **السادس** قد تقدم في كلام الشيخ أنه لو لم يكن إلا النسا
لم يلزم من القضاء وكان الواجب لذية وبذلك صرح من تبعه أيضا وهو مبتنى على ما هو المشهور بينهم من عدم وجوب القضاء على النسا
وان أخذوا بالولاية فيها وأما ما ذكر من من الصلوة فلم ينفذ له على مستند وإنما استدلل برواية ابن مريم الأنصاري وقد عرفت
بما قلنا سابقا أن هذه الرواية إنما خرجت مخرج النقيض ومعها لا تخاض عن ذلك فان مقتضى الرواية على ما في
الكتاب والفقيه هو وجوب الصوم على الولي إذا لم يخلف الميت ما يتصدق به عنه وعلى رواية التهذيب وجوب الصلوة على الولي
أيضا وشيئ من هذا لا ينطبق على ما ذكرنا هنا إنما أوجب للفدية مع تعدد الولي والولي على كل من الوجهين الأولين موجوب
السابع حكى الشهيد في الذكر عن المحقق أنه قال في مسائل البغدادية المنسوبة إلى سؤال جمال الدين بن حاتم عن
الذي ظهر له أن الولد يلزم قضا ما فات الميت من صيام وصلوة بعد ذلك استقر المرض الحخيص لا ما تركه عما مع قد رتبته
عليه قال الشهيد وقد كان شيخنا عميد الدين ينصر هذا القول ولا بأس به فان الروايات تحمل على الغالب من الترتل وهو أنما
يكون على هذا الوجه انتهى واليه مال جملة من متأخري المناشرين كالسيد السند في المدارك والفاضل الخراساني في الذخيرة وهو
جيد ويمكن تأييد أيضا بان روايات وجوب القضاء منهما ما صرح فيه بالسبب الموجب للترتيل من الأعداء التي هي الحخيص والمرض
المرض والسفر ومنها ما هو مطلق ومقتضى الفائق حمل مطلقا على مقتضاها في ذلك **الرابع** اختلف الأصحاب في وجوب القضاء
عن المرأة فمن الشيخ في النهاية قال والمرأة حكمها ما ذكرناه في أن ما يفوتها من الصيام مرضا وحشا لا يجب على أحد القضاء
عنها إلا أن يكون قد مكنت من الصيام فلم تقضه فانه يجب القضاء عنها ما يفوتها بالسفر حشا مقمنا في حكم الرجال
والى هذا القول مال جملة من أصحاب منهم العلامة في المنتهى والخ وردد المحقق في الشرايع وقال ابن دريس الصحيح من
المذهب الأقوال أن الحاق المرأة في هذا الحكم بالرجال يحتاج إلى دليل وإنما اجتمعنا منعقد على الولد يتحمل ذلك الأكبر ما شرط
فيه من الصيام وليس هذا من هذا أحدا من فقهاءنا وإنما أورده الشيخ إيراد الاعتقاد قال في الخ بعد نقل ذلك عن ابن دريس
والاستدلال على ما ذهب إليه الشيخ بموثقة محمد بن مسلم موثقة ابن بصير في المرأة التي أوصت أن يصوم عنها ما صورته وقول
ابن دريس الإجماع على الولد ليس حجة إذ دلالة دليل على حكم ليس ليلا على انتفاء ذلك الحكم في صوته أخوه قوله وليس هذا من هذا

لاصحابنا جملتهم واتي احاد عظم من الشيخ رحمه خصوصاً مع اعتضاد قوله بالروايات والأدلة العقلية على ان جماعة قالوا بذلك كابن
البراج وبنه قول الشيخ الى انه ايراد الاستعداد اعظم منه وما يدريه بذلك مع انه لم يقتصر على قوله بذلك في النهاية بل روى في المسألة ايضاً
انتهى اقول والأصح ما ذهب اليه الشيخ رحمه ويدل عليه ما ياتي في المسألة الثانية من روايتي ابي حمزة ومحمد بن مسلم **الخامس** ظاهر
انه لا خلاف بين الأصحاب في ان وجوب القضاء على الولي في غير ما فات بالسفر مشروط بتمكن المكلف من القضاء وتفريطه فيه استقر في زمانه وعلى
ذلك يدل جملته من الأخبار المنقولة ويعضد بها ايضاً ما رواه الشيخ في الموثق عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سألته عن امرأة مرضت في شهر
رمضان وماتت في شوال فاصتني ان اقضي عنها قال هل يرث من مرضها قلت لا ماتت فيه قال لا تقض عنها فان الله لم يجعلها عليها
قلت فانه اشهد ان اقضي عنها وقد اوصتني بذلك قال وكيف تقضي عنها شيئاً لم يجعل الله عليها فان اشهدت ان تقوم لنفسك فضمها
في السفر فظاهر الاكثر ايضاً انه كل فلو لم يتمكن من القضاء لم يجب القضاء عنه ونفله في المذهب عن الشيخ في النهاية والمحقق والعلامة لا يفرق
تحت قسم المعذرين لعدم التمكن فيسقط عنه الاستحالة التكليف بما لا يطاق وبصرح شيخنا الشهيد في المنتهى حيث قال وفي القضاء
عن المسافر خلافاً لقريبه مراعاة تمكنه من القضاء المقام وبصرح شيخنا الشهيد الثاني في الشرح حيث قال بعد ذكر العبادة المذكورة ولو
بالأقامة في السفر كالمرض وقبل يقضي عنه مطلقاً لاطلاق النص وتمكنه من الأداء بخلاف المرض وهو لم يجز كونه ضرورياً كالسفر
الواجب بالتفصيل اجماعاً انتهى بخبر كلامه في المسألة الثانية اقول والظاهر عندى هو القول بالوجوب مطلقاً وان لم يتمكن من الأداء
ولم يمض عليه مانع يمكن فيه القضاء للأخبار الظاهرة الدالة في ذلك ومنها ما رواه في الحاشية والفتحة في الصحيح عن ابي حمزة عن ابي
جعفر ع قال سألته عن امرأة مرضت وطهرت وساغت فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضي عنها قال لا لما الطهت والمرضى فلا
واما السفر فمعه وما رواه الشيخ في الموثق عن محمد بن مسلم ابي عبد الله ع في امرأة مرضت في شهر رمضان وطهرت وساغت
فماتت قبل ان يخرج رمضان هل يقضي عنها قال لا لما الطهت والمرضى فلا واما السفر فمعه وما رواه في الموثق عن ابي بصير قال
سالت ابا عبد الله ع عن رجل سافر في رمضان فادركه الموت قبل ان يقضيه قال يقضيه فضل اهل بيته وعن منصور بن حازم
عن ابي عبد الله ع في الرجل يسافر في رمضان فيموت قال يقضي عنه وان امرأة حاضت في رمضان فماتت لم يقض عنها والمرضى
في رمضان ولم يقض عنه مات لا يقضي عنه وان خبيراً في هذه الأخبار من الصراحة في الدلالة والظاهر ان من ذهب من اصحابنا
الى المشهور لم يقض عنه هذه الأخبار كلها ولذلك ان شيخنا الشهيد الثاني في المسالك بعد ان نقل عبارة المصنف وهي قوله ولا
يقضي الولي الا ما تمكن الميت من قضاء فاهله الا ما يفوت بالسفر فانه يقضي لومات مسافراً على رواية قال في رواية منصور
حازم ثم ساق الرواية ثم قال بعد ما اخذ القول المشهور والرواية مع علم صحة سندها يمكن جعلها على الاستحباب وعلى
الوجوب لكون السفر معتصية وان بعد لا يخفى ما فيه بعد ما عرفت وبالجمله فان ظواهر الأخبار المذكورة هو وجوب القضاء عن
المسافر مطلقاً ويقضيها بالتمكن من القضاء مع كونه لادليل عليه ينافيه ظاهر روايتي ابي حمزة ومحمد بن مسلم المشتملين على السفر
والطهت والمرضى انه يقضي ما فات بالسفر خاصة دون ما فات بدينك الاخرين وليكن ذلك الامع عدم التمكن من القضاء
اذ لا خلاف في انه مع التمكن يجب القضاء في الطهت والمرضى والظاهر ان بناء الحكم المذكور في الفرق بين الفات بالسفر وغيره اما
من حيث ان عذر المرض والطهت من جهة الله عز وجل وهو عذر لعبد كما ورد في جملته من اخبار الأئمة وغيرها وعذر السفر
من قبل المكلف ويمكن تركه والأيتان بالأداء فوجب القضاء عنه لذلك وما استشكله شيخنا الشهيد الثاني من انه ربما يكون
السفر ضرورياً او واجباً فالظاهر لا وجه له فان بناء الأحكام على الأفراد الغالبة المتكررة والعلل الشرعية لا يجب اطرافها بل يكفي
وجودها في اكثر الأفراد كما لا يخفى **السادس** قال الشيخ في النهاية المريض اذا كان قد وجبت عليه صيام شهرين متتابعين
ثم مات تصدق عنه عن شهر وقضى عنه ولية شهر اخر وكذا قال ابن البراج على ما نفله في الحاشية وبذلك قال اكثر المتأخرين
ويدل على هذا القول ما رواه الشيخ عن الوشاء بطريق فيه سهل بن زياد عن ابي الحسن الرضا ع قال سمعته يقول اذا مات
رجل وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فعلية ن يتصدق عن الشهر الأول ويقضى الثاني قال في المسالك لا فرق في
الشهرين اللذين على الميت بين كونهما واجبتين عليه على التبيين كالمندرين وكفارة الظهار مع قدرته على الصوم
في حال الحيق وعجزه عن العتق او على التخيير لكفارة رمضان على تقدير اخيار الولي الصوم فان التخيير ينقل اليه كما كان للميت
وهذا الحكم تخفيف على الولي بالصدقة عن أحد الشهرين من مال الميت مع ان النصوص يقضي وجوب قضاء الجميع عليه
ومتسند هذا الحكم المختص بالمتن من صور القضاء رواية الوشاء ثم ساق الخبر كما نقلناه واستشكل ذلك جملته من
متأخرى المتأخرين من حيث ضعف سند الرواية او لا ومن دلالة الأخبار المستفيضة على وجوب القضاء على الولي
كما قلنا ان قل كثير منها ولا يصوم هذين الشهرين لا يخفى اما ان يكون متعيناً على الميت ومخيراً فيه فان كان الأول
فمقتضى الأخبار المشار اليها هو وجوب الكل على الولي وان كان الثاني فالأمر فيه مشكل حيث ان ظاهر الخبر المذكور
غير المخرج فيه وقال الشيخ ايضاً في المبسوط لما ذكرنا لأقضية ما نفله في الحاشية كل صوم كان واجباً عليه باحد الأسباب المذكورة
فماتت وفاته كان متمكناً منه فلم يصمه فانه يتصدق عنه ويصوم عنه ولية وهو يرجع الى ذكره في النهاية ايضاً وفيه
ما عرفت من دلالة الأخبار المستفيضة على وجوب القضاء خاصة مضافاً الى ما ذكره من هذا ذهب ابن ادريس العلامة في الحاشية

الى وجوب الفضا خاصة وهو ايضا ظاهر الشيخ المعيد حيث قال يجب على ولي ان يقضي عنه كل صيام فرط فيه من نذر او كفارة
 او قضاء بمضانا قول والمسئلة غير خالية من شوب الاشكال فان الخروج عن مقتضى تلك الاخبار المستفيضه بهذا الخبر مع احتما
 للثقة فان القول بالتصدق مندوب اكثر العامة وان لم ينقل في خصوص تلك الصلوة مشكلا ولا ظهر لوقوف على ما دللت
 عليه تلك الاخبار المشار اليها وهو الا وفوق الاحتياط المطلوب في جميع المقامات فان قيل ان جملة الاخبار المتقدمة انما دللت
 في قضاء شهر رمضان فلا تتعدى الى غير لانه قياس مع الفارق فان شهر رمضان اوكلد من غيره وكذا قضاءه لا تانفول العبرة
 بمجموع اللفظ لا بخصوص السبب كما هو المصريح به في الاصول والظاهر في كلامهم في غير مقام اذا المفهوم من اجوبتهم في ذلك
 الاخبار انما هو ترتيب الفضا على استغفار الاداء في الذمة كائنا ما كان يتما صحته حتى يرضى بن الخمر فان السؤال فيما عن الصوم بقول
 مطلق رواية بصير المتقدمة في حكاية المرأة التي وصته ان يصوم عنها وقوله لا تقض عنها فان الله لم يجعل عليها فانه على عقد
 الفضا بعدم وجوب الاداء عليها المؤذن بثبوت مع ثبوت وقوله في مؤثفة ابن بكير المتقدمة في الموضع الثالث لانه قد صرح فلم
 يقض ووجب عليه هو مشعر بوجوب الفضا من حيث ان الاداء كان واجبا عليه في غير ذلك من الاخبار المتقدمة وما يحكي فيه
 كذلك عملا بالعلم المذكور والله العالم **الفصل الثالث** في صوم الكفار ونخل الى اقسام اربعة **الاول**
 ما يجب فيه الصوم مع غيره وهي كفارة قتل المؤمن عمدا فانه يجب فيها الحضال الثلث للاخبار المستفيضه ومنها ما رواه
 الاسلا في الثاني في الصحيح عن عبد الله بن سنان وابن بكير جميعا عن ابي عبد الله ع قال سئل عن المؤمن يقتل المؤمن هل له توبة
 فقال كان قتلته لايمان فلا توبة له وان كان قتلته لغضب او لسبب امر الدنيا فان توبته ان يقار منه وان لم يكن عليه احاط يظن
 الى اولياء المقتول فاقر عنهم بقتل صاحبهم فان عفوا عنه ولم يقتلوا اعطاهم الدية واعتق نسمة وصام شهرين متتابعين اطعم
 ستين مسكينا ومثلها كفارة من افطر شهر رمضان على محرم عنده من قال بذلك كما تقدم تحقيقه وانما الاظهر لما قدمنا من الادلة
القسم الثاني ما يجب فيه الصوم بعد العجز عن غيره وهي ستة احوال احوال كفارة قتل الخطاء قال الله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ
 لا قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين وفي معناها اخبار كثيرة وثانيها الظهار قال الله تعالى الذين يظاهرون من نساءهم
 ثم يعودون لما قالوا فتصير رقبة الا قوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتناسا من لم ينطع فاطعام ستين مسكينا
 وثالثها قضاء شهر رمضان بناء على المشهور من انما اطعام عشرة مساكين فان لم يتمكن صام ثلاثة ايام وقيل انما كفارة شهر رمضان
 وقد تقدم الكلام في ذلك ورابعها كفارة اليمين قال الله عز وجل يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين
 من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن وخامسها كفارة
 الا فاضه من عقرات فامدا قبل العزب فان عليه بدنة او مع العجز صيام ثمانية عشر يوما ويدل عليه ما رواه الشيخ عن يونس في
 الصحيح عن ابي جعفر ع قال سالت عن افاض من عقرات قبل ان يغيب الشمس قال عليه بدنة يجرها يوم النحر فان لم يقدر صام ثمانية
 عشر يوما وسادسها كفارة الصيد الذي هو عبادة عن النعامة والبقرة الوحشية والطي وما الحق بما على تردد وبما تحقيق
 القول فيه ان في كتابنا في الحق بذلك كفارة شق الرجل ثوبه على زوجته او ولده وكفارة خدش المرأة وجهها ونفها شعر
 واسمها لرواية خالد بن سدير عن الصادق ع قال واذا شق زوج على امراته او والد على ولده فكفارته كفارة حنث يمين ولا
 صلوق لما تحب بكفر او يتوب من ذلك واذا خدشت المرأة وجهها او جرت شعرها او نففت ففجر الشعر عنق رقبة او صيام شهرين
 متتابعين واطعام ستين مسكينا و خدش الوجه اذا رمت وفي الشوق كفارة حنث يمين قتل ووجه الا لحان ضعف الروايات
 المذكورة بالرواية المذكورة فقد قال الصدوق ان كتابه موضوع وقال ابن ادريس باستحبابها وسيأتي تحقيق الكلام ان شاء الله في ذلك
 في كتاب الكفارات **القسم الثالث** ما يكون الصوم فيه مخيرا بينه وبين غيره وهو حنث منها كفارة من افطر يوما من شهر
 رمضان غامدا وقد تقدم الكلام فيها ومنها كفارة النذر بناء على المشهور من انما كفارة كبري مخيرة والاصح انما كفارة
 يمين وسيأتي تحقيق القول في ذلك في كتاب النذر ان شاء الله تعالى ومنها كفارة العمد بناء على المشهور من انما كفارة كبري
 مخيرة وهو الاصح وقيل انها كفارة يمين وسيأتي تحقيق البحث في ذلك في حله ومنها كفارة الاعتكاف الواجب بناء على ما هو
 المشهور من انما كفارة كبري مخيرة وقيل انها مرتبة وسيأتي بيان ذلك في كتاب الاعتكاف ان شاء الله تعالى ومنها كفارة حلق الرأس
 في الاحرام وهي منصوطة في القرآن المجيد قال الله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا او به اذى
 من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك ولقد اوصى محمد في التخيير وسيأتي تحقيق ذلك في كتاب الحج ان شاء الله والحق
 بذلك كفارة جز المرأة راسها في المصا لرواية خالد بن سدير المتقدمة **القسم الرابع** ما يجب مرتبا على غيره
 مخيرا بينه وبين غيره وهو كفارة الواهي امنه المحرمة باذنه وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحج ان تلك الكفارة بدنة او بقرة
 او شاة فان عجز عن الاولين فشاة او صيام ثلاثة ايام والصيام فيها مرتب على غيره وهو البدنة والبقرة مخيرا بينه وبين غيره
 وهو الشاة وانما اجملا الكلام في هذه المسائل ولم نعرض لتحقيق البحث فيها بنقل الأدلة وتحقيق الكلام فيها لانه
 الفرض منها انما هو استيفاء اقسام الصوم وبجني تحقيق كل مسئلة ان شاء الله تعالى في محلهما الا يقربها بقى الكلام هنا
 في مقامات **المقام الاول** قد صرح جملة من الاصحاب بظاهر امر ان المشهور ان كل الصوم يلزم فيه التتابع

في قوله
 ما يجب فيه
 الصوم مع
 غيره

لا اربعة صوم النذر المجزئ عن التتابع مما فيه معناه من يمين وعهد صوم القضاء عن رمضان وغيره وصوم جزاء الصيد والنبه
 في بدل الهك وقلنفل الخلاف في كل من اربعة اما الاول فحكى الشهيد في الدرر عن ظاهر القامتين وجوب المتابعة في النذر
 المطلق والظاهر المشهور كحصول الوفاء بالنذر بدون التتابع وعدم الدليل على ما ذكره واما الثاني ففلاستقر بالشهيد
 في الدرر وجوب التتابع في قضاء النذر لمشرط فيه التتابع ورد بانه لا دليل عليه هو كذلك وجوب التتابع في اصيل
 النذر باعتبار الفطر لا يتلزم وجوبه في قضاؤه واما الثالث فنقل عن المفيد وسلا روا المرتضى انهم اوجبوا المتابعة
 في صيام الشهرين يومئذ لا لغاية واما الرابع فنقل عن ابن ابي عمير والاصلاح انهما اوجبا المتابعة في صيام السبعة
 بدلا لهك قال في المدارك بعد ذكر ذلك والاصح عدم وجوب المتابعة في جميع ذلك خلافا لاطلاق وفيه اثر قد ذكره في الاسك
 في الثاني في الحسن الى الحسين بن زيد عن ابي عبد الله ع قال السبعة الايام والثلاثة الايام في الحج لا تفرق انما هي منزلة الثلاثة
 الايام في اليمين وهو ظاهر في وجوب المتابعة في السبعة كما ذكره الفاضلان المذكوران ومثله ما رواه في باب عن علي بن جعفر
 عن اخيه موسى ع قال سألته عن صوم ثلثة ايام في الحج والسبعة لا يفرق بينهما والسبعة اي صومها من الواليه او يفرق بينهما
 قال يصوم الثلاثة لا يفرق بينهما والسبعة لا يفرق بينهما ولا يجمع بين السبعة والثلاثة جميعا نعم في بعض الاخبار انما يلد
 على التفريق وسيجيء الكلام في جميع هذه المسائل في مواضعها منقلا ان شاء الله تعالى ويندرج في كلية ما يجب فيه التتابع
 صوم رمضان والاعتكاف كفارة رمضان وكفارة قضاؤه وكفارة خلف النذر وما في معناه وكفارة الظهار والقتل
 وكفارة خلق الراس في حال الاحرام وصوم الثلاثة الايام بدلا لهك وصوم الثمانية عشر بدلا لهك وبدلا للشهرين
 عند الجزاء قال في المدارك ويمكن المناقشة في وجوب المتابعة في صيام كفارة قضاء رمضان وحلق الراس صوم الثمانية عشر
 في الموضوعين لاطلاق الامر بالصوم في جميع هذه الموارد فيحصل الامتثال مع التتابع ودون انشأ وهو جيد لا بالنسبة
 الى كفارة قضاء شهر رمضان لما تقدم في حصد المطلب الرابع من المقدمات الاول من الاخبار الدالة على انما كفارة شهر رمضان
 وكفارة شهر رمضان مما لا خلاف في وجوب التتابع في الشهرين فيما انهم يمكن ذلك بالنسبة الى القول الآخر وهو صوم ثلثة
 ايام حيث ان لم يصح فيها بالتتابع الا ان لا يصح ذكرها انها كفارة وكفارة اليمين مما يجب التتابع فيها فان تم ما ذكره
 لزم الاشكال فيما ذكره هنا والا فلا واما على القول الاول فالاشكال لازم البتة الا ان الظاهر ان كلامه قدس سره منبني على ما
 هو المشهور من انما اطعام عشرة مساكين ان امكن والا فصيام ثلثة ايام وهذا الثلثة لا دليل على وجوب التتابع فيها ولما
 القول بانها كفارة شهر رمضان فهو ان قال به الصدوقان ودل عليه بعض الاخبار والمقتضية في المطلب المتقدم الا انه
 مطرح بينهما وغير معمول عليه لا على اخبار كما تقدم تحقيق ذلك في المطلب المذكور واضعف فيه غير من القولين الآخرين في
 المسئلة كما تقدم ثم **المقام الثاني** قد مرح جله من الاصحاب رضوان الله عليهم بان كلما يشترط فيه التتابع من افراد
 الصوم اذا افطر في اثنا عشر نبي بعد زواله والطلاق كلامهم يقتضي عدم الفرق في هذا الحكم بين صوم الشهرين وصوم
 الثمانية عشر في الموضوعين المتقدمين صوم الثلثة وفيه اثر قد جزم جماعة منهم المحقق والعلامة في القواعد والشهيدان
 في الدرر مسالك وجوب الاستيناف مع الاخلال بالمتابعة في كل ثلثة لعذر كان او لا لعذر الا ثلثة الهك لمن صام يومين
 وكان الثالث العيد فانه يبنى على اليومين الاولين بعد انقضاء ايام الشريق قال في المدارك بعد نقل ذلك عنهم وهو جيد
 بلا اجور اخصاص البناء مع الاخلال بالتتابع للعذر بصيام الشهرين المتتابعين الاستيناف في غيرهما اما الاستيناف
 فيما عدا الشهرين فلا في الاخلال بالمتابعة يقتضي عدم الايتان بالمأمور به على وجهه فيبطل المكلف تحت العمل
 لان يتحقق الامتثال قول لا يخفى ان مقتضى كلامه هنا هو وجوب المتابعة في الثمانية عشر حيث ان قد مرح بما في هذا الكلام
 وانما داخله تحت اطلاق كلامهم وان لو حصل العذر الموجب لانقطاع المتابعة وجب عليه لأعادة من راس مع انه قد مرح
 سابقا قد منا نقله عنه في المقام الاول بانه لا يجب المتابعة فيما عدا بل يحصل الامتثال مع التتابع وعدمه الا ان
 بجمل كلامه هنا على طريق الماشاة مع الاحكام ان على تقدير ثبوت وجوب التتابع فيها فيما ذكره فاللازم هو الوجوب
 العذر المانع من ذلك فانه يجب لأعادة من راس لعذر زواله ثم قال قدس سره واما البناء في صيام الشهرين فيدل عليه
 الشيخ في الصحيح عن رفاعه قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فمرض قال يبنى
 عليه الله حبه قلت ان كان عليه صيام شهرين متتابعين فمرضت واظفرت ايام حيضها قال يقضيها قلت فانها
 قضتها ثم يثبت من الحيض قال لا تعيد بها اجزائها وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع نحوه ذلك وعن سليمان بن خالد
 قال سالت ابا عبد الله ع عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فمرض فاضام خمسة عشر يوما ثم مرض فاذا برى يبنى على
 صومه ام يعيد صومه كله قال يبنى على ما كان صام ثم قال هذا ما عتب الله عليه وائس على ما عتب الله عز وجل عليه في شهر
 وقال في كتاب الفقه الرضوي ومتوجت على الانسان صوم شهرين فصام شهر وصاد من الشهر الثاني اياما ثم اظفرت فاعيد
 ان يبنى فلا بأس وان صام شهر او اقل منه ولم يصم من الشهر الثاني شيئا فعليه ان يعيد صومه الا ان يكون قد اظفرت
 فله ان يبنى على ما صام لا والله حبه قول لا يخفى ان ظاهر التعليق في هذه الروايات يقتضي وجوب البناء في كل ثلث فيه

وجوب المتابع إذا كان العذر من جهة عز وجل وحضور السؤال في هذه الأخبار لا يوجب التحصيل من العبرة بعموم الجواب والعذر المذكور فإن قوله هذا إنما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عليه شيء في قوة ضعف وكبري من مقدمتي الشكل الأول فكان قبل الأقطار في هذه الصورة إنما غلب الله عليه وكلمة غلب الله عليه شيء فليس عليه شيء ينتج أن الأقطار في هذه الصورة ليس عليه شيء من الأعادة وبه يظهر أن كل موضع ثبت فيه وجوب المتابعة فليس عليه لأعادة إذا كان العذر من جهة الله عز وجل وعلى هذا يجب تخصيص أخبار وجوب المتابعة في الثلاثة هذه الأخبار فلا تجب لأعادة فيها بالعذر الحاصل من جهة عز وجل ورحم فما ذكره أولئك الفضلاء من وجوب الاستيناف في كل ثلاثة أعذار كانا وغير هذا من شكل وقصر الحكم كما ذكره السيد السند على الشهرين شكل والذي وقفت عليه من الأخبار زيادة على ما نقله سر قدس سره ما رواه ثقة الاسلام في الحاشية في الصحيح إلى علي بن أحمد بن أشيم قال كتب الحسين إلى الرضا ع جعلت فداك رجل نذر أن يصوم أياما معلومة فمضاهما ثم اعتل فافطر أيا يتبدل في صومه أم يحتسب مضي فكتب إليه يحتسب بما مضى وهو كما ترى مؤيد لما ذكرنا من وجوب البناء في الصوم المتتابع وإن كان غير الشهرين وما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر ع قال سألت عن امرأة بحقت الله عليها صوم شهرين متتابعين فتخصى قال يصوم ما حاضت فهو يجزئها وما رواه في الحاشية في الحسن عن فاعتر بن موسى قال سألت أبا عبد الله ع عن المرأة نذر عليها صوم شهرين متتابعين قال يصوم وستائفا بما التفتي فقلت ختمتم الشهرين قلت رأيتان يثبت من التحيض تقضيه قال لا تقضيه يجزئها الأول ثم قال قدس سره وليتفاد من التعليل المستفاد من قوله ع الله حبه وقوله وهذا إنما غلب الله عليه عدا الفربين أن يكون العذر مرضا أو سفرا أو حياء أو غناء وغير ذلك أقول جعل السفر الضرر من جليل ما غلب الله عليه على نظر فإن الظاهر من هذا اللفظ أن المراد به ما كان من فعل الله تعالى به بحيث أنه ليس للعبد في إيقاعه صنع ولا مداخل للكلية وأنه إنما فعله الله تعالى به من غير اختيار منه والسفر أن كان ضروريا ليس كذلك كما هو ظاهر ثم قال قدس سره لا يقال قدس سره في الصحيح عن جميل بن محمد بن حمران عن أبي عبد الله ع في الرجل يلزمه صوم شهرين متتابعين في طهاره فيصوم شهرًا ثم يمرض قال يستقبل فإن زاد على الشهر الآخر يومًا أو يومين بنى على ما بقى وعن أبي بصير عن أبي عبد الله ع قال إن كان على الرجل صيام شهرين متتابعين فافطر أو مرض في الشهر الأول فإن عليه بعد الصيام وإن صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئًا فأنما عليه أن يقضى لأننا نجيب عنه بما أحل على الاستحباب جمعًا بين الأدلة وتاويلها الشيخ في الاستبصار أيضًا بالحل على المرض الذي لا يكون مانعًا وهو بعد أن انتهى قول لا ريب في بعد حمل الشيخ كما ذكره وأبعد منه الحمل على الاستحباب كما هي الفاقدة الجارية في كلامه وكلام غيره لما عرفت في غير موضع مما استوفى والأظهر عندنا أنها هو الحمل على التفتية التي هي السبب الثاني في اختلاف الأخبار وإن لم يعلم القائل بذلك من العامة كما تقدم تحقيقه في المقدمة الأولى من مقدمات الكتاب على أن العلامة في المتن يبعد نقل إجماع علماء على الحكم المذكور ونقل عن الشافعي في أحد قوليه الفرق بين الحيض المرض فأوجب لأعادة بالمرض والبناء على ما مضى بالحيض ومورد هذين الخبرين المرض وبالحمل فأن المعلوم من جملة من أخبار أن منشأ الاختلاف في أخبارنا إنما هو التفتية فالحل بينهما متعين في المقام لأنفاق علمائنا قديمًا وحديثًا على القول بالأخبار المقدمة وهو مؤذن بكونه مذمومًا فتكون التفتية في الأخبار الأخيرة ثم انظر على تقدير البناء على العذر قبل مجتبى المبادر إلى ذلك بعد زوال العذر بلفظ قبل ثم لا ترتفع الأقطار بعد زوال العذر يصير محلاً بالتتابع اختيارًا وقطع التمهيد في الدروس بعدم الوجوب والمسئلة لا تخفى من تردد لعدم النص فيها وإن كان القول لا يخفى من قرب والأحتمال لا يخفى الغلبة ولو ثبت لا يمكن حمل صحيحه جميل ومحمد بن حمران ورواية أبي بصير عليه بأن يحل لأعادة الصيام على ما إذا فطر بعد زوال العذر عامداً قال في المدارك ولو نسي التفتية في بعض أيام الشهر حتى فات محلها فسد صوم ذلك اليوم وهل ينقطع المتابع بذلك قيل نعم لأن فساده الصوم يفرض عدم تحقق المتابع وقيل لا الحديث رفيع القام وظاهر التعليل المستفاد من قوله ع الله حبه بوقوعه فيكون غلب الله عليه شيء وبه قطع الشارح قدس سره ولا يخفى من وقوعه قول فيه أن ظاهر حديث رفع القام إنما هو بالنسبة إلى عدم المؤاخاة وترتيب العقاب لذلك لا صحة العبادة وظاهر التعليل المذكور في الخبرين لا يثبت مثل هذا كما أشار إليه نفاق أن الشيطان إنما هو من الشيطان كما يدل عليه قوله عز وجل فإساء الشيطان ذكر ربه وقوله وأما ينسبك الشيطان فلا تغفل بعد الذكرى الآية وقوله وما السانية إلا الشيطان لأن الله عز وجل يؤيد ما هو المشهور من وجوب القضاء على ناسه المجتاهة كما تكاد به الأخبار الصريحة وبه يظهر أن ما أخانا لا يخفى من ضعف **المقام الثالث** الظاهر لا خلاصة أنه لو افطر فيما يجب عليه المتابع فيه لا بعد فاته يجب عليه لأعادة من راس واستثنى من ذلك مواضع ثلاثة **الأول** من وجبت عليه صوم شهرين متتابعين فصيامهما شهرًا ومن الثاني يومًا فاته يبنى على ما تقدم وقال العلامة في التذكرة وابنه في الشرح أنه قول علمائنا وبذلك عليه جملة من الأخبار ومنها صحيحه جميل ومحمد بن حمران ورواية أبي بصير المنقلبتان وما رواه الشيخ في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله ع قال صيام كفارة اليهين في الطهاره شهرين متتابعين والمتابع إن يصوم شهرًا ويصوم من الأخر أيامًا أو شيئًا منه فإن عرض له شيء ففطر منه ففطر ثم قضى ما بقي عليه وإن صام شهرًا ثم عرض له شيء فافطر قبل أن يصوم من الأخر شيء فافطر ثم يتابع فليعد الصوم كله وقال صيام ثلاثة أيام في كفارة اليهين متتابع ولا يفصل بينهما وفي الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ع أنه قال في رجل صام في طهاره شعبان ثم أدركه شهر رمضان قال يصوم شهر رمضان وستائفا الصوم

باب في بيان ما يجب من الصوم في شهر رمضان

فان صام في الشهر اقل من النصف يوم فاقضى بغيره وموثقة سماعة بن مهران قال قال الله عن الرجل يكون عليه شهر من متتابعين
اي فرق بين الايام فقال اذا صام اكثر من شهر فوصله ثم عرض له امر فاطر فلا باس ان كان اقل من شهر او شهرين او شهرين متتابعين
صارواه الصدوق عن ابي ايوب في الصحيح عن ابي عبد الله ع في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظمأ ففصام في الغد
ودخل عليه في الحج قال يصوم في الحج كل الايام الشريفة ثم يقضيها في اول يوم من المحرم حتى يتم له ثلثة ايام فيكون قد
صام شهرين متتابعين قال ولا ينبغي له ان يقربا هلكه حتى يقضي ايام التشريق التي لم يصمها ولا باس ان صام شهرين متتابعين
الشهر الذي يليه يامام ثم عرضت له هل ان يقطع بعد تمام الشهرين نعم اختلفت في ان يقطع البناء على ما تقدم في
الصوت المذكور في حصول التتابع بذلك هل يجوز في التقريب اختيارا وان كان قد حصل ما تحقق به التتابع فالمشهور والجواز
للأصل وظاهر قوله في صحة التحلي والتتابع ان يصوم شهرين متتابعين او شيئا منه وقوله في صحة منصو وان صام في الظم
قار في النصف يوما فاقضى بغيره وموثقة سماعة اذا صام اكثر من شهر فوصله ثم عرض له امر فاطر فلا باس نقل عن الشيخ
المفيد عطر الله مرقل ان قال لو نزل الاظفار بعد ان صام من الشهر ثلثة شيئا ففدا خطأ وان جاز له الاتمام وبذلك صرح
السيد المرتضى وصرح ابو الصلاح وابن دريس بالاثم واخرج ابن ابي ريرة ان التتابع ان يصوم الشهرين كلاً ولم يحصل فحقق
الاثم ولا استبعاد في الاجزاء مع الاثم واجيب بالمنع من ان التتابع الواجب انما هو عيان عن ان يصوم شهرين متتابعين
وهو ظاهر الرواية بين الاخيرين وبالجمله فالقول المشهور والمعتدل الثاني من وجب عليه صوم شهرين متتابعين بنذر ونحوه
جنه عشر يوماً ثم اظفر فانه يصوم يومه ويبنى على ما تقدم وان كان قبل ذلك استأنف والمستند في هذا التفصيل ما رواه
الشيخ عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر ع قال قال في رجل جبل على نفسه صوم ففصام جنه عشر يوماً
ثم عرض له امر فقال جاز له ان يقضي ما بقى عليه ان كان اقل من جنه عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهرين متتابعين ما رواه في الكافي
والعقبة عن موسى بن بكر عن الفضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال في رجل جبل على صوم شهرين ففصام جنه عشر يوماً ثم عرض
له امر فقال ان كان صام جنه عشر يوماً فانه يقضي ما بقى وان كان صام اقل من جنه عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهرين متتابعين ولا
اعلم في ذلك خلافاً بين الاصحاب الا ما يظهر من السيد السند في المدارك بعد نقل الخبرين المذكورين وضعف الرايتين
يمنع من العمل بهما وعلى نحو هذا الفاضل الخراساني في الذخيرة اقول لا يبان الخبرين المذكورين وان كانا ضعيفين لهذا
الاصطلاح الحديث لا انهما مجبوران باتفاق الاصحاب على العمل بمضمونها فانه لا راد لها ولا مخالف في هذا الحكم غيرهما مع انهما
في غير موضع من كتابيهما قد وافقا الاصحاب في هذه القاعدة كما لا يخفى على من تتبع كتابيهما وقد بينهما على مواضع من ذلك في
شرحنا على المدارك ولكنهما ليس لهما قاعده يفغان عليهما كما استبعنا الكلام عليه في غير موضع من شرحنا المشار اليه والحق
الشيخ في طو الجمل بشهر النذر في هذا الحكم من وجب عليه شهر في كفارة قتل الخطأ والظنار لكونه مملوكا واخنان في الخ وممن
ابن ابي ريرة اكثر الاصحاب لم يمتنعوا في هذه المسئلة الا لحكم النذر خاصة وتردد فيه المحقق للشاركة في المعنى واخرج العلامة
باندراج تحت الجمل في قوله جبل عليه قال فان العبد اذا ظمأ ففصل على صوم شهر اجاب عما ذكر ابن ابي ريرة من ان
جمله على النذر فينبط باطل لا يجوز العمل به بالمنع من كون ذلك قياسا قال بل هو من باب الاولى وانت خبر بهما في كلامه قدس
سره من الضمنا الذي لا يخفى على الناظر والظاهر للوقوف على مورد النذر ما ابيد ما بين من رد النصوص المذكورة وبين
من قاس عليها مع انه هو المقرر لهذا الاصطلاح (لقال في من صام ثلثة ايام بدلا لهد يوم التروية من كتابنا في انشاء
الله تعالى وباني افراد الصوم الواجب من النذر ونحوه والاعتكاف ياتي في ابوابها ان شاء الله تعالى **المطلب الثاني في الصوم**
المندوب لا ريب ولا خلاف في استحباب الصوم في جميع ايام السنة الا ما استثنى وقد تقدم في صدر الكتاب **المطلب الثالث**
من الاجابات ما يدل عليه الكلام هنا انما هو فيما يختص قنا بعينه وذلك في مواضع منها وهو اكد ما صوم ثلثة
ايام من كل شهر وهو اول جنيس اول اربعاء من الشهر الثانيه من الاجابات الواردة بذلك ما رواه الصدوق في الصحيح عن حماد
عنه عن ابي عبد الله ع قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله في كل يوم من صوم داود ع يومين او يوماً لا ثم
قبض ع على صيام ثلثة ايام في الشهر قال يقبل من صوم الدهر يذهب بوجوه الصدر قال حماد الوحر الوكسته قال
حماد فقلت اتى الايام هي قال اول جنيس في الشهر اول اربعاء بعد العشر منه واخر جنيس منه فقلت وكيف صارت هذه
الايام التي تصام فقال لان من قبلنا من الامم كانوا اذا نزل في حجة على احكام العذاب نزل في هذه الايام فصام رسول الله صلى
الله عليه وآله هذه الايام لانها الايام المحفوظة وما رواه الكليني عن محمد بن مسلم في الصحيح والحسن علي المشهور عن ابي عبد الله
ع قال كان رسول الله ص اول ما بعث يصوم حتى يقال ما يفطر ويفطر حتى يقال ما يصوم ثم ترك ذلك وصام يوماً
واظفر يوماً وهو صوم داود ع ثم ترك ذلك وصام الثلثة الايام الغر ثم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة يوماً ما جيز
بينما اربعاً فبعض وهو يعمل ذلك وعن معوية بن عمار في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله ع يقول كان في وصية النبي
ص لعلي ع ان قال يا علي اوصيك في نفسك بحضال الحفظها حتى ثم قال اللهم اعنه وذكر جملة من الحضال لان قال و
السادة اخذ بسنن في صلواته وصوم صدق في اما الصلوة فالحجون ركة اما الصيام ثلثة ايام في الشهر الجنيس

باب في بيان ما يجب من الصوم في شهر رمضان

المذكور ظاهرة في سقوط القضاء عن المسافر ونحوهما ما رواه الكليني عن المزيان بن عمران قال قلت للرضا ع اريد السقر فاصوم شهر
الذي سافر فيه قال لا قلت واذا قلت ما قصبه قال لا كما تصوم لا تقضي الا انما ظهر من رواية عبد الله بن سنان المنقذة القضاء
واظهر منها ما رواه الكليني عن عمار قال قلت لابي عبد الله ع اصوم هذه الثلاثة الايام في الشهر فربما صافرت وربما اصابتني
علة فيجب علي قضاءها قال لا انما يجب الفرض فاما غير الفرض فانه فيه بالحيار في السقر والمرض فقال قال المرض قد وضع الله
عز وجل منك والسفر شئت فاقضه وان لم تقضه فلا جناح عليك وصاحب المدارك قد نقل هذه الرواية وطعن فيها بضعف
السند والجمع بين الاخبار يقضي القول بالقضاء وان لم يتأكد ذلك كغيره من الترك لا لحدود وربما لاح من هذه الرواية ايضا سقوط
القضاء عن المريض وينبغي حملها على ما ذكرنا في الثالث قد ذكر جملة من الاخبار يجوز تأخيرها احتيازا من الصبي الى الثنا
ويكون مؤدبا للسنن متى اتى بها كذلك ويدل عليه ما رواه ابن بابويه في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن الحسن بن ابي حمزة قال قلت لابي
جعفر ع لا يعبء الله ع ان قد شئت على صيا ثلاثة ايام في كل شهر اخرجه في الصيف الى الشتاء فلا اجعل اهلها هو على قال نعم فاحفظها
وما رواه الكليني عن الحسن بن ابي حمزة في الصحيح قال قلت لابي جعفر ع صوم ثلاثة ايام من كل شهر اخرجه الى الشتاء ثم صوما
قال نعم لا بأس بذلك الرابع ان من عجز عن الايتان بها استحب له ان يتصدق عن كل يوم بدرهم او بمد ويدل عليه ما رواه الكليني
في الصحيح عن عيص بن القاسم قال سالت عن ابيهم الثلاثة الايام من كل شهر وهو يشد عليه لصيام هل فيه فلا قال ما من طعام
وعن عقبه قال قلت لابي عبد الله ع جعلت ذلك ان كبرت وضعفت عن الصيام فكيف اصنع هذه الثلاثة الايام في كل شهر فقال
يا عقبه تصدق بدرهم عن كل يوم قال قلت درهم واحد قال لعلمنا كثر عندك وانت لست قل للدهم قال قلت ان نعم الله
على السابغة فقال يا عقبه لا طعام مسلم خيره من صيام شهر وروى الكليني عن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله ع ان الصوم يشد
علي فقال في الدرهم تصدق به افضل من صيام يوم ثم قال وما احب ان تدعه وعن صفوان بن يحيى في الصحيح عن يزيد بن خليفة
قال شكونا الى ابي عبد الله ع فقلت اني اصدع اذا صمت هذه الثلاثة ويشق علي قال فاصنع كما اصنع فلا اذا سافرت تصدق عن كل يوم
بمد من قوت اهل الذي اقيمتم به وروى في الحضاك عن ابي عبد الله ع في حديث قال من لم يقدر عليه الصلوة فصدقه درهم افضل
له من صيام يوم وروى في المنقذة مرسله قال سئل ع عن رجل يشد عليه ان يصوم في كل شهر ثلاثة ايام كيف يصنع حتى لا يفوته ثواب
ذلك فقال يتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين وقد تقدم في حديث داود بن فرقد عن ابيه ما يدل على انه اذا كان الترك
لمرض قضاء بعد البرئ وان كان لكبر وعطش فبدل كل يوم بمد ويستفاد من اكثر هذه الاخبار ان الفدية في اذا عجز عن الصوم او
شق عليه ليس فيها ما يخالف ذلك الا قوله ع في حديث يزيد بن خليفة فلا اذا سافرت تصدق ولعل الحكم في السفر التحريم
القضاء كما تقدم والصدقة كما في هذا الخبر وغيره من افراجه والمشفة هو الصدقة الخامس قال السيد السند في المدارك قال
علي بن بابويه ع في رسالة الى ولده اذا اردت سفرا و اردت ان تقدم من صوم السنة شيئا فاصم ثلاثة ايام للشهر الذي تريد
الخروج فيه ولم تقف له في ذلك على مستند بل قد روى عن المزيان بن عمران ثم نقل الرواية وقد تقدمت في النية الثانية اقول
اما مستند الشيخ علي بن بابويه فيما نقل عنه فليس له كتاب الفقه الرضوي كما هي عادة الجارية فيما عرفت في غير موضع مما تقدم
وكا ان شاء الله مثله من اخذ عبارات الكتاب المذكور والافعال بما والمناخرون حيث لم يصل اليهم الكتاب ولم يصلهم في
الاخبار ما يدل على ما ذكره ربما طعنوا عليه بعدم المستند كما في هذا الموضع وغيره قال ع في الكتاب المذكور فان اردت سفرا و اردت
ان تقدم من السنة شيئا فاصم ثلاثة ايام الشهر الذي تريد الخروج فيه وهو عين العبارة المنقولة واما ما ذكره من منفاة الرواية
لهذا الحكم فيمكن الجواب عنه بحمل النسخ في الرواية المذكورة على النسخة عن الصيام في السفر لا عن تقديم وهذا الكلام صريح في الرخصة
في التقديم فلا منافاة وعلله كما رخص في القضاء رخص في التقديم والله العالم السادس روى الصدوق في الفقيه مرسله
قال روى انه سئل العالم ع عن خمسين يتفقان في اخر الشهر فقال صم الاول فلعلك لا تلحق الثاني قال في الثاني الاخر في سنة
افضل والاول بصير هذه النية افضل فافضلها من جهة غير جهة الاخر انتم اقول ويمكن ان يكون الخبر محولا على
ما اذا كان الجهر يوم الاثنين من الشهر فيجوز ان يكون ناقضا فيكون الجهر اول الشهر الذي بعد هذا الشهر فانه لا يلحقه
واليه يشير قوله فلعلك لا تلحق الثاني واما حمل عدم الحق الثاني على الموت قبله فالظاهر عليه وروى ايضا عن الفضل بن يسار
في القوي عن ابي عبد الله ع قال اذا صام احدكم الثلاثة ايام من الشهر فلا يجادل ولا يجهل ولا يسرع الى الحلف واليمين
بالله وان حمل عليه حلفه فيحل ومنها صوم ايام البيض كما ذكر جملة من اصحابنا بل ظاهر العلامة في المسمى انه مذهب
العلماء كما قال السيد السند قدس سره في المدارك لم اقف فيه على رواية من طرق اصحاب سوي ما رواه الصدوق
في كتاب العلل باسناده الى ابن مسعود قال سمعت النبي صلى الله عليه واله يقول ان آدم لما عصى ربه عز وجل ناداه مناد يا
ابن ادم اخرج من جوار فانه لا يجاوزني احد عصاة فبكى وبكت الملائكة فبعث الله عز وجل جبرئيل فاهبط
الى الارض مسودا فلما رآته الملائكة فحجته وبكت وانحبت وقالت يا رب خلقا خلفته ونفخت فيه من روحي وسجدت
له ملائكتك بذنوب واحد حوت بياضه سوادا فناداه مناد من السماء صم لربك فصام فوافق يوم ثلثه عشر من الشهر فذهب
ثلث السوا ثم نودي يوم الرابع عشر صم لربك اليوم فصام فذهب ثلث السوا ثم نودي يوم خمسة عشر من الشهر فذهب

في كتاب الصوم

قاصح وقد ذهب السواد كله فثبتت أيام البيض للذي روي الله عز وجل فيه على آدم بياضه ثم نادى من السماء يا آدم هذا يومك من هذه الأيام
 وجعلتها لك ولولدك فمن هنا ما في كل شهر فكانت أيام الصيام التي رويتم قال الصدوق في بيان أورده هذا الخبر قال مسند هذا الكتاب
 هذا الخبر صحيح ولكن الله تبارك وتعالى فوض في نبيه محمد ص أمره فيه فقال عز وجل ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومن يسو
 الله مكان أيام البيض خيما في أول الشهر وأربعا في وسط الشهر وخيما في آخر الشهر وذلك صوم السنة من صيامها كان كصيامها الذي
 يقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر مثا لها وإنما ذكرنا الحديث لما فيه من العلة وللعلم السبب في ذلك لأن الناس أكثرهم يقولون
 أن أيام البيض إنما سميت بهذا لأن لياليها مقمرة من أولها إلى آخرها انتهى كلامه زيد مقامه ومقتضا أن صوم هذه الأيام كان أقل
 من صوم الجنبين بينهما أربعا وهو الظاهر من قوله في صححه محمد بن مسلم وحسنه المتقدم ببيان ذكر صومته صوم داود ع ثم
 ترك ذلك فصار الثلاثة الأيام الغر ثم ترك ذلك وفرقتها في كل عشرة يوما الحديث فان المراد بالأيام الغر هي أيام هذه الليالي ووصفها
 بذلك باعتبار لياليها لأن اليوم يطلق على ما يشمل النهار والليل وأنت خبر بأن ما ذكره في هذا الصدد من أن هذا الخبر صحيح مع كونه
 من طريق العامة ودواته كمنهم لا يعرف له وجهنا وما تضمنته من العلة خلاف ما عليه صاحبنا قاطبة كما لا يخفى على من راجع كلامهم فانهم
 إنما عللوا كونها بيضا بهذا الوجه الذي رده وهو ظاهر صححه محمد بن مسلم المذكور كما ذكرنا فان وصفها بكونها غرا إنما يكون باعتبار لياليها
 لا باعتبار أيامها العلة التي في هذا الخبر وهذه العلة التي تضمنتها هذا الخبر معترضة بما في كلام العامة خاصة لكون خبرها من طريقهم وبالجملة فان
 إيراد هذا الخبر وحكمه بصحته لأجل هذه العلة لا يخرج من مجازفة هذا وقد استدلل جل من الأصحاب منهم العلامة في المنتهى بحديث لرواه
 المتقدم في أول الكتاب وسيأتي ما في ذلك ثم روي الجعفي في كتابه قريبا لأسناد على ما نقله في الوسائل عن الحسن بن الحسين بن الحسن بن
 علوان عن جعفر عن أبيه أن ليلا كان ينعت صيام رسول الله ص قال صام رسول الله صلى الله ع وآله هركل ما شاء الله ثم ترك ذلك
 وصام صيام داود ع يوما ويوما له ما شاء الله ثم ترك ذلك فصام الأشهرين الخمسين ما شاء الله ثم ترك ذلك وصام البيض الثلاثة أيام
 من كل شهر فلم يزل ذلك صيامه حتى فضلته عليه ونقل في الوسائل عن علي بن موسى بن طاووس في الدرر والواقية نقل من كتاب تحفة
 المؤمن تأليف عبد الرحمن بن محمد بن علي الحلواني عن علي بن أبي طالب ع قال قال رسول الله ص أتاني جبريل فقال قل لعلي ص من كل شهر ثلثة
 أيام يكتب لك بها يوم بقومته عشرة آلاف سنة وبالثاني ثلثون الف سنة وبالثالث مائة الف سنة قلت يا رسول الله إلى ذلك خاصته
 أم للناس عامة فقال يعطيك الله ذلك ولمن عمل مثل ذلك فقلت ما هي يا رسول الله قال الأيام البيض من كل شهر وهي الثالث عشر والرابع
 عشر والخامس عشر قال ابن طاووس وجدت في تاريخ نيسابور ع في ترجمة الحسن بن محمد بن جعفر بلسانه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب ع قال
 سئل رسول الله ص عن صوم أيام البيض فقال لا تقبل غير مردود وظاهر الحديث المذكور في كتابه الحكم بالاستحباب في هذه الأيام تبعا
 للقول المشهور حيث قال بعد نقل كلام الصدوق المتقدم ما صورته أقول لا منافاة بين استحباب هذه الثلاثة وتلك الثلاثة وكانت
 مراده بيان تأكيد الاستحباب انتهى أقول التحقيق عني في هذا المقام هو حمل هذه الأجزاء على النقطة أما حديث قريبا لأسناد فان
 داود ع قاضي والخبر ظاهر في أنه كان هذا صيامه حتى فضلته عليه بعد تلك الأفراد المتقدمة مع أن الروايات مستفيض ما ذكرنا منها
 وما لم نذكر في أن صيامه الذي فضلته عليه إنما هو صيام جنبين بينهما أربعا وتأويل صاحب الوسائل بالحمل على جميعها صنيف لأن
 ظاهر هذا الخبر أن صيام السنة الذي استقر عليه بعد تلك الصيامات إنما هو هذا خاصة أعني صوم أيام البيض مع أن صححه
 محمد بن مسلم المتقدم دلل على أنه بعدان صامهما مئة من الزمان ترك ذلك وفرقتها في كل عشرة يوما إلى أن قال فقبض وهو
 يعمل ذلك فكيف يتم ما ذكره وأما الرواية الثانية فان صاحب هذا الكتاب غير معروف فلعلم من العامة وهو الأقرب وهو محمول
 وحديثه مثله والحديث الثالث كل بطلان فقام ما أسنداه في الوسائل أيضا إلى حديث الزمعة تبعا لما نقلناه عن العلامة في المنتهى
 ففقيه حريم كلام الأمام ع إنما هو على الأفراد التي خبر فيها بين الصوم وعدمه حيث قال ع بعد أن ذكره في أوله أربعة عشر وجها
 صاحبنا بالخيار إنشاء صام وإن شاء افطر وأما الصوم الذي صاحبنا بالخيار فمضموم يوم الجمعة والخميس الأشهرين وصوم أيام البيض
 وصوم سنة أيام بعد شهر رمضان الحديث والوجه في ذلك هو ما قد مناه عن الحديث الخاص في أن هذه الأيام لما كانت مما
 يستحب فيها الصيام عند العامة وأنه صيام التريثية السنة عندهم ذكره ع وغيره بالخبر بين صومه وعدمه ردا عليهم فيما ذهبوا
 من استحباب صومها ولم يذكره في هذا الخبر شيئا من صيام السنة والترتيب الذي نحن بصدده الكلام عليه لكونه من خصوصيات
 مذهبهم الذي لا يفتنون إلا إلى شيعتهم والعلامة في المنتهى إنما استدلل بروايات العامة ثم قال ومن طريق أصحابنا ما شاذ إلى
 رواية الزمري وبالجمله فان هذا الفرد وان اتفقوا عليه لأنه لا دليل عليه بل الأدلة ترويه إذا عرفت ذلك فاعلم أن المشهور
 في كلام الأصحاب أن أيام البيض هي اليوم الثالث عشر والخامس عشر ونقل في الخ من ابن أبي عمير أنه أيام الثلاثة المتقدمة فالك
 في الخ صيام أيام البيض مستحب جافا والمشهور في تفسيرها الثلاثة عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر سميت ببعضها
 باسماء لياليها من حيث أن القمر طلع مع غروب الشمس ويغرب مع طلوعها قاله الشيخان والسيد المرتضى وأكثر علماءنا وقال ابن
 أبي عمير فانما السنة من الصيام مضموم شعبان وصيام البيض هي ثلثة أيام في كل شهر منفرقة أربعا بين خمسين والخمسين الأول
 والأربعين الآخر من الشهر الأوسط وخمسين من الشهر الأخير أن العلة ما ذكرنا ما ولائم الأيام المذكور انتهى كلامه
 والله العالم ومنها صوم العذير والعبد الكبير قد كثرت الأجزاء بذلك ومنها ما رواه في الحاشية ومن لا يحضر الفقيه

عن الحسن بن راشد عن أبي عبد الله قال قلت له جعلت فداي هل للمسلمين عيد غير العيدين قال نعم يا حسن اعظمها واشرفها قلت أي يوم هو
قال هو يوم نصب أمير المؤمنين عليه السلام قلت جعلت فداي وما ينبغي لنا أن نضع فيه قال يصوم به يا حسن وتكثر الصلوة على محمد
واله وتبذل إلى الله من ظلم حقه فان الأنبياء كانوا تأملوا وصيا باليوم الذي كان يقام فيه الوصيان فيخذلوا قال قلت فالحرم حرام
قال صيام ستين شهرا ولا بدع صيام يوم سبعة وعشرين من رجب فانه اليوم الذي نزلت فيه النبوة على محمد وآله مثل ستين
شهرا لكم وروى في الخبر عبد الله بن الحسن بن سالم عن أبيه قال سألت أبا عبد الله عليه السلام هل للمسلمين عيد غير يوم الجمعة والأضحية والفطر
قال نعم اعظمها حرمة قلت وأي عيد هو جعلت فداي قال اليوم الذي نصب فيه رسول الله صلى الله عليه وآله أمير المؤمنين عليه وآله وقال من كنت موليا
فليؤم لي فقلت أي يوم هو قال وما تصنع باليوم ان السنة تدور ولكن يوم ثمانية عشر من ذي الحجة فقلت وما ينبغي لنا أن نفعل في ذلك
اليوم فقال تذكرن الله نعم فيه بالصيابة والعبادة والذكر لمحمد وآل محمد فان رسول الله صلى الله عليه وآله وصلى أمير المؤمنين عليه وآله ان يتخذ ذلك اليوم
عيدا وكذلك كانت الأنبياء تفعل كانوا يوصون وصيائهم بذلك فيأخذون عيدا فقلده وما تصنع باليوم في جواب سؤال الراوي
عن أي يوم هو يعطى انما فهم من سؤاله ان مراده بالسؤال عن كون أي يوم من أيام الأسبوع فلجابه بما ذكره من ان أيام الأسبوع
تدور ولا تبقى على زمان توافق ذلك الزمان بل المعتبر بعبادته بالأشهر وروى الشيخ في كتابه عن علي بن الحسين العبد قال سمعنا أبا
عبد الله يقول صيام يوم غدیر ثم يعدل صيام الدنيا لوعاشرا فانتم صام ما حثرت الدنيا لكان له ثواب ذلك وصيام يوم غدیر
عند الله عز وجل في كل عام مائة حجة ومائة عمرة مبرورات من قبلاته وهو عيد الله الأكبر الحديث في غير ذلك من الأخبار والمناقب
ومنها صوم يوم المبعث وهو اليوم السابع والعشرين من رجب يبدل عليه جملة من الأخبار ومنها رواية الحسن بن راشد
المنقلة وما رواه الصدوق عن الحسن بن بكاد الصيقل عن أبي الحسن الرضا قال بعث الله محمدا في ثلاث ليال مضين من
رجب وصوم ذلك اليوم كصوم سبعة أيام قال سعد كان مشايخنا يقولون ان ذلك غلط من الحجاب وانما ثلاث ليال مضين من رجب
التي غير ذلك من الأخبار والكثرة ومنها صوم يوم النصف من رجب أيضا ويدل عليه ما رواه الشيخ في المصباح عن الريان بن الصلت
قال صام أبو جعفر الثاني لما كان صبيا صام يوم النصف من رجب يوم السابع والعشرين منه وصام معه جميع حشمه الحديث
ومنها صوم يوم دحو الأَرْض وهو اليوم الخامس والعشرين من ذي القعدة ويدل عليه ما رواه الصدوق باسناده عن الحسن
بن راشد قال كنت مع أبي وأنا غلام فمضينا عند الرضا ليلة جنس عشرين من ذي القعدة فقال له ليلة جنس عشرين من ذي
القعدة ولد فيها إبراهيم عليه السلام وولد فيها عيسى بن مريم عليه السلام وفيها دحيت الأرض من تحت الكعبة فمن صام ذلك اليوم كان مكن صام
ستين شهرا في غير ذلك من الأخبار قال في المذاكرة ومقتضى ذلك عند الشهور قبل الدحو واستشكك في ذلك من سيرة في فوائد
القواعد بما علم انه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام فان المراد من اليوم دوران الشمس في فلكها ودور واحدة
وهو يقتضي عدم خلق السموات قبل ذلك فلم يتم عند الأشهر في تلك المدة ثم قال ويمكن دفعه بان الكتاب العزيز ناقل أخبار الدحو
عن خلق السموات والأرض والليل والنهار حيث قال عز وجل انتم اشد خلقا ام السماء بناها فرفع سمكها فسويها فأعطيها
ليلا وانخرج منها والأرض بعد ذلك دحيا وعلى هذا فيمكن تحقيق الامثلة وعلق الأيام من ذلك انتهى ومنها صوم أول
يوم من ذي الحجة وصوم يوم التزوية بل صيام التسعة فزوى ثقة الاسلام في الحاشية عن سهل بن زياد عن بعض أصحابنا عن أبي
الحسن الأول في حديث قال وروى أول يوم من ذي الحجة ولدا إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام ذلك اليوم كتب الله له صيام
ستين شهرا وروى الشيخ في كتاب المصباح مسندا عن أبي الحسن موسى بن جعفر انه قال من صام أول يوم من الشهر عشر
ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهرا وروى الصدوق مثله وروى فان صام التسعة كتب الله له صوم الدهر ورواه في كتاب
ثواب الأعمال مثله قال وقال الصادق عليه السلام صوم يوم التزوية كفارة سنة وقال في الكتاب المذكور وروى في أول يوم من ذي
الحجة ولدا إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام من صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة وروى في ذي الحجة اترك توبة
داود عليه السلام من صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة ومنها صوم اليوم التاسع من ذي الحجة وهو يوم فطر
البشر تحقيقا لهداية علم الشك فيه لئلا يكون يوم العيد وان لا يضعف عن الدعاء فزوى الشيخ في القصص عن محمد بن مسلم
عن أبي جعفر قال سألته عن صوم يوم هرفة فقال من قوي عليه فحسن ان لم يمتنعك من الدعاء فانه يوم دعاء ومسئلة
فهم وان خشيت ان تضعف عن ذلك فلا تصمه وروى بسند عن حسان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر قال سألت
عن صوم يوم هرفة فقلت جعلت فداي انهم يزعمون انه يكفل صوم سنة فقال كانا لا يصومه فقلت ولم ذال قال ان
يوم هرفة يوم دعاء ومسئلة والخوف ان يضعف عن الدعاء واكرم ان اصومه والخوف ان يكون يوم هرفة يوم اضحى وليست يوم
صوم وروى ثقة الاسلام في القصص عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله انه سئل عن صوم يوم هرفة فقال يا ابا عبد الله هو
يوم دعاء ومسئلة وروى في الموثق عن محمد بن مسلم قال سمعت أبا جعفر يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصم يوم هرفة منذ نزل
صيام شهر رمضان ورواه الشيخ في الموثق عن محمد بن قيس عن أبي جعفر مثله وروى الصدوق في الفقيه باسناده
عن يعقوب بن شعيب قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم هرفة فقال ان شئت وان شئت لم تقم قال وذكر ان رجلا
الحسن الحسين عليهما السلام فوجلا خدما صائما والآخر مفطرا فقال ان صمت فحسن ان لم تقم فجاز وروى الصدوق

[illegible]

جاء من أصحابهم وكانوا ذلك وجميع بين الأخبار الواردة في صومه أمرا ونهيا وهذا جمع الشيخ بين الأخبار في الاستصحاب
فقال إن من صام يوم عاشوراء على طريق الحزن بمصا بال محمد والخروج لما حلت به من فدا صاب ومن صامه على ما يعتقد مخالفا
من الفضل في صومه والتزك به والأعتقاد بركته وسعانه ففدا ثم وأخطأ ونقل هذا الجمع عن شيخه لمفيد قال في المدارك بما ذكر
ذلك وهو جيد أقول بل الظاهر بعد لما سيظهر لنا شاء الله تعالى بعد نقل الأخبار الواردة في هذا المقام فاما ما يكتسب على استحباب
صومه فتم ما رواه في باب عن أبي همام عن أبي الحسن قال صام رسول الله صوم عاشوراء وما رواه عن عبد الله بن ميمون الفلاح
عن جعفر عن أبيه قال صام يوم عاشوراء كفاك سنة وما رواه الشيخ عن مسند بن صلق عن أبي عبد الله عن أبيه عن
عليه صلوات الله وسلامه عليه قال صوموا العاشوراء التاسع العاشر فإنه يكفر بكم نوب سنة وما رواه عن كثير النواهي
جعفر قال لوقت السنين يوم عاشوراء على الجود فامر نوح من معه من الجن والإنسان بصومه وذلك اليوم وقال أبو
عليه السلام لا يدرون ما هذا اليوم هذا اليوم الذي تاب الله فيه على آدم وحواء وهذا اليوم الذي فلق الله فيه البحر لبيش
فافرق فرعون ومن معه وهذا اليوم الذي غلب موسى فرعون وهذا اليوم الذي ولد فيه إبراهيم وهذا اليوم الذي
تاب الله فيه على قوم يونس وهذا اليوم الذي ولد فيه عيسى بن مريم وهذا اليوم الذي يقوم فيه القائم وأما ما يكتسب
على عدم جواز صومه فتم ما رواه الصدوق في الفقيه في الصحيح عن زرارة بن أعين ومحمد بن مسلم جميعا أنهما سألا أبا
جعفر الباقر عن صوم يوم عاشوراء فقال صومه قبل شهر رمضان فلما نزل شهر رمضان ترك وما رواه ثقة الإسلام
في الكافي بسند عن عبد الملك قال سألت أبا عبد الله عن صوم تاسوعا وعاشوراء من شهر المحرم فقال تاسوعا يوم حرم
فيه الحسين وأصحابه وصم بكر بلا واجتمع عليكم كيلا هلك الشام وأما حواء عليه وفرح ابن مرجانة وعمر بن عبد بنوفل الجحدل
وكثيرهما واستضعفوا الحسين أصحابه كرم الله وجوههم وايقنوا أن لا يأتى الحسين تاسوعا لا يمتك أهل العراق بأهل
المستضعفين القريب ثم قال وأما عاشوراء فيوم أصيب فيه الحسين صريحا بين أصحابه وأصحابه صريحا حول أعضوم يكون
في ذلك اليوم كل واحد من أهل البيت الحرام ما هو يوم صوم وما هو اليوم حزن ومصيبة دخلت على أهل السماء وأهل الأرض
وجمع المؤمنين ويوم فرح وسرور لأبن مرجانة والزبير بن العوام والشام غضب الله عليهم وعلى ذريتهم وذلك يوم بكت عليه جميع
الأرض خلا بقعة الشام من صامه أو تبرك به حشر الله مع الزبير بن العوام ومسحوا عليه من ذخره في الجنة وخبرة
أعقبته الله بقائه فانه في يوم يلقاه وانزعج البركة عنه وعن أهل بيته ولان وشاركه الشيطان في جميع ذلك وما رواه
فيه عن محمد بن عيسى بن عبيد عن جعفر بن عيسى عن أبيه قال سألت الرضا عن صوم يوم عاشوراء وما يقول الناس فيه فقال عن يوم
ابن مرجانة سألتني ذلك يوم صامه لأدعياء من الزبير بن العوام فقتل الحسين هو يوم يتشام به أهل الإسلام واليوم الذي تشام به أهل
الأسلام واليوم الذي لا يصام ولا يبرك به ويوم الاثنين يوم تحضر فيه نبيته وما أصيب له محمد في اليوم الاثنين
فتشام به وتبرك به علقنا ويوم عاشوراء فقتل فيه الحسين وتبرك به ابن مرجانة وتشام به أهل محمد من صامه أو تبرك به
لقد الله به خلقا ببارك ونعماء مسحوخ القلب كان محشره مع الذين ستوا صومها والتبرك بها وما رواه فيه عن زيد النريسي
قال سمعت جعفرا بن زرارة قال سألت أبا عبد الله عن صوم يوم عاشوراء فقال من صامه كان خطره من صيام ذلك اليوم خطرا
ابن مرجانة والزبير بن العوام قال قلت وما الخطر عظمهم من ذلك اليوم قال لا تأذنا الله من النار ومن على يقرب من النار وما رواه بحجة
بن الحارث العطار قال سألت أبا جعفر عن صوم يوم عاشوراء فقال صوم متروك بنزل شهر رمضان والمتروك بدعة قال بحجة
سألت أبا عبد الله عن من بعد أبيه عن ذلك فاجاب بمثل جواب أبيه ثم قال ما أتى صوم يوم ما نزل به كتاب ولا جرت به سنة
الاستسنة الزبير بن العوام الحسين وما رواه عن زرارة عن أبي جعفر عن أبي عبد الله قال لا تصم في يوم عاشوراء ولا عرفه بمكة
الحديث وقد تقدم في صوم عرفه وما رواه الصدوق في كتاب الجالس عن الحسين بن أبي مندر عن أبيه عن أبي عبد الله قال
سألت عن صوم عرفه فقال عيدا من أعياد المسلمين يوم دعاء وسئل قلت فصوم عاشوراء قال ذلك يوم قتل فيه الحسين
فان كنت شامتا فضم ثم قال ان الزبير بن العوام نذرنا نذرا أن قتل الحسين ان يتخذوا ذلك اليوم عيدا لهم فيصومون شكرًا ونفرا
فصار ذلك في الأعياد سفيا سنة في اليوم فلذلك يصومونه ويدخلون على عيال لا يتم ما إليهم الفرح ذلك اليوم ثم قال قال في الصوم
لا يكره للمصيبة ولا يكون الا شكرا للسلامة وان الحسين أصيب يوم عاشوراء فان كنت فيمن أصيب به فلا تصم ان
كنت شامتا من ستم سلامة نبي أمية فضم شكرا لله وما رواه في كتاب الجالس أيضا باسناده الى جيلة المكية قال سمعت
ميشم التمار يقول والله لئن قتل في هذه الأمة ابن بنتي في المحرم لعشر مضين منه ولئن قتل في غيره من ذلك اليوم يوم بركة
وان ذلك الحاشي قد سبق في عام الله تعالى في ذكره اعلم ذلك بعهد محمد مولاى امير المؤمنين ولقد اخبرني ان يركب عليه
كل شيء حتى الوحوش في الفلوات والحيتان في البحار والطير في جوف السماء وبكى عليه الشمس والقمر والنجوم والسماء والأرض
ومؤمنوا الأرض الجن وجميع ملائكة السموات ورضوان وملائكة العرش ومطر السماء وما رواه في كتابه في حجة
لعنه الله على قتل الحسين كما وجبت على المشركين الذين يجهلون مع الله ما أخرجهما وجبت على اليهود والنصارى والمجوس

والصوم المندوب

قالت جيلة فقلت له يا ميثم وكيف يتخذ ذلك اليوم الذي يقبل فيه الحسن بن علي يوم بركة فبني ميثم رحمه الله ثم قال يزعمون
 بحديث يضعونه ان اليوم الذي تاب الله على ادم واما تاب الله على ادم في ذى الحجة ويزعمون ان اليوم الذي قبل الله توبته في ذى
 الحجة ويزعمون ان اليوم الذي اخرج الله فيه يونس من بطن الحوت في ذى القعدة واما اخرج من بطن الحوت في ذى القعدة ويزعمون
 ان اليوم الذي استوت فيه سفينة نوح على الجود يوم الثامن عشر من ذى الحجة ويزعمون ان اليوم الذي فلق الله فيه البحر لنبى
 اسرائيل واما كان ذلك في ربيع الاول ثم قال ميثم يا جيلة اعلم ان الحسن بن علي سيدا الشهداء يوم القيمة ولاصحابه
 على سائر الشهداء درجة يا جيلة اذا نظرت الى الشمس حراء كما تنادم عبيط فاعلم ان سيدنا الحسين قد قتل في جنة
 فخرجت ذات يوم فرأيت الشمس على المحيطان كأنهما الملاحان المعصفر فصحى جليلد وبكيت وقلت قد والله قتل الحسين
 قول وميثم التمار رضى الله عنه كان من حواري امير المؤمنين وخواصه كما هو مصرح به في الاخبار وعلامتنا الا برافقوا
 وصم مقبل من اقواله ثم اقول لا يخفى عليك ما في دلالة هذه الاخبار من الظهور والضرورة في تحريم صوم هذا اليوم مط
 وان صومه انما كان في صدر الاسلام ثم نسخ بزول صوم شهر رمضان وعلى هذا يحمل خبر صوم رسول الله ص واما خبر الفلق
 وخبر ميثم بن صدقة الدال كل منهما على ان صومه كفارة سنة والامر بصومه كما في ثابتهما فسيبيلهما الحمل على التفتة لا على
 ما ذكره من استحباب صومه على سبيل الجزن والجزع كيف وخبر الحسن بن مئيد عن ابيه ظاهر في ان الصوم لا يكون
 للمصيبة وانما يكون شكرا للسلامة مع دلالة الاخبار الباقية على النهي الصريح عن صومه مط سيما خبر نجدة وقوطا في
 انه متروك بصيام شهر رمضان والمتروك بدعوة وبالجملة فخير صيام مط من هذه الاخبار اظهر ظاهرا واما خبر كثير النوا
 مع كون قوله المذكور تبرا علميا قد وردت فيه الذموم الكثيرة مثل قول الصادق اللهم انى ابرء اليك من كثير انوائ الدنيا و
 رخرة وقوله ايضا ان الحكم بن عتيبة وسيله وكثير النوا واما المقدم والتأخير فبما اصطلحوا كثيرا من صل من هؤلاء ولهم
 ممن قال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين معارض بحديث المذكور وبالجملة فان دلالة
 هذه الاخبار على التحريم مط اظهر ظاهرا لكن العذر لأصحابنا فيما ذكره من حيث عدم نقيض الاخبار كلها والناظر فيها نعم
 قد روى الشيخ رحمه في كتاب صباح المنهج عن عبد الله بن سنان عن عبد الله بن محمد قال دخلت عليه يوم عاشورا والقيص
 كاسف اللون ظاهر الحزن ودموعه تحدر من عينيه كاللؤلؤ المتساقط فقلت يا بن رسول الله ثم بكائك لا ابكا الله عز وجل
 فقال لا وفي غفلة انما علمت ان الحسين على صم في مثل هذا اليوم فقلت يا سيدي فما قولك في صومه فقال صم
 من غير نيكيت واطفد من غير تميت ولا تجعله يوم صوم كمال وليكن فطارك بعد صلوة الغصص بساعة على بشرية من ماء فانه
 في ذلك الوقت من ذلك اليوم انجلى لي عن رسول الله صلى الله عليه واله وانكشف الملتصق عنهم الحديث وهذه الرواية هي التي
 ينبغي العمل عليها وهي دالة على جرد المسالك الى الوقف المذكور والمفهوم من كلام شيخنا الشهيد الثاني قدس سره في المسائل حمل كلا
 الاصحاب باستحباب صوم يوم عاشورا على وجه الجزن هو صومه على هذا الوجه المذكور في هذه الرواية وهو بعيد فان كلامهم صريح
 وكالصريح في ان مرادهم صيام اليوم كمال كما في جملة افراد الصيام والله العالم ومنها صوم اولاء من المحرم بل الشهر كمال روى
 الصدوق عن عطر الله مرق من سلا قال روى ان في اول يوم من المحرم دعا زكريا ربه عز وجل ثم صام ذلك اليوم استحبابا لله كما
 استحباب لزكرياء وروى في كتابنا الجالس عيون الاخبار في الصحيح عن الريان بن شبيب قال دخلت على الرضا ع في اول يوم من
 المحرم فقال لي يا بن شبيب صائم انت فقلت لا فقال ان هذا اليوم هو اليوم الذي فيه ذكرى ربه فقال ربه من لك من انك ذرية طيبة
 انك يسمع الدعاء فاستجاب الله له وامر الملائكة فنادى زكريا وهو قائم يصلي في المحراب ان الله يبشرك بجينة ممن صام هذا اليوم ثم دعا
 الله عز وجل استجاب الله عز وجل له كما استجاب لزكرياء وروى الشيخ المفيد قدس سره في المفتحة عن النعمان بن سعد عن علي ع
 انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله لمجان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر تاب الله عز وجل فيه على قوم وثق
 الله فيه على الآخرين وروى ابن طاووس طاب ثراه في كتابنا الاقبال عن النبي صلى الله عليه واله قال من صام يوما من المحرم فله بكل يوم
 ثلثون يوما قالوا من طهرهم ان من صام يوما من المحرم محسبا جعل الله بینه وبين جهنم جنة كما بين السماء والارض
 وبأسناده عن الشيخ المفيد في كتاب خلائق الرياض عن الصادق قال من امكنه صوم المحرم فانه يعظم صائمه من كل سنة وعن الشيخ
 صلى الله عليه واله ان افضل الصلوة بعد الفريضة الصلوة في جوف الليل وان افضل الصوم من بعد شهر رمضان صوم شهر
 الله الذي يدعون المحرم ومنها صيام الخميس الجمعة والشيخ المفيد في المفتحة عن راشد بن محمد عن انس قال قال رسول
 الله ص من صام من شهر حرام الخميس الجمعة والسبت كتب الله له عبادة سبع مائة سنة وفي رواية اساقفة بن زيد ان النبي صلى الله
 كان يصوم الاثنين والجمعة فسل عن ذلك فقال ان اعمال الناس تعرض يوم الاثنين والجمعة رواية بن سنان عن ابي عبد الله
 ع قال رأيت صائما يوم الجمعة فقلت جعلت فداك ان الناس يزعمون انه يوم عيد قال كلا انه يوم خفض ورع وركو الصلوة
 في الغيبة في الصحيح عن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله ع في الرجل يريان يعمل شيئا من الخير مثل الصدقة والصوم فدا قال يا شيخ
 ان يكون ذلك يوم الجمعة فان القل يوم الجمعة يصانع وروى في كتابنا عيون الاخبار بسند عن الرضا ع قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة صبراً واحتساباً أعطى ثواباً عشرة أيام غرضه لا تشاكل أيام الدنيا ورواه الطبرسي في حقيقته
 الرضا وروى الصدوق عن ابن ابي عمير عن ابي بصير عن الرضا عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 وروى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 لا يعمل به وقالنا الممول عليه هو رواية ابن سنان يعني الرواية المنقولة اقول قال العلامة في الخ قال ابن الجنيدي لا يستحب في يوم
 الجمعة بصياً فان تلي به ما قبله واستفتح به ما بعده جاز ولا مشهور الاستحباب مطلقاً ان الصوم عبادة في نفسه وقد روي في
 ثواب الطاعة يوم الجمعة فان احسننا نتضاعف فيه وما رواه ابن سنان في الصحيح ثم نقلنا ما قلناه من ان اخيه ابن الجنيدي ما رواه
 عبد الملك بن عمر قال سمعت رجلاً من بني الحارث بن كعب قال سمعت ابا بصير يقول ليكرهنا ان يصوم يوم الجمعة ولكن
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصوموا قبله وبعده والجواب ما ذكره الشيخ ان طريقه رجال العامة لا يعمل به الا اول هو الممول
 ثم قال قد ستره مسئلة قال ابن الجنيدي وصوم الاثنين والخميس منسوخ وصوم يوم السبت منتهى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولم يثبت عندنا شيء من ذلك ولم يذكر المشهورون من علماءنا ذلك نعم روى جعفر بن عيسى عن الرضا عن ابي بصير عن ابي بصير
 في صيام عاشوراء ثم قال فان صح هذا السند كان صوم الاثنين مكروهاً ولا فلا اقول والذي يقرب عنك ان صيام هذه الثلاثة
 الايام اعيى الجمعة والخميس الاثنين وان جاز من حيث استحباب الصوم مكره الا انه ليس من قبيل صيا الترخيب الذي نحن وصد
 عداً فله فان رواية الزهرية مع رواية كتاب الفقه الرضا المنقولة متين في اول الكتاب قد علمنا في هذه الايام الثلاثة من قبيل
 ما ينبغي بين صومته تركه وهو مؤذن كما قلناه ببيان سابقاً بعدم الاستحباب فيها على الوجه المذكور في صيام الترخيب يوثق
 ما تقدم في رواية محمد بن مروان المنقولة في صيام ثلاثة ايام السنة ان كان صوم الاثنين والخميس ولا ثم تحول عنه الى صيام
 الثلاثة المذكورة وهو مشعر بنسختها وما تقدم في رواية جعفر بن عيسى عن اخيه محمد بن عيسى بن عبد الله عن ابي بصير عن ابي بصير
 وما ورد في صحيحه على ابن عمر بن الخطاب في قوله ان يصوم يوماً دائماً ما بقى فوافى ذلك اليوم يوم عيد فطر واخيه ويوجبه
 او ايام النحر وسفر ومرض فكنت في جوابه قد وضع الله الصيام في هذه الايام كلها وما رواه في الحضانة عن عقبه بن
 بشر الا زدي قال جئت الى ابي جعفر يوم الاثنين فقال كل فقلت اني صائم فقال وكيف صمت قال فقلت لان رسول الله صلى
 ولاديه فقال اما ولداه فلا يعملون ولما ما فبصر فيه فتم ثم قال فلا تقم ولا ستافرنه ويمكن استئنا يوم الجمعة من هذه الثلاثة
 لتتقوا ما ورد في صياور حجازاً على ما عارضه ومنها صوم يوم المباهلة وهو الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة ولم اقف فيه
 على نص من علماء العلامة في المنتهى بان يوم شريف قد اظهر الله فيه نيتاً خاصة على خصمه وحصل فيه من النبي على قرب على من ربه
 واحضاً صبراً وعظم منزله وثبوت ولايته واستجابته الدعاء به ما لم يحصل الغرض ذلك من اعظم الكرامات لاجاب الله ان
 نفسه نفس رسول الله صلى الله عليه وسلم فيستحب صومه شكراً لهذه النعمة الحسنة ومنها صوم يوم النور لما رواه الشيخ في المصباح عن
 خنيس عن الصادق ع قال اذا كان يوم النور فاغتسل والبس ثيابك ونظف بالحب طيباً تكون ذلك اليوم صائماً
 الخ لا يترك ومنها صوم شهر رجب كلاً او بعضاً رجباً والشيخ والصدوق قد سترها عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله ع قال ان نوحاً ركب في السفينة اول يوم من رجب فامر من معه ان يصوموا ذلك اليوم بتاعده عن التا
 مسيره سنة ومن صام سبعة ايام منه غلقت عنه ابواب النار السبعة ومن صام ثمانية ايام فمحت له ابواب الجنة الثمانية
 ومن صام عشرة ايام اعطى مسئلة ومن صام خمسة وعشرين يوماً منه قيل له استأنف العمل فقل غفر لك ومن زاد الله وقال
 الصدوق قال ابو الحسن موسى بن جعفر ع رجب في الجنة اشتد بياضاً من اللبن واحلى من العسل فمن صام يوماً من رجب سقاه الله من
 ذلك النهر وروى الصدوق في كتاب المجالس عن سلام الخثعمي عن ابي جعفر محمد بن علي الباقر ع قال من صام من رجب يوماً واحداً من اوله
 او وسطه او اخره او جيتا الله له الجنة وجعله معناه في رجبنا يوم القيمة ومن صام يوماً من رجب قيل له استأنف العمل فقل غفر لك
 ما مضى ومن صام ثلاثة ايام قيل له قد غفر لك ما مضى وما بقي فاشفع لمن شئت من مذبني اخوانك واهل معرفتك ومن صام سبعة ايام
 من رجب غلقت عنه ابواب النار السبعة ومن صام ثمانية من رجب فمحت له ابواب الجنة الثمانية فيدخلها من ايها شاء وروى الشيخ
 المفيد في كتابه من الشيعة قال روى عن مير المؤمنين ع انه كان يصوم رجباً كله ويقول رجب شهر وشعبان شهر رسول الله صلى
 الله عليه واله وشهر رمضان شهر الله عز وجل والخبر ذلك من الاجناد التي يضيئون عن نقلها المقام ومنها صوم شعبان
 كلاً او بعضاً رجباً في السنة في الثاني في الصحيح قال سالت ابا عبد الله ع هل صام احد من ائمتك شعبان فقط قال صامه خير
 ابان رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى فيه في الصحيح عن جعفر بن الخضر عن ابي عبد الله ع قال كن ذاء النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان عليه من صيا اخر
 ذلك الى شعبان كراهته ان يمنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته فاذا كان شعبان صام معه ومن صام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول شعبان شهري وروى فيه ايضا عن عتبة الهادي قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم على صوم شعبان ورمضان وثلاثة ايام
 من كل شهر اول خميس واسطر ربيعاً واخر خميس كان ابو جعفر ع وابو عبد الله ع يصومان ذلك وروى فيه ايضا في الصحيح
 عن الفضل بن يسار قال سمعت ابا عبد الله ع يقول وذكر حديثاً الا ان قال وعرضنا لله بقاء في السنة صوم شهر رمضان
 وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم صوم شعبان وثلاثة ايام من كل شهر مثلي الفريضة فاجاز الله عز وجل له ذلك وروى ايضا بسند صحيح

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

روى الشيخ بسند عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

في الصيام المنتهى عنه

أخبرنا قال الكلب في شعبان سنة ثمان مائة قال ما صامته رسول الله صلى الله عليه وآله من ابني وحملته من ستره على في الفرض والوجوه وانهم ما صاموا على ذلك الوجوه على الاستحباب قال وذلك ان قوما قالوا ان صومه فرض مثل رمضان وان من افطر يوما من شعبان وجب عليه الكفارة قال الشيخ ربه بعد ان اورد جملة من الاخبار المتضمنة لترغيب الصوم شعبان ما صوته فاما الاخبار التي رويت في النهي عن صوم شعبان وانما صامه احد من الائمة على ان صوم محمدي شعبان في الفرض والوجوه ان قوما قالوا ان صومه فرضية وكان ابو الخطاب لعنه الله واحتجوا به بآثار كثيرة يقولون ان من افطر فيه لم يمت من الكفارة ما يلزم من افطر يوما من شهر رمضان فورد عنهم الانكشاف لذلك وانهم يصومون ايامهم على هذا الوجه انتهى وروى في نه عن ابن الصباح الكندي ومن لا يحضره الفقيه صلا عن الصادق عليه السلام قال شعبان وشهر رمضان متتابعين توبه من الله وقال في الولاة التوبه من العبدان يتوب الى الله نعم والتوب من الله ان يقيم من العبد عبادة مقام توبه فظهر ما من توبه وروى عن الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام قال كان في فصل ما بين شعبان وشهر رمضان يوم وكان علي بن الحسين يصل ما بين شعبان وشهر رمضان ويقول هو شهرين متتابعين توبه من الله وقد صام رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام وشهر رمضان وصام افضل بينهما ولم يصم كل في جميع سنته الا ان اكثر شيئا كان فيقال في الولاة بعد نقل ذلك هذا مما يدل على ان صيام شعبان ليس من صيام السنة وانما هو من صيام الترغيب انتهى اقول الظاهر ان اكثر الاخبار ان كان يحافظ على صيامه كل او كذا الثلاثة المتقدمة ليكون ذلك مع صوم شهر رمضان صوم الدهر وكذا اصحابه مثل سلمان وابي ذر ونحوهما كما وردت به الاخبار التي وصلت اليها وهو اعرف بما ذكره وروى في نه عن محمد بن خالد عن الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم شعبان وشهر رمضان يصليهما ويصلي الناس ان يصلوها وكان يقول شهر الله نعم وهما كفارة لما قبلهما ولما بعدهما من الذنوب وروى في نه عن الصادق عليه السلام قال صام ثلثة ايام من شعبان وصلها بشهر رمضان كتب الله له صوم شهرين متتابعين وروى في نه عن محمد بن سليمان عن ابيه قال قلت لصادق عليه السلام ما تقول في الرجل يصوم شعبان وشهر رمضان فقال هما الشهران اللذان قال الله نعم شهرين متتابعين توبه من الله قلت فلا يفضل بينهما اذا افطر من الليل فهو فضل وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام في صياغته لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار وقد يستحب للعبد ان لا يدع الصوم في هذه الاخبار الاختلاف في افضلية الفصل والوصل لكن اكثرها ظاهرة في استحباب الوصل وذكر الشيخ ان الاخبار التي تضمنت الفصل بين شهر شعبان وشهر رمضان متضافا لهما الشهران اللذان قال الله نعم شهرين متتابعين انتهى واستدل على هذا التاويل برواية محمد بن سليمان عن ابيه المذكورة وفيه ان الرواية الدالة على الفصل هي الفضل بن عمر صحت في كون الباقر عليه السلام كان يفضل بينهما يوم يفطر فيه لا بمعنى ما ذكره من ان الفصل الذي هو علم الوصل المحرم ومثلها كلام في الماخوذ من النصوص البتة وقوله فيه وصامه وفضل بينهما ما لم يصم كل في جميع سنته فانه ظاهر في افطار يوم او ايام من اخره يتحقق بها الفصل واما رواية محمد بن سليمان المذكورة فالتاويل من التابع الذي ذكره لزوم الوصل من غير افطار وكان قد سمع النهي من الوصال في شكل الامر عليه فاستفهم من ذلك فاجابه بالفرض بين الامرين وان التابع في هذين الشهرين يحصل مع الفصل بينهما بالافطار لئلا يكون هو من قبل ان قوله ولا وصال في صياغته عن الله عبارة عن ان يصوم يومين من غير افطار في الكلام فيما دللت عليه رواية محمد بن سليمان من انه كان يصل الشهرين ويصلي الناس ان يصلوها وبعده ذكر هذه الرواية حمل النهي في قوله ويصلي الناس ان يصلوها على الانكار والى الكفاية دون الاخبار وبعض من شاء وصل ومن شاء فصل واستدل عليه بخبر الفضل بن عمر في الحديث الكاشف في الولاة بعد نقل ذلك عنه مالفظة اقول بل الاول ان جعل الوصل عنا بمعنى ترك الافطار الى التفرقة يصير صوم الوصال يكون موافقا لما رواه في نه ايضا انه نهى عن الوصال وكان يواصل الحديث كما يلقى في الباب الا في الخبر سليمان الا في هذا الباب وما ذكره بعيد عن صياغة الكلام وما بعد جدا مع ان ذلك ليس بما يتعجب منه ويستكران كان لهم خصا للبيت لائمة كما يدل عليه الخبر الا في وغيره من الاخبار انتهى اقول ذكره قدس سره وان كان محتملا ان حمل الخبر عليه لا يتج من بعد ان لاحظه هذا الباب قد يفتي بجملة منها الامر بالوصل والتدب ليس هذا العبارة من عدم الفصل بافطار واخر الشهر فخرج هذا الخبر من بينها بل حمل على ما ذكره من حيث تضمنته هي الناس من الوصل بعيد والظاهر ان كلامه في هاتين الايتين لا يوجب صومها لما فيها من التباين الشريفة وحيث لم يجد لها دليلا من الاخبار لم تعرض لذلك وما ذكره بعضهم ايضا استحباب ثلثة ايام من شوال بعد يوم الفطر لم اقبله على دليل وقد وقد تقدم في رواية الزهري والفقهاء الرضوي انه من الافراد المحترمين صومها وتركه وهو مؤذن بعدم الاستحباب كما بيناه انما وجه المنتهى استدل على ذلك بخبر من طريق الجمهور عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام شهر رمضان واتبعه لبت من شوال كما تماصام الدهر قال في طريق الخلفه ما رواه الشيخ في حديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في وجوه الصيام وانت خبير بما فيه بعد الاخطاء بما ذكرناه مع انه قد روى الشيخ بسنده عن زياد بن ابي الحل قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يصام بعد الاثني عشر ايام ولا بعد الفطر ثلثة ايام ومثله روى في نه الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت الصادق من اليومين الذين بعد الفطر ايضا ان لم لا فقال لا يحل ان تصومها وروى الشيخ في الموثق عن جبر عنهم قال اذا افطر من رمضان فلا تصوم من بعد الفطر قطوعا الا ثلثة ايام مضين وبذلك يظهر الحكم في هذه الايام هو الكراهة ان لم نقل بالخبر لا استحباب **المطلب الثالث** في النهي عن تعديا او كراهة في الكلام في مقامين **الاول** الصيام المحرم وهو افراده او ثانياها صوم العيدين واما التثنية في المعبر والتذكرو عليه اجماع علماء الاسلام والروايات مطافرة منها ما رواه في نه الموثق عن نهادة قال سئلت عن صيام الفطر فقال لا ينبغي صيامه الا صيام ايام التشريق وما رواه الشيخ في نه عن عتبة الاغني قال قال الصادق عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه وآله من صوم ستة ايام العيدين واما التشريق واما يوم التشريق فيه من رمضان وما رواه في نه عن عبد الكريم بن عمر قال قلت لصادق عليه السلام اني تجلبت على نفسي ان اصوم في يوم القائم فقال لا تصم في الفطر ولا في العيدين ولا ايام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه واستثنى من تحريم صوم العيدين ايام التشريق وحكم القائل في شهر المحرم فانه يجب عليه صوم شهر المحرم وان دخل فيها العيد واما التشريق لما رواه عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال سئلت عن رجل دخل في شهر المحرم من قبل الفطر عليه والدية وعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين من شهر المحرم قلت فانه يدخل في هذا سنة فقال ما

١٩٣
 عن الباقر عليه السلام قال ما صامته رسول الله صلى الله عليه وآله من ابني وحملته من ستره على في الفرض والوجوه وانهم ما صاموا على ذلك الوجوه على الاستحباب قال وذلك ان قوما قالوا ان صومه فرض مثل رمضان وان من افطر يوما من شعبان وجب عليه الكفارة قال الشيخ ربه بعد ان اورد جملة من الاخبار المتضمنة لترغيب الصوم شعبان ما صوته فاما الاخبار التي رويت في النهي عن صوم شعبان وانما صامه احد من الائمة على ان صوم محمدي شعبان في الفرض والوجوه ان قوما قالوا ان صومه فرضية وكان ابو الخطاب لعنه الله واحتجوا به بآثار كثيرة يقولون ان من افطر فيه لم يمت من الكفارة ما يلزم من افطر يوما من شهر رمضان فورد عنهم الانكشاف لذلك وانهم يصومون ايامهم على هذا الوجه انتهى وروى في نه عن ابن الصباح الكندي ومن لا يحضره الفقيه صلا عن الصادق عليه السلام قال شعبان وشهر رمضان متتابعين توبه من الله وقال في الولاة التوبه من العبدان يتوب الى الله نعم والتوب من الله ان يقيم من العبد عبادة مقام توبه فظهر ما من توبه وروى عن الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام قال كان في فصل ما بين شعبان وشهر رمضان يوم وكان علي بن الحسين يصل ما بين شعبان وشهر رمضان ويقول هو شهرين متتابعين توبه من الله وقد صام رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام وشهر رمضان وصام افضل بينهما ولم يصم كل في جميع سنته الا ان اكثر شيئا كان فيقال في الولاة بعد نقل ذلك هذا مما يدل على ان صيام شعبان ليس من صيام السنة وانما هو من صيام الترغيب انتهى اقول الظاهر ان اكثر الاخبار ان كان يحافظ على صيامه كل او كذا الثلاثة المتقدمة ليكون ذلك مع صوم شهر رمضان صوم الدهر وكذا اصحابه مثل سلمان وابي ذر ونحوهما كما وردت به الاخبار التي وصلت اليها وهو اعرف بما ذكره وروى في نه عن محمد بن خالد عن الباقر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم شعبان وشهر رمضان يصليهما ويصلي الناس ان يصلوها وكان يقول شهر الله نعم وهما كفارة لما قبلهما ولما بعدهما من الذنوب وروى في نه عن الصادق عليه السلام قال صام ثلثة ايام من شعبان وصلها بشهر رمضان كتب الله له صوم شهرين متتابعين وروى في نه عن محمد بن سليمان عن ابيه قال قلت لصادق عليه السلام ما تقول في الرجل يصوم شعبان وشهر رمضان فقال هما الشهران اللذان قال الله نعم شهرين متتابعين توبه من الله قلت فلا يفضل بينهما اذا افطر من الليل فهو فضل وانما قال رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام في صياغته لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار وقد يستحب للعبد ان لا يدع الصوم في هذه الاخبار الاختلاف في افضلية الفصل والوصل لكن اكثرها ظاهرة في استحباب الوصل وذكر الشيخ ان الاخبار التي تضمنت الفصل بين شهر شعبان وشهر رمضان متضافا لهما الشهران اللذان قال الله نعم شهرين متتابعين انتهى واستدل على هذا التاويل برواية محمد بن سليمان عن ابيه المذكورة وفيه ان الرواية الدالة على الفصل هي الفضل بن عمر صحت في كون الباقر عليه السلام كان يفضل بينهما يوم يفطر فيه لا بمعنى ما ذكره من ان الفصل الذي هو علم الوصل المحرم ومثلها كلام في الماخوذ من النصوص البتة وقوله فيه وصامه وفضل بينهما ما لم يصم كل في جميع سنته فانه ظاهر في افطار يوم او ايام من اخره يتحقق بها الفصل واما رواية محمد بن سليمان المذكورة فالتاويل من التابع الذي ذكره لزوم الوصل من غير افطار وكان قد سمع النهي من الوصال في شكل الامر عليه فاستفهم من ذلك فاجابه بالفرض بين الامرين وان التابع في هذين الشهرين يحصل مع الفصل بينهما بالافطار لئلا يكون هو من قبل ان قوله ولا وصال في صياغته عن الله عبارة عن ان يصوم يومين من غير افطار في الكلام فيما دللت عليه رواية محمد بن سليمان من انه كان يصل الشهرين ويصلي الناس ان يصلوها وبعده ذكر هذه الرواية حمل النهي في قوله ويصلي الناس ان يصلوها على الانكار والى الكفاية دون الاخبار وبعض من شاء وصل ومن شاء فصل واستدل عليه بخبر الفضل بن عمر في الحديث الكاشف في الولاة بعد نقل ذلك عنه مالفظة اقول بل الاول ان جعل الوصل عنا بمعنى ترك الافطار الى التفرقة يصير صوم الوصال يكون موافقا لما رواه في نه ايضا انه نهى عن الوصال وكان يواصل الحديث كما يلقى في الباب الا في الخبر سليمان الا في هذا الباب وما ذكره بعيد عن صياغة الكلام وما بعد جدا مع ان ذلك ليس بما يتعجب منه ويستكران كان لهم خصا للبيت لائمة كما يدل عليه الخبر الا في وغيره من الاخبار انتهى اقول ذكره قدس سره وان كان محتملا ان حمل الخبر عليه لا يتج من بعد ان لاحظه هذا الباب قد يفتي بجملة منها الامر بالوصل والتدب ليس هذا العبارة من عدم الفصل بافطار واخر الشهر فخرج هذا الخبر من بينها بل حمل على ما ذكره من حيث تضمنته هي الناس من الوصل بعيد والظاهر ان كلامه في هاتين الايتين لا يوجب صومها لما فيها من التباين الشريفة وحيث لم يجد لها دليلا من الاخبار لم تعرض لذلك وما ذكره بعضهم ايضا استحباب ثلثة ايام من شوال بعد يوم الفطر لم اقبله على دليل وقد وقد تقدم في رواية الزهري والفقهاء الرضوي انه من الافراد المحترمين صومها وتركه وهو مؤذن بعدم الاستحباب كما بيناه انما وجه المنتهى استدل على ذلك بخبر من طريق الجمهور عن ابي ايوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام شهر رمضان واتبعه لبت من شوال كما تماصام الدهر قال في طريق الخلفه ما رواه الشيخ في حديث الزهري عن علي بن الحسين عليه السلام في وجوه الصيام وانت خبير بما فيه بعد الاخطاء بما ذكرناه مع انه قد روى الشيخ بسنده عن زياد بن ابي الحل قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا يصام بعد الاثني عشر ايام ولا بعد الفطر ثلثة ايام ومثله روى في نه الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت الصادق من اليومين الذين بعد الفطر ايضا ان لم لا فقال لا يحل ان تصومها وروى الشيخ في الموثق عن جبر عنهم قال اذا افطر من رمضان فلا تصوم من بعد الفطر قطوعا الا ثلثة ايام مضين وبذلك يظهر الحكم في هذه الايام هو الكراهة ان لم نقل بالخبر لا استحباب **المطلب الثالث** في النهي عن تعديا او كراهة في الكلام في مقامين **الاول** الصيام المحرم وهو افراده او ثانياها صوم العيدين واما التثنية في المعبر والتذكرو عليه اجماع علماء الاسلام والروايات مطافرة منها ما رواه في نه الموثق عن نهادة قال سئلت عن صيام الفطر فقال لا ينبغي صيامه الا صيام ايام التشريق وما رواه الشيخ في نه عن عتبة الاغني قال قال الصادق عليه السلام في رسول الله صلى الله عليه وآله من صوم ستة ايام العيدين واما التشريق واما يوم التشريق فيه من رمضان وما رواه في نه عن عبد الكريم بن عمر قال قلت لصادق عليه السلام اني تجلبت على نفسي ان اصوم في يوم القائم فقال لا تصم في الفطر ولا في العيدين ولا ايام التشريق ولا اليوم الذي يشك فيه واستثنى من تحريم صوم العيدين ايام التشريق وحكم القائل في شهر المحرم فانه يجب عليه صوم شهر المحرم وان دخل فيها العيد واما التشريق لما رواه عن زرارة عن الباقر عليه السلام قال سئلت عن رجل دخل في شهر المحرم من قبل الفطر عليه والدية وعليه عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين من شهر المحرم قلت فانه يدخل في هذا سنة فقال ما

في الأقطار والحدود السفلى

1952

موسیٰ

بضم

اليوم
المنافس

1

1

1

1

2

1

7

1

10

1

1

1

4

4

2



۱۰۰

منہ

...

ان

تکون

فغیر
الذی

عزیز

2873

1

11/11/11

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

شهر رمضان فقال لا بأس به
على الرجل الذي يجامع أهله في السفر في
الصحفة على من قال سبقت بالكلية

فحكم النبي والشيخ الزاخر عن الصبا

19A

لنهار



منہ

مع الامساك
في يومه

التدريس في
المدارس

مع الرواية وصفها
المدارك لصحة تبعاً
معلنة في الجوهري وهو
ملك منها فان تكلم بالملك
لذكر دهماء والرواية
مقتضى احد على ثقبه
لا مذهب في ذلك
واما الثغرة على
من عتبة الخ

۵۰

في رواية الشيخ

من ضعف عن الصوم والضعف لا يستلزم الهجر ثم قال قدس سره وتوجه عليه ان الآية الشريفة غير محمولة على ظاهرها بل مأمثلة كما هو قول بعض الفيرين او محمولة على ان المراد على الدين كان يطيقونه ثم عجزوا عنه كما هو مروي في اخبارنا واما الروايات فهي باطلا فاما مسانولة للخالين ان الضعف عن الصوم يتحقق بالعجز عنه وبالمشقة اللازمة منه وكذلك في الجرح يتحقق مع الوصفين وبالجمل فالاحاديث مطلقة فيجب جعلها على اطلاقها انتهى اقول تحقيق الكلام في المقام يرجع الى تحقيق معنى الآية ثم اية بيان الكلام في الاخبار المذكورة اما الآية كما ذكره فيها من النسخ فينبغي على ما قاله بعضهم من انه كان الفادر على الصيام الذي لا عذر له في تركه محترز بين الصيام وبين الفدية لكل يوم نصف صاع وقيل مذوقا ذلك في صدر الاسلام خير فرض عليهم الصيام ولم يتعدوا فرفض لهم في الافطار والفدية ثم نسخ ذلك بقوله عز وجل فمن شهد منكم شهرا فليصمه وهذا مع عدم الدليل عليه في اخبار مروي وبطواهر الاخبار الواردة في تفسير الآية المذكورة كما استقف عليه في المقام انتهى واما معنى الاخبار الذي ذكره فهو وان ورد في موثقة ابن بكير على رواية الفقيه وابن فضال عن بعض اصحابنا على رواية الكافي عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل والذين يطيقون فدية طعام مسكين قال الذين كانوا يطيقون الصوم فاصابهم كبر وعطاشا وشبه ذلك فاعلم لكل يوم من الاية قدس في حقيقة الاسلام والشيخ في كتابه ما في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام في قول الله عز وجل والذين يطيقون فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي ياخذ العطاء الحديث وروى العياشي في تفسيره عن سماعة عن ابي بصير قال سالت عن قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال المرنه تخاف على ولد هائلة اللبن والشيخ الكبير هذه الاخبار كما ترى وقد فسرت الذين يطيقون في الآية بالشيخ الكبير المريض والموضع التخيلا على ولد هائلة اللبن من الصيام وهي ارجح سند لو علمت دلالة من الدلالة من الرواية التي اعتمدها ويؤيده العمل بطاهر الخبر المذكور والاصل عدم اطلاقه ما نقلناه من الاخبار فلا وناياتنا بلزم فصل ما طاهره الوصل في الآية وهو قوله عز وجل وان تصوموا خير لكم بلان يكون كلاما مستافا ليس له بما تقدم من ان صومكم خير عظيم لكم فظاهر الآية انه مرتبط بما تقدمه تفصيل هذه الجملة هو انه لا يخفى ان المعلوم من الآية العقلية والنقلية انه عز وجل لا يكلف نفسا الا وسعها والوسع لغة دون الطامة كما صرح به في مجمع البيان وغيره وفي التوحيد عن الصادق عليه السلام في حديث طويل قال ما امر الناس الا بدون سعةهم وكل شئ امر الناس ياخذهم منهم متبعون له وما لا يتبعون له فهو موضوع عنهم ولكن الناس لا يخشون وفي كتاب الاعتقادات للصدوق عن الصادق عليه السلام قال ما كلف الله العباد الا دون ما يطيقون وح فلا تكلف نفس بما هو على قدر طاقتها ما يشق عليها تحمله عادة ويعسر عليها فالآية على ان الذين يطيقون الصوم كالشيخ والشيخ وذو العطاش يعني من يكون الصوم على قدر طاقتها ويكون معه على شقة وعسر لم يكلفهم الله تعالى حتما بل خيره بينهم وبين الفدية توسع له ثم جعل الصوم خيرا لهم من الفدية في الاجر والثواب اذا اختاروه كما قال في مجمع البيان قوله وان تصوموا خير لكم يعني من الافطار والفدية وبما اوضحناه يظهر ان المراد من الآية ان من امكنه الصوم بمشقة فانه قد جاز له الافطار والفدية ولا يقرض فيها للعاجز بالكلية الا ان كان كما ذكره في لف من الدلالة بالمفهوم واما الاخبار التي ادعى دلالتها على ذلك باطلا فهاهنا ان المناق من قوله بضعف من صوم شهر مضاني رواية عبد الملك وصحة الحديث انما هو محصور بالمشقة بذلك مع امكان تحمله الهجر والمخرج في صحيح محمد بن مسلم هو امكان الفعل مع المشقة في قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج اى مشقة وعسر قد وافقتا في المقام الفاضل الخراساني مع اقتفائه اثره غالبا فقال هنا شئ الى واستدل بعض الاحتجاج على القول بوجوب الكفارة بصحبة محمد بن مسلم ولا يخفى في رواية عبد الملك في نظر لان المتبادر من الروايات غير العاجز بالكلية كما لا يخفى على المتأمل فهاهنا على ان قوله فان لم يقدر في الخبر الاول لا يحتمل ان يكون المراد به ان لم يقدر على الصوم اصلا وعلى هذا المعنى يوافق قول المفيد ومن تبعه انتهى ثم انه نقل الكلام لغة واعترضه بما تقدمناه نقله عن صاحبك واقفي اثره فيه كما هي عادته وقد عرفت ما فيه وبالجمل فان كلاما كما تقدمناه لا يخفى من قوة وقدره بما حققناه ان مورد الآية والاخبار انما هو بالنسبة الى يمكنه الصوم بمشقة فانه يفطر ويعد وهذا هو المتفق عليه وبقي وجوب الفدية على العاجز بالكلية عان الدليل وبريتايد قول المفيد ولم ار من تنبها قلناه في معنى الآية الا الحديث الكاشف في الصلوة والمفاتيح ولا يخفى ان ما يترجم هذا المعنى الذي ذكرناه فلا اقل ان يكون مساويا في الاحتمال لما ذكره وفيه يفيق الاستدلال بالاخبار المذكورة وبذلك صرح في لف فقال ومع قبول الروايات للتأويل ليقط الاستدلال بها فان الدليل على طريق اليه الاحتمال سقطت دلالة انتهى الآية قد دوى الشيخ في بي وق في يد عن ابراهيم بن زباد الكوفي قال قلت الصادق عليه السلام لم رجل شيخ لا يستطيع القيام الى المصلى ولا يمكنه الركوع والسجود فقال اليوم براسه ايماء الى ان قال قلت فالصيام قال اذا كان في ذلك الحد فقد وضع الله عنه وان كانت له مقدرة فصدقة من طعام يبدل كل يوم احب اليه وان لم يكن له يسار اذ ذلك فلا شئ عليه هو ظاهر الدلالة على المشهور الا ان يحمل الصدقة في الخبر على الاستحباب بقوله عز وجل احب وفيه ما فيه وكيف كان فلا احتياط العمل بالقول المشهور فوالله الا في روى الثقة الجليل على بن ابراهيم الفقيه في تفسيره بسند عن الصادق في تفسير الآية المقتضية قال وعلى الذين يطيقونه فدية من مرض في شهر رمضان ففطر ثم صرح فلم يقض ما فاتته حتى جاء رمضان اخر ففطره ان يقض ويصدق لكل يوم مائة من طعام وهذا تفسير ثالث لآية المذكورة وقد تقدم تحقيق الكلام فيما دل عليه هذا الخبر الشايع في يد صرح الشيخ في صحيح محمد بن مسلم الاول بلفظ المدين من طعام وحله في الاستبصار على الاستحباب وقال في يد ان هذا الخبر ليس بمضاد للاحد التي تضمنت مائة من طعام او طعام مسكين لان هذا الحكم يختلف باختلاف احوال المكلفين فمن اطلق طعام المدين يلزم من ذلك ومن لم يطق الا طعاما مذهب عليه طعام ذلك ومن لم يقدر على شئ منه فليس عليه شئ حاسب ما تقدمناه والاطهر وجوب المدة كما هو المشهور مع عدم إمكان فلا شئ عليه الثالث المشهور بين الاصحاب وجوب القضاء عند التمكن من قبل عن الشيخ على بن الحسين ابن بنويه عدم الوجوب شيئا نقل عبارة فريسيه يدل على ما ذهب اليه ما تقدم في صحيح مسلم التي في صدر المسئلة برواية الشيخين المذكورين من قوله ولا قضاء عليه ما

هذا الاخبار
اولا انه محل
على المعنى
عليه ذلك
ليست في
والنقل في
الان كان ذلك
عليه

انها الى الذين
انها خلاف
ما اتعاه
ان المنا
والجمل

الاجابة
في المقام

على ذلك أيضاً يدل كلامه في الفقه الرضوي حيث قال إذا يمينها الشيخ أو الشاب المعلوم أو المرأة الحامل أن يصوم من العطش أو الجوع أو تخلف المني
أن يصوم يوماً ما فليصم جميعاً الا فطار أو تصدق واحد من كل يوم بمثل طعامه وليس عليه القضاء انتهى في هذه العبارة هي مستند الشيخ عليه
بن بابويه وهو من عبارته لا يثبت وإن كانت الرواية المتقدمة زائدة أيضاً على ذلك قال في ذلك مقتضى العبارة وجوب القضاء عليه ما مع التمكن كما في
ذي الطاش وهو من كل الاطلاق الرواية المتقدمة لا تقطع انتفى العجب منه انه قد تم بحجة محمد بن مسلم الشاملة على القضاء عنه ما وغفل عن الاستدلال
بما استدل به الروايات بالقواطع والرواية صحيحة صريحة فيما يريد واعجب من ذلك ان في مسئلة ذي الطاش استدل به في سقوط القضاء
رداً على الاحتجاج بسقوط القضاء وهو بعيد بعد العبارة الاولى بربعة **الترابع** روى الشيخ في باب بسند عن ابن بصير عن الصادق قال قلت له
الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم فقال عنه بعض علماء قلته فان لم يكن له ولد فاني قرأته قلت فان لم يكن له قرابة قال تصدق بمذ في كل يوم فان لم يكن عنده
شيء فليس عليه شيء في الاستصحاب الصوم الولد والقرابة على الاستصحاب ذلك صريح في المنتهى لو اعترض الاحتجاج عن العمل بالرواية وانها فيهم على
العمل بتلك الخبر المتقدمة لا يمكن القول ببقاء الخبر المتقدمة **المسئلة الخامسة** في حكم ذي الطاش وهو بالضم داء اليرقان
صاحبه ضيق بالثوب عليه الا فطار اذا شق عليه الصيام ويجب عليه التكثير في القضاء مع البر واختاره المحقق في بروج اما وجوب الا فطار قطلان
التكليف بنوط بالوسع كما عرفت لقوله عز وجل لا يكلف الله نفساً الا وشرها ارجو الصدقة فلقوله في صحيفة محمد بن مسلم المتقدمة في صدق
المسئلة السابقة يتصل كل منها بمعنى الشيخ الكبير الذي به العطاش عن كل يوم بمثل طعامه واما وجوب القضاء واستدلال عليه برأيه مرض وقد
زال في بعض كغيره من الامراض اقول وفي رواية ظاهرة في عدة من ايام اخر الا ان اطلاق صحيفة محمد بن مسلم المشار اليها في ذلك نقول ولا قضاء عليها
وقيل ان كان مرضه الزوال يجب على صاحبه القضاء بعد البر ولا كفارة وان كان مما لا يبري زواله وجبت الكفارة خاصة دون القضاء لاختاره
تم في جملة من كتبه قال في لذ الطاش الذي يبرئ ويتوقع زواله بفطر يقضى مع البر وهو يجب الكفارة قال الشيخ نعم وبه قال سائر ارباب التراج
وابن جرير وقال المفيد والمرحوم وابن ادریس لا يجب هو اقرب لنا الاصل برأيه الدمة ولا تضر مرض فلا يجب عليه كفارة مع القضاء كغيره لان قال ولو
كان العطاش مما لا يبرئ قال الشيخ يفطر لا قضاء عليه ويجب الكفارة وبه قال ابن بابويه والمرحوم وابن الجبيل والمفيد وابن ادریس وابن التراج
وقال سائر ارباب الكفارة انتهى منه يعلم ان ما قدمناه نقل عن جملة من كتبه هو مذهب المفيد والمرحوم وابن ادریس وانما نقل عن الشيخ في
كلامه الثمين هو مذهب المحقق الذي قد مناه نقل عن جملة من كتبه هو مذهب المفيد والمرحوم وابن ادریس وانما نقل عن الشيخ في
ممن ومن تبعه وقبل ان يفي كان غير مرضه الزوال فلا كفارة ولا قضاء ولو حصل البر على خلاف الغالب لاختاره المحقق الشيخ عليه وهو وظ النقول عن سائر
والطلاق الخبر المتقدم لا يقع لكل من القولين المذكورين فانه قال على وجوب التكفير وطاعة من ان يبرئ لم لا يبرئ القضاء مطاع من ان يبرئ يبرئ
ولا يبرئ الوقوف على ظاهر الخبر وهو الاطلاق الاحتياط لا يخفى وهل يجب على ذي الطاش الاقتصار من الشرب على ما يندفع به الضرورة ام يجوز له
نقل من الشرب وغيره قيل لا يبرئ روايته عن الصادق في الرجل يجيب العطش حتى يمان على نفسه قال يشرب بقدر ما يمان به بقدر ولا يشرب
حتى يبرئ وقيل لا يبرئ وهو خيرة الاكثر لاطلاق صحيفة محمد بن مسلم وقول الشيخ الكبير الذي به العطاش يفطر ويمكن ترجيح الثاني بان مورد
الرواية الاولى في غير مورد الرواية الثانية وكيف كان فالاحتياط في الوقوف على القول الاول واما ما رواه الشيخ عن الفضل بن عمر قال قلت
لصحة ان صبا وشبابا لا يقدران على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش فليشربوا بقدر ما يبرئ به نفوسهم وما يجذرون فالظاهر على
الصغار والصائم من مريضاً وخارج عن محل البحث وان ذكره المحققون في ضمن اخبار المسئلة والله العالم **المسئلة السادسة عشر**
المشهور في كلام الاحتجاج هو التفصيل بالنسبة الى الحاصل المقرب والمرضع القليل اللب انهما ان خافا على نفسيهما افطرا وعليهما القضاء واذا كانا
كل المرض وكل من خاف على نفسه وان خافا على الا فطار وكذا وقضيا قال في المشهور مسئلة الحاصل المقرب والمرضع القليل اللب ان خافا على
انفسهما افطرا وعليهما القضاء وهو قول فقهاء الاسلام ويجب عليهما القضاء اجماعاً من سائر من علمنا ووجب عليهما الصدقة عن كل يوم بمثل
طعامه فثبت على الثاني من وجوب الصدقة على الحاصل المقرب والمرضع القليل اللب ان خافا على الولد ثم قال في الفرع الثاني لو خاف المرأة على نفسها
دون ولدها فوجب الفدية رجحان الرواية مطلقة ولكن الاحتجاج في ذلك بالولد قال الحق الشيخ عليه بن عبد العالي في حواشيه وعنده قول
المصنف والحاصل المقرب والمرضع القليل اللب وذو الطاش الذي يجوز له الفطر وفيه من مع الصدقة فكتب الحق المذكور في الحاشية اما
الحاصل المقرب وهو التي قرب زمان وضع حملها والمرضع القليل اللب فانها يفطران ويقضيان مع الصدقة عن كل يوم بمثل اذا خافا على الولد فطر
اما اذا خافا على نفسيهما فانها يفطران ويقضيان ولا كفارة كما المرض كل من خاف على نفسه انتفى الحق في بيع وهو صحيح في الاعتبار فافطران ويقضيان
ويعدان مطلقاً وهو مذهب المتقدمة وبذلك يظهر لك ملكاً احتجنا صلبك هناك على جملة قلته من حيث بعد قول المصنف الحاصل المقرب
والمرضع القليل اللب يجوز لهما الا فطار في رمضان وقضيتا مع الصدقة عن كل يوم بمثل طعامه بالفظ الاطلاق العبارة يقتضي عدم الفرق في ذلك
بين ان تخاف الحامل والمرضع على انفسهما وعلى الولد بهذا التعميم صريح في المعبر واستدل عليه بما رواه الشيخ وابن بابويه في الصحيح عن محمد بن مسلم
قال الباقر عليه السلام يقول الحاصل المقرب والمرضع القليل اللب لا حرج عليهما ان يفطران في شهر رمضان لانهما لا يطيقان الصوم فليهما ان تصدق كل
واحدة منهما في كل يوم بمثل طعامه وعليهما قضاء كل يوم افطرا ما يبرئ يقضيان بعد ذلك نقل من الشافعي قولاً بانها اذا خافا على انفسهما افطرا
وقضيتا ولا كفارة قال وما ذكره الشافعي لا وجه له مع وجود الاحاديث المطلقة وهو كذا ومن الهبة الشافعي قدس سره جعل هذا التفصيل
هو المشهور اتانا نقف على صريح مسوخر الدين وبعض ممن فاخر منه الى اخره قال فيه ما عرفت من ان ما ذكره هذه صحيح لا يخفى فيه كما سمعتم كلامهم
من قد ناذر منهم وهو مطلق فثبت كلامهم في المقام نعم عبارة المتقدمين كالمفيد في عروة الشيخ وابن ادریس في التراتر انما صرحوا بالخوف على

مع القضاء
او قال شيخنا الشهيد
الامر ثلاثة

الامر

منقول عن الخليل بن احمد قول القائل هذه الاقوال وهو المناسب لتفضيلها على الف شخص الخامسة اختلاف العلماء ومنه من
انزل القرآن في ليلة القدر مع انه انما انزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحو ما في حيوته فقبل انزل الله تعالى القرآن جملة واحدة في اللوح المحفوظ
الى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم كان ينزل جبرئيل على النبي صلى الله عليه وسلم بنحو ما كان من اوله الى اخره ثلث وعشرون سنة وقيل معناه انما
ابتداء انزاله في ليلة القدر فقبل انزل الله من اللوح المحفوظ الى لفرقة وهم الكتبة من الملائكة في السماء الدنيا وكان ينزل في ليلة القدر من
الوحي على قلد ما نزل به جبرئيل على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة كلها الى مثلها من الفاظ وقيل ان معناه انما انزلنا القرآن في شان ليلة القدر وهو قوله تعالى
ليلة القدر خبر من الف شهر وذهب الحديث الكاشف في اصول الواو لا ان معنى ما نزل في ليلة القدر انزاله ببيان تفصيل جملة واو بامتنان
وتقديمه مطلقه وتقريره محكم من متشابهه قال وبالجملة يتم انزال الحديث يكون هكذا للناس وبيئات من الهدى والفرقان انما اقول والظاهر هو القول
الاول ويدل عليه ما رواه ثقة الاسلام بسند عن حفص بن غياث عن الصم قال سالت عن قول الله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن وانما انزل
القرآن في عشرين سنة من اوله واخره فقال الصم نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان الى بيت المعمور ثم نزل في طول عشرين سنة ثم قال ان النبي صلى الله
عليه واله نزلت محض ابراهيم من اول ليلة من شهر رمضان وانزل التوراة في ليلة من شهر رمضان وانزل الانجيل في ليلة من شهر رمضان وانزل
اقول من هذا الخبر دلالة على ان ليلة القدر هي ليلة القدر ثلث وعشرين اخباره بانزل القرآن فيها في ليلة من شهر رمضان وانزل التوراة في ليلة من شهر رمضان
ومضان من كتاب الصيام خبر في اول الباب فيه ان نزل القرآن في اول ليلة من شهر رمضان فاستقبل الشهر بالقرآن ثم روي في اخر الباب حديثا
عن ابي بصير يضمن انزال الكتب المذكورة في هذا الخبر وانزال القرآن في ليلة القدر ولا يخفى مدافعة الخبر الاول من هذين الخبرين لما دل على النزول
ليلة القدر وبعضهم جمع بين الخبرين بجل نزول ليلة القدر يعني الى الارض والخبر الاخر على نزوله الى السماء ويدفع صدور الخبر المذكور من ان نزوله
الى الارض كان بنحو ما في عشرين سنة والاقرب في الجمع بينهما حمل النزول في اول ليلة من شهر رمضان على اول النزول وان كان الاكثر انما نزلت في ليلة
القدر واما نقلنا عن الحديث الكاشف في استنداك حديث الباس المذكور في كتاب الحجج وفي الدلالة نظر **السؤال** ما تضمنه الخبر الاول
من قوله عليه السلام فهو الصوم والله فيها المشية ولا يخفى من اشكال ولعله سقط من البين شيء لان الصوم لا يدخل المشية كما دل عليه الاخبار ومنها قوله
عليه السلام في خبر محمد بن مسلم المتقدم وانه موقوف له فيه المشية وظهر منه ما تقدم في اخر رواية اسحق بن عمار وبؤيته ما ورد في الاخبار من ان
العلم الاخر عنده هو الذي يكون فيه البداية للمشية بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان ونحو ذلك وما طلع عليه ملائكته ورسله
فانه محتوم لا يدخله البداية ولا ريبك ما كتبه الملائكة في هذه الليلة وتزل به الى القيوم والامام القائم بعده من احوال تلك السنة وما يتجدد
فيها انما هو الثاني فكيف يكون فيه المشية كما دل عليه الخبر المذكور ومن الاخبار المشار اليها ما رواه في عن الفضيل بن يسار في الصحيح قال سمعت
الباقر عليه السلام يقول العلم علمان فاعلم عند الله مخزون لم يطلع عليه احد من خلقه وعلم ملائكتك ورسله ملائكتك ورسله فانه سيكون
لا يكون نفسه ولا ملائكتك ولا رسله وعلم عند محزون يقدم منه ما يشاء ويؤخر منه ما يشاء او يثبت ما يشاء ومثله غير **السؤال** ما تضمنه
ما تضمنه حديث اسحق بن عمار المتقدم من قوله فان في ليلة تسع عشرة يلتقي الجمع اه لعل المعنى فيه والله تعالى وليا لنا علم بباطنه وخافيه ان
ان في ليلة تسع عشرة يجمع بين طريقتي حكم بالايقاع وفي ليلة احد وعشرين يمضون ذلك حتما على وجه لا يدخله البداية ومعنى هذا الخبر وان
كان بلفظ اخر ما رواه في في الموثق عن زرارة قال قال الصم التقدير في ليلة تسع عشرة والابرار في ليلة احد وعشرين والامضا في ليلة
ثلث وعشرين وما رواه فيه عن بيع المسلم وزيد بن ابي الهلال كراه عن رجل عن الصم ما رواه في به عن الصم قال ليلة تسع عشرة من شهر
رمضان التقدير وفي ليلة احد وعشرين ابرار ما يكون في السنة الى مثلها لله تعالى ان يعقل ما يشاء في خلقه فالتقدير المذكور في هذين الخبرين
عبارة عن استحضاره بكميته وكيفية مع الترجيح بين طريقتي الوجوه والعدم وهي المرتبة الاولى المشار اليها في الخبر المتقدم بالتقاء الجمع المرتبة الثانية
التي يقع في ليلة احد وعشرين ترجيح احد الطرفين وهي المعبر عنها في اول هذين الخبرين والابرار في ثابتهما بالقضاء واطلاق الابرار هنا وقع
بجواز اعتبار الترجيح والمرتبة الثالثة في ليلة وعشرين وهي الامضاء والابرار الحقيقي الذي لا يدخله البداية والمفهوم من الاخبار ان هذه
المرتبة انما هي عز وجل مطهارة لا يكون فعل الابرار وزيد بن ابي الهلال في الكافي عن علي بن ابراهيم الهاشمي قال سمعت ابا الحسن بن جعفر
يقول لا يكون شيء الا ما شاء الله وادركه وقضى فقلت ما معنى شاء قال ابتداء الفعل فقلت ما معنى اراد قال الشئوت عليه قلت ما معنى
قد قال تقدير الشيء من طول وعرض فقلت ما معنى قضاء قال اذا قضاء امضاء فلذلك لا مرد له ولتحقيق القول في ذلك محل اخر وروى الشيخ
وق عن الحسين بن فضال قال كتبت الى ابي الحسن الرضا استعلم عن قوم عندنا يصلون ولا يصومون شهر رمضان بما احتجت عليهم
يصدون بل اذا دعوتهم للصلاة يجيبوني حتى اطعمهم وهم يجردون من بطيهم فيذهبون اليه ويلبسوني وانا اضيق من طعامهم في شهر
رمضان فكتب بخطه اعرفهم اطعمهم وروى في عن عمر بن يزيد قال قلت للصم ان المعبران هذا اليوم ليلة استقبال فقالوا كذبوا بهذا
اليوم ليلة الماضية ان اهل بيت نخله اذا راوا الهلال قال قد دخل شهر الحرام والمعيرة اتباع المعيرة ابن سعيد اهل وقد تكاثرت الاخبار
بذلك وانه كان من الكاذبين على الجعفر عليه السلام وروى انه كان يدعو الناس الى محمد بن عبد الله الحسن لقبه بتر وهو زيد بن ابي الهيثم التميمي
الذي هم احد فرق الزيدية وروى في مسندنا عن ابي عبد الله عن ابيه عن جده ان عليا عليه السلام ورواه في فيه مرسل ان عليا قال ليكتب
لي الرجل ان ياتي اهل اول ليلة من رمضان لان الله سبحانه يحب ان يؤخذ برخصة وروى احمد بن محمد بن علي في نوادره عن فضالة عن
احمد بن محمد بن ابي زرارة عن الصم قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ثم ساق الخبر الى ان قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ثم ساق الخبر الى ان قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
احمل لكم ليلة الصيام الرفق الى نسائكم وزاد في الرفق الجماع قال في الولا انما قال ليحج لي في ليلة او زيد من الحل

وانزل
النزول
لن ان تحذف
خلون من شهر
مضان واول
القرآن في ليلة
ثلث وعشرين
من شهر
رمضان

قوله ما بالمشية
يها دون الاخر
اعلم ان المعنى
لوجه دخل الليلة
في ليلة ثلث
وعشرين

الكاذبين
الذين
الطائف

الخبرين
الذين

الاعتكاف

٢٠٤

أشركت إلى
قلنا

صلى عليه فيه شهر الحج إلى صلات الرخصة نصب على أمثله صبا وبق الإهم لا نهى فيه عن قتال المشركين وهو من الشهوات المحرم وروى
الطبرسي في الاحتجاج عن محمد بن عبد الله الجعفي الجعفي في مكاتبة لصاحب الزمان عجل الله فرجه أن مشايخ تصومون رجباً ثلاثين
سنة وأكثر ويصلون شعبان لشهر رمضان وروى لهم بعض أصحابنا أن صومه معصيته فاجاب قال الفقيه يصوم منه أياماً إلى خمسة عشر يوماً
ثم يفطر إلا أن يصوم عن الثلاثة الأيام الفاتية للحديث أن شهر القضا رجباً قول شيخنا من هذا الخبر الحجة التقية ولعل في عدوله عن الجواب في نفسه النقل
عن الفقيه إيماء إلى ذلك ومنه قد نقل القول بركاهته صور جيب كل عن أحمد ونقل عنه أنه احتج بما رواه الحر قال رابت عمر بن الخطاب رجباً رجباً رجباً
في الطعام ويقول كلوا مما هو شهر كان نغمة الجاهلية وعن ابن عمر أنه قال إذا رأى الناس ما يعبدونك لوجب كرهه وقال صوموا فيه واضطروا
أبو بكر على أهل وعندهم سلال جرد وكثيران فقال ما هذا قالوا رجب فيوم قال جعلهم رجباً رمضان فأكفاه السلال كسر الكيزان قال في المنهى بعد نقل ذلك
عن أحمد ونقل جمل من الأخبار الدالة على استحباب صيا وفل احمد عن عمر أنه كان نغمة الجاهلية بيقض علم العرفان بفضل هذا الشهر الشريف في
الشريعة المحمدية وكذا أحسن عمر راي بكر بترك صوم يدل على قلة معرفته بفضل هذا الشهر بالجملة لا اعتقاد بفعله هو لا مع ما نقلناه عن رسول
الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته أقول بل الظاهر الوجه منع القوم أنما هو ما سجدوه من أن هذا الشهر شهر على عليته طهر كما ورد في بعض أخبارنا
وأنه ما مور بصومه لذلك كما أن شهر شعبان شهر النبي صلى الله عليه وآله وشهر رمضان شهر الله ثم فيكون على قربة الهما في هذا الموضع كما
في غيره فحلتهم العداوة الجبلية على المنع من صوم محسداً أو بعضاً أذ يبعد كل البعد علم سماعهم من الرسول ما ورد من فضل على صومه كل واحد
ثم أقول لا يخفى أنه متى كانت الأخبار قد وردت عن هذين الخلفيتين الذين هما معتمداهما أهل السنة في ذلك ما زاد على الرسول كما يعلم من سبلهم على هاتين
سبلتهم في الدين فإن هذا القول لا يخفى باجتماعهم بينهم إلا أن لم ينقل والله العالم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاعتكاف

هو لغة الاحتباس على الشيء بالمكان قال الجوهري عكف أي حبسه وقصره يعكف ويعكف عكفاً ومنه قوله
نعم والهكم عكفاً ومنه الاعتكاف في المسجد هو الاحتباس عكفاً على الشيء يعكف ويعكف عكفاً فها هو قبل عليه مولياً قال الله نعم يعكفون على أصنام
لهم وعكفوا على الشيء استداروا ونحوه في القاموس في النهاية الاعتكاف والعكوف هو الإقامة على الشيء بالمكان ونقل في الشرع إلى المعنى آخر من ذلك
وهو ما يلة الكلام فيه أنه تم وعرفه الاحتباس بصفات لا تكاد تسلم أكثرها من الإبراد كما هو مذكور في كلامهم ولا ثمة في التعرض لذلك ومشرقة
ثابتة بالكتاب والسنة والاجماع أما الأول فقولهم وقطع يدي للطائفتين العاكفين الركع التكبير وقوله غر شانه ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في
المسجد وأما الثاني فالأخبار المستفيض منها ما رواه في الصحيح عن الجلي عن الصفة أنه قال لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع قال وكان رسول الله
إذا كان العشر الآخر اعتكف في المسجد وضرب له قبة من شعرا وشتم الميزر وطوى فرشاً فقال بعضهم واعتزل النساء فقال الصفة أما اعتزل النساء فلا
قال فآرة بعد إيراد هذه الخبر المراد من بغيره الاعتزال النساء لم يمنع من خدمته والجلوس معه وأما الجامعة فأنه امتنع منها قال معلوم من قوله طوى
فرشاً ترك الجامعة ورمى بهذا الخبر الكليني في الصحيح والحسن على المشهور من قوله كان رسول الله صلى الله عليه وآله في روف في أبيه في الصحيح والحسن عن الصفة قال
كانت يدري شهر رمضان فلم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله إلا من كان من قبل اعتكف عشرين عشر العاير وعشر قضاء ما فانه ورؤي في أبيه عن
أبي العباس عن الصفة قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان في العشر الأولى ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأخيرة ثم
لم ينزل يعتكف في العشر الأخيرة إلى غير ذلك من الأخبار التي عرفت ذلك فاعلم أن الكلام في المقام يقع في فصلين **الفصل الأول في شرائط الاعتكاف**
وهي أمور الأول الصوم فلا يصح الاعتكاف في العيدين ولا يصح من الحائض والنفساء وهذا الشرط يجمع عليه نصاً وفتوى ومن الأخبار الدالة على
ذلك ما تقدم في صحيحه الحلي برواية من قوله لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد جامع وما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال الصفة لا اعتكاف
إلا بصوم وما رواه في أبيه عن أبي العباس عن الصفة قال لا اعتكاف إلا بصوم وما رواه أبيه عن أبي بصير عن الصفة في حديث قال ومن اعتكف صام
وما رواه في في في الصحيح عن الجلي عن الصفة في حديث فيه صوم ما دمت معتكفاً وما رواه الشيخ في الموثق عن عبيد بن زرارة قال قال الصفة لا يكون
الاعتكاف إلا بصوم إلى غير ذلك من الأخبار واطلاق هذه الأخبار وغيرها يقتضي الإكفاء بالصيام كيف اتفق بمجته أن لا يشترط في الصيام
أن يكون لأجل الاعتكاف وبذلك صرح المحقق في برأيه وغيره وقالوا بأنه لا يعتبر بإيقاع الصوم لأجل الاعتكاف بل يكفي وقوعه في
أي صوم اتفق ولجبا كان أو نذراً من نذركا كان أو غيره فقلوا بأنه لا يعتبر بإيقاع الصوم لأجل الاعتكاف بل يكفي وقوعه في أي صوم اتفق لها في بر
وعليه فتوى الأصحاب قال في كرهه بعد أن ذكر نحو ذلك فلو نذر اعتكاف ثلاثة أيام مثلاً وجب الصوم بالنذر لأنه لا يتم الواجب له به يكون واجباً
قال في كرهه بعد نقل ذلك منه وهو مشكل على الإطلاق لأن النذر والطلق يمتنع إيقاعه في شهر رمضان ولو لم يكن فذلك لا يكون نذراً الاعتكاف مقتضياً
لوجوب الصوم كما كان من نذر الصلوة فاتفق كونه منقطعاً في الوقت لأن نطق به النذر لم يقتصر للطهارة مستأنفة نعم لو كان الوقت معيناً لم يكن
صوم واجباً فوجب صومه لكن لا يتعين صوم النذر ليل فلو نذر المعتكف صياماً وصام تلك الأيام عن النذر أجزأ انتهى القول الظاهر من مرادهم
أقول نذر الاعتكاف ثلاثة أيام مثلاً أو أراد الوفاء بنذره لم يكن عليه صيام واجباً ثم يجب له الصيام للاعتكاف بالنذر المذكورة والعبادة خرجت
مخرج التوسع بناء على ما هو الغالب ثم نقل عنه أيضاً في كرهه أيضاً وكذا لو نذر اعتكافاً واطلق فاعتكف في أيام أراض صومها مستحباً
ثم اعترض عليه بأن هذا الكلام ظاهره منافاة كرهه أو لا من أن النذر الاعتكاف يقتضي وجوب الصوم وهو كالتيمم ثم نقل عن جده فخر بن حزم
بالمنع من جعل صوم الاعتكاف المنذور مندوباً للثاني بين وجوب الحق على الاعتكاف الواجب جواز قطع الصوم المنذور ثم قال وهو جليل
أن ثبت وجوب المعنى في مطلق الاعتكاف الواجب أن كان مطلقاً لكنه غير واضح كما ستقف على أقابرون ذلك فيتم جواز إيقاع المنذور والطلق
في الصوم المستحب المعين فلا ريب في امتناع وقوعه كذا لما ذكرنا من التنافي بين وجوب المعنى فيه وجواز قطع الصوم انتهى القول وسيل إلى ما

كتاب الاحتجاج

لثلاثة
الصحيح
بعض
نحو في الخبر عن
بن مسلم عن
جعفر بن عبد الله
ذا العتق يوم
يكن اشترطه
يخرج ويصلي
اعتكاف وان
ام يومين ولم
ان الشرط فليس
ان يخرج ويصلي
كاف حق فله
ثلاثة ايام وما
شأن ثلاثة ايام
الصحيح والوثق
ن في تحكيده
لثلاثة ايام
ليجوز
م

ايها ما في قوله
والشأن معناه
فان ما كان عليه
بالثلاث ايام
اعتكاف شهر
رجب الذي
لا يفتقر اليه
به الا بالشأن
م

يتحقق تحقيق المسئلة الشبهة **الثاني** اللبث ثلاثة ايام فصاعدا الاقل وهذا الشرط ايضا مما اخذوا فيه نصا وفوقه قال كره انه قولنا
اجمع قال الحق في بروق اجمع علما على انه لا يجوز اقل من الثلاثة ايام بليتين واطبق الجمهور على خلاف ذلك ويدل على ذلك من الاخبار ما رواه
في عن ابن بصير عن الصم قال لا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة ايام ومن اعتكف صله ويصلي للعتكاف اذا اعتكف ان يشترط كما يشترط الذي يحرر وارواه
الشيخ في نيب عن عمر بن يزيد عن الصم قال اذا اعتكف العبد فليصم وقال لا يكون اعتكاف اقل من ثلاثة ايام الحديث وما رواه الشيخ في نيب عن عمر بن يزيد
عن الصم قال ومن اعتكف ثلاثة ايام فهو يوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلث ايام اخر وان شاء خرج من المسجد فان اقام يومين بعد الثلث فلا
يجز من المسجد حتى يتم ثلثة ايام اخر وما رواه الكليسي نحو عن داود بن سفيان قال بلغني ابو عبد الله من غير ان اسئل فقال الاعتكاف ثلثة ايام
متواليه يعني السنة الشريفة في الكلام هناك موضع **الاول** لا خلاف في دخول ليلتي اليوم الثالث والثاني الاعتكاف في الثلاثة ايام لمن
حبش الدخول في لفظ الايام بل بدليل من خارج انما الخلاف في دخول الليلة الاولى قبل بدخولها وبه صرح في ترحيب قال في مقام الرد على الج
خيفة ولا تدخل الليلة بل الليلتان من كل ثلث لما قرناه من الاصل وجبته ضعيفة لان دخول الايام في الليلة وبالعكس لا يستفاد من مجرد اللفظ
بل بالقرائن والا فاليوم حقيقة ما بين الفجر الى غروب الشمس الليلة ما عدا ذلك استعمال احدهما في مناه منضم لا يعلم مجرد اللفظ انتهى فبر صرح في
مروفت بدخولها وهو منقول عن مة واليه يرجع شيخنا الشهيد الثاني للحيث قال لا خلاف عندنا في ان اقل الاعتكاف ثلثة ايام انما الكلام
في صحة هذه الايام هل هو النهار لانه المعروف منها عن اهل العلم لا يعرف استعمالا الحق في القرآن الكريم لقوله قد سخرها عليهم سبع ليلا
وثمانية ايام للركب منه ومن الليل لاستعماله شرعا في بعض الموارد للدخول في اليومين الاخيرين فلهذا الاول فبذلك الثلاثة طلوع الفجر
وعلى الثاني الغروب النص صريح مطلق وكذا كثير من عبارة الاصطلاح واختار الصفة في بر والشهيد في ن الاول ويخرج مة وجماعة الشافعية وهو اولى
واكمل منه ان يجمع بين النية عند الغروب وقبل الفجر انتهى والتسديد في حيث لاختار الاول قال بعد نقل كلام جده واستدل له وهو استدلال
ضعيف فان الاستعمال اعم من الحقيقة ودخول الليل في اليومين الاخيرين انما استفيد من دليل خارج وكيف كان فالترجيح للقول الاول لما
عرفت وقيل في عدم الاحكام انما حصل دخول الليلة المستقبل في معنى اليوم قال في هذا فلا ينبغي ان ياتي بالثلاثة الا بانتهاء الليلة الرابعة
ثم قال وهو مبتدئ بقطع بفساده اقول في برده صرح بما تقدم قريبا في اخر نوادر كتاب البصيام من حيث عمر بن يزيد المشتمل على نسبة هذا القول
للغيرية وتكذيب الصم لهم في ذلك الثاني انهم قد عرفوا على هذا الشرط ان لو نذر اعتكافا مطلقا صرف في ثلثة ايام لانها اقل ما يكون
اعتكافا ومبدؤا لها طلوع الفجر وغروب الشمس بناء على القولين المتقدمين ويعبر عن الايام تامة فلا يجوز للمنفق من الاول والرابع لان نصف
اليومين لا يصدق عليها انها يوم ومما يفرغ على ذلك ايضا انه لو وجب عليه قضاء يوم من اعتكاف اعتكف ثلثة ايام وكذا لو نذر اعتكافا في
اربعة ايام فاعتكف ثلثة ايام او نذر اعتكاف يوم ولم يقيد بعدم الزائد ويختبر في جميع هذه المواضع في تقديم الزائد وتأخيرها وقوسطه الا
جملة من المتأخرين ذكر وان الزائد على الواجب صالحة ان تاخر عن الواجب يقع الا واجب وان تقدم جاز ان ينوي به الواجب من باب بقاء
الواجب التدب لعدم تعيين الزمان له وتبنا الشكل ذلك بما اذا كان الواجب يوما واحدا فان اعتكاف اليومين بنية التدب بوجوب الثالث
فلا يكون محررا عما في ذمته وفيه انه اضافاته بين كونه واجبا سابقا وعرض الوجوه من جهة اخرى هل هو الا من قبل نذر الواجب على القول
الثالث وابدا بالاعتكاف في مدة لا تشمل فيها الثلثة كان يبتدئ قبل العيد يوم او يومين لم يصح اعتكافا لانه اقل من ثلثة ايام وهو
مشروط بالصوم والعيد لا يجوز صوم فيطل اعتكافا للثمة من غير اشكال ولا خلاف نعم يمكن ذلك بناء على جواز صوم العبد في كفارة القاتل
في الاشهر المحرم بناء على القول بذلك كما تقدم ذكره في كتاب البصيام في المطلب الثالث من مطالب المقصد الثاني من الكتاب المذكور في
لو نذر الاعتكاف عشرين يوما او عشرة ايام مثلا فان اشترط المتتابع لفظا كان او كان المتتابع حاصلا هو معنى المراد من المتتابع لفظا ان يكون متتابع
عليه بلفظ المتتابع فان التماسه مركب من الايام المعددة فلا ريب في وجوب المتتابع وان انتفى الامر ان المتتابع جواز المتتابع والتفريق لتحقق الامتناع
بكل منها لكن لا ان يقصر عن ثلث ايام لانها اقل مدة يسوغ الاعتكاف فيها واستقرب في المذكورة والمنتهى علم فحين ذلك وجوز الاعتكاف
يوم عن التدب وضم يومين مندوبين اليه ولو اجبنا بغير التدب كما لو نذر ان يعتكف يوما وسكت عن الزائد وهو جواز الخامس الشهر
بين الاصحاب انه لو نذر اعتكاف ثلثة ايام من دون ليل لم يصح لان الليالي اذا لم تدخل في الاعتكاف يحصل الخروج منه بدخول الليالي فيجوز له
فعل ما ينافيه فيقطع اعتكاف في ذلك اليوم عما قبل ويصير منفردا ويلزم من ذلك حصة اعتكاف اقل من ثلثة ايام وهو معلوم بالطلان فمما عرف من
الاخبار الدالة على ان اقل ثلثة ايام وقال الشيخ في مة اذا قال لله على ان اعتكف ثلثة ايام لم يملك فان قال متابع لزمه بدنها ليلتان وان لم يشترط
المتابعة جاز ان يعتكف نهارا ثلثة ايام بلا ليلتين مع انه قال في هذا الكتاب لا يكون الاعتكاف اقل من ثلثة ايام وليلتين الا ان يحمل على التقييد بالمتابعة
وقال في ط ان نذرا ياما بعينها لم يدخل فيها ليلتها الا ان يقول العشر الاخر وما يجري مجراه فيلزم من ذلك ليلتان لان الاسم يقع عليه في موضع
اخر منه ولو نذر اعتكاف ثلثة ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من اول يومه الى بعد الغروب من ذلك اليوم فكذلك الثاني والثالث
هذا لان اقله وان شرط المتتابع لزمه الثلاثة ايام بدنها ليلتان قال في لف بعد نقل ذلك عنه والمعمد دخول الليالي لانا ان الاعتكاف لا يكون
اقل من ثلثة ايام ومفهوم ذلك دخول الليالي انتهى اقول كان الشيخ رحمه الله في ط ان اليوم انما هو عبارة عن ما بعد طلوع الفجر الى غروب الشمس الثلاثة
الايام المذكورة في الاخبار عبارة عن ذلك فالدليل على عدم قبيل المتتابع غير داخل فيها وفيه ان الحكم على الثلاثة يكونها اقل ما يقع فيه الاعتكاف
ولا يصح في اقل منها ط في احوال الليلتين بالتقريب المتقدم وبعضه الاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من جامع ليل وهو معتكف كالسنة
اشتمت وتقيدها بالمتابعة لا دليل عليه لاداعي اليه **السابع** المكان ولا بد ان يكون مسجدا انما هو الاختلاف في تعيينه فقال

الاعتكاف كتاب من لا يخفى الفقيه وسلا

٢٠٨

الشيخ والمرقعة انما يقع الاعتكاف الاربعة مساجد المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة والبصرة قال ابو جعفر بن بابويه في محو ابوابه
وابن التراج وابن حمزة وابن ادریس وقال علي بن بابويه لا يجوز الاعتكاف الا في المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد المدائن والعراق في ذلك كذا لا يعتكف
الا في مسجد جمع فيه امام عدل وقد جمع النبي صلى الله عليه واله بمكة وجمع امير المؤمنين عليه السلام في هذه المواضع وقد روي في مسجد البصرة رواية
وعن ابن ادریس في التراتر وقد نهى بعض اصحابنا وهو ابن بابويه الى ان احدا لا يربعة مسجد المدائن وجعل مسجد البصرة رواية ويحس في هذا الموضع قول
اغلب نصيب ان الاظهر بين الطائفة ما قلناه اولاً فان كانت قد رويت لمسجد المدائن رواية فمن اخبار الاحاد قال قلت بعد ذلك عنه
ونعم ما قال وهذا التيمم في القول على مثل هذا الشيخ وعلم بكلامه ولا يليق ممن له ادنى ظنانه مخالفة مثل هذا الشيخ الاعظم السابق في الفضل الجامع بين
العلم والحج لعل الله ارسله اماماً ودعاه بما طلب منه بمثل هذا الكلام ثم نقل عن طيبة بن جعفر في المرقعة انه قال ولا يجوز الاعتكاف الا في خمسة مساجد
بمكة والمدينة وجمع امير المؤمنين في الثلاثة الباقية وقال المفيد لا يكون الاعتكاف الا في خمسة مساجد المسجد الاعظم وقد روي انه لا يكون
الا في مسجد جمع فيه النبي صلى الله عليه واله او وصي نبي ثم عد المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة وسائر الامصار مساجد الجماعات
اقول في الظاهر ان مرجح القول الاول والثاني المنقول عن علي بن بابويه الى امر واحد هو ان يكون مسجد جمع فيه نبي او وصي نبي اعم من ان يكون
جماعة او جماعة ان كان قد صرح الشيخ في ط والمرقعة في الانتصار بان البصرة في ذلك صلوحة الجمعة وان لا يكفي مطلق الجماعة ونقله في نفسه عن المفيد
ايضاً وابن حمزة وابن ادریس وطائفة بابويه الاكفاء بمطلق الجماعة وقال في نفسه ولا اري لهذا الخلاف فائدة الا يثبت زيادة مسجد صلى فيه بعض
عليه الجماعة لا جمعة وقال ابنه في الشرح ان فائدة الخلاف تظهر في مسجد المدائن فان المروي ان الحسن عليه السلام في جماعة لا جمعة اقول قد تقدم
في عبارة علي بن بابويه ان مسجد المدائن قد جمع فيه امير المؤمنين عليه السلام هو المذكور في الفقه الرضوي الى هذا القول في المنتهى وفي
ونسبة المنتهى الى المشهور بين علمائنا واما ما ذهب اليه المفيد فظاهر ان مراده بالمسجد الاعظم يعني جامع البلد واليه ذهب المحقق في كتبه واكثر
المتأخرون وظاهر من الاحتجاج عبارة ابن ابي عمير على ذلك هو بعيد عن ظاهره وان ظاهر مطلق المسجد اما الاحتجاج الواردة في هذا الباب
ومارواه في الصحيح عن عمر بن يزيد قال قلت للهم ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها فقال لا يعتكف الا في مسجد جماعة قد صلى
فيه امام عدل جماعة ولا بأس ان يعتكف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة ومسجد مكة ورواه الشيخان ثقة
الاسلام وشيخ الطائفة بسند صحيح في قوله في مسجد المدائن وما رواه المشايخ الثلاثة ايضاً في الصحيح عن داود بن سنان عن
ان علياً كان يقول لا اري الاعتكاف الا في المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد جامع وما رواه في في الصحيح والحسن عن الحلبي عن الصادق قال
سئل عن الاعتكاف فقال لا يصلح الاعتكاف الا في المسجد الحرام او مسجد الكوفة او مسجد جماعة وقصوم ما دامت معتكفاً وما رواه في الموثق عن
الكناينة عن الصادق قال سئل عن الاعتكاف في شهر رمضان قال ان علياً كان يقول لا اري الاعتكاف الا في المسجد الحرام او في مسجد الرسول او
مسجد جامع وما رواه عن علي بن عمران الرازي عن الصادق عن ابيه قال المعتكف يعتكف في المسجد الجامع وما رواه ايضاً عن محمد بن العلاء
الرازي عن الصادق قال لا يكون الاعتكاف الا في مسجد جماعة وما تقدم في صدر الكتاب في حقيقة الحلبي رواية من قوله لا اعتكاف الا بصوم
مسجد جامع وما رواه الشيخ في القوي عن عبد الله بن شاذان عن الصادق في حديث قال لا يصلح العكوف في غير هاتين مكة الا ان يكون في مسجد
رسول الله صلى الله عليه واله او في مسجد من مساجد الجماعة وما رواه ايضاً عن علي بن جابر عن الصادق قال المعتكف يعتكف في المسجد الجامع وفي نفسه
عن ابن الجنيد انه روي عن ابن سعد عن الصادق جواز في كل مسجد صلى فيه امام عدل صلوحة جمعة وفي المسجد الذي يصل فيه الجمعة بامام وخطبة
وهذا الحديث دلالة على فائدة الشيخ والمرقعة ونحوهما في ما ذكره من ان الاعتبار بصلوة وان لا يكفي مطلق الجماعة وقال في الفقه الرضوي
وصوم الاعتكاف في المسجد الحرام او مسجد الرسول او مسجد الكوفة ومسجد المدائن ولا يجوز الاعتكاف في غير هؤلاء المساجد الاربعة والعلة
في ذلك ان لا يعتكف الا في مسجد جمع فيه امام وجمع رسول الله صلى الله عليه واله بمكة والمدينة ولغير المؤمنين عليه السلام في هذه الثلاثة للمساجد
وقد روي في مسجد البصرة انه في هذه العبارة اخذ علي بن بابويه عبارة الرسالة المتقدمة كما هي قاعده التي شرها لها في غير موضع مما تقدم
والها برجح كلام ابنه في المرقعة ايضاً كما لا يخفى اقول ليس في هذه الاخبار ما يمكن ان يستدل القولين بالعبارة كتاب الفقه الرضوي صحيحاً عن ابن زيد
القي في اول الاخبار المتفق له هنا وما ناولها به بعضهم من اجل الامام العدل على معنى العادل فيمثل الامام الجماعة فلا يخفى بعد سماع قوله بعد هذا
الكلام ولا بأس ان يعتكف في ان يختص هذه المساجد بالذكر قرينة على ارادة المصوم حيث انها مما صلى فيها المصوم ورجح لك في طهارة القول
الاخير وهو الاكفاء في المسجد الذي الكلام فيما يحل عليه الخبران المذكوران وفي هذا المنهى حيث اخذ الاول استدل به بصحة عمر بن يزيد المذكور
والجواب عن ذلك انما على عدم اختصاص الامام العدل بالمصوم بل المراد ما هو اعم وان مع تسليم الاختصاص محمول على ضرب من الكراهة جمعاً في الجواب
ما لا يخفى كما نبهت عليه انا عبارة كتاب الفقه الرضوي فلم يطعنوا عليها والمنهى قد اجاب من الاخبار التي استدل بها على القول الثلاثة بضعف السند
اولاً وبقيت اطلالها باصحة المتقدمة قال بعد نقل جملة منها هذه احاديث مطلقة ومطلقة مقيدة فعمل عليه جميعاً بين الاول وفيه من البعد لا
يخفى فان عد مسجد الجماعة مع جملة هذا المساجد في جملة من الاخبار المتقدمة لا يلام كما هو ظاهر ولا يظهر عندك ان روايات كل من الطرفين ظاهرة في
كل من القولين وان اخبار الاحاد الطرفين انما خرج من جهة التقية والظاهر في اخبار القول بالمسجد الجامع وذلك فان مذهب الشافعي انه يصح في كل
مسجد كما هو ظاهر عبارة ابن ابي عمير وبه قال مالك ايضاً وقال احمد لا يجوز الا في مسجد يجمع فيه وبه قال ابو حنيفة وهو قول المفيد ومن تبعه
واما القول بالمساجد الاربعة المتقدمة فلم يستدل احد منهم وبذلك يظهر قوة القول الاول والله العالم ولا فري في اعتبار هذه السبل
بين الرجل والمرأة انها فائدة عليه قوله في صحيح الحلبي لا ينبغي للمعتكف ان يخرج من المسجد الى ان قال واعتكاف المرأة مثل ذلك وقوله

المسجد الحرام ومسجد النبي ومسجد الكوفة ومسجد المدائن ومسجد البصرة وعمل بان الاعتكاف انما يكون في مسجد جمع فيه امام عدل والنبي

في صحيح

أما ان يشترط
على ربه
ان يخرج له
او لا فلا يشترط
وقد روي
عن الامام

للفاض
المذكور
وحيث لم
يكن حصل له
ولا اتم ما بقي
الحاشية
ويشترط
ويشترط
والحكم
ان يخرج

لا يملك
للا ولا يملك
وهو معتكف
رواه الصدوق
في الصحيح
رواه في
ابا جعفر عن المعتكف
بجامع اهله

في البس للعبادة
وظاهر هذا الكلام
بطلان الاعتكاف
وفعل جميع المناجاة
التي لا حاجة
اليها

للمعتكف على برة ان كان عرض له عارض وجمع فيه فلا الرجوع الى وقت شاء ما لم يضر له يومان فان مضى يومان وجب عليه الا تمام الثالث الى اخره والقول
الاول هو المطابق لمصنفنا محمد بن مسلم المتقدمه وفصل في ذلك وقبله الحق في يومه في الشهر في الاعتكاف المندرج فيه في ثمانية اقسام قال
في ذلك ثم الاعتكاف المندرج فيه في ثمانية اقسام اما ان يكون معتكفا في زمان او لا على التقديرين اما ان يشترط فيه التتابع لفظا
او لا وعلى التقديرين الا اربعة اشياء لا يشترط فيها واما مع الشرط فلا الرجوع مع العائنه الزمان معينا لم يجب قضاء ما فات من من العارض سواء اشترط التتابع
ام لا وان كان مطلوبا ليشترط التتابع في وجوب قضاء ما فات او في جميع ان نقص ما فعل من ثلثة قولان احولها واما في الثاني ولو شرط التتابع لوجب
ان ياتي قولان اردت تفصيل الكلام في هذا الوجوه الثمانية على وجه الظاهر نقول اما الرابع التي اذا لها بانة هتتم حكمها في الثاني عن ذكر الشرط
على ربه فاحدها ان تعين ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها ما تقدم في الفرع الخامس من الخلاف في اعادته الجميع والبناء على ما فعل ان
كان ثلثة فصلا الثانية ان يعين لا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها ان بعد عارض يخرج وينبغي على ما فعل بعد زوال العارض
وياتي بالباقي ان كان ما فعل ثلثة فصلا واذا اعاد الجميع الثالث ان يطلو ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها القضاء متتابع بعد زوال
العارض كما تقدم في النوع المشار اليه انما هو مذهبنا في الحق في تراخيها واستشكله في كره على ما فعل في المذهب بانه بالشروع فيه صار
واجبا فيكون كالمعين فينبغي على ما مضى منه كما تقدم في المعين والظاهر ضعف الرابعة ان يطلو ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها
ان يخرج ولا يجب عليه الا تمام للعارض المذكور ولا لقضاء لعدم الدليل عليه المستحسن يعين ولا يشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها كما
في سابقها الثانية ان يطلو ويشترط التتابع ويشترط على ربه والحكم فيها ان بعد زوال العارض يرجع ويستأنف الا ان يكون قد بلغ ثلثة ايام فبانه
فيها الثانية ان يطلو ويشترط التتابع ولا يشترط على ربه والحكم فيها ان بعد زوال العارض يرجع ويستأنف الا ان يكون قد بلغ ثلثة ايام فبانه
وسابقها واليه اشارة قبل ذلك والمسئلة عمل ترد وينشأ من حيث ان يفتق الشرط التقطع من حيث لتأخر الوقت لكون المندرج وان حيث
ذلك وكل فكل زمان صالح لا يقع التذرية وينبغي التنبيه لا مورا ولا في ذلك فمخرج المصاحب بان اشترط التتابع انما هو في التذرية وليكون
لانما في الاعتكاف على قياس ما تقدم نقل عنهم من الشرط في الاعتكاف ان يحل حيث حله فلم اجبوه في جميع صيغة النذر الثاني
ما تقدم من البحث كله فيما خرج لعارض وهو المانع من تمام الاعتكاف كما مر من نحوه ولو كان للكل وجبت الكفارة في جميع الصور المذكورة
الثالث وجوب التتابع بعد زوال العارض متى نذره متتابعات بما يجب لو وقع في الوقت المندرج كان يندرج فيها متتابعات ففصل العاكف
في اثنتائه وقد بقي منه بقية اما لو كان بعد خروج الشهر فانه لا يجب التتابع لانه انما وجب في المندرج في اصل العمل وادائه في قضائه انما
قد ذكرنا خلافا آخر انه يهرم على المعتكف مورد منها مباشرة النساء جماعا ولسا وقبيل بشبهة في الاخرين فلو لم يكونا عن شهر لم يجر ذلك ولا
في ذلك الى صوم قوله ولا يتأثر من انتم عاكفون في المساجد فانه يفتاوا الجميع ويظهر من كلام الشيخ في صحيحه التحريم والظاهر انه لا خلاف
في فساد الاعتكاف بالجماع وفي فساد بالآخرين قولان اولهما في ذلك عن ابن الجبيل والشيخ في طه ورواين الجبيل النظر في شهره واختلاف
عدم الفساد في ذلك عن الشيخ في طه لا يحتاج على ذلك التوجه في الاية عن المباشرة قال وهو عام في كل مباشرة انزل اوله والنظر يدل على فساد
المنع عنه اقول والمسئلة عند النسبة الى مباشرة الاعتكاف والتبديل بشبهة على التوقف اما التحريم فلا ريب في نظرية اية واما تحريم الجماع
والا فساد به فيدل عليه ما رواه في في الموقوف عن الحسن بن الجهم عن ابي الحسن عليه السلام قال سالت عن المعتكف في اهل فقال لا يفعل ذلك فعليه ما على المظاهر رواه
الكوفي في الشيخ مثله وما رواه في الموقوف عن معاوية قال سالت عن معتكف واقع اهل قال هو بمنزلة من افطر يوما من شهر رمضان قال في وروى ان
جامع بالليل فليس كفارة واحدة وان جامع بالثاء فليس كفارة واحدة وسأله عن عبد الله بن ابي عمير قال سالت عن معتكف عن رجل وطى
امرته وهو معتكف ليل في شهر رمضان قال عليه الكفارة قال قلت ان وطئها بالليل فليس كفارة واحدة وسأله عن عبد الله بن ابي عمير قال سالت عن معتكف عن رجل وطى
الضم قال سالت عن معتكف واقع اهل قال عليه ما على الاطهر يوم من شهر رمضان معتكفا عن قبله وصيام شهرين متتابعين سئلين سئلين سئلين
تقدمت في خلافا في الرواية في خروج المرتد الذي بلغه الفدية وجعلت ياتر وجهها في واقعها وان عليها من الكفارة ما على المظاهر ان خرج قبل
ان ينقض ايامها لم يكن قد اشترط ومنها ثم الطيب في المشهور وخالف فيه الشيخ في كماله في تحريمه ولا ظهر القول المشا رواه الكوفي في الصحيح عن
ابن عبيد عن الباقر عليه السلام قال المعتكف لا يشتم الطيب لا يتلوا القرآن ولا يمارى ولا يجلس ولا يبيع ومنها البيع والشراء ويدل عليه صحيحنا في
المتقدمة والقول بالتحريم مما اختلف فيه واما الخلاف في فساد الاعتكاف في ذلك فقال الشيخ في طه لا يفسد الاعتكاف بجلد ولا خصومة ولا سب
ولا بيع ولا شراء وان كان لا يجوز له فعل ذلك جامع وقول ابن ادريس في قوله عنك جميع ما فعل المعتكف عن البيع ويشاغل بغير المعاصي السب
يفسد اعتكافه واما ما يضطر اليه من امور الدنيا من الاضطرار الى الباطل فيفسد اعتكافه لان حقيقة الاعتكاف في عرف الشارع هو التمسك بالعبادة
وللمعتكف لا بد للعبادة اذا فعل قبايح ومباحات لاحلها اليها كاعتكاف في حق من يظن ان عليه بوجه ما فعل واحتماله اضعف من ان يكون
شبهة فضلا عن كونه جهة فان الاعتكاف لو شرط دوام العبادة بطلان التمسك والتكوت واهمال العبادة وليس كذلك بالجماع وقال في التمسك
كما تقتضي الاستغال بالامور الدينية كما من اصناف المعاش ينبغي القول بالمنع منه عملا بمفهوم انتهى عن البيع والشراء واعتزض في كنهه بان جيد
لان التي عن البيع والشراء لا يقتضي التي عماد ذكره بمفهوم ثم تبادل عليه بالعلة المستطعة وهي غير مستطعة عندنا ثم قال في المنهي الوجه
تحريم الصنائع المشتغلة عن العبادة كالحياطة الا ما لا بد منه وما الورود عليه كحازنها ايضا اذ لا دليل على ما ذكره في المقامين وما
ابعد ما بين كلامه هنا وكلامه في لفظ ابن ادريس كما لا ينبغي وكيف كان فالظاهر انه يجب ان يستثنى من البيع والشراء ما يدعو الحاجة اليه كمثل ما يضر
اليه من المأكول والملبوس ما يبيع ما يكون وصلة الى شرا ذلك ومنها الممازاة وعليه يدل صحيحنا في جسيمة المتقدمة قال في الممازاة والممازاة والممازاة

على الحرى بنى بجبرائيل الغلبة والفضيلة كما يتفق لكثير من المنتمين بالعلم وهذا النوع محرم في غير الاعتكاف وقد ورد التأكيد في تحريمه في النصوص
 وأدخاله في محرمات الاعتكاف أما بسبب عموم مفهومه أو لزيادة تحريمه في هذه العبادة كما ورد عن تحريم الكذب على الله ورسوله صلى الله عليه وآله
 في الصيام وعلى القول بفحشاء الاعتكاف بكل ما حرم فيه يتحقق فأنه ولو كان الغرض من الجلال في المسئلة الغلبة بجبرائيل الظاهر الحق ورد الختم عن الخطأ من
 أفضل الطاعات والممايزين ما يجر منه وما يجب يستحب النية فيلتزم المكلف من تحويل الله من كونه واجبا له جعله من كبار القبايح انتهى وهو حسن
 أن في نظيره تحريم الكذب على الله ورسوله في الصيام نظر أبناء على أن الاستفادة من الأخبار وإن أعرض عن القول به جمهور الأصحاب هو إبطال الصيام بذلك
 كما هو مبنيان نعم ما ذكره نتيجة بناء على قولهم بجبرائيل التحريم الإبطال هذا ما اطلعت عليه من أخبار الله دلت عليه في المقام فوائد الأولى في نقله لغيره
 الشيخ في الجمل وابن البراج وابن حمزة أن يجب على المعتكف تجنب ما يجب على الصائم من المحرمات والمنه والعدم ونسب في طبعه أنفق بالقول المشهور في الرواية
 وقيل في كونه أن الشيخ لا يريد بذلك العموم لا يحرم على المعتكف لبس الخيط الجعالي أو الزينة أو الأكل الصبيد ولا عقد النكاح انتهى وهو جيد وكيف كان
 فلا ريب في ضعف هذا القول لعدم الدليل عليه وما أدهاه من الرواية فلم يصل إليها وهو أعلم الشافعيين بأن يعلم أنه لا فرق في تحريم هذه الأشياء
 بين الليل والنهار إذ منشاء التحريم عن الاعتكاف الواجب وينتقل المندوب أيضا إطلاق النصوص في كلام الأصحاب يقتضي الثاني وقد نظره في التحريم
 في صلوة النافلة والأثر في الصوم المندوب الثالث قد صرح الأصحاب بأنه يجوز النظر في معاشه والخصوص في المباح وينبغي الاختصار من ذلك
 إلى ما يضطر إليه الاشتغال بما هو وظيفة المعتكف من العبادات الصلوة والذكر وقراءة القرآن في المنتهى يستحب له دراست العلم والمنفعة فيه و
 فعله وتعليمه الاعتكاف بل هو أفضل من الصلوة المنتهى هو حسن الرأى لا ريب في كل ما عند الصوم فأنه يستحب الاعتكاف لأن الصوم شرط
 فيه فيطلب بطلان شرطه أما وجوب الكفارة بفعل المفطر في الاعتكاف الواجب فهو مذهب جملة من الأصحاب منهم المعبدرة والمرتبطة قال في المعبر فان
 كان أراد الاعتكاف المندوب المحقق مان معين كان مساوياً إذا أراد الإطلاق فلا عرف المستند وهو كمال الشيخ وأكثر المتأخرين على اختصاص الكفارة
 بالجماع دون ما عداه من المفطرات فإن فسده الصوم ووجبت القضاء خاصة متى كان واجبا وقد تقدم ما يدل على وجوب الكفارة بالجماع فيها لعدم
 من الأخبار وأما غير الجماع فلم نقف على دليل الخاص إطلاق الأخبار المتقدم بموجب الكفارة على المعتكف إذا جامع شامل للواجب المندوب والطلاق
 من الواجب المندوب والمعين ومضمونها أفق الشيخان قال في المعبر لو تحقق ذلك باليوم الثالث أو بالاعتكاف للأزم كان التيقن بما لا يثبتان
 الشيخ ذكر في بيوت أن للمعتكف الرجوع في اليومين الأولين من اعتكافه وأنه إذا اعتكفها وجب الثالث وإذا كان له الرجوع لم يكن له إيجاب الكفارة
 مع جواز الرجوع وجهه لكن لا يقع هذا على كلام الشيخ في ط فأنه يرى وجوب الاعتكاف بالدخول فيه قال في كونه بعد نقل ما ذكره غير جيد لأن المطلق
 لا عمى له فيكفي في العمل به أحرازه في الواجب انتهى وهو جيد لأنه مناف لما قلنا من أن في المسئلة الثانية من قوله ولا امتناع في وجوب الكفارة
 بذلك في الاعتكاف المستحب فإن هذا الكلام مؤذن بموافقة الشيخين فيما اطلقا متبعاً لإطلاق الأخبار وخروج عن ما ذكره المحقق هنا كما لا
 يخفى وتماثل باختصاص الكفارة بالواجب المعين وبالجملة ففي المسئلة أقوال ثلاثة العموم والواجب المندوب والتخصيص في الواجبين من خاصية الواجب
 الشافعي المشهور بين الأصحاب أن كفارة الجماع في الاعتكاف محقة لو توفقت بما عرفت المتقدمين وقيل يكونها مرتبة لكفارة الظاهر وقوله في لفظة
 ابن بابويه واليه مال في أنه لخصه مستند وهو ما تقدم من جهة زرارة وصححه أبو زرارة وجمع بعض مجلخصي المذكورين على الأفضلية والاستحباب
 كما هي قاعدتهم في جميع الأبواب وحملهم في المنتهى التخصيص المذكورين حيث القول المشهور على أن المراد التشبيه في المقدار دون الكيفية وبعده
 ظاهر الشافعي قال المرتضى أنه جامع المعتكف بها كان عليه كفارتان وإذا جامع ليل كان عليه كفارة واحدة وأطلق القول في ذلك والمشهور
 بين الأصحاب أن وجوب الكفارتين بالجماع نهاراً مخصوص بشهر رمضان لا غير رمضان أحداهما الاعتكاف والأخرى للشهر المذكور وعلى ذلك وإليه
 عبد الله على ابن المقدمة وأما وجوبها نهاراً في غير رمضان فكيفهم من إطلاق التبدية فلا وجه له ١٥ في هذا الإطلاق قال لأن في النهار صوماً واستقر بالشهادة
 واعتكافاً فأنورد بان مطلق الصوم كمالاً منادوا الكفارة كما هو واضح قال في كونه والظاهر أن مراده يعني التبدية وهو غير بعيد فأنهم كثيراً ما ينسبون
 في التعبير بناء على ظهور الحكم معلومته وهذه الرواية في العبادات والقيود لا أحسن إلا أنما وقعت في كلام المتأخرين وبالجملة فإن الجماع في غير شهر
 رمضان إنما يوجب كفارة واحدة ليلاً أو نهاراً من حيث الاعتكاف وينبغي أن يعلم أنه في معنى نهار شهر رمضان في وجوب الكفارتين نهاراً
 صوم قضائه وكذا نهار صوم النذر المعين فإن كلامهما موجب للكفارة في حد ذاته كما شهر رمضان فتعذر في الاعتكاف الشافعية
 قد صرح الأصحاب به بأنه على المطوعة المعتكفة الكفارة مثل ما تقدم على الزوج للاشتراك بينهما في الأحكام أمالوا كرهها في شهر رمضان
 فتقبل يلزم أربع كفارات كفارتان ليلاً وهو اختيار جماعة منهم المحقق في برومته في المنتهى أجمع من في لفظة فالناتفة فعل موجب للكفارة على
 الشافعي فتضاعف على المكره لصدور الفعل عنه أجمع في الحقيقة لأنه عبادة توجب الكفارة بفعل الوطى على الزوجين فيتضاعف على الزوج
 بالكره كرمضان ولا يخفى ما في هذا الاستدلال ولهذا قال في المعبر بعد نقل القول الأول عن المرتضى وهو ليس بصواب إذ لا مستند له و
 جعل الزكوة في صوم رمضان قياساً وضعيف الكفارتين بالاعتكاف ضعيف أيضاً لأن إيجاب الكفارتين على المكره أمراته في شهر رمضان وإن
 لم يكن معتكفاً ثبت على خلاف مقتضى الدليل لأن المكره لم يطر فلا كفارة عليها كما لو ضرب إنسان غيره حتى أضر بالكل أو شرب لم يجب عليه المكره
 وإذا كان ثبوت الكفارتين في رمضان ثبت على خلاف الأصل فلا يتبعه الحكم مع أن ذلك الحكم في رمضان مستند روايته الفضل ابن عمرو
 هو موطون فيه ضعف جداً ولم يرد من غير طريقه حكماً لكن رأينا جماعة من الأصحاب في نيلين به فقويت الرواية بذلك فلا يتبع الحكم عن موضع
 النظر انتهى وهو جيد الشافعية قال الشيخ في طس مات قبل انقضاء مدة اعتكافه في أصحها من يقول منه وليتوخر من ماله إلى من
 ينوب عنه قدر كفايته لعموم ما روى أن من مات وعليه صوم واجب عليه وليه أن يقضي عنه أو يتصدق عنه وقال المحقق في بيع ومن مات قبل

هو قول الشيخ في المعبر
 وابن الجوزي وابن أبي عمير
 وابن أبي عمير وابن أبي عمير
 وابن أبي عمير وابن أبي عمير
 وابن أبي عمير وابن أبي عمير

انقضاء اعتكافه الواجب قبل مجيء على الولاء القيام وقيل يستاجر من يقوم به والاقل الشبه بظاهر القول بالوجوب على الولي مع انما اعترض على
الشيخ في المعنى فقال بعد نقل ذلك عنه وما ذكره انما يدل على وجوب قضاء الصوم اما الاعتكاف فلا ويضد ما سبق من ان الصوم لا يجب
لاجل الاعتكاف لجواز ايقاعه في صوم واجب قبل ذلك كرمضان والنذر روح فلا يكون وجوب الاعتكاف مقتضيا لوجوب الصوم ليجب على
الولي القيام به بل ذلك يظهر الجواب عما احتج به في لف القول المذكور حيث قال حجة الاخرين انه قد ورد في الامم وهو وجوب القضاء عن الميت
ولا يمكن الا تبيان بمثل هذا الصوم الا بمثل هيئته وهو هيئة الاعتكاف واجبا انتهى فانه متى ثبت ان الصوم غير واجب للاعتكاف
في كتاب الله لم يوجب هذا الكلام وبليغة فالوجه ان يحكم بوجوب شيء موقوف على الدليل الواضح وامثال هذه التعليلات انما هي
في الاحكام الشرعية والتمساعا لهذا الكلام في جز الرابع من كتاب الحقائق الناضرة في الاحكام العترة والظاهره وفق للاطلاع تمام والفوز بها
ويتلوه انتم بكتاب الحج وقد وقع الفراغ من هذا الكتاب بتأريخ اليوم شنبه سلخ شهر ربيع الاول من السنة الفاضلة
الثامنة عشر بعد المائة والالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلوة والسلام والتمتع
في بلد البصرة على اقل الكتاب محمد بن محمد رضا خورشيد

بسم الله الرحمن الرحيم كتاب ستار الحقائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة
سبح جليلها مقامها في حنايا الشريعة طالع احمد افاضتكم العلم والهدى
على افاضكم في ربنا طالع احمد افاضتكم العلم والهدى
وزيادة انما انما في حنايا الشريعة طالع احمد افاضتكم العلم والهدى
شبهات شديدة في حنايا الشريعة طالع احمد افاضتكم العلم والهدى
وذكر طبعة خورشيد بن طاهر
رسيد ملوك علماء اعلام
امثالهم وشكر الله عليهم
اسكنكم باني فاني
بدع خورشيد
في بلد البصرة
م

